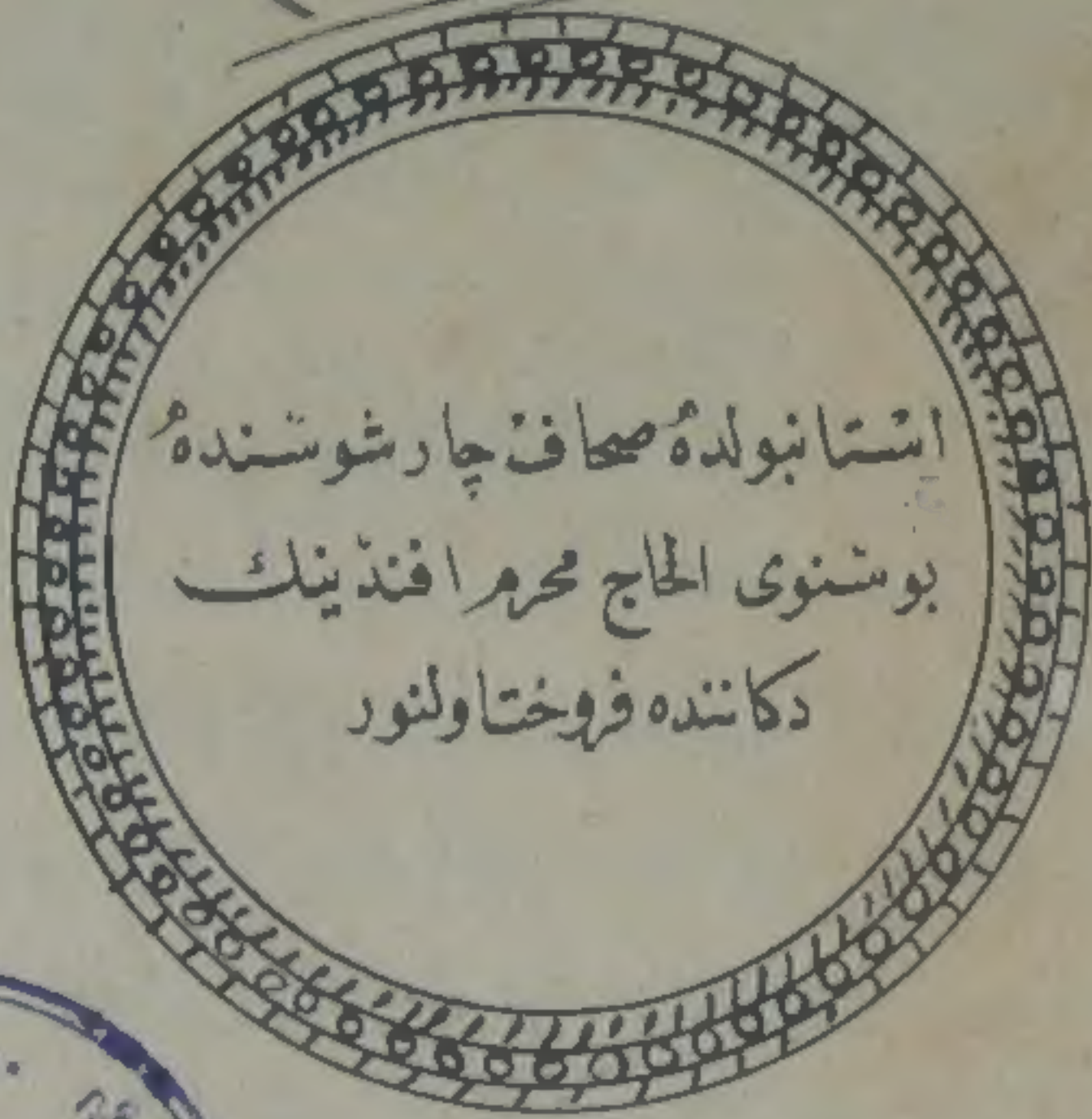


۹۰۴

۱۰۰۴



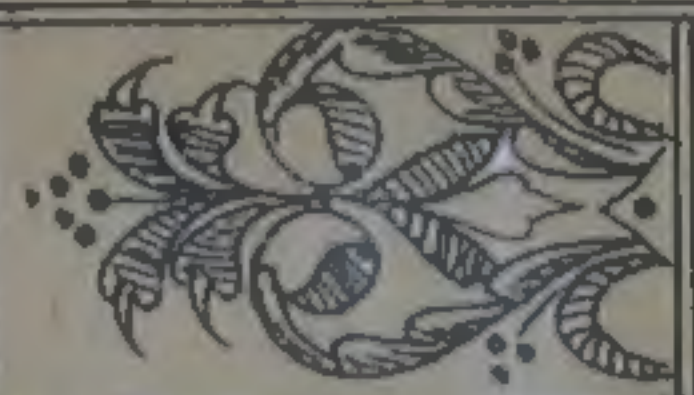
۱۰۰۳

۵۸۴۱

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	İzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	۹۵۶



ياكله من عالمه
ايضا شرحه بغيره



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي نثره ذاته عن النصور بالحدود * وميز نوع الانسان بالفصل القويم *
من الموجود * وخلق الموجودات من الجود * والصلوة والسلام على محمد الذي
قال الله في حقه وما ينطق عن الهوى * ان هو الا وحى بوحى * وعلى اله واصحابه
الذين وصلوا الى الدرجة القصوى * وبعد فيقول الفقير عبد الكريم بن حسين الاملي
اما الثاني فلان الواحد من تلك العلوم لو كان نظريا لا يحتاج الى نظر آخر
والكلام فيه كالكلام في القياس الاول فيلزم الدور والتسلسل
والجواب فاننا نختار الشق الاول ونسنع الملازمة القائلة بانه لو كان ضروريا
اشترك جميع الناس لان الضرورة اى البداهة سواء كانت بالمعنى الاعم
وهى التى لا يلزم من تصور الطرفين الجز بالنسبة بينهما بل تحتاج الى واسطة
كالنجمة والحدس او بالمعنى الاخص وهى التى يلزم من تصور الطرفين
لجزم بالنسبة ولا تحتاج الى واسطة اصلا وهى المسمية بالبدية *
الاولية لا يشترك فيها جميع الناس اما عدم اشتراك الجميع
فى المعنى الاعم فلا حاجة الى مثل النجمة والحدس *

ولا يخفى

ولا يخفى انه غير متحقق فى الجميع واما عدم الاشتراك فى المعنى فلانا اذا تصورنا طريق
المقدمة وتصورنا النسبة بينهما جزمنا بها وكذا اذا تصورنا المقدمتين ونسبة
المطلوبين علمنا لزوما منهما فقد لا يتصور واحد من الناس طرفا للمقدمة ولا يتصور
النسبة بينهما او لا يتصور احد المقدمتين او نسبة المطلوبين لهما فلا يكون الكل
مشتركا فيها قوله بانه بدى الى آى ضرب من البدى بالمعنى الاعم المعنى
الاخص وقد عرفنا فيكون الاضرب بطريق المترقى من الاعم الى الاخص ويمكن ان
يقال انه اضرب من دعوى البداهة الى دليل المدعى شكل الاول منتهج او تنبيه
عليه او اضرب من دعوى البداهة الى دليلها ويؤيده قوله قدس سره فان من علم
آه فانه في صورة الدليل والنبية واورد على هذا اى على قوله قدس سره بل كل من
تصور آه بعض الافاضل بان هذا ليس مسألة المطلق بل فرع من فروعها وانما المسئلة
قولنا الشكل الاول منتهج لنسبته وعلى تقدير كونه مسألة منه لا يدل على المدعى
لانه عام والدليل خاص جيب عن الاول بان الظاهر ان الفرع هو القضية التى حكم فيها
على الجز الحقيقى لموضوع القاعدة لا الامتياز ولو كان اعم لم يكن بين الفرع والمسئلة
مناقاة واجيب عن الثانى بان قوله وهكذا حال باقى الضروب يدفعه انتهى قوله
يكفى في الجزم تصور آه تعريف للبدى الاولى وهو الضرورة بالمعنى الاخص كما
ذكرناه قوله على هيئة الضرب الاولى وفيه اشارة الى ان المراد ببداهة انما حجة
بداهته باعتبار الهيئة كما ذكرنا قوله تحت تحت الاوسط آه سواء كان الاوسط
اعم من الاصغر او مساويا قوله تحت لا كبر آه سواء كان الاكبر اعم من الاوسط او
مساويا له قوله وذلك يستلزم العلم اى العلم بذلك لا ندراج يستلزم العلم بالضرورة
بالنتيجة ولا يخفى ان هذا بيان بداهة الزوم بين العلمين اى العلم بمقدما والشكل
الاول والعلم بنتيجته وقوله قدس سره جزم بداهة باستلزامها اياها يدل على بيان
بداهة الزوم بين العلمين فتدبر قوله تحت لا كبر آه اى سواء كان الاكبر اعم من
الاصغر او مساويا له قوله ان النتيجة لازمة له يمتنع آه والا فالضرب بالعقبة منتجة
فى بعض المواد قوله يستلزم الجزم باستلزامها اياها آه وفيه نظر لانه بيان بداهة
الزوم بين العلمين فهوينا فى ما ذكره فيما سبق من قوله وذلك يستلزم العلم
بالضرورة آه لما بينهما عليه من ان هذا بيان بداهة الزوم بين العلمين الا ان يقال
انه ذهب الى ما هو التحقيق من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار

وللاشارة الى هذين اولابداة اللزوم بين العلمين في الضرب الاول وثانيا بداة
 اللزوم بين العلمين في الضرب الثانية قوله بيان للانتاج آه كما اشار اليه بعض الفضل
 حيث قال ان الحاصل هنا العلم بنفس المقدمتين وبنفس النتيجة انتهى وأشار اليه
 الفاضل العصام حيث قال قليا ان تحقق الانتاج مدخل في كونه حكما اوليا انتهى وأشار
 اليه بعضهم بقوله بان المقدمتين الاستثنائيتين احد طرفي النقيضة التي هو صدد
 بيانها والطرف الآخر بنتيجتهما والعلم بطرفي القضية شرط في العلم بوقوع نسبتها وحاصل
 بيان الانتاج ان اللازم اما ان يكون اعم من الملزوم او مساويا له فكلما تحقق الاخر
 او المساوي تحقق الاعم والمساوي الآخر لكن المقدمتين التاليتين كقولنا ان كان هذا انسانا كان جوا
 لكنه انسان فهو حيوان واذا كان هذا انسانا كان ضاحكا لكنه انسان فهو ضاحك
 وكذا الحال في القياس الاستثنائي الذي استثنى فيه نقيض التالي لان اللازم فيها ايضا
 اما اعم او مساوي ويلزم من نفى الاعم والمساوي نفى الاخص والمساوي الآخر وقيل
 على هذا القياس الاستثنائي المنفصل قوله في بيان تكون انتاجه بديهيا آه اشار اليه
 بعض الافاضل بقوله والحاصل هنا العلم باستلزامهما النتيجة انتهى قوله تصور القياس
 الاستثنائي آه والمراد منه دفع ما اورده الفاضل العصام على قوله قدس سره وعلم
 بباة آه بان المراد بالعلم بالملازمة والعلم بوجود اللازم والمعلم بوجود الملزوم
 هي التصديقات بها ولا يلزم من العلوم التصديقية العلم بالانتاج اذا العلم بالطرفين
 علم تصوري لا تصديقي فلا بد من تصور الملازمة وتصور وجود الملزوم وتصور وجود
 اللازم حتى يحكم باستلزامهما وجود اللازم انتهى وحاصل الدفع ان المراد بالعلم
 بالملازمة مطلق العلم بالنسبة الى نفس بيان الانتاج المراد بالعلم تصديقي بالنسبة
 الى بيان كون الانتاج بديهيا تصور كما لا يخفى فتأمل قوله فما قيل آه تفرغ على ما
 حربه كلامه قدس سره بحيث يندفع عنه بهذا التحريم هذا النظم والقائل للنظم
 هو المولى داود حيث قال لفظ من كلام قدس سره ان انتاج الشكل الاول لنتائج
 بين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور الملزوم واللازم والنسبة بينهما كافيا في جزم
 الذهن باللزوم بينهما يدل عليه قوله بل كل من تصور موجبتين كليتين على الضرب
 الاول آه وانتاج القياس الاستثنائي المتصل لنتائج بين بالمعنى الاخص وهو ما
 يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ويكون تصورها وتصور النسبة
 كافيين في الجزم باللزوم بينهما يدل عليه قوله فان من علم الملازمة آه فالنتيجة المستفاد

بما آه اي في قوله
 وكذا القياس الاستثنائي
 سلم

والحاصل من آه اي
 في قوله
 سلم

من قوله وكذا القياس الاستثنائي المتصل انما هو في لابين بالمعنى المشترك بين القسمين وهو
 الذي لا يحتاج الى وسطا في خصوصية احدا لقسمين فكانه اشار الى هذا حيث قال فان انتاج
 لنتائج لا يحتاج الى بيان اصلا والمقصود ان انتاج الشكل الاول كالقياس الاستثنائي
 بين بالمعنى الاخص انتهى وتبعه عصام الدين حيث قال اي عنه بعض من يعقبه والمخ
 معه انتهى وحاصل دفع هذا النظم بما ذكره من التحريم ان هذا النظم على ما يظهر من
 كلامه مبني على كون قوله قدس سره فان من علم الملازمة آه بيانا لكون انتاج القياس
 الاستثنائي المتصل بينا كافيا فيه تصور الملزوم يلزم فيه تصور النتيجة بمجرد
 تصور المقدمتين وهذا في نظير قوله قدس سره بل كل من تصور موجبتين كليتين آه وقوله
 بما حرره المحقق المحقق ان قوله قدس سره فان من علم الملازمة لمجرد بيان الانتاج على
 ما اشار اليه الناظرون كما نقلناه وان ما هو واقع في نظير قوله بل كل من آه في كونه
 بيانا لكون الانتاج بينا انما هو قوله و علم آه فقربه النظر من تصور النتيجة مجرد
 في النظر لا تراخي قوله و علم آه على ما اشار اليه بقوله تلك النتيجة آه اي النتيجة
 المتصورة فالمستفاد من كلامه قدس سره الاول في بيان بداة انتاج الشكل الاول
 والثاني في بيان بداة انتاج القياس الاستثنائي المتصل كون الانتاج بينا بالمعنى
 الاعم في كل من الشكل الاول والاستثنائي المتصل كما هو التحقيق من ان اللزوم بين
 الدليل والنتيجة هو اللزوم البين بالمعنى الاعم ويمكن ان يقال ان اللزوم بين الدليل
 والنتيجة هو اللزوم البين بالمعنى الاخص بالنسبة الى بعض الاذهان فاشار المحقق
 قدس سره الى الاول اي التحقيق في بيان بداة انتاج الشكل الاول والى الثاني في
 بيان بداة انتاج القياس الاستثنائي المتصل هذا قوله فان الحكم فيه آه فان الحكم
 يلزم النتيجة للقياس الاستثنائي المنفصل قوله بعد تصور الطرفين آه اي بعد
 تصور طرفي اللزوم اي بعد تصور القياس الاستثنائي اعني تصور مقدميه وتصور
 نتيجته قوله على الوجه الذي آه اي على الوجه الذي مدار الحكم وهو استحالة اجتماع
 الضدين في صورة استثناء العين واستحالة ارتفاع النقيضين في صورة استثناء
 النقيض من ضروبه النتيجة قوله بديهيا ولى آه اي لا يحتاج الى بيان واثبات بالدليل
 قوله قدس سره فان قلت آه معارضة على دعوى بداة هذه القواعد مستدلا
 بانه لو كانت بديهية لما احتج الى تدوينها في الكتب لكن التالى بط وكذا المقدم وحاصل
 الجواب منع الملازمة بانه يجوز تدوينها لقائدين آه قوله لان المسائل لا تكون آه فيه

بما آه اي في قوله
 سلم

اشارة الى بطلان ما ذكره الشارح في آخر الكتاب من قوله واما المسائل فهي المطالب التي
 يبرهن عليها ان كانت كسبية انتهى قوله غير مطردة آه اي لا توجد في جميعها بل انما توجد
 في بعضها قوله بخلاف الثانية آه لان الفائق الثانية توجد في الكل قوله ولم يجعل
 من المبادئ البينة آه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصام على الفائق الثانية
 من ان هذه المباحث باعتبار هذه الفائق تستحق ان تلحق بالمقدمات البينة بنفسها
 لان تجعل من جملة المسائل انتهى وحاصل الدفع ان هذه المباحث باعتبار هذه
 الفائق انما تلحق بالمبادئ البينة بنفسها لان فيها ايضا لا الى المطالب الكسبية قويا
 كان او بعيدا واما المبادئ البينة بنفسها فلا توصل الى المطالب الكسبية اصلا فلذا
 لم تلحق بها ويرد عليه ما ذكره بعض الافاضل من ان القول بان الشكل الاول ينتج
 جزء من المنطق مخالفا لما سبق من تعريف القانون لان الفروع المندرجة تحته بديهية
 الانتاج فلا يتعرف الفروع منه فلا يكون قانونا بالنسبة اليها انتهى ولا يخفى ان
 هذا لا يندفع بما قيل ان القضية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية
 تسمى قانونا والتوصل بها اما بان يجعل من مبادئ كتابها وذلك اذا كانت الاحكام
 الجزئية كسبية او من مبادئ ثبوتية عليها وذلك اذا كانت بديهية فيها نوع خفاء
 بالنسبة الى بعض الاذهان انتهى لما عرفت من ان الفروع المندرجة تحت القانون
 بديهية لا احتمال لكونها كسبية وكونها بديهية حقيقة محتاجة الى التنبه لا ينافي
 ما ذكره بعض الافاضل بل يؤيد قوله قدس سره فان قيل استفادة البعض الكسبية آه
 قال المصنف في شرح المخلص : : : تقرير السؤال ان يقال لو كان هذا المنطق من البديهيات
 بجميع اجزائه لاستغنى عن تعلمه لكن المقدح والثالث مثله اما الشرطية فظاهرة واما
 حفية المقدم فلانه لو لم يكن ضروريا بجميع اجزائه كان نظريا بجميع اجزائه او
 ببعضها وكيف كان احتاج حصوله الى الاكتساب المحجوج الى هذا المنطق وذلك
 لافضائه الى الدور والتسلسل المحالين محال وتقرير الجواب ان يقال لم قلتم بان
 علم المنطق لو لم يكن ضروريا بجميع اجزائه لا فتنر حصوله الى الاكتساب المحجوج
 الى هذا المنطق وانما يلزم ذلك لان لو لم يكن هذا العلم من العلوم التي لا يحتاج
 حصولها الى الاكتساب المحجوج الى المنطق وهو ممنوع انتهى لجواز ان يكون
 المنطق من العلوم النظرية المتسقة النظام ولا يخفى ان هذا الجواب الذي
 ذكره المصنف للجواب الذي ذكره قدس سره قوله فيكون بالظن آه لان الاستفادة

مختصة في هذه الاقسام الثلاثة اي القضايا قياساتها معها والحدسيات والنظريات
 المحتاجة الى النظر فاذ لم يكن من الاولين ثبوتانه من القسم الثالث اي النظريات المحتاجة
 الى النظر قوله بالرد آه اي برده الى الشكل الاول وهو بعكس الكبرى في الضرب الاول
 من ضرورية الاربعة وبعكس الصغرى وجعلها كبرى لكبرى القياس ثم عكس النتيجة في
 كل من الضرب الثاني والثالث منها ولا يمكن رد الضرب الرابع الى الاول كما لا يخفى هذا
 استفادة كسبي المنطق من بديهية واما الاستفادة كسبي غير المنطق من المنطق فهي بان
 تفرض مادة القياس وسهولة على قوانينه فان كانتا موافقين لها فنتجته حقيقة حاصلة
 منه والا فلا قوله بطريق جزئي بديهي آه وتفضيله انا اذا اردنا اكتشاف نظريات القواعد
 المنطقية من القواعد المنطقية الضرورية وحدها او مع ضرورية غير منطقية رتبنا هازتيا
 جزئيا من الجزئيات التي يكون انتاجها بديهي فحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية من المنطق
 ولا يحتاج في تحصيلها الى قانون آخر فان تلك المبادئ الضرورية منطقية كانتا وغيرها
 ظاهرة المناسبة لتلك القاعدة النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيها بديهي الانتاج
 فلا حاجة في النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج هو منه لا في تحصيل مادة ولا في
 تحصيل صورته وهذا معنى اكتشاف نظري المنطق من ضروريته قيل القسم الضروري مع الطريق
 الضروري ان كان كافيا في اكتشاف القسم النظري كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق
 والا ففقر اكتشافه الى قانون آخر فيلزم الدور والتسلسل واجيب نا لا نسلم ان القسم
 الضروري مع الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يفتقر الى المنطق اذ معنى الكفاية
 الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد يمكن من اكتشاف النظري من غير حاجة الى ضمنية و
 اذا حصل لا يمكن من اكتشاف سائر العلوم بواسطتها وهذا لا ينافي في الاحتياج اليها
 بل يوجب على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى
 الوساطة ايضا انتهى ولا يخفى ما في قوله بل يوجب وان ما ذكره بقوله على ان الكافي
 آه انما يرد لو اثبت القائل الملازمة اعني ان كان كافيا آه بان يقال ان القسم النظري من
 المنطق كاف في سائر العلوم والقسم الضروري من المنطق مع الطريق البديهي كاف في
 القسم النظري من المنطق فالكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء واما اذا اثبتنا
 بان يقال انه لا فرق بين النظريات فاذا كفي القسم الضروري مع طريقه بالذات في القسم
 النظري من المنطق كفي بالذات في نظري ليس منه واورد الفاضل العصام على هذا الجواب
 اي الجواب الذي ذكره قدس سره وقرر المحشى المحقق بانه قد تعرض المصنف حينئذ لما لا يعنيه

هذه الفتنه واما المنطق فليس له وجود سوى وجوده في الذهن وفيه ما عرفت من النظر
فذكر قوله قدس سره ورد بان ابطال آه وحاصل الرد ابطال ذلك التقرير بالنقض الاجمالي
بشهادة استلزام حصول الفساد وتقريره انه لو كان هذا التقرير صحيحا بجميع مقدماته يلزم ان يكون
المنطق معدوما في نفسه لكن الثاني بطالبه بالبداهة وكذا المقدم وهذا مبنى على ان يكون قوله
قدس سره ولا تعلق عطف على المعلول اذ لو كان كلمة الواو ابتدائية فيكون هذا
اشارة الى المنع بعد النقض فالرد عبارة عن جوابين او هما نقض اجمالي والثاني منع قوله
لا اثباتا ولا نفيا آه ولا يخفى ان هذا التعميم مخالف للتقرير المذكور لانه مخصوص بالاثبات
الا ان يقال ان المحشى المحقق جعل قوله ولا تعلق آه ناظرا الى قوله قدس سره ورد بان ابطال
كونه بديهيا او كسبيا يدل على انتفائه في نفسه آه فيكون معنى قوله ولا تعلق آه ان ذلك
الابطال يدل على انتفائه في نفسه ولا يدل على كونه محتاجا اليه وغير محتاج اليه لانه
لا تعلق لذلك الابطال بكونه محتاجا اليه وغير محتاج اليه الا ان الاول ان يقدم و
يقال لا نفيا ولا اثباتا ويقال يدل قوله كما يصح كون المنطق غير محتاج اليه آه كما يصح كون
المنطق محتاجا اليه آه ليوافق التقرير المذكور ويناسبه فاندفع ما قيل من انه ان قبل جعل
المحشى المشبه به كون المنطق غير محتاج اليه مع ان عبارة السيد تقضي ان يكون المشبه به
كون المنطق محتاجا اليه فيقال ليكون على ترتيب للف والنشر لان المحشى قدم في تحشية
قول السيد وتعلق بكونه محتاجا اليه صورة الاثبات وهي التعلق بكونه محتاجا اليه وهو
مثبت بقولنا لو لم يكن المنطق محتاجا اليه وانحر كون النفي وهو التعلق بكونه غير محتاج
اليه وهو مثبت بقولنا لو لم يكن المنطق محتاجا اليه في قوله اتفاقية آه يعنى ان هذه
الملازمة ممنوعة لان هذه القضية اتفاقية ومن شروط اطراد انتاج القياس الاستثناء
كون الشرطية المذكورة فيه لزومية فيكون قوله ولا تعلق آه اشارة الى المنع كما اشرفنا
اليه قوله كما يصح كون المنطق غير محتاج اليه آه ولا يخفى ان الاول ان يقول كما يصح
كون المنطق محتاجا اليه مقدما لكونه بديهيا او نظريا يصح كون المنطق غير محتاج
اليه مقدما له لكون موافقا لما قرره القائل وسلمه عندنا ذكرنا قوله مقدما
آه الظاهر انه حال من فاعل يصح وهو كون المنطق آه ويمكن ان يكون مفقولا له بتضمين معنى
لجعل قوله فلا يكون كونه بديهيا او نظريا لازما شئ منهما آه والمقصود دفع ما
ذكره الناظرون من ان مراده قدس سره من قوله ولا تعلق له آه منع الملازمة بسند
ان الملازمة متحققة بين كون المنطق مما لا يحتاج اليه وبين الانحصار الى البديهي

والكسبي فلو تحقق الملازمة بين كون المنطق محتاجا اليه وبين الانحصار اليهما لزوم من
ارتفاع اللازم الواحد اعني الانحصار اليهما ارتفاع التقيضين الملزومين اعني كون
المنطق محتاجا اليه وكونه غير محتاج اليه وحاصل الدفع ان عدم لزوم الانحصار اليهما
لكون المنطق محتاجا اليه لا يقتضي لزوم الانحصار اليهما لكون المنطق غير محتاج اليه
لجواز وجود الانحصار معهما على الاتفاق اذ لا مانع من وجود شئ واحد مع الامر في التناقض
على طريق الاتفاق قوله قدس سره وكلاهما بط آه اما الاول فللزوم الاستغناء عن فعله
واما الثاني فلان كسبية الكل بط لانه خلاف الواقع واما بيان بطلان الثاني على تقدير
عدم الاحتياج الى المنطق بما ذكره من لزوم الدور والتسلسل فلا يمكن اذ يجوز
الانتهاء على ذلك التقدير الى قانون بديهي غير منطقي ولا يندفع هذا بما قيل ان ما به الاكتفاء
هو المنطق انتهى لانه خلاف الفروض لما عرفت ان المفروض هو عدم الاحتياج الى المنطق قوله ينتج استثناء
آه لان المتصلين المأخوذتين في هذين القياسين الاستثنائيين اتفاقان وقد بين
في محله ان المتصلة المأخوذة في القياس الاستثنائي يجب ان يكون لزومية كما ذكرنا فاقوله
ان انتفاء في نفسه يستلزم آه يدل هذا القول على ان الرد عبارة عن منع تقريبا لدليل
الذي قرره القائل في بيان المعارضة بان مراد المعارضة هو هذا الدليل فقوله قدس
سره ولا تعلق آه سند المنع فهذا القول جواب عن ذلك الرد باثبات تقريبا للدليل
بواسطة ابطال سند كما يدل عليه قوله فلا يصح آه وحاصله ان انتفاء في نفسه
يستلزم عدم الاحتياج اليه وان كان استلزاما ياه بواسطة فيتم امر المعارضة
لان عدم الاحتياج اليه نقيض مدعى المستدل وهو الاحتياج اليه وما ذكره في
السند من قوله ولا تعلق آه بط لان له تعلق بالواسطة قوله اذ لو كان محتاجا اليه
لكان موجودا آه هذا شكل اول مركب من المتصلين ينتج انه لو كان محتاجا اليه
لكان اما بديهيا او كسبيا لكن الثاني بط وكذا المقدم فثبت نقيض المقدم وهو ان
المنطق لا يحتاج اليه ويمكن ان يقال ان نافي الكبرى بط فقدمها بط ومقدمها هو نافي الصغر فهو باطل فقد
الصغر باطل فثبت نقيض مقدم الصغر وهو مدعى العارض وعلى التقديرين يحتاج الى بطلان الوجود كما
لا يخفى قوله مع انتفاء في نفسه آه اي مع عدمه في نفسه لا مع بطلانه في نفسه اذ هو
ينا في جواز الاحتياج اليه لان احتياج الممكن الى الباطل محال لاستلزام كون الممكن
مخالا لقوله عاينه عدم آه اي غاية انتفاء في نفسه يستلزم عدم وجوده لاجله
آه لان عدم الموقوف عليه يستلزم عدم الموقوف الذي هو التميز قوله اعني التميز

تفسير لما في قوله لما لاجله قوله يدل على ذلك آه اى يدل على جواز الاحتياج اليه مع
انتفاء في نفسه آه هذا تنوير وتوضيح للسند قوله بعد ثبوت الاحتياج آه كما يدل عليه
قوله قدس سره لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق نفسه آه قوله او نظريا ممتنع
التخصيص آه ويدل عليه قوله قدس سره حتى يمنع تحصيله وفيه نظر لان احتياج
الامر الممكن وهو الاكتساب على وجه الصحيح الى الامر المستحيل وهو المنطق حينئذ
بط لا يستلزم استحالة الممكن قوله وما قيل في الجواب آه اى في جواب الاعتراض الذي
ذكره بقوله قل ان انتفاء في نفسه آه وحاصله ان هذا الاعتراض خلاف ما ذهب اليه
العقلاء لان فيه اكفاء باقاة ما يدل على نفي وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة هو
هنا الاحتياج الى المنطق وهم لا يكفون بتلك الاقاة بل ذكروا دليلا آخر على نفي
صفة مخصوصة كما بين في محله قوله والمقصود بعد هذا المحل آه اى نزلنا عن
مقام المخالفة لما ذهب اليه العقلاء فنقول مقصود الراد كون هذا المحل اى التقرير
الذي لاقاه القائل المعارض على الشارح كلام المعارض عليه بعيدا في نفسه واستبعاد
كونه مقصود المعارض لان استلزام الدليل الذي قرره عدم الاحتياج الى المنطق
الذي يتوقف عليه المعارضة ليس بالذات بل بواسطة استلزامه بالذات انتفاء
في نفسه وهو مستلزم بالذات عدم الاحتياج الى المنطق على ما اعترفه المعارض
ويمكن ايقال الراد والحال ان مقصود الراد مما ذكره في رد القائل كون هذا المحل آه وحده
على كلا التقديرين ان احتمال قصد المعارض اياه مستبعد فيتم مقصود الراد لان
مقصوده بعد هذا المحل واستبعاده لان هذا المحل لا يصح في نفسه اصلاحا حتى يرد
ما ذكره المعارض قوله ذلك آه اى هذا المحل قوله اذا كان النفي مقصودا آه اى نفي
الصفة مقصودا كما ههنا لان مقصود المعارض نفي الاحتياج الى المنطق لا نفي وجوده
في نفسه قوله كاستدلالهم بلزوم نفي وجود الواجب آه كما استدلال الحكماء بذلك
على نفي زيادة وجوده حيث ذهبوا الى ان وجود الواجب نفس ماهية الواجب
ووجود الممكن زائد زائد على ماهية واستدلوا على المدعى الاول بانه لو كان زائدا
على ماهية الواجب واجبان يقوم بها ولو قام بها لكان وصفها محتاجا اليها وانما
غيره والمحتاج الى الغير ممكن فيكون وجوده ممكنا فله علة وهي ما غير ماهية
الواجب وهي الاول بط والالكان وجود الوجوب معلولا لغيره فلا يكون
الواجب واجبا اى يلزم نفي وجود الواجب فثبت الثاني اى علة وجود الواجب

هي ماهية الواجبة والعلة متقدمة على المعلوم بالوجود فيلزم تقدم ماهية على وجود
بالوجود وهو محال لا يستلزم كون الشيء موجودا قبل وجوده وكونه موجودا مرتين و
استلزام تقدم الشيء على نفسه او التسلسل في الوجودات كما فصل في محله قوله واستدلوا
على عدم زيادة الوجود مطلقا آه اى سواء كان وجودا واجبا ووجودا الممكن اعلم ان
الشيخ ابو الحسن اشعري ومن تبعه ذهبوا الى ان الوجود نفس ماهية في الواجب الممكن
واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كان الوجود على ماهية لكان له وجود وهو
بط والالتسلسل الوجودات الى ما لا نهاية له قوله فلان المقصود آه اى مقصود القائل
المقرر الدليل المعارضة قوله وكونه مستبعدا اى كون هذا المحل مستبعدا لا يضر
ذلك القائل المقرر قوله قدس سره ولنا ايضا ان نقول في تقرير آه اى هذا التقرير سالم عما يرد
على تقرير الشارح من عدم صلاحية المعارضة وعلى تقرير هذا القائل من انه يدل على
انتفاء في نفسه ولا تعلق آه قوله المنطق كسبي وكل كسبي فلا يحتاج الى المنطق لا يحتاج اليه
ينتج والكبرى مطوية كما اشرنا فالمراد بقوله قدس سره اما الاول هو الصغرى وبقوله ولما
الثاني هو الكبرى المطوية وما قاله المولى داود من ان اللفظ من المقدمة الثانية هو قوله
فلانه لو احتاج اليه مع كونه كسبيا لزوم الدور والتسلسل لا ما ذكره في بعض الحواشي
لانه مقدمة واضحة الكذب انتهى خلاف اللفظ مع ان المقدمة مثبتة بقوله فلانه لو احتج
اليه آه عند القائل كما لا يخفى قوله تقرير اذا عرضت على قوتين الاستدلال آه فيه
تبريز على المحقق قدس سره بان تقرير هذا ليس بخارجا عن قانون الاستدلال لانه لا يثبت
بهذا التقرير المدعى الذي عدم الاحتياج الى المنطق بخلاف هذا التقرير لان نقيض
المقدم هو عدم الاحتياج الى المنطق ويمكن ان يقال ان المحقق قدس سره قرر المعارضة
على طريقة تقرير الشارح للمعارضة حيث قال المنطق بديهى فلا حاجة الى تعلمه آه وقال
المحقق قدس سره المنطق كسبي فلا يحتاج اليه آه قوله انه كسبي آه ينتج ان المنطق
يحتاج في تحصيله الى قانون هو ايضا كسبي ويجعله مقدا لقولنا في دورا ويسلسل
فنقول انه لو احتاج وافقر المنطق في تحصيله الى قانون هو ايضا كسبي لزم الدور
او التسلسل فلاملازمة ثابتة قوله وهذا تقرير اورده العلامة انتفا زاني آه قبل هذا
التقرير للمحقق قدس سره انتهى فنامل وقرر بعضهم بانه ليس المنطق بديهيا والا
لا يستغنى عن تعلمه فيكون كسبيا فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات والا لزم
الدور والتسلسل في ذلك لاكتساب انتهى ويرد عليه ما ذكره قدس سره بقوله وان

يشير الى لزوم الدور آه قوله معلوم للشارح حيث ذكره آه فلا معنى لما قيل من ان هذا
 اما مبنى على حسن الظن او على انه مذكور في عبارة شرح المطالع آه اذ لا معنى للترديد
 بعد العلم بكونه مذكورا في شرح المطالع قوله لعدم المناسبة للكتن آه ومرة الشارح
 بيان المراد من المشروح وتقرير الشارح يناسب ما هو المراد من المشروح فلذا اختار
 التقرير الذي ذكره فالحق معه والمقصود دفع ما اورده المولى داود من ان الامر في ذلك
 سهل وان هذا القدر من المحذور لا يقتضي عدم النفاذ اليها كيف وقد التفت الى
 معارضة كما اعترف به انتهى ولا يخفى عليك وجه الاندفاع على ما قرناه قوله لانه
 الذي جعله آه وضمير لانه راجع الى النظري لا الى النفي لان ما جعل ملزوما هو النظري
 لا نفيه قوله المستلزم آه لا يخفى ما فيه من المسامحة والمراد المستلزم بطلانها بطلان
 بطلان الملزوم لعدم الاحتياج الى المنطق قوله لا ثباته النظرية آه لان النظرية صالحة
 عن الصغرى وهي المنطق كسبي وقد اثبتنا الخضم بقوله انه لو لم يكن كسبيا آه قوله فالحق
 آه اي الجواب عن المعارضة غير محتاج اليه بنفي البداة لا اعتراف الخضم لنفي البداة
 قوله انما ذكره اي الجواب قوله تاخير آه اي تأخير نفي البداة قوله للاشارة الى المعارضة
 آه اي للاشارة الى المعارضة المقررة لان قوله وليس كنه بدبها مقدمة من مقدما انها قوله
 ليكون اشارة الى التقرير المذكور آه لان ذكر لزوم الدور والشك في اكتساب النظريات
 في الجواب لشعران الا بوق في تقرير المعارضة ان تقرير على وجه يطابق على هذا الجواب قوله
 كما هو المتبادر من عبارته آه لان الظان الضائر كلها في قول المص وليس كنه وفي قوله لا يستغنى
 عن تعلمه وفي قوله بل بعضه بدبهي وبعضه نظري آه راجعة الى المنطق فالظان
 لزوم الدور والتسلسل انما هو في تحصيل المظن لا في اكتساب النظريات من المنطق كما
 لا يخفى قوله اي منطلقا آه والمقصود دفع وهم الفاضل العصا كما يذكر قوله غير هذا
 التقرير آه حيث قال في شرح المطالع وذلك من وجهين الاول لو افترقا اكتساب العلوم
 النظرية الى المنطق لزوم الدور والتسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق
 نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا ونظريا لا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه
 خلا في بين ارباب الصناعة وحينئذ يفترقا اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه
 مرة بعد اخرى فان ناهتا لقوانين داروا لا تسلسل فيه هذا توجيه على مجازاة
 ما في الكتاب لا حسن ان يقال ان المنطق ليس ضروريا والا لا ممتنع عروضا للغلط
 في الافكار لان المبادئ الاول ضرورية فلو كان العلم بجميع طريق الانتقال

في معنى الاول
 في معنى الثاني
 في معنى الثالث
 في معنى الرابع
 في معنى الخامس
 في معنى السادس
 في معنى السابع
 في معنى الثامن
 في معنى التاسع
 في معنى العاشر

ضروريا لم يمكن وقوع الغلط اصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه الى قانون اخر فان وجد
 في سلسلة الاكتساب ما يفترقا الى ما يفترقا اليه لزوم الدور والا لزم التسلسل الثاني لو كان
 المنطق محتاجا اليه في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والثالث بط
 قوله فما قيل آه هذا على مجسب المعنى حيث قال عصام الدين واجاب السيد السند عن
 الاول بما يصير بدته جوابا عن الكل وهو انه لم يثبت الشارح اليه لان المشهور في
 كتب العن آه قوله وهم آه لانه مبنى على كون مراده قدس سره من قوله ايراد المعارضة
 في هذا الموضوع آه ايراد المعارضة بالنظر الذي يطابق عبارة المتن ويصح ان تكون
 جوابا عنها كما فروا الشارح ومراده قدس سره ليس ذلك كيف قد قرر الشارح هذه المعارضة في شرح
 المطالع على وجه يكون مغايرا لهذا التقرير كما نقلناه قوله المقابلة روى فراروى
 كردن آه والمراد بيان ان لفظ المقابلة مشترك بين المعنيين احدهما روى فراروى
 كردن وثانيهما روى بدو كردن دليل مستدل رآه ولا يخفى ان المعنى الاول اعم من الثاني
 قوله وهو يعينه آه الضمير راجع الى المعنى الثاني والمقصود ان المعنى الثاني وقع عليه
 اصطلاح الجمهور فلا نقل للفظ المعارضة من معنى لغوي الى معنى اصطلاحى فغنى
 قول الشارح في تعريف المعارضة المقابلة على سبيل الممانعة آه هو يعينه ما وقع عليه
 اصطلاح الجمهور ولا يخفى ان في كل من المعنيين معنى التعدية فما توهمه والمنوهم
 هو الفاضل العصا حيث قال ففي عبارة مسامحة لانها تستلزم المقابلة على سبيل
 الممانعة ومن قال ارادتها المقابلة على سبيل الممانعة لغة والمعاني اللغوية مرعية
 في المنقولات الاصطلاحية فقد بعد انتهى قوله من اختلاف المعنيين آه احدهما
 معنى قوله المقابلة على سبيل الممانعة آه والثاني قامة الدليل لكون المعنى الاول معنى لا يميز
 والثاني معنى التعدية قوله جعل احدهما تقريرا آه اي حكم بان احدا المعنيين يعنى المقابلة
 على سبيل الممانعة تعريف معنى على المسامحة وليس تقريرا على الحقيقة فهو من وضع اللازم
 موضع الملزوم الذي هو المعنى الآخر وهو قامة الدليل آه على ما يدل عليه قوله
 لانها تستلزم المقابلة آه كما نقلناه قوله ليس بشئ آه لما عرفت من اتحاد المعنيين
 وان دفع ايضا ما نقله الفاضل العصا من قوله ومن قال ارادتها آه كما نقلناه اذ لا حاجة
 اليه قوله وكذا ما قيل آه اي وكذا ما قيل المعارضة آه ليس بشئ قوله ومعارضه
 على صبغة المفعول كما يدل عليه عورض وعارض قول شاهد على كونها آه لانه لو كانت
 في الاصطلاح بمعنى دليل آه لما صح قولهم عورض وعارض ومعارض لا يصح شقها

من المعارضه بمعنى الدليل وهو ظ وما صح اشتقاقها منها دل على انها معنى مصدرى
نعم قد تطلق على نفس الدليل يجوزاً ويمكن تطبيق قول الشارح المقابلة على سبيل الممانعة
على ما هو التحقيق من ان مورد المعارضة انما هو نفس الدليل بان يقال معناه مقابلة
دليل المعارض على دليل المعلن بحيث يكون مقتضى دليل معارض مناقضاً لمقتضى دليل
المعلن وحاصله بطلان الدليل بالدليل كما هو التحقيق واعلم انه يمكن توجيه كلام المصباح
الوجهين لا يتوجه عليه ما اورده الشارح احدهما ان يجعل ضمير وليس كله الى الفكر
الذى في قوله تعصم عن الخطاء في الفكر بمعنى ليس الفكر كله بديهياً والا لا تستغنى عن
تعلم المنطق لان تعلم المنطق يكتب منه نظري الفكر ولا نظرياً ولا الدار والتسلسل فلا يمكن اكتسابه
به من المنطق بل بعضه بديهي وبعضه نظري يستفاد منه اى من لبيديها ومن المنطق
فأما مل والثاني ان المقصود من بيان الحاجة الى المنطق ان يثبت ان المنطق يحتاج الى
المجهود في تحصيله ويبلغ الغاية من السعي في تعلمه والمعارضة تفيد ما يناهيه فتكون
صالحة للمعارضة بالنظر الى ما هو الاصل من دليل الحاجة هكذا ذكره الفاضل العسكاري
ولا يخفى ما في الوجه الاول من لزوم التفكيك في الضمائر قوله اى المقصود به المقصود
بيان مراد المحقق قدس سره قوله ان يميز بان مراده دفع ما يرد على الحصر في قول الشارح
لا يميز عند العقل لا بعد العلم آه وحاصل الدفع انه ليس مقصود الشارح حصر مطلق
التمييز على العلم بالموضوع حتى يرد انه لا يصح الحصر لحصول التميز بالرسم المأخوذ من الغاية
كما سبق بل مقصوده حصر التميز التام الذي هو التميز اذا في الحاصل للعلم في نفسه
لا باعتبار ما خارج عن العلم كالغاية والتمييز المعتبر في جعله علماً على حدة منفرداً وتميزاً
عن علم آخر تميزاً ذاتياً لا التميز الاكمل من التميز الاول المركب من التميز الاول الذي هو
التمييز الحاصل بالرسم المأخوذ من الغاية والتمييز الذي الحاصل من العلم بالموضوع
قوله واعتبر في جعله آه مطوف على قوله هو للعلم في نفسه آه من قبل عطف الجملة لعقلية
على الاسمية قوله على حدة منفرداً آه ان على حدة حال من المفعول الاول لجعل ومنفرداً
حال من مفعوله الثاني اعني علماً ويمكن ان يجعل كل منهما حالاً من المفعول الثاني
على ان يكون منفرداً حالاً مؤكدة وان يجعل حالاً من الاول ومنفرداً صفة للمفعول
الثاني قد بر قوله وليس المراد بالتمييز التام التميز الاول والزيادة على البصيرة
السابقة آه ولا يخفى ان الحق في العبارة ان يقول وليس المراد بالتمييز التام التميز المركب
من التميز الاول والحاصل من الرسم بالغاية ومن التميز الحاصل بالعلم بالموضوع وبزيادة البصيرة

قد اعني عبارة
ان يكون التمييز
لوجه فلهذا
واحد سطر

الزيادة على البصيرة السابقة الحاصلة من الرسم باعتبار الغاية قوله اذ لا يلزم سبق شيء
ما يوجد آه دليل للمدعى الاول ولم يورد دليل على المدعى الثاني اعني قوله والزيادة
على البصيرة السابقة ولعله لان الثاني لازم للاولى ولما يجب سبق شيء ما يوجب التميز
على العلم بالموضوع لم يصح حمل التميز التام على التميز المركب المذكور بل وجب ان يحمل على التميز
الذاتي الحاصل للعلم في نفسه بالعلم بموضوع قوله وما قيل انه يفيد آه حاصله ان القول
بحصول التميز التام عند العقل بعد العلم بالموضوع واسناد افادة التميز التام الى العلم
به مبنى على الترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمات الشروع من تصور العلم برسمه ثم بيان
الحاجة اليه ثم العلم بموضوعه لان العلم بالموضوع وقع جزء الاخير من مقدمات الشروع
فيصح اسناد افادة التميز التام اليه وان كان افادته بمجموع المقدمات الثلاثة التي هي
الاجزاء الثلاثة كما يصح اسناد استلزام المعلول الى الجزء الاخير من العلة التامة التي
هي مجموع ما يتوقف عليه الشيء وان كان المستلزم في الحقيقة ذلك المجموع فالمراد
بالتمييز التام التميز الاول مع الزيادة وهو التميز المركب من التميز الحاصل بالرسم وفي
التمييز الحاصل بيان الحاجة اليه ومن التميز الحاصل بالعلم بموضوع على ما اشار اليه
عماد الدين قوله لان الكلام في تمايز العلوم مطلقاً آه اى لا في تمايز المنطق باعتبار
الترتيب الذي ذكره المصنف آه قوله اذ ليس لا استفهام آه بل الموجب للتمييز التصديق
بموضوعه وهو الواقع في الجواب لهذا السؤال قوله ولعله كان في نسخة آه ولا يخفى ان
ما حمله بعض الناظرين لا يتوقف على هذه النسخة بل يجوز هذه الحمل على النسخة كما
اشرنا على ان يكون المعنى على اشرنا فيجوز جعله تعليلاً للتفصيل ايضاً قوله تعليلاً للتفصيل آه اى جعله تعليلاً
لتفسير قول الشارح لا يميز آه بقوله اى لا يميز عنده تميزاً تاماً اى وانما فسرنا التميز
في كلام الشارح بالتمييز التام لما اشرنا من ان التميز يحصل بتصور العلم بغايته ايضاً فاذ
لا يصح حصر مطلق التميز في العلم بالموضوع بخلاف حصر التميز التام فيه فانه صحيح قطعاً
لما عرفت قوله لا يحتاج الى بيانه آه حق يبينه قدس سره بقوله لما اشرنا اليه قبل وانما
خير ان خصول التميز بغير الموضوع ليس من اجلي البديهيات حتى يستغنى عن البيان
قطعاً فليت شعري ما وجد الحكم بالسهر على الحمل المنقول عن بعض الناظرين فكر
من المنصفين انه في التفسير بان لفظ البيان والاشارة مختص بالنظر بحيث لا يطلق
على التنبه كما يدل عليه عبارة الاشارات قوله ثم اعترض آه اى بعض الناظرين عليه
قدس سره قوله لجواز اشتراك العلمين في المسائل آه كعلم الطبيعي وعلم الهيئة المجسمة

فانهما مشاركان في مسائلهما كقولنا كل فلك متحرك على الاستدارة دائماً قوله والاختلاف
بجهة البحث آه أي اختلاف العالمين وامتياز أحدهما عن الآخر إنما هو باختلاف فرائضهما
لان براهين علم الطبيعي لية وبراهين علم الهيئانية قوله فغاية العلم بالغاية آه أي
نهاية الحاصل من رسم العلم المأخوذ من الغاية ان يعلم ان هذه المسئلة من علم كذا كلها
اوردت على المقصود وليس تلك النهاية ان يتميز عنده مسائل ذلك العلم عن مسائل
العلوم الاخر قوله ولا يلزم آه أي ولا يلزم من العلم بالغاية ان لا يكون آه قوله ولما
مدخله الظن ان الجملة حال من الاسم المستتر فيكون الراجع الى المسئلة ويحتمل معطوفاً
على معمولي يكون من قبيل عطف الشيين بحرف واحد انتهى ولا يخفى ما فيه لانه حينئذ
لا يكون عطف الجملة ولا يلزم العطف على الضمير المستتر فامل قوله فقولا الشارح
آه تفرغ على قول المعترض تصور العلم بالغاية آه قوله لا ينافي ما ذكره اه لان الوقوف
على جميع مسائله لا يستلزم امتياز مسائله عن مسائل العلوم الاخر لما عرفت من جواز
اشتراك العالمين في المسائل قوله حتى يحتاج الى اعتذاره كلمة حتى متعلقة بالمنفي
أي ما ذكره سابقا وكان منافيا لما ذكره ههنا يحتاج في دفع المناقاة الى تحرير بان
المراد ان زيادة التميز لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع وليس كذلك فلا يحتاج اليه
فتفسيره قدس سره بقوله أي لا يتميز عندك تميزاً تاماً آه مستدرك لاجابة اليه قوله
اقول تميز العلم الحاصل بالعلم بالغاية آه لما عرفت من ان العلم عبارة عن مجموع المسائل
من حيث هو مجموع ولا يخفى ان هذا المجموع من حيث هو مجموع يمتاز عن العلوم الاخر
بتصوره بغايته أي برسمه المأخوذ من غايته على ما صرح به قدس سره في بيان قول
الشارح فلان تمايز العلوم آه بقوله لان التميز والبصرة قد حصل بتصوره برسمه
قوله ايضاً آه أي كما لا يحصل تميز كل مسئلة من العلم عن مسائل علوم اخر بالعلم
بالغاية قوله والاختلاف بجهة البحث آه أي اختلاف العالمين بسبب اختلاف جهة البحث
في العلمين والظن ان المراد اختلاف جهة البحث ههنا اختلاف الاعراض الذاتية على نوعين
أحدهما منها ثابت للموضوع في علم والاخر منها ثابت لذلك الموضوع في علم آخر قوله
مما ذكره قدس سره آه ولعله هو ما ذكره الشارح في شرح المطالع بقوله ولما كان
التصديق بالموضوعية مسبقاً بالتصور وجب تصوير الكلام بتعريف موضوع العلم
فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية انتهى ولا يخفى ان مآله الى ما ذكره
قدس سره بقوله بل الحق ان لما كان آه قوله حيث نسب الخصوص آه أي نسب الخصوص والعموم

في قوله ولما كان موضوع المنطق آه الى موضوع المنطق هو المفهوم التصوري والى منطق
الموضوع وهو ايضاً مفهوم تصوري ولا شك ان العلم المتعلق بالمفهوم التصوري تصور
وان العلم المتعلق بالخاص لا يمكن ان يكون مسبقاً بالعلم بالعام الا في التصور قوله لما
يتبادر آه من ان المقصود تصور الموضوع قوله قد يطلق على حصول الشيء في الذهن نفسه
أي من غير تفصيل الاجزاء ولا يخفى ان العلم بالخاص بالكنه بهذا المعنى لا يتوقف على كونه مسبقاً
بالعلم بالعام لان الكنه بهذا المعنى يستعمل في مقابلة العلم بالشيء بامرووجه صادق عليه
وبالمعنى الاول في مقابلة العلم به من غير تفصيل الاجزاء بل بالامر الخارج عنه او ببعض الاجزاء
قوله سواء كان داخله آه ولا يخفى ان العام الذاتي الداخل في الماهية لا يكون اجنساً فهو محمول
على الخاص لان يقال ان الكلام لا يتوقف على كونه محمولا عليه قوله لا نسلم ان مقدمة الشرع
آه لجواز ان تكون مقدمة الشرع تصور الموضوع برسمه او بوجه ما قوله ولا نسلم ان مطلق
الموضوع آه لجواز ان يكون خارجاً عنه قوله على الجواز آه أي بذكر العالمين أحدهما لفظ
الخاص والآخر لفظ العام واردة الخاصين أحدهما المقيد والآخر المطلق لان كل مقيد
خاص وليس كل خاص مقيد ولان كل مطلق عام وليس كل عام مطلق قوله لتحقيق الشرطين
لان معرفة المقيد من حيث انه مقيد علم به بالكنه وان المطلق ذاتي المقيد وداخل في ماهية
من تلك الحيثية قوله أي حتى يكون مقيداً آه انما قد ذكر لان مدار الجواب على كون الموضوع
مقيداً والرد انما يتم برد مدار الجواب قوله لانها مقدمة الشرع آه أي لا معرفة ما صرح
عليه مفهوم الموضوع مقدمة الشرع قوله اذ بها آه أي اذ ينالك المعرفة بتميز العلم
عماده ولا يتميز العلم بتصور مفهوم موضوع المنطق مع قطع النظر عما صدق عليه
مفهوم الموضوع كما لا يخفى قوله ولما كان بناء الاعتراض ان المراد آه لا حسن ان يقال
لما كان بناء الاعتراض على ان المراد تصور الموضوع وبناء الجواب عليه تسليمه وبناء الرد
على النصيح بذلك قوله في الجواب تسليمه آه جملة حالية وكذا قوله وفي الرد آه قوله بذلك
آه أي بان المراد تصور الموضوع الا ان المراد ليس تصور مفهوم الموضوع بل المراد ما يصدق
عليه المقيد قوله جعل قدس سره كلها تحت قوله فلذلك آه اشارة الى ان كلها مبني على
ان ما يتبادر من كلام القوم ان المقصود تصور الموضوع قوله وعطف آه أي عطف
الجواب على الاعتراض والرد على الجواب قوله فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقاً آه
فيه اشارة الى قوة الاعتراض وان كان منعا قوله وهذا الحق ما يمكن حمل كلام القوم
عليه آه اعترض عليه بما حاصله انه ليس شيء لعدم مساعدة عبارة قه واصل الفاضل

فالحق يحمل على التوجيه الصواب في كلام المصحيث عرفا ولا مطلق الموضوع دون موضوع
المنطق بان ما يعد من مقدمة الشروع التصديق بموضوعية الموضوع دون تصور
الموضوع وفي التصديق يكون الموضوع محمولا والتصديق يتوقف على تصور المحمول
فيجب ولا معرفة مفهوم الموضوع المطلق فيتم الملازمة انتهى وفيه نظرا لانه لما كان
مقصودهم من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع التصديق بان الشيء القلافي
موضوع العلم آه امكن حمل كلامهم اعني به قولهم ولما كان موضوع المنطق اخص من
مطلق الموضوع آه على هذا الحق بلارية وكذا عدم مساعده حاصل قدس سر
ممنوع كما لا يخفى مع ان ما ذكره هذا المعترض بقوله نعم يمكن توجيه كلام القوم بتكلف
بان يقال قوله ولما كان موضوع المنطق اخص آه مقدمة ثانية والمقدمة الاولى
مطوية هكذا لما كان مقدمة شروع المنطق التصديق بموضوعية الموضوع مثلا
الشيء القلافي موضوع المنطق كان المحمول موضوع المنطق ولما كان موضوع المنطق
اخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص آه فبردا لا اعتراض السابق ويجاب بالجواب
السابق بان موضوع المنطق مقيد ومطلق الموضوع مطلق آه فالرد المذكور مردودانته
هو عين ما ذكره المحشي المحقق بقوله بان يكون المراد بقوله لا بعد العلم بموضوعه
آه قوله محمول في هذا التصديق آه الظان المراد بالتصديق التصديق بعني القضية
بني مجازا من قيل اطلاق اسم العلم على المعلوم بعلاقة الشرطية والمشروطية على ما تقر
في العلم الاصول قوله لكونه مقيدا قبل تعليل لقوله المؤخر اخص آه قدم رعاية لقرب
مرجع الضمير المحرور انتهى ولا يخفى ان التعليل انما يكون للحكم لا للمحمول قوله لانه المطلق
آه وذلك لان المقيد عبارة عن المطلق مع القيد فالمطلق ذاتي له وجزء منه فالعلم بالمقيد
من حيث انه مقيد اي بالكنه وتفصيل الاجزاء مسبوق بالعلم بالمطلق ويدل عليه ما
ذكره في تعريف الثاني ما تقدم على الذات في التعقل قوله قوله بما يتبادر منه اي
من قولهم لما كان موضوع المنطق اخص آه قوله اي حاصل قوله بل الحق آه اسارة الى ان
اللازم في قوله والحاصل عوض عن المضاف اليه فالمقصود تعريض على المولى عماد الدين
لانه حمل قوله قدس سره والحاصل على المحاكاة حيث قال محكمة ومحصلة ان المط في
هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق كما يتبادر من العبارة
لم يجتمع الى معرفة موضوع المنطق اصلا كما ذكره المعترض لانه عارض له وان كان
المط التصديق بالموضوعية كما ذكره القائل بقوله بل الحق احيى الى بيان مفهومه انتهى

قوله فان اللازم مما سبق آه جواب سؤال مقدرو وهو ان اثبات كون المتبادر من كلامهم
غير حق لصحة الاضرب بما لا حاجة اليه اذ قد بين فيما سبق كون المتبادر من كلامهم غير حق
ببقاء الاعتراض على الدليل وحاصل الجواب بان اللازم مما سبق بقاء الاعتراض على الدليل
ولا يلزم من بقاء عليه الا عدم تمامية الدليل ولا يلزم منه ان لا يكون المدعى حقا
اذ لا يلزم من عدم المذموم عدم اللازم فاحتج الى اثبات كون المدعى باطلا وهو كون المتبادر
من كلام غير حق ليصح الاضرب والكلام هناك مبني على النظر الاولى وههنا على النظر
الثانية فلا منافاة قوله قدس سره والحاصل وبين قوله بل الحق وكذا لا منافاة بين قوله
وبقي الاعتراض وبين قوله احدهما انه اثبت آه قوله ولا يتعين ذلك آه اي كون الموضوع
محمولا لانه يجوز ان يكون موضوعا ايضا قوله انما عرض له آه الا صدف عليه موضوع المنطق
قوله والبحث عن احواله آه اي عن احوال ما صدق عليه موضوع المنطق قوله فيه آه اي في
المنطق قوله اي تعريف آه فيه اشارة الى ان البيا بمعنى التعريف قوله وصفا عنوايا آه
اي وصفا مستويا الى عنوان الموضوع ومفهومه قوله اي يحمل عليه آه اشارة الى ان البحث
هنا بمعنى الحمل مطلقا سواء كان بالاستدلال كما في المسائل النظرية او لا كما في المسائل البديهة
وكلمة عن صلة البحث مدخل على المحمول كما هنا وقولهم الحكمة الطبيعية باخنة عن الجسم الطبيعي
على حذف المضاف اي احوال الجسم الطبيعي اي تحمل الاعراض الذاتية التي هي محمولات المسائل في
العلم اما على نفس موضوع العلم فيكون موضوع المسئلة عين موضوع العلم كما يقال في الحكمة
الطبيعية التي موهبها الجسم الطبيعي كل جسم طبيعي فله خير طبيعي وعلى انواع موضوع العلم
فيكون نوع موضوع العلم موضوع المسئلة كما يقال فيها كل حيوان فله قوة الحركة على
عرض ذاتي لموضوع العلم فيثبت كونهما العرض الذاتي له موضوع المسئلة فيه بناء على ان
بعض العرض الذاتي للموضوع محمول على البعض الآخر كما يقال فيها كل متحرك فله جهة اي
متوجه في حركته الى ما شاء من جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ان كلا من المتحرك والمتوجه
عرض ذاتي للجسم الطبيعي وعلى نوع عرض ذاتي لموضوع العلم فيكون نوع العرض الذاتي لموضوع
المسئلة في العلم كما يقال فيها كل متحرك محركتين مستقيمتين فلا بد وان يتحمل السكون بينهما
ولا يخفى ان كلا من المتحرك محركتين مستقيمتين والسكن بينهما نوع من العرض الذاتي
للجسم الطبيعي على ما تعرض في محله فموضوعها لا يكون الا موضوع العلم فان قلت قد يجمع موضوع
المسئلة عرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي للموضوع كما سيجي وقد يحمل صنف موضوع العلم
وقد يحمل فصلا له اذ قد يبحث في العلوم عن احوال الاصناف والفصول فموضوعات

المسائل في الاربعة باطل قلنا ان مقصودهم به حصص موضوعات المسائل المشهورة في الاربعة
وسيجي ما يتعلق بهذا المقام من الابحاث الكثيرة قوله اي جميع عوارضه آه اشار الى ان
اضافة العوارض الى الضمير الرابع الى الموضوع للاستغراق ولا يخفى انه في صيغة الجمع قولهم
عن عوارضه الذاتية آه اشار الى ان تحقق علم منخصص في مسألة واحدة او مسائل متعددة
كل واحدة مختصة بموضوع للعالم غير معلوم قوله بمعنى اي عارض له ذاتي آه جواب عن سؤال
مقدم وهو ان هذا التفسير اي تفسير العوارض بجميع العوارض لا يصح لان مسائل العلوم
تزايد بتلاحق الافكار يوما فيوما فلا يمكن ان يبحث في علم عن جميع عوارض موضوعه
حاصل الجواب ان المراد هو البحث عن جميع عوارضه الذاتية المستخرجة من القوة الى
الفعل واسار في هذا التفسير الى ان اضافة العوارض الى الضمير الرابع الى الموضوع
لامية فلذا فرع عليه قوله فلا يرد النقض كما ياتي تفصيله قال الفاضل عصام الدين
من ان تعين موضوع العلم مرجعه الى السماع اذا العلم الذي يبحث فيه عن الانسان
يحتمل ان يكون موضوع المنهج ويكون الانسان واسطة لعروض الحال المبحث عنها في العلم
فما لم يسمع من المدون ان موضوعه الانسان لا يعلم الموضوع للعالم انتهى قوله فلا يرد
النقض على تعريف الموضوع بالمساوي آه بان يقال تعريف موضوع العلم يصدق على
ما يساوي لموضوع العلم ايضا حيث يقال على المساوي انه يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية
واما عدم وروده فلان المراد من قولنا عن عوارضه ما ذكرناه من اي عارض له ذاتي آه
فيكون مالا لتعريفه ما يبحث في العلم عن اي عارض ذاتي له يستخرج من لقوة الى الفعل
ولا يخفى انه لا يصدق على المساوي للموضوع لانه لم يلتزم البحث في العلم عن اي عارض له
ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل لان احواله غير مقصودة بالبحث نعم يصدق بعد استخراج
العرض الذاتي للموضوع والبحث عنه بحث عن العرض الذاتي للمساوي له وبالجملة ان عدم
وروده مبني على ان اضافة العوارض الى الضمير الرابع الى الموضوع لامية فالمعنى ما يبحث
في العلم عن عوارضه الذاتية المختصة به بمعنى ان تلك العوارض انما استخرجت من القوة
الى الفعل لاجل ذلك الموضوع لا لاجل مساويه قبل معنى لا يرد النقض بان المساوي
للموضوع داخل في تعريف الموضوع بناء على ان عوارض الموضوع عوارض له ابصارا خارجا
عن المعرف لان المراد بالعوارض جميع العوارض واذ كان المراد هكذا فلا يدخل المساوي
في التعريف لان البحث عن جميع عوارضه غير ممكن لان جملة عوارضه الموضوع لان الموضوع بالنسبة
الى المساوي من العوارض ومعلوم انه لا يجوز البحث عن الموضوع في الفن فلم يمكن البحث

عن جميع عوارض المساوي فيخرج عن تعريف الموضوع بقيد عوارضه هذا مراد المحشي
ويجوز دفع النقض بوجه آخر وهو ان اللاحق للمساوي باعتبار الجزء الاعم اللاحق بالنسبة
الى الموضوع باعتبار الخارج الاعم فيكون من الاعراض لغربية وقد فسر العوارض بجميع
العوارض بمعنى اي عارض له ذاتي آه فيخرج عن التعريف بقيد الذاتي انتهى ولا يخفى ان ما ذكره
في الجواب الاول من قوله لان من جملة عوارضه الموضوع لان الموضوع بالنسبة الى
المساوي من العوارض آه فاسد لان الانسان مثلا من حيث الصحة والمرض موضوع للطب
والتعجب مساو له ومن البين ان الانسان بالنسبة الى التعجب ليس من عوارضه فضلا عن ان
يكون من عوارضه الذاتية له وان ما ذكر في الجواب الثاني من قوله ان اللاحق للمساوي باعتبار
الجزء الاعم اللاحق بالنسبة الى الموضوع آه فاسد ايضا لان اللاحق للتعجب مثلا باعتبار
جزئه الاعم وهو الحيوان للاحق للموضوع وهو الانسان باعتبار ذلك الجزء الاعم لا باعتبار
الخارج الاعم كما لا يخفى قوله لان الشيء الذي آه تعليل للدعوى الضمنية اي وانما رجع
قدس من كلمة ما موصولة دون موصوفة وقد كانت كلمة ما مشترك بينهما اللفظ
المشترك متعين للرأى واسار الى وجه الرجحان بقوله لان الشيء وحاصله ان الشيء
الذي لاجله الحقوق متعين في نفسه فيكون معرفه وما الموصولة معرفه ايضا دون الموصوف
وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان تعريف الموصولة يرجحها على الموصوفة التي لا تعريف لها
في مقام التعريف انتهى لان الموصوفة نكرة والشيء الذي لاجله الحقوق متعين في نفسه فلا
ينبغي ان يطلق الموصوفة على هذا الشيء سواء كان المقام مقام التعريف ولا والى رد
ما ذكره الفاضل عصام الدين من قوله ووجه رجحانه ان الاصل في الصفات الافراد والاصل
في الجملة عدم قبول الاعراب فالجمل على الموصوفة يوجب خروج جملة بعدها عما هو الاصل
من وجهين انتهى لان ما ذكره الفاضل عصام هو وجه الرجحان من حيث اللفظ لا المعنى
والاولى بآية وجه الرجحان من حيث المعنى لا اللفظ مع ان الرجحان من حيث المعنى يستلزم
الرجحان من حيث اللفظ قوله واختار في التفسير رجوع الاول الى ما قرأه قال العصام
الدين والضمير الاول لما والثاني للشيء لان الشيء معين وما مبهم واللايق بآية المبهم
بالمعين دون العكس وغيرنا يرجع الضمير الاول الى كلمة ما قرأه منها وعوارضه
ان الضمير الثاني اقرب اليه من الشيء لان المتأخر اولى بالخروج عن الظاهر انتهى قوله
لان المراد الاتحاد وفي المفهوم آه اي الاتحاد ذهنا وصدا كما هو المراد من قولهم
ما به الشيء هو هو على ما هو عند البعض المحققين فعلى هذا يكون حاصله لذاته ويكون

جزءه معطوفا على ما هو هو لا معطوفا على لذاته لانه يقابله لعدم اتحاد الكل والجزء في المفهوم
قوله ولو اريد الاتحاد في الصدق آية اي الاتحاد في الصدق والحل دون الاتحاد في المفهوم وفيه
اشارة الى ان المحقق قدس سره بنى كلامه على ما هو المشهور من ان المراد بقولهم ما به الشيء هو
الاتحاد ذهنا وصدقا حيث جعل حاصله لذاته كما عرفت اذ لو اريد به الاتحاد في الصدق
على خلاف ما هو المشهور كما هو المراد بقولهم حمل هو هو يدخل في قولهم يلحق الشيء لما هو هو الخ
الجزء اول ما يساويه لان كل واحد من الجزء وما يساويه متحد بالشيء المعروض في الصدق
والحمل اي يصح ان يكون كل من الجزء مساويه محمولا على الشيء المعروض فلا يصح عطف قوله
او الجزء على قوله لما هو هو لعدم كونه مقابلا للمعطوف عليه بهذا المعنى فيكون معطوفا
على قوله لذاته فيكون مجموع المعطوف عليه قوله لذاته والمعطوفان اعني هما قوله او الجزء
او مساويه تفسير لقوله لما هو هو لاخراج العارض خارجا عن العارض خارجا عن الخ
من الجزء لانه يصدق على كل منهما انه لما يلحق الشيء لما هو هو بهذا المعنى اعني الاتحاد في
الصدق وبهذا التحم ان دفع ما قيل ان جعل هذه العبارة شائعة في الاتحاد ذهنا وخارجا
بناقض ما ذكره المحقق في حاشية الحاشية الخالية مفردا لما اشار اليه المولى الخيال
عند الكلام على تعريف الماهية بما به الشيء هو هو وهو ان المفهوم المتبادر من هو هو
الاتحاد في الصدق وعلى الاصطلاح فان حمل انواطه اعني هو هو اتحاد المتباينين
في الصدق فحملة عليه اي الاتحاد في المفهوم خلاف المتبادر والاصطلاح الذي وجب
الاحتراز عنه في التعريف فلا يرتكب انتمى لما عرفت من ان المحقق قدس سره بنى كلامه على
ما هو المشهور فقوله لان المراد بالاتحاد في المفهوم آية مبنى على ما هو المشهور فلا تنقض
بين كلاميه قوله زاد لفظ كل آية اي اذ لفظ كل في المعرفة مع ان التعريف للماهية لا
للافراد للتبعض على ان التعريف لا اختصاصه اذ لو قل موضوع العلم لكان فيه احتمال
ان يراد به المنطق بقريئة المقام على ما ذكره الفاضل عصار الدين حيث قال وصرح
بادراج لفظ العلم الى ان المنطق علم وبادراج لفظ الكل بان التعريف للعلم العام حتى انه لو
قال موضوع العلم لكان محاذ ان يحمل على المنطق بقريئة المقام انتهى قوله بانتساب
الموضوع اليه سابقا آية اي باضافة الموضوع اليه في قوله موضوع كل علم سابقا
سابقا على التعريف قوله فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل آية اما انه لا يصح ارجاع
الى كل علم فلا نه ليس الموضوع ما يبحث في كل علم عن عوارضه الذاتية اذ لا يوجد لنا
موضوع كذلك واما انه لا يصح ارجاعه الى علم فلا نه ليس الموضوع ما يبحث في علم ما

عن عوارض الذاتية على ما مر مثله في تعريف الترتيب الواقع في تعريف النظر واما عدم ورود
فلما ذكر من ان الضمير عبارة المصراع الى علم باعتبار معلومته آية على ما مر مثله في تعريف الترتيب
وبقول لا يصح ارجاع الضمير الى كل علم ولا الى علم لان ارجاع الضمير الواقع في التعريف
الى المعرفة يستلزم الدور وهو ظاهر الا ان يقال ان التقييد داخل والقيود خارج قوله
ولك ان ترجع ضمير الى علم آية وفيه ما عرفت نفا فذكرنا علم انه يمكن ان يقال انه يصح
رجوع الضمير الى كل علم وبنى الكلام على التوزيع فيكون من قبل قولهم ركبا لقوله وبهم
على ما عرفت في تعريف الترتيب قوله تفصيل الكلام آية اي تفصيل قوله ما يبحث عن
عوارضه الذاتية ان كمال الانسان في القوة النظرية التشبه بالبارئ تعالى علما وذلك
التشبه انما يحصل بمعرفة اعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق باحوالها على ما
اي على وجه هي تلك الاعيان عليه اي على ذلك الوجه وذلك الوجه هو العلم
الاعم من التصور والتصديق وهذا هو المقصود والا فردد عليه ان كمال الانسان
في القوة العملية التشبه بالبارئ تعالى علما وذلك انما يحصل بالعمل بمقتضى الشريعة
الحقة وقوله على ما هي عليه متعلقة بمعرفة قوله بقدر الطاقة آية اي طاقة البشر قوله
ولما كان معرفتها بخصوصها آية لان الاعيان بخصوصها واشخاصها غير متناهية بمعنى
لانقف عند حدود النفوس الناطقة حادثة مع حدوثا بدانها بناء على بطلان النتائج
فلا يمكن معرفتها من تصوراتها والتصديق باحوالها وهو الوجه الاول الذي ذكره
لترك ما سلك اليه الا قدمون من البحث عن احوال الجزئيات كما سلك اليه بعض الناس
في يومنا هذا قوله مع عدم افادتها كالا معتد به لتغيرها آية اي عدم افادة تلك
المعرفة تصور او تصديقا كالا معتد به لتغير تلك المعرفة بتغير الجزئيات المخصوصة
وتبدلها وان كان كالا بالنسبة الى الجهل وهذا هو الوجه الثاني الذي ذكره لذلك
الترك ولا يخفى ان قوله لتغيرها آية علة لقوله مع عدم افادتها فقط فالاولى ان
يذكر دليل التعذر ايضا كما اشرنا اليه او يترك دليل عدم افادة ايضا قوله اخذوا
المفاهيم الكلية آية وهي عبارة عن الكليات الخمس الطبيعية قوله الصادق عليها آية
اي على تلك الاعيان الموجودة هذا اشارة الى عقد الوضع قوله ذاتية او عرضية
آية اي سواء كانت تلك المفاهيم الكلية الطبيعية ذاتية اي فوعا طبيعيا او فصلا
طبيعيا او جنسا طبيعيا او عرضية اي خاصة طبيعية او عرضيا عاما طبيعيا ولا يخفى
انه باخذ تلك المفاهيم الكلية بمحصل المعرفة من تصورات تلك الاعيان الموجودة

قوله وبحوثها عن احوالها آه وهذا ناظر الى التصديق قوله من حيث انطباقها آه اي انطباق
تلك المفهومات الكلية على الاعيان الموجودة ففيه اشارة الى عقد الوضع قوله فيفيد
عليها آه هذا دليل للملازمة تالي لا ولي قوله احدا وتالي الثانيه قوله بحوثها اي يفيد
كل من لاخذ والبحث العلم من المتصور والتصديق لها اي تلك الاعيان بوجه كلي اي
العلم بها بالمفهومات الكلية وبالاحكام الكلية الواردة عليها في الموجبات الكلية
قوله علما باقيا ابدا الدهر اي باقيا ابدا في الدهر فيكون اضافة الابد الى الدهر من قبل
اضافة المظهر وباقيا ابدا كابدية الدهر قوله ولما كان احوالها آه اي احوال تلك
المفهومات قوله وضبطها منتشرة مختلطة متعسرة آه ضبطها معطوف على اسم كان
وهو احوالها ومفسر على خبر كان وهو متكرره فيكون من قبل عطف مشين بحرف
واحد على معمولين مختلفين لعامل واحد بعطف واحد وقوله منتشرة مختلطة حاله
من ضمير وضبطها الراجع الى الاحوال المتكررة وانما كانت الاحوال المتكررة المنتشرة مختلطة
لان بعضها احوال غريبة وبعضها احوال ذاتية قوله اعتبروا الاحوال الذاتية آه اي من
بين تلك الاحوال المنتشرة المختلطة الاحوال غريبة مع الاحوال الذاتية قوله وجعلوا
منفردة بالتدوين آه قال المحقق قدس سره في حاشية المطالع وهذا امر يستحسنه
في التعلم والتعليم والا فلا مانع عقليا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولا من ان يعد
كل مسألة متكررة غير متشابهة في الموضوع علما واحدا يفرد بالتدوين لكونها متشابهة
في انها احكام بامور على اخرى انتهى فالملازمة في قوله ولما كان احوالها متكررة و
ضبطها آه استحسننا لا عقلية قوله وعميو الاحوال الذاتية آه الظان معطوف على قوله
اعتبروا فيكون اشارة الى ان لا يخفى انه لا ملازمة بين هذا التالى وبين مقدمه لا
عقلا ولا استحسانا فالظان يقال فمموها بالفا بدل الواو ليكون تفصيلا لقوله
اعتبروا ويمكن ان يقال انه جملة اعتراضية بين المدعى ودليله اعني قوله ضبطها
للافتشاق قوله وفروها آه عطف تفسير لقوله عميو اي فسروها بما هو الاعم
من المتبادر والمفهوم من الاحوال الذاتية وهو الاحوال العارضة للمفهوم لذاته وذلك
المعنى الاعم هو ما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته ولجزءه الا عمه على ما ذهب
اليه المتأخرون المساوية اي لا مساوية سواء كان جزءا مساويا له او خارجا
مساويا له فيكون معطوفا على جزئه لا على الاعم قوله فان له اختصاصا بالشيء
آه تعليل لقوله وفروها آه اي انما فسروها بما ذكر لان لما يكون محمولا على ذلك

المفهوم لذاته او لجزئه الاعم والمساوية سواء كان جزاءه ايضا او خارجا اختصاصا
بذلك الشيء الذي هو ذلك المفهوم وهو محل عليه من حيث كونه من احوال مقوم ذلك الشيء
كما اذا كان محمولا عليه بواسطة جزئه الاعم او جزئه المساوية واختصاصا بما هو خارج
مساوية كما اذا كان محمولا عليه بواسطة الامر الخارج المساوية والمقصود من البحث
انما هو الاحوال المطلوبة المختصة بكل مفهوم مفهوم وقع في بعض النسخ من حيث كونه
من احواله او من احوال مقوم فالاول ناظر الى قوله لذاته والثاني ناظر الى الجزء سواء كان
اعما او مساويا قوله سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق او مع
مقابله آه هذا ما ذكره المحقق الدواني في شرح التهذيب ثم رده بوجهين احدهما انه قد صرح
الشيخ وغيره بان الشامل لافراد الشيء على سبيل التقابل انما يسمى عرضا ذاتيا له بشرط ان
لا يكون مختصا بنوع من انواع ذلك الشيء كالمحرك والساكن للجسم بخلاف الضاحك وغير
الضاحك للحيوان او للجسم والشرط المذكور غير موجود في بعض محمولات المسائل المذكورة
في العلم وثانيهما انه قد صرح الشيخ بان الشامل لافراد الشيء على سبيل التقابل انما يسمى
عرضا ذاتيا له بشرط ان يكون التقابل بين الشاملين تقابل التضاد الحقيقي او تقابل
العدم والملكية وهذا الشرط مفقود في بعض تلك المحمولات وارجع الى الوجه الاول
بانا لا نسلم تصريح الشيخ بان الشامل سبيل التقابل المختص ببعض الانواع عرضا ذاتيا
وانما اخرجيه عن الشامل على سبيل الاطلاق اما الاول فتمثيلا لعارض الذاتي الشامل على
التقابل بالاستقامة والاختفاء والزوجية والفردية وكل منهما مختص بنوع معين عينا
حققه وغيره واما الثاني فلما قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من الشفاء والقسمه
المستوفاة الاولى اي الخاصه للجنس التي يكون مؤدبها اعني المفهوم المرددين الاقسام
عرضا اوليا للجنس اما ان تكون بفصول كقولنا حيوان اما ناطق او صاهل او غيرهما
واما ان تكون بعوارض كل واحد منها عرضا اولي للجنس ايضا مع كون كل واحد منها مختص
من الجنس لعدم اختصاصه بنوع معين منه كما ان نفس القسمه اليها وهي المفهوم المردد
بينها عرضا اولي له كقولنا كل كرم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك
او ساكن واما بعوارض لا تكون للجنس اولية اي ليس شيء منها عرضا اوليا له لاختصاصه
كل منها بنوع معين من انواع الجنس وان كان القسمه لها اولية وذلك اذا كانت العوارض
انما تعرض للجنس اذا صار نوعا معينيا مثل قولنا كل عدما زوج واما فرد فالزوج والفرد
ليس تعرض للعدد الاول بل ما لم يصير العدد نوعا معينيا معلوما لم يكن زوجا او فردا

ان اللون جنس ونحوه انواع مختلفة كالبياض والسواد والخمرة والصفرة وغير ذلك
قوله والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض آه يرد عليه انه لا وجه لترك القسم
الثالث ههنا وهو انهما اثبتوا الاعراض اللاحقة للخارج المساوي لعرضها الذاتي
وهو ذلك الخارج المساوي قوله وكذلك عوارض تلك العوارض آه اي وكذلك
العوارض الذاتية في المرتبة الثالثة والمراد بعوارض العوارض كعوارض العوارض
فيها شاملة لجميع افراد معروضاتها اي عوارض العوارض الذاتية على الاطلاق
والانفراد واما شاملة لها على سبيل التقابل لا بد من قسم ثالث ههنا كما عرفت قوله
وهذه العوارض آه اي العوارض المثبتة لنفس الاعراض الذاتية اولانواعها فيل يدخل
فيها الاحوال اللاحقة للخارج المساوي المثبتة للعرض الذاتي ولا يخفى ما فيه لان
دخوله فيها خلافا لظ وقد عرفت ما يتعلق به قوله قيود للاعراض المثبتة للموضوع
آه اي ان كانت من العوارض الشاملة على الاطلاق وقيود للاعراض المثبتة لانواعها
لانواع الموضوع ان كانت من العوارض الشاملة على سبيل التقابل فواء جعلت محمولات
آه كما ستطلع عند قوله وذلك لان المبحوث عنه آه قوله وهذا تفصيل ما قالوا آه اي
هذا التفصيل الذي ذكرناه من قولنا تفصيل الكلام آه تفصيل ما اجملوه في جواب ما قيل
لان جواب مجمل لا يفهم المقصود منه لانه لا يفهم منه تعميم الاعراض الذاتية التي هي
في المرتبة الاولى من شمولها على الاطلاق وعلى سبيل التقابل فضلا عن ان يفهم منه تعميم
الاعراض الذاتية التي هي في المرتبة الثانية وفضلا عن الاعراض في المرتبة الثالثة وهكذا
ولا يفهم كون الاحوال المختصة بالانواع تفصيل وقيود لهذه العوارض المثبتة الى الموضوع
فيحتاج في فهم المقصود منه الى ما ذكرناه من التفصيل فلذا فصلناه قوله واعراض
انواعها آه يرد عليهم انه كما ثبت تلك الاعراض الذاتية لاعراض انواع الاعراض يجوز
ان ثبت لاعراض انواع الموضوع قوله وبما ذكرناه اندفع ما قيل آه اي بتعميمنا شمول الاعراض
الذاتية من شمولها على الاطلاق وعلى سبيل التقابل سواء كانت في المرتبة الاولى وفي
غيرها ويجعل العوارض المثبتة للعوارض وانواعها تفصيل في الحقيقة للعوارض المثبتة
للموضوع ولا نوع كما لا يخفى قوله ما قيل آه وحاصل الاضطرار ان التعريف المذكور للموضوع
علم تعريف ببيانته لانه لا يصدق على فرد من موضوعات العلوم اذ ذكر فيه الاعراض
الذاتية للموضوع فقط فيلزم ان لا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية لا عن اعراض
الغريبة اصلا مع انه ما من علم الا ويبحث فيه عن الاعراض الذاتية المثبتة لانواع الموضوع

وهذا بحث عن الاعراض القرينة اللاحق للموضوع بواسطة امر خاص من الموضوع وهو النوع
وقد بين ان اللاحق للشيء بواسطة امر خاص منه عرض غريب كما بحث في الطبيعي بواسطة
الانواع الثلاثة التي هي خاص منه وهي المعادن والنبات والحيوان ولا يخفى ان اللائقات
يقصر في السؤال على الاحوال المختصة بالانواع اذ الاحوال المختصة بانواع الاعراض ولذا
الاحوال المختصة باعراض الانواع ايضا اعراض غريبة يبحث عنها في العلوم الا ان يقال
اكتفى المعتز بذكره لكنايه في السؤال وبناء على جواز وجود علم لا يبحث فيه عن تلك
الاعراض واما وجود علم لا يبحث فيه عن اعراض انواع موضوعه فلا يجوز ولعله للاشارة
الى هذا قرر الاعراض مشتملا على المحصر قوله وذلك لان المبحوث آه اي اندفاع هذا
السؤال بما ذكرناه ثابت لان المبحوث عنه في العلم الطبيعي ما ذو طبيعة او ذو نفس
آه او غير آه وهي من العوارض الذاتية آه اي وهذه المحمولات التي هي ذو طبيعة او ذو
نفس آه او غير آه من العوارض الذاتية للجسم الشاملة لافرادها على سبيل التقابل واما
البحث في العلم الطبيعي عن الاحوال المختصة بالعناصر الاربعة التي هي انواع الجسم الطبيعي
وعن الاحوال المختصة بالمركات النامية التي هي ايضا انواع وعن احوال المركبات الغير النامية
فليس يكون تلك الاحوال احوالا مختصة لتلك الانواع واعراضها ذاتية لها بل يكونها
تفصيلا وقيودا لهذه العوارض الذاتية للجسم الحقيقة اعني ذو طبيعة ودون نفس والما
ذو نفس غير آه اي في اعراض ذاتية على التقابل للجسم الحقيقة لا لانواع فيكون محمولة على
الجسم الحقيقة لا على الانواع وان كانت محمولة في الظاهر والمراد بالطبيعة هنا قرينة المقابلة
هو مبدأ الصدور والافعال على نسق واحد وهو الصورة النوعية العادية السفيرة
والارادة كالصور النوعية للعناصر الاربعة والمعادن وبالنفس ما يكون مبدأ الصدور
فاعل سواء كانت مختلفة اولابل تكون على وتيرة واحد ونظام واحد وسواء كانت
مسبوقه بالارادة اولاو المراد بالآتي ما يصدر عنه الفاعل المختلف بواسطة الآلات
وهي قوى مختلفة وستطلع عليها فان آلات الجسم بالذات هي تلك القوى والجسم اجزاء
كالاعضاء آله بالواسطة فالمراد بذلك الطبيعة من الاجسام والعناصر والمعادن وبذلك النفس
الآتي منها النبات والحيوان اذ قد بين في الحكمة ان القوى الاربعة هي الغاذية والناتية
والمولدة والمصبورة تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها وهذه الاربعة محذومة
لاربعة اخرى خادمة لها وهي الحجازية والحاضنة والماسكة والدافعة وبذلك النفس الغير
الآتي منها الافلاك والتفصيل يطلب من محله قوله وبالمركبات النامية آه وقد مر في المركب

النامية له صورة نوعية تحفظ تركيبه ثم قسموه بانه اما يكون له نشوء ونماء او لا الثاني هو
المعادن والاول هو الحيوان فالمركب النام منحصر في الموليد الثلاثة وهي المعادن والنبات
والحيوان والمراد بالمرکبات الغير النامية ما ليس له مزاج كالسحاب والشهاب والابحار وامثالها
ولكونها اشبه بالبسائط من جهة عدم استحکام تركيبها ومن جهة جواز اقتصارها على
عنصر واحد او ثلاثة من العناصر الاربعة سميت بالمرکبات الغير النامية والمزاج كيفية حادثة
متوهمة بين الكيفيات الاربعة للعناصر الاربعة اذ عند اجتماع العناصر تقل وتكسر سون كل
كيفية منها سورة كيفية عنصر آخر منها وعند ذلك تحدث كيفية اخرى مغايرة للكيفيات
الاربعة وهي المسمى بالمزاج عندهم وفيما ضان الصور النوعية من المبدأ الاول تابع على
حدوث تلك الكيفية والتفصيل محل آخر قوله انه يرجع البحث في اليها آه واعلم ان لدفع هذا
السؤال ذكرنا اجوبة سبعة منها ما ذكره المحشى المحقق من ان الشمول اعم من الشمول على
الاطلاق وعلى سبيل التقابل كما عرفت وقد ريف المحقق الدواني ويظهر وجه التزيف بما قدنا
من لزوم الحق لامر خاص بتي ومنها ما نقله المحشى عن المحقق الدواني وهو ما ذكره في شرح
التهذيب لا ما ذكره في الحاشية الجديدة وستذكره كما وهم وتفصيل على ما ذكره فيه ان
البحث في العلم يرجع الى الاعراض الذاتية اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة
ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله جبر طبيعي وبان يجعل نوع
موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس الفلك
في قولهم كل فلك لا يقبل الخرق والالتيام ويثبت له ما يعرضه لامر اعم من النوع بشرط
ان لا يتجاوز في المور عن الموضوع العلم وذلك الامر اعم اما نفس الموضوع او فصله
او خاصته كقوله الفقهاء كل مسكوك حرام او يجعل عرضه الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له
عرضه الذاتي كقولهم كل متحرك له جهة اذ المتحرك اعم من المتحرك بحركة مستدرة كما في الفلكيات ومن المتحرك بحركة
مستقيمة كما في العناصر فالتحرك من الاعراض الذاتية لمطلق الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
الحكمة الطبيعية كالموجه الى جهة ما من المشرق والمغرب يجوز ان ثبت له ما يلحق لامر بالشرط
المذكور او يجعل نوع موضوع المسئلة ويثبت له عرضه الذي كقولهم كل متحرك بحركتين
مستقيمتين لا بد وان ما يسكن بينهما لان المتحرك بحركتين مستقيمتين والسكن بينهما
نوعان من العرض الذاتي للجسم لانها انما يعرضان حقيقة للجسم العنصري لا للفلكيات لانها ليست
قابلة للحركة المستقيمة ولا ساكنة بمعنى عدم الحركة المستقيمة عن الموضوع القابل لان
السكون المقابل للحركة المعينة عدم تلك الحركة عن الموضوع القابل لها ويجوز ان يثبت

والا فانه يخرج بغيره لا واني
الذاتية موضوع من التزيف
ما هو عرض ذاتي الموضوع
شرح الرضى الذاتي الموضوع
العلم الذي ثبت له الموضوع
ذاتي الموضوع العلم لا موضوع
لشئ منها موضوع العلم لا موضوع
موضوع من موضوع ذاتي له بل هو
ذاتي لا موضوع له فان كان هو ما
العلم في بعض من موضوع
العلم بها
قوله آه والمراد من النوع ما هو علم
في النوع الا في ما هو علم
في العلم من الانواع التي هي
المستقلة عن الانواع الذاتية و
الذاتية من الانواع والاضاف
تفصيل فانه بحث في علم في احوال
الاضاف والافصول ايضا
سبعة

له ما يلحقه لامر اعم على الشرط المذكور واعلم ان حاصل هذا الجواب ان في البحث مجاز لا في الاعراض
الذاتية لازم ارادوا بالبحث عن الاعراض الذاتية البحث الراجع اليها فذكروا الاعراض الذاتية وارادوا
بها مفهومات مؤل البنا كما في قوله تعالى عصر حمر او عرض عليه مير ابو الفتح بما حاصله انه ان حمل
التعريف على المعنى المحصري فان لم يؤل البحث بالرجوع الذي ذكره المحقق الدواني بل ابقى
على ظاهره كان التعريف تعريفا بالمباين لانه يخرج عنه موضوع العلم والامور الثلاثة و
ان اول يخرج النوعان فقط ويبقى موضوع العلم وعرضه الذاتي ويحتاج في اخراج الثاني
الى قيد الحيشية وان لم يحمل على المعنى المحصري فلا يخرج شئ من الامور الاربعة سواء بقي البحث
على ظاهره او اول مع ان الموضوع واحد منها فيبطل التعريف بالامور الثلاثة فيحتاج في اخراج امور الثلاثة الى
اعتبار قيد الحيشية ومنها ما ذكره المحقق الدواني في الحاشية الجديدة على شرح المطالع
حيث قال ليس معنى قولهم هذا انه ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية في الجملة او ما يبحث
عنها فقط والا لصدق التعريف على انواع موضوع العلم على الاول ولم يصدق على شئ
من موضوعات العلوم على الثاني اذ لا ريب في انه يبحث في كل علم عن الاحوال المختصة بانواع
موضوعه بل مرادهم ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لنفسه او لانواعه او لاعراضه او
لانواعها انتهى محصلا ولا يخفى ان هذا الجواب مبني على كون اضافة الاعراض الذاتية الى صير
الموصول لادنى ملازمة اي الاعراض الذاتية المتعلقة سواء كانت اعراضا ذاتية
لنفسه او لعرضه الذاتي ولنوع احدهما فيثبت لا مجاز في العرض الذاتي ولا في البحث بل
في اضافة الاعراض الذاتية الى الصير الراجع الى ما وذلك لان الاضافة لادنى الملازمة
اضافة مجازية عقلية لان نسبة المضاف بالاضافة المعنوية انما تكون نسبة الى ما
هو له اذ اوجد معنى لامر الاختصاص بالمضاف اليه ومطلق التعلق اعم من الاختصاص
ومنها ما ذكره مير ابو الفتح ان المراد بالاعراض الذاتية الاعراض الذاتية وما تضمنها
من الاعراض الغريبة الراجعة اليها على طريق عموم المجاز ومنها ما ذكره المحقق الدواني
من ان قولهم هذا مبني على الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعهما
فيكون محمول العلم ما يخل اليه محمولات المسائل على طريق التردد مثلا امتناع الحرف
مع المحولات التي تقابلها اذا خذ على وجه التردد كان عرضا ذاتيا للجسم فانه لا يخلو
عن احدهما ومنها ما ذكره ابو الفتح من انه يجوز ان يكون البحث في العلوم عن الاعراض
الذاتية المختصة بانواع موضوعاتها واقعا على سبيل التفضل والتبع لا على سبيل
الاصالة ومنها ما ذكره ابو الفتح ايضا من ان تخصيص التعريف بالاعراض الذاتية

لموضوع العلم لا ينافي البحث عن أعراضه الغربية في العلوم لجواز ان يكون هذا التخصيص مبنيا على ان المعنى في موضوع العلم ان يبحث في العلم في الجملة عن أعراضه الذاتية من حيث انها اعراض ذاتية سواء يبحث فيه عن أعراضه الغربية ايضا او لا انتهى وتحقيق هذا المقام هو ان غرضهم الاصل في كل مسألة اما ان يكون اثبات محمول واحد محمول المسئلة فقط او محمول العلم فقط او اثبات محمولين محمول المسئلة لموضوعها ومحمول العلم لموضوعه في ضمن اثبات الاول فالاول مبنى التوجيهات الثلاثة للشرح والثالث مبنى توجيهات المحشى قوله ولا يخفى عليك انه يلزم حينئذ اى واما على ما ذكرناه من التفصيل فلا يلزم دخول العلم الجزئى في العلم الكلى وذلك لان البحث عن احوال المختصة بالعناصر وبالمرکبات الثلاثة وغير الناقية كلها تفصيل لهذه العوارض الذاتية للجسم الشاملة لافراده على سبيل التقابل وعند التفصيل هلت تلك الاحوال على الانواع فليست الانواع في الحقيقة موضوع لتلك الاحوال حين يلزم دخول العلم الجزئى في العلم الكلى واما الموضوع لها في الحقيقة هو الجسم الطبيعي الذي هو موضوع الفن قوله العلم الجزئى في العلم الكلى اى يلزم دخول العلم الكلى يكون موضوعه جزئيا اضافيا في العلم الكلى الذي يكون موضوعه كلياً اعم من ذلك الجزء الاضافى ويحتمل ان يحمل الجزئى والكلى على المعنى اللغوى فالمراد انه يلزم حينئذ دخول العلم المنسوب الى الجزء في العلم المنسوب الى الكل قوله فيهما آه الظان الضمير راجع الى علم الكرة وعلم الطبيعي قوله النوع الكرة آه وهو الكرة المتحركة قوله او الجسم اى نوع الجسم الطبيعي وهو الكرة هنا قوله لعرضه الذاتي آه الضمير راجع الى احد الموضوعين موضوع علم الكرة وموضوع علم الطبيعي ولا يخفى انه لا يدخل له في بيان دخول علم الكرة المتحركة في علم الكرة لان البيان قد تم قبله واما ذكره استطراداً ويمكن ان يقال ان المراد به انه يبحث في علم الكرة عن الاعراض الذاتية للعرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم الكلى موضوعه ذلك العرض الذاتي ان وجد علم كذلك او يبحث في العلم الطبيعي عن تلك الاعراض الذاتية للعرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك العرض الذاتي ان وجد ذلك العلم كذلك او يبحث عن تلك الاعراض الذاتية في علم الكرة لنوع العرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك النوع من العرض الذاتي لموضوعه على تقدير وجود علم موضوعه ذلك او يبحث عن تلك الاعراض الذاتية في علم طبيعي لنوع العرض الذاتي لموضوعه فيدخل فيه العلم الذي موضوعه ذلك النوع من العرض الذاتي لموضوعه ان وجد علم موضوعه كذلك قوله وليس

بيانا لاحواله بان يكون متعلقا ببحث لما تقرر عندهم من ان قيد الحثية من تمة الموضوع والمقصود رد ما قاله صاحب التوضيح من ان حاصله ان قيد الحثية في الموضوع قد لا يكون من الاعراض المبحوث عنها في العلم الاطى الباحث عن احوال المجردات هو الموجود من حيث انه موجود بمعنى انه يبحث عن الاعراض التي تلحق الموجود لا من حيث انه جواهر او عرض او جسم او مجرد وذلك كالعلمة والمعلولية والوجوب والامكان والتقدم والحدوث وغير ذلك ولا يبحث فيه من حيث الوجود اذ لا معنى لاثباتها للموجود وقد يكون من الاعراض المبحوث عنها في العلم كقولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض وموضوع العلم الطبيعي الجسم من حيث يتحرك ويسكن والصحة والمرض من الاعراض المبحوث عنها في الطب وكذا الحركة والسكون في الطبيعي والحثية في الاول جزء من الموضوع وفي الثاني بيان للاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلم اذ لو كانت جزء من الموضوع كما في الاول لما صح ان يبحث عنها في العلم بان تجعل من محمولات مسائله اذ لا يبحث في العلم عن اجزاء الموضوع اذ النوع يجب ان يكون مسلم الثبوت في العلم انتهى واورد عليه العلامة التفازاني في التلويح باننا لا نسلم ان قيد الحثية في الاول من الموضوع بل قيد بموضوعية بمعنى ان البحث يكون من الاعراض التي تلحق من تلك الحثية وبذلك الاعتبار وعلى هذا وجعلت الحثية في الثاني ايضا قيدا للموضوع على ما هو ظاهر كلام القوم لا بيانا للاعراض الذاتية على ما ذهب اليه المصنف لم يكن البحث عنها في العلم بحثا عن اجزاء الموضوع انتهى وقد ظهر ما نقلناه من كلام العلامة التفازاني انه تبع المحشى المحقق اياه قوله فالمراد من حيث استعداده جواب مشهور عن سؤال مقدر مشهور وهو على ما ذكره العلامة في التلويح انه يجب ان لا يكون الحثية من الاعراض المبحوث عنها في العلم والحثية في الطب اى حثية الصحة والمرض من الاعراض المبحوث عنها فيه فلو جعلت الحثية المذكورة من تمة الموضوع لكانت عارضة للموضوع من جهة نفسها فيلزم تقدم الشيء على نفسه فليس الصحة والمرض مما يعرض لبدن الانسان من حيث يصح ويمرض ولا الحركة والسكون مما يعرض للجسم من حيث يتحرك ويسكن انتهى ملخصا وحاصل الجواب المشهور على ما ذكره العلامة ايضا في التلويح ان المراد من حيث امكان الصحة والمرض والحركة والسكون والاستعداد لذلك والجواب التحقيري على ما ذكره العلامة في التلويح ايضا ان الموضوع لما كان عبارة عن المبحوث في العلم عن أعراضه الذاتية قيد بالحثية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحثية وبالنظر اليها اى يلاحظ في جميع المباحث هذا المعنى الكلى لا على معنى ان جميع العوارض المبحوث

عنها يكون لحوقها للموضوع بواسطة هذه الهيئة البتة انتهى واعلم ان القوم ذهبوا
الى امتناع اتحاد موضوع العلوم المتعددة وقد خالفهم صاحب التوضيح في ذلك وقد ذهب
الى جواز اتحاد بل الى وقوعه اما الجواز فلانه صرح ان يكون لشيء واحد اعراض ذاتية متنوعة
اي مختلفة بالنوع بحيث في علم عن بعضها وفي علم عن بعض آخر فتمايز العلوم بحسب تمايز
الاعراض المبحوث عنها اي المحولات وان اتحدت في الموضوع فكما اعتبروا اختلاف العلوم
بالاختلاف الموضوعات يجوز ان يعتبر باختلاف المحولات واما الوقوع فلانهم جعلوا
اجسام العالم وهي البسائط موضوع علم الهيئة من حيث الشكل وموضوع علم السماء والعالم
من حيث الطبيعة والهيئة فيها بيان الاعراض الذاتية المبحوث عنها لاجزاء الموضوع والا
لما وقع البحث عنها في الهيئة عن اشكالها وفي السماء والعالم عن طبائعها فهما مختلفان
باختلاف محولات المسائل مع اتحاد الموضوع انتهى ملخصا واورد عليه العلة في التلويح
بوجوه اما الاول فلان ما ذكره ههنا مبني على ما ذكره اولما من قيد الهيئة قد يكون جزا
من الموضوع وقد يكون بيانا للاعراض الذاتية وقد عرفت ما فيه واما الثاني فلانهم
لما حاولوا معرفة احوال اعيان الموجودات وضعوا الحقايق انواعا واجناسا وبجثوا عما
احاطوا به من اعراضها الذاتية فحصلت لهم مسائل كثيرة متحدة في كونها بحثا عن احوال
ذلك الموضوع وان اختلف محولاتها فجعلوها بهذا الاعتبار علما واحدا يفرق بالندوين
والتسمية واما الثالث فلانه ما من علم الا ويشتمل موضوعه على اعراض ذاتية متنوعة فكل
احد ان يجعله علوما متعددة بهذا الاعتبار مثلا يجعل البحث من فعل المكلف من حيث
الوجوب علما ومن حيث الحرمة علما آخر الى غير ذلك فيكون الفقه علوما متعددة متوحد
قول المكلف فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف انتهى ملخصا قوله على ما دللنا به اي كاد لهم
قوله لان الغريبة الحدوث اه الى ان غربة الامور المدركة المأخوذة في تعريف التعجب تقتضي حدوث
الامور الغريبة وهو يقتضي حدوث العلم المتعلق بها والعلم الحادث من خواص المادة لان
علم المجرى ان قديم عندهم فيكون الحيوان الدال على المادة دخل في عبور التعجب للانسان
كالناطق لما تقرر عندهم من ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل من الصورة النوعية
قوله وان اريد به الانفعال آه عطف على مقدر يدل عليه قوله اي ادراك امور آه وهو
انه ان اريد بالتعجب ادراك الامور الغريبة آه فهو لاحق للانسان لذاته وان اريد به
الانفعال الحاصل للفلسفة لتلك الادراك فهو لانه لا لاحق حيث بالذات المدرك بالامور
الغريبة وبواسطة للانسان فلفظ التعجب اما مشترك بين هذين المعنيين او حقيقة

في احدهما ومجاز في الاخر فيجوز ان يكون مثلا لاحق للانسان لذاته وان يكون مثلا لاحق
لانسان مساوية هذا مراده وههنا بحث وهو ان قولهم لذاته ليس بمعنى نفى الواسطة
مطلقا لان من العرض الاولى الاحق لذاته ما يلحقه بواسطة في الاثبات اي الدليل كما اذا
كان لحوق الاحق نظريا وما يلحقه بواسطة في الثبوت كالسطح الاحق للجسم بواسطة
انتهائه كاللون الاحق للسطح بواسطة الفاعل اعني المبدء الفياض على ما صرحوا
بل هو بمعنى نفى الواسطة في العروض فراده بقولهم لذاته او لجزئه او لخارج يساويه
ان يكون الجزء او الخارج واسطة في العروض بان يعرض ذلك العارض له او لا
بواسطة لذلك الشيء ثانيا فقد ظهر من هذا ان الامر في قولهم لذاته ونظيره ليست
داخلة على العلة الموجبة للعروض بل هي داخلة على العلة له مطلقا سواء كانت علة
موجبة او علة ناقصة واذا عرفت هذا فنقول لا يصح جعل ادراك الامور الغريبة
اللاحق للانسان بواسطة جزئية اعني الناطق والحيوان لاحقا له لذاته بل انما هو لاحق
لانسان بواسطة جزئية لا لذاته فهو داخلي في قولنا الشارح او لجزئه على ما لا يخفى قوله
فقصنا يا حمله آه ومحولاتها تلك الاعراض قوله ولذا آه اي ولاجل كون مسائل العلوم
قصنا يا حمله فسر البحث الواقع في تعريف موضوع العلم بانه ما يبحث عن الاعراض آه بالحل
وذلك لانه لما كان مسائلها حمله كان كلمة ما عبارة عن الموضوع والاعراض
عبارة عن المحولات فالبحث الواقع بينهما عبارة عن الحمل قوله فمعنى ما يلحق الشيء ما يلحق
آه اي لما كان المراد من العرض المحمل كان الحقوق المأخوذة في تعريف العرض بمعنى الحمل قوله
بناء على ان ثبوت الناق للشيء آه والذاتي ما يدخل في حقيقة جزئياته والمراد من الذوات
عدم الخروج سواء كان جزء منها او كان عينها ليشمل النوع على ما استعرف والامر به
ان ثبوت الكل كما اذا كان النوع محولا كالانسان للشيء كالفضل بعد العلم بكونه كلا
ونوعا يلزم ان لا يكون بينا فالمسئلة المشتملة على النوع نظرية فيلزم جواز كون
النوع محولا في مسائل العلوم وهو ظاهر البطلان قوله للتنبيه آه اي فائدة المسامحة
هي التنبيه ووجه التنبيه ان المصدر يدل على المفهوم واما المشتق كالتعجب فيجوز ان
يراد به المفهوم وان يراد به ما صدق عليه مفهومه في ذكر ما يدل على المفهوم
في مقام ذكر المشتق تنبيه على ارادة المفهوم من المشتق لا ما صدق عليه قوله دفع
لما سبق الى الوهم آه على ما قرره الناظر ومن ان المراد بقوله قدس سره واعلم اه دفع ما
اورده الجلي قوله اذا كان العرض الاول آه قد عرفت ان العرض الثاني يطلق على كل

من الأنواع الثلاثة اعني العرض لذاته والعارض لجزئه والعارض للمساوي لاستنادهما
الى الذات والمستند الى المستند الى الذات مستند الى الذات لان العرض الاولي يخضع بالنوع الاول منها اعني
ما يلحق الشيء لذاته لاستناده الى الذات لذاته بمعنى عدم الواسطة في عروض العارض ياه قوله لو
كون المسائل اه اي لوجوب كون جميع المسائل اه او التعريف في المسائل محمول على الاستغناء
والا فلا يتم الدليل قوله وحاصل الدفع اه منع للملازمة القائلة بانه اذا كان العرض
الاولي اه كما يدل عليه قوله ان انتفاء الواسطة اه لانه ما للملازمة وذلك ظ فاقبل
يعني ان غاية ما يلزم من كونه بين الثبوت له انتفاء الواسطة في ثبوته للعروض هي
الواقع ونفس وهو الاستلزام انتفاء الواسطة في العلم بثبوته له في الواقع انتهى ولا يخفى
عليك فساد ما اعلم ان هذا الجواب من المحقق قدس سره مبني على كون جميع المسائل
نظرية كما اشربنا اليه واما على ما ذهب اليه البعض من انه يجوز ان يكون بعض المسائل بديهية
فلا يحتاج الى هذا الجواب الذي ذكره قوله واعلم ان معنى كون اه شروع الى دفع المناقاة
بين كلامي المحقق قدس سره وتوطئة له قوله لثبوت وصفه اه ولا يخفى ان اضافة
الوصف الى الضمير الراجع الى الشيء الذي هو الواسطة يدل على ان ذلك الوصف
ثابت له في نفسه في قوله الاتي احدهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة اصلا اه اللهم الا ان يقال ان الاضافة لادنى شئ
اي ان ذلك الوصف يتعلق بذلك الشيء سواء كان قائما به او لا قوله بواسطة التناهي اه فالنقطة ليست عارضة
للتناهي بل هي الواسطة الاولى بواسطة الخط ثانيا والجارز وصف التناهي بالنقطة كما جاز وصف نهائية
الخط بها وكذا الخط العارض للسطح بواسطة التناهي والسطح العارض للجسم التعليمي بواسطة
التناهي قوله وكالعوارض القائمة بالممكنات اه كالألوان والطعوم والروائح القائمة
بالممكنات فانها عارضة لها بواسطة الواجب لانها صادرة من غير اتصاف بها اذ الواجب
منزه عن الاتصاف بها ومن عروضها له قوله لا بمعنى ان هناك اتصافا فين حقيقيين
اه كما كانا في الحرارة العارضة للماء بواسطة النار فان هناك حترتين احدهما
قائمة بالنار والاخرى قائمة بالماء قوله بل اتصاف اه اي بل بمعنى ان هناك اتصافا
واحدا وعروضا واحدا ينسب الى الواسطة ولولا بالذات والى الغير ثانيا وبالعرض
كالشئ للحيوان والالسان فانه عارض لهما الا انه للحيوان لذاته وللانسان بواسطة علما
في حاشية المطالع والمراد ان لفرد واحد وعروضا واحدا الا انه عارض له حقيقة من
حيث كونه فردا للحيوان وبواسطة عارض له من حيث كونه فردا للانسان
فالواسطة وذو الواسطة متحدان في الخارج ومتغايران بالاعتبار وكالحركة

للسفينة وراكبها فانها عارضة لهما الا انها عارضة للسفينة بالذات وبواسطتها
للا كبت عيني ان لفرد واحد يعرض له الحركة حقيقة من حيث كونه فردا للمتحرك وبواسطة
الفرد من المتحرك اعني بالفرد السفينة تعرض لفرد من راكب السفينة فليس الواسطة وذو
الواسطة متحدان في الخارج لان ذي الواسطة فرد واحد من راكبها والواسطة هي
السفينة قوله ولا اعتبار على جواز اه دفع سؤال مقدرو هو ان الاتصاف بالحقيقة
للواسطة ويتبعها لذلك الامر يستلزم تعدد الاتصاف الواحد وحاصل الدفع انه يستلزم
تعدد الاتصاف الواحد بالاعتبار وهو ليس بمحال وانما المحال تعدد الشيء الواحد الحقيقي
بالحقيقة لا بالاعتبار قوله عدم الواسطة في العروض اه اي وليس المعتبر في العروض
الاولى عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم فالمراد فيما يقابل لذاته اعني في جزئه
او لخارج يساويه كون الجزء او الخارج واسطة في العروض بان يعرض العارض لاحدهما
اولا ولذلك الشيء المعروض ثانيا لان المقابلة تقتضي ذلك على ما جرح به قدس سره
في حاشية المطالع قوله لانه لو اعتبر اه واستدل المحقق قدس سره في حاشية المطالع
على هذا المدعى اعني ان المعتبر في العروض الاولى عدم الواسطة في العروض دون عدم
الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم بقوله يشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض
الاولية للجسم التعليمي مع ان ثبوته له بواسطة انتهاء وانقطاعه وكذلك الخط للسطح
وصرحوا بان الألوان ثابتة للسطوح ولولا بالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت
على محالها من المبدأ الفياض انتهى قوله الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم اه وهي على ما
يستفاد من قوله فيما سبق واعلم ان معنى كون اه كون الشيء علة لثبوت وصفه لامر
سواء اتصف ذلك الشيء بذلك الوصف او لا لانهم كما اطلقوا الواسطة في الثبوت
على ما يقابل الواسطة في العروض اطلقوها على هذا المعنى الاعم كما ان النخوين اطلقوا
الافعال الناقصة على ما يعم الافعال المقاربة فتقسم الافعال الناقصة الى قسمين افعال
ناقصة بالمعنى الاخص وافعال مقاربة وقد اطلقوا على ما يقابل الافعال المقاربة
قوله يكون المعتبر في العروض الذاتي لان المقابلة تقتضي ذلك قوله فيلزم انحصار
مسائل العلوم اه ولقائل ان يقول بطلان اللازم ممنوع قال ان سينا مطلقا
العلوم ضروريات الا ان يقال مراده ان مطلقات العلوم ترجع الى ضروريات
على ما عرفت لان الاعراض الذاتية اه اي لان الاعراض الذاتية حينئذ
تكون مقتضى ذات الشيء المعروض في العروض الاولى اي في النوع الاول

ومقتضى جزئه في النوع الثاني ومقتضى مساويه في النوع الثالث هذه الاعراض الذاتية مجملها
في مسائل العلوم فتخصر مسائل العلوم في الضروريات ومنشاء هذا ان اللام في قولهم لذاته
واخويه حينئذ تكون داخلة على العلة الموجبة للعروض بخلاف ما اذا كان المقترن
الواسطة في العروض ووجودها فان اللام حينئذ داخلة على العلة المطلقة اي سواء كان
موجبة او ناقصة لان كل واحد من الذات والجزء والمساوي ليس علة بنفسه بل هو
علة مع اعتبار اتصافه باللاحق على ما اشار اليه الكلبي في حاشية على الحاشية
قوله فيمنع انفكاكها عنه اي لما كانت الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء او جزئه او
مساويه امتنع انفكاكها عن الشيء المعروض اما امتناع الانفكاك على الاول فلانه
لو امكن لما كان مقتضى ذات الشيء واما على الثاني فلان الجزء داخل في الكل فقتضاه مقتضا
واما على الثالث فلان لازم المساوي لازم للمساوي والآخر قوله ويلزم ان لا يكون العرض
الذاتي اخصه لانه لما كان كل واحد من الذات والجزء والمساوي علة موجبة للاعراض
الذاتية فكما تحقق كل واحد منها تحقق الشيء المعروض وكما تحقق المعروض تحقق العرض
الذاتي لان كل واحد منها حينئذ علة موجبة للعرض الذاتي فكما تحقق كل واحد منها تحقق العرض الذاتي
فقد تبين انه لا يجوز ان يكون العرض الذاتي اخص من الموضوع وانما يجوز ان يكون كل
واحد منها علة للعرض الذاتي الاخص من الموضوع اذا كان علة ناقصة له بان يكون
علة بواسطة نوع مندرج تحت الموضوع قوله مع انه صرح بجوابه آه حيث قالوا ان
المتحرك والسكن عرض ذاتي للجسم الطبيعي مع ان كل واحد منها اخص منه فتأمل وقد عرفت
تحقيق هذا المقام قوله فلا مخالفة بين كلاميه آه ولما ورد عليه قدس سره ان كلامه
قد سرس في حاشية المطالع يدل على نفس الواسطة في العروض في العروض الاولى واثباتها
في العروض الغير الاولى والذاتي وكلامه ههنا يدل على نفس الواسطة في الثبوت في العروض الاولى واثباتها
في العروض الغير الاولى فيبين كلاميه تدافع دفعه بما يرى قوله الا انه اجمل ههنا اي عبر
عن الواسطة في العروض بما هو اعم منها اذ هو المنقسم الى الواسطة في العروض والى ما
هو قسم لها وهو الواسطة في الثبوت بالمعنى الاخص قوله اي المتحرك بالارادة بالقوة آه
والمراد دفع ما اعترض به من ان المتحرك بالارادة جزء الانسان لان جزء الحيوان وهو
جزء الانسان وجزء الجزء للشيء جزء لذلك الشيء بالضرورة فلا يكون عارضا للانسان
جزئه وحاصل الدفع ان المتحرك بالارادة بالقوة والحساس من قبيل وضع الملازم
موضع الملازم الذي هو الفصل للحيوان لتكنة مجهولية الفصل واجيب ايضا بان

المراد من المتحرك بالارادة هو المتحرك بالارادة بالفعل وهو عارض للانسان جزئه لانه ليس بجزئه منه والا لم يفارق
الحيوان او والا لم يكن الحيوان حيوانا حال سكونه وقد نظر من وجهين اما اولاهما فلان
المتحرك بالفعل لم يعرض للانسان من حيث انه حيوان بل من حيث انه متحرك بمعنى هو جزء الحيوان
كما اشار اليه الفاضل العصار واما ثانيا فلان كل واحد من الملازمين في الدليلين ممنوع
كما لا يخفى على من له وقوف بمعنى الفعل الذي هو الاطلاق العام واجاب عن هذا الاعراض
المولود اود بان للحركة بالارادة معنيين احدهما وهو من الاعراض الذاتية للانسان هو
الانتقال من مكان الى مكان بالفعل انتقالا بالارادة وثانيهما وهو جزء من الحيوان هو
مبدأ هذا الانتقال فالتشبه بها انما هو باعتبار المعنى الاول دون الثاني انتهى قوله اي
المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان آه وفيه نظر لانه لا يخفى ان المتعجب بالقوة اعم من المتعجب
بالفعل فلزم ان يكون اعم مما يساوي المتعجب بالفعل وهو الانسان وهو يبط بل المتعجب
بالقوة مساو للانسان فالتعجب بالفعل اخص من الانسان وما ذكره من بيان المساواة
من قوله اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجبا آه وفيه نظر لانه لو سلمنا ان كل طفل في
المهد يعرض له التعجب لكن لا نسلم ان كل طفل يعرض له التعجب لجواز ان يكون طفل ممر بعد
الولادة مدة قليلة ويموت بعدها ولا يكون التعجب عارضا له في تلك المدة ولا يخفى
ان الانسان كما يتعلق على الطفل الموضوع في المهد يطبق على الطفل الذي لم يوضع فيه
قوله وكون التعجب سببا آه دفع سؤال مقدر وهو ان عروض الضحك للانسان بواسطة
واحدة في العروض هي التعجب ممنوع اذا الضحك يعرض ولا للفرح والفرح يعرض للتعجب
وحاصل الدفع ان الضحك يعرض لذات التعجب بواسطة في العروض وكون التعجب سببا
للخوف والفرح مثلا لا ينافي كون آه لانه يصدق قولنا كل انسان متعجب وكل
متعجب ضاحك ولا يصدق كل متعجب فرح بكسر الراء وكل فرح ضاحك فلم انه لا واسطة في
العروض بين التعجب والضاحك قوله المقييد للاشارة آه اي تقييد الاعراض الذاتية بقوله
التي يبحث آه للاشارة الى ان المتنازع فيه بين القدماء والمتأخرين ان اللاحق بواسطة
الجزء الا اعم من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم ام لا اذ لا نزاع بينهما في كون
اللاحق بواسطة الجزء الا اعم من الاعراض الذاتية بهذا المعنى للشيء كما المتحرك بالارادة
اللاحق بواسطة الحيوان للانسان لان المتحرك بالارادة مستند الى ذات الانسان
ونخص بما هو مقوم له وهو الحيوان قوله لا كونها اعراضا آه هكذا وجدنا في النسخ التي
عندنا والصواب بان يقول لا كونها عرضا ذاتيا بمعنى استناده الى الذات واحتصاصه لان

المراد من المتحرك بالارادة هو المتحرك بالارادة بالفعل وهو عارض للانسان جزئه لانه ليس بجزئه منه والا لم يفارق الحيوان او والا لم يكن الحيوان حيوانا حال سكونه وقد نظر من وجهين اما اولاهما فلان المتحرك بالفعل لم يعرض للانسان من حيث انه حيوان بل من حيث انه متحرك بمعنى هو جزء الحيوان كما اشار اليه الفاضل العصار واما ثانيا فلان كل واحد من الملازمين في الدليلين ممنوع كما لا يخفى على من له وقوف بمعنى الفعل الذي هو الاطلاق العام واجاب عن هذا الاعراض المولود اود بان للحركة بالارادة معنيين احدهما وهو من الاعراض الذاتية للانسان هو الانتقال من مكان الى مكان بالفعل انتقالا بالارادة وثانيهما وهو جزء من الحيوان هو مبدأ هذا الانتقال فالتشبه بها انما هو باعتبار المعنى الاول دون الثاني انتهى قوله اي المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان آه وفيه نظر لانه لا يخفى ان المتعجب بالقوة اعم من المتعجب بالفعل فلزم ان يكون اعم مما يساوي المتعجب بالفعل وهو الانسان وهو يبط بل المتعجب بالقوة مساو للانسان فالتعجب بالفعل اخص من الانسان وما ذكره من بيان المساواة من قوله اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجبا آه وفيه نظر لانه لو سلمنا ان كل طفل في المهد يعرض له التعجب لكن لا نسلم ان كل طفل يعرض له التعجب لجواز ان يكون طفل ممر بعد الولادة مدة قليلة ويموت بعدها ولا يكون التعجب عارضا له في تلك المدة ولا يخفى ان الانسان كما يتعلق على الطفل الموضوع في المهد يطبق على الطفل الذي لم يوضع فيه قوله وكون التعجب سببا آه دفع سؤال مقدر وهو ان عروض الضحك للانسان بواسطة واحدة في العروض هي التعجب ممنوع اذا الضحك يعرض ولا للفرح والفرح يعرض للتعجب وحاصل الدفع ان الضحك يعرض لذات التعجب بواسطة في العروض وكون التعجب سببا للخوف والفرح مثلا لا ينافي كون آه لانه يصدق قولنا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك ولا يصدق كل متعجب فرح بكسر الراء وكل فرح ضاحك فلم انه لا واسطة في العروض بين التعجب والضاحك قوله المقييد للاشارة آه اي تقييد الاعراض الذاتية بقوله التي يبحث آه للاشارة الى ان المتنازع فيه بين القدماء والمتأخرين ان اللاحق بواسطة الجزء الا اعم من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم ام لا اذ لا نزاع بينهما في كون اللاحق بواسطة الجزء الا اعم من الاعراض الذاتية بهذا المعنى للشيء كما المتحرك بالارادة اللاحق بواسطة الحيوان للانسان لان المتحرك بالارادة مستند الى ذات الانسان ونخص بما هو مقوم له وهو الحيوان قوله لا كونها اعراضا آه هكذا وجدنا في النسخ التي عندنا والصواب بان يقول لا كونها عرضا ذاتيا بمعنى استناده الى الذات واحتصاصه لان

الى الموضوع وهو الاتحاد في الجمل اذ جعل الماهية المركبة موجودة عبارة عن جعل اجزائها موجودة على ما هو التحقيق من ان الماهيات نفسها ماهيات وتأثير الفاعل انما هو في انشاء الماهية بالوجود كما صرح به المحتج المحقق في حاشية على شرح المواقف قوله بخلاف الخارج الاعم اه اي بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الاعم لانه ليس مستندا الى ماله اتحاد في الجمل لان الخارج الاعم يحتاج الى جعل آخر اذ لا يكفي في جعله موجودا جعل الماهية موجودة والمراد دفع ما اورده الفاضل العصام من انه يلزم ان يكون العارض بواسطة خارج اعلم للجزء الاعم ايضا عرضا ذاتيا لانه مستند الى المستند الى ما في الذات فيكون مستندا الى ما في الذات انتهى ووجه الدفع مما فرقناه قوله قال الشيخ في الشفاء آه والمقصود تأييد النظر الذي ذكره وجه التأييد ان الشيخ عد ما هو خاص بجنس ذات الشيء من الاعراض الذاتية له وليس الا للاحق بواسطة الجزء الاعم من الشيء قوله ولو سلم اه ولما توجه عليه الوجه الرابع من الوجوه الاربع وهو انه لا نزاع في كونه من الاعراض الذاتية وانما النزاع في كونه من الاعراض الذاتية المبحث عنها في العلو بادا الى التسليم وهذا منع لكبرى الشكل الثاني القائلة بانه لا شيء من اللاحق للجزء الاعم يختص بموضوعه قوله بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الاعم آه وفيه رد لما ذكره الفاضل العصام ايضا كما ذكرناه قوله فانه لا يجوز تخصيصه آه ولا يخفى انه يتنا في قوله والمعتبر تخصيصه آه لان هذا يدل على ان التخصيص جائز لكنه ليس بمعتبر قوله لانه مجرد تخصيص آه اي تخصيص اللاحق بواسطة الخارج الاعم مجرد تخصيص نسبته بالموضوع اي تخصيصه بلا تخصيص بوجه وهو ليس بمعتبر بل هو بطل الاعتبار هو التخصيص بمخصص موجب لذلك التخصيص بل الحق هو التخصيص بمخصص موجب اياه كما في اللاحق بواسطة الجزء الاعم فانه تخصيصه ليس مجرد تخصيص بل هو بمخصص موجب له وهو تقديم الجزء الاعم الذي هو واسطة في الحقوق للموضوع قوله الثاني آه هذا هو الطريق الثاني قوله من جهة ما هو كره آه اي من جهة جنس العدد الذي هو الكم المطلق الاعم من العدد لما بين في محله من ان الكم منقسم الى الكم المتصل وهو المقدار و الى الكم المنفصل الذي هو العدد ولذا عرف بالكم الذي يتركب من الوحدات على ما هو التحقيق قوله لكان موضوع الكم آه لان الكم حينئذ هو الذي يبحث عن اعراضه الذاتية في علم الحسن فهو موضوع دون العدد على ما ذكره قدس سره في حاشية المطالع قوله وفيه بحث ظاهره وهذا البحث اشار اليه قدس سره في حاشية المطالع بعدما بين الملازمة في قول الشارح

فلو كان الحاسب آه بقوله الذي نقلناه اي لان الكم حينئذ هو الذي آه حيث قال وفيه نظر لكنه لم يبين وجهه والشارح المحقق الى انه ترك وجه النظر لظهوره قوله انما يلزم لو لم يبحث آه اي ان النظر والبحث من جهة الكم انما يستلزم كون الكم موضوعا له لو وجب فيه البحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة للعدد بواسطة جزء الاعم الذي هو الكم فقط ولم يبحث فيه قطعا عن الاعراض الذاتية اللاحقة للعدد لذاته او لمساويه ووجوب ذلك ممنوع اذ يجوز ان يبحث فيه عن الاعراض اللاحقة للعدد لكونه عددا قوله ولذا عد السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى آه اي ولورد هذا البحث على الطريق الثاني عدل عنه قدس سره في حاشية المطالع الى الطريق الثالث وحاصله ان اللاحق بواسطة جزء الاعم اما اعلم منه مطلقا او من وجه كما سبق في الطريق الاول فلو جعل من الاعراض الذاتية المبحث عنها في العلوم الحكيمة يلزم خلط مسائل العلم الادنى الذي هو موضوعه اخص مطلقا او من وجه بمسائل العلم الاعلى الذي موضوعه اعلم وتوضيحه اننا لو فرضنا علما موضوعه الحيوان وقلنا كل حيوان متخير لم يعلم ان هذه المسئلة من مسائل هذا العلم الذي اثبت لموضوعه عرضه الذاتي اللاحق بواسطة جزء الاعم وهو الجسم او من مسائل الحكمة الطبيعية التي اثبت فيها النوع موضوعها عرضه الذاتي اللاحق لذاته او لمساويه فيلزم اختلاط العلمين في بعض المسائل وهو بطل لانه يتنا في غرضهم وهو امتياز بعض العلوم عن بعضها بخلاف ما اذا جعل ذلك اللاحق من الاعراض الذاتية اذ يعلم قطعا ان ذلك القول من مسائل الحكمة الطبيعية التي هي العلم الاعلى لا من مسائل ذلك العلم وقيس عليه لزوم الخلط فيما اذا كان بين موضوعي العلمين عموم خصوص من وجه قال قدس سره في حاشية المطالع ومجمل انه اذا جعل اللاحق بتوسط الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى لمسائل العلم الادنى اذا كان ذلك الاعم موضوعا لعلم كما في الكرة مطلقا والكرة المتحركة ثم قال انما لم يصرح ههنا بالاختلاط الذي ذكرناه اذ لم يدون للكم المطلق علم يبحث فيه عن احواله الذاتية اما نقلها واما الامتناع قياما البرهان على مطلقها من جهة واحق ومع ذلك لم ترك احوال غير مبينة بل قيدت تارة بجعلها مختصة بالمقادير وتارة بجعلها مختصة بالاعداد انتهى ولا يخفى ان الظ من كلام المحقق قدس سره ان الطريق الذي عدل

اليه قدس سره هو محصول الطريق الثاني وليس طريقا آخر ثالثا واللفظ من كلام المحشي
 المحقق ان ما عدل اليه قدس سره طريق ثالث ويمكن ان يجاب ان مراد المحشي انه عدل
 عن تقرير الطريق الثاني بما ذكره وقرره على نوع آخر قوله وفيه نظارة واعلم ان قد اعترض
 على هذا الطريق المولى ابو الفتح في خاشية التهذيب ايضا بوجوه اربعة الاول انا
 لا نسلم ان اللاحق بواسطة الجزء الاعم اعم منه لما عرفت من الوجه الثالث الوارد
 على الطريق الاول والثاني انه لو سلم ذلك فتمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات لا يجب
 تمايز المحولات فاشترك العلمين في الاعراض الذاتية لا يستلزم خلط مسائلهما وانما
 يلزم الخلط لو لم يتميز هذان العلمان بموضوعيهما كيف وقد اشتركان تمايز العلوم
 بحسب تمايز الموضوعات فان تمايزت بالثاني فالعلوم متميزة بالذات كعلمي الهندسة والطب
 وان تمايزت بالاعتبار فالعلوم متميزة بالاعتبار كعلم الفقه وعلم الكلام في مسألة
 جواز المسح على الخفين فان موضوع المسألة فيهما نوع من فعل المكلف الذي هو
 موضوع الفقه ونوع الموجود الذي هو موضوع علم الكلام على ما هو التحقيق
 لكن موضوع الفقه ليس فعل المكلف مطلقا بل من حيث يحل ويجزى وموضوع الكلام
 ليس هو الموجود مطلقا بل من حيث يتعلق العقائد الدينية فتمايز العلوم وانما هو
 بالموضوعات لا بالمحولات فلا يلزم الاختلاط سواء جعل اللاحق المذكور من
 الاعراض الذاتية او لا والثالث انه لو سلم ذلك اي ان التمايز بالموضوعات غير كاف
 في تمايز العلوم بل لا بد في تمايزها من تمايز المحولات ايضا فجعل اللاحق موضوع العلم
 الادنى بواسطة جزء الاعم من اعراضه الذاتية المبحث عنها فيه انما يستلزم اختلاط
 مسائل العلمين المذكورين لو وجب البحث فيه عن جميع الاعراض الذاتية اللاحقة بواسطة
 كل جزء اعم او وجب كون كل جزء اعم او فصله الفريب او خاصته موضوعا لعلم مدون
 آخر اعلى منه لان الاختلاط حاصل على التقديرين الآخرين ايضا ضرورة ان اللاحق
 للانسان مثلا بواسطة الحيوان عرض ذاتي للحساس والماشي ايضا او وجبان يكون
 كل جزء اعم لموضوع العلم الادنى جزء اعم من موضوع العلم الاعلى او جزءا مساويا
 له اذ حينئذ يلزم الاختلاط كما اذا كان الانسان موضوعا للعلم الادنى والحيوان
 موضوعا للعلم الاعلى فاذا جعل اللاحق للانسان بواسطة جزء الاعم كالحساس
 من الاعراض الذاتية المبحث عنها في العلم الادنى واما اذا لم يبحث شيء منها فلا
 فيكون ان يكون المبحث عنه في العلم الادنى لاحقا لموضوعه بواسطة الجزء الاعم

قد علم
 ان
 المطالع

الذي لم يكن موضوعا لعلم مدون اصلا وان يكون لاحقا لموضوع العلم الاعلى لا مخصص فيكون من الاعراض
 الذاتية المبحث عنها لموضوع العلم الادنى لا لموضوع العلم الاعلى من غير لزوم الاختلاط مثلا اذا فرضنا
 الانسان موضوعا لعلم والجسم موضوعا لعلم آخر ولم يكن سائر الاجزاء للانسان الحيوان والحساس الجسم النامي موضوعا
 لعلم مدون آخر وبخلاف العلم الاول من الاحوال اللاحقة للانسان بواسطة الحيوان
 او الحساس والجسم النامي ولم يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة له بواسطة الجسم لم يلزم
 مسائل العلمين لان الاحوال اللاحقة للانسان بهذه الوسائط التي هي اخص من الجسم
 ليست من العوارض الذاتية للجسم بل من عوارضه القريبة اللاحقة له بواسطة امر
 اخص فلا تكون تلك المسائل من مسائل العلم الاعلى بل هي من مسائل العلم الادنى
 فقط واما عدم لزوم الاختلاط على تقدير انتفاء الشق الثالث فقط والرابع انه لو
 سلم لزوم الاختلاط بناء على انه لا يلزم فيه الاختلاط بالفعل بل يكفي فيه لزوم
 الاختلاط على فرض تدوين علم موضوعه اعم من موضوع ادنى منه او على ان هذا المنع
 انما يفيد صحة جعل اللاحق بواسطة الجزء الاعم الذي لم يكن موضوعا لعلم مدون من
 الاعراض الذاتية المبحث عنها في العلوم لاصحة جعل اللاحق بواسطة الجزء الاعم مطلقا
 على ما هو مقتضى تعريف المتأخرين نقضنا الدليل بانه جار في عدم صحة جعلهم الاخص
 المذكور كالمحرك والساكن للجسم من عوارضه الذاتية المبحث عنها في العلوم فانا اذا فرضنا
 الجسم العنصري موضوعا لعلم ادنى من الحكمة الطبيعية وبخلافه عن الساكن المساكين موضوعا
 يلزم اختلاط مسائله بمسائله الحكمة الطبيعية مع تخلف حكم المدعى لانهم جعلوه منها
 اتفاقا بين الفريقين واجيب عن الوجه الرابع بمنع الجريان بتحرير الدليل بان المراد لزوم الخلط
 الكثير الاقبح الكافي في عدم جعلهم ذلك اللاحق من الاعراض الذاتية او بمنع التخلف
 في مادة الجريان بسند الخلط اللازم قليل والخلط اللازم هنا كقولنا لا يبحث عنها وهذا هو الوجه
 الثالث من الوجوه التي ذكرها ابو الفتح كما عرفت قوله وذلك لا يقتضي اه لانه لا يبحث
 ان يبحث في كل علم من جميع الاعراض الذاتية لموضوعه التي هي الاثار المطلوبة له قوله على
 ان لزوم الاختلاط ممنوع آه وهذا هو الوجه الثاني من الوجوه التي ذكرها ابو الفتح
 كما عرفت ايضا قوله لانه يحل في العلم الادنى وذلك لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
 لا محولاتها على ما هو المشهور فيجوز ان يحل اللاحق بواسطة الجزء الاعم في العلم الاخص
 كعلم الكرة المتحركة على الاخص وهو الكرة المتحركة مثلا وان يحل ذلك اللاحق بعينه
 في العلم الاعلى كعلم الكرة المطلقة على الاعم وهو الكرة المطلقة مثلا فالعلمين متميزان

فقد علم
 ان
 المطالع

بموضوعيها وقد عرفت تفصيله هذا وانما اطينا الكلام في هذا المقام اذ قد تكشفت فيه
 الارادة بحيث يتعسر ضبطها فجميعها ليتحصل منها الحق بين الاعلام وحقيقة الحال عند
 الملك العلام قال الشارح والتفصيل هناك اه وفائق تفصيل العوارض الذاتية تقو
 الى قيد العوارض الذاتية كما تقود تفصيل العوارض الغريبة اليه قال الشارح اما ان يكون
 عروضه لذاته او لجزءه او لامر خارج عنه اه والمراد بقوله لذاته نفى الواسطة في العروض
 فقط سواء وجدت الواسطة في الثبوت والاولى وسواء وجدت الواسطة في الاثبات والاولى
 وسواء كان الذات منشأ العروض ولا كما سبق فاقبل معنى لذاته سلب الواسطة لا
 بمعنى ما يكون منشأ العروض الذات فلا فاشتنا العلوم وحصلنا المجتو عنها في تلك
 العلوم لانجدها يقتضيها ذوات موضوعاتها فان الالهى يبحث عن الوجود والقدر والذات
 ولا شك ان الموجودات غير واجب الوجود لا يقتضي عروض وجوداتها فلو اعتبر في
 الاعراض الذاتية اقضاه ذات الموضوع عروضها لم يكن البحث عن وجود العقول و
 النفوس والهيولى والصورة الى غير ذلك عن المطالب العلمية في الالهية من مسائلها
 وكذلك الفقه يبحث عن حل الافعال وحرمتها ووجوبها ونذرها وهي لا تقتضي شيئا من
 الاحكام والا لو حبا القول بالحسن والقبح العقليين وكذلك النحوي يبحث عن الاعراب
 والبناء مع اداء الكلمات ليست مقتضية اياها وعلى هذا غير من العلوم انتهى في نظر
 اما اولا فلا عرفت من ان المراد نفى الواسطة في العروض لا مطلق الواسطة واما ثانيا
 فلان ما ذكره يدل على ان الموضوع لا يكون منشأ لعروض العوارض الذاتية له في بعض
 العلوم وهو ظ وقياس بعض آخر من العلوم على ذلك البعض منها قياس فاسد ولما
 ثالثا فلان قولنا كل جسم طبيعي فله حيز طبيعي مثلا من مسائل الحكمة الطبيعية وذات
 الموضوع فيه منشأ لعروض العرض الذي هو الحيز الطبيعي لان الاحياز الطبيعية
 اثارها صور النوعية للاجسام الطبيعية على ما تقرر في محله ولان قولنا الاربع زوج و
 كل زوج منقسم بمساويين من مسائل الحساب ولا يخفى ان الموضوعين فيه يقتضيان
 عروض محموليهما لهما كما لا يخفى واذا تأملت بتدبرا لا واعلم انه قد عترض على المحرر
 باحتمال العارض للشيء لذات العارض واجيب بانه استقرائي واعتراض ايضا بان العرض
 ايضا عارض لعرضه فيكون كل منهما متقدما على الآخر بالعلية واجيب بان كلامي
 الصالح والاشنان متقدم على العروض لا على العارض لان العروض نسبة بينهما
 يتوقف عليهما ولا استمالة فيه ويمكن ان يجاب بان المتبادر من العارض الذي هو المقسم

معنى لا يشمل مثل الانسان قوله مع انها محمولة عليه اه اى والحال ان اللون بواسطة
 المشتقات محمولات على الجسم الطبيعي بواسطة السطح فضاير عليه راجع الى الجسم
 الطبيعي المفهوم من الطبيعي الذي هو العلم الطبيعي والسطح مقدار له طول وعرض فقط
 والجسم الطبيعي جوهر قابل للابعاد الثلاثة قوله فلا يرد انها اه دفع لما اوردده سيد على
 من ان الاقسام غير منحصرة في ستة لانقسامها الى تسعة عند التفصيل اذ ليس مراده
 الاقسام الاولى لان الحاصل في القسمة الاولى اثنان بان يقال العوارض اما لاحقة لذاته
 او لذاته فنقول في الانقسام الى التسعة ان العرض ههنا عبارة عن الخارج المحمول
 فالمل اما للذات اولا والثاني اما باعتبار الجزء اولا والاخر اما باعتبار الجزء الخارج
 مثلا الهيولى والصورة او العقلى والاخر هو الملبين والثاني اما اعم مطلقا او مساو
 فحصل اربعة والثاني اعنى العارض لا باعتبار الجزء بل لامر خارج فهو اخص واعم
 مطلقا او من وجه او مساو او مبين فحصل خمسة اخرى والمجموع تسعة انتهى
 ووجه الدفع ان المعتبر في المقسم انقسامها الى الذاتية وعدم انقسامها اليها لا انقسامها
 الى الاولى وغير الاولى قوله اى نسبتها الى الذات نسبة قوية اه فيه اشارة الى ان
 معنى الاستناد ليس عروضها للذات وحملها عليها والا فالكامل متساوية الاقدام فيه
 على اما اشارته قدس سره بقوله واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة لذات
 المعارض الا انها ليست مستندة اليها انتهى بل معناه ترتبها على الذات على وجه
 الاختصاص بالذات فالذات اما مستقلة في ترتبها عليها على وجه الاختصاص بان تكون
 مستقلة في حصول الاستعداد لها تلك العوارض من غير اختصاص لذلك الاستعداد بجزء
 من اجزاء الذات ضرورة ان تأثير الذات المركبة انما هو عبارة عن تأثير اجزائها او
 بان تكون مستقلة في حصول ذلك الاستعداد مع اختصاص له بجزء منها فيكون
 العارض لها بسبب ذلك الاستعداد المختص بجزء عارض للذات لاجل الجزء واما غير
 مستقلة في حصول الاستعداد لها فان كانت محتاجة فيه الى خارج مساو لها
 فهذا الخارج اثر الاستعداد مخصوص للذات والذات طالبة له بواسطة هذا الاستعداد
 فهذا الخارج ايضا مستند الى الذات والعارض بسبب هذا الخارج يكون عارضا
 للذات لاجل خارج يساويه فهذه الثلاثة اقرب من الذات ولها نسبة تامة اليها
 فلذا سميت اعرضا ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فليست مستندة الى الذات بمعنى
 مترتبة عليها على وجه الاختصاص بسبب استعداد في الذات مخصوص بها

اما العارض بسبب خارج اعم فهو اثر استعداد هو في ذلك الامر اعم مخصوص به
والامر اعم طالب لذلك الاثر بواسطة استعداده المخصوص به كالحركة بالنسبة الى
الابيض فانها ليست حال الابيض وخرج استعداد المخصص به والا لم يكن الاسود
متحركا بل هي حال الجسم وخرج استعداد المخصص به واما العارض بسبب امر خارج
اخص فهو ايضا اثر استعداد في امر اخص مخصوص به والامر الاخص طالب لذلك الاثر
بواسطة استعداد المخصص به فالأثر في الحقيقة اثر لذلك الامر الاخص كالضحك فانه
ليس حال الحيوان بالحقيقة والا لم يكن له اختصاص بالانسان بل هو حال الانسان
وعرضه الحيوان باعتبار انه متحد معه في الوجود الخارجي واما العارض بسبب
امر خارج مباين فهو في الحقيقة حال الامر المباين واثرا استعداد المخصوص به كالحركة
الغير الارادية الحاصلة لجالس السفينة بواسطة حركة السفينة فانها في الحقيقة حال
السفينة لا حال الجالس فيها هذا تفصيل ما ذكره المحشي ههنا قوله لازمة كانت أو مفارقة
اي ان هذه العوارض سواء كانت لازمة للعروض أو مفارقة عنه مناسبة قوية
للذات ليست تلك المناسبة حاصلة لما عداها من العوارض وان كانت تلك العوارض
عوارض لازمة وقد فصلنا تلك المناسبة القوية قوله كالسواد للغراب اه اي ان السواد
عرض لازم للغراب وليس بعرض ذاتي له للحوقة له بواسطة السطح المباين له لما
تقرر من ان الحوق الالوان الاجسام الطبيعية انما هو بواسطة سطوحها ولا يخفى
ان السطح مباين له بحسب الحمل واعم من الغراب بحسب التحقق وعلى كل تقدير
فالسواد عرض غريب للغراب لاحق له بواسطة السطح المباين بحسب الحمل والاعم بحسب
التحقق فاندفع ما قيل وفيه نظر ستعرفه انتهى لانه نظر عبارة عن كون السطح مساويا
للجسم بحسب التحقق على ما ذكره المحشي من ان المساواة بحسب الوجود سواء كان محمولا
عليه اولا انتهى ولا يخفى ان السطح انما يكون مساويا للجسم الطبيعي بحسب التحقق واما بالنسبة
الى فرد واحد من افرادها ههنا لا يكون مساويا له بحسب التحقق بل يكون اعم منه مطلقا
بحسبه قوله وهي كونها لاحقة بلا واسطة اه اي تلك الخصوصية كون تلك الاعراض لاحقة
للذات في اللاحق لما هو هو بواسطة في العروض او بواسطة في العروض لها خصوصية بالذات
بسبب تقويم العروض والدخول فيه اي في ماهيته سواء كانت جنسا او فصلا قريبا
او بعيدا في اللاحق لجزئه او بواسطة في العروض لها خصوصية بالذات بسبب
مساواتها في اللاحق لمساويه وقد عرفت تفصيل هذا المقام والمقصود

دفع ما يرد على قوله نسبتها الى الذات من ان العارض بواسطة لا يستند ولا ينسب
الى الذات لانه حال بواسطة في الحقيقة لا حال الذات فدفعه بما يرى من ان النسبة الى
الذات او الى ما فيه او الى ما يستند اليه ودفع ما اورده الفاضل العصام من انه ينبغي
ان يجعل العارض لامر اعم مستند الى الجزء الاعم عرضا ذاتيا لانه مستند الى ما في
الذات وانه ينبغي ان يجعل العارض لا مراخص عرضا للشيء لذاته عرضا ذاتيا لانه مستند
الى المستند الى الذات وقد حقق ان العرض الذاتي قد يكون اخص من الذات اذا كان يعرض
للذات من غير حاجة للذات في عروضه لها الى ان يصير امر خاصا انتهى ووجه الاندفاع
ان لنسبة الاقسام الثلاثة الى الذات خصوصية بالذات لا توجد تلك الخصوصية في
الاقسام الثلاثة الباقية وتلك الخصوصية كون تلك الاقسام الثلاثة لاحقة للذات بلا
واسطة او بواسطة لها خصوصية بالتقويم او بالمساواة هذا خلاصة الدفع و
تفصيله ما مر قوله اي بواسطة مقومه اه تفسير لقوله في الجملة وهي بمعنى المطلق
وهو متحقق في ضمن الجزء سواء كان اعم او مساويا قيل يعني اذا كان الجزء مساويا
يستند الى الذات ما يستند الى ذلك الجزء بخلاف الجزء الاعم انتهى وفيه نظر لان
عبارة الشارح يا بي عنه لانه اطلق الجزء قوله بل الامر بالعكس اه ولا يخفى ان لكل
مستند الى الجزء بمعنى يحتاج اليه في التقويم والتحصل والجزء لا يحتاج في تقويمه
وتحصله الى الكل قوله بخلاف الخارج المساوي فانه مستند اليه اه اي الى الذات
في الجملة بان يكون مستندا الى نفس الذات وقد عرفت معنى استند الامر الخارج
المساوي الى الذات مرارا فلا نعيد مرة اخرى قوله وان كان تقضيها الطبيعة اه الغرض
منه دفع سؤال مقدرو هو ان قوله فان الحركة عارضة لذات الجسم اه يدل على ان الحركة
تعرض للجسم بلا واسطة ومن البين انها تعرض له اما بواسطة الطبيعة اي الصورة النورية
او بواسطة الارادة او بواسطة القاسر لما قالوا الحركة الذاتية اما طبيعية واما قاسرة
او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
اولا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور فهي الحركة الارادية
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وحاصل الدفع ان المراد بقولنا ان الحركة
عارضة لذات الجسم نفى بواسطة في العروض فقط لا نفى بواسطة مطلقا ومن البين
ان ما ذكره السائل من الوسائط الثلاث وسائط في الثبوت لا في العروض واعلم انه قد
اعترض على هذا المثال بان العروض ذات الابيض دون مفهومه والجسم ليس بخارج عنه

او الى ما في الذات
من الجزء او الى
المساوي للذات
والمساوي مستند
الى الذات صح

لانه جنس له وبان ذات الجسم واسطة في العروض وهي بعينه ذات المعروض فلا يصح كونه واسطة واهذا الاعتراض بكلا وجهيه يجرى في العارض لامر اخص وفي العارض لامر خارج يساويه ايضا واجيب عن الاول ان المعروض ذات الابيض من انه ذاته لا من حيث انه ذات الجسم والا فلا تكون الحركة من الاعراض الغريبة له بل من الاعراض الذاتية له ولا شك ان الجسم خارج عن ذات الابيض باعتبار انه ذات الابيض وان كان جنس له باعتبار انه ذات الجسم وعن الثاني بان ذات الجسم من حيث انه واسطة في عروض الحركة لذات الابيض فالواسطة غير المعروض باعتبار ان كانت عينها بالذات والتقدير الاعتباري بينهما كاف ولا يخفى ان محصول الجواب يدفع الاعتراض في العارض لامر اخص والعارض لامر خارج يساويه قوله وان كان عروضا له اى غاية ما في الباب ان عروض الضمك للحياة يحتاج الى واسطتين ولا ضير فيه قوله هذا المثال تخيلي اى هو مثال باطل لانه لا يطرأ الممثل له لان النار ليست واسطة في العروض بل هي واسطة في الثبوت وذلك لان في الواسطة في العروض يكون العارض عارضا للواسطة حقيقة راو لا وبالذات ويكون عارضا لغيره بتوسط عروضا للواسطة فيكون عارضا لغيره ثانيا وبالنتيجة ومجازا وههنا ليس كذلك لان الحرارة العارضة للنار الماسة للماء غير الحرارة العارضة للماء فههنا عروضان حقيقتا بل الحرارة عارضة للجسم العنصري الذي هو جزء الماء عروضا اوليا فيكون عروضها لمجموع الماء والنار بواسطة الجزء الاعم ومن البين ان المعتبر في الواسطة وجود الوعد ما هو الواسطة في العروض لا في الثبوت قوله والمثال الصحيح اه ولا يخفى ان هذا يناق في تفسير قوله قدس سره مساويه بقوله اى في الوجود سواء كان محمولا عليه او لا على ما قاله قدس سره في حاشية المطالع من انه يبحث اه وينا في ايضا ما نقله عن المحقق قدس سره لان من البين ان ما سبق يدل على ان العارض للجسم بواسطة السطح الذي يساويه في التحقق والوجود دون الصدق والحمل من العوارض الذاتية اللاحقة للجسم لما يساويه في التحقق وقد جعل السطح هنا واسطة مباينة للجسم اه ان يقال انه يمكن ان يعتبر السطح باعتبارين المساواة باعتبار التحقق والمباينة باعتبار الحمل ولا يخفى ما فيه لانه يستلزم ان يكون العارض بواسطة السطح من الاعراض الذاتية وان لا يكون منها واعلم ان المحقق قدس سره ذكر الابيض المحمول على الجسم بتوسط حمله على السطح مثلا للاحق بتوسط الخارج المبين ولا يخفى انه مناف لما نقل عنه من ان المراد بالخارج المساوي هو الخارج المساوي له في الوجود اعم من ان يكون مساويا له في الحمل او لم يكن انتهى قوله لتخصيصها اه

اي تخصيص هذه الثلاثة وامتيازها باسم الغريبة قوله لما كانت قوية النسبة الى الذات اه قد عرفت معنى قوة النسبة الى الذات بما لا مزيد عليه فتذكر قوله عن الذاتيات اه اي عن الاجزاء المعقولة التي هي الاجناس والفصول للموضوعات فلا تكون هذه الاجزاء محمولات في العلوم قوله فالمراد بالحصر الاضافي اه اي بالنسبة الى الاعراض الغريبة قوله وان كان في الواقع حقيقيا اه اشارة الى ان الفرق بين الحصر الاضافي والحقيقي عموم وخصوص من وجه قوله عن الذاتيات ايضا اه اي لا يجوز ان تكون محمولات مسائل العلوم اجناسا وفضولا وانواعا لموضوعات مساثلها كما لا يجوز ان تكون محمولات على اعراضا غريبة قوله قال الشيخ اه المقصود اثبات لما ذكره من قوله اذ لا يبحث في العلم اه قوله اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة اه اى محصلة في نفس الامر غير محتاجة الى برهان على حصولها فيها سواء كانت موجودة في الخارج على ما قال بعضهم او لا كما هو عند الجمهور والمقصود انه سواء كان الموضوع نوعا حقيقيا او اضافيا معروفا بالجنس والفصل لا يجوز ان يكون محمول المسئلة جنسا او فصلا او نوعا لانه قد علم ثبوت الجزء للكل او ثبوت الماهية بنفسها من معرفة الموضوع فيكون الثبوت بديها فلا يكون مسئلة لان المسئلة ما يبرهن عليها اه قوله وقد يبرهن على وجودها دفع لما يوهم قوله اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة اه من انه اذا لم يكن الموضوع معروفا بالجنس والفصل بل كان الموضوع عارضا للنوع ومعرفة ابعارضة ولم يتحقق جوهر الموضوع وما هيته اى لم يعرف جوهره وما هيته فيجوز ان يكون محمول المسئلة جنسا او فصلا او نوعا لان ثبوت الكل منها على ذلك الموضوع نظري يحتاج الى برهان وحاصل الدفع ان محمول المسئلة لا يجوز ان يكون جنسا او فصلا ولا نوعا لذلك الموضوع ايضا بل يكون جنسا او فصلا او نوعا لامر اخر مجهول الطبيعة ويكون ذلك الموضوع الذي اسند اليه المحمول عارضا لهذا الامر الاخر مثلا اذا فرضنا ان المتعجب موضوع العلم المط تخصيله ومعرفة بالاضاحك غير متحقق جوهره اى غير معروف لنا ماهية المتعجب وليست ماهيته محصلة عندنا واردة ان نبرهن على تحصيل طبيعته فنقول ان المتعجب حيوان والمحمول فيه ليس جنس الموضوع بل هو لامر اخر مجهول عندنا وهو الانسان المعروض للمتعجب الذي نطلب المحمول له وقد ظهر ما ذكرنا ان ما ذكره الشيخ من قوله ويجوز ان لا يكون المحمول جنسا اه محمول على التمثيل لما عرفت من ان المحمول كما لا يكون جنسا لا يكون نوعا ولا فصلا قال الشيخ مثلا انما نطلب هل النفس

جوهر اوليس بجوهر ولكن انما نطلب هذا اذا التمكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفنا
 ما مضافة الى بدن وكال ماله ويصدر عنه الافعال الحيوانية انتهى والذاتي هو الجوهر
 والعوارض هي الاضافة الى البدن والجوهر ليس جنسا للعوارض التي هي عنوان الموضوع
 بل لذات الموضوع وهي النفس وهي ليست بموضوع فلم يكن الجوهر محمولا على الماهية واعلم
 انه لا يدل كلام الشيخ على انه لا يجوز ان يكون المحمول جنسا او فصلا او نوعا اذا كان
 الموضوع جنسا عاليا او فصلا سافلا فتأمل فانه دقيق وبالتأمل تحقيق قوله باثبات
 جزئية اه احدهما ان العلوم يبحث فيها عن الاعراض الذاتية والاخر ان العلوم لا يبحث فيها
 عن الاعراض الغريبة كما اشار اليه سابقا بقوله اي لا عن الاعراض الغريبة قوله اي ما يبحث
 فيه اه تفسير المقصود وفيه اشارة الى ان في قوله قدس سره لان المقصود بيان احوال اه
 مسامحة لان المقصود في العلم ليس البيان والبحث بل المقصود بالبحث فيه انما هو محمولات
 المسائل لاجلها على موضوعاتها الى ان اضافة البيان الى الاحوال من قبيل اضافة الصفة الى
 الموصوف على ان يكون البيان بمعنى المبين اي المقصود في العلم الاحوال المبينة وفيه بعد
 لا يخفى قوله لكون تعريف المسند اليه اه دليل متوسط بين المسند اليه اعني قوله ان قوله
 المقصود في العلم اه وبين الخبر اعني قوله يتضمن حكيم اه والمراد من المسند اليه قوله قدس
 سره المقصود في العلم اه قوله احوال الموضوع يبحث عنه في العلم اه ولا يخفى ان هذا الحكم
 ليس الحكم الاول الذي تضمنه قوله قدس سره المقصود في العلم اه بل هو عكس الحكم الاول
 لان الحكم الاول الذي تضمنه قوله قدس سره ان ما يبحث عنه فيه احوال الموضوع قوله
 وما ليس من احوال لا يبحث عنه فيه اه وهذا ايضا ليس الحكم الثاني الذي تضمنه قوله
 قدس سره بل هو عكس الحكم المتضمن قوله احدهما جعل المقدمة الثانية اعني قوله قدس
 سره والاعراض الذاتية للشئ احوال له صغرى القياس لا على الاول الحكم الاول الذي
 تضمنه المقدمة الاولى اعني قوله قدس سره لان المقصود بيان اه كبراه قوله والثاني
 الاعراض الغريبة اه جعل صغرى القياس الثاني قوله قدس سره واما الاعراض الغريبة
 اه وكبراه عكس الحكم المتضمن الثاني ويمكن ان يقال ان قوله يتضمن اه بمعنى يستلزم حكيم
 قد بر قوله اي اثباته بالدليل الاتي اه وههنا احتمالات اربعة كون الاثبات نظريا مجهولا
 من الوجهين البلية والانية ومعلوما من كلا الوجهين ومعلوما من جهة البلية ومجهولا
 من جهة الانية وبالعكس والاول يجوز ويثبت المسئلة حينئذ بكل من الوجهين ولا يجوز
 الثاني لان المسئلة ما يبرهن عليه ويجوز الثالث والرابع ويبين المسئلة في الثالث

بالدليل الاتي وفي الرابع بالدليل اللي وما قيل من انه لا يجوز معلوم البلية مجهول الانية لان
 الشئ اذا كان معلوم البلية فانته معلومة بالاولوية فلا يتصور مجهولية انتهى فتوهم
 باطل لان الحكماء استدلوا على قولهم بان كل فلك متحرك على الاستدارة بالبرهان اللي وهو
 قولهم ان كل فلك بسيط وكل بسيط متحرك على الاستدارة وبالبرهان الاتي وهو قولهم
 ان كل فلك متحرك على التوازي وكل متحرك على التوازي فهو متحرك على الاستدارة قوله لما
 عرفت من استنادها اه اي في قوله اي نسبتها الى الذات نسبة قوية اه والمراد دفع ما
 اورده المولى داود من ان هذا الكلام نظر الى ما اعتبره المتقدمون صحيح مطلقا واما بالنظر
 الى ما اعتبره المتأخرون فليس بصحيح مطلقا اذا عارض بحجج اعم ليس حال الموضوع في
 الحقيقة وحاصل الدفع انه عارض للذات بواسطة لها خصوصية بالتقويم كما عرفت قوله
 كما انها احوال في الظاه اي في نفس الامر كما يدل عليه التعليل بقوله لكونها محمولة عليه اه
 حيث جعله علة لما في نفس الامر في قوله لان الاعراض الغريبة ايضا احوال له في نفس الامر
 وقال لاجلها عليه قوله على ما توهم اه يحتمل ان يكون متعلقا لكل من المنفيين ومتعلقا
 بالمنفى الثاني فقط والمتوهم الثاني هو الفاضل لعصام حيث توهم ان مراده قدس سره بالحقيقة
 ما يقابل المجاز فا عترض عليه بان ارباب اللسان لا يسمون وصف الانسان بالماشي مجازا
 واجاب بما حاصله ان ما جعله العارض لذاته عارضا بالحقيقة والعارض بواسطة خارج
 غير مساو عارضا بالمجاز مبني على التشبيه وهو ان العارض للشئ لذاته في عالم العقول
 بمنزلة المستند الى الشئ في الخارج الذي يسميه ارباب اللغة حقيقة حيث بنوا الحقيقة والمجاز
 على الانصاف بالخارجي قوله لان الاعراض الغريبة اه قيل عليه انه ليس بشئ اذا عارض
 الغريبة وان صح حملها اذا لوحظ وسائطها باستقلال الوجود من وجود ذلك المعروض
 لم يبق الاعراض في ذلك المعروض والاعراض في نفس الامر ليس كذلك انتهى وفيه نظر
 لان غاية ما يلزم مما ذكره ان تلك العوارض مفارقة عن موضوعها والمفارقة لا تنافي كونها
 عوارض ذاتية كما لا يخفى قوله وكلاهما منتفاه لان الحقيقة ليست صفة للفظ الاحوال
 حتى يكون المراد بالحقيقة الحقيقة اللغوية ولا صفة لاسناد الاحوال الى الاعراض
 الذاتية حتى يكون المراد بها الحقيقة العقلية بل انما جعلت ظرفا لكون الاعراض الذاتية
 للشئ احوالا له فاما ان يراد بها نفس الامر وما يقابل اللفظ ولما بطل الاول تعين الثاني
 قد بر قوله حال من فاعل قال اه جواب عما اورده الناظرون على الشارح من ان
 قوله اشارة علة للقول المذكور في قوله فلماذا قال عن عوارضه اه مع ان قوله فلماذا

علة اخرى له فيلزم تواردها على مستقليات على معلول واحد شخصي وحاصل الجواب
ان قوله اشارة ليس علة لهذا القول بل هو حال عن فاعل قال واقامة عطف عليه كذا
قيل واجاب المولى داود عن هذا الاعتراض بما حاصله ان قوله اشارة مع الاقامة
بناء على ملاحظة العطف قبل التعليل علة لعلة العلة الاولى اغنى قوله فلهذا
ومأله الى ان العلة الاولى علة بالذات للاشارة الى الاعتراض الذاتية مع الاقامة وهي
علة بالذات للقول المذكورة فاعلة الاولى علة للقول المذكور بالواسطة فلا يلزم
توارد العلتين على معلول واحد فلا يرد ان اقامة الحد مقام المحدود لا يصلح ان
تكون علة لعلة العلة المذكورة مع ان المعطوف يجب ان يكون في حكم المعطوف
عليه لان الاقامة لها مدخل في علة العلة المذكورة على ما لا يخفى حتى يحتاج في
دفعه الى ما ذكرنا من جعل قوله اقامة مفعولا مطلقا حذف فعله اى اقام الحد
مقام المحدود واقامة وجعل الجملة معطوفة على قوله قال توضيحا لكيفية القول بهذا
والحق في الجواب ما ذكره المولى داود كما لا يخفى قال الشارح فنقول موضوع المنطق
اه هذا ما ذهب اليه المتأخرون وذهب القدماء الى ان موضوعه العقولات الثانية
من حيث انها موصولة الى الجهولات لا من حيث انها ماهية في نفسها ولا من حيث انها
موجودة في الذهن وذهب بعض الناس الى ان موضوعه الالفاظ من حيث انها
تدل على المعاني كما يقال الحيوان الناطق حد تام والجزء الاول جنس والثاني فصل قوله
فجعل موضوع المنطق اه اى جعل عنوان موضوع المنطق موضوع المدعى والا فما
صدق عليه عنوان موضوع المنطق محمول المدعى لان المعلومات التصورية والتصديقية
محمول المدعى قوله وعكس في النتيجة اه اى وعكسه في النتيجة وهي قوله فيكون
المعلومات التصورية اه وجعل موضوع المدعى محمولا في النتيجة حيث جعله خبرا
ليكون قوله لان اللازم من القياس اه اى لان هذا العكس هو اللازم من القياس
المذكور لانه على ما يقرره فيما بعد ينتج هذا العكس وبواسطة العكس المستوى
لهذا العكس اى النتيجة يثبت المدعى وهو قولنا موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية قوله كان الظل لانها يبحث اه اى كان الظل في تقرير القياس ان يقول
هكذا لان منشأ موضوعية المعلومات للمنطق انما هو كونها مجعولة عن عوارضها
الذاتية في المنطق ولا دخل لكون الباحث عنها منطقيا او غيره في موضوعية
المعلومات كما لا يخفى قوله الا انه اقام اه جواب عما اورده قوله المستلزمة

قوله مع الاقامة بناء
اه وذلك لان الخصال
الذاتية يقتضى دفع
احتمال كون تلك
الاعتراض غريبة باختلاف
قريب وبعيد فالتقدير
بالذاتية وان دفع
احتمال القريب لكنه
لم يدفع الاحتمال البعيد
بجواز الجواز وان اقيم
الحد مقام المحدود
يدفع كلا الاحتمالين
فصبح عطف اقامة
على اشارة بلا ريب

للصغرى اه وذلك لان بحث المنطق عن اعراض تلك المعلومات يستلزم كون تلك الاعراض
مجموعا عنها في المنطق قوله تنبيه على ان اه اى وانما وضع المذموم موضع لازم
لنكته هي انه لما كان المنطق من العلوم المدونة يتبادر من جعله طرفا للبحث عن عوارض
المعلومات ان الاعراض الذاتية لها محصورة فيما دونت بخلاف المذموم الذي هو قولنا
ان المنطق يبحث عن عوارضها الذاتية اذ دلالة له على انها محصورة فيما دونت قوله واقام
القضية الشاملة اه وانما كانت شاملة للكبرى لان المأخوذ في هذه القضية مطلق
العلم والمأخوذ في الكبرى هو المنطق قوله لانها الاستفادة اه فتكون القضية ظاهرة
وفيه نظر لانه يشعر باستفادة التصديق من التصور قوله ولتكثر الفائدة اه عطف
على قوله لانها الاستفادة اه اى ولان في القضية الشاملة تكثر الفائدة لانها شاملة
لكل علم قوله تحقيق للمقام اه ففي قوله قدس سره هذا تعريض للشارح حيث ترك هذا
التحقيق قوله ان يكون موضوع المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا وذلك
لان تعريف الموضوع يقتضى ان يكون العلم باحثا عن جميع اعراضه الذاتية اذ الجمع الصفا
الى ضمير الموضوع يفيد الاستغراق قوله ترك الشارح اتباعا اه اى ترك الشارح هذا
التحقيق حيث اطلق المعلومات التصورية والتصديقية ولم يقيد بها بجينية صحة الايضاح
كما لم يقيد بها بالص قوله اشارة الى ان مقدمة الشروع اه علة للترك والمقصود منه
جواب عن تعريض المحقق قدس سره وتقرير الجواب ظاهر قوله تعيين جملة موضوعيتها
اه اى تعيين حيثية موضوعيتها امرزائد على المطلوب الذي هو بيان مقدمة الشروع
وانما يحتاج اليه اذا شارك المنطق مع علم اخر في الموضوع ليميز عند الطالب بتلك حيثية
اذ حينئذ يتوقف التميز عنده العلم بالحيثية المذكورة ولا شركة بينهما في الموضوع حتى
يتوقف التميز عنده بها كما لا يخفى قوله لاما ما قيل اه القائل هو الفاضل العصام قوله
لان الاطلاق عن التقييد لا يقتضى اه ولا يتوقف صحة القياس على العموم بجميع الجزئيات
كما لا يخفى قوله فان ابيت اه اى فان اعرضت عن جعله حالا من المبتدأ بناء على عدم
جوازه عند الجمهور فهو حال عن الضمير الذي هو مفعول المعنى الفعل الاستفادة من نسبة
الخبر الى المبتدأ ولا يخفى انه خلاف الظ ويمكن ان يقال انه حال من اسم ان لان في ان معنى
الفعل قوله اى ينسب اليه اه اى ينسب الخبر الى المبتدأ قوله متعلق بالعروض
الاستفادة اه فالعامل في الظرف معنى الفعل الاستفادة من الاضافة وهو كاف في العلم فيه
كما تقر في محله من ان ادنى رابحة من الفعل يكفى في العلم فيه قوله اى كون المعلومات

قوله ولم يقيد بجينية
صحة اه حذف الجينية
اما مبنى على اشتهاها
او على ارادة العهد
بالمعلومات اى العلوية
هو التصورية
والتصديقية المقيدة
بصفة الاتصال

التصورية اه فسر قوله قدس سره كونها مطابقة لما هي في الاشياء في نفسها بكونها امورا ثابتة
 في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعبر وفسر قوله او غير مطابقة لها بكونها امورا
 اعتبارية محضة وهذا التفسير هو المطابق بما ذكر في شرح التجريد من ان نفس الامر معناه
 عند المحققين نفس الشيء في حد ذاته فاذا قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه
 موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار معتبر
 وفرض فارض بل اذا قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا انتهى قوله كانباب
 اغوال والقضايا الذهنية اه قيل فان قلت كيف يكون الاغوال من الكليات الفرضية
 مع ان الغول نوع من الجن والشيطان وهما موجودان اقول انهما موجودان على مذهب
 المتكلمين واما على مذهب الحكماء فلا انتهى ولا يخفى ان الاغوال عبارة عن الخيالات
 التي يبتدعها القوة الواهية وليست نوع من الجن والشيطان مع ان الحكماء لم ينكروا
 الجن كما صرح به رئيسهم في القانون والمراد بالقضايا الذهنية القضايا الذهنية التي
 موضوعاتها متمنعات بالذات فان افراد موضوعاتها ليست لها وجود في الذهن
 حقيقة بل فرضا واما القضايا الذهنية التي موضوعاتها ممكنات كقولنا الانسان كل
 فانها موجودة في الذهن حقيقة فهي ليست من الامور الاعتبارية المحضة قوله
 تفسيرها بكونها صادقة او كاذبة اه اي تفسير المطابقة في قوله قدس سره بكونها
 صادقة وتفسير عدم المطابقة بكونها كاذبة على ما فسر الفاضل العصام فاعترض
 عليه قدس سره بان المنطق يبحث عن العلوم التصديقي من حيث انه مطابق ليجعله
 من مواد البرهان ومن حيث انه غير مطابق ليجعله من مواد المغالطة ثم اجاب بانه
 قدس سره لم يرد بالمطابقة كونها صادقة وبعدم المطابقة كونها كاذبة بل اراد
 بالمطابقة ان الحاصل في العقل عين ماهية الشيء وبعدم المطابقة كون الحاصل في
 العقل شبح مخالف لما هيته الشيء بناء على اتحاد العلم والعلوم بحسب الذات فقد ظهر
 مما ذكرنا ان مقصود المحشى المحقق دفع كل واحد من اعتراض الفاضل العصام وجواب
 وحاصل الدفع ان اعتراضه مع جوابه مبني على ما هو الخارج عن العبارة كما لا يخفى
 فالتفسير الصواب ما ذكرناه ولا يرد عليه شيء وفيه نظر لان كون جوابه مبني على
 ما هو الخارج عن العبارة غير مسلم الا ان يقال ان التفسير الذي ذكره في الجواب
 وان لم يكن خارجا عن العبارة الا انه على هذا التفسير يكون قوله قدس سره وكونها
 مطابقة متحدا مع قوله قدس سره كونها موجودة او غير موجودة اه لان معناه

ان ماهيات المعلومات هل هي موجودة في الذهن او اشياء جها موجودات فيه كما لا يخفى
 قوله او بكونها مطابقة لبعض الحقائق اه اي وهذا التفسير كالتفسير الفاضل العصام
 خروج عن العبارة قوله فان الشايع في الاول اه اي في التفسير الاول الذي هو للفاضل
 العصام قوله في الثاني اه اي في التفسير الثاني الذي ذكره المحشى بقوله او بكونها مطابقة
 لبعض الحقائق اه قوله ما يبحث المنطق عنه اه من الكلية والذاتية والعرضية والجنسية
 والفصلية وغير ذلك فانها يتوقف عروضها للمعرض على وجود المعرض في الذهن
 لانها معقولات ثمانية تلحق لمعرضاتها في الذهن فقط قوله فان من ينكر الوجود الذهني
 اه دفع سؤال مقدرو هو انه لا شبهة في ان المبحوث عنه في المنطق له دخل في الايصال
 وقد كان المبحوث عنه فيه موقوفا على الوجود الذهني فماله دخل فيما له دخل في
 الايصال له دخل في الايصال وحاصل الدفع ان من ينكر الوجود الذهني قائل بالايصال
 ومعتزف به فان قيل ان من ينكر الوجود الذهني كيف يقول بالايصال ويعترف به
 لان الايصال ايصال المعلومات الذهنية الى المجهولات فلا يمكن الجمع بالانكار للوجود
 الذهني مع الاعتراف بالايصال قلنا المراد بانكار الوجود الذهني للاشياء انكار وجود
 نفس ماهياتها في الذهن كما ذهب اليه الحكماء المشايخون لا وجود اشياء حها في
 ذهب اليه الاشراقيون والمتكلمون وحاصله ان الاشراقية والمتكلمين مع انكارهم
 الوجود الذهني لما هيته الاشياء معترفون بالايصال بناء على ان الايصال لا يتوقف
 على ثبوت الماهيات في الذهن بل يكفي فيه وجود اشياء حها فيه كما اعترف به
 المشايخون القائلون بالوجود الذهني لما هيته الاشياء على ما هو التحقيق المستفاد من
 الكتب الحكمية والكلامية قال في شرح المقاصد لا نزاع للقائلين بنفي الوجود الذهني
 في تعقل الكليات والاعتبارات والمعدومات والمتمنعات ومغايرة بعضها عن بعض
 انتهى قوله من تمتنه لا يبحث عنه في العلم اه وذلك لما تقر من الموضوع يجب ان يكون
 مسلم الثبوت في العلم فيلزم ان يكون قيده كذلك قوله والايصال بمبحوث عنه اه فلا
 يمكن الجمع بين جعل الايصال قيده وبين جعله مبحوثا عنه لان المسئلة ما يبرهن عليها
 وكون قيده على انه مسلم الثبوت في العلم وما هو مسلم الثبوت فيه لا يثبت بالبرهان
 ولا يقوم البرهان عليه ولهذا لم يجعل نفس الايصال قيد الموضوع قوله فيكون
 الاعراض اخص من الموضوع شاملة على المقابلة اه وقد عرفت ما يتعلق به على التفصيل
 فتذكر قيل ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق فيمتنع تقييد الموضوع به اذ المطلق

بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرطه فيعود المحذور لان الطلق
 بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن المخصوص وكل مخصوص من تمة المحمول الذي هو المبحث
 عنه ولعله لهذا المعنى لم يرص ههنا بما رضى به في الحواشي المذكورة انتهى وفيه نظر
 لان امتناع تقييد الموضوع به ممنوع لان غاية تقييد الموضوع به ان لا يكون
 الكلي الطبيعي موجودا في الخارج وبطلان هذا اللازم ممنوع مع ان المراد بالايصال اطلاق
 الايصال الى احد المجهولين ولا شبهة في صحة هذا المعنى قوله ابداء لما نعين من كون اه
 الذا ان قوله لما نعين تشية المانع فقوله من كون الايصال اه متعلق بالمانع وقوله كونه
 عرضا ذاتيا بدون الواو كما وقع في كثير من النسخ بدل من المانعين او خبر مبتداء محذوف
 اي احدهما كونه عرضا اه وقوله والقيد من تمة الموضوع اشارة الى بيان الممانعة بين كون
 الايصال عرضا ذاتيا وبين كونه قيدا وجزأ من الموضوع قوله وكونه مجعولا عنه اه
 معطوف على قوله كونه عرضا ذاتيا اه فهو بدل او خبر مبتداء محذوف اي وثانيهما كونه
 مجعولا عنه اه وقوله والقيد يكون مسلم الثبوت اه اشارة الى بيان الممانعة بين كونه
 مجعولا عنه وبين كونه قيدا للموضوع وبالجمله مراد المحسنى المحقق انه قد سره اظهر
 في قوله اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم اه هذين المانعين اللذين ذكرناهما من
 كون الايصال قيدا للموضوع ويحتمل ان يكون ما موصولة وتعين ماضيا من التعيين فالمراد
 ان قوله قد سره الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية اه اظهارا بما تعين
 وعلم ضمنا من كون الايصال قيدا للموضوع وكونه عرضا ذاتيا والحال ان القيد من تمة
 الموضوع وجزء منه ومن كون الايصال ايضا مجعولا عنه والحال ان قيدا للموضوع يكون
 مسلم الثبوت لا يبحث عنه في العلم اذ يعلم منها ضمنا ويتعين ان ما هو قيد الموضوع مسلم
 الثبوت في العلم صحة الايصال والعرض الذاتي عن نفس الايصال وما يتوقف عليه قوله
 متعلق ببحث بيان للبحوث عنه اه اي هذه الحيثية ليست متعلقة بالعروض المستفاد
 من اضافة الاحوال الى المعلومات اذ المضاف محذوف في قوله عنها على ما سبق بيانه
 لانه لو تعلقت به لكانت هذه الحيثية كاحيثة السابقة قيدا للموضوع وليست قيد
 للموضوع بل هي متعلقة ببحث وبيان للبحوث عنه لان المقصود من قوله يبحث عنها من
 حيث انها توصل اه وكذا من قوله وكذلك يبحث عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصل
 الى النصور ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق بيان الاعراض الذاتية للبحوث
 عنها على ما يدل عليه قوله وبالجمله ان اه لان هذا الاجمال اجمال للتفصيل المتقدم عليه وقد

قوله وجزء من الموضوع
 اه فعلى هذا يكون
 العرض الذاتي للموضوع
 المقيد مع القيد
 ولا فساد فيه ويمكن
 ان يقال ان الموضوع
 لا عرض ذاتي هو
 محل الحيثية لا مجموع
 القيد والمقيد فتدبر

صرح في هذا الاجمال ان الاحوال المبحوث عنها للعلومات منقسمة الى قسمين احدهما الايصال
 الى المجهولات الذي اشار اليه في التفصيل بقوله من حيث انها توصل اه وثانيهما الاحوال
 التي يتوقف عليها الايصال التي اشار اليها فيه بقوله من حيث يتوقف عليها الموصل
 الى النصور وبقوله ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق واعلم ان المقصود
 رد ما ذكره الفاضل العصام من ان قوله من حيث اه اما تقييد اي انما قلنا انه يبحث عن
 المعلومات الضرورية والتصديقية المعهودة اعنى المقيدة بصحة الايصال لانه يبحث عن
 المقيدة بالايصال المطلق والمقيدة بتوقف الايصال عليها واما تمييز عن النسبة المستفاد
 من قوله عنها اي عن شئ منسوب اليها وهذا اوفق بقوله وبالجمله المنطقي يبحث عن
 احوال اه انتهى محصلا ورد ما ذكره الولي داود من ان قوله من حيث اه للتعليل وتكون
 ظرفا لغوا للبحث اي يبحث عن عوارضها بسبب ايصالها للذهن الى احد المجهولين يعني
 ان الباعث للمنطقي على البحث عن احوالها كونها موصولة اليه وهذا يشعر بان البحث عن
 احوالها التي للايصال دخل في عروضها فيفيد تقييد المعلومات بالايصال المطلق ويجوز
 ان يكون متعلقا بالثبوت المستفاد من اضافة العوارض اليها فيكون للتعليل ايضا
 اي العوارض الثابتة للمعلومات بسبب انها موصولة يعني يكون الايصال منشأ
 لثبوتها لها وهذا اظهر في افادة تقييد الموضوع بالحيثية ويجوز ان يكون متعلقا
 بضمير عنها حالا عنه والعامل فيه الثبوت المستفاد من اضافة فيكون الحيثية لتقييد
 المعلومات ايضا انتهى ما لا وحاصل الرد ان الكل مع كونه مبنا على خلاف ما هو الظ
 من العبارة ينافي ما يدل عليه قوله وبالجمله ان المنطقي اه لان مدلوله ان قوله من
 حيث اه بيان للبحوث عنه لا قيد الموضوع الذي هو المعلومات كما عرفت وقد جعلاه
 قيدا للموضوع فتدبر قوله الاول اه والامر الاول مركب من الامرين حصر الاقسام والثاني
 الاقتصار قوله وما يتوقف عليه اه سواء كان التوقف بلا واسطة او بواسطة
 قوله على طريق التمثيل اه متعلق بالاقتصار فقط او متعلق به وبكونها موضوعات
 على سبيل التنازع كما لا يخفى وبالجمله ان الايصال اما قريب واما بعيد واما بعد و
 الاول اي القريب اما تصوري واما تصديقي والاول اي الايصال القريب التصوري
 اربعة الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص واقتصر الشارح
 منها على الواحد وهو الحد التام بناء على انه يكفي في المثال والثاني اي الايصال التصديقي
 التصديقي ثلثة القياس والاستقراء والتمثيل وقد اكتفى منها بالقياس في المثال

قوله قد براه اشارة
 الى ان ما ذكره الفاضل
 العصام من الوجه
 الثاني لا ينافيه
 مستله
 قوله والثاني الاقتصار
 اه على ان يكون
 قوله وكونها موضوعات
 اه معصوبا على قوله
 الحد التام اه والا
 فالامر الاول مركب
 من امور الثلاثة
 والثالث كونها
 موضوعات

واما الاتصال البعيد فهو ايضا اما تصوري ككون المعلومات الضرورية كلية وذاتية
وعرضية وجنسا وفضلا وخاصة واما تصديقي ككون المعلومات التصديقية قضية
او عكس قضية او نقيض واما الاتصال الابلغي فهو ايضا اما تصوري ككون المعلومات
الضرورية موضوعات ومجولات واما تصديقي ككون المعلومات التصديقية
مقدمات ونوالى ولم يذكر الشارح هذا القسم الاخير السادس اما لكونه معلوما
من كون المعلومات الضرورية موضوعات ومجولات اذ يعلم بالمقايضة ان اطراف
الشروطيات مقدمات وتولى واما لكونه مبنيا على التجوز حيث قالوا ان اطلاق
القضية على اطراف الشرطية مجاز قوله في شرح المطالع كالحداه والمراد ان ما
اورده المحقق قدس سره مثلا للاتصال القريب في التصور لا يطابق للمثل له لان
كلمة ما في قوله كما في الحد التام عبارة عن جزئي الحد التام اعني الجنس والفصل
القريبين ومن البين انهما موصلان بعيدان وانما المطابق له ان يقول كالحداه على ما
وقع في شرح المطالع قوله بلا توسط ضمنية وهو معنى الاتصال القريب اهـ واما
الاتصال البعيد فيحتاج الى ضمنية بعض الى بعض اخر فان الجنس موصل بعيد يحتاج
الى انضمام الفصل اليه وكذا الفصل قوله فلعلة قدس سره اهـ اشارة الى دفع
ما اورده وحاصله ان كلمة ما ههنا عبارة عن الموصل لا عن اجزاء الحد والحد
التام والناقص والرسم التام والناقص جزئيات اضافية للموصل القريب التصوري
وانواع له فالكل الذي هو الموصل القريب التصوري حاصل في تلك الجزئيات كما لا
يجفى فعلى هذا يكون المثال مطابقا للمثل له هذا وفيه نظر لان ظاهر عبارة
المحقق قدس سره يدل على ان كلمة ما في قوله كما في الحد عبارة عن الاتصال ولا شك
ان الاتصال الحاصل في الحد التام اتصال قريب فيكون مطابقا للمثل له الذي هو
الاتصال القريب المطلق وعبارة شارح المطالع تدل على بيان الموصل للاتصال
حيث قال فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايضا لا
قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحداه والرسم انتهى قوله ان البسيطة اهـ هكذا وجدنا
في النسخ ولحق ان يقال ان البسيط بالتذكير على ما يقتضيه قوله والمركب بالتذكير
او يقال والمركبة بالتأنيث على ما يقتضيه البسيطة بالتأنيث قوله لا يحد ولا يرسم
اهـ هكذا في النسخ والصواب لا يحد ويرسم لان البسيط يجوز قوله والمركب يحد
ويرسم اهـ اى المركب يوصل اليه بالحد والرسم قوله اخلا في الاتصال القريب اهـ بمعنى كونه

موصلا اليه بالاتصال القريب قوله اى ما صدق عليه الموصل الى التصور اهـ هذا بيان
منشاء الرد الذي يذكره بقوله فمن قال اهـ لما ذكره الفاضل العصام من جملة البحث
الاول من ابحاث الخمسة التي اوردها على المحقق قدس سره واستعرفها قوله وفي قوله
يتركب من هذه الامور اشارة اهـ وجه الاشارة ان قوله قدس سره فان الموصل
الى التصور يتركب اهـ اقيم على ما يتوقف الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا
ولا يخفى انه انما يدل عليه من حيث تركيب الموصل من هذه الامور التي منها الفصل
والخاصة ففي الاقامة اشارة الى ان قيد الحيثية معتبر في تلك المقدمة والمقصود دفع
البحث الثاني وهو ان الفصل لا يقتصر على كونه موقوفا عليه للحد بل قد يكون حدا وكذا
الخاصة لا تقتصر على كونها ما يتوقف عليه الرسم بل قد تكون رسما فلا ينحصر عن
الخاصة والفصل في البحث عن احوال ما يتوقف عليه الاتصال بل قد يقع البحث عنها
من حيث انها في قوة الاتصال انتهى ووجه الدفع ظاهر قوله فمن قال ان الذاتي اهـ
والمقصود منه دفع ما ذكره الفاضل العصام في الوجه الثاني للبحث الاول من قوله وايضا
الذاتية والعرضية والكلية مما يتوقف عليها الجنسية والفصلية فينبغي ان تكون من
الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال توقفا بعيدا انتهى وحاصل الدفع ان ما ذكره
انما يرد عليه قدس سره لو كان مراده بقوله ان الموصل الى التصور مركب من هذه المفاهيم
لان من البين ان مفهوم الذاتية والعرضية والكلية مما يتوقف عليه الجنسية والفصلية
وقد عرفت ان مراده ليس ذلك بل مراده ان ما صدق عليه الموصل الى التصور مركب
مما يصدق عليه هذه المفاهيم من حيث انها تصدق عليه ولا شك ان ما صدق عليه
هذه المفاهيم جزء للموصل الى التصور بلا واسطة ولا شك انه لا يتوقف ما صدق
عليه الجنس والفصل على ما صدق عليه الذاتي والعرضي والكلية حتى يتوقف الاتصال
على ما صدق عليه الذاتي والعرضي والكلية توقفا بعيدا قوله على سبيل الاستطراد
اهـ الاستطراد في اللغة ان يطرد الصايد صيدا ثم يعرض له صيدا اخر فيطرده ويصيده
لا على سبيل القصد او لانه استعير لمعنى التبعية قوله اذ الجزئية ليست بكاسبة ولا
مكتسبة اهـ وذلك لما سيذكره قدس سره في او الفصل الثاني من ان الجزئيات انما تدرك
بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او الباطنة وليس بالاحساس مما يؤدي بالنظر
الى الاحساس الاخر بان تحس محسوسات متعددة وترتب على وجه يؤدي الى
احساس محسوس اخر بل لا بد لذلك المحسوس الاخر من احساس ابتداء وذلك نظ

لمن راجع الى وجدانه وكذلك ليس ترتب المحسوسات مؤديا الى ادراك الكل وذلك
 اظهر فالجزئيات مما لا يقع نظري وفكر اصلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست
 كاسية ولا مكتسبة انتهى والمقصود دفع ما اورده المولى عماد الدين عليه قدس
 سره بقوله ولقائل ان يقول لا بد ان يبحث في هذا الفن عنه لانه مما يتوقف عليه
 الموصل الى التصديق ووجه الدفع ظ قوله وما قيل ان البحث اه هذا هو البحث
 الثالث من الابحاث الخمسة للفاضل العصام قوله فتوهم محض اه وحاصل الدفع
 ان ما ذكره القائل من انه يجب ان يكون بعينه اه ليس من مسائل هذا الفن بل ما
 يكون من مسائله انه لا بد من تكرار الحد الاوسط وما ذكره القائل جزئي من جزئيات
 تكرار الحد الاوسط ونوع من انواعه وتكرار الحد الاوسط مما يتوقف عليه الايصال
 توقفا قريبا بل مما يتوقف عليه توقفا بعيدا لان الايصال يتوقف على الصغرى
 والكبرى وهما يتوقفان على تكرار الحد الاوسط فان قيل يمكن دفعه بان يسلم كون
 ما ذكره من مسائل المنطق ويمنع كونه مما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا لانه
 مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى كما قال به في تكرار الحد الاوسط قلنا انه يستلزم
 الدور المحال لان الصغرى والكبرى للشكل الاول تتوقفان على ذلك الاتحاد وهو
 يتوقف على تينك المقدمتين بخلاف ما اذا جعل الموقوف عليه للصغرى والكبرى
 المتكرران من البين ان التكرار لا يتوقف على الصغرى والكبرى للشكل الاول كما لا يخفى
 فتدبر واعلم ان الشيخ التي رأيناها قد وقع التقدم فعلقنا ما علقناها على ما وجدنا
 من غير اعتبار التقدم والتأخر لئلا يتشتت الكلام اذ بالتشتت يتصعب المرام
 قوله باب القياس اه القياس استدلال بالكل على الجزئي او بالجزئي على الجزئي بطريق
 الاستقراء التام او بطريق التمثيل المنصوص العلة قوله خطأ المرتبتهما اه تغليل
 لعدم ايرادها اي وانما لم يذكرها في باب واحد لتزبد مرتبة الاستقراء الناقص والتمثيل
 الغير المنصوص العلة المفيد للظن عن مرتبة القياس المفيد لليقين حيث اخر مباحثهما
 عن مباحث القياس وجعلها في اخر الكتاب قوله لم يقل وذلك باب القضايا اه
 والمقصود الاشارة الى دفع البحث الخامس من الابحاث الخمسة للفاضل العصام حيث
 قال ان مباحث القضايا ليست مجرد ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي
 توقفا قريبا بل مما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا ايضا فالاولى وذلك من حيث
 القضايا انتهى وحاصل الدفع ان ما ذكره انما يرد عليه قدس سره لوقال وذلك باب القضايا

لان باب الشيء اعم مما يشتمل على مباحث ذلك الشيء ومباحث ما يتوقف عليه ذلك
 الشيء بخلاف مباحث الشيء فانها عبارة عن مباحث نفس ذلك الشيء فيصدق
 ان ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا مباحث نفس القضايا
 قوله قيل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي اه هذا هو البحث الخامس للفاضل
 العصام قوله من هذه الحيثية اه اي كونه من يتوقف عليه الموصل التصديقي
 توقفا قريبا قوله يتوقف عليها الايصال توقفا قريبا اه فانها من هذه الحيثية جزئ
 من القياس بلا واسطة قوله قد فوع اذ ليس لنا احوال للمقدمتين اه وحاصل
 الدفع ان مقصود المحقق قدس سره بيان الاحوال المبحوث عنها في الفن وانحصارها
 في هذه الاقسام ومن البين انه ليس في الفن احوال للمقدمتين مبحوث عنها من حيث
 توقف الصورة عليهما حتى يكون توقف الايصال على تلك الاحوال توقفا بعيدا فلا
 ينفع في قدح ما ذكره قدس سره مجرد اثبات توقف نفس صورة القياس عليهما
 ليثبت توقف الموصل التصديقي عليهما توقفا بعيدا مالم يثبت ان في الفن احوالا
 للمقدمتين مبحوثا عنها فيه من حيث توقف صورة القياس عليهما فظهر انه
 ليس في الفن احوال مبحوث عنها من حيث يتوقف عليها الايصال الى المجهول التصديقي
 توقفا بعيدا لا كون المعلومات التصديقية ما يعد قضايا مجازا ومسامحة
 ككونها مقدمات وتوالي واعلم ان ما ذكره المحشى في دفع البحث الرابع فيه
 اشارة الى دفع البحث الاول من الابحاث الخمسة حيث قال اما اولافلان البحث
 عن المعلومات التصورية لا يقتصر على البحث عن الايصال وتوقف الايصال
 توقفا قريبا فان الجنس كما يتركب عنه المعرف يتركب عنه ما يتركب عنه المعرف
 اعنى الجنس القريب وبعض الاجناس البعيدة وكذلك الفصل فيكونان بهذا الاعتبار
 مما يتوقف عليه الموصل توقفا بعيدا انتهى وحاصل الدفع المشار اليه انه ليس في
 الفن احوال للجنس مبحوث عنها من حيث يتوقف ذلك الجنس القريب على جنس اخر
 بعيد وكذا الكلام في الفصل فلا ينفع في قدح ما ذكره قدس سره مجرد اثبات
 توقف نفس الجنس والفصل على جنس او فصل اخرين بعيدين ليثبت توقف الموصل
 التصوري على الجنس والفصل البعيدين توقفا بعيدا مالم يثبت ان في الفن احوالا
 للجنس والفصل مبحوثا عنها من حيث توقفهما على الآخرين وقد عرفت انه
 ليس في الفن احوالا كذلك هذا قوله لتصریحهم بان المصدق به عبارة عن

القضية اه يعنى ان كون التصديق عبارة عن الحكم عندهم لا يوجب كون العلوم التصديق
 عبارة عنه حتى بنا في نصريحهم بان المصدق به عبارة عن القضية وفيه نظر لان
 المراد بالحكم في قول الفاضل العصام اعنى الحكم النسبة الثامة الخبرية كما يدل عليه
 قوله الاجزاء الجزئية والتصديق متعلق به فهو في المصدق به الحقيقة كما لا يخفى
 قوله والمراد ما يقع في جواب السؤال بكيف اه والمقصود دفع ما اورده البعض
 من ان كيفية التركيب ليست من الاعراض الذاتية للعلوم لا يقال معنى كيفية
 التركيب ان يبين ان الجنس مثلا تقدم على الفصل وكون الجنس بحيثية ينبغي ان يقيد
 على الفصل عرض ذاتي للجنس لانا نقول على تقدير صحته هو من الاحوال التي
 يتوقف عليها الاتصال والكلام في الحال التي هي نفس الاتصال انتهى وحاصل
 الدفع ان البحث عنهما من حيث حال ما يقع في جواب السؤال بكيف وما يقع هو
 الهيئة المخصوصة التي بها يحصل الحد التام وحال ما يقع هي الاتصال وهذا هو الجواب
 الذي ذكره ابو وردى وهو ان حاصل معنى كيفية تركب الجنس مثلا انها على الكيفية
 الحاصلة من التركيب موصل الى كنه الحقيقة وكذا الحكم بالنسبة الى الصغرى والكبرى
 فرجع ذلك الى نفس الاتصال انتهى قوله اى لا امر غريب اه يعنى ان قوله لذاتها
 في مقابلة امر غريب عنها كالانحصار والخارج الاعم فيشمل ما يلحق لذاته او لا امر
 يساويه او بخبره الاعم كما هو المختار عند المحشى على ما سبق لا في مقابلة خبره او
 مساويه اذ ليس جميع هذه الاحوال مما يلحقه لما هو هو اى لذاته اى بلا واسطة
 في العروض على ما عرفت والمقصود دفع ما ذكره الشارحون منهم المولى داود
 جث اعترض على الشارح بان انظاره اراد بقوله لذواتها ان يكون ذات الموضوع
 كافية في حصول الاستعداد المخصوص لها الطالب لتلك الاحوال لها كما عرفت سابقا
 فتلك الامور مما لا واسطة لها في العروض وفساده ظ لان من البين ان عروض
 الاتصال القريب الى كنه الحقيقة للعلوم التصورى فرع استعداد مخصوص به حاصل
 له بواسطة عروض التركيب من الجنس والفصل القريبين له ومن البين ايضا ان عروض
 الاتصال القريب الى الطالب الاربعة للعلوم التصديق فرع استعداد مخصوص
 به حاصل له بواسطة تركيبه من الصغرى الموجبة الفعلية والكبرى الكلية و
 من البين ايضا ان عروض الجنسية التي هي قوة الاتصال البعيد للعلوم التصورى
 فرع استعداد المخصوص به الحاصل له بواسطة عروض الذاتية الاعم له وان عروض

الفضلية له فرع عروض الذاتية الاخص له وهكذا فلا تكون تلك الاحوال مما لا واسطة
 لها في العروض لتكون عارضة للموضوع لذاته والجواب ان منشأ هذه الاشباهات
 هو الذهول عن قيد الحيثية المذكورة مع المعلومات التصورية والتصديقية فلو كان
 الموضوع هو المعلومات التصورية والتصديقية مطلقا لكانت تلك الاحوال عارضة
 لذواتها وليس كذلك ولا شك ان العلوم التصورى ما لم يكن مركبا من الجنس
 والفصل القريبين لم يصلح للاتصال الى كنه المحدود وما لم يصلح للاتصال لا يكون
 موضوعا وكذا الحال في الباقي انتهى ملخصا وحاصل الدفع ان هذا السؤال انما
 يرد لو كان قوله لذاتها في مقابلة خبره او مساويه لانه حينئذ يدل على نفى الواسطة
 في العروض ومن البين ان حقوق الاتصال للعلوم يحتاج الى الواسطة وقد عرفت
 ان قوله لذاتها ليس في مقابلة خبره او مساويه بل في مقابلة امر غريب فيكون معناه
 ان تلك الاحوال لاحقة للمعلومات اما لذاتها بمعنى لا واسطة في عروضها لها واما
 بخبرها اى بواسطة لحوقها بخبرها واما المساويه اى بواسطة عروضها مساويهها
 فلا حاجة الى ما تكلف في الجواب من جعل الحيثية التركيبية قيدا للموضوع ومنهم
 المولى عصام الدين حيث اجاب عن هذا الاعتراض بوجهين احدهما ما ذكره بقوله
 اى لذواتها او لما ينزل منزلة ذواتها من الامر المساوى او الجزء اذ من البين ان المدة
 لم يلزم الاختصار على البحث عن العوارض لذوات المعلومات وثانيهما ان الواسطة
 في عروض الحال للعلوم التصورى معلوم تصورى لم يكن اعتباره موضوعا للنطق
 فالاقرب ان يعتبر الموضوع ما يكون احوال الفاعل اعراضا لذاته لانه اولى بالاعتبار
 فلذا اعتبره الشارح اعتبارا لا قرب ما يمكن انتهى وجه الدفع ان الكل تكلف بعيد
 لا يحتاج اليه لما عرفت من ان لذواتها في مقابلة امر غريب ومنهم من قال في
 الجواب ان الشارح علم بالتتابع انه ليس للمعلوم حال من حيث الاتصال بعرضه لذاته
 انتهى وجه الدفع ان هذا الجواب ابعد لان وقوع هذا التتابع من الشارح ممنوع
 ولو سلمنا ان الشارح تتبع واستقصى الاحوال التي خرجت من القوة الى الفعل
 فالمسائل التي لم تستخرج من القوة الى الفعل لم لا يصح ان يقال انه عرف احوالا
 عرضت لموضوعاتها بالتتابع ومنهم ابو وردى حيث قال في الجواب ويمكن
 ان يتكلف بوجه بعيد وهو ان يجعل قوله لذواتها بدلا عن قوله للمعلومات
 انتهى ولا يخفى انه قد اعترف بكونه تكلفا بعيدا قوله لان الذاتية تعرض اه

والكلية تعرض للعلوم لما هو هو قوله وقيس على ذلك حال الجش اه فانه اذا حصل مفهوم الحيوان في الذهن مثلا يعرض له الجنسية بواسطة كونه جزء غير مختص وكذا مفهوم الضاحك يعرض له خاصية بواسطة كونه خارجا عن ماهية الانسان مختصا بافراده وكذا مفهوم الماشي يعرض له كونه عرضية عانية بواسطة كونه خارجا عن ماهية الانسان غير مختص بافراده قوله لكان اخصر اه اما الانحصارية فظاهرة واما الاحسنية فلكونه ابعد من التوهم المذكور قوله فقه يكون كل منهما جزءا مستقلا اه بان يكون واحد منهما واسطة في كون الآخر جزءا للشرط قوله وقد يكون الثاني جزءا له بواسطة الاول اه وذلك بان يكون الاول مقدما للثاني فيكون على هيئة الشكل الاول ففي النتيجة يكون الثاني جزءا للشرط قوله وههنا من قبيل الثاني اه وتقدير القياس هكذا لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في المتصور والمتصدق به قطعاً وكما انحصر المعلوم في المتصور والمتصدق به انحصر المجهول ايضا في التصوري والتصديقي ينتج انه كلما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المجهول ايضا في التصوري والتصديقي وهو المطلب قوله مستدركاه لان انحصار العلوم فيهما قد علم بانحصار العلم فيهما لان العلم والعلوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار عند التحقيق قوله بسبب انحصار العلم اه خبران قوله لانه من حيث ذاته اه علة لعدم المناقاة اي لان انحصار المعلوم من حيث ذاته لا باعتبار وصف المعلومة كما يدل عليه قوله فانه ان كان اذا عاناه قوله على ما قبله اه من انحصار العلم والمعلوم قوله على المراد اه وهو الادراك المطلق الشامل للادراك اليقيني وعلم اليقيني لئلا يتوهم كون المراد به التصديق اليقيني على ما هو المتبادر قوله اي من سبب المطلب اه دفع سؤال مقدرو هو ان ذلك الامر حاصل في نفسه فتحصي له تحصيل حاصل وهو محال وحاصل الدفع ان المراد تحصيل مناسبه للمطلب لا تحصيل نفسه كما يدل عليه قوله فالنظر فيه تحصيل اه قوله فالنظر فيه اه اي في امر مناسب قوله لا تحصيل نفسه اه حتى يكون تحصيل الامر تحصيل الحاصل قوله فيما يحصل به اه اي في نفس ذلك الامر الحاصل لا في امر مناسب للمطلب فيكون تحصيل الحاصل واجاب المحشي عن هذا السؤال في حاشية شرح المواقف بان المراد بالتحصيل في هذا التعريف مجرد الالتفات الى ما في الخزانة فيكون التحصيل حينئذ متعلقا

بنفس الامر فلا يلزم تحصيل الحاصل ايضا انتهى وقد ذكر في موضع اخر من تلك الحاشية ان تحصيل الامر ملاحظته انتهى ولا يخفى ان مآل كلامه الى واحد قوله قدس سره قلت من يجوز الحد الناقص بالفصل وحده اه هذا يدل على ان من يجوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة وحدها لم يعرف الناظر بترتيب امور بل بتحصيل امر او ترتيب امور اه وكلام الشارح في شرح المطالع يدل على ان المتأخرين عرفوا النظر بترتيب امور مع انهم جوزوا التعريف بالمفرد وكلامه قدس سره في حاشية شرح المطالع ايضا يدل على ان المتأخرين المجوزين للتعريف بالمفرد عرفوا النظر بترتيب امور حيث قال ثم التعريف بالفصل وحده والخاصة وحدها صحيح على رأي المتأخرين الذين عرفوا النظر بالترتيب المذكور قوله فترك احد قسمي النظراء واجاب الشارح في شرح المطالع عن هذا الاعتراض من طرف المتأخرين بالمفرد انما يكون بالمشتقات والمستق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المستق منه فيكون مركبا من حيث المعنى وايضا الفصل والخاصة لا يدلان على المطلب القرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم انتهى وانما لم يلتفت قدس سره الى هذا الجواب لما اورده عليه في شرح المواقف وحاشية شرح المطالع من ان الشئ والنسبة المأخوذتين في تعريف المشتق عرضان فلا يكون حدا وان التعريف بالمفرد لا ينحصر في المشتق وكذا التعريف المركب من الفصل والقرينة العقلية لا يكون حدا اذ القرينة العقلية خارجة الا ان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج قوله وقد عرفت ان مباحث ما يتركبان اه مناط هذه الحاشية قول الشارح ويجب تقديمه حيث الاول الموصل الى التصور اه والمقصود دفع سؤال مقدرو هو ان ما ذكره الشارح يدل على وجوب تقديم مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق ولا يدل على وجوب تقديم مباحث ما يتركب منه الاول على مباحث ما يتركب منه الثاني ولا يشبث المقصود الا باثباته وحاصل الدفع ان مباحث ما يتركبان منه من الكليات الخمس والقضايا من تمتها فاثبات وجوب تقديم مباحث الاول على مباحث الثاني يستلزم اثبات وجوب تقديم مباحث ما يتركب الاول منه على مباحث ما يتركب منه الثاني على ما لا يخفى قوله اي الغرض الاصل اه اي قد عرفت من تعريف الفكر ومن قولنا لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري اه لما عرفت

من ان الحثية سواء كانت قيدا او تعليلا داخلية على الغاية او منهما جميعا ان الغرض
الاصلي وما دل عليه تعريف المنطق من ان غايته العصمة لاينا في هذا لان العصمة ليست
عرضا اصليا من المنطق بل الغرض الاصلي منه انما هو استحصا المجهولات كما لا يخفى قوله
اما بالكنه اه كما في الحد التام قوله او بالوجه اه كما في الحد التام قوله لانه مشتق
اه كما هو مذهب الكوفيين قوله لا من حج اذا قصد اه اشارة الى اشتراك الجمع بين الغنيين
قوله اي يستحسن اه اي تقديم الموصل الى التصور على الموصل الى التصديق بحسب
الوضع استحسن الى لا عقلي اذ يجوز ان يوضع الموصل الى التصور مؤخرا عن الموصل
الى التصديق قوله ليس مقصوده قدس سره اه رد لما ذكره المولى داود من ان هذا الكلام
اشارة الى ان مراده رحمه الله تعالى بقوله الموصل الى التصور التصورات اه هو الموصل
القريب والبعيد لا مطلق الموصل اذ الموصل لا بعد هو الموضوع والمحول وهما من قبيل
التصورات ولا الموصل القريب فقط اذ بهذا القول حينئذ لا يظهر وجه تقديم
مباحث الكليات الخمس على مباحث القضايا وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر ما اشار
اليه في قوله وقد عرفت ان مباحث ما يتركبان منه اه فتذكر ولما ذكره المولى عماد
الدين من ان المراد بالموصل الموصل القريب والبعيد لا مطلق الموصل انتهى قوله بل
يؤكد اه لان كون التصور موصلا بعد الى التصديق يدل على كونه موقوفا عليه
للتصديق ولا يخفى ان الموقوف عليه مقدم على المتوقف طبعاً قوله بل مقصوده
قدس سره اه اضراب من قوله ليس مقصوده قدس سره اه قوله وهي الاشارة اه اي
فائدة الجمع الاشارة الى ان الموصل اه والمقصود دفع ما ذكره المولى داود من ان في
قوله قدس سره لان الموصل القريب الى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات
اشارة الى ان في كلامه رحمه الله تعالى الموصل الى التصور التصورات مسامحة لان
الحد والرسم هما المتصوران لا التصورات فهم يصح ان من قبيل التصورات بلا مسامحة
لان قبيل الشيء متناول لافراده ومتعلقاته ايضا انتهى ووجه الدفع ظاهر مما ذكره
المحشى قوله هذا الكلام لا فائدة له لخصر من الجانبين اه لان تعريف المسند اليه بلام
الجنس يفيد حصر المسند اليه في المسند وكذا تعريف المسند بلام الجنس يفيد حصره على
المسند اليه واما ضمير الفصل فهو قد يكون لمجرد التأكيد وقد يكون لقصر المسند اليه
الى المسند وقد يكون لقصر المسند الى المسند اليه ولا يبعد ان يكون لقصرهما قد بر
قوله يقتضي ان لا يكون اه هذا معنى قصر المسند اليه الى المسند قيل ما حاصله ان

قوله قيدا اه لما
عرفت ان جعلها
قيدا مفيد للعلية
ايضا مستحسن

هذين المفهومين للجزئين السلبين للخصر ولم ينظر المحشى الى الجزئين الايجابيين له وهما
يقتضيان ان يكون كل واحد من الكليات موصلا بعيدا انتهى وفيه نظر لما استعرف
من عدم توقف صحة حمل المجموع على صحة حمل كل واحد منه وظهور هذا لم يلتفت
الى الجزئين الايجابيين قوله وان لا يكون الكليات اه هذا معنى قصر المسند الى المسند
قوله ولا يقتضي ان يكون كل منها اه لانه لا يتوقف صحة المجموع من الكليات الخمس على
الموصل البعيد على صحة حمل كل واحد منها عليه اذ يكفي في صحة حمل المجموع عليه صحة
حمل البعض منه فلا يرد النقص بالنوع والعرض العام بانهما لا يكونان موصلين بعيدين
وهذا النقص اورده ابو وردى واجاب بانه مبني على التغليبية وقد دفع المحشى
المحقق النقص وجوابه اما دفع النقص فقد ظهر واما اندفاع جوابه فلان التغليب
تكلف لا يحتاج اليه في اندفاع النقص اذ اندفاعه مبني على الظاهر من كلامه قوله
والا لم يكن محتاجا اليها اه اذ العلة عندهم عبارة عن المحتاج اليه ففقد كونه علة
مطلقا يستلزم نفى كونه محتاجا اليه فالتعريف يستلزم التناقض قوله فبقيد
الثأثير دخل اه لانه لو لم يقيد العلة المنفية في تعريف التقدم الطبيعي بقيد المؤثرة
والكافية لخرج عنه تقدم جميع العلل على معلولاتها مع كون تقدم بعضها عليه
من افراد التقدم الطبيعي ولما قيدت بهذين القيدين دخل بقيد المؤثرة تقدم
ما عدا العلة الفاعلية من العلل لانه يصدق على ما عداها انه لم يكن علة مؤثرة
بخلافها ودخل بقيد الكافية الفاعل وحده اي حال كونه منفردا غير مستجمع
بجميع ما يتوقف عليه المعلول اذ يصدق عليه انه لم يكن علة مؤثرة كافية لانه
وان كان مؤثرا وحده الا انه غير كاف في وجود المعلول ما لم يقتزن برفع الموانع
ووجود الشرائط مما يحتاج اليه المعلول مثلا فكان التعريف جا معا لافراد العرف
فان كل واحد منها متقدم فاعلا كان او غيره متقدم بالطبع على المعلول فقوله
من افراد التقدم الطبيعي قوله فانه اذا كان فاعلا اه فيه اشارة الى ان المراد
بالعلة المنفية هي العلة التامة بمعنى الفاعل المستجمع بجميع ما يحتاج اليه المعلول
كما هو مختار صاحب المحاكمات على ما ينقله المحشى فيما بعد قوله بمعنى جميع ما يتوقف
اه فيه اشارة الى ان العلة التامة كما تطلق على هذا المعنى تطلق ايضا على الفاعل
المستجمع بجميع ما يحتاج اليه المعلول كما هو المنقول عن المحاكمات فالعلة التامة
عندهم معنيا وعلى كلا المعنيين تمثل العلة التامة بقوله كحركة اليد مسامحة

قوله لا المجموع اه اى لا المجموع المركب من جميع ما يحتاج المعلول من الفاعل وغيره
ما عدا المادة والصورة قوله وان كانتا معتبرين فيه اه وفيه نظر لان المعلول
المجردات فليست لها مواد وللصور ولعله لهذا قال فافهم قوله لكونه جزءا منها اه
لان المعلول مركب من المادة والصورة فاذا اعتبر كون اجزاء المعلول التى هى المادة
جزءا من العلة التامة لزم اعتبار كون المعلول المركب من هذين الجزئين اللذين هما
جزء العلة التامة جزءا من العلة التامة فتدبر قوله فانهم تخيروا في حل هذه
العبارة اه وليس في الحواشي الموجودة عندنا يتعلق بهذه العبارة اصلا قوله اى
انما اعتبر اه اشارة الى الدعوى الضمنية التى اقيم قوله فان المحتاج اليه عليها
قوله دفع لما يتوهم اه وما يتوهم من ظاهر كلام الشارح يشتمل على الاعتراض
بوجهين احدهما ان الكلام في تقديم المباحث على المباحث واللازم من الدليل
تقديم نفس التصور على نفس التصديق وثانيهما ان الكلام في تقديم مباحث التصور
مطلقا اى سواء كان من التصورات الثلاثة التى هى تصور الموضوع والمحمول والنسبة
الحكيمة او غيرها واللازم تقديم التصورات الثلاثة قوله وحاصل الدفع انه ثبت
اه اى ان تقدم التصور على التصديق باعتبار النوع لا باعتبار الافراد كلها لان
من البين ان كل تصور ليس متقدما بالطبع فاذا ثبت تقدم التصورات الثلاثة على
التصديق فقد ثبت ان لنوع التصور تقدما على نوع التصديق ولو في ضمن
بعض الافراد وهو التصورات الثلاثة وهو المطلوب فاندفع الوجه الثاني
واعترض على هذا الجواب بان العكس كالاصل متحقق لان الهيئة البسيطة متقدمة
على الماهية الحقيقية اى التصديق بالوجود متقدم على تصور الحقيقة طبعا ولان
التصديق بفائدة النظر مقدم على التصور الحاصل به واجيب بان نوع التصور
مقدم على كل تصديق ولا عكس قوله فكان المناسب اه فيه اشارة الى دفع
الوجه الاول اى اذا ثبت ان لنوع التصور تقدما على نوع التصديق كان المناسب
ان تقدم اه ويمكن ان يقال فيه اشارة ايضا الى دفع ما يرد على جواب الوجه
الثاني وهو ان تقدم التصور على التصديق طبعا لا يوجب تقديم مباحثه على
مباحث التصديق طبعا فتقدمه الطبيعى انما يقتضى تقديمه وضعيا لا تقديم
مباحثه وضعيا وهو المدعى وحاصل الجواب على هذا التقدير انه ليس الموصل
الى التصور والتصديق طريق الى ذكره بدون ذكره في ضمن مباحثه فذكر الموصل

انما هو في ضمن مباحثه فتقديم احدهما على الاخر وضعيا انما يكون تقديم مباحث
احدهما على مباحث الاخر ولا يخفى ان فيه تعريض على المولى داود حيث قال ما حاصله
ان تقدم التصور على التصديق ليس من حيث هما بل من حيث هما في ضمن افرادهما
وليس المراد ان التصور في ضمن كل فرد منه مقدم على التصديق في ضمن كل فرد منه لانه
خلاف الواقع ولا انه في ضمن فرد ما مقدم على التصديق كذلك لان العكس ايضا
كذلك اذ التصديق بالوجود مقدم على تصور الحقيقة طبعا بل اراد ان التصور في
ضمن فرد ما او في كل فرد ما او في كل فرد مقدم على التصديق في ضمن كل فرد او فردا
انتهى ولا يخفى وجه التعريض على من تفكر في كلامه قوله اشارة بصيغة الجمع اه اى
فسر النوعين بالافراد التى هى التصورات والتصديقات اشارة الى ان تقدم النوع
باعتبار تحققه في ضمن الافراد لا باعتبار نفسه مع قطع النظر عن تحققه في ضمن
افراد اه قوله الحكم المذكور اه اى المذكور في قول الشارح كالحكم قوله والكاف في
كما وكذلك لمجرد القران اه قال الشيخ رضى الدين ويحيى ماء الكاف بعد الكاف
فيكون كما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما كانت
قبل الكف لتشبيه مفرد بمفرد وثانيها ان يكون بمعنى لعل وثالثها ان يكون قران
الفعالين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد فقد عمرو انتهى
مالا وقيل كون الكاف للقران لا يحسن لانه لا يلزم وجود الفعلين في زمان واحد
على ان الظ ان ما ههنا زائدة كما قيل في قولنا ان زيدا حبيب لى كما ان عمرا اخى زيد
ما في هذا المثال ليلزم دخول حرف الجر على ان فالظ ان يكون الكاف للتشبيه ولا يلزم
استدراك اداة التشبيه لان اعادته للتأكيد لبعد العهد انتهى وفيه نظر اما
اولا فلانه لا شبهة في لزوم وجود الفعلين في زمان واحد وذلك لان عدم
استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه بكنهه زمان الحكم مقارن لعدم
استدعاء تصور المحكوم به بكنهه وامانا نيا فلان بطلان لزوم دخول الجر على
ان ممنوع كما لا يخفى قوله قيل تصور النسبة اه القائل هو المولى داود وقد عرفت
ان ارادة الذات من الموضوع والمفهوم من المحمول انما هو لاجل صحة الحمل فلا يرد
ما قيل من انه لما ذهب المتأخرون الى ان المحكوم عليه في الحقيقة في القضايا افراد
الموضوع لا مفهومه توجه ان يقال المحكوم عليه العين قد يكون معقولا بذاته
وحقيقته وقد يكون معقولا بوجه اخر اذ الوصف العنوان قد يكون عين ذات

الافراد وقد يكون عارضا لها واما المحكوم به فلما كان المراد به المفهوم فكل محمول
فهو متصور بذاته وحقيقته اذ لو تصور بامرصادق عليه صار ذلك الامر محكوما به
لانه المفهوم لا المفهوم المعروف الذي صار ماصداق عليه بهذا الاعتبار انتهى
ما لا ولا يخفى عدم وروده قوله فان لها حقيقة وراء الطرفين اه قيل كيف وقد
اجمع الحكماء على وجود المقولات النسبية وبينوا احكامها وانواعها على ان
النسبة تنوع بالحلية والاتصالية والانفصالية وما لم يكن له وجه وكنه كيف
يكون له انواع وانا نجد في انفسنا تفاوت فيها حيث حكمنا بان زيدا بصير
وعمر اسمع ونعرف نسبة البصر والسمع كما في انفسنا وحكمنا بان الله تعالى
بصير اسمع وجزنا بالنسبة ولا نعرف كيفية نسبة السمع والبصر الى الله تعالى انتهى
قوله جمعه باعتبار تقدير المحكوم عليه اه والمقصود دفع ما يتوجه اليه من ان
اللفظ عند تكرار النافية في قوله ولا المحكوم به ولا النسبة عدم جمع الحقيقة
المضافة الى المحكوم عليها كونها عبارة عن حقيقة واحدة وحاصل دفع ان جمعها
باعتبار التعدد المستفاد من قوله ينسب اشياء الى اخرى ولا يخفى ما فيه لان
التعدد المستفاد ليس بالنسبة الى المحكوم عليه فقط بل يعم كل واحد من المحكوم
عليه والمحكوم به والنسبة لان هذا القول شامل لها وحق العبارة اما هكذا
حقايق المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بجمع الحقيقة وترك كلمة لا النافية
واما هكنا حقيقة المحكوم عليه لا المحكوم به ولا النسبة اي بعدم جمع الحقيقة
وذكر كلمة لا النافية فتدبر قال الشارح والثانية ان الحكم اه والحكم معنى ثالث
هو وقوع النسبة اولا ووقوعها وليس مقصوده بيان انحصار الحكم في المعنيين
اذ بيان اشتراكه بينهما لا يقتضي نفى المعنى الثالث له والفائدة في بيان التنبيه لهذه
الفائدة ان قول المص والحكم يحتمل ان يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه فيرد
عليه ان ما يتوقف عليه التصديق نفس الحكم لا تصوره لان الحكم جزء من التصديق
على ما هو المختار عند المتأخرين وان اوجب عنه بان الحكم فعل من الافعال الاختيارية
وقد ثبت في الحكمة ان كل فعل اختياري فهو مسبوق بتصوره يلزم على هذا الجواب
ان يكون اجزاء التصديق خمسة وهي التصورات الثلاثة اعني تصور الموضوع وتصور
المحمول وتصور النسبة الحكية والحكم وتصوره ولما نبه على استعماله في الموضوعين
بالمعنيين حيث استعمل في الموضوع الاول بمعنى النسبة واعتبر تصوره جزءا من التصديق

فيل النسبة
ثبوت المحمول
للموضوع
للتصور الحاصل
لها باعتبارها
ليس بانها في
كنهها فكيف
تصور ما ذكره
قدس سمع ليجب
بان الثبوت
المتصور قد يكون
على وجه يمنع
زواله وقد يكون
على هذا الوجه
منها معنى نظر
ما هيته ما يكون
مادونه من علم
معرفته كنهها
متصور سم

وفي الموضوع الثاني بمعنى الايقاع والا نتراع اندفع الاشكال بالكلية فلا يصح ان يكون
معطوفا على تصور المحكوم عليه بل يجب ان يكون معطوفا على المحكوم عليه قال
الشارح النسبة الايجابية اه والمراد النسبة الثبوتية التي هي النسبة الحكية التي
هي جزء من القضية الا انه عبر عنها باشرف نوعها على سبيل التجوز او على ان
ان الايجاب بمعنى الثبوت حيث تسامحو في مدلول صيغة المزيد والثلاثي واستعملوا
في معنى واحد او النسبة الايجابية اكتفاء بها عن النسبة السلبية كما اكتفى
بالنسبة الايقاعية عن النسبة الا نتراعية قوله اي معنى صحيحا اه ولا فلا يخلو
عن معنى ما قوله نفى افادة اصل المعنى اه بيان نكتة نفى اصل المعنى وهي المبالغة
لظهور فساد الافادة قوله انه لا بد من تصور هذه الامور اه يعني ان قوله
لا امتناع الحكم من جهل اه كناية عن انه لا بد من تصور هذه الامور اه بقرينة ان
الغرض اثبات لزوم تصور هذه الامور في التصديق قوله ليستفاد منه اه فيستفاد
من قوله لا امتناع الحكم اه على تقدير كون قوله لا امتناع الحكم كناية عن انه لا بد من
تصوره اه امتناع النسبة اه قوله وهو معنى باطل اه لتحقيق النسبة بدون تصور
لان احوال الاشياء ثابتة لها في نفس الامر مع قطع النظر عن تصور تصور واحد
لثبوت احوالها فلا يتوقف ثبوتها لها على تصور متصور واحد حتى لو عدم كل
متصور لا يضر الثبوت في نفس الامر فقد ظهر ان الثبوت لا يتوقف على علم الله
تعالى وعلم المبادئ العالية مثلا نعم ان الثبوت لا يخلو عن علم الله تعالى وعلم
المبادئ العالية لكن لا يلزم من عدم خلوه عن علم الباري تعالى وعلم المبادئ
العالية كونه متوقفا على علم الباري عز اسمه وعلم المبادئ العالية واعلم ان هذا
مبنى على ان معنى نفس الامر نفس هي الامر في حد ذاته قوله ولذا قال به اه اي
ولذا حكم بانصاف الاشياء باحوالها من نفى المبادئ العالية المتوسطة وهم المتكلمون
قوله نعم وجود النسبة موقوف عليه اه اي على تصور النسبة لكونها من الامور
الذهنية لا وجود لها الا في الذهن فلا بد من التصور حتى توجد في الذهن وفيه
نظر لان النسبة من المقولات النسبية وهي عند الحكماء من الموجودات الخارجية
الا ان يقال انه مبنى على ما هو التحقيق عندهم من ان المقولات اجناس الموجودات
النفس الامرية لا اجناس الموجودات الخارجية كما هو المشهور عندهم قوله وقر
بين ظرفية الواقع لشيء اه وذلك لان ظرفية الواقع لنفس الشيء لا يستلزم

وجودها في الواقع بخلاف ظرفيته لوجوده على ما قالوا من ان الموجود الخارجي
ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا لنفسه فقط فقولنا زيد
موجود في الخارج يقتضي كون زيد موجودا في الخارج وقولنا زيد نفسه في الخارج
لا يقتضي وجود زيد في الخارج والقضيتان صادقتان وقولنا وجود زيد موجود
في الخارج لا يقتضيه وجود زيد في الخارج كاذب لكون الوجود من المعقولات
الثانية لا توجد الا في الذهن قوله قبل اه القائل المولى داود والمولى ابو وردى
ومنشأ ما ذكره القائلان في توجيه كلام الشارح معترضا على توجيه قدس
سره اياه جعل كلمة من متعلقة بالامتناع في قوله لامتناع الحكم من جهل اه و
منشأ ما ذكره قدس سره في توجيه جعل كلمة من متعلقة بالحكم على ما صرح
به ابو وردى قوله ليست بهذه الحكيمة اه اى بحيث يصلح ان يكون وصفا للشخص
للشخص لان النسبة بالمعنى الاول قائمة بالطرفين فلا يصح ان تكون وصفا للشخص
بخلاف النسبة بالمعنى الثانى لانها قائمة بهذا المعنى قائمة بالشخص الحاكم وهو
قوله على ان اللازم مما ذكره اه ولئن تنزلنا عن هذا المقام فما ذكره في التوجيه
انما يدل على عدم حسن ما ذكره المص لا على عدم كون المعنى له والظ من كلام
الشارح عدم كون المعنى له لا عدم الحسن قوله قدس سره وهذا اظهر فسادا
اه قيل لانه خلاف الواقع ولانه يلزم تعليل الشئ نفسه مع عدم مناسبتة
للمط قطعاً اما وجه لزوم تعليل شئ بنفسه لان تعليق امتناع الشئ بعد
الشئ الاخر يستلزم عليه الشئ الاخر على وجود الشئ الاول كما يقال
لامتناع المعلول بدون العلة واما عدم مناسبتة للمط فلكون حاصل
المعنى مكنيا لا بد في التصديق من النسبة الحكيمة والا لزم جواز النسبة الحكيمة
بدون النسبة الحكيمة لكن جواز النسبة الحكيمة بدون النسبة الحكيمة ممنوع
بدون النسبة الحكيمة والملازمة فاسدة وكذا الاستثنائية لاستلزامها
توقف الشئ على نفسه بخلاف الوجه الاول اذ فيه مخالفة للواقع وعدم مناسبتة
للمط في الجملة انتهى ولا يخفى ان مبنى هذا البيان ارجاع الضمير في قوله قدس
سر الى النسبة الحكيمة بلا حذف مضاف اعني التصور كما صرح به القائل
قبل هذا البيان لكن ارجاعه الى النسبة الحكيمة بلا حذف مضاف يأتى عنه
قول المص من جهل احد هذه الامور لما عرفت انه كناية عن تصور الامور

قوله لانه يدل على وجوب تصور النسبة لا على نفسها اه اى المدعى على تقدير عطف
على تصور المحكوم عليه ان التصديق لا بد فيه من النسبة الحكيمة نفسها والدليل
ولا يدل عليه لانه انما يدل على وجوب تصور النسبة لا على وجوب نفس النسبة
فضلا عن وجوبها في التصديق ولا يخفى انه مبنى على مراده قدس سره بقوله بدونها
بدون تصورها قوله بخلافه على التقدير الاول اه والمقصود ان المدعى على التقدير
الاول الذى هو العطف على المحكوم عليه انه لا بد في التصديق من تصور النسبة وهذا
الدليل وان لم يكن مثبتا للمدعى بتمامه الا انه يثبت جزاً منه وهو وجوب تصور
النسبة فاذا ضم عليه مقدمة كاذبة وهى ان النسبة لا بد منها في التصديق
يستلزم تمام المدعى ايضا وهو وجوب تصور النسبة في التصديق اعترض بان
الفرق بالنظر الى المقام فاسد لان الحصول بانضمام مقدمة كاذبة لا يفيد الدخل
في ثبوت مع ان المقدمة المضمومة والمضموم اليها كلاهما كاذبتان فما الفرق بينهما
على ان هذا التكلف نشأ من تقدير قوله بدون تصورها في المعنى الثانى وقد عرفت
محذور هذا التقدير انتهى وقد عرفت محذور عدم هذا التقدير فذكر قال بعض الافاضل
وجه ورود الدليل على المدعى على هذا التقدير هو ان النسبة لما كانت متمتعة بدون
تصورها لم تكن معتبرة في التصديق الذى هو امر ممكن فيكون الاعتبار فيه تصور
وفيه تكلف لا يخفى ولو قيل باعتبار النسبة في التصديق وان لم يكن جزاً منه لصار
المعنى اقل تكلفا والمعنى حينئذ ان النسبة بدون تصورها محال فلم يجز اعتبارها
في الامر الممكن فلا بد من تصورها ليصير ممكنا فيجوز اعتبارها في الامر الممكن اى التصديق
انتهى قوله اشتراكهما اه وذلك لانه يفهم من كل واحد من الوجهين ان النسبة
الحكيمة نفسها متمتعة في الواقع بدون تصورها وقد عرفت بطلان هذا فهذا القول
متعلق بقوله لظهور عدم ورود اه قوله الذى هو المطاه لان المط بيان فساد
الدليل لافساد المدعى قوله وقيل لانه يدل على نقيض اه قاله بعض الافاضل قوله
فساده ظاهرا لما تقدم اه من بيان فساد المعنى على تقدير عطف النسبة الحكيمة
على تصور المحكوم عليه اذ يكون المعنى على تقدير عطف الحكم اى الايقاع والانتزاع
انه لا بد في التصديق من الايقاع او الانتزاع لامتناع الايقاع او الانتزاع في
الواقع بدون تصور الايقاع ففساده مثل فساد ما تقدم فتذكر قوله لانه يلزم
منه استدعاء التصديق اه وهو يبط لما بينه الشارح من ادراك وقوع النسبة

اولا وقوعها لا توقف له على تصور ذلك الادراك في نفس الامر لان نسبة الناطقة الى الايقاع والانتزاع لنسبة القبول والتأثر لنسبة الایجاد والتأثير حتى يحتاج الى التصور هذا على تقدير العطف على المحكوم عليه واما على تقدير العطف على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد في التصديق من الايقاع لامتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصور الايقاع ولا يخفى ان هذا الدليل لا يقوم على هذا المدعى وانه لا معنى له ولظهور هذا تركه قدس سره والمحشى قوله اى البيان المذكور للبطلان اه اى البيان الذى ذكر لبطلان استدعاء التصديق تصور الايقاع بقوله لا انا اذا ادركناه وفي قول الشارح هذا انما يتم اه اشارة ان وضيقة السؤال بقوله فان قلت اه منع لتقريب الدليل المذكور لان المدعى هو بطلان استدعاء التصديق تصور الايقاع مطلقا ليثبت بطلان ارادة الايقاع بالحكم مطلقا و الدليل المذكور انما يدل على بطلان استدعاء التصديق تصور الايقاع على تقدير كون الحكم اى الايقاع ادراكا ومن البين ان بطلان الاخص لا يستلزم بطلان الاعم فبقى احتمال ان يراد بالحكم الايقاع في الموضوعين على تقدير كونه فعلا كذا قبل والحق في تقرير السؤال ان يقال ان اردتم بالايقاع في قولكم استدعاء التصديق تصور الايقاع وهو بطلان انا اذا ادركناه الادراك فاللازمة ممنوعة وان اردتم به الفعل او الايقاع مطلقا اى سواء كان ادراكا او فعلا فاللازمة على التقديرين مسئلة فقولكم وهو بطلان ممنوع ولا يدل على بطلانه قولكم لا انا اذا ادركناه وهو بطلان قوله دليل اخر اه فهو علاوة الى قوله لانه فعل من الافعال الاختيارية اه قيل ولا شعار قوة ما ذكره سند المنع المذكور اعنى استدعاء التصديق تصور الحكم وتوقف الحكم على تصوره على تقدير كونه فعلا اثبت به دليلين انتهى وفيه نظر لما عرفت من تقريرنا السؤال ان قول الشارح فالتصديق يستدعى تصور الحكم انما هو نقيض المقدمة الممنوعة لا سند المنع وسند المنع قول الشارح لانه من الافعال الاختيارية اه وقوله على ان المصراه وفي اطلاق الدليل على السند اشارة الى قوة السند قوله وجعل تصوره اه دفع سؤال مقدر وهو ان التوقف يستدعى كون تصور الحكم جزءا من التصديق وحاصل الدفع ان التوقف لا يستلزم الجزئية ولهذا جعله شرطا لا شطرا قوله جواب عن سؤال بابطال الاحتمال المذكور اه اى جواب عن احتمال ارادة

الايقاع من الحكم في الموضوعين على تقدير كون الحكم فعلا كما بطل احتمال ارادة الايقاع فيها على تقدير كون الحكم ادراكا حتى يثبت بطلان ارادة الايقاع مطلقا قوله وليس جوابا بتغيير الدليل اه قيل لانه انما يكون بتغيير الدليل اذا ترك الاستدلال ببطلان الاحتمال الاول واستدل ببطلان الاحتمال الثانى وليس ذلك اذ غرض الجيب الاستدلال على بطلان ارادة الايقاع ببطلان كلا الاحتمالين ومن جعله تغيير الدليل توهم انه استدلال على بطلان تلك الارادة بلزوم استدعاء التصديق تصور الايقاع وبطلان هذا اللازم فلما اورد عليه الاعتراض المذكور غير الدليل المذكور وترك واستدل على البطلان المذكور بلزوم زيادة اجزاء التصديق على الاربعة من قول المص لا بد لكل تصديق انتهى ولا يخفى ما فيه لان معنى ما ذكره في بيان تغيير الدليل انما هو معنى الانتقال من دليل الى دليل اخر لا معنى تغيير الدليل وفرق بين المعنيين كما بين في محله قوله لكن الحق ان المراد لا بد من حصوله اه فيه اشارة الى ما ذكره المولى داود من انه يجوز استثناء هذا المنع بجواز ان يكون في الكلام حذف مضاف كما يجوز استثناء الى جواز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه والتقدير لا بد في تحققه وهذا السند اقوى لان ما ذكره المص من الدليل على الدعوى المستفادة من قوله كل تصديق لا بد فيه من تصورات ثلثة لا يفيد جزئية لشي من التصورات فلولم يكن المراد بقوله لا بد فيه لا بد في تحققه لما كان دليلا واردا على دعواه مع ان بيان تقدم التصور على التصديق طبع لا يتوقف على دعوى كون كل من التصورات جزءا من التصديق فكل من السندين اخص وقول الشارح وفيه نظر ابطال للسند الاخص فلا يجدى نفعا انتهى بمحصولا واعتراض بان حاصل النظر اثبات دلالة عبارة المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بانه اما ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه مع عدم كون الحكم تصورا او معطوفا على المحكوم عليه لا سبيل الى الاول لما ذكره الشارح بقوله لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه اه حيث كونه معطوفا على المحكوم عليه فيلزم الدلالة على الجزئية فلا وجه لما قيل من ان السند اخص وابطال السند الاخص لا يجدى به نفعا انتهى ما لا ولا يخفى ما في قوله فيلزم الدلالة على الجزئية لما عرفت ان المراد بقوله لا بد فيه لا بد في تحققه وحصوله

فلا يدل على الجزئية قوله على طريقة الحكيم اه وطريقة الحكيم في التصديق بساطته
قوله وجعله شرطا اه ولا يخفى ركازة العطف الا ان يقال ان المراد وقال جعله
شرطا قوله دالا على الجزئية اه فيه اشارة الى ما ذكره انما من قوله لكن الحق
ان المراد لا بد في حصوله اه قوله قال ثلثة تصورات اه اي ولم يقل اربعة
تصورات وقوله لقائل اربعة تصورات اه اي ولم يقل ثلثة تصورات ففيه
صنعة احتياك حيث ترك الثاني في الاول والاو في الثاني قوله في عبارته اه اي
في عبارة الامام قوله زاد اجزاء التصديق اه اي زاد اجزاءه على اربعة فتكون
خمسة التصورات الاربعة ونفس الحكم الذي هو من مقولة الفعل قوله يعني
ان الشارح اه مقصوده دفع ما اعترض عليه قدس سره من المناسبات
هذا لقول الشارح قيل فرق بين اه لا قوله قال الامام قوله وان ذكره بطريق
التأييد اه وفيه اشارة الى رد ما قيل من انه لم يجعل ذلك تقوية للمقدمة
التي يتضمنها الجواب حيث جزم فيه بان معنى كلام المص هو ان التصديق لا بد
فيه من تصور الحكم مع انه ليس بصريح فيه وجه تقويته هو ان كلام المص
صريح في هذا المعنى وحينئذ يكون قوله قيل فرق اه اعتراضا على التقوية انتهى
وحاصل الرد انه جعله للتأييد والتقوية وذكره للتأييد والتقوية لا ينافي كونه
للتمهيد والتوطئة في الحقيقة للاعتراض المذكور ومن البين انه لا يلزم من ذكره
للتقوية كون الاعتراض المذكور اعتراضا واردا على التقوية كما يدل عليه قوله
وحينئذ يكون قوله قيل اه فلا حاجة الى ما اجيب بان هذا الاعتراض على تقدير كونه
اعتراضا على التقوية لا يكون له كثير حسن لان ذلك المقوى قائل بذلك الفرق
فلهذا احتاج الى هذه التقوية قوله وقيل مراده قدس سره اه اي في دفع الاعتراض
عليه قدس سره بان المناسب مناط اه كما ذكرنا قوله انه من الاعتراض اه اي
قول الشارح قال الامام اه جزء من الاعتراض المذكور بيان لمنشاء غلط المجيب
لا يتلد لقول المص لا بد فيه اه وتمهيد للاعتراض المذكور كما جعله المحشى قوله يعني
ان الشارح اه شروع لبيان منشاء الغلط وتفصيل له قوله قوله ضمير فرق اه
اي ضمير قوله في قوله فرق ما بين قوله قوله فكيف يكون سببا لتقديم اه اي فكيف
يكون ايراد الضمير سببا لتقديم المرجع اي لا يجوز ذلك والا لزم الدور قيل ان
المشروطة الخارجية لا تنافي السببية الذهنية كما هو مقصود القائل فالاولى في الرد

عليه ان يقال ايراد الضمير ما لا يصلح نكته للتقديم عند من له مسكة من علم البلاغة
انتهى ولا يخفى ان ما ذكره خلاف الظاهر لا قرينة على حمل مقصود القائل عليه
قوله لم لا يجوز عطفه اه وقد عرفت انه سند اخص على ما اشار اليه المحشى في
قوله لكن الحق اه قوله معنى الغاية اه قيل والمراد بالغاية العلة الغائية لا بمعنى
انتهاء الغاية وهي مشتملة على حكيم الحكم الايجابي والسلبى فكل حين معنى
الشرط باعتبار اصله ففى تؤكد معنى الغاية باعتبار تضمنه الحكم الايجابي انتهى
ولا يخفى انه لا معنى لقوله لا بمعنى انتهاء الغاية والا يلزم ان لا يكون الغاية غاية
قوله الا انه اورد المنكر اه والنكرة في حيز النفي تفيد العموم الاستغناء وفيه
نظر لان الظاهر ان هذه الشرطية المتصلة سالبة كلية لان اصلا قيد النفي فهو يفيد
الكلية لا موجبة معدولة التالى فالسلب متوجه الى التالى لا الى محذور حتى
يقيد العموم الاستغناء في الا ان يكون مبينا على مذهب من يجوز توجه النفي الى المقيد
والقيد معا قوله في دفع ذلك المنع اه اي منع دلالة قول المص فيه اه على جزئية تصور
الحكم قوله والا لكانت الاضافة لامية اه والمراد انه لا يجوز على هذا التقدير عطف
الحكم على المحكوم عليه وجعل اضافة التصور اليه بيانية لان اضافة التصور الى كل
من المحكوم عليه والمحكوم به لامية فلا بد ان يكون اضافته الى الحكم لامية ايضا
فاذن يكون المعنى ولا بد فيه من تصور التصور وهو فاسد قطعاً وفيه بحث
لانه لا يلزم من ان يكون الاضافة في المعطوف عليه لامية كونها في المعطوف
لامية يجوز ان تكون الاضافة في المعطوف بيانية مع كونها لامية في المعطوف
عليه فيجوز ان يكون قوله قدس سره والتصور الذي هو الحكم اشارة الى ما ذكرنا
قوله على ذلك التقدير اه اي على تقدير كون قوله والحكم معطوفا على تصور
المحكوم عليه قوله لا من صحته اه اي لا من امكان حمل الامور على الامر لان
امكانه لا يستلزم وقوعه فلا يلزم من امكانه عدم انطباق الدليل على الدعوى
كما لا يخفى قوله لان الكلام على تقدير اه يعني لو كان الكلام على تقدير كونه
ادراكا لم يكن لغوا بل مؤيدا للفظ لانه يشعر ايضا بتوقف التصديق على التصور
الموجب لتقدم التصور اعترض عليه بان لغويته انما هي باعتبار ان المقصود تفكيك
التصور فقط على التصديق والحكم على تقدير كونه ادراكا لا يكون تصورا فقط ولا
يخفى ان مقصوده رد لما ذكره عما دالين من انه يلزم ذلك اذا كان الحكم ادراكا

اما اذا كان فعلا فلا اذكر الحكم لتصوره السابق عليه فكانه قال لا بد في خصوص
التصديق من تصور المحكوم عليه وبه وتصور الحكم انتهى وحاصل الرد ان الكلام
على تقدير كونه فعلا لا ادراكا كما صرح به السارح ولا يخفى انه على تقدير كونه فعلا
يكون ذكره لغوا وما ذكره في وجه عدم كونه لغوا على تقدير كونه فعلا فهو بعد
من العقل قال السارح واذا لم يكن الحكم تصورا اه قال بعض الافاضل اي اذا لم يكن
الحكم متصورا ولم يكن تصورها معتبرا في التصديق بل نفسه بان لم يكن معطوفا على
المحكوم عليه وكان معطوفا على تصور المحكوم عليه انتهى ولا يخفى ما فيه لما
عرفت من جواز كون الحكم ادراكا قوله وافادة انها مقصودة اه عطف تفسير
لقوله دفع توهم اه قوله وابرادها اه جواب عن سؤال مقدر تقريره انه اذا
كانت مقصودة بالعرض فلا يصح ابرادها فيما هو المقصود الاصل فاجاب بما يرى
قوله يريد ان المنفى هو الشغل بالذات لا شغل المطلق الاغم من الشغل بالذات ومن
الشغل بالنوع والا يكون منافيا لقوله صار النظر اه ففيه اشارة الى ان مباحث
الالفاظ خارجة عن المنطق لا داخلية فيه قوله وانما اعتبر الحيثية في نفى
الشغل بالذات اه ولما توجه عليه بانه اذا كان المراد ان المنفى هو الشغل
بالذات بتلك القرينة فلا حاجة الى اعتبار الحيثية اجاب عنه بما حاصله انه اذا
لم يعتبر الحيثية في نفى الشغل بالذات عن المنطقي كان المعنى ان المنطقي مطلقا اي
سواء كان من حيث كونه منطقيا او من حيث كونه طبيعيا او من حيث كونه نحويا
او من حيث كونه صرفيا لا شغله بالذات ولا يخفى انه فاسد اذ يجوز ان يكون
هذه العلوم لشخص واحد فيبحث عن الالفاظ بالذات بالحيثيات الثلاث الاخيرة
اما بالحيثية الاولى منها فلان الالفاظ اعراض والطبيعي يبحث عن احوالها بالذات
واما بالحيثيتين الاخرتين فظاهر وبما حققته المحشى اندفع ما قيل لا يصلح ان
يكون للاحتراز عن حيثية كونه نحويا والا لكان شغل المنطقي بها من حيث انه
نحوي انتهى وذلك لما عرفت من ان المراد بالشغل المنفى هو الشغل بالذات ومن
البيان ان شغل المنطقي من حيث انه منطقي بالالفاظ في المقدمة ليس مشغلا بالذات
فلا يكون شغله من حيث انه نحوي قوله فاندفع ما قيل اه اي فاندفع ما اوردته
المولى داود عليه قدس سره وذلك لما عرفت من ان المراد بنفى الشغل بالذات
فقد حصل الاحتراز عن كونه مفيدا ومستفيدا لان شغل المنطقي من حيث الافادة

والاستفادة ليس شغلا بالالفاظ بالذات فلا حاجة الى قيد الحيثية قوله كما يدل
عليه قول السارح اه اي يدل على كون قيد الحيثية احترازا عن كونه مفيدا ومستفيدا
قول السارح لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ قوله لا عن
كونه نحويا اه على ما يدل عليه كلامه قدس سره قوله بيان للاطلاق اه اي
تفسير للاطلاق قوله اي من غير ان يعتبر لشيء اه الظاهر انه تفسير للحيثية لا
للاطلاق قوله لانه اذا اعتبر معه اه الظاهر انه تغليب لقوله اشارة الى ان الحيثية
بيان اه واشارة الى وجه كون ايضا اشارة الى ان الحيثية بيان اه على ما لا يخفى
قبل وهذه الحيثية في الحقيقة للتقييد لان كونه من غير ان يعتبر لشيء سوى كونه
منطقيا تقييد بمنزلة الماهية بشرط لا شيء والكائن لاطلاق الماهية لا بشرط
شيء فيبينها فرق عظيم وقوله كما تقرر انه اذا اعيد المبحث اه ليس بجلي انتهى
ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار شيء سوى كونه منطقيا عدم كون شيء مع
المنطقي قال الحيثية الى الماهية لا بشرط شيء لا الى الماهية بشرط لا شيء كما توهم
قوله وليس للتقييد اه والاولى ان يقول ليس للتقييد ولا للتعليل لما تقرره انه اذا
اعيد اه لان الدليل الذي ذكره بقوله لما تقرر ثبت كل واحد من المدعين
كما لا يخفى قيل واما التعليل فليس من محتملات المقام لانه مما يأتى عنه قول
السارح لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها
مقصودا بالعرض انتهى وفيه نظر لان ايباء قول السارح عنه ممنوع وانما يأتى
عنه لو استلزم كون المنطقي منطقيا عدم البحث عن الالفاظ مطلقا بالذات
ولا بالعرض ومن البين انه لا يستلزمه بل يستلزم عدم البحث عنها بالذات
كما عرفت قوله اعيد المبحث اه هو اسم مفعول من التفعيل كما في قولنا الانسان
من حيث هو انسان وقد يكفى في الاعادة بالضمير فيقال الانسان من حيث
هو هو فالحيثية بيان للاطلاق وبيان المراد من الانسان وهو الماهية بلا
شرط شيء بخلاف قولهم الانسان من حيث الصحة والمرض كذا والظاهر انه بيان
الاطلاق ويحتمل ان يكون للتقييد قوله اي الصور الذهنية اه فيه اشارة
الى ان التحقيق ان الالفاظ موضوعات للصور الذهنية كما هو المختار عند الشارح
لا للوجودات الخارجية كما زعم بعضهم وقول السارح ولكن لما توقف افادة
المعاني اه مبنى على هذا التحقيق فما قيل انما فسر المعاني به لان تقدم المعاني

على الالفاظ على ما يشعر به حديث توقف الافادة والاستفادة انما يصح اذا اريد
به لهذا المعنى واما اذا اريد به ما يقصد باللفظ فكلاهما يستطاع انتهى مبنى على لفظة
من التحقيق قوله لكن من حيث حصولها في الذهن اه لان المعاني من هذه الحيثية
علوم لا تتعلق افادتها واستفادتها على الالفاظ لعدم وضعها للمعاني من هذه
الحيثية قوله بل من حيث مطابقتها لما في الخارج اه وفيه اشارة الى ان افادة المعاني
واستفادتها انما تتوقفان على الالفاظ من الحيثية الثانية اي من حيث مطابقة
المعاني لما في الخارج لان المعاني من هذه الحيثية معلومات لا علوم والالفاظ انما
وضعت باذانها وفيه اشارة الى ان العلم والمعلوم متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كما هو التحقيق وسيجي في اول الفصل الثاني ان الصورة الذهنية تطلق
على كل من العلم والمعلوم وهما بحث لان الاستفادة من كلامه ان توقف افادة
الصور الذهنية على الالفاظ انما هو من حيث كون الصور الذهنية مطابقة لما في
الخارج فيرد عليه ان توقف افادة الصور الذهنية التي ليست مطابقة لما في الخارج
اعني بها صور عقلية للمعلومات على الالفاظ انما هو بالحيثية الاولى اعني من
حيث حصولها في الذهن لا بالحيثية الثانية وهو بطلان ان يقال ان قوله من حيث
مطابقتها لما في الخارج شامل للمعلومات ايضا لما عرفت من ان الفرق بين كون
الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجود الشيء والاول لا يقتضي وجود
الشيء في الخارج قوله على الالفاظ اه متعلق بقوله لما توقف قوله اي على نفسها
اه والمقصود من التفسير بيان لما في نفس الامر ويلزمه بيان حسن المقابلة بين
الشرطيتين احدهما قوله لما توقف افادة اه وثانيتهما قوله ولما كان
النظر من حيث انها لا تلائم فما قيل انما فسر به ليحسن المقابلة بين هاتين الشرطيتين
انتهى كلام ظاهره لكن في توقف الافادة والاستفادة على نفس الالفاظ نظر
لان اللفظ توقفهما على الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني قوله على ما جرت
السنة الالهية اه هذا اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان توقف افادة
المعاني واستفادتها على الالفاظ عادي لا ضرورة مع قطع النظر عن العادة في
الافادة بالالفاظ انتهى قوله اي البحث عن احوالها اه يعني ان النظر هنا ليس
بالمعنى الذي وقع الاصطلاح عليه وهو ترتيب امور معلومة اه بل بمعنى البحث
فكلك في بمعنى عن فالمصنف اعني الاحوال محذوف كما ذكرنا في بحث الموضوع قوله

كلية اه تدرج تحتها جزئيات منها المنطقي وغيره ومنها التعليم ومثله قوله التي
هي لازمة الافادة اه المراد استفادة غير المفيد مما يستلزمه الافادة لان افادة
الشخص الواحد لنفسه من حيث هو هو بالنظر الى مفاد واحد بعينه غير ممكن
قوله مجهولا تصوريا او تصديقا اه قيل وان يكون معلوما انتهى وفيه نظر
لان المعلوم لا يحتاج الى الافادة بل يستلزم افادته بتحصيل الحاصل قوله المراد
بها ما يقابل الالفاظ اه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصام عليه قدس
سره وهو ان تخيل اللفظ في تعقل المعاني ليس للانتقال اليها بل لازمه للتعقل
متأخر عنه اذ لا وجه لتخيل اللفظ المخصوص الا بعد تعقل المعنى المخصوص فراجع
الى وجدانك ان كان شاهدا صدق انتهى وحاصل لدفع ان الوجدان الصادق انما
يشهد بما ذكره لو كان المراد بالمعاني الصور الذهنية كما في قول الشارح ولما توقف
افادة المعاني اه واما اذا كان المراد بها ما يقابل الالفاظ اي ما يقصد من اللفظ
وهو الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ كما سيجي من الشارح في
اول الفصل الثاني ويفصله المحشي فانما يشهد عليه لانه لا شك ان المعاني بهذا
المعنى لا ينفك عن اللفظ قوله لا الصور الذهنية اه نعم قد تطلق الصور الذهنية
على المعاني التي تقابل الالفاظ كما اطلقها الشارح في اول الفصل الثاني حيث قال
المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ انتهى كما اطلقت على
المعاني المقابلة باحد الحثيتين المذكورتين فالمراد بقوله لا الصور الذهنية نفى
كون المعاني المقابلة للالفاظ صور ذهنية بالمعنى المذكور اي المعاني القابلة لاحد
الحثيتين قوله مطلقا اه اي سواء كانت المعاني منطقية او لا قوله وكون المفيد
اه الظاهر انه معطوف على افادة المعاني قوله وكون المفيد والمستفيد واحدا اه
بان يأخذ شخص معين من شخص آخر ويفيد معنى اخر الى شخص ثالث او بان يأخذ
معنى منه ويفيد ذلك المعنى الى شخص ثالث ولا يخفى ان هذا مبنى على كلية او في قوله
قدس سره بل نقول ان من اراد استفادة المنطق من غيره او افادته اه قوله باعتبار
شدة الاحتياج اه وذلك لان الاحتياج الى الالفاظ على هذا الوجه في الافادة
والاستفادة بالنظر الى شخص واحد بخلاف الوجه الاول ويجوز ان يكون
المراد باعتبار شدة الاحتياج في المنطق على هذا الوجه قوله مقدمة للشروع اه
لكن لم تورد في كل علم اكفاء بما اوردت في كتب علم المنطق لان المنطق آلة

العلوم كلها فناسب ان تذكر مباحث الالفاظ في كتبه مقدمة للعلوم قوله رعا
 للناسبة اه اي المناسبة بين المنطق وبين احوالها الشاملة لجميع اللغات لان
 مسائل المنطق كلية فناسب ان يؤخذ مباحث الالفاظ في كتبه كلية شاملة
 بجميع اللغات مثلا اللفظ مفرد او مركب وجعلت مقدمة للشروع فيه لئلا
 تكون وحشية واجنبية عن الفن قوله عن الاحوال المختصة بلغة اه كقولهم
 الكلمة اي الفعل تدل على الزمان بهيئته فان الظاهر انه يختص بلغة العرب ولا يوجد
 في لغة الفارسية مثلا لان آمد وايد مثلا متحدا في الصيغة والهيئة ومدلول
 آمد ما مضى ومدلول ايد يقابل قوله اي في الموضعين اه احدهما موضع الدال
 والاخر موضع المدلول قوله جميع الاقسام اه وهي دلالة المفرد والمركب التقييد
 والتام الانشائي والخبري ودلالة القياس المفيد لليقين والاستقراء والتثيل
 المفيد للنظن لانهم قد اطلقوا الدلالة على كل واحدة من هذه الدلالات قوله
 اي في الجملة اه اي بالفعل فهو جهة الحكم في قوله يلزم من العلم به العلم اه ويدل
 عليه قوله كما هو المقرر من الحكم اه والفعل هو بمعنى الاطلاق العام اي سواء
 كان في جميع الازمنة الثلاثة او في بعض منها فاقيل ان قوله في الجملة متعلق
 بالظرف المستقرا عني خبر الكون اي بحالة فالعني كون الشيء ملابسا بحالة اه
 في الجملة اي بالفعل سواء كان في جميع الازمنة او في زمان من الازمنة الثلاثة
 ولا يجوز تعلقه بيلزم لان الزوم عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات
 فينافيه التقييد ببعض الاوقات انتهى خلاف ما يدل عليه قوله كما هو المقرر
 من ان الحكم اذا اطلق اه مع انه لا يفيد شيئا مما يدفع ما اورده الفاضل العصام
 ومقصود المحشي من تقدير قوله في الجملة دفعه كما تقف عليه وقيل متعلق بقوله
 يلزم اه ولا يخفى فساده لان الزوم بمعنى امتناع الانفكاك يحيط بجميع الاوقات
 وقيل المقصود من تقدير في الجملة دفع ما يرد على تعريف الدلالة من ان المتبادر
 من لزوم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني علة مستلزمة للشيء الاول
 وقد يكون المدلولات معلوما عند العلم بالدال فلا يتحقق حينئذ العلم بالمدلول
 من العلم بالدال والا لزم تحصيل الحاصل انتهى ولا يخفى انه خلاف ما سيصرح
 المحشي من ان هذا السؤال مدفوع بتجريد المراد بالعلم حيث قال والمراد بالعلم
 ههنا مجرد الالتفات وفتح عليه عدم ورود هذا السؤال فقال فلا يرد انه

يلزم ان لا يكون اه قوله الاطلاق العام اه وقد عرفت انه بمعنى الفعل جهة
 المطلقة العامة اي كيفية الحكم بمعنى النسبة التامة الخبرية في المطلقة العامة قوله
 اعني بعد العلم بوجه الدلالة اه يعني ذلك قد عرفت ان معنى في الجملة الاطلاق العام
 وصدق الاطلاق لا يتوقف على تحققه في ضمن جميع افراده بل يكفي في صدقه
 تحققه في ضمن بعض افراده ولاجل هذا يستعمل في الجملة بمعنى البعض واشألى
 ان المراد بالحالة اعم من العلاقة ذاتية كانت كالعالية والمعلولية او غير ذاتية
 كالوضعية والطبيعية حيث عبر عن تلك الحالة بوجه الدلالة تارة وهو العلاقة
 وتارة بالقرينة في قوله او بعد العلم بالقرينة وقوله اعني الوضع اه تفصيل
 لوجه الدلالة والوضع ناظر الى الدلالة الوضعية وقوله اذا اقتضاء ناظر
 الى الطبيعة وقوله او العلية والمعلولية بمعنى كون احد الشئين علة للآخر او كونهما
 معلولى علة واحدة ناظر الى الدلالة العقلية فعلى هذا التحقيق يكون معنى
 التعريف كون الشيء ملتبسا بحالة اي بعلاقة يلزم من العلم به بعد العلم بالعلاقة
 او بعد العلم بالقرينة العلم بشئ اخر فعلى هذا يندفع ما اورده الفاضل العصام
 من ان هذا التعريف لا يصدق على شيء من الدلالات الا نادرا لان الدال
 الوضعي ينفك عن العلم به والعلم بمدلوله حين عدم العلم بالوضع كما يرشدك اليه
 تعريف الدلالة الوضعية والدلالة الطبيعية ينفك العلم بالدال بها عن العلم
 بمدلولاتها حين عدم العلم باقتضاء الطبيعة وكثير من الدلالات العقلية
 مما يجهل بعلاقتها حين العلم بالدال انتهى ولا يخفى وجه اندفاعه وقد اجاب
 الفاضل العصام عن هذا الاعتراض بان المراد كون الشيء بحالة يلزم من العلم
 به العلم بشئ اخر للعلم بعلاقة توجب ذلك وترك تعليق الزوم لاشتهاره انتهى
 ولا يخفى ان هذا الجواب غير حاسم لمادة الاشكال لانه يخرج عن التعريف
 بعد دلالة اللفظ على المعنى المجازي لان القرينة لا تطلق عليها العلاقة ولنا لم
 يلتفت المحشي اليه والحق انه لا حاجة الى ما ذكره المحشي من الجواب لان المعتبرة
 عند القوم الدلالة الوضعية فالكلية انما هي معتبرة فيها لافي الدلالة مطلقة الشاملة
 للوضعية والعقلية والطبيعية والتعريف لمطلق الدلالة لا للدلالة الوضعية
 قال الفاضل العصام وكذا ينتقض تعريف الدال والمدلول مع زيادة انتقاض كل
 من تعريفهما بالاخر اذ يلزم العلم بالدال العلم بالمدلول كثيرا بل لا ينفك العلم

الدال عن العلم بالمدلول بعد العلم بالعلاقة الا ان يقال كلمة من تقتضي مدخلية
اللزوم في حصول اللازم فيه امتياز الدال عن المدلول ولا بد من اعتبار رقيده
الحيثية اذ رب دال يكون مدلولاً انتهى قوله او بعد العلم بالقرينة اه معطوف
على قوله بعد العلم بوجه اه وفيه اشارة الى تحقق المطلق في ضمن هذا الفرد
النوعي فالبعض من الاوقات منقسم الى ما بعد العلم بوجه الدلالة وما بعد العلم
بالقرينة فالحقائق تدخل في الاول والمجازات في الثاني على ما اشار اليه بقوله
ليشمل دالة اه قوله بان لا يتخلل بينهما امر اخر اه الظان مراده تعريف الزوم
البين فالمراد بقوله بان لا يتخلل اه نفى الواسطة في الاثبات قوله سواء كان
في التحقق اه هذا اشارة الى تقسيم الزوم البين بعد تعريفه وحاصله ان الزوم
البين اما بين المعلومين او بين العليين او بين معلوم وعلم والاول اما في التحقق
في وقت واحد كالانسان والضحك اوفي وقتين كالعلة النامة الازلية والعلو
فيما لا يزال بناء على جواز تخلف العلة النامة الازلية عن هذا المعلول كما هو
عند البعض والا فيخصر التحقق في وقت واحد والثاني ايضا اما في وقت واحد
وذلك بان يعلم معا بان يكون احدهما متعلقا قصدا والاخر تبعاً لعدم امكان
تعقلهما قصدا كما في المتضايقتين واما في وقتين بان يكون العلم باللازم
عقبا لعل بالملزوم بلا فصل وذلك بان يكون في الزمان الثاني لزمان العلم
بالملزوم والثالث يكون متحققا في وقتين كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة
ولا يخفى ان الزوم المأخوذ في تعريف الدلالة هو الزوم بين العليين قوله
كالضحك اه اي بالقوة والانسان والضاحك بالقوة انما يتحققان في
وقت واحد ولا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر قوله مستعقب اه اي حال
كون تحقق احدهما مستعقباً لتحقيق الاخر في الزمان الثاني والا لتحقيق امر
اخر وهو ينافي الزوم قوله اوفي العلم معطوف على قوله في التحقق قوله والا
فاخطار امرين اه دليل على قوله بان يكون احدهما اه اي وان لم يكن المراد
به كون احدهما اه لكان المراد به كونهما متعقلين على وجه الاخطار والقصد
لكن التالي بط لعدم امكان تخطرها معا بالقصد لا متناع توجه النفس
المجردة في ان واحدا الى امرين قوله كما في المتضايقتين اه فان المتضايقتين يمتنع
انفكاك احدهما عن الاخر في زمان واحد وكذا المدلول المطابق مع كل واحد

من المدلول التضمني والالتزامي وكذا التضمني مع المدلول الالتزامي وفيه نظر لانه انما يتم اذا كان
المطابق مستلزما للتضمني وليس كذلك كما في الحقائق البسيطة وقد جزم بعضهم بكون زمان
تعقل احدا المتضايقتين غير زمان تعقل الاخر انتهى وفيه نظر قوله او يكون العلم
باحدهما اه الظان معطوف على قوله يكون احدهما اه فيكون قسما اخر دخلا
تحت قوله بان يعلم معا فاطلاق المعية على العليين الحاصلين في زمانين احدهما
متعاقب للاخر بلا فصل انما هو بالنظر الى عدم الفصل بينهما ويحتمل ان يكون معطوفا
على قوله يعلم فلا يكون دخلا تحت المعية وهو المناسب من حيث المعنى كما
لا يخفى قوله كما في الدليل والمعرف واللفظ اه اي كالعلم بالدليل والعلم بالمعرف
والعلم باللفظ بالنسبة الى العلم بالمدلول والعلم بالمعرف والعلم بالمعنى فلا
يتوهم ان هذا يخالف لما ذكره انفا حيث عد النظر الصحيح والعلم بالنتيجة مما
يتمتع الانفكاك بينهما في وقتين في التحقق وقد ذكر الدليل والمدلول ههنا مما
يتمتع الانفكاك بينهما في العلم لانك قد عرفت ان المراد هنا العلم بالدليل والعلم بالمدلول
وهذان العلمان مما يمتنع الانفكاك بينهما كما ذكره المحشي قوله بالنسبة الى المدلول
والمعرف والمعنى اه فيه نشر على ترتيب اللف قوله والمراد بالعلم ههنا مجرد
الالتفات اه اي في الموضوعين ورد بانه قد يكون بعض المدلولات ملتفتا اليه عند
الالتفات الدال فلا يتحقق الزوم الكلي في الالتفات ايضا والا يلزم الالتفات الى
الملتفت واورد عليه ابو الفتح بان لا نسلم امكان الالتفات الى المدلول عند
الالتفات الى الدال لا متناع الالتفات الى الشئيين في زمان واحد قوله فلا يرد انه
اه لان من البين انه كلما وقع الالتفات والتوجه الى اللفظ وقع الالتفات والتوجه
الى المعنى واجيب ايضا بان المراد بالعلم بالمدلول العلم بوجه ما ولو كان ذلك المدلول
معلوما قبل ذلك الدال يجوز ان يعلم شئ واحد بوجوه متعددة متعاقبة كما نقله
ابو الفتح في حاشية التهذيب ثم قال وههنا ابجاث اخر يجدها في بعض تعليقاتنا
انتهى ولعل هذه الابجاث ما ذكره في حاشيته على الحنفية حيث قال فيها ان التعريف
الشهور بحسب الظن ينقص طرح بالمعرفات بالنسبة الى معرفاتها وباللزومات
بالنسبة الى لوازمها البينة وعكسا بالدلالة الغير البينة الاحتاج والدليل ان
الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب بخلاف التعريفات الاولى
انتهى قوله لا متناع علم المعلوم اه وذلك لا متناع تحصيل الحاصل قوله وهي

اي الطبيعة لا تنحصر في اللفظ اه وتفصيله على ما ذكره المحقق ابو الفتح في حاشيته
من ان المراد بالعلاقة الطبيعية احداث طبيعة من الطبايع سواء كانت طبيعة اللافظ
او طبيعة اللفظ او طبيعة المعنى او طبيعة السامع عروض الدال عند عروض المدلول
كالا مثله المذكورة فالدلالة الطبيعية دلالة مستند الى هذه العلاقة ولا يقدح
فيها وجود دلالة عقلية مستندة الى علاقة عقلية هناك لجواز اجتماع الدلائل
باعتبار العلاقتين بل ربما يجمع الدلائل الثلاث باعتبار العلاقات الثلاث
كما اذا وضع لفظ احح للسعال بل نقول كل علاقة طبيعية يستلزم علاقة
عقلية لان احداث الطبيعة عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة
للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال بتحقيق المدلول بحسب نفس الامر
مطلقا مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى
الاستلزام المخصوص بحسب عادة الطبيعة طبيعية فكما ان الدلالة الوضعية
والعقلية منقسمتان الى اللفظية كدلالة زيد على سماء وعلى وجود اللا لفظ
وغير اللفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها الوضعية وعلى وجود المؤثر
كذلك الدلالة الطبيعية منقسمة اليهما كالا مثله المذكورة قوله ولعل قدس
سبحه اراد اه جواب عما اورده المحقق الدواني عليه قدس سره بخبر مراده
قوله فان تلفظ احح لا تصدر عن الوجدان فلا تكون دلالة لفظ احح على الوجدان
دلالة الاثر على المؤثر حتى تكون دلالة عليه عقلية وفيه اشارة الى رد ما
ذكره المحقق الدواني من ان التحقيق انه اذا كان المرض المخصوص مستلزما للصوت
المعين له والمزاج المعين للحركة المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الانواع استلزاما
عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا فان من
لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال ومدلولاتها ينتقل بمجرد ممارسة عادة
الطبيعة ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست الى العلاقة العقلية
حتى لو فرضنا انتفاؤها كانت باقية على حالها انتهى وقد عرفت تفصيله على ما ذكره
ابو الفتح وحاصل الرد منع ما ذكره المحقق الدواني في دلالة الصوت المعين
وتسليمه فيما عداه بان دلالة الصوت المعين لا تختمل غير الدلالة الطبيعية بخلاف
غيره وفيه نظر لان العلم القطعي بتحقيق الدلالة الطبيعية في اللفظ لا يدل على انحصارها
فيه واعتراض ايضا بان هذا الجواب ضعيف لان الانحصار اذا كان مبني على تحققها

القطعي يلزم ان يكون مقابلا بها اعني الوضعية والعقلية للفظ وغيره مبني
على تحققهما لهما قطعييا فعلى ما ذكره لا يتحقق العلم القطعي بوجود شيء من الدلالة
الطبيعية والعقلية فيما عدا اللفظ فلا يعلم في اي قسم يدخل دلالة الحجرة على
الحمل ودلالة الصفر على الوجع فيخرج عن الاقسام ويثبت قسم اخر فالتحقيق
ما ذكره بعض الاجلة انتهى محصلا قوله وكذا الاصوات الصادرة اه هذا مبني
على حمل اللفظ المذكور في بحث الدلالة على مطلق الصوت بادنى عناية اي بان
يذكر اسم المفيد وهو الصوت المعتمد على الخارج ويراد به مطلق الصوت على
من يقول ان الالفاظ والحروف اصوات مخصوصة او يطلق اسم الحال على الحمل
على ما هو التحقيق من ان الالفاظ والحروف كيفية الصوت وذلك لان اصوات
البهايم ليست الالفاظ في الاصطلاح ولو حمل اللفظ هنا على ما هو المصطلح لثم
الاستدلال على وجود الطبيعة في غير اللفظ بدلالة اصوات البهايم على الدعاء
كما اشار اليه ابو الفتح قوله تلك العوارض اه اي الحجرة والصفر والحركة قوله
منبثقة عن الطبيعة اه اي تقتضيها طبيعة الشخص المعروض قوله الكيفية النفسانية
اه اي الجمالة والوجدان والمزاج المخصوص من الكيفيات النفسانية المختصة بذوات
الانفس الحيوانية بمعنى انها انما توجد من بين الاجسام في الحيوان ولا توجد في
غيره من النبات والجماد على ما هو المشهور والكيفيات النفسانية احدا قسم
الاربعة للكيف لانهم قسموا الكيف الى اربعة اقسام قالوا الكيف اما كيف
بحسوس او كيف نفساني او كيف استعدادي وكيف فمختص بالكم مطلقا متصلا
كان او منفصلا قوله والتأثير اقوى من الايجاب وذلك لان التأثير عبارة
عن الايجاب ولا يخفى ان الايجاب لا يعتبر فيه ايجاد ومن البين ان الايجاد
اقوى من الايجاب الذي لم يعتبر فيه ايجاد فالتأثير اقوى من الايجاب وقيل
اذ التأثير غير متخلف والا لما كان تأثيرا بخلاف الايجاب انتهى وفيه نظر لان
ما ذكره يجري في الايجاب ايضا بان يقال اذ الايجاب غير متخلف والا لما كان
ايجابا وفي التأثير ثلاثة احتمالات كون الدال مؤثرا والمدلول اثر او بالعكس
وكونهما اثران لمؤثر واحد قوله لم يتعرض للمجموع اشارة الى عموم اللفظ
وغيره اه وفيه نظر لان المقسم انما هو الدلالة اللفظية فلا احتمال لعموم
المجموع اللفظ وغيره بل المجموع عبارة عن اللفظ قوله يشمل الوضعية اللفظية

وغيرها والمثال المذكور مثال اللفظية الوضعية اه يعني ترك مثال الوضعية الغير اللفظية لكن هذا ممنوع لان المراد بالوضعية انما هو الوضعية اللفظية لما عرفت ان المقسم هو الدلالة اللفظية قوله وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية اه فقوله وهي وما بحسب الطبع طبيعية يشمل اللفظية وغيرها والمثال الذي ذكره اعني دلالة الاح مثال للطبيعة اللفظية ترك مثال الطبيعة الغير اللفظية وفيه ما ذكرناه من منع الشمول لما عرفت قوله وهي العقلية اه اي وما لا يكون يجعل الجاعل ولا بحسب اقتضاء الطبع العقلية يشمل اللفظية وغير اللفظية وقوله كدلالة اللفظ مثال للعقلية اللفظية ترك مثال العقلية الغير اللفظية وفيه ما عرفت من منع الشمول ايضا بناء على ما ذكرناه قوله اولو حظ اللفظ بوجه كلي اه بان يلاحظ بقولنا كل ما يكون دلالة على المعنى المخصوص بهيته فهو ضم منه ذلك المعنى المخصوص بواسطة وضعه له عند العلم بوضعه له في ذلك فيه المشتقات كلها افعالا كانت او غيرها والمثنى والمجموع والمضمر والمنسب قوله اولو حظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه اه مثلا اذا لوحظ معنى المشار اليه بانه المحسوس المفرد المذكور فوضع لفظ ذا بخصوصه بازاء كل فرد مما يصدق عليه هذا المفهوم ولا يخفى ان اللفظ من كلامه ان الوضع العام والموضوع له الخاص قسم مقابل للوضع والنوع من اقسام الوضع مع انه من اقسام كل من الوضع الشخصي والنوع كما بين في محله ففي كلامه اضطررنا نشأ من خلط اقسام تقسيم الوضع باعتبار الموضوع والموضوع له كالقسمين الاولين باقسام تقسيمه باعتبار اللفظ اي المعنى المحفوظ حين الوضع والموضوع له كالقسمين الاخيرين اللذين حكم على الثاني منهما بانه لم يوجد قيل والعبارة الحققة في التقسيم الاول ما ذكره في حاشيته على الحاشية الثلاثة من انه قال ههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات او عكس ذلك كما في المشتقات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق اقول ولعل المنوى اي الضمير المنوى من هذا القبيل انتهى فتدبر قوله وهو الوضع العام اه ولا يخفى ما فيه لان هذا الحكم على اطلاقه ليس بصحيح لانه انما يصح ان لو وضع اللفظ المحفوظ بخصوصه بجزئيات المعنى

المحفوظ بعمومه وبوجه كلي واما اذا وضع لنفس ذلك المعنى المحفوظ بعمومه كما في وضع اسماء الاجناس فيكون الوضع العام والموضوع له العام كما تقر في محله قوله والمبهمات اه وهي اسماء الاجناس والموصولات كما هو المشهور قوله واما عكس اه اي واما عكس الوضع العام والموضوع له الخاص وهو الوضع الخاص والموضوع له العام بان يلاحظ المعنى بخصوصه ويوضع للمعنى العام فلم يتحقق والا لكان الامر الخاص الجزئي مرآة للامر العام الكلي وهو بطوالتن كلامه رجوع ضمير عكسه الى قوله ما لوحظ اللفظ فيه بوجه كلي والمعنى بخصوصه وهو ليس بصحيح لان عكسه ما لوحظ اللفظ فيه بوجه كلي والمعنى بخصوصه وهو موجود لانه هو الوضع النوعي الذي جعله قسما ثانيا بقي ههنا شئ وهو قد اطلق على ملاحظة المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه الوضع العام والموضوع له الخاص حيث قال وهو الوضع العام والموضوع له الخاص وقد عرفت عكس ملاحظة المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه ملاحظة اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه وهو عبارة عن الوضع النوعي فيلزم صحة اطلاق الوضع الخاص والموضوع العام على الوضع النوعي لانه عكس الوضع العام والموضوع الخاص الذي اطلق على اصل الوضع النوعي وقد بطلوه فتدبر قوله لا تعريف مطلق الوضع اه يعني ان مراده قدس سره من قوله هذا تعريف وضع اللفظ اه دفع هذا النقض عن التعريف بتحرير ان المراد بالمعرف الذي هو الوضع وضع اللفظ قوله والعقد اه هو جمع عقدة كعرف جمع غرفة وهو العقود المذكورة في الكتب النحوية والمراد بها حساب بالاصابع مشهور بين العرب وقد دون فيه رسالة ذكر خلاصتها المولى العاصم في ترجمة القاموس في مادة الخارجية ويمكن تعميم العقد من هذه العقود ومن غيرها قوله بدليل انه علم اه هذا قرينة تخصيص المعرف قوله تعريف المطلق اه وهو جعل شئ شئ على ما يستفاد من قوله يجعل الجاعل قوله الى تعريف وضع اللفظ اه اعلم انهم ذكروا الوضع اللفظي معنيين احدهما عام وهو تعيين اللفظ للمعنى سواء كان بشرط القرينة كما في تعيين المجاز او بدون القرينة كما في تعيين والاخر خاص وهو تعيين اللفظ للمعنى بنفسه اي بلا قرينة والمعتبر في تقسيم اللفظ الى الحقيقة والمجاز وتقسيم المفرد الى الاسم والكلمة والاداة وتقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام هو الوضع بالمعنى الاخص قوله والا لا تنقض

التعريف اه اى وان لم يكن معناه التعيين والجعل بل كان معناه الحصر لا تنقض
 التعريف بوضع المشترك ان كانت الباء التي وقعت صلة التخصيص داخله على
 المقصور عليه لانه يحيد حصر اللفظ في هذا المعنى فقط دون معنى اخر فيخرج
 عنه وضع اللفظ المشترك لمعنى اخر وبوضع المرادف ان كانت الباء داخله على
 المقصور لانه يدل على ان هذا المعنى مقصور على هذا اللفظ ولا يتجاوز الى لفظ
 اخر فيخرج وضع المرادف عن التعريف المشهور واجاب عن هذا الانقراض الغنى
 اللارى في حاشيته على شرح الكافية للجامى بوجوه الاول ان المراد بالوضع
 المعرف هو الوضع في الاصل فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع
 للفظين لمعنى سواء كان من لغة واحد او من لغتين زائد على المقصود ووضع
 لفظ واحد لمعنيين محل للتفاهم فالترادف والاستتراك خلاف الاصل وقع من
 الواضع بعد ذلك لعارض كقليل اللفاظ تسهيلات للحفظ وافادة طريق الاختفاء
 في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف
 والثاني ان التخصيص اضافى اى بالنسبة الى بعض اللفاظ وبالنسبة الى بعض
 المعاني والثالث ان قيد الحثية معتبر ببناء على ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف
 الامور الاعتبارية انتهى مالا ولا يخفى ان هذه الاجوبة مبنية على ما هو خلاف
 اللفظ من عبارة التعريف ولعله لهذا لم يتعرض المحشى المحقق لها قائل قوله الى ما
 هو المختار عند الجمهور اه من اللزوم المعبر في تعريف الدلالة اللزوم في الجملة
 وهو عبارة عن المناسبة وعلى هذا يكفي في الدلالة فهم المعنى من اللفظ في بعض الاوقات
 واليه ذهب اهل العربية والاصول على ما سيصرح به قدس سره بخلاف الدلالة
 المعتبرة في هذا الفن فانه لا يكفي فيها اللزوم في الجملة بل لا بد فيها من اللزوم الكلي
 لتكون كلية قبل وهو اهل العربية والاصول فانهم يدخلون المجاز والكناية في
 الوضع المطلق بان يريدوا باللزوم بين فهم الاول والثاني اللزوم في الجملة انتهى
 ولا يخفى انه لا معنى للتعليل بقوله فانهم يدخلون اه قوله في حواشى المطالع هو
 بضم الهزرة اه يعنى ان اللفظ ان بين كلاميه قدس سره منافاة من وجهين
 الاول ان كلامه هنا هو ان اخ بفتح الهزرة والخاء المعجمة يدل على الوجود و
 كلامه في حاشية المطالع هو ان اخ بضم الهزرة اه فالمنافاة بينهما ظاهرة
 والثاني ان كلامه ههنا ينافى كلامه هناك وهو قوله واذا فتحت الهزرة

دل على التخصر انتهى وهو وظ ويمكن ان يجاب عن الوجه الاول بان الدلالة الطبيعية
 تختلف باختلاف الطبائع فالبعض اذا عرض الوجود له يقول اخ بفتح الهزرة والخاء
 المعجمة والبعض الاخر يقول اخ بضم الهزرة والخاء المعجمة المشددة فاشار المحقق
 قدس سره الى هذا الاختلاف في كتابيه وعن الثاني بان قوله واذا فتحت الهزرة
 دل على التخصر قضية مهملة وهى في قوة الجزئية ويمكن الجمع بينهما بحمل الخاء هنا
 على التخفيف هذا مما قيل يعنى ان اخ بضم الهزرة وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل
 على الوجود وفتح الهزرة يدل على الحزن وهذا عين ما بينه قدس سره في حواشيه للمطالع
 فقد علم ان قوله هو بفتح الهزرة اه ليس بيان المثال بل بيان لمعنى اخر لكلمة اخ و
 يؤيد قوله يدل على الحزن فلا مخالفة بين كلاميه كما ظن على انه لا يكون هذا
 بيان لغة حتى يقال لعلهما لغتان بمعنى لان اللغة انما تطلق على اللفاظ الموضوعات
 على المعاني على ما قيل في تعريفها ولقطة اخ ليست كذلك والا لكانت دلالة
 وضعية لا طبيعية انتهى فاسد اما اولافلان لا معنى لهذه العناية قطعاً واما
 ثانيا فلان مراد القائل بقوله لعلهما لغتان ان الدلالة الطبيعية تختلف باختلاف
 الطبائع فيجوز ان يقول البعض اذا عرض الوجود له اخ بفتح الهزرة اه والبعض الاخر
 يقول اخ بضم الهزرة اه كما عرفت واما ثالثاً فان الملازمة في قوله والا لكانت
 دلالة وضعية لا طبيعية ممنوعة لجواز كون دلالة اللفظ الواحد على المعنى الواحد
 وضعية وطبيعية ومما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ايضا من انه ليس مراده الاعتراض
 عليه قدس سره بان كلامه ينافى كلامه في حواشى المطالع بل مقصوده من هذا
 النقل التخصيص على ما اشار اليه قدس سره ببيان معنى اخر وهو الحزن للفظ اخ
 بضم الهزرة والخاء المعجمة من الدال على الوجود ما هو بضم الهزرة والخاء المعجمة انتهى
 مالا والتحقيق ان هذا اللفظ بفتح الهزرة او ضمها مع تخفيف الخاء ونشدبدها يدل
 على الوجود على ما صرح به المولى داود قوله يدل عليه الاستشهاد اى يدل على ان
 مدلول اح اح بالخاء المهملة اذى الصدر لا وجهه استشهاده بقولهم يقال اح
 الرجل اذا سعل لان السعال اذى الصدر لا وجهه ويمكن ان يقال انه اراد بالوجود
 اذى الصدر بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم ولذا قال اللفظ على اذى الصدر قوله
 قدس سره يقال اح الرجل اه ومن الطبيعة دلالة اح اح بالخاء المهملة على اذى
 الصدر انتهى وكلامه ههنا يدل على ان اخ موضوع للسعال فلا يكون دلالة

طبيعية بل وضعية ويمكن ان يقال ان هذا مبني على المسامحة قوله سواء كانت
بشعور اولاه والمراد الرد على المولى داود حيث قال في دفع السؤال الذي هو ان
الامور الطبيعية غير اختيارية وصدور اللفظ اختياري ان نسبة صدور اللفظ
الى الطبع باعتبار ان للطبع مدخل فيه لا باعتبار استقلاله انتهى والرد عبارة
عن رد كل من السؤال والجواب كما لا يخفى قوله المعنى الاول اه اي المعنى الاول من
المعنيين الاصطلاحيين وهو مبدأ الاثار المختصة بالشئ مطلقا قوله فان
صورته النوعية او نفسه اه اي الصورة النوعية للفظ او نفس اللفظ
وهي التي تختلف باختلافها الاجسام الطبيعية انواعا لما قالوا وحاصله ان لكل
واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصار
بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض بل سائر اثاره اما ان يكون لامر خارج
عن الجسم او للهوى او للصورة الجسمية او لصورة اخرى والاول بط بالضرورة
ولاسبيل الى الثاني لان الهوى قابل فلا تكون فاعلة ولان هوى العناصر
مشتركة فلا يجوز ان يكون مبدأ لامر مختلف ولا سبيل الى الثالث لان
الصورة الجسمية المشابهة في جميع الاجسام لو كانت علة لذلك لاشترك
الاجسام كلها في ذلك الحيز وبطلان فاعلين الرابع والصورة النوعية
نفسا لان النفس من حيث هي مبدأ الاثار قوة ومن حيث النسبة الى المادة
التي تحملها صورة نوعية ومن حيث النسبة الى طبيعة الجنس التي بها
يتمتع كمال فالقوة والصورة النوعية والكمال متحدة بالذات مختلفة
بالاعتبار تطلق النفس على كل منها وعبارة اخرى هي من حيث انها مبدأ
الفعل قوة ومن حيث انها تنضم الى مادة فتتصل بها نبات او حيوانا انسانا
تسمى صورة نوعية ومن حيث ان طبيعة الجسم ناقصة بكمالاتها ولما
كان النفس عني القوة التي هي مبدأ الاثار الخارجية مما يتم به الحقيقة النوعية
الموجبة لاثارها نسبوا الاثار تارة الى الصورة النوعية وقالوا بكونها مبدأ
لها واخرى الى النفس وحكموا بكونها مبدأ لها كما نسبوا الى الجزء الاخير من العلة
التامة تارة ونسبوا تارة اخرى الى العلة التامة فقد ظهر مما ذكرنا ان التغاير
بين الصورة النوعية والنفس اعتباري وهو يكفي في ايراد كلمة او لا لتحقيق
ان يقال ان التردد مبني على الاختلاف في ان النفس الانسانية هل هي

عبارة عن الصورة النوعية المنطبعة في المواد العنصرية كنفس سائر الحيوانات
والنباتات او هي غيرها فذهب الطبيعيون الى الاول واللاهيون الى الثاني
واختلفوا على مذاهبة كثيرة كما بسط في محله فعلى هذا يكون التغاير بين الصورة
النوعية والنفس حقيقيا قوله اي طبع مدلوله اه وانما فسرناه لانه اقضاء له
قوله المعنى الثاني اه وهو الحقيقة لانه لا يتصور في المدلول من حيث هو مدلول
الصورة النوعية والنفس لانها مختصان بالاجسام قوله اي النفس والعقل
اتفقوا على ان للنفس الناطقة التي تختلف في حقيقتها على اقوال شتى كما نقلنا
عن بعض الفضلاء فيما سبق من ارتقاء الاقوال فيها على ثلاثة وثلاثين مذهبها
باعتبار ما يخصها من الاثار قوتين احدهما عاقلة تدرك المعلومات التصورية
والتصديقية والاخرى فاعلة بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية والحركات
المخصوصة ثم اختلفوا في ان هاتين القوتين هل هما متغايرتان بالذات كما هو
التحقيق او بالاعتبار بان يسمى قدرة النفس على الادراكات قوة نظرية وقد
على الاعمال قوة عملية اذ لا قوة لها مغايرة لذاتها غير ذاتها بل ذاتها كافية
في صدور الاثار منها بلا واسطة قوة فاعتبارا مكان صدور الادراكات
منها تسمى ذاتها عقلا نظريا وباعتبارا مكان صدور الاعمال منها عقلا
عمليا وفي هذا التردد اشارة الى هذا الاختلاف بانه ان كان القوتان متغايرتين
بالاعتبار كما هو عند البعض فالمبدأ هو النفس الناطقة وان كانتا متغايرتين
بالذات كما هو عند بعض اخر فالمبدأ هو العقل اي القوة العاقلة ونقل عن بعض
الافاضل ان لفظ العقل يطلق بالاستراة اللفظي على اثني عشر معنى منها هذه
القوة ومنها الجوهر المجرد كما بين في محله قوله الوجوه الثلاثة اه احدها
طبع الالفاظ والثاني طبع اللفظ اي طبع مدلوله والثالث طبع السامع قوله
وفيه تعرض لابي الفتح حيث جعل الوجوه اربعة بجعل طبع اللفظ غير طبع
مدلوله كما سنقله قوله علاقة الدلالة اه لان للطبيعة مدخل في وجود الدال
وحصوله والدال مدخل في حصول الدلالة فلا طبيعة مدخل في حصول الدلالة
فلذلك نسبت الدلالة الى الطبيعة فالعلاقة علية واعتزل لفاضل العصا
بان لفظ الخ كما يدل على الوجود يدل زمان الوجود وليس دلالة عليه لان
طبع الالفاظ يقتضي التلطف به عند عروض المعنى له لان زمان الوجود لم يعرض

اللافظ فاما ان يكون بيان الطبيعية قاصرا او حصر الدلالة اللفظية في الثلاثة ^{سواء} ^{عقلية} واجاب بان الدلالة الطبيعية ما يكون له مقتضى طبع الالفاظ عند تحقق معناه قوله علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه دلالة ^{عقلية} او قال ابو الفتح في حاشية التهذيب ان المراد بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال في نفس الامر بتحقيق المدلول فيها مطلق سواء كان استلزام المعلول للعللة كاستلزام النار او العكس كاستلزام النار للحرارة واستلزام احد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان ^{الدخان} للحرارة فالدلالة العقلية تجل بالعقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية بالمعنى المذكور تستند اليها الدلالة والمراد بالعلاقة الطبيعية احداث طبيعة من الطبايع سواء كانت طبيعة الالفاظ او طبيعة اللفظ او طبيعة المعنى او طبيعة عينها عروض الدال عند عروض المدلول كالامثلة المذكورة فالدلالة الطبيعية دلالة تستند الى هذه العلاقة ولا يقدح فيها وجود دلالة عقلية هناك لجواز اجتماع الدالين باعتبار العلاقاتين كما اشار اليه في التحقيق الذي ذكره ههنا فلا يتوهم انتقاص تعريف كل من الدلالة العقلية والطبيعية بالآخرى بل ربما يجتمع الثلث باعتبار العلاقات الثلاث كما اذا وضع اخ للسعال بل نقول كل علاقة طبيعية يستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعة عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال بتحقيق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال للمدلول بحسب نفس الامر مطلقا مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى الاستلزام للخصوص بحسب عادة الطبيعة طبيعية انتهى فتأمل واعلم انه ليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها في الجملة والا يلزم ان يكون جميع اقسام الدلالة عقلية لان للعقل مدخل في كل منها فان فهم المعنى من اللفظ على اى وجه كان لا يمكن الا بالعقل كما لا يخفى قوله ودلالة اللفظ على المعنى المجازى اه ولما ثبت عند اهل العربية ان دلالة اللفظ على كل من جزء ما وضع له وما يلزمه في الذهن اى كل من الدلالة التضمنية والالتزامية عقلية لكون دلالاته عليهما من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم فيه توهم ان دلالاته على المعنى المجازى ايضا عقلية لما ان المعنى المجازى بالنسبة الى المعنى الموضوع له

لا يخلو

لا يخلو عن احد الامرين المذكورين و مراد المحشى المحقق من كلامه هذا دفع هذا التوهم وحاصل الدفع ان للوضع معنيين احدهما خاص والاخر عام ويقال الوضع النوعى على ما ذكرناه واللفظ موضوع بالمعنى الثانى للمعنى المجازى فدلالة عليه منسوبة الى الوضع بالمعنى الثانى فتكون وضعية لاعقلية قوله بالوضع النوعى وطريق افادة الوضع النوعى ههنا ان يقال كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازى لكانت دلالاته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بما لها كما صرح في التلويح قوله فان تحقق اللزوم بينهما اه وذلك بان تكون دلالة القرينة على تعيين المراد قطعية لازنية قوله والافلا اه اى فان لم يتحقق اللزوم بينهما بحيث اه بل انما يتحقق اللزوم في الجملة كما في المجازات المبينة على العرف والعادة فلا دلالة اصلا فضلا عن المطابقة على انه يجوز ان تكون القرينة عقلية ولا شك ان المركب منها ومن اللفظ ليس بلفظ فلا تكون الدلالة لفظية والمعتبر عند الميزانيين انما هو الدلالة اللفظية ^{اللفظية} قوله قدس سره قال متى اطلق اه هذا متأخر في الشرح من قول الشارح من وراء الجدار اه فهو سهو من قلم الناسخ قوله اى فقط اه والمقصود دفع ما يرد عليه قدس سره من ان بين قوله ليظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا وبين قوله فان المسموع من المشاهدة منافاة والحاصل ان بين المدعى والدليل منافاة فان الدليل يقتضى عدم دلالة اللفظ عقلا عند المشاهدة والمدعى اعنى قوله ليظهر اه يقتضى دلالة على وجه حفاء والدفع عبارة عن حذف قيد فقط في الدليل وحاصله انه لو لم يكن اللفظ المسموع من وراء الجدار لكان من المشاهدة والمسموع من المشاهدة يعلم وجود لافظه بالمشاهدة كما يعلم بدلالة اللفظ لعدم المناقاة بين الطرفين اى المشاهدة ودلالة اللفظ المسموع فاذا اعتبر القيد اعنى وراء الجدار يظهر دلالة اللفظ المسموع على وجود الالفاظ لان الاثر يدل على وجود المؤثر قوله بطريق اخر اه وهو المشاهدة قوله ويؤيد هذا التوجيه الجهر المستفاد

من قوله واما السمع اه فان حصر العلم بوجود اللفظ في صورة وراء
 الجدار بطريق واحد يدل على العلم بوجود اللفظ في صورة المشاهدة بالطريقة
 على ما يقتضيه المقابلة بين الصورتين حيث قال واما السمع من وراء
 الجدار اه قوله او اصلا اه معطوف على قوله فقط ومعناه مطلقا اي
 لا بدلالة اللفظ وحده لانه لا حاجة اليه لكونه معلوما بمشاهدة الحسن
 بالبصر وانما يحتاج الى دلالة اللفظ اذ لم تكن مشاهدة بالبصر ولا مع
 المشاهدة بناء على انها لا تتجاع مع العلم بدلالة اللفظ والمقصود دفع الايراد
 المذكور بوجه اخر وحاصله تعميم الدلالة المنفية لللفظ بقوله اصلا كما
 عرفت وحمل الظهور بمعنى الحصول فينبذ لامنا فاه بين القولين على ما لا يخفى
 وفي هذا الدفع تعريف للولي داود حيث قال ولا يريد ان اللفظ لا يدل عليه
 حينئذ لانه خلاف الواقع مع انه لو كان المراد هذا لكان المناسب ان يقول
 ليتحقق بدل قوله ليظهر انتهى ووجه التعريض ان الظهور بمعنى التحقق وقد اثبت
 بما نقل من الصراح واعلم ان في توجيه المحشى المحقق لجملة قدس سره بالتوجيهين الذين
 ذكرهما تعريف للفاضل العصام حيث قال بعد توجيه عبارة الشارح بما يدل على
 هذين التوجيهين من قوله انما اعتبر هذا القيد ليظهر الدلالة العقلية كمال الظهور
 بخلاف السمع من المشاهد فان هناك سببي علم بوجود اللفظ فلا يظهر الدلالة
 على الوجود تاما ولك ان تقول الدلالة الظاهرة ما يكون سببا للعلم بالمدلول
 والدلالة التي لا علم بالمدلول بسببها حصول العلم بغيرها بل ليس معها الا التفتا
 بالمدلول حقيقة كما في اللفظ السمع من المشاهد فان العلم بالمدلول بالمشاهدة
 لا بالدلالة فدلالته باعتبار الالتفات من اللفظ الى المدلول انتهى وعبارة السيد
 المحقق في هذا المقام منطبقة على هذا التوجيه انتهى ووجه التعريض ان عبارته
 قدس سره يمكن تطبيقها على كل من التوجيهين على ما لا يخفى قيل ولكون الظهور
 بالمعنى الاول مظهرا لم يحتاج في اثباته الى النقل من كتب اللغة انتهى وفيه نظر لانه
 نقل المعنى الاول من التاج كما هو في النسخ الموجودة عندنا الا ان يقال انه لم يوجد
 النقل في نسخة ويمكن دفع المناقاة ايضا بانه اذا اطلق عن هذا القيد يحتمل
 ان يكون اللفظ السمع من المشاهد ومن وراء الجدار فيكون دلالة اللفظ
 السمع على وجود اللفظ عقلا على الخفاء وعدم دلالة اللفظ السمع عقلا

عند المشاهدة وهو مقتضى الدليل فلا منافاة بين الدليل والمدعى قوله والحصر
 بيان اه دفع سؤال مقدرو هو ان الحصر لا يلائم هذا التوجيه لانه يدل على العلم
 بوجود اللفظ في صورة المشاهدة بسببين المشاهدة والدلالة فالحصر انما يلائم
 التوجيه الاول لا الثاني وحاصل الدفع ان اداة الحصر هنا مستعمل في بيان الواقع
 لا في الحصر قوله قوله بعد صدور اللفظ اه يحتمل ان يكون خبرا وان يكون قيدا سم ان
 فالخبر حينئذ قوله بسبب اه وعلى الاول يكون قوله بسبب اشارة الى دليل
 المدعى قوله كونه اه اي كون فهم وجوده قوله به اه اي باللفظ قوله علم اه
 اي علم وجوده قوله لكونه اه اي لكون اللفظ اثر اللفظ ودلالة اللفظ عبارة
 عن كونه هذه الحيثية قوله ليس شئ اه لانه لو كان اللفظ نفسه كافيا في العلم
 بوجود اللفظ من غير حاجة الى دلالة عليه التي هي عبارة عن كونه بحيث
 يلزم من العلم به علم لعلم وجوده به عند فرض انتفاء هذه الحيثية فيه ومن
 البين انه ليس كذلك قوله بمجرد ملاحظة القسمة اه ملاحظة القسمة عبارة
 عن ملاحظة المقسم والاقسام قوله واما استقرائي اه فيستند انحصاره
 الى التبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كانه حصارا للدلالة اللفظية
 في الوضعية والطبيعية والعقلية او في الاجزاء كانه حصارا للمركب في اجزائه من
 العناصر فالقسمة ان كانت عقلية فهي بديهية والا فهي استقرائية نظرية
 يحتاج الى دليل ظني وهو ان يقال انه لو وجد هناك قسم اخر لوجدناه بالتبع
 لكن التالي بظ وكذا المقدم ولا يخفى ان الملازمة نظرية قوله القسم الثاني اه اي
 ما لا يخرج العقل بالحصر بمجرد ملاحظة القسمة قوله الى ما يخرج به العقل بالدليل
 اه اي من غير حاجة الى الاستقراء كما في قولهم الموجود اما واجب بالذات
 او واجب بالغير لكن الدليل حصره فيهما قوله ومما قطعا اه ونقل عن بعض
 المدققين انه جعل بعض المحققين التقسيم القطعي مندرجا تحت العقلي وجعل
 بعضهم تحت الاستقرائي لكن تعريفه وبيان حكمه ياباه انتهى قوله والحصر
 الجعلي استقرائي اه دفع سؤال مقدرو هو ان كل واحد من التقسيمين اعني
 تقسيم الحصر الى العقلي والاستقرائي وتقسيم الحصر الى الثلاثة اعني العقلي
 والقطعي والاستقرائي غير حاصر لافراد المقسم لمخرج الجعلي من التقسيمين
 وحاصل الدفع ان الجعلي داخل في الاستقرائي على كل من التقسيمين وقيل

ان الجعلي استقرائي بالنسبة الى غير الجعلي وجعل بالنسبة اليه ويعرف بانه ما يجوز
العقل فيه قسم اخر لكن حصره القاسم في تلك الاقسام كتقسيم المصنفين ما يتضمن
كتابهم الى اجزائه قوله الدائرين النفي والاثبات اه وذلك لان التقسيم استقرائي
وان كان حقه ان لا يرد فيه بين النفي والاثبات لكن قد يكون مراد بينهما
اذ قد يذكر في صورة المحصر العقلي بالترديد لفائدة هي ضبط انتشار الاقسام قوله
لكون النفي فيه اه دليل لتفريع قوله فلا يرد المحصر الاستقرائي اه على تقييد
الدائرين النفي والاثبات بقوله بحيث لا يحتمل النفي اه قوله يحتمل عند العقل اه
صفة كاشفة لقوله مرسل وذلك لان معنى الارسال ان يكون مفهوم القسم
اعم مما وجد بالاستقراء مما صدق عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل
صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد بالاستقراء كقولهم العنصر اما ارض
اولا والثاني اما ماء اولا والثاني اما هواء اولا وهو النار فالقسم الاخير
مرسل اي غير منحصر في النار بحسب العقل ومخصص اي بحسب الاستقراء
وتفصيل المقام يطلب من تقرير القوانين قوله لانه نص في العموم اه النص عند
اهل الاصول هو اللفظ المسوق للمعنى المراد مع ظهور المعنى المراد منه فكلمة كلما
انما تنساق للعموم ويظهر منها معنى العموم ولا ينفك العموم عنها ولو في غير
الشرط قوله بخلاف متى فانه ظ اه واللفظ الظاهر عند اهل الاصول هو الذي
يظهر منه المراد فكلمة متى انما تنساق لمعنى الشرط والعموم يتبعه قوله وكلها
من سور الايجاب الكلي اه اعترض عليه الفاضل العصام بانه وان اعتبر في
الدلالة كونها في جميع الازمان لا وجه لاعتبار كونها على جميع الاوضاع التي
للاطلاق وان امتنعت كما يقتضيه كلية الشرطية انتهى ويمكن ان يجاب عنه
بانه مبني على ان الاعتبار في كليته مجرد الازمان لا الازمان والاوضاع معا قوله
وقد عرفت ان المراد بالعلم في الموضعين اه اي في قوله والمراد بالعلم ههنا مجرد
الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سرم في حواشي المطالع انتهى والمراد
بالموضعين الدال والمدلول ومقصوده دفع اليراد وجوابه الاتيين قوله
لان اخطار اللزوم اه اي احضاره في الذهن على طريق القصد قوله وان
المراد باللزوم الاستعقاب اه اي وقد عرفت في قوله او بان كون العلم
باحدهما مستعقبا للعلم بالاخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف قوله فلا يلزم

الالتفات الى شيئين اه تفريع على قوله وان المراد باللزوم اه قوله ولا يصح
الجواب بانه يجوز اه اي ولا يصح الجواب عن اليراد المذكور بانه انما يستحيل
اذا كان كل من الالتفاتين على وجه القصد وفيما نحن فيه ليس كذلك لان
الالتفات الى احدهما بالقصد والى الاخر بالتبع ووجه عدم صحة هذا الجواب
معلوم من المراد الاول الذي ذكره بقوله ان المراد بالعلم في الموضعين اه لان
الذهن لا يمكن ان ينتقل من حضور الشيء بالتبع الى لازمه فلو كان الالتفات
الى اللفظ والى المعنى المطابق بالتبع يلزم ان ينتقل الذهن منه الى المعنى اللائق
ولو كان الالتفات الى المعنى بالقصد والى اللفظ بالتبع يلزم ان لا ينتقل من اللفظ
الى المعنى والكل بطل فقد ظهر من هذا التقرير ان قوله ولا يصلح عطف على
قوله لا يرد لزوم اه وانه تفريع بواسطة العطف على قوله ان المراد بالعلم
في الموضعين الالتفات القصدى اه قوله قدس سرم واما اذا فهم من اللفظ مغز
في بعض الاوقات اه مقصوده دفع سؤال مقدرو هو ان تعريف الدلالة اللفظية
الوضعية غير جامع لافراد المعرف لانه لا يشمل على الدلالة في بعض الاوقات
بواسطة القرينة وهي عبارة عن اللزوم الجزئي وحاصل دفعه ان الاعتبار في
الدلالة الوضعية عند المنطقيين اللزوم الكلي لانهم اعتبروا في مطلق الدلالة
اللزوم الكلي فيلزم اعتباره في اقسام الدلالة المطلقة فالدلالة في بعض
الاوقات كما تكون خارجة عن التعريف خارجة عن المعرف اعني الدلالة
الوضعية وذلك لانه ان كان المراد بدال اللزوم الجزئي اللفظ فقط فهم
لا يقولون بانه دال عليه وان كان اهل العربية والاصول قائلون به فلا محذور
في خروجه بل الصواب خروجه وان كان المراد به اللفظ مع القرينة الظنية
الدلالة كما صرح به المحشي فلا يحكمون بان المجموع دال لان المجموع ليس بلفظ
ولان المجموع دال على سبيل الجزئية لان المراد بالقرينة الظنية الدلالة نعم
لو كانت القرينة قطعية الدلالة يكون المجموع دالا على سبيل الكلية وبهذا
ظهر ضعف ما قيل في تقرير جوابه قدس سرم ان ما كان فيه اللزوم في الجملة
ان كان المراد به اللفظ فقط فلا يحكمون بان ذلك اللفظ دال والدلالة
مصطلحة ثابتة له فتكون خارجة من الدلالة مطلقا فلا محذور في خروجه
وان كان المراد به اللفظ مع القرينة فيكون اللزوم فيه كليا انتهى

لان قوله فلا محذور في خروجه قاصرا لما عرفت من ان الصواب خروجه ولان
في قوله فيكون الزوم فيه كليا نظرا لما عرفت من ان المجموع انما يكون دالا على
الزوم الكلي اذا كانت القرينة قطعية الدلالة واذا كانت القرينة ظنية الدلالة
فلا يدل عليه بل يدل على الزوم الجزئي هذا غاية تحريم مراده قدس سره في
هذا المقام واعلم ان ههنا بحث وهو ان كلامه ههنا يدل على ان المراد بالقرينة
القرينة الظنية الدلالة لان فهم المعنى من اللفظ في بعض الاوقات بواسطة القرينة
انما يكون اذا كانت القرينة الظنية الدلالة اذ لو كانت القرينة قطعية الدلالة
لا يكون الفهم في بعض الاوقات بل يكون في جميع اوقات وجود القرينة
مع اللفظ كما عرفت وكلامه قدس سره في حاشية المطالع وهو الدلالة مقولة
بالاشتراك على معنيين الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق والثاني فهم
المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى الاول وان اعتبر في بعض العلوم
المعنى الثاني فلا دلالة للفظ اذا فهم المعنى منه بالقرينة بل الدال المجموع انتهى
يدل على ان المراد بالقرينة القرينة القطعية الدلالة لان قوله بل الدال المجموع
يدل عليه لان اللفظ من الدلالة الدلالة الكلية وقد اسندت الى المجموع وكذا
كلامه في حاشية المطول وهو ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق
فهم منه المعنى اشترط في الدلالة الالتزامية الزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك
تعلق الخارج عن المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكليات دالة على تلك المعاني بل
الدال عليها عند المجموع المركب منها ومن قرأ ثنها الحالية او المقالية ومن فسر
بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك للزوم وهذا هو
المناسب لقواعد العربية والاول انفس لقواعد المعقول انتهى يدل ايضا على ان
المراد بالقرينة هو القرينة القطعية الدلالة لان قوله بل الدال عليها عند المجموع
المركب اه يدل عليه كما عرفت فبين كلامه ههنا وبين كلامه في حاشية المطالع
وحاشية المطول تدافع كما لا يخفى فامل قوله اي ظنية الدلالة اه انما فسر القرينة
بكونها ظنية الدلالة لما عرفت من ان قوله في بعض الاوقات ينافي بتفسيرها بالقطعية
الدلالة وكذا بنا في اطلاقها اي سواء كانت ظنية الدلالة او قطعية الدلالة
كما لا يخفى قوله كما في المجازات والكليات اه كما في اطلاق الغائظ الذي هو لظن
من الارض واردة البراز بناء على ان العادة من ارادة البراز بطلب الارض

المطمئنة كما في الاستعارة التهامية والتمليحية المبينة على الادعاء قوله وهم اه اي
وهم دفع عنه قدس سره تحريم مراد من كلامه وهو ان مراده بالقرينة هو القرينة
التي هي ظنية الدلالة وماله الى اختيار الشق الثاني وابطل استدلاله وهو قوله
لكون الدلالة حينئذ كلية فقول كون الدلالة حينئذ مطلقا بطل لان الدلالة عند
كون القرينة ظنية الدلالة لا تكون مطردة فلا يقولون بدلالة اللفظ على المعنى
ولو مع القرينة فيلكن الحق ان مراد السيد بالقرينة قطعية كما يدل عليه كلامه
في حاشية المطول والمطالع حينئذ تختار الشق الاول ونقول اراد انهم لا يحكمون
بدلالته بدون القرينة وقوله لكن اهل العربية اه ممنوع لان اهل العربية يحكمون
بدلالته بدون القرينة واصحاب هذا الفن مع القرينة انتهى وفيه نظر لما عرفت
ان قوله قدس سره في بعض الاوقات ينافي بتفسير القرينة بالقرينة القطعية
الدلالة قال الشارح للعلم بوضعه اه وانما قيده به لان الاطلاق لا يستلزم
فهم المعنى على الوجه الكلي فهو اما متعلق بالتالي ففيه ان فهم المعنى المقيد بالعلم
بالوضع لا يلزم الاطلاق لان العلم بالوضع لا يلزمه واما متعلق بالزوم ولا يتحقق
الزوم الكلي للعلم بالوضع لان العلم بالوضع غير لازم واما متعلق بالاطلاق
اي متى اطلق للعلم بوضعه او وقت العلم بوضعه فهم معناه فلا وجه لتأخير
عن التالي كذا ذكره الفاضل العصام قوله فاذا اطلق المشترك اه الظان ان مراده
دفع النقص الوارد على تعريف الدلالة اللفظية الوضعية بانه غير جامع لدلالة
اللفظ المشترك لان السامع يجوز ان يكون غير عالم لاوضاعه على التفصيل
لتعدد ها وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلم بالوضع والعلم بالمعنى العلم التفصيلي
فقط بل اعم منه ومن الاجمالي هذا مبني على ان الارادة ليس بشرط في الدلالة كما
هو التحقيق قال قدس سره في حاشية المطالع واما المشترك فلا شك ان العالم
بوضعه لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة
لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد انتهى واما على مذهب
من قال ان الارادة شرط في الدلالة فالشك الخالي عن القرينة لا دلالة له
فلا يرد النقص بدلالته لان دلالة غير متحققة قوله لان هذا ليس موضوعا
اه اي لان لفظ هذا ليس موضوعا لكل مشاراه والا لكان استعماله فيه مطلقا
حقيقة واستعماله معينا مجازا فيلزم مجازات غير متناهية بدون حقيقة

قوله او لما هو ملزوم اه لا يخفى ان الضمير راجع الى المعنى فكله ما عبارة عن
اللازم فكله له اعني صلة الملزوم محذوفة فالضمير المجرور راجع الى ما قوله لان
دلالة اللفظ اه ذهب بعضهم الى ان التردد الصريح بين النفي والاثبات في
الحصر العقلي غير لازم لانه يجوز ان يورد في صورة الحصر الاستقرائي كما يجوز ان
يورد الحصر الاستقرائي في صورة الحصر العقلي المرددين بين النفي والاثبات
لمزيد الضبط وذهب بعض اخر الى ان التردد لازم في الحصر العقلي مطلقا اي
سواء كان صريحا او ضمنيا فزاد الحشى تطبيق عبارة الشارح على كل من المذهبين
فلا بد هنا من كلمة اي للتفسير ويحتمل ان تكون متروكة من قلم الناسخ قوله وما
قيل اه القائل هو الفاضل العصام قوله ان حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة اه
اي انما يكون الحصر عقليا ان لم تقيد مفهومات الاقسام بقيود الحيثيات
واما اذا قيدت بها كما هو الواقع لئلا يلزم تداخل الاقسام فلا يكون الحصر عقليا
والاقسام قبل التقييد كلها مطلقة وبعد التقييد مقيدة ومن البين ان المطلق
اعم من المقيد فهو اخص من المطلق فالحصر وان كان عقليا قبل التقييد الا انه
يلزم ان يكون بعد التقييد غير عقلي بل يكون استقرائيا لاحتمال الاقسام
الخارجة لتحقيق معنى العموم والخصوص والا لم يبق الفرق بين المطلق والمقيد
بالعموم والخصوص وتفصيله ما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب ان
الحصر انما يكون عقليا ان لم يقيد مفهوماتها بقيود الحيثية واما اذا قيدت به
فلا يكون عقليا بل استقرائيا لجواز ان يدل لفظ على جزء الموضوع له لانه
جزء منه بل لانه لا يلزم له لجزء الموضوع له كما اذا وضع لفظ بازاء مفهوم
مركب من الملزوم واللازم او لكونه جزءا لجزء الموضوع له او لكونه لازما
للازم الموضوع له او لكونه جزءا لازما للموضوع له وان يدل اللفظ على نفس
الموضوع له لا لكونه نفس الموضوع له بل لكونه لازما للازم الموضوع له بان
يكون بين الموضوع له وما هو خارج عنه تلازم متعاكس وان يدل لفظا
على خارج الموضوع له لا لكونه لازما للموضوع له بل لكونه لازما لجزء الموضوع له
او لكونه لازما للازم الموضوع او لكونه جزءا لازما للموضوع له او لكونه دائما
للموضوع له الى غير ذلك من الاعتبارات التي لا تخفى على المتأمل المتفطن
انتهى قوله فوهم لان قيد الحيثية اه وتوضيح الجواب على ما ذكره ابو الفتح

في تلك الحاشية ان قيد الحيثية الذي هو توسط الوضع ههنا بمعنى التعليل
المتعلق بنفس الوضع اي العلة هي الوضع وباقي قيود التعريفات اي التام والجزء
والخارج لتعيين ذلك الوضع المعلن به اي ان الدلالات الثلاث مشتركة في وضع
واحد مطلق تعيين هذا الوضع بكل قيد من تلك القيود الثلاثة لا بمعنى التعليل
المتعلق بالوضع مع باقي القيود وحاصل التعريفات ان المطابقة دلالة اللفظ
على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك تمام المعنى الموضوع له بذلك الوضع و
التضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى جزء المعنى
الموضوع له بذلك الوضع والا لزم دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع
الذي ذلك المعنى خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى انه على هذا
لا يتصور واسطة بين الاقسام الثلاثة والوسائط المذكورة مندرجة تحتها
قطعا ضرورة ان ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج في مفهوم المطابقة وما
يتعلق بجزئه مندرج في مفهوم التضمن وما يتعلق بخارج عنه مندرج في
مفهوم الالتزام انتهى ما لا وبالحيلة ان تقييد الاقسام بقيود الحيثية قد يكون
لاخراج امر داخل في الاقسام خارج عن المقسم وقد يكون لاخراج امر خارج
من الاقسام في نفس الامر داخل فيها بحسب الظن دون الاخراج عن المقسم
وما نحن فيه هو الصورة الثانية فلا يلزم وجود قسم خارج عن الاقسام
حتى ينافي الحصر العقلي لان الامر الخارج المحترز عنه بقيد الحيثية عن قسم
هو بعض من قسم اخر داخل تحته كما لا يخفى واجيب ايضا عن اصل الايراد
بمنع تحقق تلك الدلالة اما مستند بان السبب الاضعف لا يؤثر في المسبب
مع وجود السبب الاقوى كما ان الشمع لا يؤثر في اضاءة الارض مع وجود الشمس
واما مستند بان الجزء واللازم ليس تصورهما على سبيل الاخطار بالبال
والمعتبر في لزوم الذهني ان يكون تصور الملزوم بطريق الاخطار بالبال
مستلزما لتصور اللازم فيجوز ان لا يكون تصورهما مستلزما لتصور
لازمهما واجيب ايضا بان المقصود تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية
الى الاقسام الثلاثة بالقياس الى كل وضع وضع فحاصل التعريفات ان
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والتضمن
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والا لزم دلالة اللفظ

على ما هو خارج باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا ينتقص بعضها ببعض فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية فيها حتى يلزم اختلال المحصر العقلي انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب يرجع الى اعتبار قيد الحيثية قوله لان ذلك شرط اه دليل المدعى المستفاد من قوله وكذا ما قيل اى وكذا ما قيل في الاعتراض على كون المحصر عقليا وهم لان الزوم الذهني شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في مفهومها ففهوم الدلالة الالتزامية شامل لكل فرد من افراد دلالة اللفظ على الخارج الا ان الدلالة على الخارج لا تحقق الا في صورة الزوم الذهني قوله الاول ان لفظهما اه ولا يخفى ان هذا من جملة الاحتمالات التي يشمل عليها كلام القائل الذي ذكره بقوله وما قيل ان حصر الدلالة اه فالوجه في ابراده على الافراد لانفراد بهما الجواب قوله لا نسلم اه واجاب في حاشيته على المطول بان المتضايقين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم للاخر انتهى ولا يخفى ما بين الجوابين من التناقض في قوله والا لزم تعقلات غير متناهية اه اى وان لم يكن تعقل احدهما على طريق الاخطار والقصد بل يكون اعم من القصد والتبع لزم تعقلات غير متناهية لان تعقل احدهما مطلقا يستلزم تعقل الاخر مطلقا فيلزم تعقلات غير متناهية واما في صورة تعقل احدهما على طريق القصد فهو يستلزم تعقل الاخر فيكون تعقل الاخر بالتبع فلا يستلزم تعقل الاخر تعقل احدهما فلا يلزم تعقلات غير متناهية قوله وههنا اه في الصورة المذكورة قوله لما كان فهم احدهما اه اى احد المتضايقين قوله في ضم فهم مجموعهما اه اى ليس فهم احدهما على طريق القصد والاخطا بل فهمه بتبعية فهم المجموع قوله اقوال المراد بالخروج في المدلول الالتزامى اه فعلى هذا يكون اللفظ دالا على كل واحد من المتضايقين بواسطة لزوم احدهما للاخر في الصورة المذكورة دالة التزامية لان كلا منهما بواسطة لزومه للاخر مدلول اللفظ من حيثية غير حيثية العينية والجزئية ولعل التكلف في هذا الجواب اعتبار قيد الحيثية قوله يدل على الحد اه وقد ذكر الفاضل العصام يدل الحد الفاعل حيث قال ونقض ايضا المحصر بدلالة الفعل على فاعل وهي وطعية لدخلية الوضع فيها بلا شبهة وليست بمطابقة ولا تضمن وهو واضح على العارف بما جعلوه موضوعا له ولا بالالتزام

ولا لتحقيق الالتزام بدون المطابقة لا يسبيل الى فهم المعنى المطابق بدون ذكر الفاعل وكلاهما في الفعل المذكور بدون انه انتهى قيل وهذا السؤال مبني على ان الفعل موضوع الى نسبة فاعل معين واما اذا كان الفعل موضوعا الى نسبة فاعل ما كما هو هذا البعض فلا يرد هذا السؤال اصلا انتهى ولا يخفى ان تقرير السؤال لا يتوقف على وضع الفعل الى النسبة الى فاعل معين لا لان حاصله ان لفظ ضرب مثلا سواء كان موضوعا الى النسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما اذ لم يذكر مع الفاعل يدل اه وذلك ظ قوله وليست مطابقة وهو ظ اه وفيه اشارة الى رد ما ذكره الفاضل العصام من قوله وليست بمطابقة ولا تضمن وهو صريح انتهى كما نقلنا انفا وجه الرد انه اسند لا ظهري الى عدم كل من المطابقة والتضمن والحق اسناد نفس الظهور على عدم المطابقة فقط لان عدم التضمنية غير ظاهر بل يحتاج الى بيان قوله لانه لم يفهم في ضمن الكل اه ولانه يلزم تحقيق التضمن بدون المطابقة حذفه اكفاء بذكره في قوله ولا الالتزامية اه وجعله قرينة لحذف قوله والا لزم تحقيق اه ولانه لم يفهم في ضمن الملزوم حذفه بقريته ذكره في السابق ففي العبارة صنعة احتياك قوله لا نسلم دالة ضرب بدون الفاعل على معنى اه قيل وفيه ان هذا المنع انما يتوجه اذا قرر الوجه الثاني بما ذكره واما اذا قرر بان اذ اسمع لفظ ضرب مثلا قبل سماع الفاعل المذكور بعد يدل على الحدوث ولا يتوقف على سماع الفاعل وليست مطابقة فلا كما لا يخفى ولهذا بادري الى التسليم انتهى ولا يخفى ان يتوجه على هذا التقرير انه لا نسلم دالة لفظ ضرب المسموع قبل سماع الفاعل على الحدوث وعدم توقف دلالة عليه على السمع قوله اذ لا استعمال اه اى لم يكن استعمال صحيح بدون الفاعل لانه اذا قيل ضرب بدون الفاعل فالسمع لا يلتفت الى معناه لعله ان المتكلم لم يرد به المعنى حيث لم يستعمله بالاستعمال الصحيح لعدم ذكره الفاعل وجبئذ يكون اصلا بمعنى قطعاً فلا يكون ضرب دالا على معنى فعلى هذا يكون الجواب مبني على اشتراط الارادة في الدلالة كما ذهب اليه البعض لكنه ليس بمختار ضرورة ان الكلام الصريح من الناظم يفهم منه المعنى مع عدم وجود الارادة منه قوله اصلا اه لظ انه بمعنى مطلقا اى لا استعمال مطلقا سواء كان الاستعمال المنفي صحيحا او لا وما ورد عليه باننا لا نسلم عدم الاستعمال المطلق بادري الى العلاوة قوله ودلالة على

النسبة والزمان بهيئته آه يحتمل ان يكون مراده ان الهيئته تدل على كل واحد من النسبة والزمان بالمطابقة فتكون مشتركة بينهما ويحتمل ان يكون مراده انها تدل على مجموعهما بالمطابقة لكن هذا يناقض ما ذكره في حاشيته الارية حيث قال واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة تدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة انتهى وذلك لانه اسند ههنا الدلالة على النسبة والزمان الى الهيئته وقد اسند في تلك الحاشية الارية الدلالة على الزمان الى الهيئته والدلالة على النسبة الى تركيب الفعل مع فاعله كما لا يخفى واعلم ان هذا الجواب هو الجواب الاول من الجوابين اللذين ذكرهما في الحاشية الارية حيث قال فيها قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته ففى دلالة مطابقة وان كان المدلول تضمنيا للفعل لكونه موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلا او نقول لما اخذ في مفهوم الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلا هو غير داخل في مدلوله انتهى واعترض على الجواب الاول باللسان ان يرجع ويقول فقد اعترضتم بتحقيق مدلول التضمني بدون المدلول المطابق لان دلالة الفعل على ذلك الحدث بدون ذكر الفاعل وان كانت دلالة مطابقة باعتبار مادته الا انها دلالة تضمنية مع قطع النظر عن ذلك الاعتبار لما صرح به ذلك المحقق من ان ذلك الحدث الذي دل عليه الفعل بمادته دلالة مطابقة وهو بعينه مدلول تضمني للفعل انتهى وفيه نظر لان التباين الاعتباري كاف في المقصود وقد اعترف المعترض ولا يتوقف المقصود على التقادير الذاتي بين المدلول المطابق والمدلول التضمني كما لا يخفى واعترض على الجواب الثاني بان هذا يخالف لما اطبق عليه العلماء قديما بعد قرن من المدلول المطابق للفعل غير مستقل بالضم بل يحتاج الى ذكر الفاعل المعين اذ على ذكره يكون مدلوله المطابق مستقلا بالفهم غير محتاج الى ذكر الفاعل المعين وانما يلزمه تفعل الفاعل اجمالا من غير حاجة الى ذكره والمحتاج اليه تفصيله كعنى الابتداء

فعله واعترض
على الجواب الثالث
اه اى اعترض
المعترض الاول
على الجواب الثاني
كما اعترض على
الجواب الاول
مسألة

المفهوم من لفظ الابتداء انتهى ولا يخفى ان النسبة الاجمالية المعتبرة في مدلول الفعل معتبرة في مدلوله من حيث وجودها في ضمن النسبة الى الفاعل المعين فلا يلزم ان يكون المدلول المطابق للفعل مستقلا بالفهم حتى يكون مخالفا لما اطبق العلماء عليه واجاب الفاضل العصام عن الوجه بان هذه شبهة على استلزام المطابقة لا على الحصر اذ لا شبهة في كون هذه الدلالة التزامية واجاب ايضا بان مادة الفعل موضوعة للحدث والدلالة على فاعله لا لزوم وضع المادة قبل ذكر الفاعل وانما توقف على ذكره مدلول الهيئته من النسبة المخصوصة والزمان ونقل الفاضل العصام جوابا اخر وهو انه ليس هناك دلالة وضعية لانقضاء لزوم فهم المعنى للاطلاق الصحيح وليس اطلاق الفعل بلا فاعل صحيحا والدليل على اعتبار صحة الاطلاق انه لو لا ان ينقضى التعريف بدلالة الحروف ثم اعترض عليه بانه لو لم يكن هذه الدلالة وضعية لبطل الحصر الاستقرائي في الطبيعية والقطعية انتهى وقد اجاب الفاضل العصام في حاشية الجاهي اولا بان الدلالة ليست مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماع متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتين ففى التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه وهو لا يحضر ما لم يعلم بخصوص معناه المطابق بالتضمنية ومشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا يخفى ان هذا الجواب مبني على ان الارادة شرط في الدلالة وهو ليس بخيار والثاني ان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين احدهما في ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلافا لوجدان الثالث ان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقا من اللفظ والرابع انه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد

متأخرا عن حضوره في ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل
من حيث انه مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع
وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة بحضور الحدث والزمان مجزا عن النسبة
لا يكون تذكر في ضمن تذكر وضع الفعل كما صرح المحشي الوجوه الثلاثة الاخيرة
في الحاشية الاربعة واجاب ثانيا في تلك الحاشية بان التحقيق ان الفعل موضوع
لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل
الاسمية اذ لا يخفى على النصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
التركيبية وجعل هيئة زيد لغوا ومن امارات النسبة ليست مدلوله للفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون
تفصيلية وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون
احضاره على هذا الوجه لغوا انتهى واعترض عليه المحشي في الحاشية الاربعة
بانه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقصود
لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها
فجدشه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه
له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد
الى شئ تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا انتهى
قيل الحق في الجواب ان يقال ان المفهوم من الفعل قبل ذكر الفاعل هو الحدث
السازج الذي يدل عليه الفعل بما دته دلالة مطابقة وهو ليس بمدلول تضمني
للفعل قطعا حتى يلزم المحذور بل هو الحدث الذي وضع المصدر بارائه واما المدلول
التضمني للفعل فهو الحدث المنسوب الى الفاعل المعين لا الحدث السازج ويتدفع به
الاعتراض بالزمان لان المفهوم من لفظ ضرب مثلا قبل ذكر الفاعل هو الزمان
المقارن بالحدث السازج وهو ليس بمدلول للفعل حتى يلزم المحذور بل المدلول
التضمني له الزمان المقارن بالحدث المنسوب الى الفاعل المعين قال
الشيخ الرضوي في بحث المصدر والمصدر موضوع للحدث السازج والفعل
البنائي للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبني للمفعول
موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه

دلالة من السبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق به ما خوذ في مفهوم الفعل
خارج عن المصدر لا زمر في الوجود انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب انما يدل على التغير الاعتباري
بين الحدث السازج وبين الحدث المنسوب الى الفاعل المعين لا على التغير الذاتي بينهما
وقد عرفت ان جواب المحشي مبني عليه فاذكره من الجواب الحق هو جواب المحشي بعينه
فتفطن وانما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام وقد حررنا هذا البحث
على وجه لا يحوم حوله شائبة الشك والاهام بعون الله الملك العلام قوله مع انه
اي الشأن قوله ليس هذه الدلالة اه اي ليس دلالة اللفظ المشترك على مجموع المعاني من حيث
هو مجموع شيئا من الاقسام الثلاثة لان المجموع ليس مما وضع له اللفظ ولا جزاءه ولا لازمه
له ذهنا قوله وقد يتطرق اليه شبهة اه ولاجل هذا يحتاج الى التنبيه بزيها قوله كما هو
مناط الحكم اه اي على وجه هو منشأ الحكم قال الشارح ودلالته على معناه بواسطة
ان اللفظ موضوع لما خرج عنه المعنى المدلول لا التزامي اه اعترض عليه الفاضل العصام
بان وضع اللفظ لمعنى خرج عنه المدلول لا يكون سببا للدلالة ولا لكان كل خارج مدلول
بل معنى يلزمه المدلول فذكر الخروج ذكر لما هو خارج عن السببية وترك الزوم فوت لما
هو مناط السببية واجاب بانه انما وقع فيه لئلا يكون ذكر اشتراط الزوم فيما بولغوا
انتهى ولا يخفى ما فيه لانه على تقدير ترك الزوم يكون التعريف باطلا فيلزم احد الامرين
اما بطلان التعريف او لغو الاشتراط ويمكن ان يقال ترك الزوم بناء على ظهوره لان
المدلول الخارجي لا بد ان يكون لازما والالم يكن مدلول فان قبل الظ ان الاتفاق جعل القسمة
ثنائية لا ثلاثية لظهور ان ليس سبب الدلالة الوضعية الا الوضع لشيء او كون الشيء لازما
لموضوع له داخل كان او خارجا قلنا سيجيء ان دلالة الالتزام مجبورة في جواب ما هو
وفي طريق ما هو ودلالة التضمن مجبورة في الجواب دون الطريق والتمييز بينهما بالاحكام
قوله المطابقة باسما اه اي موافقة واحد من الانسان مع الاخر منه قوله التضمن درميان اه
اي جعل الشيء في البين قوله الالتزام دربركفتي اه اي جعل الشيء لازما لنفسه قوله في
التاج اه توطئة لتفريع قوله فلا شتمال اه قوله فلا شتمال دلالات الثلث على المعاني
اللغوية للالفاظ الثلاثة اه اي المطابقة والتضمن والالتزام فالسمية لكل منها
من قبيل تسمية الشيء باسم ما يشتمل عليه والمقصود منه تعريض للناظرين منهم الفاضل
العصام حيث تكلف في وجوه التسمية في الدلالات الثلث وقال اي اللفظ الدال بالمطابقة
مطابق لتام ما وضع له بخلاف الدال على الجزء فان المعنى كانه يزيد عليه وكذا الدال

على الاثر يزيد عليه المعنى والمطابقة وهمية اذا تقرر هذا فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له
لعلاقة المجاورة وكذلك التسمية بالضم لان المدلول التضمني موصوف بالضم به المبني
للمفعول والمطابق بالضم المبني للفاعل فسمى الدلالة باسم وصف المعنى المجاورة وكذا
الالتزام بمعنى لزوم وصف المعنى المطابق او الالتزام بالتفصيل المذكور فسمى الدلالة
باسم وصف المعنى انتهى حاصله ان الدلالة نسبة بين الدال وهو اللفظ وبين المدلول
وهو المعنى الموضوع ومن البين ان الدال لم يتفاوت في الصور الثلاث بل تفاوت في الدلالة
فلاجل هذا سميت الدلالة بحال المدلول بعلاقة التعلق او المجاورة وقالوا احسن
ان يقال الدلالة على تمام ما وضع له مطابقة لدلالة قصدها الواضح والدلالة على
الجزء مما تضمنه الدلالة المطابقة والدلالة على الالتزام لا زوم الدلالة على الكل انتهى ومنهم
المولى داود حيث قال يعني تلك الدلالة مطابقة لان مطابقة اللفظ للمعنى الموضوع
له سبب لها فسمى السبب باسم السبب وكذا وجه التسمية في الباقيتين فان سبب
دلالة اللفظ على المعنى التضمني تضمن المعنى الموضوع له اياه وسبب دلالة على المدلول
الالتزامي لزومه انتهى مع ان في كون الدلالة على تمام وضع له مسببة عن تطابق اللفظ
للمعنى نظر كما اشار اليه الفاضل العصام وقال والافق بوجه التسمية في الاول وان وجه
التسمية بالمطابقة مسببة مطابقة المدلول المطابق للموضوع له او بالعكس والمفارقة
الاعتبارية كافية في صحة القول بالمطابقة انتهى واعلم ان التسمية للدلالات الثلاث بالمطابقة
والضم والالتزام مبنية على اصطلاح السائين واما الاثرا فيون فهم يسمون المطابقة
بدلالة القصد والضم بدلالة الخبطة والالتزام بدلالة التطفل قوله ولما كانت هذه
الدلالة اه دفع لسؤال مقدرو وهو ان نسبة الدلالة الى المطابقة والضم والالتزام
غير جائرة وحاصل الدفع ان نسبة الاجناس الى انواعها جائرة اذ يجوز ان يقال الحيوان
الانسان والحيوان الفرسى قوله جاز نسبتها اليها اه اى جاز نسبة الدلالة الى انواعها فسمى نسبتها
راجع الى الدلالة وضمير اليها راجع الى انواع كما لا يخفى قال الشارح لانه لو لم يقيد لا تنقضي
اه قيل يمكن توجيه التعريفات بلا اعتبار قيد الحيثية فيها بان المقصود تقسيم الدلالة
اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة بالقياس الى كل وضع وضع فحاصل التعريفات
ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والضم دلالة
اللفظ على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والالتزام دلالة اللفظ على ما هو خارج
عنه باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا ينتقض بعضها ببعض

فلا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية والجواب ان هذا توجيه راجع الى اعتبار قيد الحيثية
فلا تفاوت بين التوجيهين الا في العبارة قوله لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد منها
اه والصواب ان يقول لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد منها كما لا يخفى والمراد بكل واحد
منها كل واحد منها سوى معرفه على طريق الاستثنائي العقلي والا يلزم انتقاض التعريف
بمعرفه وحاصله انه لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد منها اه لا صراحة وهو ظ ولا
ضمنا بان يراد باضافة البعض الى الدلالة والى ضميرها الاستغراق لما ذكره والمقصود
منه الرد على ما ذكره المولى داود حيث قال اضافة البعض الى الدلالة للاستغراق والى
ضميرها للعهد الذهني والمعنى لا تنقض حد كل بعض من الدلالات الثلاث ببعض منها ولم
يرد بالاضافة في كلا الوصفين العهد الذهني لانه اوردته تعليلا لتقييد حد كل واحد من
الدلالات بتوسط الوضع فلو كان المراد بها العهد الذهني في كلا الوصفين لما افاد
التعليل المقصود ولا عكس ما ذكرته لعين هذا ولا الاستغراق فيهما لعدم مساعده البين
المذكور المشار اليه بقوله يجوز ان يكون للبين حينئذ انتهى وحاصل الرد ان قول
الشارح لو لم يقيد دليل على الدعوى الموجبة الكلية اعني كل حد من الحدود الثلاثة مقيد
بهذا القيد فقوله لو لم يقيد عبارة عن السالبة الجزئية سواء كانت متحققة في ضمن
السالبة الكلية اى لا شئ من الحدود بمقيد بتوسط الوضع او متحققة في ضمن الايجاب
للبعض والسلب عن البعض بناء على ما قالوا من ان رفع الايجاب الكلي مشترك بين السالبة
الكلية وبين الايجاب للبعض والسلب عن البعض وذلك لان السالبة الجزئية تنقيض
الموجبة الكلية اذا كان المقدم عبارة عن السالبة الجزئية كان التالي عبارة عن انتقاض
بعض الحد ود بعض الدلالات وهو الايجاب الجزئي هذا ما نسخ في تحرير مراده وما ذكره
الفاضل العصام قريب مما ذكرناه فان اردت الاطلاع عليه فارجع اليه واعترض بانه
لو لم يقيد الحد بتوسط الوضع لا تنقض الحدود بالدلالة العقلية فان التلفظ بانا موجود
يدل عقلا على وجود المتكلم مع انه الدلالة على ما وضع له وعلى نفس المتكلم لان العلم
بوجوده يتوقف على تصوره مع انه دلالة على جزء الموضوع له وعلى ترك لسانه مع
انه لازم ما وضع له واجيب بوجوب اعتبار المقسم في الاقسام وهو الدلالة اللفظية
الوضعية وهو يعني في دفع الاعتراض عن اعتبار هذا القيد ورد بان وجوب هذا
الاعتبار ممنوع واجيب بان تعريف المقسم بضم قيود الى المقسم يدل على وجوب هذا
الاعتبار ورد بان المراد بضم القيود الى المقسم اعم من الضم الى نفس المقسم او الى ما في حكمه

بان يذكر القسم مفهوم اذا حقق يكون في قوة القسم مع قيد قوله لانه لو لم يوجد لفظ مشترك
 اه وفيه تعريض للفاضل العصار حيث قال ولا يبعد ان يقال البحث في كتب المنطق على وجه
 يعم جميع الاوقات والازمان بحيث لا يتغير ولا يتبدل بتبدل الاعتبارات فيجب اعتبار
 اقسام الدلالات وتعريفاتها على وجه لا يمتثل لطرق التغير اليه فيكفي الانتفاض جواز
 مادة النقص فلذلك اكتفى البعض بفرض مادة النقص بها كل تعريف بكل ما سوى معرفته من
 القسمين لولا اعتبار قيد الحيثية ففرض كون الشمس موضوعا للجرم والضوء والجميع انتهى
 وحاصل التعريض انه يجب ان تكون مادة النقص متحققة خارجية في الحدود واعتبارية
 في الاعتباريات وذلك لان الجواز سواء كان عبارة عن التجوز العقلي وهو الامكان العقلي
 او عبارة عن مجرد الفرض ممكنا كان او محققا لا يمكن تخلص التعريف عنه فلو اكتفى في
 انتفاض التعريف لم يطرد ولم ينعكس تعريف واحد فيلزم تحقق المادة في الانتفاض قوله
 الا ان يقال اه قيل وهذا التوجيه هو المراد في الحقيقة فلا وجه لقوله الا ان يقال اه و
 فيه نظر لانه افاد المراد بهذه العبارة دفعا للشبهة قوله ان سلب الضرورة عن الطرفين
 اه اي الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلبين احدهما
 سلب الضرورة عن الجانب الموافق والاخر سلب الضرورة عن الجانب المخالف والامكان العام
 عبارة عن الثاني فقط فالامكان العام جزء من الامكان الخاص بلا شبهة قوله جاز اطلاق
 الشمس اه قال الفاضل العصار الجرم بالكسر اشتهر في العلويات كالجسم في السفليات
 والمراد بالجرم المعهود لكن لا الشخص المحسوس والا لم يكن منحصرا في فرد كما هو المقرر
 بل الجرم الذي هو النير الاعظم اي هذا المفهوم انتهى واعتراض عليه بان هذا بيان للغة
 وفي اللغة لا يلاحظ مثل هذا التحقيق بل هو من تحقيق المنطقيين فيكون المراد الشخص
 المحسوس انتهى وفيه نظر لان ما ذكره الفاضل العصار مبني على ان الالفاظ موضوعات
 للمفهومات الموجودة في الازهان لاموضوعات للوجودات الخارجية وعدم ملاحظة
 مثل هذا التحقيق في بيان اللغة ممنوع ولما كان وضع لفظ الشمس للجرم في غاية الظهور
 بخلاف وضعه للضوء اراد المحشى المحقق اثباته بانه جاء في محاورات العرب اطلاق
 لفظ الشمس على الضوء والتبادر من الاطلاق هو الحقيقة ولا يخفى ان اطلاق لفظ
 الشمس على الضوء حقيقة يتوقف على وضعه له قوله صورت بسنن وجيزي صورت
 كودن اه الاول اي صورت بسنن ناظر الى الاول اي الى المعلوم والثاني اي وجيزي
 صورت كودن اه ناظر الى الثاني اي المجهول لان الاول اي صورت بسنن لازم والثاني

متعدا لنشر على ترتيب الف ولا يخفى ما فيه من التعريض على الفاضل العصار حيث اقفه
 في معنى اللازم فلم يجوز الاصيغة المعلوم قوله الاول انه يدل على اشتراط اه لانه عطف
 الارادة على الاطلاق في كثير من المواضع منها قوله اذا اطلق واريد به الامكان الخاص
 واعتراض عليه الناظرون بان الصواب ترك قوله واريد به الامكان الخاص فان الامكان
 كلما اطلق يدل على الامكان الخاص بالمطابقة وحينئذ يدل على الامكان العام بالضمن
 والارادة لا دخل لها في الدلالة قوله وذلك بط اه اي اشتراط الارادة في الدلالة بط
 لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بان اذا
 سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده الالفاظ اولا ولا نفني الدلالة
 سوى هذا على ما في المطول وقال في شرح المطالع لانا نعلم بالضرورة ان من علم لفظا معني
 وكان صورة ذلك اللفظ محفوظا له في الخيال وصورة المعنى مرتبطة في البال فكما تخيل
 ذلك اللفظ نتعقل معناه سواء كان مرادا اولا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه
 لمعانيه يتعقلها عند اطلاقه فعم تعين ارادة الالفاظ موقوف على القرينة لكن بين
 ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد انتهى قوله وان نقله المحقق الطوسي عن الشيخ اه
 يعني وان كان الناقل عظيم والمنقول عنه اعظم منه قوله ولم يذكره في محل البيان اه والضهير
 راجع الى المطابقة بتأويل المعنى اي والسكوت في مقام البيان يفيد المحصر فيؤول الى ما ذكره
 القوم من كون دلالة لفظ الامكان على الامكان العام بالضمن لا بالمطابقة ومن كون
 دلالة لفظ الشمس على الضوء التزامية لا مطابقة فبرد عليه ما اورده على القوم في
 شرح المطالع بقوله وفيه نظر لانا لا نسلم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او
 الملزوم لا يدل على الجزء واللازم بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلالتين
 بجهتين ولا امتناع في ذلك انتهى قوله وجهه قدس سره اه جواب لقوله لما كان عبارة
 اه والضهير المفعول في وجهه راجع الى العبارة باعتبار تأويلها بالكلام او باعتبار المعنى
 اليه اي وجه قدس سره كلام الشارح على وجه يدفع به الوجوه الثلاثة التي اوردوها
 عليه ولم يقتد رواعي توجيه كلام الشارح بهذا التوجيه بعد ايرادهم اياها عليه قوله
 بان ذكر الارادة بيان للواقع اه اشارة الى جواب الوجه الاول قوله وذكر المطابقة اه اشارة
 الى جواب الوجه الثاني قوله بحذف الارادة اه ناظر الى قوله بان ذكر الارادة اه قوله و
 يجعل دلالة اه ناظر الى قوله وذكر المطابقة اه اي لما جعل قدس سره دلالة على الامكان
 الخاص وهي المطابقة في قوله متى اطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان دلالة قضائية

اه حالا من المستتر في اطلاق ما سيصرح به المحشى من ان قوله على الامكان الخاص ظرف
مستتر نصب على الحالية محلاى حال كونه دال عليه انتهى ما لا ود لانه على الامكان
العام وهي التضمن جزاء مقصودا بالا فادة من الكلام لانه جعل قوله يدل على الامكان العام
جزاء للشرط حصل الاشارة الى ان المطابقة ليست مقصودة بالذات وانما ذكرت
توطئة للتضمن وان المقصود بالذات انما هو دلالة على الامكان تضمننا واعلم ان كون
هذا الظرف مستقرا مبنى على ما ذهب اليه بعض النحاة من ان الظرف المستقر ما كان
متعلقا بالجار محذورا فاعاما كان او خاصا والا فالدلالة المحذوفة من الافعال الخاصة
كما لا يخفى قوله وبان عدم ذكر المطابقة اه معطوف على قوله وبان ذكر الارادة اه و
جواب عن الوجه الثالث قوله لا انتفاء اه اى انتفاء المطابقة فالضمير للمطابقة
بالتأويل المذكور قوله قدس سره حين اطلق اه قيل فيه شئ لان دلالة لفظ الامكان على
الامكان العام بالتضمن والمطابقة لا تختص بمجرى اطلاقه على الامكان الخاص كما يتبادر
من قوله حين اطلق انتهى قوله وقالوا في توجيه الانتقاض اه في جواب نقض تعريف
الدلالة التضمنية بالدلالة المطابقة قوله وكذا في الانتفاضات لانية اه اى وكذا
قالوا مثل هذا الجواب اجوبة النقض لانية قوله ورده الشارح في شرح المطالع اه على ما
قلناه من قوله وفيه نظر لاننا لا نسلم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى لكل اه قوله
اى مرة ثانية اه والا لزم ثبوت الداليتين للفظ الواحد من جهة واحدة في حالة واحدة
كما يدل عليه قوله لتغاير الجهتين والمراد من التفسير دفع ما قيل قوله باعتبار ملاحظة
كونه موضوعا اه هو احد الجهتين والجهة الاخرى اعتبار ملاحظة كونه جزءا للموضوع
قوله في ذكر لفظة ايضا ههنا اشارة اه فيه اشارة الى انه قد استفاد هذا التفسير
من قوله قدس سره ايضا وذلك لانه قد تقرر في محله انه لا بد من المغايرة بين المشبه
والمشبه به وقد دل كلام قدس سره على تشبيه الشئ بنفسه حيث دل على تشبيه
دلالة على الامكان العام بدلالة على ذلك بين البطلاق فلا بد ان يحمل كلامه
على ان كلام الداليتين بمغايرة لاخرى فالدلالة المشبهة بمغايرة هي اعتبار كون
الامكان العام موضوعا له والدلالة المشبهة بها بمغايرة هي اعتبار كونه جزءا لما وضع له
من الامكان الخاص واما بعض الافاضل الى هذا التوجيه حيث قال ويمكن ان يقال
ان قوله ايضا متعلق بقوله دلالة قوله الى ان الداليتين متغايرتان اه قال قدس سره
في حاشية شرح المطالع فلا محذور سوى انه يلزم ان يدل اللفظ على الجزء في حالة واحدة

داليتين من جهتين مختلفتين ولا امتناع في ذلك لما ان حقيقة الدلالة التفاضلية
الى المعنى عند اطلاق اللفظ او تخيله كما علم من كلام الشيخ ولا معنى لهذا الالتفات سوى
الانتقال من اللفظ اليه واذا علم ان اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني
مقسمة في العقل فاذا اطلق هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع تلك المعاني ولا حظ
كل واحد منها فاذا كان مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه
موضوعا له والى الكل ايضا لذلك لكن انتقاله الى الكل يتضمن انتقاله الى الجزء اجمالا فله
الى الجزء انتقالا تفصيلي قصدي بسبب كونه موضوعا واجمالى ضمنى بسبب كونه جزءا
للموضوع له فله عليه دلالة ان هكنا في اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم ينتقل
الذهن منه الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له ويتوسط الموضوع ايضا انتهى قوله
فما قيل اه القائل هو بعض الافاضل ابو وردى قوله المناسب السباق اه لان السباق
دلالة تضمنية واللاحق دلالة مطابقة فاذا كان لفظ ايضا متأخرا عن قوله مطابقة
يكون المعنى ان لفظ الامكان يدل على الامكان العام دلالة تضمنية ويدل عليه دلالة
مطابقة ايضا فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه قوله وهم اه وذلك لانه لو كان متأخرا
لا يحصل الاشارة الى كون الداليتين متغايرتين بالذات لتغاير الجهتين بالذات بل
يوهم تغايرهما باعتبار وصف المطابقة والتضمن قوله ولا شك ان استحضار الوضعين
في ان واحدا اه اعترض عليه بان هذا بالنظر الى حال السامع لا الى حال اللفظ فعدم الالتفات
في ان واحد من قصور مساعده ذهن السامع لا من دلالة اللفظ انتهى وفيه نظر لان
مساعده ذهن السامع معتبرة في دلالة اللفظ لما عرفت من ان الدلالة اللفظية الوضعية
كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع ومن البين ان المراد بالعلم بالوضع
علم السامع بالوضع فلو لم يحصل الالتفات في ان واحد لعدم مساعده ذهن السامع
لم يحصل دلالة اللفظ كما لا يخفى قوله كلة اذا مجرد الظرفية اه والغرض دفع الاعتراض
الاتى قوله لا للشرطية اه حتى يوجب كون الصدق معلقا على الاعتبار المذكور حتى يرد
عليه الابرار الاتى قوله وانما قيده اه اى قيد الصدق قوله بذلك اه اى بقوله في زمان
اعتبار دلالة التضمنية وحاصله انه قيد الصدق بكونه في زمان اعتبار دلالة التضمنية
قوله لانه مدار الانتقاض اه اى لان هذا القيد مدار انتقاض تعريف الدلالة التضمنية
بدلالة المطابقة لان مجرد صدق دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على تلك الدلالة مطلقا
لا يوجب الاعتراض لانه انما يوجب الاعتراض المذكور اذا اتحد زمان الداليتين واما

اذا لم يتحد زمانهما بان يكون زمان احدي الداليتين غير زمان الدلالة الاخرى فلا
يرد الاعتراض المذكور قطعاً كما لا يخفى اعترض عليه بان الاعتبار قد يتعلق الى ما ليس
متحققاً في نفس الامر وقد يتعلق الى ما يتحقق في نفس الامر ومعنى الاعتبار في التعلق الثاني
اذعانه ونسبته الى الحق والصدق وهما المراد من الاعتبار هو الثاني فينبغي ان يتحقق
الشرطية اذ لو لم يتحقق ولم يتميز من الدلالة المطابقة فلا يكون مادة النقص انتهى
وفيه نظر لانه على هذا يكون معنى قوله قدس سره فاذا اعتبرناه فاذا تميز دلالة التضمنية
صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع اه ولا يخفى تكلف لا يحتاج اليه قوله
فلا يرد ان الاعتبار لا يدخل له في الصدق اه لان الاعتبار وان لم يكن له دخل في الصدق
الا انه مدار انتفاض تعريف الدلالة التضمنية بالدلالة المطابقة قوله قدس سره
اي لتحقيق تلك الدلالة التضمنية اه والمراد من هذا التفسير دفع ما اورد على الشارح من ان
قوله لتحقيقها اه لا يدل على المدعى وهو قوله لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع الامكان
العام لان الشيء الذي له اسباب متعددة لا يلزم من انتفاء شيء من تلك الاسباب انتفاء
ذلك الشيء وانما يلزم انتفاؤه من انتفاء المجموع فتحقق ذلك الشيء وان فرضنا انتفاء
بعض منها لا يدل على ان ذلك البعض ليس بسبب كذا ذكره المولى داود وحاصل الدفع
ان المراد بالدلالة التي رجع ضمير قوله لتحقيقها الدلالة التضمنية لا مطلق الدلالة نحو
يرد عليه ما اوردته فالدليل يدل على المدعى فقصر الدليل ان يقال لو كان بواسطة ان لفظ
الامكان العام لم يتحقق تلك الدلالة التضمنية لكن التالي بط وكذا المقدم فينتهض
المقدم لان انتفاء احد السببين اللذين سببية الدلالة انحصرت فيهما وهو كون الامكان
العام موضوعاً له تحقق السبب الاخر وهو كونه جزءاً للموضوع فيتحقق مسببه وهو الدلالة
التضمنية ولا يخفى ان نقبض المقدم هو المطر واثبت الفاضل العصام بطريق اخر وقال
الدلالة متحققة عند من لا يعلم الوضع للامكان العام فليست لاجل الوضع والالم تكرر
متحققة بدون العلم به وان الدلالة في التضمن لا تكون بسبب الوضع والوضع يوجب
الدلالة القصديّة وقس على ما سمعت ما يذكره في باقي الانتفاضات انتهى قوله وحاصله
اه الظان الضمير راجع الى القول في بقوله والمقصود الرد على المولى داود حيث توهم
ان تفسيره قدس سره مرجع الضمير في قول الشارح لتحقيقها بما ذكره مبنى على تقييد الدلالة
في قوله لان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام بالتضمن وقال ان العبارة وان
كانت خالية عن التقييد الا ان فهم القيد عن السياق غير بعيد انتهى وحاصل الرد

ان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في الصورة المذكورة اعني بها كون لفظ الامكان
موضوعاً للامكان الخاص عبارة عن الدلالة التضمنية فلا حاجة الى اعتبار التقييد
قوله كناية عن انه لا مدخل اه بناء على ان تحقق الدلالة المذكورة على تقدير فرض انتفاء
وضعه له لازم لعدم مدخلية وضعه للامكان العام فيها فهو من قبيل ذكر اللازم و
ارادة الملزوم قوله فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه اه واجيب عن هذا الاعتراض بوجه
اخر وهو انه ليس المراد فرض الانتفاء بعد التحقق اي تحقق الوضع بل المراد فرض عدم تحقق
في اول الامر على ما ذكره كنبو قوله من اشتماله على الجهتين اه احديهما كون الامكان
العام جزءاً للموضوع له والاخرى كونه موضوعاً له قوله من اشتمال الضوء على جهتين اه
احديهما كون الضوء لازماً للموضوع له والاخرى كونه موضوعاً له قوله لا يقال لللفظ
اذا دل اه قال قدس سره في حاشية شرح المطالع يعنى ان توجيهك في هذا المقام مبنى
على ما ذهبت اليه من اجتماع داليتين على كل واحد من الجزء واللازم وهذا المذهب
باطل لان اللفظ اذا دل على معنى باقوى الداليتين التي هي المطابقة لم يدل عليه باضعفها
التي هي التضمن والالتزام ويحتمل ان يقال هذه معارضة في نقض ما تقدم من المدعى كانه
قبل ما ذكرتم في وجوب تقييد حد المطابقة وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه
لان ذلك المشترك لا يدل على الجزء بالتضمن ولا على اللازم بالالتزام فلا يصور نقض
هذه المطابقة بهما فلا حاجة الى التقييد بالحيثية والجواب على التقديرين اننا لانسلم ان الدلالة
الضعيفة لا تتجمع القوية اذا كانتا من جهتين مختلفتين فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان
المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق بان العالم بوضع لهما لا يفهم الجزء لا
مرة واحدة فلا يكون هناك ادلالة واحدة واستنادها الى ما هو اقوى اعني كونه
موضوعاً له اولى قلت قد سبق هنا ان الدلالة هي الالتفات والانتقال وان هنا انتقالاً
الى الجزء وعن ذكر في تعريفها الفهم وجب ان يريد به ذلك الانتقال لا الفهم الحقيقي
لئلا يلزم فهم المفهوم انتهى قوله اي وان دل اللفظ الموضوع اه والمقصود منه دفع ما
اوردته الفاضل العصام على قوله قدس سره للزم ان يكون كل لفظ دالاً على معان غير
متناهية اه وحاصله انه ان حمل قول الشارح واللفظ لا يدل على كل امر خارج عن
الموضوع له على السلب الكلي فلا يستلزم نقيضه وهو الايجاب الجزئي الذي يدل عليه
قوله قدس سره والا اه الايجاب الكلي وهو دلالة كل لفظ على كل امر خارج اه بل انما
يستلزم الايجاب الجزئي وهو قولنا للزم ان يكون بعض لفظ وضع لمعنى لا على معان غير متناهية

فالملازمة اعني قوله قدس سره والا لزم ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية
 آه وان حمل على الرفع الايجاب الكلي فقيضه الذي دل عليه قوله قدس سره والاعبارة عن
 الايجاب الكلي فقريب الدليل ممنوع لانه لا يثبت وجوب شرط للدلالة الالتزامية بمحضها
 بخارج دون خارج اذ لو دل اللفظ على كل امر خارج عنه تحقق الدلالة الالتزامية بلا
 شرط فالاولى ان يقول للزمان يكون لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية
 انتهى وحاصل الدفع اننا نختار الشق الاول ونقول ان صدق الموجبة الجزئية في هذه المادة
 يستلزم صدق الموجبة الكلية فيها بواسطة هذه المقدمة اعني قولنا والحال ان جميع الالفاظ
 الموضوع متساوية في كونها موضوعا فالملازمة ثابتة بواسطة هذه المقدمة المطوية
 فاحفظ هذا التحريم قوله لشمولها اه علة لكون المعاني غير متناهية لان المعاني الموجودة
 متناهية قوله خرجها بالاخبارين اه علة لقوله لشمولها اي وانما كانت المعاني
 شاملة للوجودات والمعدومات باعتبار التفصيل والاجمال لخروج الموجودات والمعدومات
 بالاخبارين عن الموضوع له على تقدير كون اللفظ دالا على كل امر خارج قوله لا اجمالا
 ولا تفصيلا اه والمقصود الرد على ما ذكره المولى داود حيث قال في تحسية قوله قدس سره
 دالا على معان غير متناهية اه اي بالتفصيل ليصح قوله وهو البطلان لان دالة اللفظ
 على معان غير متناهية اجمالا ليست باطلة فضلا عن ظهوره بل هي واقعة كما في وضع
 العام للموضوع له الخاص انتهى وحاصل الرد ان الدلالة الوضعية عبارة عن الالتفات
 الى المدلول عند اطلاق اللفظ الموضوع وذكره ولا شك انه لا التفات عند اطلاق اللفظ
 منه الى المعاني الغير المتناهية لا اجمالا ولا تفصيلا وليس المعنى المنفرد في الوضع العام
 للموضوع له الخاص عند اطلاق اللفظ وذكره منه الا الى معنى واحد مخصوص وعلى ما ذكره
 الفاضل العصام حيث قال ولا ينقص الدلالة على كل ما وضع له وعلى اجزاء ما وضع له
 باللفظ الموضوع لما لا يتناهي تفصيلا وباللفظ الموضوع لمركب مما لا يتناهي كذلك لان
 العلم بالوضع لما لا يتناهي تفصيلا او لمركب مما لا يتناهي تفصيلا من واحد محال والدلالة
 على ما لا يتناهي بالنسبة الى اشخاص لا تتناهي غير ربط وليس ينفع في دفع الانتفاض
 بالموضوع لما لا يتناهي دعوى استحالة الوضع لما لا يتناهي كما ذكره السيد لانه لا يستحيل
 من اشخاص غير متناهية انتهى وحاصل الرد انه لا يمكن الدلالة على ما لا يتناهي
 بالنسبة الى اشخاص غير متناهية كما لا يمكن الدلالة على ما لا يتناهي بالنسبة الى شخص
 واحد لانه لا يمكن وجود اشخاص غير متناهية عند اطلاق اللفظ وذكره قوله متفرع

على ما تقدم باعتبار العلم اه والمقصود دفع ما اورده بعض من له اليد الطولى في العقول
 الثانية والاولى على الشارح من ان عدم دالة اللفظ على كل امر خارج لا يستدعي بيان
 الشرط اذ لو لم يبين شرط لا يلزم دالة اللفظ على كل امر خارج اذ لم يجعل الدلالة
 الالتزامية الا الدلالة على الخارج ولم يلزم منه ان كل خارج مدلول حتى يدفع ذلك
 اللزوم ببيان الشرط انتهى وحاصل الدفع ان ما قبل الفاء اثر لما بعدها فيتفرع ما
 بعدها على ما قبلها باعتبار العلم لان العلم بالانتماء يستلزم العلم بالموثر وذلك لان
 الجملة الخبرية كثيرا ما لا يراد مضمونها بل يراد العلم والاخبار بها كما في قوله تعالى (فما بكم
 من نعمة فمن الله) قال القاضي واي اتصال بكم من نعمة فمن الله وما شرطية او موصولة
 متضمنة لمعنى الشرط باعتبار الاخبار دون الحصول فان استفاد النعمة بهم سبب
 الاخبار بانها من الله لا الحصول انتهى واما باعتبار الحصول فاما قبلها متفرع على ما بعدها لان
 ما بعدها موثر لما قبلها واجاب الفاضل العصام عن هذا الايراد بان اللفظ لا يدل على كل
 امر خارج فلا بد من شرط ليكون التعلم على بصيرة في اختصاص اللفظ بتلك الدلالة بخارج
 دون خارج قوله اذ الدليل لا يساعد اه وذلك لان الشرط الاصطلاحي ما يتوقف على
 وجوده وجود الشيء ويكون خارجا عن الشيء ومن البين انه لا يلزم من عدم كونه اللزوم
 الذهني خارجا موقفا عليه كما دل عليه قوله والاعلمه لجواز ان يكون جزأ فلا يمنع
 الفهم فلا يتم الدليل فلا يثبت به الشرط الاصطلاحي بخلاف الشرط اللغوي الذي هو
 اعم من الشرط الاصطلاحي لان الدليل يثبت به اذ ماله حينئذ ان الشرط بمعنى امر يتعلق
 به وجود الدلالة التزامية سواء كان ذلك الامر موقفا عليه خارجا عن الشيء او جزءا
 داخل فيه لو لم يوجد امتنع الدلالة الالتزامية لكن التالي بط وكذا المقدم فثبت ان
 الشرط بالمعنى اللغوي لا بد منه في الدلالة الالتزامية فكذا هذا التحريم وكن من الشاكرين
 قيل في بيان عدم المساعدة ان الدليل الذي اورده المص لا يثبت كون اللزوم الذهني شرطا
 لا يقوم على كونه شرطا بالمعنى الاصطلاحي اي ما يتوقف الشيء على وجوده وذلك لان
 دليل المص وهو قوله والا لا يمنع فهم من اللفظ اه انما يساعد كونه ما يتوقف عليه
 امكانها اذ من البين ان مقابل الامتناع انما هو الامكان انتهى وفيه نظر من وجهين
 الاول ان قوله لان دليل المص اه يدل على ان كونه ما يتوقف عليه امكانها عبارة عن
 الشرط اللغوي حيث قصر مساعدة الدليل في قوله انما يساعد على كونه ما يتوقف عليه
 امكانها ومن البين ان المعنى اللغوي للشرط الذي ذكره المحشى ليس هذا الثاني انه لو صح

هذا البيان لا يقوم الدليل على كونه شرطاً بالمعنى اللغوي اي ما يتعلق وجود الشيء بوجوده وذلك لان ما ذكره في وجه عدم قيام الدليل على كونه شرطاً بالمعنى الاصطلاحي من قوله لان دليل المصراه جار في عدم قيام الدليل على كونه شرطاً بالمعنى بان يقال ان دليل المص وهو قوله والا لا يمنع فهمه من اللفظ انما يسا عد كونه ما يتعلق عليه امكانها اذ من البين ان مقابل الامتناع انما هو الامكان اه ولا يخفى ان هذا ليس معنى الشرط اللغوي لان المتعلق فيه هو الوجود لا الامكان والمتعلق في هذا هو الامكان قيل وفيه بحث لان الدليل المسوق لاثبات هذا الشرط بملاحظة لزوميته وبملاحظة ذهنيته قوله فانه لو لم يتحقق معنى الشرط الاصطلاحي وهو ما يتوقف عليه وجودها ولم يسا عد الدليل فتأمل انتهى وفيه نظر لما عرفت من انه لا يلزم من عدم كون الزوم الذهني موقوفاً عليه خارجاً عن الدلالة الالتزامية امتناع الدلالة الالتزامية لجواز ان يكون جزءاً داخلها فيها ولعله لهذا قال فتأمل قوله اي من ادراكه ادراكه اه ولا يخفى ان المتبادر من التصور ما يقابل التصديق فحينئذ لا يكون التعريف جامعاً لافراده لانه لا يشمل الزوم الذهني بين التصديقين وبين المختلفين فلذا فسرهما بالادراكين المطلقين كما صرح بقوله سواء كانا تصوريين او تصديقين اه قوله كان الظان يقول اه هذا يدل على ان قول الشارح فانه لو لم يتحقق هذا الشرط اه دليل على قوله وهو الزوم الذهني لا على قوله فلا بد من شرط فعلي هذا لما كان مقصود الشارح هنا اثبات ان ذلك الشرط هو الزوم الذهني وجب ان لا يؤخذ في الدليل لفظ الشرط اذ يوجب اخذه فيه شوب المصادرة واسار الى الجواب بقوله الا انه عبر عنه اه وحاصله انه لو قال لو لم يتحقق الزوم الذهني لم يفهم انه تفسير لقول المص وان لم يشترط اه فلا يحصل الاشارة الى ما ذكره بخلاف ما اذا قيل لو لم يتحقق هذا الشرط واما شوب المصادرة فدفع بانه انما يتوهم لتوقف صحة الدليل على التعبير بالشرط ولا شك انه ليس كذلك قوله لا يستلزم اه لان من البين ان عدم جعله شرطاً لا يستلزم عدم تحقق الزوم الذهني في الواقع فيجوز ان يتحقق الزوم الذهني في الواقع فيمكن فهم الامر الخارج بدون ان يجعل شرطاً قوله بل عدم تحقق اه اضراب من اسم ان في قوله لان عدم جعله شرطاً اه اي بل عدم تحقق الزوم الذهني يستلزم امتناع فهم الامر الخارج في قوله في تعريف الدلالة اه اي في تعريف الدلالة اللفظية وهو كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه قوله فلا يرد انه اذا اطلق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل اه لان اطلاق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل ليس

ما آناه فاعلم ان خطه الاول قوله ولا يشترط اه ناظر بملاحظة الثاني فكيف لم يتحقق

اطلاقاً صحيحاً وانما الاطلاق الصحيح ذكر الحرف مع المتعلق والفعل مع الفاعل فعنده يكفي العلم بالوضع في الدلالة على معناها المطابق وان لم يكن العلم بالوضع في الدلالة المطابقة عند غير الاطلاق الصحيح قوله والمشتقات موضوعه اه الظان المقصود تحقيق اللفظ وحاصله ان المشتقات عبارة عن مجموع المادة والهيئة وكل منهما وضع فلا بد في فهم معانيها المطابقة من العلم بكل الوضعين فلا يكفي العلم بالوضع الواحد منهما في فهم معانيها المطابقة قوله اي لاجل سماعه او من السمع اه فيه اشارة الى ان كلمة من ههنا لا يجوز ان تكون صلة للانتقال لان الانتقال انما يكون من امر ملحوظ وعند سماع اللفظ لا يكون السماع امر ملحوظ لان الملحوظ انما هو اللفظ المسموع والسماع كثير الا يلتفت اليه ولا يخطر بالبال فصلته اما محذوفة اي من اللفظ فالمعنى انتقال الذهن من اللفظ لاجل سماعه فتكون كلمة من الداخلة على السماع بمعنى الامر كما في قوله تعالى (ومما خطيئتهم اغرقوا) لاصلة الانتقال واما كلمة من الداخلة على السماع بناء على ان لفظاً لسماع بمعنى المسموع واصله الى اللفظ من قيل اضافة الصفة الى الموصوف ففيه رد لما ذكره المولى داود من ان السماع بمعنى المسموع واصله الى اللفظ للبيان انتهى قوله قال قدس سر في حواشي المطالع اه والمؤ دفع ما يرد على تفسير كلمة هذا في قوله قدس سر وهذا هو الدلالة المطابقة اه بقوله اي الانتقال المذكور من انه يشعر ان الدلالة اللفظية الوضعية مفسرة بانتقال الذهن من اللفظ المسموع الى المعنى الموضوع له للعلم بالوضع على عرف به بعضهم ولا يخفى انه يقتضو ان يكون الدلالة صفة الذهن ومن البين انها ليست كذلك بل هي صفة اللفظ كما هو مقتضى التعريف السابق ووجه الدفع كما يرى قوله واما تعريف الدلالة بالفهم اه على ما نقله المحقق التفتازاني في المطول حيث قال فيه عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وقد عرفت الدلالة فيما سبق يكون اللفظ بحيث متى اطلق او تخيل فهم معناه للعلم بالوضع فان قلت لاشك ان هذه المعاني الثلاثة للدلالة اعني بها الانتقال وفهم المعنى وكون اللفظ بحيث اه متباينة فلا يصح ان يكون بعضها تفسيراً لبعض اخر منها فالدلالة اما لفظ مشترك بينها او موضوع لاثنين منها او لواحد منها وعلى الاخيرين لا بد من بيان الموضوع له ومن بيان وجه تفسيرها بالمعنى الاخر او بالعنيين الآخرين قلنا ان الدلالة اللفظية الوضعية تابعة للوضع بمعنى انها حاصلة بسبب الوضع والوضع صفة الواضع قائمة به متعلقة باللفظ والمعنى لانها مفعولان له فبا اعتبار تعلقه باللفظ كان سبباً لكون

اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وباعتبار تعلقه بالمعنى صار سببا لكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ
فلا اعتبار الاول هو الدلالة البنية للفاعل اعني الدالية والاعتبار الثاني هو الدلالة البنية
للمفعول اعني المدولية فالوضع سبب لهما فالنفسير السابق تفسير للدلالة البنية
للفاعل والنفسير بالفهم تفسير للدلالة البنية للفاعل والانتقال ليس مقصدا راصيا للفاعل
لانه ليس صفة لللفظ ولا للمعنى فهو مصدر رمزي للمفعول اما بواسطة كلمة من او بواسطة
كلمة الى فهو راجع اما الى التفسير السابق او الى التفسير بالفهم والحاصل ان لفظة الدلالة
مشتركة بين معنيين باعتبار احدهما مصدر رمزي للفاعل وباعتبار الاخر مصدر رمزي
للمفعول هذا وتحقيق المقام يقتضي بسطا من الكلام الا انه يتخلص من يطلع عليه من شوا
الا وهما فقول اعترض على تعريف الدلالة بالفهم وتقرير الاعتراض على الوجه المشهور
على ما صرح به قدس سره في حاشية المطالع ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ
فيتباينان في الصدق فلا يصح تعريف احدهما بالآخر اصلا واجابة العلامة الرازي من
المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع
ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اذا قيست الى اللفظ كانت مبدأ
وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العلم بالوضع واذا قيست الى المعنى كانت مبدأ وصف
اخر له هو كونه بحيث يفهم منه وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها
بالاخر الذي هو وصف اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز ايضا تعريفها بالاول
الذي هو وصف المعنى اعني انفهامه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى
المفعول فهو المصدر المبني للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريفا للدلالة بلازمها التفسير
الى المعنى وقد قرر العلامة التفتازاني ذلك الاعتراض على وجه يرد بذلك التفسير جواب
العلامة الرازي حيث قال في المطول واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني
المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاول
ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه انتهى
وحاصل الرد بذلك التفسير للاعتراض ان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة
للسامع فاذا لم يميز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يميز ايضا بالمفهومية واجاب التفتازاني
عن الاعتراض على الوجه الذي قرره باننا لانسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى انتهى

مراده ان الفهم وحده صفة السامع والانفهام وحده صفة للمعنى لكن فهم السامع المعنى
من اللفظ صفة اللفظ وكذا انفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم
سواء كان من المبني للفاعل او للمفعول على ما ذكره المحقق قدس سره في حاشيته على المطول
ويرد عليه انه لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة للفظ وعبرة عن الدلالة لسمع ان يشتق
منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من لفظ الدلالة الدال المحمول عليه واجاب عنه العلامة
بقوله غاية ما في الباب اه وحاصل الجواب ان الفهم وحده ليس صفة للفظ حتى يتصور
منه الاشتقاق كما في الدلالة واورد عليه المحقق قدس سره في حاشيته على المطول بان
فهم السامع المعنى من اللفظ صفة له قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ
بواسطة حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة اشياء الفهم
وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فالاول صفة للسامع والاخير ان صفة للفهم فان اراد هذا
المجيب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف بالتعلقين صفة للفظ فهو ظ البطلان وان اراد
ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان الاستفادة من عبارة التعريف هو
الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد ان
تعلق الفهم بالمعنى وباللفظ صفة للفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هو
كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة له هي كونه مفهوما منه المعنى فدعواه ان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يؤل بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكرها لكنهم
يتسامحون في ذلك لا يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه ما هو صفة للفظ اعني كونه
بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة للفظ وان الفهم ليس
صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر في تعريفها معنى هو صفة له ان دلالته فهم المعنى من اللفظ
على كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالته واضحة لاشتبه المقصود من قولهم فهم المعنى اه هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام وانضح المرام وتبين ان قولك
اللفظ يفهم منه المعنى ليس الحقيقة وصف اللفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام المعنى
صفة له سواء كان قيد بكونه من اللفظ او لانهم انفهام المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم
منه المعنى وهذه صفة للفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقة فان قيام الاب
ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما انتهى ولا يخفى
انه يمكن حمل جواب العلامة الرازي على ما ذكره قدس سره من المسامحة المشهورة

وهي عبارة عن جعل الدلالة عين الفهم مع انه لازم الدلالة كما عرفت قوله فان التركيب
المقابل له قد يطلق التركيب ويراد به ما يقابل البسيط اى كون الشئ ذا اجزاء ويوصف به
المعنى قبل الوضع كما هو اللفظ من قوله لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب وقد يطلق ويراد به
ما يقابل الافراد اى كون المعنى له جزء يدل عليه جزء من اللفظ والتركيب المقابل للافراد
يوصف به المعنى بعد الوضع كما صرحوا في شروح الكافية في بحث تعريف الكلمة قوله مخش
انه واحد لا يدل على اجزائه اه كالا اعلام قوله لا بد من شرط اه والا لزم الدلالة في كل
واحدة منهما على امور غير متناهية كما في الالتزام واللازم بط قوله فقوله يمكن الاول
متعلق اه المقصود بيان ان كلامه قدس سره نشر على خلاف اللف وذلك ان قوله ولا
يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لخصوصية اه ناظر الى الضمن وقوله ولا يمكن ايضا
ان لوضع اه ناظر الى المطابقة واختيار النشر على خلاف اللف على النشر على وفق اللف
لما اشتهر من ان الاول يستلزم الفصل الواحد والثاني يستلزم الفصلين والفصل
الواحد اقل مؤنة من الفصلين قوله نفى الامكان باعتبار اه اى ان نفى الامكان كانه عز
نفى الثمرة بل عن نفى مكانها ففيه رد لما ذكره المولى داود من ان ادعاء عدم الامكان
للبالغة في نفى المحذور ومن ان نفى الامكان للدلالة على نفى الوقوع انتهى ما لا قبل ان
نفى وجود الشئ يستلزم نفى ثمرته وذلك امر شايع بينهم يفنون وجود الشئ حين يريدون
نفى فائدته انتهى وفيه ان قول المحشى ونفى الامكان اه ينافي ما ذكره من ان نفى
وجود الشئ اه قوله فلا يرد اه لانه وان تحقق الامكان في صورة كون الواضع هو الله
تعالى الا ان الثمرة اى الافادة والاستفادة غير ممكنة في هذه الصورة ايضا قوله فاما
وضعه لمعنى اه اى ان لزوم الدلالة على امور غير متناهية على التفصيل انما يوجب
اشتراط الامر المذكور لو امكن وضع اللفظ لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية على وجه
التفصيل ولا يخفى انه غير ممكن ولهذا صرح قدس سره بنفى مكانه واما وضعه لمركب
من اجزاء غير متناهية على الاجمال فهو واقع فضلا عن امتناعه فلا حاجة الى شرط قوله
لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعات لمعان غير متناهية اه وذلك لان
الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة غير متناهية يؤدون المعاني الغير المتناهية بتلك الالفاظ
الغير المتناهية فلا محذور فيه وفيه نظر لان جميع الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل
لغة متناهية اللهم الا ان يقال ان الالفاظ لا تقف عند حد ولو في لغة واحدة من اللغات

قوله لان وضع اللغة الواحد لها بالوضع العام اه وذلك بان يلاحظ من الامور الغير
المتناهية باسرها كل منطبق على جميع اجزائه بوجه اجمالى ويستعمل اللفظ الواحد في واحدتها
بخصوصه عند الحاجة اليه ولا يجوز ان يستعمل في المركب مما لا يتناهي بخصوصه ملحوظا
بجميع اجزائه مأخوذة بتفاصيلها قوله ولما كان عموم الجمع المنكر الموصوف اه والمراد به
ههنا هو الاوضاع وضعت المتعددة قوله بمعنى كل فرد فراه اى لا بمعنى كل جمع جمع قوله
افاد الكلام اه اى دل الكلام بطريق التوزيع على كون اللفظ موضوعا لكل معنى بوضع لا على
كون اللفظ موضوعا لكل معنى باوضاع متعددة فلا يقتضى اجتماع اوضاع متعددة في
معنى واحد حتى يقال ان هذا اللازم بط ذهب اكثر الاصوليين الى ان الجمع المنكر ليس من
الفاظ العموم فاشارة الى عموم الجمع من وجه اخر حيث زاد الموصوف فعموم الجمع المنكر
ههنا من وجهين احدهما كونه جمعا منكرا كما هو عند بعضهم والاخر كونه نكرة موصوفة
وفيه نظر لان افادة التوصيف بالمتعددة للعموم الاصولى اى بمعنى كل فرد غير مسلمة كما
لا يخفى قوله ولا حاجة الى تأويله بقولنا اه والمقصود منه دفع ما قيل من انه معطوف على
قوله فلا بد للدلالة على الخارج اه بتأويله بقولنا يشترط في الدلالة الالتزامية اه ووجه
الدفع على ما يستفاد من كلامه انه ليس معطوفا عليه بل هو معطوف على قوله وهو الزوم
الذهنى وانه لا حاجة الى التأويل في هذا العطف وعكسه لما ذكره من الجواز قوله ولا الى تكلف
انه عطف على ما نقله اه والمقصود دفع ما ذكره الفاضل العصام حيث قال فهو معطوف
على ما نقله من قول المصنف ويشترط في الدلالة الالتزامية كما كان معطوفا عليه في عبارة
بخطه انتهى وحاصل الدفع انه وان كان في عبارة المصنف معطوفا على قوله ويشترط في
الدلالة الالتزامية اه الا ان كونه معطوفا عليه في عبارة الشارح تكلف لان المعطوف
من قول الشارح كما يدل عليه قوله اقول لما كان الدلالة الالتزامية اه والمعطوف عليه من
قول المصنف فهو عطف ما في كلام الشارح على ما في كلام المصنف وهو تكلف كما لا يخفى قوله
ظرف للتحقيق اه اى قوله في الخارج ظرف اه قوله التحقيق الاصيلى اه والتحقيق الاصيلى
على ما اشار اليه الفاضل العصام في تفسير الزوم الخارجى بقوله اى الزوم نظر الى خارج
التصور اعم من ان يكون في تحقق ذهنى لا في التصور او في تحقق خارجى انتهى اعم من التحقيق
في خارج الذهن والتحقيق في الذهن بالاصال لا بالظن والتحقيق الذهني ينقسم الى اصيلى
والى ظلى وقد عرفت بتحقيقه قوله لا ما هو خارج الذهن اه اى لا ما هو خارج الذهن فقط
وان كان المتبادر من التحقيق الخارجى ما هو خارج الذهن فقط الا ان الواقع بصرفه

عن معناه التبادر قوله كالحياة للعلم اه هذا مبني على ما ذهب اليه البعض من ان العلم من الامور الاعتبارية لامن الموجودات الخارجية واما على ما ذهب اليه الجمهور فهو من الموجودات الخارجية سواء كان كيفيا او اضافيا او انفعاليا او كان العلم بالمقولة عين تلك المقولة كما حصل في الحاشية المبرية على التهذيب فالمثل المطابق ان يقال كل زوم القيام بالغير المتحقق بالاصالة في الذهن الكلية المتحققة بالاصالة القائمة بالانسان المتصور فان الانسان المتصور وان كان موجودا في الذهن بالوجود الظلي الا ان الكلية القائمة بوجوده اصله اذ لم يتعلق العلم بها نعم اذا تصورنا الانسان والكلية القائمة به معا فالكلية في هذه الصورة متحققة في الذهن بالوجود الظلي ايضا لان علما قد يتعلق بهما قوله اعم من ان يكون في نفسه او في شيء اه الظ انه خبر بعد خبر لقوله والمراد به ويجعل ان يكون حالا من الخبر اعني قوله التحقق الخارجي عند من جوزه بالتأويل اي نسب التحقق الاصيلي فهو في حكم الفاعل ولا يخفى ان فيه احتمالات اربعة الاول لزوم تحقق الامر الخارجي في نفسه لتحقيق المسمى في نفسه كل زوم الجوهر للجوهر وكل زوم الهيولى للصورة الجسمية فان تحقق الهيولى في نفسه يلزم لتحقيق الصورة في نفسها لان الصورة حالة في الهيولى لكن غير تابعة في تحققها اياها عندهم والا لكانت عرضا وقد بينوا كون كل واحدة منهما جوهر او الثاني لزوم تحقق الامر الخارجي في نفسه لتحقيق المسمى في شيء وذلك وهو لزوم الجوهر للعرض كل زوم الجسم للعرض والثالث عكس الثاني وهو لزوم العرض للجوهر كل زوم التحيز للجسم ففي قوله كل زوم التحيز للجسم وبالعكس نشر على خلاف الف ولا يخفى ان تحقق الجسم في نفسه يلزم لتحقيق التحيز في الجسم وكذا تحقق التحيز في الجسم يلزم لتحقيق الجسم في نفسه والرابع لزوم تحقق الامر الخارجي في شيء لتحقيق المسمى في شيء اخر كما اشار اليه بقوله ولزوم بعضها لبعض اي لزوم بعض الامور الاعتبارية لبعض كالابوة والبنوة فان تحقق الابوة في الاب يلزم لتحقيق البنوة في الابن قوله ولزوم السلبية اه اي وكل زوم الصفات السلبية لوصفاتها وهذا من جملة لزوم الامور الاعتبارية لمحلها الا انه خصصه بالذكر لما ان الامور الاعتبارية قسمان امور محصلة واعدام وقد اشار الى هذه الاقسام الاربعة الفاضل العصامي حيث قال فينبغي ان يحمل المتحققان على الاعم من الثبوت في نفسه والثبوت لغيره انتهى قوله اي من وجوده الظلي وجوده الظلي اه اي من معلومية شيء معلومية شيء اخر فالوجود الظلي لشيء عبارة عن معلومية ذلك الشيء قوله واما استلزام الوجود الاصيلي لشيء للوجود الظلي لشيء اخر وعكسه فممتنع اه والمقصود دفع ما اورده الفاضل

العصام من قوله بى اللزوم الخارجي للتصور كل زومية للمعلومية للعلوم ولزوم الامر الذهني اي الحاصل في التصور الخارجي كل زوم وجود المعلومية في التصور لوجود العلم لا في التصور خارجي عن قسمي اللزوم على ما حققه وهم قسمان حقيقان بان يدخل في اللزوم الخارجي الغير النافع في الدلالة ويخرج عن اللزوم الذهني المعبر في الدلالة انتهى وحاصل الدفع ان هذين القسمين من اللزوم غير ممكن فضلا عن وجودهما على ما بينه قوله لاستلزام النسبة فيما فيه وجود الطرفين اه اي استلزام النسبة وجود طرفيها في ظرف وقعت النسبة هي فيه اي في ذلك الطرف فاذا كان ظرف اللزوم الذي هو نسبة بين الامرين احدهما الامر الخارجي الذي هو اللازم والاخر المسمى الذي هو اللزوم الخارجي يلزم وجود طرفي النسبة في ذلك الطرف اي الخارج واذا كان ذلكا لظرف الذهني يلزم وجودهما في الذهن ولا يخفى ان كل واحد من هذين الامرين لا يمكن في المادتين المذكورتين لان وجود احد الطرفين في كل منهما خارج ووجود الاخر في الذهن قوله مع قطع النظر عن التحقق اه اي عن التحقق مطلقا لما عرفت قوله وان كان ظرف الانصاف اه اي وان كان ظرف انصاف اللزوم يلزم اللازم في هذا القسم اي في لزوم شيء لشيء في نفسه الذهن ايضا لان ظرف الانصاف منحصر في القسمين الخارج والذهني فلا يتصور الانصاف في ظرف غيرهما قوله ولا في الذهن بالغير المذكور اه اي يلزم من وجوده الظلي وجوده الظلي لما ان لزوم عدم المعلول لعدم العلة لا يتوقف على تصورهما بل هو متحقق مطلقا قوله ولزوم الكلية للصورة والمعلومية للمعلوم اه والمقصود رد ما ذكره الفاضل العصام من ان الاول من قبيل لزوم تحقق شيء في الذهن لتحقيق شيء فيه وان الثاني من قبيل لزوم تحقق الشيء في الخارج انتهى لا واصل الرد ان هذا اللزوم من قبيل لزوم شيء لشيء في نفسه لان اللزوم بينهما غير متوقف على تصورهما حتى يعتبر وجودهما الظلي قوله وكذا جميع المعقولات الثانية اللازمة للاولى اه وذلك كما ان لزوم الجنسية والفصلية للحيوان والناطق في نفسهما اي مع قطع النظر عن تحقق قوله واما وجود العلم الاصيلي اه والمقصود دفع ما ذكره الفاضل العصام كما نقلناه فاشارة الى ان في دفع هذا القسم وجهين احدهما ان هذا القسم ممتنع كما عرفت وثانيهما انه ليس ههنا وجود ان حتى يقال ان احدهما يستلزم الاخر ولا يستلزم بل كان ههنا وجود واحد للعلم اصالة والمعلوم ضمنا لما عرفت من ان التحقيق اتحاد العلم والعلوم بالذات وانما الاختلاف بينهما بالا اعتبارا للصورة الحاصلة عند العقل كلى معلوم مع قطع النظر عن قيامها بالذهن وجزئية وعلم من حيث قيامها بالذهن قوله كوجود الكلى الطبيعي

في الخارج اه وهذا نظير لامثال واعلم ان القائلين بوجود الكلي الطبيعي في الخارج اختلفوا ذهب بعضهم الى انه موجود في الخارج في ضمن وجود فرد اه اي بوجود واحد هو وجود فرد اه فالوجود واحد والموجود اثنان كما ذهب اليه المحققون وهو ما اختاره المحشي المحقق وذهب بعضهم الى انه موجود في الخارج بطريق ان الكلي الطبيعي عين فرد اه فكل من الوجود واحد وهذا ما اختاره العلامة التفتازاني في التهذيب وذهب بعضهم الى انه موجود في الخارج بوجود يغاير وجود فرد اه فيه فكل من الوجود والموجود متعدد وسيجيء تحقيق ما يتعلق به قوله فقد براه ولعله اشارة الى ما يرد على المذهب الذي اختاره من انه يلزم قيام الوجود الواحد بمخالفين قوله ونقاط اه تعرض على الفاضل العصام وقد فصلناه فلا نعيد نارة اخرى قوله وانما تعرضوا اه والغرض منه دفع ما اورده الفاضل العصام حيث قال الابق ان ينفي اشتراط مطلق الزوم اذ عدم التوقف على الزوم الخارجى اظهر من ان يخفى ولان مظنة بوسوس الواهية هو مطلق الزوم انتهى وحاصل الدفع انه لما كان اكثر الاحكام باعتبار الخارج كان مظنة ان يتوهم التوقف على الزوم الخارجى فتم احتاجوا الى التعرض لعدم اشتراط الزوم الخارجى قوله لما كان استعمال الزوم اه دفع سؤال مقدرو هو انه لا حاجة الى التعرض لدخول دلالة التضمنية في القسم الثاني وحاصل الدفع ان استعمال الزوم في الامر الخارج كثير فيخرج الدلالة التضمنية عن هذا القسم فلزم البيان لدخولها فيه فتعرض له لصحة المحصر قوله فانه سبب لفهم اه اي فان فهم المعنى الموضوع له سبب لفهم المعنى التضمني من اللفظ قوله ولا ينافي ذلك تقدم اه دفع لما يرد من المناقاة بين فهم المعنى التضمني من اللفظ وبين تقدم فهم الجزء في نفسه وسيجيء تحقيقه قوله فيصح اطلاقه على كل عدم اه اي فيصح اطلاق المعنى على كل عدم واللازم بين البطلان قوله من حيث انه مضاف اه فالتقييد اى الاضافة داخل في المضاف والقييد خارج عنه قوله لا العدم من حيث ذاته اه فاذا اعتبر العدم من حيث ذاته فكل من التقييد والتقييد خارج عن المضاف قوله في شرح المطالع في اوائل بحث القضاء يفرق بين جزء الشيء اه قيل وينبغي التوفيق بين كلاميه بان يقال المراد بالجزئية بحسب المفهوم ان تعقل مفهوم احدهما لا يقصور بدون تعقل مفهوم الاخر حيث قال الشارح بعده لا بمعنى انه جزء بل من حيث تعقله اه وليس المراد بالجزئية بحسب المفهوم مقابل الجزئية بحسب الفرد كما زعم المحشي سبل كوني وقوله حيث لم يمكن تعقله الا مضافا اه بيان لقوله بل هو جزء مفهوم لا استدلال عليه وبهذا اندفع الاعتراض الاتي للمحشي بقوله واما استدلاله على الجزئية فغير تام اه انتهى ولا يخفى فساد لان قول العلامة فوقين جزء الشيء وبين جزء مفهومه

صريح في المقابلة بين الجزئية بالفرد والجزئية بالمفهوم وكذا المقابلة بين قوله فان البصر ليس جزءا من العمى اه وقوله بل هو جزء مفهوم اه صريحة في المقابلة بين الجزئية بالفرد والجزئية بالمفهوم ولان قوله حيث لم يمكن تعقله ليس تعريفا لقوله بل هو جزء مفهوم اه كما زعمه القائل لان كلمة حيث اذا اطلقت تكون للتعليل كما بين في موضعه ولان قوله حيث لم يمكن اه نظير لقوله والا لم يتحقق الا بعد تحققه اه ومن البين ان قوله والا لم يتحقق اه استدلال على عدم الجزئية من الفرد فتظيره اعنى قوله حيث لم يمكن اه استدلال على دعوى عدم الجزئية بحسب المفهوم قوله لم يتحقق الا بعد تحققه اه اي لم يتحقق العمى الا بعد تحقق البصر لكن التالي بط قوله فيكون احد جزئي البيان اي تعريف العمى مركب من العدم والبصر فاحد جزئي التعريف البصر والاخر هو العدم قوله وهو مخالف صرح به ههنا اه وذلك لان ما ذكره ههنا يدل على ان البصر خارج عن مفهوم العمى وما ذكره في شرح المطالع يدل على ان البصر داخل في مفهوم العمى ومن البين ان المدلولين متخالفان قوله اقول ترك ذكر البصر اه شروع الى دفع المخالفة بين كلاميه قوله كلابحاج الى التجريد اه مبنى التجريد على الارادة لا على الدلالة والمراد من اللفظ هو المعنى المطابق والتضمني والالتزامى خارج عن المراد من اللفظ فيجوز تجريد اللفظ عن معناه التضمني بارادة جزء واحد فقط من المعنى المطابق ان كان له جزء ولا يجوز التجريد في المعنى الالتزامى لكونه خارجا عن المعنى المراد فالتجريد مختص بالمعنى التضمني ولا يجري في المعنى الالتزامى فلهذا خصص المحشي التجريد في كون البصر جزء من مفهوم العمى قوله فلعل الشارح بنى كلامه في الموضوعين على الاحتمالين اه وبهذا دفع التناقض بين كلامي الشارح وفيه اشارة الى دفع سؤال مقدر يرد على قوله ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى هم بكم عصى وقوله تعالى بل هم قوم عمون يدل اه وذكره معه في قوله تعالى فانها لا تعنى الابصار يدل اه وهو انه على هذا التوجيه يلزم المناقاة بين الاثنين حيث تدل الاوليين على الدخول والثانية على الخروج وحاصل الدفع ان المراد بقوله يدل بمعنى يحتل فلا يلزم المناقاة بين الاثنين وبهذا اندفع ما قبل هذه الدلالة متنوعة لجواز ان يكون ترك ذكر البصر لاجل دخول الاضافة في مفهومه اي يكون التقييد داخل كما لا يخفى فالحق ان البصر خارج عن مفهوم العمى والتقييد داخل فيه انتهى لما عرفت ان المراد بالدلالة هو الاحتمال ولا كلام على الاحتمال قوله واما الاستدلال على الجزئية اه دفع سؤال مقدر وهو انه لا وجه لاحتمال عدم الجزئية لانه استدلال الشارح في شرحه للطائفة

على الجزئية بقوله حيث لم يمكن تعقله اه وحاصل الدفع ان استدلاله غير تام اي تقريبا
 دليله ممنوع لانه لا يستلزم المط وسنده ما ذكره بقوله لجواز ان يكون اه قوله هكذا
 ينبغي ان يفهم هذا الكلام قدع عنك حرافة الاوهام اه وفيه رد لما ذكره الفاضل
 العصام في تحريك كلام الشارح هنا على وجه لا ينافي كلامه في شرح المطالع بل يوافق
 من كون البصر خارجا عن ذات العمى وجزء من مفهومه حيث قال في حاشية قول الشارح
 فلان العدم كالعنى يدل على الملكية كالبصر دلالة التزامية اه دلالة مفهوم العنى على البصر
 كما هو المفهوم من ظاهر العبارة من قبيل دلالة الصورة على الخارج فانهم قالوا للخط
 دلالة على اللفظ واللفظ دلالة على الصورة الذهنية ولها دلالة على الخارج والمعنى
 وحاصله ان صورة العدم المضاف تدل على العدم المضاف فلو وضع لفظ هذه الصورة
 يكون المضاف اليه خارجا عن مفهوم اللفظ ولا مانع من ذلك الوضع وان سلم انه لم
 يقع في لفظ العنى كذلك بل وضع لمجموع صورة المضاف والمضاف اليه والاضافة فقوله
 دلالة التزامية مسامحة لانه الاصطلاح في دلالة اللفظ فالمراد الدلالة الشبيهة
 بها انتهى واورد على الجواب بانه لا يتم لان المقصود الاثبات فيجبه منع استلزامه
 للدعى فان كون البصر خارجا عن ذات العمى لا يستدعي خروجه عن مفهومه على انه ينافي
 ما قد قرره في شرح المطالع على ما نقلناه لك ودفعه يستدعي ضربا من التكلف مما اشترنا
 اليه اعني ان يقال مراده ان البصر خارج عن العدم المضاف الى البصر وان اخذ من حيث
 انه مضاف لان التقيد بالحشية لا يبيد الادخول الاضافة للخارجة عن المضاف المتخذ
 بحسب ذاته فلو فرض وضع العنى لهذا المضاف يكون البصر خارجا فقوله فقوله العنى
 اه يريد ان العنى على وجه اخذناه مفهوم اللفظ العنى على سبيل الفرض لا على سبيل
 ما ظن انه التحقيق في ما وقع من وصفه اذ الفرض يكفي فيما نحن بصددده ولو ابيت حمل
 عبارته على هذا البيان فاجعله جوابا عن الشبهة بتغيير ما ذكره من الدليل اليه انتهى
 واذا احطت بما ذكره المحشى تبين لك انما ذكره الفاضل العصام يشتمل على اوها
 كثيرة وقد اشار الى استتماله على تلك الاوهام بقوله ودفعه يقتضي ضربا من التكلف
 اه واعلم ان الحرافات جمع حرافة قال في القاموس الحرافة اسم رجل سرفته طائفة الخن
 وبعد برهة من الزمان استخلص من يدهم وعاد الى قبيلته ونقل الحكاية التي شاهدها
 فكذب قومهم فقالوا اهل كنت مجنون لان ما نقلته لا يلازم العقل فهو من قبيل الاوهام
 وبعد هذا صار لفظ الحرافة ضربا من الاستعجال في الكذب الظاهر انتهى قوله فهو

من تمة التعريف اه اي بيان النسب بين الدلالات الثلاث من تمتها قوله فلا يرد ان
 بيان اه اي فلا يرد على قول المص والمطابقة لا تستلزم اه انه لا دخل له في الافادة اه
 لما عرفت من كونه من تمة التعريفات فمقصود الشارح من قوله اراد بيان النسب اه
 دفع هذا الاعتراض عن المص وفي حمل مقصود الشارح منه على دفع هذا الاعتراض تعريض
 للفاضل العصام حيث حمل مقصوده منه على دفع اعتراضه وان قوله والمطابقة لا تستلزم
 اه مسئلة من مباحث الالفاظ مع انها سلبية ومسائل العلوم يجب ان تكون موجبات
 فلا بد من ان يتكلف بتأويلها بايجاب المعدول قوله متعلق بالنسب لا بالبيان فيدخل
 فيه البيان بالتوقف اه اي بين الاستلزام وعدمه اي لا جزم باحدهما كما في بيان النسبة
 بين المطابقة والالتزام وذلك لانه لما تعلق بالنسب كان البيان مطلقا اعم من بيان الاستلزام
 ومن بيان عدمه ومن البيان بالتوقف بينهما والمراد دفع ما اورده المولى داود من ان
 الاولى ان يقول بالاستلزام وعدمه وعدم العلم بها اذ المراد بتلك العبارة المذكورة في
 هذا المقام لا تنحصر فيهما مع ان المفهوم منها دعوى الانحصار انتهى ووجه الدفع ظاهر
 قال الفاضل العصام وكان القائل جعل قوله بالاستلزام متعلقا بالبيان فصار البيان
 قاصرا وهو متعلق بالنسب والبيان مطلق انتهى قوله فان متى من سورا لا يوجب الكلي اه
 وصحة هذا التفسير يتوقف على امور ثلاثة الاولى تحقق الايجاب الكلي في التفسير فاشار
 اليه بقوله فان متى اه والامر الثاني كون الايجاب الكلي لزوميا واما اشار اليه بقوله ومعنى
 قولنا متى تحققت اه ولا يرد ان متى على ما في المطالع نقلا عن الشيخ ظاهر في الاتفاق
 ضعيف الدلالة على اللزوم فلا يصح تفسير اللزوم به لان الشارح زيفه في شرحه ولم يقبله
 والثالث كون اللزوم عبارة عن ذلك الامتناع واما اشار اليه بقوله لان الاستلزام عبارة
 اه فيصح تفسير الاستلزام الذي هو عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات بقولنا
 متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لان معناه هو اللزوم في جميع الاوقات فقد تحقق
 المساواة بين المفسر بالفتح والمفسر بالكسر فرفع المفسر اعني قوله لا تستلزم التضمن
 عبارة عن رفع المفسر اعني قوله وليس متى تحققت اه قوله لا دوام الاتصال اه والمقصود
 منه دفع ما اورده المولى داود من انه يرد عليه ان هذا التفسير تفسير بالاعم اذ مفهوم
 قوله متى تحققت تحقق اه دوام عدم الانفكاك والاستلزام امتناع الانفكاك وهذا
 اخص منه انتهى ودفع ايضا بانه لو سلم دوامية هذه القضية واعيمتها من الاستلزام
 لا يكون نقيض الاعم اعم من نقيض الاخص بل نقيض الاعم اخص منه انتهى ولا يخفى

ما فيه لان مراد المعترض من قوله ان هذا التفسير اه ان تفسير الزوم بقوله متى تخففت اه
تفسير الزوم بالاعم منه لان معناه دوام الاتصال ومن البين ان دوام الاتصال اعم من
الزوم وليس مراده من التفسير قوله اى ليس متى تخففت تحقق اه بناء على ان يكون تفسيره
لعدم الاستلزام حتى يرد عليه ما اورده من قوله ولو سلم دوامية هذه القضية اه كالا
يخفى قوله في جميع الاوقات والاضاع اه هذا هو المعبر في كلية الشرطية والمعتبر في
جزئيتها بعض الاوقات والاضاع كما هو المشهور قوله في جميع الاوقات اه وترك الاوضاع
اشارة الى ان المعبر في كلية الشرطية وجزئيتها انما هو الاوقات دون الاوضاع بناء
على ان اعتبار الاوقات يستلزم اعتبار الاوضاع على ما ذهب اليه بعضهم وقد اکتفى بعضهم
بالاوضاع قوله لانه التباد رآه اى لان الزوم هو التباد من الشرطية المتصلة لدوام الاتصال
الاعم من الزوم والاتفاق قوله ولانه تفسير لنفى الزوم اه اى ولا ن قوله متى تخففت
تحقق تفسير لنفى الزوم فهو قربة على كون معنى الشرطية المذكورة الزوم وفيه نظرا لانه
عبارة عن جعل المفسر بالفتح قربة على تعيين المراد المفسر بالكسر ولا يخفى شفاعته قوله و
القول بانه اه اى الجواب عما اورده المولى داود من ان معنى الشرطية المذكورة دوام الاتصال
بان قوله اى ليس متى تخففت اه تفسير لنفى الاستلزام الكلى باعتبار الكلية لا باعتبار الزوم
على ما ذكره الفاضل العصا من ان المراد بنفى الاستلزام نفي الاستلزام الكلى لاسلب مطلقة
اذ قد يستلزم المطابقة التضمن كما في المركبات وليس مقصوده تفسير الزوم لانه مستغنى
عن البيان انتهى تكلف لا يحتاج اليه في دفع الابرار المذكور لانه مبني على حمل الزوم على
الزوم العربي كما لا يخفى وهو غير ما وقع عليه اصطلاح اهل الفن من الامتناع المذكور
قوله الجواز هنا بالنظر الى الوضع كما هو التباد من دخوله على النسبة التي بين اسم كان
اه والمقصود دفع ما يرد على كل من المص والشارح من ان الحكم بعد استلزام المطابقة
التضمن بدليل جواز ان يكون اللفظ اه بدون الحكم بعد استلزام المطابقة للالتزام بدليل
جواز ان يكون من الماهيات اه تحكم اذ لا فرق بين المقامين فاما ان يقال والمطابقة لاستلزام
التضمن والالتزام لجواز ان يكون اللفظ موضوعا اه وجواز ان يكون من الماهيات اه
واما ان يقال واستلزام المطابقة التضمن والالتزام فغير معلوم لجواز ان يكون اللفظ
موضوعا اه وجواز ان يكون من الماهيات اه وحاصل الدفع عبارة عن بيان الفرق بين
المقامين بان الجواز في المقام الاول بالنظر والاعتبار الى الوضع لانه هو التبادر والظاهر
من دخوله على ما يدل على النسبة وهو يكون لانه رابطة تدل على النسبة والداخل على

الدال داخل على المدلول والنسبة وان كانت بين الطرفين الا انها تضاف الى المحمول لانه
مطلوب النسبة والمحمول هو الموضوع لا المعنى البسيط فانه امر محقق لا شبهة فيه بخلاف
الجواز في المقام الثاني فانه داخل على ما يدل على النسبة وهو يكون لانه يدل على النسبة التي
بين اسمه وخبره وهو اللازم هنا فيفيد الجواز بالنظر الى وجود اللازم عدم العلم بالاستلزام
المطابقة للالتزام لا العلم بعدمه فعلم ان قوله اسم كان ليس على ما ينبغي هذا ما وفقناه في
تحرير مراده في هذا المقام والعلم عندنا لعمري قوله وانما اکتفى على الجواز لعمري اه اى لا لعدم
وقوعه على ما قاله الفاضل العصا اکتفى بالجواز لانه يكفي في نفي الزوم لانه لم يجد وقوعه
كيف ولفظة الله والضمائر الراجعة اليه موضوعات لمعنى بسيط انتهى ففيه اشارة
الى ان الامكان وقوعه كما كان في قوله الاتي فاذا وضع اشارة اليه وسننبه عليه قوله
كذلك اه اى لعدم تعلق العلم بالبسائط بخصوصها لان العلم عبارة عن الصورة العقلية
فيلزمها الكلية لاتحاد العلم والمعلوم بالذات فالعلم بتعلق بالبسائط مجردة عن خصوصيات
المانعة لكتبتها قوله الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى اه لان الواجب علم البسائط
بخصوصياتها ولا يخفى انه مبني على ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان علم الواجب حضور
لا حصوله لانه على تقدير كون علم الباري تعالى حصولا لا يمكن ان يكون علمه تعالى بالبسائط
بخصوصياتها لان علمه تعالى حينئذ عبارة عن الصورة المجردة عن خصوصيات الاشياء
لان الكلية لازمة للصورة كما بين في الحكمة قوله او بالوضع العام اه اى الموضوع له الخ
قوله وكلاهما مختلف فيه اه اما الاول فلانه ذهب جماعة الى ان الالفاظ تدل على معانيها
ومناسبة بينها وبين معانيها فلا حاجة الى الواضع وذهب كثير من المحققين الى دالة
الكل بتعيين الله تعالى وتوفيقه عليه واحدا او جماعة اما بالوحى او بخلق علم ضروري
فيه او فيهم او بخلق اصوات دالة واسما عهاله اولهم وسمى هذا المذهب توقيفا
وذهب جماعة اخرى الى ان الكل بتعيين طائفة من البشر وتعرفهم غيرهم بالترديد و
التكرير وسمى هذا المذهب الاصطلاح وذهب الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني
الى ان مقدار ما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح فيها من الله تعالى وما سواه
على الاحتمال المذكور وقد توقف القاضي ابوبكر الباقلاني في المذاهب الثلاثة الاخيرة
بناء على ان بطلان المذهب الاول بين عنده وادلة المذاهب الاخر لا تفيد القطع فيجب
التوقف فيها على ما فصل في عقود الزواهر للعلامة على الفوشجي واما الثاني فلان
الوضع العام والموضوع له الخاص مما اخترعه المحققون من المتأخرين ولم يذهب احد

من القدماء اليه مع ان المحقق التفاتنا في من المتأخرين ايضا لم يذهب اليه ولم يرض به قوله
 واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققة اه وفيه نظر لانه لم يقيم برهان على البساطة الخارجية
 والذهنية في بعض الماهيات بل البرهان قائم على البساطة الخارجية في بعض الماهيات كالواجب
 واما البسائط الذهنية فلم تثبت في شيء منها والالفاظ موضوعات للصور العقلية وما
 ذكره من انه لو كان للواجب اجزاء عقلية فاما ان يكون كل منها ممكنا فيلزم كون الواجب
 ممكنا او يكون بعضها ممكنا فيلزم ايضا كون الواجب ممكنا او يكون كل منها واجبا فيلزم تعدد
 الواجب ليس ببرهان لانا اختار الثالث ونمنع محذوره بانه لو لم يجر تعدده بحسب الذهن
 لم يقيم برهان على وحدته على ما اشار اليه ابو الفتح قوله كالنقطة اه اي ما صدق عليه النقطة
 وفرض عليه امثاله لان مفهوم النقطة وهوناه للخط ليس ببسيط قوله فاذا وضع
 احدنا اه فيه اشارة الى ان الجواز الاول امكان وقوعي لا عبارة عن الامكان العقلي حيث
 استعمل كلمة اذ الذالة على الوقوع لان كلمة ان وامثاله وصيغة الماضي الدالة على الوقوع ايضا
 بما قبل فلا حاجة الى تقدير وضع لفظ له انتهى لم يتنبه قوله وقيل ان الجواز الاول امكان
 وقوعي اه والظان غرضه من نقل كلام الفاضل تأييد لما ذكره قوله امكان وقوعي اه
 وهو الذي عبروا عنه بالامكان الجامع للفعل وهو ناظر الى كون الواضع هو الله تعالى
 او القول بالوضع العام قوله او امكان في نفس الامر اه وهو الامكان الذاتي وهو ناظر
 الى عدم كون الواضع هو الله تعالى وعدم القول بالوضع العام وهذا نقل بحسب المثال
 فلا يرد عليه انه لا ترديد في كلام الفاضل العصا قوله لان عدم حكم العقل بالامتناع
 لا يستلزم اه لان الامكان العقلي عبارة عن نفس تجوز العقلي وهو لا يستلزم الامكان
 في نفس الامر فرب شيء يمكن في اعتبار العقل ونظره ولا امكان له في نفس الامر على ما ذكره
 الفاضل العصام وقال الفاضل العصام وقرينة استعمال الامكان في كل مقام معنى اخر
 للامكان فان نفى الاستلزام يستلزم الامكان بحسب نفس الامر وعدم العلم بالاستلزام
 يستدعي الامكان العقلي انتهى قوله جواز الوضع اه اعترض عليه ابو الفتح بانه يجوز
 ان يكون وضع اللفظ بازاء تلك الماهية محالا لا بد لنفي ذلك من دليل انتهى قوله لكل معنى
 بسيط اه اذ لو وضع لبعض معنى بسيط فيجتمعا ان يكون ذلك البعض مما ليس لازم ذهني
 فلا يتحقق الالتزام بدون التضمن قوله ففي ما اذا كان اه اي في معنى بسيط كان له لازم ذهني
 يتحقق الالتزام بدون التضمن قوله والا كانت معدومة اه اي وان لم يكن خارجا عن ماهية
 النقطة فاما ان يكون دخلا فيها او يكون عنها وعلى كلا التقديرين كانت النقطة معدومة اما على الاول

فليداه انه قد ام ما يكون العدم دخلا في ماهيته ويلزم التركيب وهو خلاف المفروض
 واما على الثاني فظهر ان بيان المحشى قاصر قوله ولا نربين لها بالمعنى الاخص اه قيل
 المتعبر في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاعم كما اختاره الشارح في شرح المطالع وعدم
 الانقسام في نفس الامر لا يعلم بالوجدان اذ تصور كثير اماهية النقطة ولم يحظر بياننا
 عدم الانقسام فقد المحشى عدم الانقسام لا رما بينا بالمعنى الاخص ليس بحق وكذا الكلام
 في قوله وكذا كونها ذا وضع انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعدم حضور الغير بالبال عند
 تعقل بعض الماهيات عدم الالتفات الى الغير واخطاره بالبال فنسلم لكن لا يكفي هذا في عدم
 تحقق الالتزام اذ يكفي فيه تصور لزوم الغير مطلقا عند تصور المسمى سواء كان على سبيل
 الالتفات والاختطار بالبال او لا وان اراد عدم العلم بالغير مطلقا فغير مسلم اذ لنا علوم
 ضرورية لا تنفك عنا ابدا كالعلم بذواتنا والوجود والشيئية وغيرها وان لم تكن ملتفة
 اليها في بعض الاوقات على ما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب نعم شرط الدلالة الالتزامية
 اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص ووجود معنى بسيط له لزوم ذهني بين بالمعنى الاخص
 غير معلوم فاستلزام الالتزام التضمن وعدمه وعكسه غير متعين عند المحققين منهم
 عصام الدين وابو الفتح والكلينوي قوله ولذا اخذوه في تعريفها اه اي ولاجل كون عدم
 الانقسام لازما بينا بالمعنى الاخص للنقطة اخذوا عدم الانقسام في تعريف النقطة الرسمي
 الذي هو عبارة عن التعريف باللازم فقالوا هي شيء ذو وضع لا جزء له اي شيء يقبل الاشياء
 الحسية غير منقسم اصلا لا طولا ولا عرضا ولا عمقا لا بالفعل ولا بالوهم ولا بالفرض
 قوله وكذا كونها ذا وضع اه وقد عرفت معناه والمراد ان هذا القيد خارج عن ماهية النقطة
 ولازم بين لها بالمعنى الاخص كعدم الانقسام وما اخذوه في تعريفها ايضا وهما بحث لان
 المحشى بين خروج قيد عدم الانقسام ولم يبين خروج قيد ذو وضع فاللايق ان يبين
 خروج كل منهما او لم يبين خروج شيء منهما بل اللايق ان يقدم بيان خروج قيد ذو وضع
 لانه قيد اول في التعريف الا ان يقال انه لم يطلع على دليل يدل على خروجه لان الدليل الذي
 يدل على خروج قيد عدم الانقسام لا يثبت خروج قيد ذو وضع لانا اذا قلنا لو لم يخرج
 قيد ذو وضع عن ماهية النقطة لكان اما دخلا في ماهيتها او عينها والاول باطل
 لاستلزام التركيب وهو خلاف المفروض واما بطلان الثاني فغير معلوم لانا نطلع على
 ما يدل على بطلانه ولذا فصله عما قبله حيث لم فان كلا من عدم الانقسام وكونها ذا
 وضع خارج مع انه اخصر واظهر قيدا فاما فصله عما قبله ولم يقل فان كلا من عدم الانقسام

وكونها اذا وضع خارج اه مع انه اخبر واظهر لثلاثتهم من قوله الاتي وكذا في الوحدة تشبيه
الوحدة اليها في كلا الازمين مع ان المقصود تشبيهها لهما في الازم الاول فقط اي عدم
الانقسام لما انه خارج عن ماهية الوحدة لما ذكر لازم بينهما بالمعنى الاخص ما خود في
تعريفها الرسمي حيث عرفوها بكون الشيء لا ينقسم الى امور مشتركة في الحقيقة سواء لم
ينقسم اصلا كالنقطة مثلا او انقسم الى ما يخالفه في الحقيقة كزبد المنقسم الى اعضائه وانما
قلنا ان المقصود تشبيهها لهما في الامر الاول فقط لان الكون ذا وضع ليس بلازم للوحدة
لما انها تحقق في الواحد الذي ليس له وضع ايضا وهو المفارق للشخص انتهى وفيه نظر
لان هذا التوهم باق بعد الفصل فالوجه في الفصل ما ذكرناه قوله وما قيل امكان معنى
بسيط اه قال الفاضل العضا وما قال السنيدي انه يعلم حال الالتزام مع التضمن من حال
المطابقة مع التضمن لانه كما يجوز وضع اللفظ لمعنى بسيط يجوز وضعه لمعنى بسيط له لازم
ذهني فالالتزام لا يستلزم التضمن معناه ان وجود معنى بسيط له لازم ذهني غير معلوم
بخلاف المعنى البسيط فانه لا شبهة في تحققة انتهى فما نقله المحشي المحقق عن الفاضل العضا
منقول عنه بحسب المال لا بحسب العبارة كالمنقول عن المحقق قدس سره قوله فمنوع آه
اي امكان معنى بسيط في نفس الامر ممنوع يحتاج الى اثبات وقوع معنى بسيط كذلك
لم يقل غير معلوم اه والغرض دفع ما اورده الفاضل العضا من ان الاولى غير معلوم
لان نفى النقيض لا ينفى كونه مظلونا بل محجوما والمقصود انه مشكوك انتهى بوجهين احدهما
المعارضة بان نفى العلم بمعنى الادراك مطلقا كما هو المشهور اي ظهورا كان او تصديقا
لا يصح لانه يدل على ان شيئا من النصور والتفديد لا يتعلق بالاستلزام مع انه لا شك
في تعلق النصور به وفيه نظر لان هذا يرد ايضا على قول السارح وكون كل ماهية يوجد
لها لازم كذلك غير معلوم انتهى والثاني الظاهر من قوله ولان المقصود نفى العلم اه انه لازم
تقديرية في المقدمة اعني بها قوله والمقصود انه مشكوك والتحقيق انها من الوضائف
الموجبة وليست بغيرها كما هو المشهور على ما تقر في فن المناظرة وحاصله بيان ان
المقصود نفى العلم اليقيني باثبات الاستلزام ونفيه سواء كان الاستلزام مشكوكا اثباتا
ونفيا او مظلونا ايضا وان كان الدليل الذي ذكره السارح بقوله لان الالتزام يتوقف
على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث اه يفيد كونه مشكوكا وذلك لان الدليل الذي يدل
على اخص من الدعوى يتم تفريره على ما بين في محله ويمكن جعل الثاني متعائلك المقدمة
فقوله وان ادى الدليل الى الشك اه اشارة الى الحل وهو بيان منشأ غلط المستدل

قد بر قوله اي في زمان متناه اه والمراد رد ما فسر بعضهم الدفعة بزمان واحد ولا
يخفى ان كل زمان واحد متناه وليس كل زمان متناه بواحد فبين التفسير بالزمان الواحد
وبين التفسير بزمان متناه عموم مطلق فتفسير المحشي اعم مطلق وحاصل الرد ان البحث
في الدلالة وهي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى لازمه ومن لازمه الى
لازم لازمه وهكذا على ما ذكره القائل في ترتيب الانتقالات وكل انتقال زمني لانه
تدريجي ومن البين ان ذلك الزمان متناه فلا تكون الانتقالات المترتبة في زمان واحد
بل في زمان متناه ويرد على القائل اننا لا نسلم كون كل انتقال زمانيا بل الانتقال الزماني انما
هو الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له واما الانتقال منه الى لازمه فلا نسلم كونه زمانيا
بل يجوز ان يكون انيا وهذا لا يرد على المحشي لان مراده بيان مراد القائل بما يسا عنه كلاً
فاندفع ما قيل غاية مقتضى الكلام في الدلالة كون الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له
بطريق الاستعقاب لا المعية لا كون الانتقال من المعنى المطابق الى لازمه وكذا الى لازم
لازمه وهم جرا وايضا بطريق الاستعقاب كيف وقد صرح المحشي المحقق بنفسه عند الكلام
على تعريف مطلق الدلالة بكون امتناع الانفكاك بين المعنى المطابق والالتزام في العلم
بالمعية غير الاحراز الاول متعلق قصدا والثاني تبعاً فالحق هنا ما ذكره بعض الناظرين
من ان دفعة هنا بمعنى زمان واحد انتهى لما عرفت من ان مراد المحشي المحقق بيان مقصود
القائل بما يسا عنه كلامه وليس مقصود القائل بمرضى عند المحشي لما عرفت ان المرضى عنده كون
المعنى الموضوع متصورا قصدا واللازم تبعاً ومن البين انه لا يمكن حمل كلام القائل
على ما رضى به المحشي اذ لا يلزم من ادراك الموضوع له حينئذ الادراك امر واحد لا ادراك
امرين فضلا عن ادراك الامور الغير للتناهي هذا قوله لان الدلالة هي الانتقال اه دليل
للتفسير وقد اشرنا اليه قوله والانتقال من كل منها في زمان متناه اه تمهيد لدفع ما قيل
قوله ليس شيء اه لما عرفت من ان اللازم على ما بينه المحشي مراد القائل ادراك الامور
الغير المتناهية على طريق الانتقال من كل من تلك الامور الى الاخر في زمان متناه لا ادراك
ما لا يتناهى مطلقا اي سواء كانت على طريق الانتقال او المعية في زمان واحد حتى يمنع الاستحالة
بقوله لا يضيق زمان عن تعقل اه قيل ولا يخفى ان هذا النع لا يتوجه على ما اخترناه من
توجيه بعض الناظرين لانه انما لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا اذا حصلت
بطريق الاجمال واما عند الحصول بطريق التفصيل فالمضايقة بديهية انتهى وفيه نظر لان
لان هذا التوجيه لا يسا عنه قول القائل تعقل المعاني الحاصلة معا لانه يدل على الحصول

بطريق الاجمال كما لا يخفى قوله وما قيل ان مجموع المعنيين اه جواب من طرف القائل عن الرد المذكور باثبات المقدمة المتنوعة بوجهين احدهما وهو المشار اليه بهذا ان مجموع المعنيين المتلازمين معنى كما ان كل واحد منهما معنى فحينئذ لا بد من ان يكون لهذا المجموع اللازم لاحد المعنيين لازم ايضا لان كل معنى له لازم ذهني فيلزم تصور امر ثالث قطعاً للمجموع المركب من الثلاثة اللازم لاحد المعنيين لازم ذهني لانه معنى فيلزم امر رابع وهكذا فيلزم التسلسل في ادراكات الامور الغير المتناهية قوله وانه يلزم في صورة التعاكس اه هو الوجه الثاني وهو مبني على ان كل دور يستلزم التسلسل كما تقرر في محله قوله بل ينتقل من احدهما الى الاخر دائماً بدل على ما ذكرنا من ان كل دور يستلزم التسلسل قوله قد دفع وفيه تعريف للفاضل بانه نقل هذا القول ولم يقتدر على دفعه وقد دفعناه بما ذكرناه قوله لان تحقق الوجه الاول قوله حتى يكون لازماً ذهنياً لاحد المعنيين اه فيدخل في سلسلة اللوازم ولما لم يستلزم تحقق المجموع نظوره لم يدخل المجموع في تلك السلسلة فلا يلزم ان يكون له لازم ذهني لكونه معنى قوله ورفق بين تعقل المعنيين اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه لا فرق بين تعقل المعنيين معاً وتعقل مجموعهما ولما استلزم تعقل احد المعنيين تعقل المعنيين معاً فقد استلزم تعقل المجموع اذ لا فرق بينهما واصل الجواب ان بينهما فرق عظيم وفيه نظر لان هذا التركيب اعتباري على ما بين في محله فالمجموع عبارة عن المعنيين قد برقوله وان اللازم في صورة التعاكس اه جواب عن الوجه الثاني كما لا يخفى قوله اي دور تقدم اه تفسير للدور المحال عبارة عن الدور المتقدمي قوله فانه يستلزم اه علة للتفسير فهو بيان لمحالية الدور التقدمي والتفصيل ان الدور على قسمين دور تقدمي وهو ما يتوقف الشيء على يتوقف عليه بمرتبة او براتب وكل منهما محال لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله والاخر دور معي وهو كون الشيء مع الاخر كالنقطة في مثل الابوة والبنوة فان كلا منهما لا يوجد في الخارج والذهن الامع الاخر وهو ليس بمحال لعدم استلزامه تقدم الشيء على نفسه بل هو واقع بل انما يستلزم كون الشيء مع نفسه وهو ليس باطل بل الباطل عدم كون الشيء مع نفسه قوله تصور لازم كذلك اه اي على طريق الخطا ولما لم يلزم تصور لازم على طريق الخطا ينقطع التسلسل عند ذلك قوله وامر به عليه اه المورد هو الفاضل العصام قوله والالتزامية ليست كذلك اي المعنى الالتزامي على ما ذكره قدس سره جواباً عنه ليس بحيث منى اطلاق اللفظ فهم للعلم بوضعه بل منى اطلاق وتعقل الموضوع له قصد اه قوله وليس بشئ لان الدلالة مشروطة اه

حاصله منع اقضاء الجواب خروج الدلالة الالتزامية عن تعريف المطابقة بان الدلالة المطلقة مشروطة بتوجه العالم بالوضع الى اللفظ الموضوع وتجرده عن الموانع والشواغل التي من جعلتها كون المعنى الموضوع له متصوراً بالتبع لان تصور الموضوع له بالتبع مانع عن فهم المعنى الالتزامي فالدلالة المطلقة يشترط فيها تصور الموضوع له بالقصد والاختيار فحينئذ يدخل في تعريف الدلالة المطلقة الدلالة الالتزامية كما لا يخفى قوله والمكابرة ينكر اه فيه اشارة الى ان هذا المنع مكابرة فلا يسمع قوله لا نسلم تحقق الذهول اه اي لا نسلم تحقق عدم تصور جميع اغيار ذلك المعنى قوله وانما المتحقق الذهول عن الشعور اه اي وانما المتحقق عدم تصور ذلك التصور اي تصور جميع اغيار ذلك المعنى قوله من الانصاف والمكابرة اه بيان للحالين والانصاف ناظر الى الجزم بعد الاستلزام والمكابرة ناظرة الى التردد فالشرع على خلاف اللف قوله قد يرتجى ان يكون اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فيان يقال يلزم على ما اورده المحشى انقراض تعريف النظم بالدلالة الالتزامية اذ يصدق عليها حينئذ انها دالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لما دخل فيه واما الجواب فقد عرفت ان قيد الحيثية معتبر في التعريف فحينئذ لا يصدق عليها ويحتمل ان يكون اشارة الى ان ما اورده انما يتوجه على ظاهر ما قرره المستدل لما ان تسمية الشيء بالمفهوم انما هو لا نفهاه من اللفظ فاعتبار كونه مفهوماً متوقف على دالة اللفظ عليه لينضم المعنى منه فلو كان دلالة عليه باعتبار كونه مفهوماً لدار وما اذا بدل لفظ المفهومات بالاشياء مثلاً وقيل بان جميع الاشياء اذا اخذ بحيث لا يشذ عنها شيء ووضع لهذا الجمع فهيها مطابقة وليس له لازم ذهني فلا يتوجه اصلاً كذا قيل وفيه نظر لانه لا شك ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها شيء ومن البين ان كل واحد من عدم التناهي وعدم الشذوذ الخارجين عن تلك الجملة يطلق عليه الشيء فدلالة اللفظ الموضوع لتلك الجملة التزامية كما لا يخفى وقد اجاب عن هذا الاستدلال الفاضل العصا بان امكان وضع اللفظ للجميع تفصيلاً ممنوع وان امكان الوضع اجمالاً لا يقتضي نفى الخارج لان كل معنى من حيث التفصيل خارج عن المجمل انتهى قال الشارح وزعم الامام ان المطابقة تستلزم الالتزام اه استعمال الزعم في الباطل مشهور قال في القاموس الزعم الحق والباطل واكثر ما يستعمل فيه هو الشك والمذهب في نسبة المطابقة الى الالتزام ثلثة التوقف واستلزام المطابقة للالتزام واليه ذهب صاحب حكمة الاشرار والامام

والثالث عدم استلزامها له قال الشارح لان تصور ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها
 اه والمراد بالتصور في الموضوع هو العلم المطلق الشامل للتصور السازج والتصديق لا التصو
 المقابل للتصديق لان الماهية المنزوعة كما يجوز ان لا تكون قضية بجوز ان تكون قضية وايضا
 يجوز ان يكون لازم كل منهما قضية وغير قضية وحاصل استدلال الامام ان الزوم
 الخارجى وهو الزوم بين العلمين لما عرفت ان الزوم بين العلمين اصلى يستلزم الزوم
 الذهنى بالمعنى الاخص وهو الزوم بين المعلومين وقد عرفت ان الزوم بين المعلومين ذهنى
 فاحفظ هذا فانه ينفعك في الحال والاستقبال قال الشارح واقله انها ليست غيرها اه
 اعتر عليه الفاضل العصام انه اذا الزم انها ليست غيرها لكل معنى لم يكن هو اقل لازم لانه
 تصور كل جزء من اجزاء هذه القضية مما هو غير الماهية اقل منها انتهى قوله اعنى ادراك
 لا وقوع النسبة اه وهو التصديق او جزؤه فالايجاب ادراك وقوع النسبة وهو ايضا
 التصديق او جزؤه فامل قوله السلب يطابق على ما يقابل الايجاب اه قيل ان المراد من السلب
 ليس مقابلا للايجاب بل بمعنى انتفاء الغير انتفاء الغير عن كل معنى سواء كان علما او معلوما
 لازم في نفس الامر مع قطع النظر عن تعلق العلم بهذا الانتفاء والمعنى الاعم من كونه علما ومعلوما
 من جهة كونه مفهوما من اللفظ يلزم احضاره في الذهن من احضار اللفظ بواسطة الوضع
 فيلزم من حصول ذلك المعنى الاعم حصول ذلك الانتفاء فيكون حصول المعنى في الذهن حصول
 صورة ولو كان علما وان حصل بجهة الثانية نفسه لكن بجهة الاولى صورة كما كان معلوما
 من جهة وعلم من جهة فلا وجه لتعظيم السلب من مقابل الايجاب ومن مقابل الثبوت و
 المعنى من الصورة الذهنية ومن ذى الصورة والارادة من الحصول الاول حصول نفسه
 وفي الثانى حصول صورته انتهى وفيه نظر لانه يدل قوله اذا انتفاء الغير عن كل معنى اه
 على انه يجوز استلزام الوجود الاصيل وهو العلم للوجود الظلي وهو انتفاء الغير وقد
 حقق فيما سبق انه ممتنع قوله فعلى الاول المراد بالحصول نفسه اه اى فعلى تقدير كون المراد
 من السلب ادراك لا وقوع النسبة ومن المعنى الصورة الذهنية يكون المراد بالحصول
 في الموضوعين في قوله قدس سره فيلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه اه حصول نفسه
 وذاته لان الادراك وهو الصورة الذهنية حاصل بذاته في الذهن لا بصورته بخلاف
 المدرك الا لوقوع العلوم وهو ذى الصورة الذهنية فانه يحصل فيه بصورته لا بذاته
 هذا مراده وانت تعلم ان الزوم بين العلمين لزوم خارجى كما حققه فيما سبق من ان الزوم
 الذهنى انما هو بين المعلومين لا بين العلمين حيث قال عند قول الشارح بحيث يلزم من

تحقق السمي اه اى من وجوبه الظلى وجوده الظلى وبما سيذكره في بحث العرض العام من
 قوله فالزوم بين علمي الشئيين اللذين بينهما لزوم ذهنى خارجى لكون العلم من الموجودات
 الاصلية انتهى فيين كلاميه منافاة ظاهرة وان بنى كلامه هنا على الزوم الخارجى
 يلزم اعتبار الزوم الخارجى في الدلالة الالتزامية وبطلانه ظاهر كما لا يخفى قوله والاف
 ادراك امور غير متناهية اه وذلك لانه لو استلزم تصور ماهية ما تصديق انها ليست
 غيرها فهذه القضية مستلزمة لتصور الموضوع والمحمول والنسبة وكل واحد منها يستلزم
 تصديق انه ليس غيره على ذلك التقدير وهكذا ولا يتجه عليه انه انما يستلزم التصو
 لو كان التصور بطريق الاخطار كما سبق واما اذا لم يكن كذلك فلا لانا فرضنا استلزامه
 اياه قوله ولان الوجبان يكذب اه اختصر على الوجهين من الوجوه الثلاثة التى ذكرها
 الفاضل العصام ولم يذكر الوجه الثالث منها وهو ان من جملة المعاني المتصورة المعانى الغير
 المستقلة التى يمتنع ان يحكم عليها بشئ فضلا عن ان يحكم عليها بانها ليست غيرها انتهى
 فتدبر قوله اورد المنع اه وقريره انه ان اراد الامام بالزوم الزوم البين بالمعنى الاخص
 فلا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها بهذا المعنى لانا نتصور ماهية
 كثيرة ولم نخطر ببالنا غيرها اى مفهوم الغير الذى وقع محولا في هذه القضية السالبة اللازمة
 لاما صدق عليه هذا المفهوم اذ يجوز خطور ما صدق عليه ببالنا ولم نخطر ببالنا شئ
 من اغيارها فضلا عن هذا الغير الخاص بمعنى انه لم يظهر خطور شئ من اغيارها فلا يرد
 عليه ان العلم بخطور كثير من الماهيات مع الغفلة عن خطور غيرها يوجب العلم بان المطابقة
 لا تستلزم الالتزام فلا يمكن دعوى عدم العلم بالاستلزام وان اراد الزوم البين بالغف
 الاعم فهو مسلم لكن هذا ليس بمعتبر في الدلالة الالتزامية بل المعتبر فيها هو الزوم البين
 بالمعنى الاخص قوله في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل اه والغرض منه دفع شوا
 مقدرو وهو ان هذا الجواب ابطال المقدمة المينة وهو ليس من الوظائف الموجهة على
 ما هو المشهور كما بين في محله وحاصل الدفع ان جواب المحقق قدس سره هو بعينه جواب
 الشارح فهو عبارة عن المنع لا عن الابطال الا انه قرره قدس سره في صورة الابطال
 للمبالغة في ورود المنع تنبيه على قوته ويمكن ان يقال ان مراد المحقق قدس سره تعرض
 للشارح بان الايقان يقرر الجواب على طريق المعارضة التقديرية كما قرره لان ما ذكره الشارح
 من قوله فانا نتصوره سندا للمنع يصلح ان يكون دليلا على ابطال تلك المقدمة لقوته قوله
 المراد ههنا بالالزام اه لاما هو الخارج المحمول عن الشئ الذى يمتنع انفكاكه عنه هو المراد

باللازم في باب الكليات وغيره فان قلت ان اريد بالزوم في قوله في الجزم بالزوم الزوم
الخارجي يلزم اعتبار الزوم الخارجي في اللازم بالمعنى الاخص لان كل ما هو معتبر في مفهومه
الاعم معتبر في مفهوم الاخص فلا يكون الزوم بالمعنى الاخص معتبرا في الدلالة الالتزامية
لما عرفت من ان المعتبر فيها انما هو الزوم الذهني وان اريد بها الزوم الذهني فان كان بالمعنى
الاخص فان لم من كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كافيا
في الجزم بالزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغاير بحسب المفهوم وان لم
يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بطل وان كان بالمعنى الاعم لزم تعريف الشيء
بنفسه قلنا ان المراد بالزوم المأخوذ في تعريف الزوم بالمعنى الاعم هو الزوم العربي الذي
هو الزوم في الجملة ويراد به الزوم المطلق الشامل لكل نوع من الزوم ذهني كان او خارجيا
والذهني سواء كان بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني قوله وكلمة للاضراب اه اي الاعراض
عن الاعتراض بالكلية والجزئية اي كون الشيء كلا او جزا الا زمتين لكل معنى مركب
لزوما ذهني وجعله مسكوتا عنه والانتقال الى الاعتراض بالتركيب اي كون الشيء مركبا
اللازم للمعنى المركب ايضا وهو لازم قصدا بخلاف الكلية والجزئية فلا يرد انه لا يصح الاعتراض
لان الكلية والجزئية والتركيب متساوية الاقدام قوله او الترتي بالضمائم التركيب اه اي
معنى الترتي ان يضم ما بعد كلمة بل الى ما قبلها فالاعتراض بمجموع اشياء ثلثة اي يلزم لكل
معنى مركب الكلية والجزئية والتركيب لزوما ذهني قال في شرح المطالع فان قيل اطلاق
اللفظ الموضوع... بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث كل والجزء من حيث هو جزء واذا
فهما من حيث هما كل وجزء يفهم التركيب بالضرورة وهو خارج عن المسمى بالتضمن
يستلزم الالتزام فتقول هذه مغالطة من باب اشتباه العارض بالعرض فان المنضم هو
ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب
على ان فهم الجزئية او الكلية لو كان لازما لكفى في بيان المط انتهى واذا تفكرت وجدت
الفرق بين ما نقله قدس سره من كلام المنوهم وبين ما نقله الشارح منه قد برهونه والحوار
ان التضمن فهم الجزء اه وحاصله انا قد تصور كثيرا من المركبات مع الذهول عن كونه مركبا
وعن مفهوم الكلية والجزئية وليس معنى قولهم بالتضمن فهم الجزء من حيث انه جزء ان
التضمن فهم الجزء مع وصف الجزئية والا كانت المطابقة فهم الكل من حيث هو كل فيكون
فهم كل منهما معا لان الكلية والجزئية متضايفتان فلا تبعية بينهما بل معناه فهم الجزء
بوامسلة كونه جزءا اي بسبب فهمه من اللفظ كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء لوحظ

في تلك الحالة وصفا جزئية او لا قوله فهو امكان وقوعه قبل المناسب للحنى ان يذكر
في ما سبق في المطابقة حتى لا يحتاج الى ذكره هنا ثانيا انتهى اقول ذكر المحشى في المطابقة
بطريق النقل عن الفاضل العصار ومن البين ان ذكره فيما سبق لا يغني عن ذكره ههنا
لان بين القامين تفاوت فيجتمعت تفاوت الجوازين فذكره لدفع هذا الاحتمال قوله لدخول
الجزم عليه اه وفيه نظر لان دخول الجزم على الجواز ليس نص في احدهما لانه يجوز دخول
الجزم على الجواز بمعنى الامكان العقلي وذلك ظاهر والفظان يقال ان هذا الجواز داخل
على الدليل فلو حمل على الامكان العقلي فاللازم من الدليل انه لا شيء من التضمن بمستلزم
للا لزام بالامكان العقلي ولا يخفى انه ليس مطلوب ما اذا حمل على الامكان الوقوعي او
الامكان في نفس الامر كان اللازم من الدليل انه بالامكان الوقوعي او بالامكان في نفس
الامر لا شيء من التضمن بمستلزم للالتزام وهو المط وقد ظهر من هذا ان دخوله على الدليل
يدل على كون الجواز بمعنى الامكان الوقوعي او الامكان في نفس الامر قوله فيفيد عدم الاشتراك
وهو معنى قول المدعى فلا يكون التضمن مستلزما للالتزام وحاصله ان عدم استلزام
التضمن للالتزام معلوم من هذا البرهان لا توقف فيه بخلاف الدليل المذكور في بيان
عدم استلزام المطابقة التضمن فانه يفيد التوقف في عدم الاستلزام كما عرفت قوله
فهذا في الدليل اه والمراد دفع سؤال وهو كما يدل عليه قوله فلا تكرر لزوم التكرار في ذكر
قوله على قياس لان قوله ايضا يغني عنه وحاصل الدفع ان قوله ايضا في المدعى وقوله
على قياس في الدليل فلا تكرر قوله حيث حذف المضاف اه وهو التبيين المضاف الى
الاستلزام وحاصله ان عدم العلم بوجود لازم لكل ماهية يستلزم عدم العلم بوجود لان
لكل ماهية مركبة وفيه نظر لانه انما يستلزمه لو كان معنى رفع الإيجاب الكلي الذي يدل
عليه ان عدم العلم بوجود لازم لكل ماهية سلبا كليا واما اذا كان ايجابا للبعض وسلبا
عن البعض الاخر فلا كما اشار اليه الفاضل العصار واعلم ان في استلزام التضمن للالتزام
ثلثة مذاهب ايضا الاول استلزامه والثاني عدم استلزامه والثالث التوقف فيه قوله
ويستعملونه فيما يكون اه اي يستعملون التسامح في المجاز الذي يكون القرينة ظاهرة الدلالة
عليه ففيه اشارة الى الفرق بين المجاز والتسامح بان التسامح نوع من المجاز وهو المجاز
الذي يكون قرينته ظاهرة الدلالة عليه والمشهور ان التسامح على ما عرفوا استعمال
اللفظ في غير معناه المتبادر بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على
ظهور المعنى المراد وعلى هذا التعريف الفرق ظاهر بين المجاز والكناية مع ان فيهما فائدة

زائدة يعتد بها لكن يرد عليهم ان حصر اللفظ الموضوع الى الاقسام الثلاثة اعنى الحقيقة و
 المجاز والكناية بط الخروج اللفظ الموضوع للتسامح عنها كما لا يخفى قال الشارح لان التضمن
 والا لزاما تابعا له والدليل الواضح انهما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة او ان
 الالتزام والتضمن كلما كان معلولى الوضع فهما معلولى علة المطابقة فهى لازمة لهما لكونها
 معلولان علة واحدة قوله لان فهم الجزء واللازماء الغرض منه دفع ما اورده الشارح
 في شرح على القوم من اننا لا نسلم انهما تابعا بل الامر في التبعية بالعكس في التضمن دائما
 اذ فهم الجزء سابق على فهم الكل لما تقر بان الجزء سابق على الكل في الوجودين والا لبطل
 الجزئية وفي الالتزام كما اذا كان اللازم ملكة والملزوم عدما فان الملكة سابقة
 في التعقل على العدم وحاصل الدفع على ما ذكره في حاشيته على المطول ان تقدم فهم الجزء
 على فهم الكل مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور
 الكل بالكنه او بالوجه واما تقدمه على فهم الكل من اللفظ فمنوع اذ فهم الكل سواء كان
 من اللفظ او لا محتاج الى فهم الجزء بنفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ
 للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء متأخر عن فهم الكل
 من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وقيس عليه تقدم فهم اللازم الذي هو
 ملكة قوله بتوسط فهم الكل منه اه الاولى فهم الكل والملزوم منه الا انه اكفى
 بذكر الكل عن ذكر الملزوم قوله وان كان فهم الجزء مطلقا اه قبل اى في نفسه وبدون
 تقييد بكونه من اللفظ والظ ان معنى المطلق اعم من التقييد ومن عدم التقييد لكن
 من حيث وجوده في ضمن عدم التقييد وفي هذا المقام نظر لان ما ذكره المحشى من ان فهم
 الجزء واللازم من اللفظ بتوسط اه ذيفه الشارح في شرح المطالع بانه خلاف البداهة
 حيث قال ما له يفهم الجزء من اللفظ يمنع فهم الكل منه والعلم به ضرورى انتهى فمنع هذه
 المقدمة البديهية خروج عن قانون المناظرة وايدى المحقق قدس سره حيث قال وببانه ان
 حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع
 وانحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا
 ولا يغنى به تذكر الجزء مفصلا مخطرا بالبال بل تذكره مجعلا في ضمن الكل والعلم بتقدمه على
 تذكر الكل ضرورى فتكون المطابقة تابعة للتضمن انتهى ونقول ان انتقال الذهن من اللفظ
 الى المعنى المركب انما يكون بانتقاله منه الى جزء منه لا الى الكل اذ لا يمكن ذلك لبساطة الذهن
 كما لا يخفى قوله واما ما قيل اه اى في دفع ما اورده الشارح على القوم قوله لهذا الوجه اه

وهو الحيثية المذكورة بقوله من حيث ان ما يقتضى آه قوله بوجه اخر اه اى غير الحيثية المذكورة
 وهو حيثية وجود المطابقة قوله ما اورده الشارح في شرح المطالع من ان الامر بالعكس اه
 وهو الاعتراض الاول من الاعتراضين اللذين ذكرهما فيه والثاني انه لو تم هذا الدليل لا وجب
 بملخصه وبذبدنه ان المطابقة تستلزم التضمن والا لزاما فانه يقال هي متبوعة لهما والمتبوع
 من حيث هو متبوع لا يوجد بدون التابع واجيب عن الاعتراض الثاني بان ملخص الدليل
 لا يجري هناك لان صغرى الدليل ان التضمن والا لزاما تابعا بالضرورة للمطابقة ولا يصدق
 ان المطابقة متبوعة لهما بالضرورة اذ رب مطابقة ليست متبوعة للتضمن وكونها متبوعة
 للا لزام غير معلوم قوله وقدمع السيد قدس سره اه والحاصل انه لو سلمنا الصغرى اى
 قول الشارح لانها تابعا لهما بعد هذا التحصير لكن الكبرى اى والتابع من حيث انه تابع
 اه حينئذ ممنوعة لما ذكره قدس سره في حاشية المطالع وهو انه كيف وقطع المفتاح تابع في
 القصد للفتح مع انه قد يوجد القطع ولا يوجد الفتح انتهى واجاب بالفاضل العضا عن هذا النوع
 باننا نجعل الكبرى حينئذ والدلالة التابعة في القصد للمطابقة لا توجد بدونها لان المقصود
 بالوضع لا ينفك عنه لان المقصود بالذات من الوضع المطابقة وهى لا ينفك عنه وانما ينفك
 التابع في القصد عن المقصود الاصلى اذا تخلف المقصود عن القصد كقطع المسافة انتهى قوله
 وكذا ما قيل اه مبتدأ خبره قوله فيه بحث اه اى وكما ان في القول السابق بحث كذلك في
 هذا القول بحث والقائل هو الفاضل العضا لانه قال الاشياء ناش من عدم الفرق بين الدلالة
 والمدلول فان المدلول المطابق تابع في التعقل للمدلول التضمنى مطلقا والالتزامى في الجملة
 لكن الدلالة على الجزء تابعة للدلالة على الكل والدلالة على العدم تابعة للدلالة على الملكة
 وكيف لا والواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق
 واستتبع آه قوله واستتبع هذه الحيثية اه اى جعل الحيثية الاولى التى هى عبارة عن
 المدلول المطابق تابعة للحيثية الثانية وهى عبارة عن المدلول التضمنى والالتزامى وليست
 للحيثية الاولى عبارة عن الدلالة المطابقة والثانية عن الدلالة التضمنية والا لزاما
 كما توهم لان قوله بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء اه يدل على ما ذكرنا قوله لانه
 ان اراد الاستتباع في القصد اه وحاصله انه ان اراد الاستتباع في القصد فالصغرى
 اعنى قوله لان المدلول المطابق تابع للمدلول التضمنى والا لزاما مسلمة لكن الكبرى اعنى
 قوله والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع ممنوعة على ما ذكره المحقق قدس سره
 فلا يثبت الدليل للظ اعنى عدم وجود المدلول المطابق بدون المدلول التضمنى

والالتزام وان اراد الاستتباع في التحقق فالصغرى ممنوعة كالا يخفى قوله في التحقق اه فيه
اشارة الى ان المراد بالعموم هنا هو العموم بحسب التحقق لا ما هو بحسب الصديق ولكل قوله
سواء كان اه والمراد بيان اعمية التابع الاعم واذا قيد التابع الاعم بالحيثية المذكورة فيجوز
بالتابع المساوي ويخرج الاعم قوله معلولا له اه كالحركة المعلولة للنوع الخاص كالنار
قوله او معلولا لعللة اخرى اه كالحركة المعلولة لعللة اخرى كالشمس قوله وسواء قلنا
ان الواحد النوعي اه والغرض منه الرد على الفاضل العصام حيث قال ان الحاجة الى اخراج
التابع الاعم انما تكون لو كان الحركة المطلقة معلومة لكل علة افرادها اما لو كانت معلولة
لعلة ما فلا لانه لا يوجد بدون متبوعه يعني علة ما انتهى وحاصل الرد انما اورده انما يرد
اذا اخذ المتبوع الخاص الذي اعتبر عموم التابع بالنسبة اليه مقيدا بالحيثية كون التابع
معلولا له وليس كذلك بل انما اعتبر اعم من ذلك فست الحاجة الى اخراج التابع الاعم
بالنسبة الى متبوعه الخاص ولو قيل بكونه معلولا لعللة ما واعلم ان ما ذكره اجمال ما فصله
المولى داود من ان تمثيل التابع الاعم بالحركة يتوقف صحته على كون الحركة ماهية واحدة
حقيقة او فرضا بالنسبة الى افرادها لانها لو كانت ماهيات متعددة متخالفة بالحقيقة
لكانت الموجودة مع النار غير الموجودة مع الشمس مثلا فلا يكون اعم اذا اعم من الشئ
ما يكون الموجود معه بعينه هو الموجود بدون واما قلنا حقيقة او فرضا اذا احدها كاف في
التمثيل ولما كان مطلق التابع قسمين احدهما المساوي للمتبوع والاخر الاعم منه وكان هذا الحكم
اعني عدم الوجدان بدون المتبوع خاصا بالمساوي اذا اعم يوجد بدون كما توجد الحرارة
بدون النار قيد التابع بالحيثية المذكورة لان اعم وتخصيص الحكم بالمساوي لان التابع
للشئ بوصف التابعية له لا يكون الا مساويا له فذات الحرارة اعم من النار وتوجد بدونها
والحرارة التابعة لها مع هذا الوصف مساوية لها لا توجد بدونها انتهى قوله والحيثية
تقيد الاحتراز اذا كانت قيدا له اه والفظ منه ان الحيثية تقيد الاحتراز عن دخول التابع الاعم
في الموضوع اذا كانت قيدا للموضوع ولا تقيد الاحتراز عن دخوله في الحكم على ما يقتضيه المقابلة
ولا يخفى ما فيه لان ما يفيد الاحتراز عن دخوله في الموضوع يفيد الاحتراز ايضا عن دخوله
في الحكم لا ما يخرج عن الموضوع فهو خارج عن الحكم وذلك لظ و اعلم ان مقصود المحشى
المحقق رد لما ذكره الفاضل العصام من ان كونها احترازا عن التابع الاعم انما هو بالنظر الى
الظ من كونها قيدا للموضوع واما بالنظر الى كونها قيدا للحكم فاحتراز عن زمان كون التابع
غير موصوف بالتبعية لا عن التابع الاعم وان ليس هذا الزمان الا للتابع الاعم انتهى

ولا يخفى ان ما ذكره من الحيثية تقيد الاحتراز عن دخوله في موضوع الكبرى اه انما يتم على
ما هو المشهور من ان الحكم في المحصورة على انواع العنوان ايضا اي كما كان على الاشخاص
لان الانواع حينئذ داخلية في الموضوع فاذا قيد الموضوع بالحيثية يخرج التابع الاعم الذي
هو نوع من الانواع على ما اشار اليه الفاضل العصام بقوله انما هو بالنظر الى الظ من
كونها قيدا للموضوع اه واما على ما هو القريب من التحقيق من ان الحكم في المحصورة انما هو على
الافراد الشخصية فقط ولا يتجاوزها فلا يتم لان التابع الاعم الذي هو نوع من الانواع
ليس داخل في الموضوع حتى يحتاج الى اخراجه من الموضوع بقيد الحيثية كما لا يخفى قوله
يعنى ان الحيثية اه والمقصود دفع امور منها ما ذكره الفاضل العصام وحاصله ان
الصغرى ممنوعة لما مر من ان التبعية في التضمن بعكس ذلك مطلقا وفي الالتزام قد يكون
بعكس ذلك لان المنع بهذا السند متوجه سواء قيد التابع بالحيثية المذكورة او لم يقيد
لانما ذكره السيستاني لان ما ذكره انما يصح لو كان معنى التابع انه تابع مع التقييد
بالاطلاق اذ لو كان المعنى على بيان الاطلاق فالمعنى على صدق التابع المطلق على التضمن
والا لزام انتهى ومنها ما توهمه بعض الافاضل بووردي وهو الذي ذكره المحشى
بقوله ان اللازم ان التضمن اه وهو متحد المأل مع ما ذكره الفاضل العصام ومنها
ما ذكره المولى داود في الجواب عن هذين الاعتراضين حيث قال لا يشبه في المراد
بالمجول هو المفهوم لا الذات فلا وجه لكون الحيثية للتقييد ولا للتعليل لانه لا يجوز
تقييد الشئ بنفسه ولا لتعليله بنفسه فتعين ان يكون لبيان الاطلاق اعنى بيان المراد به
الماهية المجردة لا المخلوطة واذا كان كذلك كان التبادر من العبارة في هذا المقام مفهوما
التابع من حيث هو ولا يشبه في ان التضمن والالتزام ليس شئ منهما مفهوم التابع من
حيث هو اعنى الماهية المجردة بل من حيث الوجود اعنى الماهية المخلوطة انتهى وحاصل
دفع الاعتراضين انه لا شك في ان ثبوت التابع المقيد باعتبار الحيثية التي هي الاطلاق
بمعنى لا بشرط شئ للتضمن يستفاد منه اتحاد التابع بالتضمن في المفهوم اذا الاتحاد
في الصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية فلو حمل مع اعتبار الحيثية ايضا عليه لكان
اعتبار الحيثية لغوا لا فائدة له والا لكان تحصيلها للحاصل وحاصل دفع الامر الثالث
الذي اورده المولى داود في الجواب عنهما ان مقصوده قدس سره من كون معنى
العبارة حينئذ ان التضمن والالتزام نفس مفهوم التابع مع كون معنى التابع من حيث
هو تابع على بيان الاطلاق يتم ولا يتوقف على كون معناه التقييد بالاطلاق كما توهمه

الفاضل العصا م ايضا قوله كان معناه الاطلاق اه اى كان معنى قيد الحثية الاطلاق
 اى الماهية لا بشرط شئ وذلك لان الحثية اذا كانت عين المحي لا يجوز ان يكون قيد
 الحثية للتقييد ولا للتعليل لانه لا يجوز تقييد الشئ بنفسه ولا لتعليله بنفسه ايضا
 ثبت انها لبيان الاطلاق قوله وانه لا قيد هناك اه عطف تفسير لقوله الاطلاق
 فيكون معطوفا عليه قوله حتى قيد الاطلاق اه تصريح لما علم ضمنا لانه داخل في عموم
 النكرة المنفية اعنى قيد في قوله لا قيد ولما كان الاطلاق بحسب الظ منافيا للتقييد
 احتيج الى التصريح بدخوله تحت القيد ومعنى قيد الاطلاق الماهية المجردة التى هى الماهية
 بشرط لا شئ قوله فاندفع ما توهم اه لما علمت من انه لو حمل قوله التضمن تابع من حيث
 انه تابع على ان التضمن ثابت له مفهوم التابع لكان قيد الحثية لغوا قوله لا شأته اه
 اى لا ثبات كون قيد الحثية متعلقا بالمحكوم به قوله وتعرض قدس سره لذلك اه اى لا ثبات
 والمقصود بيان ان مراده قدس سره بقوله ولا يخفى ليس اعتراضا على الشارح بل مراده
 ترقى في الجواب عن الاحتمال الى الجزم قوله مفهوم محصل اه اى مفهوم له فائدة عند العقل
 لان مفهوم القضية حينئذ مستلزم للتحكم على ما سيشير اليه قوله معناه اه اى معنى القضية
 فالاولى التأنيت في الضمير قوله فانه اذا قيد لا يوجد اه دليل للكبرى المطوية وهى
 قوله وهذا المفهوم لا محصل له وحاصله ان هذا المفهوم اذا قيد بقيد لا يوجد بدون
 المتبوع كما لا يوجد اذا لم يقيد بقيد بدون المتبوع فتخصيص عدم وجوده بدون
 المتبوع بعدم التقييد شئ اخر كما افاده القضية على ذلك التقدير بتخصيص بلا محصر
 قوله وما قيل في بيانه اه اى في بيان انه لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل
 والقائل هو الفاضل العصا قوله لا وجود لمفهوم التابع اصلا اه اى مطلقا سواء كان
 مع المتبوع او لا لان مفهوم التابع من حيث هو هو من الامور الاعتبارية التى لا وجود
 لها في الخارج قوله فلا محصل لتقييد سلب وجوده اه لان التقييد لاجل سلب وجود
 محكم لما عرفت من عدم وجوده مطلقا قوله يقتضى ان لا يكون لقولنا اه لان من
 البين ان كلاما من الابوة والبنوة ايضا من الامور الاعتبارية التى لا وجود لها في الخارج
 وفيه نظرا لان الاضافة من الموجودات الخارجية عند الحكماء على ان الاضافة من
 الموجودات النفس الامرية عندهم لا من الامور الاعتبارية المحضة فقد بر قوله وكذا
 ما قيل اه ما قيل مبتدا مؤخر خبره كذا مقدم عليه اى كالقول السابق هذا القول الذى ذكر
 في بيان ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل على ذلك التقدير في كونه محل نظر

قوله الا انه لا دخل له فيما نحن فيه اه لان ما نحن فيه عبارة عن القضية الحاكمة الكبرى
 بان كل تابع لا يوجد بدون المتبوع ولا يخفى ان هذا الحكم الكلى شامل على افراد العنوان الذى
 هو التابع الموضوع في الكبرى ومن جملتها التضمن والالتزام والمتبوع هو المطابق ومن البين
 انه لا دخل لعدم وجود احد المتضامين بدون الاخر في هذه القضية قوله لانه لا يقال اه
 استدلال على قوله وكذا ما قيل قوله حينئذ يكون الحثية غير المحي اه وذلك لان المحي
 هو ما صدق عليه مفهوم التابع الذى هو عنوان الموضوع وهو الذات والحثية عبارة عن
 عن مفهوم التابع فالحثية غير المحي فاذا الاحتمال لكون الحثية للاطلاق لان كونها
 للاطلاق يتوقف على كون الحثية عين المحي كما عرفت فتعين ان تكون اما للتعليل او
 للتقييد والمفروض انها متعلقة بالموضوع الذى هو التابع حيث قال قدس سره وجعلت
 قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع اه ففى اما للتعليل انضاف الذات اه قوله والغرض
 انها قيد للموضوع اه وقد عرفت ان معنى القيد التعلق به اعم من التعليل والتقييد لا بمعنى التقييد
 كما يدل عليه قوله قدس سره متعلقا بالتابع اه وفيه اشارة الى دفع ما اورده الفاضل العصا
 من انه يجوز ان يكون تقييدا للذات المأخوذ في مفهوم التابع واشترطه بالوصف الذى
 اعتبر ان تصاف فانه قد ينفك عن هذه الصفة كما في التابع الاعم انتهى وحاصل الدفع ان المفروض
 انها قيد للموضوع والذات بدون اعتبار الوصف لا يصلح ان يكون موضوعا حتى تكون
 الحثية قيد له قوله بان يكون حالا اه متعلق بقوله تعلقها وبيان لتوجه تعلقها بالمحكوم
 عليه قوله حينئذ يفيد النتيجة مقيمة اه فيرد ما هو المذكور بقوله قدس سره لكن نتيجة
 حينئذ اه اى قال تقييد المحكوم بالحثية على تقدير كونها قيد النسبة الحادث الى الفاعل الى
 القضية المشروطة العامة ان اعتبر جهة القضية الضرورة وهى التى حكم فيها بضرورة ثبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع بان
 يكون لوصفه دخل في تحقق الضرورة او الى العرفية العامة وهى التى حكم فيها بدوام ثبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع قوله
 وكل تابع مادام تابعا اه اى وكل تابع مادام تابعا اى لاجل كونه تابعا لا يوجد بالضرورة بدق
 المتبوع او دائما والمقيدة بالضرورة مشروطة عامة وبالذات عرفية عامة قوله كما هو
 المذكور في الموجهات اه من ان الكبرى اذا كانت احدا الصفات الاربع اعنى بها المشروطة
 والوقتيان كانت النتيجة تابعة للصغرى في الجهة قوله القضية حينئذ اه اى ان الكبرى
 اذا كانت مشروطة عامة او عرفية عامة فان كانت كلب لا تصدق وان كانت خروقة

كانت صادقة لانه يصدق قولنا بعض التابع مادام تابعا يوجد بدون المتبوع لان التابع
الاعم بشرط كونه موصوفا بالتبعية يوجد بدون المتبوع الخاص لكن الكبرى الجزئية لا تنتج
في الشكل الاول قوله لانه بشرط كونه موصوفا به ولا يخفى ان اتصاف الذات مع العنوان
شرط في كل واحدة من المشروطة العامة والعرفية العامة الا ان ذلك لا يتصاف بشرط تحقق
الضرورة في المشروطة العامة ولتحقق الدوام في العرفية العامة فلا تضر في بيان انتقاض
الكبرى وبطلانها على تقدير كونها مشروطة عامة كما توهم من ان الاقتصار على تقليل كون
القضية منقوضة على تقدير كونها مشروطة بقوله لانه بشرط اه والسكون عن التعليل على
تقدير كونها عرفية لخرج ان المشروطة اخص من العرفية فصدقها يستلزم صدقها فصدق
قولنا بعض التابع بشرط كونه تابعا يوجد بدون المتبوع بالضرورة يستلزم صدق قولنا بعض
التابع مادام تابعا يوجد بدون المتبوع دائما انتهى مع ان الفرق بين عنوان الموضوعين
في القضيتين حيث عبر في الاول بشرط كونه وفي الثاني بقوله مادام تابعا اه تحكم مع ان
القاتل لم يفرق بينهما حيث قال وكل تابع مادام تابعا اه وجعله مشتركا بين العنوانين
للقضيتين كما لا يخفى قوله نعم انها لا توجد مقيدة بصفة اه اي ان الحرارة لا توجد حال كونها
مقيدة بصفة التبعية للناظر قوله فتدبراه لعله اشارة الى الجواب عما اورده على القائل بانه
كما لا دليل على تقييد التابع بكونه متصفا بصفة التبعية للمتبوع الخاص لا دليل ايضا على
تقييد المتبوع بما يخصه فاما ان يعتبر كل من التابع والمتبوع في القضية على اطلاقه واما ان
يعتبر يخصص كل منهما وعلى كل تقدير كانت القضية التي هي الكبرى صادقة اذ لا شك في
صدق قولنا التابع مطلقا لا يوجد بدون المتبوع مطلقا مادام
تابعا وكذا لا شك في صدق قولنا التابع المتصف بصفة التبعية لمتبوع خاص لا يوجد بدون
ذلك المتبوع الخاص قوله قدس سره لكن يتجه حينئذ ما ذكره الشارح ان اللازم من الدليل
حينئذ اه فان قيل عدم تمامية التقريب على وجهين كون اللازم اخص والمطلوب اعم وكون
اللازم اعم والمطلوب اخص والتقريب الباطل هو الثاني لان المستلزم للاعم لا يلزم ان يكون
مستلزما للاخص واما الاول فليس بباطل لان المستلزم للاخص يجب ان يكون مستلزما
للاعم وما نحن فيه فهو من قبيل الاول لان اللازم هو المقيد بصفة التبعية والمقيد اخص
من المطلق بدها فلنا ان النتيجة سالبة جزئية اي قولنا بعض التضمن والا لزام الموصوفين
بصفة التبعية لا يوجد ان بدون المطابقة والمطلوب سالبة كلية وهي لا شيء من التضمن
والا لزام بوجوده بدون المطابقة وقد بين ان السالبة الجزئية اعم مطلقا من السالبة الكلية

وحاصل

وحاصل جواب العلامة التفاتنا في ان صفة التبعية ملحوظة فيها سواء قيد بها او لا فالسالبة
الجزئية التي هي النتيجة مستلزمة للسالبة الكلية المطلوبة قوله ورد عليه اه ورد عليه ايضا
الفاضل العصام بان منع لزوم التبعية للتضمن والا لزام باق بحاله فكيف يتم دعوى ان القضية
المقيدة ملزمة للمطلوبة ولو بين اللزوم فلا حاجة الى جعل الحثية قيدا للحكم وجعل النتيجة
ملزمة للمطلوبة لانه تطويل للفتا انتهى قوله التأخر في الوجود اه اي تأخر كل من التضمن
والا لزام في وجودهما من وجود المطابقة قوله فقد بان بطلانه اه لما عرفت من ان فهم
الجزء مقدم على فهم الكل قوله ورد عليه اه جواب لقوله وان اراد انهما اه اي ورد على هذا
المراد قوله ان المقصود بالتبع قد يوجد اه وحاصله منع الكبرى القائلة بان المقصود بالتبع
لا يوجد بدون المقصود بالذات قوله ولعله تركه ههنا اه ولعله قدس سره ترك الرد على
ما ذكره العلامة ههنا بما ذكره في حاشية المطالع لانه يمكن ان يجاب عن رده باختيار الشق
الاول اي التأخر في الوجود ويقال بان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل
وان كان فهم الجزء مطلقا وفي ذاته متقدما على فهم الكل مطلقا ولا يخفى ما فيه لما عرفت
من ان فهم الجزء مطلقا ولو من اللفظ متقدما على فهم الكل عند الشارح والمحقق قدس سره
فتأمل قوله سواء قلنا ان فهم الكل اه اي سواء قلنا ان فهم الكل في نفسه عين فهم الجزء
في نفسه بالذات مغايرة له بالا اعتبارا في الاجمال والتفصيل او قلنا بانها مغايرتان بالذات
على ما قال به من ذهب الى تقدم فهم الجزء على فهم الكل في نفسه بالذات قال المحشي المحقق
في حاشية الطول دون اثبات تغايرهما بالذات خرط القتاد قال المصن الدال بالمطابقة اه
هذا تقسيم اللفظ باعتبار دلالة الوضعية الى المركب والمفرد لان بحث المنطقيين من
الالفاظ انما هي لاجل انها لا تفل على المعنى التي هي طرق الانتقال منها الى المطالب التصورية
والتصديقية ولما كانت تلك الطرق منحصرة الى قسمين احدهما قول شارح والآخرة
وكل منهما مركب من المفردات اراد بعد البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ
الدالة على الطريقتين حتى يظهر ان اي مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقيدي
واي مركب يدل على القضية كالتجزي وعن الالفاظ الدالة على اجزائهما وتوصيف اللفظ
بالدال على المعنى لاخراج المهملات وقوله بالمطابقة لاخراج الدال بالعقل والطبع قوله
بمخلاف الدال على المعنى المطابق اه قيل وفيه ان شمول قوله الدال على المعنى المطابق على المعنى
التضمني والا لزامه دون قوله الدال بالمطابقة تحكم لانه يقال على الدال على المعنى المطابق
الدال بالمطابقة فكما ان الدال على المعنى المطابق يشمل على الدال على المعنى المطابق يشمل

والاشراقية
يسمى الدلالة
الطائفة بدلالة
القصد والدلالة
الضمنية بدلالة
الخطبة والدلالة
الالتزامية بدلالة
الطفل

على الدال على المعنى الضمني والالتزامي كذلك الدال بالمطابقة بشملها انتهى وفيه نظر
 لان شمول الدال بالمطابقة على الدال على المعنى المطابق انما هو بالنسبة الى المعنى المطابق
 فقط لا بالنسبة الى الضمني والالتزامي فلا يلزم من صدق الدال بالمطابقة على الدال على
 المعنى المطابق صدقه على الدال على المعنى الضمني والالتزامي قوله فلا بد من اعتبار قيد
 الحثية لاجزاء اه اى اذا كان المقسم الدال على المعنى المطابق فلا بد من اعتبار قيد الحثية
 اه واما اذا كان المقسم هو الدال بالمطابقة كما قال المص فلا حاجة الى اعتبار هذا القيد ولهذا
 قال الفاضل العصا لا بد من تقييد المقسم بالحثية ليخرج الدال على المعنى الضمني والالتزامي
 الداخلة تحت الدال على المعنى المطابق فيخرج عنه زيدا المقصود منه الدالة على جزء معناه
 على خلاف قانون الوضع لانه من حيث انه دال بالمطابقة لا يقصد به كذلك وباعتبار
 هذا القصد لا يكون دالا فضلا عن الدالة الوضعية فلا حاجة الى تقييد القصد بالتعريف
 بالقصد المطابق بقانون الوضع كما ظنه السارح في شرح المطالع انتهى قيل مراد المحشى
 منه رد لما ذكره الفاضل العصا مما نقلناه بان الاحتياج الى قيد الحثية لاجزاء الدال
 على المعنى الضمني والالتزامي انما هو على تقدير ان يقال الدال على المعنى المطابق واما على
 ما قاله المص اى الدال بالمطابقة فلا يشمل الدال عليهما حتى يحتاج في اخراجه اليها فلا
 وجه لما قال الفاضل العصا من انه لا بد من تقييد المقسم بالحثية ليخرج الدال عليهما
 انتهى ما لا وفيه نظر لانه انما يصح ان يكون رد لما ذكره الفاضل العصا اذا كان مراده
 من المقسم في قوله لا بد من تقييد المقسم بالحثية اه هو المقسم الذي جعله المص مقسما
 اعني قوله الدال بالمطابقة وليس كذلك بل مراده منه هو المقسم الذي ذكره السارح
 اعني الدال على المعنى المطابق كما نطق به كلامه فعلى هذا لا يكون مراده رد اعليه بل يكون
 تأييدا له على ما اشارنا اليه فلا تغفل قوله وقصدا فادة اه عطف تفسير الاستعمال
 قوله موضوعا بوضع الاجزاء اه هذا الوضع اعم من الوضع الشخصي والنوعي لان
 من الاجزاء الهيئة التركيبية وهي موضوعة بالوضع النوعي والحاصل ان المركب موضوع
 بوضع اجزائه لا بوضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفرد والوضع المعترف في الدالات
 يعم قسمي الوضع قوله كما صرح به السيد قدس سره اه حيث قال فان الجزء الاول منه
 اى من رامي الحجارة مثلا موضوع لمعنى والجزء الثاني اه قوله والاستعمال عبارة عن ذكر
 اللفظ اه وهو كبرى لقياس من الشكل الاول لغير المتعارف وصغره قوله ان اللفظ انما
 يعرض له التركيب اه وهو ينبغ ان اللفظ انما يعرض له التركيب حين ذكر اللفظ واردة المعنى

قوله فعلم ان القصد معتبر اه تفريع على النتيجة اى ولما ثبت ان اللفظ انما يعرض له التركيب
 حين ذكر اللفظ واردة المعنى علم ان القصد الذي هو عبارة عن الارادة معتبر في التركيب
 وكما اعتبر في التركيب يكون معتبرا في الافراد ينتج انه لما ثبت ان اللفظ انما يعرض له
 التركيب حين ذكر اللفظ واردة المعنى علم ان القصد الذي هو عبارة عن الارادة يكون
 معتبرا في الافراد والصغرى ظاهرة واما الكبرى فلكون التركيب والافراد متقابلين
 وجودا وعدما كما اشار اليه بقوله ولما كان الافراد اه قوله وان التركيب والافراد اه
 عطف على قوله ان القصد معتبر اه قيل تفرع هذا الكلام على ما سبق انما هو بواسطة
 تفرع ما عطف عليه وذلك لان مناط عدم اجتماع التركيب والافراد في اللفظ في حالة
 واحدة انما هو اعتبار القصد في الاول وعدمه في الثاني ولا شك في صحته لما قدمه المحشى
 المحقق من انه قد تقرر انه اذا عطف جزؤان لشرط واحد بالواو فقد يكون كل منهما
 جرا مستقلا وقد يكون الثاني جزءا له بواسطة الاول انتهى وفيه نظر لانه لا حاجة في
 جعل الثاني جزءا له الى توسط الجزء الاول بل الثاني جزء له بالذات كما كان الاول جزءا له
 بالذات كما لا يخفى قوله فلذا اعتبر المتأخرون اه اى فلما ذكرنا من كون القصد معتبرا
 وجودا في التركيب وعدمه في الافراد في نفس الامر اعتبر المتأخرون القصد وجودا وعدما
 في تعريفهما قوله وليس مبناه على ان الارادة اه اى مبنا اعتبارهم القصد في تعريفهما هو
 ما ذكرناه وليس مبناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة اه كما زعم المولى داود حيث
 قال ان ادراج لفظ القصد مستقيم على مذهب من جعل الدلالة تابعة للارادة واما
 على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة فغير مستقيم لان عبد الله مركب نظر الى المعنى
 الاضافي سواء قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى الاضافي او لم يقصد انتهى قوله
 على ان الارادة معتبرة في الدلالة اه تحقيق المقام يقتضي بسطا من الكلام فنقول اعترض
 على اشتراط الارادة والقصد واعتباره في الدلالة الوضعية بان دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له او لازمه لو لم تكن مقارنة للقصد لم تكن دلالة وضعية لانتفاء الشروط
 عند انتفاء الشرط فلم تكن مطابقة ولا تضمننا ولا التزاما ولو كانت مقارنة له لم تكن
 تضمننا ولا التزاما لانها دالاتان على الجزء واللازم في ضمن الموضوع له وبتبعيته ومن
 البين ان هاتين الدالتين ليستا كذلك بل لا بد ان تكون مطابقة ضرورة ان الدلالة
 اللفظية الوضعية منحصرة في هذه الثلث فيلزم ان لا يوجد دلالة تضمنية ولا التزامية
 واجيب عنه بوجهين الاول باختيار الشق الاول بان يقال الدلالة على الجزء واللازم

ما اذا تكوفاً مقارنتين للقصده لا يلزم ان تكونا وضعيتين لما حقق بعض المحققين ان منهج
 الشيخ اشتراط القصد في الدلالة المطابقة لافي مطلق الدلالة الوضعية فيجوز ان تكونا
 تضمنا والتزاما واورد عليه بان هذا مبني على تقرير الاعتراض على ما ذكره واما اذا قرر
 بان الدلالة على الجزء واللازم مع القصد بمعونة القرائن كما في المجازات على مذهبه العبرية
 ومختار المصنف ليست مطابقة لعدم كونها دلالة على الموضوع له ولا تضمنا ولا التزاما
 لعدم تبعيتهما في القصد فليزما بواسطة بين الدلالات الثلاث فلا يصح ان يكون هذا
 الجواب جوابا عنه بل جوابه على هذا التقرير اما بمنع المقدمة الاولى بالتزام كونها مطابقة
 باعتبار الوضع النوعي المعتبر في المعاني المجازية اذ يجوز ان تكون دلالة اللفظ على الموضوع له
 بالوضع الشخصي او النوعي مع القصد مطابقة ودلالته على الجزء واللازم الغير المقصودين
 تضمنا والتزاما على هذا المذهب واما بمنع المقدمة الثانية بان المراد بتبعية الانتقال اليها
 تبعية الانتقال في الوضع بمعنى تبعية الانتقال لهما للوضع له لا بتبعية انتقالهما للانتقال
 الى الموضوع له والوجه الثاني باختيار الشق الثاني بان يقال ليس المعتبر في الدلالة القضية
 والالتزامية التبعية في الانتقال والالفتان بمعنى تبعية الانتقال الى الجزء واللازم للانتقال
 الى الموضوع له بل المعتبر فيهما هو التبعية في الوضع كما عرفت قوله اذ لو كان كذلك
 لما احتج اه اي لو كان الارادة معتبرة في الدلالة لما احتج الى اعتبار الارادة ذكرها
 في تعريفها بل كان ذكرها فيه مستدركا لكونها معتبرة في المقسم الذي هو الدال بالمطابقة
 حينئذ وفي ايراد كلمة لو اشارة الى بطلان كون الارادة معتبرة في الدلالة كما لا يخفى قوله
 واما الاكتفاء اه هذا معطوف على مقدر وهو ما عدم الاكتفاء باعتبار الدلالة في
 تعريف افراد التركيب واعتبار القصد فيهما معا فصحيح لما عرفت واما الاكتفاء فيهما
 باعتبار الدلالة وجودا وعدمه والاقتضار عليه كما وقع في عبارة المتقدمين فغير صحيح
 اه على ما وقع من المعلم الاول في التعليم الاول ان المركب يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ
 لا يدل جزؤه على معنى واعلم انه اعترض عليه بعض المنطقيين بان التعريفين ينقصان
 طرد او عكسا بمثل عبدالله علما واجاب عنه بزيادة قيد فيهما وقال المركب ما يدل جزؤه
 على معنى هو جزؤه معنى الكل والمفرد ما ليس كذلك واجاب عنه الشيخ الرئيس في الشفاء
 بان الدلالة تابعة للقصده فلا يصدق على عبدالله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كان
 كل من جزئيه عند قصد معناه العلمي بمنزلة زاء زيد فلا يحتاج الى تلك الزيادة للتميم
 بل للتفهم واورد على الجواب الاول بان زيادة قيد الجزئية غير حاسمة لمادة الشبهة

لورود الاشكال معه بمثل الحيوان الناطق علما الشخص انساني بل الاشكال بعبد الله واورد
 ايضا اذ يصدق عليه انه يدل جزؤه على معنى هو جزء معنى لكل ضرورة ان مدلول المضاف
 جزؤه المعنى الاضافي الذي هو المعنى المركب الاضافي هذا اذا اريد بالمعنى لمدلول واما اذا
 اريد به المقصود فلا يرد الاشكال بمثل عبدالله علما قيل الزيادة ايضا واورد على الجواب
 الثاني بان القول بتبعية الدلالة للقصده بين البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ
 في الشفاء وغيره من المنطقيين هي كون الشيء بحيث متى التفت اليه التفت الى شيء اخر
 لعلاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضي القصد بل يكفي فيه ثبوت العلاقة في نفس الامر وان
 لم تكن مشعورا بها على انه ان اريد الدلالة بالفعل يلزم خروج المركبات قبل قصد معانيها
 عن تعريف المركب ودخولها في تعريف المفرد وهو بعيد جدا وان اريد صلاحية الدلالة
 فالقول بتبعية الدلالة للقصده لا يجحك نفعا في دفع النقص بمثل عبدالله ويمكن ان يقال
 المركبات والمفردات قبل قصد معانيها ليست بمركبات ولا مفردات لعدم كونها الفاظا
 بناء على اشتراط القصد والدلالة في مطلق اللفظ على ما نقل عن الشفاء ورد بان هذا
 بعد وفحش هذا غاية تحجر الكلام وتنظيمه في هذا المقام قوله وذلك يستلزم ان
 يجري اه اي اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبدالله اه وهو كبرى لقياس المساواة
 وهو ينتج قولنا ان ما وقع في عبارة المتقدمين يستلزم ان يجري احكام الافراد والتركيب
 المعنوية واللفظية في حالة واحدة واللازم باطل وكذا المزوم قوله واللفظية اه عطف
 على قوله والمعنوية فهو صفة الاحكام ايضا قوله وذلك بين البطلان اه اي اجراء احكام
 الافراد والتركيب في مثل عبدالله في حالة واحدة بديهي البطلان قوله لا يدفع ذلك اه
 اي اجتماع الافراد والتركيب قوله لان الحيتين حاصلتان فيه اه اي لان الحيتين
 المعتبرتين في تعريفهما اللتين هما منشاء الافراد والتركيب حاصلتان في مثل عبدالله
 اذا اعتبر في نفسه اي مع قطع النظر عن قصد معناه العلمي ومعناه الاضافي بحيث
 لا يدل جزؤه على جزء معنى وبمحيط يدل جزؤه على معنى قوله انما يدفع ذلك انتقاض
 تعريف اه اي اعتبار قيد الحيثية انما يدفع انتقاض تعريف احدهما بالآخر فعلى تقدير
 اعتبار قيد الحيثية لا اشكال في تعريف المعلم الاول لان معناه ان المركب ما يدل جزؤه
 على معنى باعتبار وضع من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار وضع
 من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه على هذا لا يصح
 تعريف المفرد على عبدالله باعتبار وضعه الافراد وتعرف المركب باعتبار وضعه الاضافي

وكذا الحيوان الناطق في حال العلية وتلخيص المقام ان في دفع النقص بمثل عبدالله عن
 تعريف المفرد والمركب اللذين ذكرهما المعلم الاول اجوبة اربعة الاول زيادة قيد الحشرية
 في تعريفها والثاني اعتبار قيد الحيثية فيها والثالث اعتبار القصد فيها وجودا وعدمه
 كما ذهب اليه المتأخرون والرابع ما ذكره الشيخ الرئيس من توقف الدلالة على الارادة و
 القصد والاطهرية بين الاجوبة على الترتيب الذي ذكر قوله قد برآه لعله اشارة الى ما اورد
 عليه من انه ان اريد القصد بالفعل اي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم ان يخرج المركبات عند عدم
 قصد معانيها من تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان اريد صلاحية القصد عاد
 النقص بمثل عبدالله والحيوان الناطق علمين واجب باعتبار قيد الحيثية ورد بانه
 لا حاجة حينئذ الى زيادة القصد في قوله فلا تضع اي ما قيل اه لما عرفت من ان قيد
 الحيثية لا يدفع الاعتراض الذي ذكره المحشي بقوله اما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمه
 كما وقع في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم فيحتاج في دفعه الى اعتبار القصد
 فلا يغني عن اعتبار القصد قوله ولا الى ما قيل ان اعتباراه لما ظهر من ان اللفظ لا يوصف
 بالتركيب قبل الاستعمال والقصد الى افادة المعاني كثيرة عند المنطقيين فلا يضر خروج
 عن تعريف المركب بل يضر دخوله فيه عندهم قبل فعل هذا البيان اذا صدر زيد قائم مثله
 عن النائم فهو مفرد لان عدم القصد معتبر فيه وليس بمركب لانقاء القصد لكن هذا
 البيان مخالف لعبارة القوم فالاولى ان يجاب بان المراد تقدير القصد كما اجاب به
 بعضا ويهد بعض مقدمات دليل المحشي وهو قوله ولا شك بان يقال لانسلم ان اللفظ
 انما عرض له التركيب حين الاستعمال فقط بل بعض له حين صدور اللفظ من النائم
 ايضا فالقصد بالفعل ليس بمعتبر في التركيب انتهى وفيه نظر لان مخالفة هذا البيان لعبارة القوم
 ممنوعة ولان المنع الذي اوردته على قوله ولا شك في ان اللفظ انما عرض اه من دفع عنه
 لان المراد من اللفظ في قوله ولا شك في ان اللفظ اه اللفظ الصادق من التيقظ كما هو
 بالظ قوله ولا الى ما اجيب به اه لانه لو كان المراد تقدير القصد وامكانه على ما ذهب
 اليه القاضل بعضا لا القصد بالفعل لعاد النقص وكان استلزام اجتماع الافراد والتركيب
 على حاله فتدبر قوله فان كل ذلك من الهفوات اه كما عرفت وهي جمع هفوة من هفوا الرجل
 اذا زال كذا في القاموس قوله قصدا جاريا اه اي قصدا موافقا لقانون وضع اللغة قوله
 فلا يرداه اه اذا كان المراد بالقصد القصد الجاري على قانون الوضع لا يرد على تعريف
 المركب بانه ينتقض منعنا ولا على تعريف المفرد بانه ينتقض جمعا بزيد اذا اريد بجزء منه

مثل الزاد الدلالة على جزء من اجزائه مثل رأسه او يديه او رجله وكذا بجزء اخر منه مثل
 الياء جزء اخر منها مثل ظهره وذلك لان تلك الارادة ليست مطابقة وموافقة على
 قانون الوضع كما لا يخفى قوله والمراد من قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة اه والمراد دفع
 ما اورد على تعريف المركب والمفرد بان تعريف المركب غير جامع لافراد وتعرف المفرد غير
 مانع لاغياره لان تعريف المركب لا يشمل المركبات البديهية بطلان مدلولها والمركبات
 المجازية مع ان المعرف اي المركب صادق عليها فتدخل تلك المركبات في تعريف المفرد مع ان
 المعرف اي المفرد لا يصدق عليها اما عدم شمول تعريف المركب على المركبات البديهية بطلان
 مدلولها فلان المتبادر من المعنى المفاد ان يكون صحيحا واما عدم شموله على المركبات المجازية
 فلان المراد بالوضع المعبر في الدلالة هو الوضع بالمعنى الاخص الذي هو جعل الشيء بازاء
 المعنى ليدل عليه بنفسه وبالمعنى في قول الشارح معناه هو المعنى المطابق ومن البين
 انه لا وضع بالمعنى الاخص في المجاز وحاصل دفعه انه ان اعتبر الوضع بالمعنى الاخص في
 المقسم الذي هو الدال بالمطابقة كان المركبات المجازية خارجة عن هذا المقسم فيكون
 المقسم مخصوصا بالدال الحقيقي فلا تكون داخله في المركب فلا بد ان تخرج من تعريف
 المركب ايضا واما اذا اعتبر في المقسم الوضع بالمعنى الذي هو عبارة عن جعل الشيء
 بازاء المعنى ليدل عليه ولو بقرينة فتدخل في المركب كما دخلت المركبات البديهية بطلان
 مدلولها فقوله المراد بالوضع المعبر في الدلالة لما اخذ في تعريف المركب والمفرد هو
 الوضع بالمعنى الاخص وبالمعنى في قول الشارح معناه في تعريفه المعنى المقصود الذي هو
 المعنى المطابق فتدخل المركبات المجازية في تعريف المركب كما هي داخله فيه فقوله ان يعتبر
 تلك الدلالة اشارة الى دفع السؤال بالمركبات المجازية وقوله سواء كان المفاد صحيحا
 اه اشارة الى دفع السؤال بالمركبات البديهية بطلان مدلولها فقوله يشمل المركبات البديهية
 اه تفريع على قوله سواء كان المفاد صحيحا اه وقوله والمركبات المجازية اه تفريع على قوله
 ان يعتبر تلك الدلالة في افادة المعنى اه هذا تحريم المقام فلا يلتفت الى ضعف الكلام قوله
 رمي بدرا اه مثال للمركب البديهية بطلان مدلوله والمركب المجازي باعتبارين فانه عند
 عدم القرينة مركب بديهية بطلان مدلوله لانه لا يمكن الرمي من القرينة البلية الرابعة عشر
 من الشهر وعند وجود قرينة دالة على ان المراد من البدن هو العشوق وبالرعي هو النظر
 اي نظر العشوق على طريق الاستعارة في اللفظين مركب مجازي ولا يخفى انه يكفي ايضا
 في المثال الثاني وجود القرينة على الاولى فقط قوله بكل جزء منه اه اذ يخرج حينئذ هذا

التركيب لانه لا يدل كل جزء من لفظه على الجزء من معناه لان الماهية لا تدل على معنى وهو ما قلناه وللجموع
ليس بموضوع اه ظاهره انه منضم الى قوله او الدال بالوضع وليس كذلك بل هو منضم الى احد
الامرين اللذين احدهما الدال بالمطابقة والاخر هو الدال بالوضع فالمراد بالجموع ليس بموضوع
وليس بدال بالمطابقة وانما اقتصر على الاول لان نفي الموضوع عن المجموع يستلزم نفي
الدال بالمطابقة لان نفي الاعم يستلزم نفي الانحصان لان الدال بالمطابقة قسم من اقسام الموضوع
لما عرفت من ان اللفظ الموضوع على ثلاثة اقسام دال بالمطابقة ودال بالتضمن ودال بالالتزام
واجيب عنه ايضا بانه خارج عن التعريف بقوله على جزء معناه لان لفظ الانسان يدل على
تمام المعنى لا على جزئه اذ لا جزء له قوله انه يصدق التعريف على نحو ضرب اه لانه قصد بجزء
منه الدلالة على المعنى اذ قصد به بيئته الدلالة على الزمان وبما دلت الدلالة على الحدث
قوله والتفصيل بالاجزاء المترتبة في السمع اه من كلام القائل دفع لما ورد عليه من منع
صدق التعريف على مثل ضرب مستند بهذا التقيد وحاصل الدفع ان هذا التقيد لا دليل
عليه قوله بان المقصود من ضرب اه حاصل الجواب ان مثل ضرب خارج عن تعريف التركيب
بقيد القصد المعبر فيه كما لا يخفى قوله لا دلالة للجزء على الجزء وهي المقصودة في التركيب
لا دلالة لمجموع المادة والصورة على مجموع المعنى قوله فلا بد من تحقق الوضع في التركيب اه
لما عرفت من ان الدال بالمطابقة قسم من اقسام الوضع قوله وهو وضع اجزائه لاجزائه اه
اي وضع اجزائه المترتبة في السمع لاجزاء معناه المترتبة فيه ايضا قوله وانما قيدنا بالحيثية
لان للتركيب وضعان نوعيا اه وفيه تعريف للمحقق قدس سره بان بيانه قاصر لا يشمل الوضع
النوعي باعتبار الهيئته قوله لكن لا مدخل له في التركيب اه جواب عن تعريفه اياه قدس سره
وحاصله ان الوضع النوعي لا مدخل له في التركيب والافراد وجود او عدمها فان المعبر فيهما
وجود او عدمها هو وضع الاجزاء المترتبة في السمع وهو الوضع الشخصي كما لا يخفى فامل
قوله اي العرض منه تلك الدلالة اه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العضا من انه ليس
الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما بل على موضوع ينسب اليه الرمي كما قال فيما بعد ان
الكاتب له مفهوم هو ذات له الكتابة انتهى وحاصل الدفع ان كون العرض من الرامي
الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما لا ينافي في كونه موضوعا لذات تنسب اليه الرامي
لان قصد الدلالة منه ليس بقصد المعنى منه بل بقصد الغاية منه على ما ذكره ذلك
الفاضل من قوله وما ينبغي ان ينتبه عليه ان قصد الدلالة باللفظ ليس بقصد المعنى
بل بقصد الفائق بالفعل فعن كون الرامي مقصود الدلالة ان العرض من احداثه دلالة انه

وهذا المعنى اي ذات تنسب اليه الرمي مقصود منه قصد المعنى باللفظ قوله على ما تقرر
اه اي كونه موضوعا لذات ما اه بناء على ما ثبت في علم الوضع من ان للصفات تعتبر فيها
النسبة من جانب الذات حيث يقال ان الصفة موضوعة لذات تنسب اليه كذا والا
فعال تعتبر فيها النسبة من جانب الحدث حيث يقال ان الفعل موضوع لحدث كذا
منسوب الى ذات ما قوله وذلك اه اي كون العرض من الرامي الدلالة على الرمي ثابت قوله
لان الذات المبهمة مشتركة اه وفيه نظر لانه يدل على ان الذات خارجة عن المعنى
الموضوع له للصفة وانما اخذت في مفهوم الصفة لاقتضاء النسبة اياه وهو ينافي
قوله وان كان موضوعا لذات ما اه لان كون الرامي موضوعا لذات ما يدل على دخول الذات
في المعنى الموضوع له كما لا يخفى قوله والعرض منه اه اي والعرض من جميع الصفات افاذا
الاحداث المخصوصة المنسوبة الى الذات المبهمة لان الذات المبهمة مشتركة في جميع
الصفات وانما اخذت في مفهوم ما انها مجرد اقتضاء النسبة تلك الذات فتدبر قوله
اي ذات قائم به الرمي اه تفسير للموضوع قوله فالقيام اه اي القيام الذي دل عليه
الموضوع قوله ايضا اه اي كالذات قوله مدلوله اه اي مدلول الرامي قوله واحترز
به عن نحو لا بن اه والمراد منه دفع ما نقله عن الفاضل العضا بقوله فاقيل اه وحاصل
الدفع ان نحو لا بن ليس بصفة لعدم دلالة على ذات يتصف بمبدأ اشتقاقه فلو ذكر
الذات موضوع الموضوع لدخل في تعريف الصفة مثل لا بن فلا يكون تعريفه مانعا لجميع
اخباره قوله ان الصواب الى ذات ما اه هذا نقل بحسب المال حيث قال وليس المأخوذ
في الموضوع له موضوع بل ذات والالم يكن الذات المأخوذة في مفهوم الصفة في غاية
الافهام لتعينها بكونها موضوعة فوضع موضوع ما في غير موضعه والصواب ان يقال
الى ذات ما انتهى قوله وهم اه لما عرفت من انتقاض تعريف الصفة على تقدير وضع
الذات موضع الموضوع والمعتبر في ايهما الذات هو الايهما الممكن وهو حاصل في
الموضوع قوله اي معناه من حيث انه مركب اه والمقصود منه دفع ما اورده الفاضل
العضا من ان الصواب ان يتعرض لمعنى الاضافة ايضا والا فليس بمجموع ذات ما تنسب
اليه الرمي والجسم المعين معنى رامي الحجارة بل بعض معناه وحمل قوله معنى رامي
الحجارة على المعنى التضمني بعيد جدا وبيع منك الاعتذار لترك التعرض لمعنى الاضافة
بانه جزء معنى لا مدخل له في تركيب اللفظ لان داله ليس جزءا مرتبا في السمع لانه لا بد
من التعرض له في صحة قوله ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة انتهى وحاصل الدفع

ان المراد بقوله ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة ان مجموع المعنيين معناه من حيث
انه مركب فيقول المعنى الى ان مجموع المعنيين معنى رامي الحجارة من حيث اجزائه المرتبة
في السمع وهو صحيح قوله فلا يرد اه اي فلا يرد ما اورده الفاضل العصا وقد نقلناه
وبينا وجه عدم وروده قوله اي بالنظر الى القيود اه والمراد دفع ما يتوجه على حصر
الامور في اربعة كما هو المشهور بان ههنا امر خامس هو كون ذلك المعنى مقصودا من
اللفظ وحاصل الدفع ان حصر الامور في اربعة اضافي اي بالنظر الى القيود المذكورة في
التعريف صراحة وفيه اشارة الى دفع ما اورده ابو الفتح في حاشية التهذيب حيث
قال والحق ان الاقسام سبعة اذ المراد بجزء اللفظ هو الجزء المرتب في السمع على ما هو
المشهور وحينئذ ما لم يكن له جزء مرتب في السمع اي القسم الاول يتناول القسمين
والقسم الثالث الذي لم يكن مدلول جزئه جزء المعنى المقصود من الكل يتناول اقساما
ثلاثة احدها ما كان معنى الكل بسيطا لجزء له كعنى لفظ الله والثاني ما كان معنى الكل
مركبا لكن ليس مدلول الجزء جزءا لمعناه سواء كان خارجا عنه كجذال وغزال او عينه
كالمركب من المترافين على تقدير كونه مفردا والثالث ما كان مدلول جزئه جزءا لبعض
معان الكل لكن لا لمعناه المقصود كعباد الله فيصير الاقسام المشار اليها في التعريف عند
التفصيل سبعة انتهى ما لا ووجه الاشارة الى الدفع ما عرفت من ان الحصر اضافي اي
بالنظر الى الامور المذكورة في التعريف صراحة وما ذكره من الاقساما انما هو مستفاد من
التعريف بطريق الاشارة مع ان في قوله فيصير الاقسام المشار اليها اه نظر لان بعض
الاقسام السبعة مذكور في التعريف صراحة لا اشارة كما لا يخفى وايضا فيه اشارة
الى دفع ما ذكره البعض من ان الحق ان الاقسام عشرة لان ما لم يكن لجزء مرتب في السمع
يتناول اقساما اربعة احدها ما لم يكن لللفظ جزء اصلا ولا للمعنى كهمزة الاستفهام
علما لما صدق عليه النقطة وثانيها ما لا يكون لللفظ جزء ويكون للمعنى كهمزة الاستفهام
علما لشخص انساني وثالثها ان يكون لللفظ جزء غير مرتب في السمع ولا يكون للمعنى جزء
كضرب علما لما صدق عليه النقطة ورابعها ان يكون لللفظ والمعنى جزء كضرب علما
لشخص انساني والقسم الثاني من الاربعة المشهورة يتناول قسمين احدهما ما كان له
مرتب في السمع ولا يكون للمعنى جزء كزيد اذا كان علما لما صدق عليه النقطة وثانيها
ما كان له جزء كذلك ويكون للمعنى جزء ايضا كزيد علما لشخص انساني فهذه الاقسام
الستة مع الاقسام الاربعة المشهورة تصير عشرة انتهى ووجه الاشارة الى الدفع

فوله كجذال وغزال
اه فان كان
للمعنى مركب اي
للمعنى مركب
للمعنى مركب
بغير القطن وكل
منها جزءان وكل
منها معنى وهما
مدلولان وغزال
و زال كذا مدلول
الجزء ليس جزءا
للمعنى الكل بل هو
خارج عنه ويترك
ان يقال ان لفظ
دال يدل على حرف
من حروف الهجاء
وكذا لفظ زان
غزال يدل على حرف
منها وهما خارجا
عن معنى كجذال
وغزال ويترك
يقال ايضا ان غزال
في غزال او زال
فعل ماض فيدل
على معنى خارج
معناه

ظاهر مما سبق قوله هو جزء اه اي الجزء الذي كانت الدلالة عليه مقصودة قوله
جزؤه اه اي جزؤه ذلك المعنى قوله مقصودا من اللفظ اصلا اه اي بشئ من الدلالة
الثالث قوله كان ذكر الجزء اه لانه على ذلك التقدير ينحصر المقصد في ذلك الجزء من
المعنى فاذا كان يكون ذكر الجزء الاخر من اللفظ الدال على الجزء الاخر من المعنى مستند
قوله فلذلك اه اي فلما ذكرنا من ان المراد تفصيل القيود المذكورة في تعريف المركب
صرامة وكون معنى اللفظ الذي قصد الدلالة على جزئه مقصودا غير مذكور فيه صراحة
بل هو مستفاد منه بطريق الزوم لم يذكره في تفصيل القيود حيث قال جزء اللفظ
ولم يقل وان يكون ذلك المعنى جزءا من المعنى المقصود من اللفظ قوله وتعرض اه اللفظ
انه عطف على قوله فلذلك لم يتعرض لاه على قوله لم يتعرض فقط لعدم صحته كما لا يخفى
على من له تدبر ويحتمل ان يكون جوابا عن سؤال مقدرو هو انه اذا كان استفادة هذا
القيود بطريق الزوم فلا معنى لتعرضه في بيان فوائد القيود وتقرير الجواب ظاهر قوله
لان الاخراج حاصل اه يعني ان النظر والاعتبار في بيان فوائد القيود انما هو الى قيود
يحصل بها الاخراج وتلك القيود المذكورة في التعريف صراحة او لزوما متساوية الاقدا
في حصول الفوائد وقد حصل اخراج مثل عبد الله علما بهذا القيد المستفاد المذكور
بطريق الزوم تعرض في بيان فوائد القيود له حيث قال وما يكون جزء دال على معنى
لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود قوله سواء كان لمعناه جزء اه اعترض
على الشارح بانه لم يستوف التفصيل اذ من الخارج ما لللفظ جزء لا لمعناه كالنقطة
واجيب بانه داخل في قوله وما يكون له جزء لكن لا دلالة على معنى فانه اعم من ان
يكون لمعناه جزء او لا فلم يفته التعرض به واجيب ايضا بان ليس البسيط الا ما
صدق عليه النقطة فليس مما لا جزء لمعناه فعدم التعرض لهذا القسم لفقد الوجود
وان امكن انتهى ومقصود المحقق من هذا القول دفع كل من السؤال والجوابين
المذكورين فاشار بقوله كاسماء حروف التهجى اي مثل الباء والالف الى دفع الجواب
الثاني اذ لا شك في بساطة معانيها الموجودة فحاصل الدفع نفي المثال واشار بقوله
وانما لم يتعرض لهذا التفصيل اه الى دفع السؤال وهو ظاهرا وشار بقوله واما عموم
ذلك المعنى بان يكون اه الى دفع الجواب الاول كما لا يخفى قوله لان المذكور قيد الدلالة
اه اعترض عليه ان قيد الدلالة وهو الدلالة على جزئه انما يقتضى المعنى الذي هو جزء
المعنى المقصود والتعميم ليس له بل للمعنى اللفظ فقوله واما عموم اه اشتباه

بين الجز والكل لان المطلق هو الجزء ولا يعمه والمعمه هو الكل وهو لم يطلق بل قيد بان يكون له جزء باضافة الجزء اليه اذا عرفت ما قلنا فما يكون له جزء لكن لا دلالة على جزء معناه بمحتمل وجهين ان يكون لمعناه جزء ايضا وان لا يكون له جزء فصريح في ثبوت بدل على التفصيل فاللايق ان يتعرض له انتهى ويمكن ان يجاب عنه بان مراد الشارح بالمعنى في قوله لكن لا دلالة على معنى المعنى الذي هو جزء من المعنى المقصود من اللفظ او بان مراده مبني على حذف المضاف اي لكن لا دلالة على جزء معنى فتفصيل الشارح مستوف لجميع القيود المصروفة في التعريف وبهذا ظهر ضعف ما ذكره المحشي المحقق من قوله وانما لم يتعرض اه قوله وهو يقتضي المعنى اه اي المعنى المطلق كما يدل عليه قوله لان الاطلاق لا يقتضي اه قوله لان الاطلاق لا يقتضي العموم اه والمقصود ان قيد الدلالة يقتضي مطلق المعنى ولا يلزم من كون الشيء مطلقا كونه اعم حتى يكون عموم المعنى بالنسبة الى ما يكون له جزء وما لا يكون له جزء على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين من ان الاطلاق لا يقتضي العموم لجواز ان ينصرف الى بعض الافراد اعني به الفرد الاكمل قوله ان هذا القسم اه اي القسم الذي ذكره الشارح بقوله لكن لا دلالة اه قوله لان ذلك اه اي كون الحروف موضوعة للاعداد انما هو بعد وضع ابجد وهذا القسم متحقق قبل وضعه قطعاً قوله ومختصة بهذه الحروف اه جواب ثان اي لان تلك الحروف الموضوعة للاعداد انما هي هذه الحروف التي كانت في لغة العرب لا في جميع اللغات فيتحقق هذا القسم في ساو اللغات مثلاً الجيم والزاء الفارسيين ليسا بموضوعين للعدد قبل ان الحروف موضوعة بازاء نفسها لوضع اللفظ بازاء نفسه واجيب بان الحق ان اللفظ لا يدل على نفسه قوله واللوازم تنسبه الذاتيات اه اي في امتناع انفكاكها عن الماهية لان اللوازم تمتنع انفكاكها عنها كالذاتيات قوله لان الشخص يقال اه اي لان الشخص لا يقال الا بالنسبة الى الذاتيات وبدل على هذا الحصر قوله بخلاف الفرد فانه اعم اه لما بين في محله ان تعريف المسند اليه يدل على قصر المسند اليه الى المسند فلا يقال شخص ضاحك بل يقال فرد ضاحك كما يقال فرد انساني قوله فيترتب عليه اه ولما ورد على الشارح انه لا يترتب قوله فان معناه اه على ما قبله لانه لا يلزم من تسمية شخص انساني بالحيوان الناطق كون الماهية الانسانية ذاتياله ودلخلا في ماهيته حتى يكون معناه حينئذ الماهية الانسانية مع الشخص اجاب عنه بما ذكره وحاصله ان المراد بالنسب اليه في قوله شخص انساني اعني الانسان هو

قوله شخص انساني
اه هذا النسبة
الكل الى الحيوان
الاجنبي الى النكاح
منها

الانسان الذي يكون ذاتيا للشخص بقرينة نسبة الشخص الى الانسان حينئذ يظهر ترتيب قوله فان معناه اه على ما قبله لان معنى الحيوان الناطق اذا كان الانسان داخل في ماهية الشخص المسمى بالحيوان الناطق هو الماهية الانسانية مع الشخص كما لا يخفى قوله بضم مقدمة مطوية اه وفيه نظر لان الظان قوله قدس سره فيكون مفهومه اشارة الى نتيجة القياس الغير المتعارف المذكور في الشرح وهو ان مفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية وهي جزء معنى اللفظ المقصود انتهى ويدل عليه قوله قدس سره لان جزء الجزء انتهى ومراد المحقق قدس سره من قوله اي الماهية الانسانية بيان المرجع الضمير لاضم هذه المقدمة الى تلك المقدمة اعني بها الكبرى للغير المتعارف قوله ترك اه الظان الضمير بالنسب راجع الى المقدمة بتأويل الجزء وبمحتمل ان يكون راجعا الى الضم قوله يعني ان النفي اخل اه والغرض منه دفع ما اورده الفاضل العصام كما ينقله بقوله فاقبل ان عبارة اه ببيان مراد الشارح بان النفي عنده داخل على القصد المقيد بقيود ثلاثة والنفي متوجه الى تلك القيود لا الى اصل القصد المقيد حتى يكون التعريف محمولا على خلاف ما يتبادر في استعمال المحاورات اه ولما كان القيود متعددة وهي الثلاثة المذكورة في تعريف المركب صراحة كما عرفت قوله فاقبل ان عبارة اه قال الفاضل العصام يعني عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر منها في استعمال المحاورات من رجوع النفي الى القيد مع بقاء الاصل حتى يكون معنى التعريف عليه ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة اي ما ينتفي فيه القصد ويكون له جزء ولمعناه جزء وجزئه دلالة على جزء المعنى لكن لا يكون الدلالة مقصودة انتهى ولا يخفى ان ما ذكره الفاضل العصام نص في اعتبار القصد قيدا واعتبار كل واحد من اجزاء الثلاثة من التعريف مقيدا والمحمول المحقق اعتبار القصد مقيدا كما يدل عليه صريح عبارة التعريف وجعل الامور الثلاثة الباقية من اجزاء التعريف قيودا له وحاصل دفع ما ذكره ذلك الفاضل ان الصور الثلاث من الصور الاربع التي ذكرها الشارح للمفرد حاصلة باعتبار كون النفي متوجها الى القيد كما هو الاصل قوله على ان رجوع النفي اه ولما ورد عليه ان ما ذكره في دفع اعتراض الفاضل غير حاسم لمادة الاشكال لان تحصيل الصور الثلاث من الاربع وان كان مبني على ما هو الاصل من توجه النفي الى القيد لا ان تحصيل الصور الرباع ليس مبني على ما هو الاصل بل على توجهه الى القيد وهو خلاف الاصل لما عرفت

بادر الى العلاوة في الدفع وحاصل الدفع في العلاوة ان رجوع النفي الى القيد والمقيد معا امر تحقيقي كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر قوله والقرآن المجيد اه قال الله تعالى وما ربك بظلام للعبيد قوله اي من غير داع اه قال الفاضل العصام وينبغي ان يراد بالمخالفة التي كانت في قوة الخطأ هي المخالفة بلا داع حتى لا يكون الاستفسار عن جهة المخالفة ضايعا ويكون بيان سببها نافعا فامل انتهى مالا وفيه نظر من وجيز الاول انه لا يصح قوله حتى لا يكون الاستفسار اه الا اذا كان الاستفسار استفسالا واما اذا كان انكاريا كما يدل عليه ما ذكره الشارح في الجواب حيث جعله منعافلا والوجه الثاني ان ما يدل عليه قوله ويكون بيان سببها نافعا وهو انه اذا كان المراد بالمخالفة مطلقا لا يكون بيان سببها نافعا ممنوع لان جواب الشارح عبارة عن منع لكون المخالفة مطلقا في قوة الخطأ بسند ان المخالفة انما تكون في قوة الخطأ اذا كانت بلا سبب وداع واما اذا كانت بسبب كما نحن فيه فلا ولعله لهذا قال فامل قوله في الصراح القوة اه بيان للمعنى اللغوي للقوة والمعنى الاصطلاحي للفظ القوة هو كون الشيء مستعدا لشيء اخر والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحي قوله اي ليس بخطأ اه والمراد رد لما ذكره الفاضل العصام حيث حكم بكون تلك المخالفة خطأ وتكلف في شبابه وقال لانهم يحكمون بوجوب تقديم المقدم بالطبع في الوضع كما مروى مخالفة الواجب الشرعي او العرفي خطأ في الشرع او العرف انتهى وجه الرد ان تلك المخالفة ليست بخطأ لكنه في قوته في قبحها قوله ثم خص البيان اه والمراد تعريف للفاضل العصام حيث قال وترك بيان ما صدق عليه المركب لغاية ظهوره ببيان ما صدق عليه المفرد بان تخصيصه البيان باعتبار المفرد وترك بيان ما صدق عليه المركب انما هو للاشارة الى ان مدار الجواب تحقق اعتباري المفرد اه لا لغاية ظهوره ببيان ما صدق عليه المفرد هذا يدل على ان قول الشارح وهو ما وضع اللفظ بازا به بيان لمفهوم اللفظ المفرد فقط وقال الفاضل العصام انه بيان لمفهوم اللفظ المركب واللفظ المفرد قوله والتعريف بحسب المفهوم اه اي لا بحسب الافراد والمقام مقام التعريف والمفرد بحسبه مؤخر عن المركب والتعريف بحسب المفهوم يشمل التعريف الحقيقي كما يشمل التعريف الاسمي لان المفهوم يطلق على الماهية كما يطلق على المعنى المفهوم من اللفظ وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل العصام حيث قال يعني به التعريف الاسمي كما نحن فيه والافان التعريف الحقيقي ليس بحسب ما وضع له اللفظ بل بحسب الحقيقة فامل انتهى واعترض عليه

بان ما نحن فيه تقسيم الدال بالمطابقة فيكون المقام مقام التقسيم دون التعريف واجيب عنه بان مقام تقسيم المفهوم مقام تحصيل مفهوم الاقسام وتعريفها في تقسيم الدال بالمطابقة تحصيل مفهوم المركب والمفرد وفي تقسيم المركب والمفرد تحصيل مفهومات افرادها كما يحجى من المحشى قوله ولم يقل لكل من المفرد والمركب والمقصود منه رد لما ذكره الفاضل العصام من ان الاولى ان يقال لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق عليه على طبق ما ذكره في نظيرها من الكاتب انتهى اي الاولى حذف الاعتبار لايها ما كونهما من الاعتباران المحضة ولا يخفى وجه الرد قوله المراد بالوجودى اه وقبل معنى وجوديتها انه لا بد في تحقق المركب من مجموعها بخلاف قيود المفرد فانه لا بد من عدم المجموع من حيث المجموع انتهى لكن ما ذكره المحشى اولى من هذا وذلك لانه ليس المراد بالقيود في مفهوم المفرد ما هي بعينها في مفهوم المركب حتى يكون الاعتبار انتفاؤها بل اعدام قيود المركب كذا ذكره الفاضل العصام قوله اي المقصود منه تحصيل الاقسام اه فيه اشارة الى دفع سؤاليين الاول ان التقسيم في التحقيق للمفهوم كالتعريف لا للافراد فلا يكون بحسب الذات وحاصل دفعه ان التقسيم وان كان للمفهوم الا ان المقصود من تقسيم المفرد بضم القيود اليه تحصيل مفهومات اخص منه وهي افراد النوعية التي هي المرادة بالاقسام والثاني ما ذكرناه من ان ما نحن فيه تقسيم الدال بالمطابقة فيكون المقام مقام التقسيم دون مقام التعريف وقد عرفت ما يدفعه كما نقلناه بقولنا واجيب عنه بان مقام اه قوله لما كان عبارة الشارح تحتل معنيين اه وذلك لان القصر المستفاد من قوله وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة اه ان كان قصر قلب بان يكون الكلام مع من يعتقد القلب وانه ينبغي ان يعتبر القصر والالتزام دون المطابقة فمعناها هو المعنى الاول وهو اعتبار المطابقة وعدم اعتبار القصر والالتزام لهما وان كان قصر افراد بان يكون الكلام مع من يعتقد الشركة وان ينبغي ان يعتبر الكل فعنى عبارة الشارح هو اعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها وهو المعنى الثاني فناط احتمال العبارة للمعنيين المذكورين احتمال العبارة لمعنى القصر لا تقييدا لمطابقة بقيد فقط كما زعم المحشى المحقق والاضحى المحصر في العبارة كما لا يخفى قوله وذلك بان الاطلاق اه اي الاطلاق قوله دلالة المطابقة اه مع القرينة الحالية وهي ان الوهم لا يذهب الى ترك ما هو المقصود بالذات يكون قرينة تدل على تقييده بقيد فقط فتدبر قوله ويستفاد بمعونة ذلك التقييد

قديمها في قوله لا التضمن اه لاستدعاء صحة المقابلة فيحصل الاحتمال للمعنى الثاني وفيه نظر لان المستفاد بتلك المعونة قيد فقط في قوله لا التضمن اه لا قديمها وذلك ظ والفرق بين القيدين ظ فان قولنا لا التضمن والا التزام فقط يحتمل المعنيين احدهما ان الاعتبار مجموع الدلالات الثلاث والثاني ان الاعتبار ليس التضمن والا التزام بل هو المطابقة وهو عين المعنى الاول واما اذا قيد معها بتعين المعنى الاول فلا مجال لاحتمال المعنى الثاني فقد ظهر الفرق بين القيدين وقد عرفت ان المقابلة تقفو اعتبار قيد فقط لا اعتبار قديمها كما لا يخفى على اولى الافهام قوله وان كان ظاهر العبارة موهما لما عرفت من ان ظاهر العبارة يدل على قصر القلب وكذا الدليل الذي ذكره الشارح لا يساعد الا قصر القلب قوله لانه لا يسبق الوهم اه بيان لكون الاحتمال الاول بعيدا اى لان الوهم لا يجوز ترك ما هو المقصود بالذات وهو المطابقة واعتبار ما هو مقصود بالنتج وهو التضمن والا التزام قوله اى معنى قوله لا التضمن اه والمقصود بـ^{هـ} اعتبار تقييد قوله لا التضمن والا التزام بقيد معها لما بين كان محتملا للمعنيين احدهما ان يجعل المقسم مطلقا بان يجعل المقسم ما يشمل الدلالة الثلاث اعنى بها المطابقة والتضمن والا التزام والثاني ان يجعل مقيدا بالثلاث وهو الدال المقيد بالثلاث فاسار قدس سره بقوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا اه الى ان المراد هو الاول لظهور ايجاب الثاني خروج الدال باحد الدلالات الثلاث عن القسمين اى المفرد والمركب وهو بيط لا يستلزمه تحقق الواسطة بين المفرد والمركب قوله بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل اه من تنمة التفسير قوله اى الاعتبار في نفس الامر والقصود رد على ما نقله بقوله ومن قال اه قوله عند اطلاق الحكم اه اى الحكم في قولنا الاعتبار في التركيب لا لجزء اللفظ على جزء معناه المطابق مطلق لان موضوعه وهو الاعتبار مطلق والمطلق ينصرف الى الكامل وهو الحكم في نفس الامر وهو يقتضى كون موضوعه موجودا في نفس الامر فالموضوع المطلق وهو الاعتبار ينصرف الى كامله وهو الاعتبار في نفس الامر فاحفظ هذا التحريم بقوله ومن اقامة الدليل اه معطوف على قوله عند اطلاق الحكم اه ففيه اشارة ان عند معنى كلمة من اى ويدل على كون المراد من الاعتبار هو في نفس الامر الدليل الذي ذكره الشارح بقوله فانه لو اعتبر اه واقامه على كون الاعتبار دالة لجزء اللفظ اه وذلك لان ما يعلم بطريق النظر والفكر انما هو في نفس الامر لا الاعتبار عند القوم فطريق العلم به انما هو السمع

منهم اورؤية ما يدل عليه في كتبهم قوله ومن قال اه القائل هو المولى داود قوله فقد ركب شططا اه اى فقد ضل وبعد عن الحق لان ما فهم بسبب انه لو اعتبر غيرهما لزم المجال انما هو ان الاعتبار ذلك في نفس الامر لان الاعتبار ذلك عندهم ولا يخفى انه استغنى بتعبية بتشبيهه شدة الملازمة بالبعد عن الصواب بالركوب عليه او ممكنة وتخيلية بتشبيه البعد عن الحق بالفرس المجرى قوله وح يجمع الافراد اه وهو بيط قوله وهذان الوجهان باطلان اه اى الوجه الثالث والرابع باطلان وفيه رد لما ذكره المولى داود من ان الوجه الرابع الذي جعله ثالثا مالا محذور فيه اصلا وهو الاول بالذكر في وجه النظر وحاصل ان هذا الوجه باطل لما ذكره فضلا عن كونه مالا محذور فيه وعن كونه اولي قوله لانه يستلزم اه اى يستلزم الوجه الثالث تحقيق الواسطة بين المفرد والمركب والوجه الرابع عدم كون الافراد عبارة عن عدم التركيب فقوله ان يتحقق الواسطة اه ناظر الى الوجه الثالث وقوله وان لا يكون الافراد اه ناظر الى الوجه الرابع قوله يتحقق احتمالات اربعة اه ولا يخفى ان مقصوده تحقيق المقام وفيه فريض للمولى داود حيث حصر الاقسام في ثلاثة ولم يذكر الثالث الذي ذكره المحشى قوله والاحتمال الاول بعيد اه وذلك لان التركيب على هذا الاحتمال يتوقف على ان يكون للفظ دلالات ثلاث وعلى ان يكون كل من مدلولات الدلالات الثلاث مركبا فان قصد بجزء من جزء اللفظ جزء كل مدلول منها فاذا لم يكن للفظ دلالة التضمن والا التزام لم يكن مركبا مع قصد دلالة جزءه على جزء معناه المطابق وهو بعيد واذا كانت الدلالات ثلثان ولم يكن المعاني الثلاثة مركبة وان كان بعضها مركبا لم يكن اللفظ مركبا وهو بعد من الاول واذا كان كل من المعاني الثلاثة مركبا ولم يقصد بجزء منه الدلالة على كل معنى من معانيه الثلاثة لم يكن مركبا وهو بعد من الاولين بل يؤدى الى ان لا يوجد لفظ مركب اصلا او يوجد نادرا وذلك لانه لا يجوز الجمع بين الحقيقة والجاز والجمع بين المعنيين المجازيين فوجود اللفظ المركب يتوقف على كون اللفظ مشتركا بين الملزوم ولازم المركب والمجموع فاذا قصد بجزء منه جزء المعنى اللازم يتحقق هناك انه قصد بجزء منه جزء كل معنى من معانيه الثلاثة اى المطابق والتضمن والا التزام فانه لم يوجد مثل هذا اللفظ يلزم الاول اعنى عدم وجود اللفظ المركب وان وجد يلزم الامر الثاني وهو وجود اللفظ المركب نادرا قوله واعتبر عليه اه اى اعترض الشارح عليه بقوله وفيه نظر قوله فعنى قوله لادلالة اه اى اذا كان النظر منعا يكون معنى قول الشارح لادلالة جزءه على جزء اه انه ليس الاعتبار في التركيب

دلالة جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي حال كون تلك الدلالة على انفرادها كما
اعتبرت المطابقة فيه منفردة فاذا ن يكون معنى قوله فانه لو اعتبر التضمن اه في اثبات هذه
الدعوى انه لو اعتبر كل واحد من الدلالات الثلاث على سبيل الانفراد في التركيب لازم
اجتماع التركيب والافراد في لفظ واحد واللازم بط فاورد الشارح عليه النظر بمنع
بطلان اللازم وليس معناه انه ليس المعتبر في التركيب الدلالة مطلقا اى لامع المطابقة
ولا على الانفراد اذ لو كان معناه هذا المعنى لم يكن المنع مقتضرا على بطلان التالي بل يمنع
بطلان التالي تارة على تقدير ويمنع الملازمة تارة اخرى على تقدير اخر كما سيفصله قوله
بان تكون موجبة لحصوله اه واعلم ان اعتبار تلك الدلالة على انفرادها معنيين
احدهما اعتبار تلك الدلالة في التركيب دون اعتبار المطابقة كما هو معنى قصر القلب و
الاخر اعتبارها بانفرادها في حصول التركيب كاعتبار المطابقة بالنسبة الى من زعم
ان المعتبر فيه انما هو المطابقة كما هو القصر الافرادى فاشارة الى ان المراد بقولنا ليس
المعتبر في التركيب اه نفى اعتبار تلك الدلالة بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول لما عرفت من انه
لا يسبق الوهم اليه حتى يحتاج الى فيه قوله يلزم ان يكون في حال تركبه مفردا اه فنع
الشارح بطلان هذا اللازم وحاصل ما ذكره الشارح في سند هذا المنع انه لما جاز
اجتماع التركيب والافراد في لفظ واحد بالنظر الى معنيين مطابقين مع انهما من جنس
واحد كما في عبدالله فلم لا يجوز بالنظر الى معنيين مختلفين مع ان التباس الافراد و
التركيب للاجتماع في لفظ واحد باعتبار معنيين مختلفين اقل من التباس باعتبار الاجتماع
في لفظ باعتبار معنيين متماثلين قوله المشار اليه بقوله غاية ما في الباب اه لان معناه
غاية ما يلزم في هذا الباب وقد ذكرنا في مقام منع الملازمة قوله وبين منع بطلان
التالى اه كما يدل عليه قول الشارح فلم لا يجوز ذلك باعتبار اه اى انما يلزم دخولها
بدل جزؤه على جزء معناه المطابق فقط مع كونه مركبا في المفرد على هذا التقدير لعدم
وجود دلالة جزئه على جزء كل معناه المطابق والتضمني والالتزامي قوله ليس المعتبر
تلك الدلالة اه اى يكون معنى قول الشارح لا دلالة جزئه اه انه ليس المعتبر تلك
الدلالة مطلقا لامع المطابقة ولا بانفرادها قوله لامع المطابقة اه ناظر الى منع الملازمة
قوله بان يكون المعتبر وجود الدلائل اه احدهما مطابقة والاخرى عبارة عن
التضمن والالتزام جعلهما دلالة واحدة في مقابلة المطابقة والمراد بالدلائل
الدلالة على جزء المعنى المطابق والدلالة على جزء المعنى التضمني والالتزامي فمعناه

ان المعتبر في تركيب اللفظ وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني قوله ولا بانفرادها
اه هذا ناظر الى منع بطلان التالي قوله لزعم دخول المركب في المفرد اه ناظر الى قوله لامع
المطابقة والى منع الملازمة قوله وكونه مفردا اه عطف على قوله دخول المركب
اى ولزعم كونه مفردا وناظر الى قوله ولا بانفرادها والى منع بطلان التالي قوله يكون
الاحتمال المذكوران اه اى الاحتمال الاول من الاحتمالات الاربعه التي ذكرناها
في تلخيص كلام المحقق قدس سره يكونان مذكورين في الشرح اذ قد عرفت ان معنى قوله
الشارح لا دلالة جزئه على جزء معناه اه انه ليس المعتبر تلك الدلالة مطلقا وقد عرفت
ان هذا المعنى يشمل الاحتمالين الاولين من تلك الاربعه كما لا يخفى فلا يحتاج الى التوجيه
بعد التقرض للاحتمال الاول مع صحته بكونه مستبعدا جدا كما احتج في التوجيه الاول
ففيه تقرض للمحقق قدس سره حيث قال فلذلك لم يتعرض له قوله فتدبراه لعله اشارة
الى ما برده على التوجيه الثانى من انه بعد فرض اعتبار الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني
في التركيب كما يدل عليه قوله فانه لو اعتبر التضمن اه تكون الملازمة قطعية لا تقبل
المنع فمنعها مكابرة ومن انه يناه في قوله فلم لا يجوز ذلك باعتبار معنى مطابق اه لان هذا
صريح في منع بطلان التالي كما لا يخفى قوله لا عدم جميع افراد المركب اه والاولى ان يقول
لا عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن عدم جميع
افراد المركب لان معنى قوله قدس سره لانه عدم التركيب اه عدم تركيب معنى من المعاني الثلاثة
ولا يخفى ان مقابله ما ذكرناه لا ما ذكره المحشى وذلك ظ ولا يخفى ان افراد المركب عبارة
عما يصدق عليه المركب فليست عبارة عن المطابقة والتضمن والالتزام كما وهم
واعترض بناء عليه بانها ليست عبارة عن المطابقة والتضمن والالتزام ولا يخفى
ان اعتراضه انما برده عليه بناء على ما وهمه واعتراض بانه اذا وجد مركب يدل جزء لفظ
على جزء المعنى المطابق والتضمني والالتزامي فهو واحد من افراد المركب لا يصدق عليه
افراد المركب وكلامه يدل على انه يصدق عليه افراد المركب فضلا عن الجميع وبهذا
ظهر ان ما قاله في بيان بطلان الوجه الرابع وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم
التركيب وهو مبني على زعمه هنا بل يلزم هو في الاحتمال الثانى فقول السيد لانه عدم
التركيب لا يثبت مدعاه انتهى فيه نظر لان قوله قدس سره واما ان يكتفى في التركيب
بالدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني اه نفس وجود فرد المركب عند دلالة جزء
من اللفظ على جزء من اى معنى من المعاني الثلاثة فعند دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى

المطابق والمعنى التضمني والا لزامي يتحقق فيها افراد المركب قطعاً وقوله وما قيل ان المعبر
في التركيب اه اعتراض على قوله قدس سره وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة
من الدلالات لانه عدم التركيب اه فيحتمل ان يكون منعاً او معارضة قوله وعدمه
يكون سلباً كلياً اه وذلك مبني على ان يكون النفي الواقع في تعريف المفرد بانه لفظ
لا يدل جزؤه على جزء احد من المعاني الثلاثة متوجها الى النكرة الواقعة في حيز النفي
وهي احد لان هذه النكرة تفيد عموم السلب قوله لان النفي في تعريف المفرد ليس متوجها
الى احدها وذلك لما عرفت من انه اما متوجه الى قيود القصد التي ليس فيها احداً واما
متوجه الى مجموع المقيد الذي هو القصد والقيود وليس فيه احداً ايضاً قوله والا لافاد
التعريف تحقق الافراد اه اي ولو كان النفي متوجها الى احد الافاد تعريف المفرد ان الافراد
يتحقق اذا كان للفظ جزء ال على جزء المعنى ولا يكون ذلك واحداً من المعاني الثلاثة ضرورة
ان النفي انما هو كون المعنى واحداً منها فقط وهذا الانحصار يربط بداهة وهذا الحصر
مستفاد من المصدر المضاف اعني به تحقق الافراد على ما بين في محله من ان المصدر
المضاف بقيد الحصر قيل وفيه انما يفيد ذلك لو كان النفي متوجها الى احد مقيداً بقوله
معانيه الثلاثة وليس كذلك بل هو متوجه الى احدها بل هو متوجه الى احدها بل هو متوجه
فيه اصلاً وهو الاحتمال الرابع من الاحتمالات السابقة انتهى ولا يخفى ما فيه لان النفي
انما يتوجه الى احد المقيد بمعانيه الثلاثة لانه مضاف الى المعاني الثلاثة مع انه قد عرفت بطلان الاحتمال الرابع
قوله وحصول الحكم معللاً اه عطف على التعليل وحصول الحكم معللاً اه في من حصوله قبل التعليل لا يحصل
قبله نظري وحصوله معللاً فطعي قوله لا الحصر على ما فهمه والمقصود رد ما ذكره المولى داود من
ان تقديم الجار والجرور للحصر والا لم يصح عطف قوله وبين على قوله لم يتعرض لانه لو
عطف عليه يدون الحصر لزم تعليل بيان الثاني باستبعاد الاول وهو بطلان واما
اذا عطف مع ملاحظة الحصر فلا يلزم هذا التعليل لان التعليل حينئذ منحصراً في
عدم التعرض وتكلف في تعليل وبين باستبعاد الوجه الاول وجعل قوله قدس سره
فاما ان يشترط واما ان يكتفى اه منفصلة حقيقية بقرينة ان مقصوده قدس سره
ضبط الاحتمالات وبيان ما يصلح للتعرض وما لا يصلح له حيث يلزم من استبعاد
احد الوجهين حينئذ يلزم بيان الاخر فيصح التعليل انتهى ما لا يحصل الرد ان
تقديم الجار والجرور ليس للحصر بل مجرد الاعتناء اه وما ذكره مع كونه تكلفاً يرد عليه
ان الحصر في الوجهين ممنوع لاحتمال اوجهين الاخرين من الاحتمالات الاربعة قوله فلم يلزم

اه وذلك

اه وذلك لانه انما يلزم كون استبعاد الوجه الاول علة لبيان بطلان الثاني لو عطف
على مجرد قوله لم يتعرض بدون متعلفه واما اذا عطف عليه مع متعلفه فلا وهو ط قوله
ايضاً اه اي كما يلزم كون ذلك الاستبعاد علة لعدم التعرض قوله على انه لو اريد اه ولما
ورد على قوله فقوله وبين عطف اه انه لا دخل في هذا النفي ماد كرم ان التقديم
لمجرد الاعتناء لا للحصر لانه اذا عطف على لم يتعرض مع متعلفه لم يلزم كون استبعاد
الوجه الاول علة لبيان بطلان الثاني سواء كان التقديم للحصر اولاً وهو ذا بادر
الى العلاوة بانه يصح عطفه على مجرد قوله لم يتعرض ايضاً بدون اعتبار الحصر في التقييد
بان يراد بقوله وبين ان الثاني اه وبين فقط ان الثاني اه ولا شبهة في ان استبعاد الوجه
الاول يستلزم اقتصار البيان في فساد الثاني فلا شبهة في صحة التعليل قوله ايضاً
اه اي كصحة تعليل عدم التعرض به قوله اضراب من السيئ قدس سره اه والمراد
دفع ما اورده عماد الدين عليه قدس سره من انه ليس في كلامه الشارح ما يشعر بالاول
انتهى وحاصل الدفع انه ليس مقصوده قدس سره بقوله بل الاولى اه تحريك المراد الشارح
حتى يتوجه عليه قدس سره ما اورده بل هو اضراب من عند نفسه ذكره لمجرد التبريح
على ورود النظر ويمكن ان يحمل مراد عماد الدين على ما ذكره المحشى كما لا يخفى فتوجه
باستبعاد الدلائل الغير المجتمعتين اه قبل وفيه ان عدم اجتماع الدلائل المتباقيتين
غير مسلم لان اللفظ المشترك اذا اطلق يفهم منه كل واحد من معانيه كما سبق من السيد
الاشارة اليه حيث قال فيما سبق وكذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة
فانه عند سماعه ذلك اللفظ ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني باسرها فيكون دالاً
على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما ذا من تلك المعاني انتهى وفيه نظر
اما اولاً فلان المراد بعدم اجتماع الدلائل استين عدم اجتماعها في آن واحد بالنسبة الى
شخص واحد على التفصيل ومن البين انه لا يمكن اجتماع الدلائل المتباقيتين على التفصيل
للفظ واحد بالنسبة الى شخص واحد في آن واحد لعدم امكان توجه النفس الواحدة
في آن واحد على التفصيل الى اثنين فاذا ذكره في السند ان اراد به ان اللفظ المشترك اذا اطلق يفهم منه كل واحد
من معانيه في آن واحد بالنسبة الى شخص واحد على التفصيل فيا ط لما ذكرناه وان اراد ان اذا اطلق يفهم منه
كل واحد من معانيه مطلقاً اي سواء كان في آن واحد ولا وسواء كان بالنسبة الى شخص واحد ولا و
سواء كان على التفصيل ولا اي الاجمال فصحيح لكن لا يضر ما هو المراد المذكور كما لا يخفى وبهذا ضل انما
نقله من المحقق قدس سره لتأييد ما ذكره لا بنا في ما ذكرناه لان كلامه قدس سره محمول على ما ذكرناه باعتماداً

الدلائل المجتمعتين اولى اه قبل هذا ليس مسلم لانه اذا كانت الدلائل ان غير مجتمعتين
يكون بينهما بعد فكذلك بين التركيب والافراد بعد فكان بين المفرد وبين الدلائل
الغير المجتمعتين زيادة التباس فجواز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدلائلتين الغير
المجتمعتين اولى من اعتبار المجتمعتين فالمحشى نظر الى صفة الاجتماع لكن اللائق ان ينظر
الى الافراد والتركيب فالحق في بيان الاضراب ان يقال ان المطابقة والتضمن مع الالتزام
مغايران بالنوع فبينهما بعد بخلاف الدلائلتين المطابقتين فانها متوافقتا النوع
فكان بين الافراد والتركيب وبين المطابقة والتضمن مع الالتزام زيادة التباس باعتبار
البعدي فجواز اجتماع الافراد والتركيب مع المطابقة والتضمن مع الالتزام اولى من اجتماعها
مع الغير المجتمعين بهذا الاعتبار انتهى اقول فيه اما اولاً فلان الملازمة المذكورة اعف
قوله اذا جواز اجتماع التركيب اه بديهية كما لا يخفى على من تصور المقدم والتالى فلا تقبل المنع
واما ثانياً فلان لوجه لتفريع قوله فجواز اجتماع التركيب اه على ما قبله قوله في اجراء
احكام الافراد اه اى الاحكام اللفظية للافراد والتركيب قوله في حالة واحدة اه وهى زمان
واحد بل هى آن واحد قوله في بيان اعتبار المص اه فيه اشارة الى ان كلمة اعتبر في قوله الشارح
وانما اعتبر في المقسم على صيغة المعلوم كما هو الظاهر وخير الفاعل راجع الى المص قوله واعتبارها
مطلقاً اه وفيه اشارة الى ان الاعتبار يجوز ان يكون من المص او من غيره ففيه اشارة الى
جواز كون كلمة اعتبر في قول الشارح محمولا وفيه تفريض على المولى العصا حيث قال اى الاولى
في وجه ان المقسم مقيد بالمطابقة وليس على اطلاقه كما هو الظاهر لان تقسم المطلق يوجب جعل
المركب باعتبار المعنى التضمنى مركبا مرتين مرة باعتبار المطابقة ومرة باعتبار التضمن ولا حاجة
الى اعتبار التضمنى حتى يلزم لاجله هذا الامر المستغنى عنه نعم يخرج بعض المفردات عن الافراد
بالقييد بالمطابقة وهو المفرد باعتبار التضمن وترك اعتبار اهون من اعتبار التركيب
مرتين لان فيه ترك مصلحة الاحسن له رعاية مصلحة الاشر والاهم وهو التركيب انتهى ما لا
وعلى المولى د اود حيث فسر الاولوية بقوله اى في وجه ترجيح التقييد على الاطلاق ثم اعترض
بان ما ذكره في وجه الترجيح يدل على ترجيح احد التقييدين على الاخرى المطابقة والاخر
التضمن والالتزام لا التقييد بالمطابقة على الاطلاق لان ملخصه انه كلما تحقق التركيب
والافراد بالنسبة الى التضمن والالتزام تحققاً بالنسبة الى المطابقة بلا عكس كما في المثالين
المذكورين ولو صح هذا لافاد صحة جعل الدال بالمطابقة مقسماً ونهما فالقييد بالمطابقة
راجع على التقييد بهما لا على الاطلاق اذ على تقدير الاطلاق يكون التركيب والافراد بالنسبة

الى احادها ويصح انه كلما تحقق التركيب والافراد بالنسبة الى المطابقة تحققاً بالنسبة الى احادها
وبالعكس الكلى لكن العكس الكلى خلاف ظاهرة عبارة الشارح كما لا يخفى انتهى ما لا فاعمل
وفي بعض النسخ عدم اعتبار مطلقاً وفي بعضها دون اعتبارها مطلقاً فعلى هاتين النسختين
يكون معنى مطلقاً ان المطابقة لم تعتبر مطلقة اى سواء كانت مقارنة بالتضمن او بالالتزام
او هما او كانت وحدها قوله خو يشتر ان راه اى اظهارك نفسك امام خصمك في صورة
الالتزام للخدمة عليه قوله والمراد هنا اه اى والمراد هنا المعنى المجازى على طريقة الاستغناء
لكن ثم صار لفظ الاستطراد فيه حقيقة اصطلاحية قوله والمراد هنا ذكره لاعتقاده
اه يعنى ان مراد المحقق قدس سره من قوله ذكر الافراد هنا على ما وقع في بعض النسخ استطراد
اه والمراد دفع ما اورده البعض من ان هذا انما يتم لو كان التركيب والافراد بحسب المطابقة
يعنى عز التركيب والافراد بحسب التضمن والالتزام لان السائل طلب فائدة اعتبار التركيب
والافراد بحسب المطابقة وعدم اعتبار التركيب والافراد بحسب المعنيين الاخيرين واما
اذا لم يكن كذلك بان يكون التركيب بالنسبة الى المعنيين داخلاً ولم يدخل الافراد بالنسبة
اليهما فلم يتم انتهى وحاصل الدفع ان ذكر الافراد استطراداً والتكلم معذور في مثله
كانه لا اختيار له في حفظ اللسان عن السبق باحد الامرين اللذين يكثر ذكرهما معا
عند ذكر الاخر قوله كلما تحقق التركيب اه واعلم ان هذه الموجبة الكلية لا تنعكس بالعكس
الستوى اى كفسها اى موجبة كلية كما هو الظاهر من كلام الشارح بل تنعكس به الى موجبة
جزئية فلذلك اعتبر المطابقة في المقسم قوله ينعكس الى قولنا كلما لم يتحقق اه ولما توجه
على قوله قدس سره واما الافراد فالعكس اه انه لا بد لعكس الشرطية من اتحاد المقدم
والتالى في الاصل والعكس والاتحاد ههنا لان موضوع المقدم والتالى في الاصل هو
التركيب وموضوع المقدم والتالى في العكس هو الافراد ومن البين ان اختلاف الموضوع
يوجب اختلاف المقدمين والتاليين فلا يصح قوله قدس سره واما الافراد فالعكس
اجاب المحشى المحقق عنه بان مراده قدس سره من العكس عكس النقيض على مذهب
قدماء المنطقيين على ما عرفوه من انه جعل نقيض الجزء الثانى من الاصل اولاً في العكس
ونقيض الاول منه ثانياً فيه مع بقاء كيف والموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية
لان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس يستو ولا العكس المستو وحاصله
انه ذكر قدس سره عكس النقيض على رأى القدماء واراد به لازمه الذى قولنا كلما
تحقق الافراد باعتبار اه وذلك لان عدم تحقق التركيب يستلزم تحقق الافراد بناء على انه

لا واسطة بينهما قوله وما قيل انه يتحقق الافراد اه منع للملازمة القائلة بانه كلما
تحقق الافراد اه قوله كما في تحفته اه متعلق بقوله يقتضي وجودهما اه فيكون قيد للنهم
لانه منفي بقوله وليس كذلك قوله وليس كذلك اه لان الافراد بالنسبة اليهما عبارة
عن عدم دلالة اللفظ على جزء منهما ولا يخفى ان القيد وقع تحت النفي وقد بين ان صدق
السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فالافراد بالنسبة اليهما يتحقق بعدم وجودهما
كما يتحقق عند وجودهما فهو يتحقق في الصورة المذكورة باعتبار جميع المعاني فان قيل
يلزم على هذا ان لا يقتضي تحقق الافراد بالنسبة الى المعنى المطابق وجوده لانه عبارة
عن عدم دلالة اللفظ على جزء معناه المطابق ولا يخفى ان قيد المطابقة وقع في حيز
النفي قلنا نعم لكنه يدل على تحقق المعنى المطابق ووجوده ان المقسم مقيد بالدال
المطابق والمقسم معتبر في انقسام قوله دفع التوهم الناشئ من كون الاقواب عكس
التركيب اه وحاصل التوهم ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والا لزامي يستلزم
التركيب باعتبار المعنى المطابق من غير عكس كلي فيكون التركيب باعتبار اعم من
التركيب باعتبارهما وان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد باعتبار
المعنى التضمني والا لزامي من غير عكس كلي فالتركيب باعتبارهما اعم من التركيب
باعتبار المعنى المطابق فكما جاز اعتبار المعنى المطابق في المقسم يجوز ايضا فيه اعتبار التضمني
والا لزامي فجميع اعتبار احدهما على الاخر ترجيح بلا مرجح نعم لا يجوز اعتبار التضمني
والا لزامي في المقسم بالنسبة الى التركيب لما عرفت من ان التركيب باعتبارهما اخص من
التركيب باعتبار المعنى المطابق فلا يعني اعتبار التركيب باعتبارهما من اعتباراه باعتبار
المعنى المطابق لان الاخص لا يعني عن الاعم بخلاف العكس وحاصل الدفع على ما ذكره قدس
سره ان اعتبار التركيب اولى بالا اعتبار من اعتبار الافراد لان مفهوم التركيب وجودي
ومفهوم الافراد عديم فالمعتبر في التركيب والافراد انما هو الدلالة المطابقة والمدلول
المطابق ولا اعتبار بالمعنى التضمني والا لزامي وان تحقق التركيب والافراد بالنظر اليهما
فاذا كان لفظ له معنى مطابق وتضمني والزامي فاذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى المطابق
ولم يدل على جزء المعنى التضمني والا لزامي يكون اللفظ مركبا بالنظر الى جميع الدلالات
لا مركبا بالنظر الى المعنى المطابق فقط ومفرد بالنسبة الى المعنى التضمني والا لزامي وكذلك
المفرد وفيه نظر قوله ولان المقصود بالافادة اه واجاب المحشي عن ذلك التوهم
بوجهين احدهما قوله ولان المقصود اه والاخر قوله ولان المعنى المطابق اه فهما معطوفان

على قوله قدس سره فلذلك اه الا ان المحشي علق الحاشية على المشار اليه بقوله فلذلك
قوله اي التركيب باعتبار المعنى المطابق يعني اه وذلك لما عرفت من ان التركيب باعتبار المعنى
المطابق اعم مطلقا من التركيب باعتبار المعنى التضمني والا لزامي فلا يخرج فرد من افراد
المركب بترك اعتبار التركيب بحسبهما اذ لا يلزم من ترك اعتبارهما بحسبهما عدم دخوله
بحسبهما في نفس الامر تحت الاعم قوله وليس للمركب احكاما اه فيه اشارة الى ان هذه
المقدمة مطوية في كلامه قدس سره قوله يدل على ان لا يكون لنا اه حاصل كلام القائل
ان ما ذكره قدس سره يدل على ان التركيب بحسبهما يستلزم التركيب بحسب المعنى المطابق
بدون العكس الكلي كما لا يخفى قوله وهذا يقتضي ان يخصص اه لانه وان لم يكن له فذلكه
متحقق في ضمن الدال بالمطابقة فيقال في الاصطلاح لهما مفرد ومركب على ما قال قدس سره
في الحاشية المطالية وبيان الاندفاع ان ههنا مقدمة مطوية تركها قدس سره لظهورها
كما اشرفنا اليه وما ذكره قدس سره مع هذه المقدمة المطوية يقتضي عدم اعتبار التركيب
بحسبهما وهو يقتضي عدم الاصطلاح على التركيب بحسبهما لان الاصطلاح على شئ انما يقع
باعتباره وعدم الاصطلاح على التركيب بحسبهما يقتضي تخصيص تعريف المركب والمفرد
في بيان الاصطلاح بالدال بالمطابقة وحاصل الاندفاع ابطال لقوله وهذا لا يقتضي اه
ولقوله كيف وانه يشعر اه فاقيل ان الاندفاع عبارة عن منع هذا القول ومنع قوله كيف
وانه يشعر اه خروج عن قانون المناظرة لما عرفت ان قول الشارح ان يقال اه استدلالا
والمحقق قدس سره فزه بقوله والمقصود ان التركيب اه وقد اعترض القائل عليه بمنع تعبير
الدليل كما هو الظاهر من كلامه فاذا حمل الاندفاع المذكور من المحشي على المنع يلزم مقابلة
المنع بالمنع ومنع السند قوله وكيف وانه يشعر اه اي تخصيص تعريفهما بالدال بالمطابقة
يشعر بان التركيب اه وهذا باطل ايضا لان تخصيص تعريفهما بالدال بالمطابقة انما
يشعر بعدم اعتبار التركيب والافراد بحسبهما لكونه مستغنى عنه وكون اعتبارهما
بحسبهما اعتبار التركيبين في المركب والافرادين في المفرد على ما ذكره لا عدم تحقق التركيب
والافراد بالنسبة اليهما والظن منه انه قد ترقى القائل من المنع الى الاستدلال على بطلان
الدعي لكن كلمة كيف تأتي عنه لانها تذكر في مقام السند فامل قوله ينادى على فساده
قوله عن اعتباراه اه فاذا لم يعتبر التركيب بحسبهما لم يوجد التركيب بحسبهما حتى يدخل تحت
التركيب بحسب المدلول المطابق نعم اعمية التركيب بحسب المدلول المطابق يقتضي
دخوله بحسبهما تحته لكن اللازم دخوله بحسب الذات لا دخوله بحسب وصف التركيب

وعنوانه فاذن التقييد انما هو في الحقيقة لافي الظ وبهذا اندفع ما اوردته ذلك القائل من
انه لا فائدة للتقييد بالمطابقة اذ يلزم على تقدير ان يكون ملخصه ما ذكره ان يكون التضمن
والالتزام معتبرين في المقسم وان يكون انصاف اللفظ بالتركيب معتبرا بالنسبة اليهما
ايضا واطلاق المقسم بافاده هذا المعنى اولى بل التقييد مضرو من ان كلاما من التقييد
بالمطابقة والاخرين ليس بصحيح لان لفظا يدل جزؤه على جزء معناه المطابق دون التضمن
والالتزام مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق ومفردا بالنسبة الى الاخيرين والتقييد بالمطابقة
يستلزم ان لا يصدق تعريف المفرد على الصورة المذكورة والتقييد بالاخيرين يستلزم
ان يصدق تعريف المركب عليها فالتقييد لا يكون مناسبا ومن ان هذا المعنى غير مفهوم
من كلام الشارح والاولى اه انتهى وحاصل الاندفاع ان ذلك كله مبني على كوز الملخص
ما ذكره كما اعترفه وقد عرفت فساد هذا البنى عليه فاندفع الكل ولعل المحشى المحقق
قد اكتفى ببيان فساد البنى عليه عن بيان اجوبة هذه الاعتراضات لان بيان فساد البنى
عليه لها يستلزم الاجوبة عنها كما لا يخفى على المتفكر المصيب قوله اعتبر المطابقة
وحدها دون مطلق الدلالة اه فيه اشارة الى ان كلام الشارح وان احتمل ان يكون
مراده مطلق الدلالة الا ان الظ من الدلالة المطابقة ولنا حل كلامه عليها كما اشار
اليه المحشى فيما سبق حيث قدم احتمال المطابقة على احتمال الدلالة المطلقة قوله قدس
سره فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت الى ما يقتضيه اه اعتبار المطابقة وحدها
ناظر الى قوله واعتباره بحسب اه في المشار اليه وعدم الالتفات الى ما يقتضيه افراد
ناظر الى قوله لكن التركيب هو المفهوم الوجودى اه ففيه نشر على خلاف اللف قوله
من الاكتفاء بغير المطابقة اه اورد عليه بعض الافاضل بانه لو اريد بغير المطابقة التضمن
والالتزام لم يكن ملائما لما ذكره اولا من ان المراد انه لم يعتبر الدلالة مطلقة وان اريد
به المطلق لم يكن هنالك اكتفاء لان المطابقة ايضا مذكورة في ضمن المطلق كالتضمن
والالتزام واجاب باننا نختار الاول ونمنع عدم الملازمة اذ ليس المراد ان التقييد
بالتضمن والالتزام هو المناسب حتى يقال انه ذكر اولا ان اعتبار المطلق هو المناسب
بل المراد ان اعتبار هذا التقييد ايضا يفيد ما افاده الاطلاق كما افاده التقييد بالمطابقة
فما وجه الترجيح انتهى ما لا قوله فالتعرض لبيان اشتغال اه والغرض منه تعريف على
الفاضل العصام حيث بينها بان جزء الجزء اما نفس المطابق او جزؤه او خارج عنه
فتعين كون جزء البطلان قسميه فتأمل قوله فدلالته على جزء المعنى اه اى بواسطة

هذه المقدمة البديهية ان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى اه قوله ولظهر هذا الي
لم يبين اه والمقصود منه الرد على الفاضل لعصا حيث قال لم يقل في اثبات الملازمة
لامتناع تحقق التضمن بدون المطابقة كما قال في بيان الملازمة المذكورة في الالتزام مثلا
لان وجوب المطابقة للتضمن لا يوجب الا ان يكون للفظ له معنى تضمنى معنى مطابق ولا
يظهر منه ان دلالة على جزء المعنى التضمنى دلالة على جزء المعنى المطابق ما لم يعلم ان جزء
المعنى التضمنى جزء المعنى المطابق انتهى وحاصله ان ما ذكره الشارح في بيان الملازمة
في الالتزام لا يثبت الملازمة المذكورة في التضمن ما لم يثبت ان جزء المعنى التضمنى
جزء المعنى المطابق وثبوت يتوقف على هذه المقدمة اعنى بها ان جزء الجزء جزء وهذه
احدى مقدمات الدليل الذى ذكره الشارح في اثبات الملازمة المذكورة في التضمن فالدليل
الذى ذكره في اثبات الملازمة في الالتزام يتوقف على بعض مقدمات الدليل الذى ذكره
في اثبات الملازمة المذكورة في التضمن فلا يكون الدليل المذكور في اثبات الملازمة الثانية
دليلا مستقلا لاثبات الملازمة الاولى فلذا لم يجعله دليلا لاثبات الملازمة الاولى
وحيث قال ويمكن بيان الملازمة بانه لا يخلو ان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى
اما بالمطابقة فله دلالة على جزء المعنى المطابق او بالتضمن فله معنى مطابق هو جزء المعنى
المطابق وبانه اذا دل على جزء المعنى التضمنى فدلالته على المعنى التضمنى دلالة على جزء
المعنى المطابق اذ لا نعنى بالمعنى التضمنى الا ما هو مدلول من حيث انه جزء المعنى المطابق
انتهى وحاصل رد الاول انه يمكن بيان الملازمة الاولى بما ذكره الشارح في بيان الملازمة
الثانية من غير توقف على بعض مقدمات الدليل الاول كما اشار اليه المحشى بقوله لانه
اذا دل جزء اللفظ اه واما رد الثانى والثالث فلانها يتوقفان ايضا على هذه المقدمة
اعنى بها جزء الجزء جزء على ما زعمه فلا يكونان دليلين مستقلين وبالجمله ان اثبات
الملازمة في التضمن بالدليل المذكور انما هو لا يتناء على مقدمة بديهية وهى ان جزء الجزء
جزء بخلاف سائر الادلة لانها وان كانت تامة يثبت بها المطلوب الا انها مبينة على المقدمة
البديهية كما لا يخفى ولا اشارة الى هذا قال المحشى المحقق وظهر هذا البيان لم يبين اه
بتقديم الجار والمجرور المضيد كحصر على البيان هنا بامتناع تحقق التضمن بدون المطابقة
كما بينه بامتناع الالتزام بدونها في الالتزام في ظهور هذا البيان هذا غاية تحقير المقام
قوله الاستلزام ههنا اه وهو الملازمة المذكورة في قول الشارح فلانه متى دل
جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى دل على جزء معناه المطابق اه قوله لا بد لهذا الجزء

من اللفظ من معنى مطابق له لان المعنى التضمني انما يتحقق في ضمن كله الذي هو المعنى المطابق له فالجزء الاخر من اللفظ اما مهمل او مراد له ولا سبيل الى الاول لان المهمل لا يفيد شيئا ولا سبيل الى الثاني ايضا والا فاد عين الاول وعلى كلا التقديرين لا يوجد معنى مطابق هو الكل له فيلزم وجود التضمن بدون المطابق وبطلانه بديهى فتوله فيتحقق التركيب اه اى فيتحقق تركيب اللفظ بالقياس المعنى المطابق لانه مركب من العيين المطابقين لجزئى اللفظ احدهما المعنى المطابق لجزئه الدال على جزء المعنى التضمني والاخر المعنى المطابق لجزئه الاخر فتوله اى تركيب اللفظ اه والغرض منه دفع ما يرد على المعارض بان ما ذكره انما يدل على ان الكلام في تركيب المدلول لا في تركيب اللفظ وحقيقة الحال على عكس ما قال وحاصل الدفع ان مقصود المعارض انما هو تركيب اللفظ وانه صفة الا انه اضاف الى المدلول لادنى ملازمة فاقيل والاحتياج الى جعله صفة اللفظ فلتلا يلزم كون اللازم عين الملزوم اى كون المعنى الالتزامى مركبا ليس بشئ كما لا يخفى قيل التركيب في المعنى بالقياس الى اللفظ كون المعنى بحيث يكون جزؤه مدلول الجزء اللفظ والافراد عدمه فعلى هذا لا بأس باسناد التركيب الى المدلول التزاما او غيره فلا حاجة الى ان يقال اى تركيب اللفظ باعتبار المدلول الالتزامى دون تركيبه باعتبار المعنى المطابق انتهى وفيه نظر لان ما ذكره تكلف لا يحتاج اليه لان البحث قرينة على تفسير التركيب بتركيب اللفظ لانه في تركيب اللفظ بالنسبة الى المعاني الثلاثة كما لا يخفى قوله قدس سره ولا دليل يدل على حال من قوله لزم تركيب المدلول والمجموع اثبات لقوله لا محذور في ذلك قوله من حيث الدلالة على المعنى اه ان قيد الجينية معتبر في التركيب بقرينة ان المقسم هو الدال على معنى بالوضع قوله فلا يكون دخلا اه اى فلا يكون قولك جسق مهملا دخلا في المقسم قوله لان ذلك التركيب اه وحاصل تغليل الاندفاع ان هذا القول ليس بمركب من حيث الدلالة على المعنى اذ ليس التركيب فيه من حيث دلالة كل من جسق ومهمل على معنى بل التركيب فيه من حيث دلالة جسق على نفسه والالفاظ الموضوعية والمهملة منسوبة فيها قوله قيل الاظهر ان يقال اه وجه الاظهرية ان الفاضل العضا قد الدليل على وجه يلزم خلافا المفروض وهو اوضح في اثبات المط قبل وجه الاظهرية عدم ورود الاعتراض مثل قولك جسق مهملا لا شك ان مجموع جسق مهمل ليس بدال بالمطابقة لكون الدلالة بالمطابقة مستندة الى الوضع لمعنى والمجموع من حيث التركيب لم يوضع لمعنى واما الهيئة التركيبية فقد عرفت انه لا دخل لها في التركيب وانت خبير بان بعد ما فسر قوله والا لم يكن هناك تركيب

بما فسر به المحشى انما يكون القولان متحدين في المأل الا ان ما قاله الفاضل العضا اظهر لعدم احتياجه الى التعليل بمثل التفسير السابق انتهى وفيه نظر اما اول فلان ما ذكره في وجه الاظهرية من عدم ورود الاعتراض لا يكون وجها لاظهرية بل انما يكون وجها لبيان الصحة واما ثانيا فلان كون التفسير الذي ذكره المحشى من طرف القائل تكلفا ممنوع لما عرفت من دلالة المقسم عليه وقيل لا يخفى عليك ان ما في النقل من الاخلال فان هذا الكلام مما لا يتعلق بهذا المقام ولا دخل له في البحث الذي ذكره بقوله الآتى وفيه بحث بل هو مع ما ينقله في الحاشية الاتية بقوله فلا يرد انه قد يحصل اه كلاما اخر للفاضل العضا فالحصواب اسقاطه في هذا المقام ونقله في الحاشية الاتية بالتام انتهى ما لا وفيه نظر لان قوله فان هذا الكلام مما لا يتعلق له في هذا المقام ممنوع لان ما نقله في هذا المقام من كلامه انما هو متعلق بهذا المقام لانه متعلق بحال المهمل ولا يخفى ان المقام مقام بيان حال المهمل كما ترى وما نقله بعد من كلامه فقوله فلا يرد اه متعلق ببيان حال المرادف والمقام مقام بيان حال المرادف فلذا نقل بعضنا من كلامه ههنا وبعضنا اخر منه فيما بعد فلا اخلاخل بالنقل وانما الاخلال في فهم سبب النقل بعضه ههنا وبعضه فيما بعد هذا قوله وفيه بحث لانا لا نسلم الملازمة اه قيل وفيه نظر لانه مخالف لما قاله في اول كلامه حيث قيد التركيب بقوله من حيث الدلالة على المعنى والحاصل ان كونه تمام الموضوع له لذلك المجموع اما بوضع العين للعين فهو ممنوع واما بوضع الاجزاء للاجزاء فهو مستف لان جزء اللفظ مهمل انتهى وفيه ان ما ذكره في اول كلامه مبني على توجيه عبادة القائل وبيان مراده منها ولا يلزم ان يكون ما ذكره فيه مرضيا عنده واما ما ذكره ههنا من قوله لان تمام الموضوع له لذلك المجموع اه فهو مبني على ما هو الحق عنده فيضمن الاعتراض على الجواب الذي ذكره قدس سره بقوله ورد هذا الاعتراض اه لما عرفت من ان ما ذكره قدس سره بقوله ورد هذا الاعتراض اه وما ذكره الفاضل العضا بقوله الاظهر ان يقال اه متحدا في المأل كما يدل عليه قوله الاظهر ان يقال اه قوله هو المعنى المطابق لجزئه الموضوع اه وذلك بان يكون معنى واحد مطابقا لكل من المجموع وجزئه الموضوع ولا ينافي كون المجموع من المهمل والموضوع موضوعا لمعنى لكون المهمل متهما في نفسه وبدون اعتبار الجزء الاخر الموضوع معه قوله اى من حيث المعنى اه فان قيل ان المحشى المحقق قد فسر التركيب المنفى فيما سبق بقوله اى تركيب بين اللفظين اه ولا يخفى ان بين التفسيرين منافاه قلت تفسيره السابق انما هو بالنظر الى المجموع المركب من المهمل والموضوع وتفسيره للتركيب

المنفي ههنا بالنظر الى المراد ف حاصل كلامه فيما سبق انه لا تركيب بين المهمل والموضوع في اللفظ من حيث الدلالة على المعنى وحاصل كلامه ههنا انه لا تركيب بين المراد فين في المعنى وان وجد التركيب فيها بحسب اللفظ كما يدل عليه قوله وانما التركيب من حيث اللفظ اه فلا منافاة بين التفسيرين كما لا يخفى قوله اذ لا وضع للمجموع اه وذلك لانه لو كان المجموع موضوعا للمعنى فاما بوضع العين للعين واما بوضع الاجزاء من اللفظ للاجزاء من المعنى وكلاهما منتف وهوظ قوله لا انتفاء التركيب من حيث المعنى اه بيان لتفريع قوله فلا يرد على ما قبله وحاصله ان التركيب من حيث المعنى يتوقف على التعدد في المعنى الموضوع له المركب ومن البين انه لا تعدد بحسب المعنى في المركب من المراد فين وفيه نظر لان بين فهم المعنى الواحد بالذات من لفظ وبين فهمه من لفظ اخر بالشخص وان كان الالفاظ متحدة بالنوع فرق لان السامع يلتفت في كله الى المعنى لا سيما اذا كان اللفظان متغايرين بالشخص كالنوع كما في المراد فين والتحقيق انه ان اكتفى في تركيب المعنى بالتعدد الاعتباري فيه فالحق ما ذكره الفاضل العصا والافالحق ما ذكره المحشي المحقق فامل ولا يتجاوز الحق قوله والا لزم اه اي وان لم يلزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي التركيب باعتبار المعنى المطابق فاما ان يكون ذلك لعدم تحقق مدلول مطابق لهذا الجزء الدال على جزء المعنى الالتزامي من اللفظ فيلزم تحقق الالتزام بدون المطابقة وهو بطل واما ان يكون ذلك لكون الجزء الاخر من اللفظ مهيلا او مراد فالهذا الجزء من اللفظ فيلزم انتفاء التركيب بين اللفظين من حيث المعنى وهو بطل فثبت الملازمة الثانية التي ذكرها الشارح فاندفع اعتراض العلامة التفتازاني قوله منع تحقق المقدم اه والمقصود بيان لمورد السؤال تعيين لوضيفته بحيث يندفع ما ذكره بقوله ومن هذا تبين اه قوله المشأله اه وذلك لان كلمة اذا تدل على تحقق مدلولها وهو المقدم بخلاف كلمة لو الداخلة على المقدم فانها لا انتفاء المقدم لا انتفاء التالي عند المنطقيين قوله ان الاولى تقديم هذا السؤال اه لان هذا السؤال منع للمقدم من الشرطية باعتبار قيده بالالتزام والاعتراض الذي ذكره قدس سره منع للشرطية فيكون منعها متأخرا عن منع المقدم فان منع الشرطية مبني على تسليم كون الدلالة دلالة التزامية والمنع التسليمي متأخر عن المنع الغير التسليمي قوله وهم اه وذلك لان منع المقدم عبارة عن منع المقدمة الواصفة لانه لا يمكن منع المقدمة من حيث هو مقدم لان المقدم من هذه الحثية امر متصور لا يمكن تعلق المنع به ولا يخفى ان المقدمة الواصفة متأخرة في الترتيب عن الشرطية ولان منع الشرطية ليس منعها تسليميا بل الامر بالعكس

لان المعنى وان سلمنا الشرطية وقلنا ان الدلالة ليست التزامية بل هي الدلالة المطلقة اي سواء كانت التزامية او تضمنية او مطابقة ومن البين ان هذا المعنى اقوى لان فيه اثبات المطلوب على الاطلاق فيجعل تسليمها بخلاف اثبات المطلوب على طريق تقييد الدلالة بالا لزام فلا يناسب ان يجعل تسليمها هذا تخير المقام واتضع به المرام قيل وحاصل كونه متوهما ان الاعتراض الثاني منع تحقق المقدم المشار اليه بقوله السيد فيكون مورودة قول السيد في الجواب عن الاعتراض الاول وليس يمنع لقول الشارح حتى يلزم تقديم هذا السؤال انتهى ولا يخفى فساد له لان المقدم المشار اليه في عبارة السيد قدس سره عين المقدم المشار اليه في عبارة الشارح فما يرد على احدهما يرد على الاخر فللقائل ان يعود ويقول انه لما ورد هذا السؤال على مقدم الشارح فالاولى ان يقدم هذا السؤال قوله وما قيل ان هذا السؤال اه القائل هو ابو وردى حيث قال هذا الاعتراض غير متوجه اذ ليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الالتزامي لزم ان يكون تلك الدلالة التزامية بل المقصود انه لا بد في التركيب بالنسبة الى المعنى الالتزامي من ان يكون دلالة احد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما قصد به دلالة التزامية والا لم يكن مجموع المعنيين مدلول التزاميا انتهى فما قيل هذا النقل من قيل النقل بالمعنى والقائل هو المولى عماد الدين ومقصوده تلخيص كلام الشارح وتحريره على وجه لا يرد عليه شيء مما ذكر فقوله ليس المقصود اه اي ليس مقصود الشارح بقوله اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام اه انتهى فاسد نعم ما ذكره المولى عماد الدين بوافقه لكن النقل بعينه عبارة ما ذكره ابو وردى قوله على ما يفهم منه اه اي على ما هو جزء المعنى الالتزامي الذي يفهم من جزء اللفظ قوله والا لم يكن مجموع المعنيين اه لانه لو لم يكن دلالة احد الجزئين على ما يفهم منه التزامية بل كان دلالة اجزاء لفظ هو المركب باجمعها مطابقة او تضمنيا لم يكن مجموع المعنيين خارجا عن المعنى الموضوع له اللفظ فلا يكون مدلول التزاميا قوله ففيه اننا لا نسلم الملازمة اه هذا ما ذكره الفاضل العصا حيث قال وفيه بحث لجواز ان يكون احد الجزئين مدلول الجزء من اللفظ بالا لزام والاخر لا يكون مدلول الجزء والاخر بل يكون المجموع التزاميا لمجموع اللفظ انتهى قيل هذا المنع مما اتفق على وروده المحشي المحقق والفاضل العصا موعدي انه لا ورود له على المولى عماد الدين لان مراده والا لم يكن مجموع المعنيين مدلول التزاميا مركبا بالنسبة الى ذلك اللفظ كما لا يخفى على من لاحظ سياق كلامه والا فهو اول من مثل المثال

الاتي لعدم لزوم كون اجزاء المعنى الالتزامي خارجة عن المعنى المطابق فكيف يريد ما توهمه
 القاضيان من ظاهر كلامه انتهى وفيه نظر لان هذا المنع ايراد على ابي وردى لا على
 عماد الدين لما عرفت نعم هو يستلزم المنع على عماد الدين ولان ما ذكره في التحدير
 بقوله لان مراده والا لم يكن اه ينافي المقصود لان المراد بالمدلول الالتزامي المركب هو
 الالتزامي بالنسبة الى مجموع اللفظ المركب لا بالنسبة الى اجزائه كما ذكره على ما
 اشار اليه القاضل العصام بقوله بل يكون المجموع التزاميا لمجموع اللفظ قوله اصلا اه
 اى لا مطابقة ولا تضمتا ولا التزاما قوله خارج اه والا لكان الخارج داخلا لان دخول
 الشيء في الشيء يستلزم دخول كل جزء من اجزائه بخلاف خروج المجموع لانه لا يستلزم
 خروج كل واحد من اجزائه نعم يجب خروج واحد من اجزائه كذا ذكره عماد الدين قوله
 بمعنى انه ليس نفسه اه ولما توجه انه اذا كان المركب من الداخل والخارج خارجا يلزم
 كون الكل اى المركب من الداخل والخارج عين الجزء وهو الخارج اشار الى الجواب عنه
 وحاصله ان المراد بالخارج المحمول ليس عين الخارج الجزء من المركب بل المراد به
 هو الخارج عن المعنى المطابق بمعنى انه ليس نفس المعنى المطابق ولا جزؤه على ما يدل
 عليه اعادة المعرفة نكرة قوله لان الكلام في دلالة جزء اللفظ اه ففى وضعية فتكون
 اعلى احد الانواع الثلاثة قوله وكونه جزء المعنى الالتزامي بالنسبة اه اى لا يكفي في دلالة
 جزء اللفظ الموضوع عليه ما لم يكن ذلك الجزء من المعنى موضوعا لهذا الجزء من اللفظ
 او جزا لما وضع له هذا الجزء او لازماله لان دلالة جزء اللفظ الموضوع دلالة اللفظ
 بالوضع ايضا ففى منحصرة في الثلث قوله لا يكفي في دلالة الجزء عليه اه ولو كفى لكان
 جزء اللفظ دال على جزء المعنى الالتزامي في اى موضع كان المعنى الالتزامي مركبا وليس كذلك
 لان الحيوان الماشي مثلا مدلول التزامي للحيوان الناطق والماشي جزء المعنى المركب
 الالتزامي ولا يد لجزء هذا اللفظ على هذا الجزء هذا على طريق الانية واما على طريق
 الهمية ان تصور الملزوم بالاخطار يستلزم تصور اللازم بالتبع ولا يلزم من تصور
 جزء اللفظ تصور جزء المعنى المركب ما لم يتوسط الوضع فكون الجزء جزءا من المعنى
 الالتزامي لا يكفي في دلالة جزء اللفظ عليه فاما قوله فلا يرد قولنا اه اى اذا كان
 المراد من اللفظ للفرد الذى هو المقسم هو اللفظ المفرد بالنظر الى معنى استعماله فلا
 يرد قولنا اه اى فلا يرد على تعريف الاداة المذكور في ضمن التقسيم وهو لفظ مفرد
 لا يصلح لان يخبر به انه غير جامع لبعض افراده ولفظ في القول الاول لانه مخبر به

فيه وحده ولا على قول الشارح اما ان لا يصلح للاخبارية اصلا اه انه ممنوع بان لفظ في
 القول الثانى جزء المخبر به وذلك لان المراد بلفظ في القولين المذكورين نفسها لا
 معناه فتكون المراد بها لفظها فيكون من قبيل الاسماء فلا يكون مستعملا في معناه لان كل
 لفظ اسم كان او فعلا او حرفا فهو اسم بالنسبة الى نفسه باعتبار الوضع النعنى على قول او
 بلا اعتبار وضع لعدم احتياجه عليه على ما حققه المحقق قدس سره فلا يصح تقسيم
 اللفظ بهذا الاعتبار الى الاقسام الثلاثة بل انما يصح تقسيمه اليها باعتباره الى غير نفسه
 فيصدق على في القول الاول انه ليس مخبر به بالنظر الى معنى استعماله ويصدق عليه
 في القول الثانى انه ليس جزءا من المخبر به بالنظر الى معنى استعماله فيه قوله سواء كان حقيقيا
 او مجازيا اه اسم كان راجع الى معنى استعماله فهو تعميم له من كونه حقيقيا او مجازيا لغويين
 فيدخل في تعريف الاداة لفظ هو المستعمل عند المنطقيين في النسبة التامة الخبرية بين
 الموضوع والمحمول التى هي ليست معنى مستقلا على طريق المجاز والاستعارة وعلى الحقيقة
 الاصطلاحية ومن البين انه لا منافاة بينهما فاقبل انه ليس بشئ لان لفظ هو بالنظر
 الى اصطلاح النخاة اسم بلا شبهة واما بالنظر الى اصطلاح المنطقى فليس اسما بل اداة لكونه
 قائما مقام النسبة بين المسند اليه والمسند به ودال على المعنى الغير التام انتهى فليس شئ
 لما عرفت من بديهية عدم المناقاة بين المجاز والحقيقة الاصطلاحية ولان في قوله لكونه قائما
 مقام النسبة ما لا يخفى على المتأمل قوله وتفصيله في السعدية اه اى في الشروح السعدية
 وقيل في الحواش السعدية وحاصله ان لفظة هو في لغة العرب ليست موضوعا للربط
 ولا مستعملة فيه لكن الحكماء لما نقلوا الحكمة من الالفاظ اليونانية الى الالفاظ العربية
 وجدوا بازاء كل جزء من اجزاء القضية لفظا مستقلا وادون النسبة لان الدال عليها
 في لغة العرب هو الحركات الاعرابية محقة او مقدرة لان قولنا زيد عالم بلا حركة الرفع
 على سبيل التعدد لادالة فيه على الاسناد فاستعاروا كلمة هو بازاء النسبة فانها
 من المبهمات والكليات والنسبة تشاركها في الابهام والخفاء انتهى قيل يستفاد من كلام
 العلامة انه لم يذهب الى انها اداة عندهم بل وجه كلامهم بان المراد انها اسم مستعمل
 عندهم في معنى الاداة بطريق الاستعارة نعم ذهب اليه كثير من الناموس لتصريحهم بانها
 اداة في صورة الاسم لكنهم لم يقولوا بالاستعارة فظهر ان ما قبل من بدائع الالهام وما
 وما ذكره من بدائع الالهام انتهى لا يخفى ما فيه من ان المحشى المحقق لم يقل بان العلامة
 ذهب الى انها اداة عندهم حتى توجه ما ذكره ومن ان عدم تصريح كثير من الناموس بالاستعارة

لا يدل على عدم قولهم بالاستعارة على ان المحشى بنى كلامه على ما هو التحقيق من القول
بالنصريح بالاستعارة فظهر ان ما قيل من بدائع الاوهام لا من بدائع الالهام قوله فما قيل
انه تقسيم اه وقال الفاضل العصا بعد ما قال ما نقله المحشى منه وهذا اقوى وجوه تقييد
تقسيم المفرد بالدلالة المطابقة لانه لو لم يقيد بها يكون المفرد الخارج من التقسيم اى
الحاصل من القسمة اعم من الكلمة والاداة والاسم ولا يصح الحصر فيها فا حفظه فانها من
بدائع الالهام انتهى ولا يخفى انه مبنى على عدم الوضع في المجاز او كون الوضع المعبر في
الدلالة المطابقة ما هو غير الوضع النوعي المعبر في المجاز وان بنا في ما ذكره في الحاشية
النوطة بقول الشارح وانما اعتبر في المقسم اه من انه لا ينفع تقييد الدال بالمطابقة لان
المجازات كلها في حكم الدال بالمطابقة فتدبر قوله يعنى ان جعل عدم صحة الاخبار اه و
هذا الجعل مستفاد من اسناد ولم يصلح اى الضمير الراجع الى اللفظ المفرد والمقصود
منه رد ما ذكره المولى داود من التأويلين حيث قال هذا الجواب الذى ذكره قدس سره
بقوله وربما يجاب بان المراد اه لا يتم الا على قول من ذهب الى ان الضمائر وضعت بازاء
مفهومات كلية واستعملت في جزئياتها واما على مذهب من يقول بان الضمائر التى
وضعت للتكلم والمخاطب وضعت بوضع عام للمعاني الشخصية وكذا الضمائر الغائبة
الراجعة الى الشخصيات فلا يتم لان الجزئى الحقيقى لا يصلح لان يخبر به فالتأويل الصحيح
ان يقال المراد من عدم صلاحية الاداة للاخبار بها انها لا تصلح لذلك بنوعها و
تلك الضمائر وان كانت مانعة من الاخبار بها باشتقاقها الا انها بنوعها الذى هم الاسم
صالحة لذلك وكذا الاعلام واسماء الاشارات لان اسميتها ليست مانعة من ذلك
بل اشتقاقها مانعة من ذلك الذى هو امر زائد على الاسمية اى النوع او يقال ان المراد
بعدم الصلاحية عدم الاستقلال بالملاحظة بطريق ذكر الملزوم واردة لازمه
انتهى محصلا وحاصل الرد انه لو كان المراد احد التأويلين المذكورين لا يكون تلك
المعاني في القوال التى هي تلك الالفاظ على ما ذكره المولى عماد الدين من انه اذا قيل
اللفظ المفرد اما ان لا يصلح لان يخبر به كان معناه ان معنى ذلك اللفظ معبرا بذلك
اللفظ اما ان لا يصلح لان يخبر به بخلاف ما اذا قيل اما ان لا يصلح معناه لان يخبر به
فانه لا يقتضى ان يكون الاخبار حال كونه مستفادا من ذلك اللفظ بل هو اعم من ان
يكون استفاد منه او ما يراد به انتهى قوله منشأها اه الضمير راجع الى الخدم اما
باعتبار المضاف اليه او باعتبار تأويله بالصفة قوله من حيث انها في قالب ذلك

اللفظ اه ولا يخفى انه لا يجوز ارجاع ضمير التأنيث الى عدم الصلاحية لان الظرف اى
القالب يأتى عنه لانه انما هو قالب للمعنى لا قالب لعدم الصلاحية وهو ظ فالصواب
انه بارجاع الضمير المفرد المذكور الى المعنى كما يؤيد الظرف المفرد المذكور اى القالب واطرافه
القالب بيانية كما اشترنا اليه فيما سبق قوله فينبذ برد الاشكال اه اى يرد الاشكال بان
الاداة غير مانعة لبعض اغيار العرف لانه صادق على الضمائر المرفوعة اه قوله للاخبار اه
اى لكون مخبرا بها قوله لذلك اه اى لكون مخبرا بها قوله بالاسماء اللازمة الظرفية
اه مثل اليوم والامس قوله اذ يشكل بالاعلام الشخصية اه اى تعريف الاداة شامل
على الاعلام الشخصية فلا يكون مانعا لجميع اغياره قوله والظ شموله للسلب اه
فعلى هذا الظاهر لا يرد الاشكال بها لانها لا يصح ان تكون مخبرا بها في القضية السالبة
كقولنا زيد ليس بعمر وقوله وعلى ان الجزئى اه اى ولئن سلمنا انه لم يحمل على الظ فهو
مبنى على ان الجزئى لا يصح حمله وهو فاسد لما سيصرح بخلافه الشارح حيث قال و
يخرج بالكثيرين الجزئى لانه يقال واحد قوله بناء على انها اه وانما اعم الصلاحية
من عدمها بالنفس او بالمرادف لانه مقابل للصلاحية في قولنا وان صلح اه والظ منه
الصلاحية مطلقا اى سواء كانت بنفسها او بمرادفها فالنفي متوجه الى العموم فلذا اعم
النفي قوله والمبادر منه اه قيل لما اسلف من ان الحكم اذا اطلق من الجهة يتبادر منه
الاطلاق العام على ما هو المقرر عندهم انتهى ولا يخفى ما فيه لان معنى قوله في الجملة ههنا
ليس معنى الفعل حتى يكون جهة القضية بل بمعنى تعميم الخبر به من النفس والمرادف كما لا
يخفى على المتأمل قوله فلا تكون امرأة اه اى فلا تكون النسبة مأخوذة فيها على التفصيل
فلا تكون امرأة للملاحظة كما يدل عليه قوله اجملا وقوله اى النسبة اه قوله متعلقة
بتبعيتها اه وفيه اشارة الى دفع الدور المتوهم هنا وهو ان معرفة الطرفين يتوقف على
معرفة النسبة لانها امرأة للملاحظة الطرفين ومعرفة النسبة تتوقف على معرفة ما وحال
الدفع ان معرفة الطرفين بالذات تتوقف على معرفة النسبة ومعرفة النسبة تتوقف على معرفة
الطرفين بل معرفتها في ضمن معرفة طرفيها وانما تتوقف ذات النسبة الى طرفيها لا الى معرفتهما
كما لا يخفى قوله وان كان مستلزما لتعلقها اجملا اه اى والتعلق اجمالى لا يكفى في المعنى
الحرفى اذ لا بد فيه من التعلق التفصيلى فلا يكون مطلقا الظرفية مرادفا للمعنى الحرفى الذى
هو الظرفية المخصوصة المعبرة قوله اى النسبة الى الطرفين اه اى النسبة المفصلة الى
الطرفين مأخوذة في الظرفية المخصوصة لما عرفت ان النسبة الاحالية مأخوذة في

مطلق الظرفية لان التعقل الاجمالي يستلزم كون النسبة اجمالية كما لا يخفى فالنسبة الى الطرفين مطلقا مفهوم قوله مخصوصة كما فسره به وكون النسبة على وجه يكون رابطة بينهما مرة للملاحظة احدهما بالقياس الى الآخر مفهوم قوله معتبرة قوله ومناطق الفرق آه مبتدأ خبره قوله معتبرة يعني ان الفارق بين المعنى الحرفي وبين المعنى الاسمي انما هو المستفاد من قوله معتبرة ولا دخل فيه لما استفيد من قوله مخصوصة وانما هو بيان للواقع من كون المعنى الحرفي جزئيا خاصا وفيه نظر لان قوله قدس سره ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة اه ينادي بان قوله مخصوصة له مدخل في الفرق ولذا قال المحقق الكلبوي في حاشية التهذيب ان المعنى الحرفي مشروط بامرين احدهما ان لا يكون ملحوظا في ذاته بل مرة للملاحظة غيره وثانيهما ان يكون معنى جزئيا خاصا كالابتداء بين السير والبصرة وان كان جزئيا اضافيا ضرورة ان الابتداء يتصور على انحاء شتى فيكون كليا الاجزئيا حقيقيا ولا يكفي مجرد الامر الاول والا لكان لفظ الموضوع في قولنا كل كاتب كذا حرفا ولا يكفي مجرد الامر الثاني والا لكان اسم الاشارة في قولنا هذا فرد من افراد الابتداء مشيرا الى الابتداء المخصوص بما بين السير والبصرة حرفا والكل بطل لا بد من مجموع الامرين فاعرف هذا واحفظه فانه من النفايس انتهى قوله من حيث انه اه الضمير راجع الى المعنى قوله مستقلة اه الصواب ان يقول مستقلا الا ان يقال انه وقع من الناسخ او يقال انه اطلق على المعنى باعتبار كونه رابطة ومرة قوله فاندفع ان كلامه اه حاصل الاندفاع على ما حره ان ذكر قيد الاطلاق انما هو لاستلزام الاطلاق استقلال المعنى وعدم كونه مرة للملاحظة الطرفين كما اشار اليه اليه بقوله فلا يكون مرة اه وان ذكر قيد الخصوص لمجرد بيان الواقع ومناطق الفرق قيد الاعتبار المذكور وفصل من ذلك ان مناطق الفرق هو الاستقلال بالمفهوم وعدم الاستقلال بها قوله ينادي اه لانه لو كان مراده قدس سره الفرق بالاطلاق والتقييد كفي قوله وهذه الظرفية مخصوصة ويكون قوله المعتبرة لغوا وهذا وقد عرفت ما ينادي به قوله قدس سره ولفظة في معناها اه قوله المتصلة بالفعل اه كما في ضربك قوله المتصلة بالحرف اه كما في انك قوله فصلاحيه احدهما اه اي في قولك انك عالم قوله للاخبار اه اي كونه مخبرا عنه قوله فصلاحيه الاخر اه اي في قولك ضربك قوله والضهير في ضربك اه عطف على قوله الضمائر المنصوبة قوله انه مخبر عنه من حيث المعنى اه اذ المعنى المقصود بضربك زيدا قائما اذا ضارب زيدا قائما قوله وكذا الجواب في قولك اه اي الجواب عن اليراد عليه قدس سره بقولك علمتني منطلقا لانه قد وقع الضمير المنصوب المتصل فيه مخبرا عنه فلا احتياج فيه الى التاويل

كالجواب عن اليراد عليه قدس سره بضربك زيدا قائما وذلك بان يقال ان الضمير في علمتني منصوب وليس مخبرا عنه باللفظ نعم انه مخبر عنه من حيث المعنى قوله فموقوف على صحة هذا القول اه قيل قال بن الحاجب في الكافية واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه قال الرضي في شرحه ان الانفصال في باب علمت اولى من الاتصال انتهى لا فثبت صحة هذا القول وقوله اذ مفعولى افعال القلوب اه ليس بنافع لان كون مفعولى افعال القلوب مفعولا واحدا ليس بمنحصر في هذين الطرفين بل له طريق ثالث وهو بقدر الكون ويضاف الى المفعول الاول والثاني يكون خبرا له والتقدير هنا علمت كوني اياك فالصواب ان يقال في دفع هذا الاعتراض ان الضمير منصوب ليس مخبرا عنه نعم انه مخبر عنه من حيث المعنى والكلام في صحة الاخبار باللفظ انتهى وفيه نظر لانه مبني على العطف عن قول المحشى المحقق والظ عدمها لانه يدل على ان صحته مبنية على خلاف الظ فالمراد بقوله اذ مفعولى افعال اذ الظ ان مفعولى افعال اه بقربة الدعوى فما ذكره القائل بقوله وقواه اذ مفعولى افعال القلوب ليس بنافع اه ليس بنافع لانه مبني على خلاف الظ وهو الطريق الثالث لانه يحتاج الى تقدير الكون قوله اذ مفعولى اه هكذا وجد في النسخ الموجودة عندنا ولا يخفى ان الصواب ان يقول اذ مفعولا افعال اه قوله وهو المصدر المأخوذ من المفعول اه اما اذا كان المفعول الثاني مشتقا فظ كما في المثال الاول واما اذا كان جامدا فاخذ المصدر منه بالحاق الياء المصدرية باخوه كما في المثال الثاني وقوله وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك اه اي لا يمكن اخذ المصدر من المفعول الثاني باحد الطريقتين اما بالطريق الاول فظ واما بالطريق الثاني فلا متناع لحوق ما هو من خواص الاسم لما هو في صورة الحرف قوله وذلك لان القيد جزء اه اثبات للملازمة المنوعة حيث قيل ان عدم الاستقلال كما انه علة لعدم صلاحية الشيء لان يكون محكوما به علة لعدم صلاحيته لان يكون جزءا من المحكوم به فينبغي ان لا يكون الاداة جزءا من المحكوم به ايضا هذا الجواب الذي ذكره المحشى مبني على ما سبق منه من ان القيد الذي هو البصر داخل في مفهوم العمى وقد عرفت ان الداخل في مفهومه هو التقييد لا القيد فيكون البصر جزءا من مفهوم العمى من حيث التعقل لا من حيث المعنى فالتحقيق يطلب مما سبق واجيب ايضا عن هذا السؤال بان هذا الشيء يجوز ان يقع محكوما به باعتبار جزء المحفوظ قصدا كالفعل الواقع مسندا فانه يقع محكوما به باعتبار جزءه المستقل اعنى لا باعتبار جزءه الغير المستقل اعنى النسبة انتهى

وفيه نظر لان السائل نفى التركيب فلا بد من ابطال نفى التركيب الذي هو سنده ولاحتي
يثبت التركيب ثم يقال هذا الشيء يجوز ان يقع محكوما به باعتبار جزءه اه كما لا يخفى ويجب
ايضا بان الآلية وعدم الاستقلال بمنع كون الشيء ملحوظا قصدا لاضنا وجاز ان يكون
الكل ملحوظا قصدا ولا يكون الجزء كذلك الا يرى ان مفهوم قولنا سرت من البصرة ملحوظ
قصدا ومعنى الابتداء الملحوظ جزء من هذا المفهوم التركيبي مع انه ليس ملحوظ كذلك
وهذا الجواب متحد مع الجواب الذي ذكره المحشى في المآل تدبر ويمكن ان يجاب ايضا بان عدم
استقلال الشيء عبارة عن كونه امرا اعتباريا والمراد بالمحمول هو المفهوم وهو امر اعتباري
فصحيح كون الامر الاعتباري جزءا من المحمول الذي هو المفهوم قوله وما قيل من ان معنى
اه القائل هو الفاضل العضا وما ذكره نقل بحسب المعنى حيث قال وفيما ذكره نظر
لان اختصاص الاداة بعدم صلاحيته للاخبار بها انما هو باعتبار استعجالها في معانيها
الحقيقية حتى لو استعملت مجازا في معنى اسمي فلا ريب في صحة الاخبار بها فلا يصلح لان
يكون لان يخبر به لكن لا وحده كما في قولنا زيد لا يجزى لانه لم يستعمل في معناه الحقيقي
بل هو في معنى مستقل ولذا صح الاخبار بمداخلته والا فلا يصح الاخبار بها بالغير المستقل
مدخل فيه لعدم استقلال المركب من المستقل وغير المستقل الا يرى انه لا يصح الاخبار
بالكلية باعتبار مجموع معانيها فالوجه ان يقال لا مثال لما لا يصلح لان يخبر بها اصلا
كافي لارجل في الدار وفي مثال لما لا يصلح لان يخبر به وحده فانه له مدخل في الاخبار فان
الخبر به هو الحصول المقيد لا الحصول المطلق انتهى قوله فليس شيء اه ولا يخفى ان ما ذكره
المحشى كما يكون دفعا لما ذكره الفاضل العضا كذلك يكون دفعا لكل من السؤال عليه
قدس سره وجوابه اما السؤال فهو ان ما ذكره قدس سره من قوله فلا بد ان تكون في
جزء من الخبر به اه ينافي ما ذكره قدس سره من ان الفعل باعتبار مجموع معناه معنى
غير مستقل لا يقع محكوما عليه ولا محكوما به لان ذلك يشعر بان عدم استقلال
الجزء يوجب عدم استقلال الكل واما الجواب فهو ان الامر هنا ايضا كذلك لكنه
لا يضرب بالمقصود اذ ليس المراد من قولهم الاداة وقعت جزءا من المحمول ان العقل يأخذ
مركبا من معنى الاداة وغيره ويجعل محمولا بل المقصود ان لها مدخل فيه بالآلية اذ
ليس المحمول في زيد لا يجزى مجموع مركب من لا وجزى بل العقل لاحظ الحجر وزيدا وجد
انه مسلوب عن زيد حكم باعتباره ان لاجزاء من المحمول والا فهوالة لملاحظتهما انتهى
واذا تأملت كلام المحشى تطلع على وجه اندفاع كل منهما قوله لان المعنى الغير المستقل

اذا ضم الى امرآه وفيه نظر لانه ان اراد ان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى كل امر يحتاج اليه
في الاستقلال بصير المجموع مستقلا كما في قولنا ضرب زيد فان النسبة فيه منضمة الى ما يحتاج
اليه من طرفيها ومراة لملاحظتهما وهما مستقلان فالمجموع مستقل بمعنى لا يحتاج في تعقله
الى ضمنية امر اخر فهو مسلم لكن هذه النسبة معنى حقيقي لكلمة لا سواء كانت لان نفى الجنس
اولا المشبهة بليس فانها على التقدير موضوع لشيء مخصوص عن شيء مخصوص وهو
عبارة عن نسبة مخصوصة بين شيئين مخصوصين على وجه يكون مراة لملاحظتهما و
الكلام في الدخلة على المحمول ولا يخفى ان معناها غير مستقل لانه يحتاج في تعقله الى امر
اخر هو الطرف الاخر اعني الموضوع وان اراد ان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى بعض ما
يحتاج اليه في الاستقلال بصير المجموع مستقلا في المفهومية بمعنى انه لا يحتاج في
تعقله الى امر اخر فهو ممنوع لما عرفت من انه يحتاج في تعقله الى الطرف الاخر والجواب
انا نختار الشق الثاني ونقول ان المحتاج الى الطرف هو المعنى الحقيقي لكلمة لا والمراد ههنا
المعنى المجازي لها وهو نفى الشيء عن نفسه على وجه يكون مراة لملاحظته وهو غير مستقل
في المفهومية لكنه اذا ضم الى المستقل الذي هو المحمول المحتاج اليه يكون مستقلا هذا تحقيق الفاعل
قوله بخلاف لو ضم الفاعل اه وذلك لان النسبة المعبره في مفهوم الفعل هي النسبة الى الفاعل
المعين المحتاج اليه الذي هو غير داخل في مفهومه وضمها الى الحدث والزمان اللذين هي غير محتاجة
اليهما لا يوجب الاستقلال بخروج الفاعل المعين الذي يحتاج النسبة اليه ولو ضمت النسبة الى
المجموع اى الى الفاعل المعين والحدث والزمان بان يقال مثلا ضرب زيد بصير مفهوم الفعل مستقلا
بالمفهومية وعدم صلاحيته لكونه محكوما عليه وبه ليس لعدم استقلاله بالمفهومية لان
عدم الصلاحية لها لعدم استقلالها انما هو قبل اعتبار الفاعل بل لان تلك النسبة مقصودة
بالافادة لا يمكن ارتباط شيء بها ولا ارتباطها بشيء الا بعد جعلها غير مقصودة بالافادة
حينئذ يمكن ارتباط شيء بها وارتباطها به على ما سيصرح به هذا في الفعل واما الصق
فضم النسبة فيها الى الذات المبهمه التي هي جزء من مفهومها فيفيد الاستقلال في
مفهومها لان النسبة فيها مضمومة الى ما يحتاج اليه في الاستقلال قد نقل المحشى
الحق في حاشية المطول عن الرضى ان المدلول المطابق للمشتقات مستقل بالمفهومية
كالمدلول الضمني لعدم احتياجها في الدلالة على شيء ومنهما الى ذكر الفاعل وذلك لان
ما هو المأخوذ في مفهومها النسبة الى الذات المبهمه والنسبة الى الفاعل انما عرضت
لها في الاستعمال ومن البين ان الذات المبهمه التي تحتاج اليها داخله في مفهومها

قوله الخرج الفاعل
المعين اه ونصب
كثير من النفاة الى
ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل
ما فاعل داخل
في مفهوم الفعل
مستقل
فمفهومه فيه
بالمفهومية وفيه
نظرا لان فاعلا
خارج عن مفهوم
الفعل كالفاعل
المعين

ايضا فلا يحتاج الى خارج انتهى قوله لان مشتقاتها ومصادرهما يقع مخبرا بها آه والقضو
 جواب عما اورده الفاضل على الشارح بان تخصيص الاعتراض بالافعال الناقصة من ضيق
 اللفظ اذ مما يشكل به التعريف من الاسماء المشتقة من الافعال الناقصة والمشتقة منها
 تلك الافعال نحو الكون وكان وصائر ومصباح بل الاشتباه به اقوى ولم يثبت في الفن
 اطلاق الادوات عليها حتى يكون التزامه عذرا انتهى وحاصل الجواب ان مشتقاتها
 موضوع للجموع المستقل بالمفهومية وهو المركب من الذات المهمة والنسبة اليها لما
 عرفت مما نقلناه والمصادر موضوع للحدث المستقل فمما يقعان مخبرا بها وعنهما من
 حيث اللفظ بخلاف الافعال الناقصة والكلام في صحة الاخبار من حيث اللفظ كما ذكره
 انفا قوله غاية ما يلزم ان تكون ادوات عندهم آه وذلك لان تسمية النخاة لها افعالا
 ناقصة ليست لادراجها تحت الفعل بل مجرد تسمية للشابهة اللفظية لها بالافعال او
 لان الاعتناء ببيان الامور اللفظية دعوى النحوي الى ان هذه الافعال جردت عن الحدث
 كما جردت الافعال المنسلخة عن الزمان ولا اعتبار للفظ ببيانها بل ببيان المعنى فترك
 ذلك التكلف وخرطها في سلك الادوات فكل وجه هو مولها قوله اي ليس مراد الشارح
 آه وبالله التوفيق اقول العرض منه دفع سؤال وجواب ذكرهما الفاضل العصا في هذا
 المقام حيث قال غاية الامر انهم حكموا ان الرابطة بين الموضوع والمحمول اداة وقسموا
 الرابطة الى زمانية وغير زمانية فلزمهما تقسام الاداة الى زمانية وغير زمانية
 وكون الافعال الناقصة ادوات زمانية وكثيرا ما يلزمنا شئ من حيث لا ندرى فلا
 يصلح مثل ذلك لان يتمسك به وجوابه انه ليس مدار الجواب بل نصب اماره لعدم
 البعد انتهى وحاصل دفع السؤال ان قولك وكثيرا ما يلزمنا آه بط لان هذا اللزوم
 يديهي لا خفاء فيه وحاصل دفع الجواب ان ما ذكره ليس نصبا مارة لعدم البعد
 بل نصب قرينة قطعية لعدم البعد لان هذا اللزوم يديهي كما لا يخفى قوله حيث قال
 اللفظ الدال آه اعترض بان شهادة ما نقله من الحواشي السعدية لكون المنقسم اليها
 الرابطة التي هي اللفظ انما تتم بما ذكره بعدما نقله عنه حيث قال اعني النسبة المتوقعة
 على المنتسبين لكنها قد تكون في قالب الاسم كهي في قولنا زيد هو عالم ويسمى غير زمانية
 وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان عالما انتهى ولعل مراد المحشي المحقق
 الى اخره ولا فائدة عليه المنقول انما هو تسمية اللفظ الدال على النسبة الحكيمة رابطة و
 كونها اداة وانما اكتفى على ما نقله لكونه كافيا في دفع ما قيل انتهى ولا يخفى ان مراد المحشي ههنا انما هو

تفسير الرابطة باللفظ والمراد من قوله كما صرح به بيان لصحة تفسيره وهو انما يتوقف
 على ما نقله فقط لا على ما بعد نعم يتوقف عليه تقسيم الرابطة لكنه لم يفسره وهو ظاهر
 والسوق يقتضي ارجاع الضمير الى اللفظ الدال قوله فاندفع ما قيل آه اي واذا ثبت ما فسرنا
 من ان المراد بالرابطة هو اللفظ بما نقلناه عن شروح السعدية اندفع ما قيل آه لانهم جعلوا
 الرابطة اداة بمعنى لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لان يخبر به اي لا يستقل بالمفهومية ولو كان
 الامر كما قيل لقال انها اداة لكونها غير مستقلة بالمفهومية قوله بدليل انهم جعلوا الحركة آه
 قال الرضوي الحركة في زيد قائم من الحروف التي هي جسم من الكلمة فزيد صورة كلمتان الا انه
 معدودة من كلمة واحدة لسدة الامتزاج بينه وبين الحركة الاعرابية انتهى قوله وما قيل
 انهم لم يصرحوا آه كما نقلناه من العلامة التفناني قوله بون بعيد بين المعنيين آه
 اي بين كون الاداة اسما او كلمة وبين كونها في قالب احدهما فوق عظيم اذ على تقدير كونها
 من احد القسمين الاولين يلزم ان تكون لفظا وعلى تقدير كونها من احد القسمين الاخرين
 لا يلزم ان تكون لفظا قوله وعلى تقدير التسليم آه اي ولوسلنا انهم صرحوا بان الاداة
 اسم او كلمة يلزم ان يكون هو اداة وهو بط قوله لانه لا يمكن قسم الاداة آه اي لا يمكن
 تقسيم الاداة الى الاسم والكلمة لانه تقسيم الشئ الى ما يباينه والجواب عن قوله وعلى
 تقدير تسليم آه منع لبطلان اللازم بناء على ان هو في مثل قولنا زيد هو عالم اداة عندهم
 في قالب الاسم مستعار منه لكن ترك المحشي هذا الجواب اكتفاء بما اشار اليه بما نقله
 عن العلامة قوله والى اللفظ بواسطة آه والضمير ان راجعا الى المعنى فالصواب
 ايرادها مفردين مذكرين قبل الضمير راجع الى المعنى يحمل اللام على الاستغراق فيوجد
 التعدد او بنا وبالمعنى بالصورة الثانية انتهى ولا يخفى ان الكل الافراد مفرد على انه
 لو التفت الى مثل هذين التأويلين لاسند باب تذكير الضمير وتأنيبه كما لا يخفى على المنصف
 قوله يبحثون عن احوال آه اي ان المنطقيين يبحثون عن احوال اللفظ بواسطة المعنى
 لان بحثهم بالذات انما هو عن احوال المعنى واما بحث النخاة فهو عن احوال اللفظ بالذات
 قوله لان الدلالة المذكورة حال آه بيان لعدم ورود ما قيل ويمكن ان يجاب بان
 قولهم هذا من قبيل التصورات لانه تقسيم على انه ليس مسائل الخو كما لا يخفى قوله
 والمراد بالكلام ما تضمن آه اي سواء كان ذلك الاسناد مقصودا لذاته
 او لغيره فهو اعم منهما ليشمل الكلام مربوط بالكلام الاول كقولنا
 جاءني رجل ضرب ابوه بكرا وليس الى كلام عبارة عما تضمن

كلمتين بالاسناد المقصود لذاته ولا عن لفظ يفيد فائدة تامة لانهما لا يشتملان لمثل ما ذكرنا
 قوله اى لدالاتها على الزمان آه وقد جعل المسار اليه مجموع الامر من احدهما دلالة على الزمان
 والاخر عدم الصلاحية فقوله قدس سره لانها تدل على بيان لعلية العلية بالنظر الى عدم
 الصلاحية كما لا يخفى فيه رد لما ذكره المولى عماد الدين لانه جعله الامر الاول حيث قال
 اى ولاجل دلالاتها على الزمان كالكمالات تسمى القوم كمالات واما كونها وجودية فلذلك لانها
 على ثبوت اخبارها لاسمائها انتهى وانما رده لانه يقتضى ان يكون قوله قدس سره
 وجودية بالواو العاطفة كما يدل عليه ما ذكره بقوله واما كونها وجودية اه الا ان
 يقال انها وقعت في النسخة الموجودة عنده قوله في شئ منهما اه اى لا يحسن ادراج
 الافعال الناقصة في الاداة لانها تدل على الزمان ولا دلالة للاداة عليه ولا في الكلمة
 لعدم صلاحية الاخبار لعدم دلالاتها على الحدث قوله اعم من المطابقى والضمنى آه كذا
 ذكره المولى عماد الدين والظمنه ان اعنيته لا تتجاوزها فلا يشمل المعنى على الالتزام
 فلا حاجة الى حذف المعطوف لتحصيل هذه الاعمية والمراد دفع ما ذكره المولى داود
 حيث قال ليس المراد به الا المعنى المطابقى كما يتبادر منه الى الفهم اذ لا حاجة على حمل
 المعنى على الاعم من المطابقى والضمنى لئلا يشكل بالكلمة انتهى وحاصل ما ذكره المولى
 داود ان المعنى المطابقى للكلمة يصلح لان يخبر به وعنه لان النسبة المأخوذة في مفهوم
 الكلمة هي النسبة الى فاعل ما وقد عرفت انها لا تخرج المعنى المطابقى عن الاستقلال
 فلا تكون الكلمة داخله في مفهوم الاداة بل داخله في القسم الثانى وانما رده المحشى
 المحقق لان ما ذكره مبنى على خلاف التحقيق لما عرفت ان التحقيق ان النسبة المتبعة
 في المفهوم المطابقى للكلمة هي النسبة الى فاعل معين وانها تخرجه عن الاستقلال
 فتكون باعتبار مفهومها داخله في القسم الاول وخارجة عن القسم الثانى فان قيل
 اذا عم المعنى من المعاني الثلاثة يلزم ان تكون الافعال التامة داخله في تعريف
 الاداة لانها لكونها مشتملة على النسبة الغير المستقلة لا تصلح لان يخبر عنها وبها
 باعتبار معانيها المطابقة المركبة لما ان المركب من الغير المستقل والمستقل الذى
 لا يحتاج اليه الغير المستقل اعني به الحدث والزمان اللذين لا يحتاج اليهما الغير المستقل
 الذى هو النسبة غير مستقل بحجب بان السلب في الشق الاول سلب الصلاحية باعتبار كل واحد
 من المعنى المطابقى والضمنى ولا يخفى ان تحقق ايجاب الصلاحية في الشق الثانى لا يتوقف
 على عدم تحقق السلب باعتبار كل واحد من المعنى المطابقى والضمنى بل يكفي في تحقق ايجاب

ويكن ان يقال ان اعنيته تتجاوزها فلا يشمل الالتزام

الصلاحية

الصلاحية عدم تحقق السلب باعتبار واحد منهما فاذا صح ان تقع الافعال التامة مخبرا
 عنها وبها باعتبار معنى من المعنيين وهو الحدث فان قيل فعلى هذا الافعال الناقصة تصلح
 الاخبارية باعتبار معانيها التضمنية اعني بها وحدات لازمة الثلاثة لانها مستقلة كالحديث
 وكذا الاداة لانها تصلح للاخبارية باعتبار معناها الالتزامى وهو المتعلق الاجمالى قلنا
 ان الزمان المعتبر في مفهوم الافعال الناقصة قيد للنسبة وتابع لها فهو كالنسبة في عدم
 الاستقلال وان الاداة باعتبار المعنى الالتزامى لا تصلح الاخبارية لان المعنى الالتزامى
 تابع للمطابقى فاذا لم تصلح للاخبارية باعتبار المعنى المطابقى فعدم صلاحيتها لها باعتبار
 مدلولها الالتزامى بالطريق الاولى لان ما لم يصلح له المتنوع لم يصلح له التابع بالطريق
 الاولى على ان كون المتعلق الاجمالى مدلول التزاميا للاداة في حيز المنع هكذا ذكره ابو الفتح في
 حاشية التهذيب قوله اى كما يقال انه يلزم آه والمراد رده ما ذكره بعض الافاضل حيث قال
 ان قوله قدس سره وقد يقال متعلق باول الكلام اعني قوله يشكل هذا بمثل الضمائر انتهى وحاصل
 ان هذا منوط بقول الشارح ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح آه كما اشترنا اليه بتفسير
 قوله ايضا بقولنا اى كما يقال انه يلزم آه واما جعله منوطا بقوله يشكل بمثل الضمائر المتصلة
 آه وتفسير قوله ايضا كما يقال انه يشكل بمثل الضمائر آه كما جعله بعض الافاضل فهو وهم
 لوقوع الفصل الكثير بين المعطوف عليه والمعطوف بالكلام الذى لا يتعلق بهما ولا
 باحدهما قوله فالاحتياج الى الصلة اه فحاصل الجواب ان الموصول موضوع لمعنى مستقل
 واحتياجه الى الصلة لازالة ابهامه لعدم صلاحية الاخبارية عنه وبه ولا ينافى
 قولهم الموصول ما لا يتم جزاء الصلة وعائد آه لان هذا القول انما يدل على انها
 لا تخبر عنها وبها وحدها واخبارا خاص من صلاحية الاخبار ونفى الاختصاص لا يستلزم
 نفى الاعم لان نفى الاختصاص اعم مطلقا من نفى الاعم والاعم المطلق لا يستلزم
 الاختصاص المطلق وهو ظ قوله فان في كل منهما ترك ما هو اللائق آه فان روعي
 المانع فيما نحن فيه يلزم ترك تقديم الوجودى اللائق في باب التعليم لكونه
 موجبا لسهولة الفهم وان روعي الوجودى يلزم اما ترك الانضباط اللازم
 لانتشار الافهام واما ترك تهذيب الكلام من الزوائد اللازم للتكرار مع كون
 كل من الانضباط والتهذيب لائقا في باب التعليم قوله فانه يحصل الاحتراز عن احدهما
 آه وذلك لانه ان اختير قسم القسم الاول الوجودى الى كلا قسميه او لا
 ثم اى قيل ذكر قسميه ذكر ما هو قسميه لم يلزم التكرار بل يلزم الانتشار فقط وان اختير ذكرهما

واعلم ان
 المراد بالاستقلال
 ان لا يكون للاختصاص
 المعنى واسطة في
 العوض وان كانت
 ملاحظة الغير واسطة
 في ثبوتها فيجب ان
 يكون للاختصاص الغير
 مدخل في ملاحظة
 ان يكون واسطة
 في ثبوتها والاحتياج
 عن نصيب الاسم
 الاسماء التامة لولا
 مفهومات نظرية
 كالنفس والعقل
 ودخلت في تعريف
 الاداة الا ان يراد
 ملاحظة المعاني
 من حيث معناه والاسماء
 والكلمات من حيث انها
 معانيها لا تتوقف
 ملاحظةها على ملاحظة
 الغير وان كانت
 موقوفة عليها في
 الوجود واعتراض
 بان المفهوم من
 هذا ان للاختصاص
 معنى الاداة واسطة
 في العوض

تقسيمه ولا اى قبل تقسيمه اليهما ثم قسم ذلك القسم الاول الى قسميه لم يلزم الانتشار بل
يلزم التكرار فقط كما لا يخفى قوله دفع توهم ان يضرب آه وحاصل الدفع انه مبني على مذهب
من قال انه مشترك بين الحال والمستقبل قيل يعنى ان تصوير قدس سره التمثيل يضرب
على مذهب الاشتراك لمجرد اظهار ما خفى والاعراض عما ظهر لا لكونه مختارا عنده فلا يرد
عليه ان المختار انما هو كون المضارع حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال انتهى وفيه نظر
لما عرفت من انه قدس سره بنى كلام الشارح على مذهب من قال بالاشتراك وبين
المحشى هذا البناء بما ذكره ولادلالة في كلامه لا على ما ذكره القائل من كون التصوير لمجرد
اظهار ما خفى والاعراض عما ظهر بل يجوز ان يكون الاشتراك مما اختاره قدس سره
قوله بناء على ما يسبق الى الوهم من ان الدلالة على احد الازمنة آه فاذا كان ضرب مشترك
بين الزمانين يخرج مما يدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فلا يصح التمثيل به
وهذا الوهم باطل ايضا وذلك لانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين منها فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدر في الدلالة على معين اذ لا
مانع من الدلالة على معين عند الدلالة على ما سواه نعم ارادة المعين تمنع ارادة ما سواه
وبينهما فرق عظيم على ما اشار اليه الفاضل العصام والمولى الجامى قوله اى بشرط ان يكون
في مادة موضوعه آه وتفصيل المقام على ما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب ان البناء
من كلام بعض الاجلة حيث قال المراد بالدلالة بهيئته ان يكون نوع تلك الهيئته موضوعا
لزمان ولا ينافى ذلك اشتراط كونه في مادة موضوعه متصرف فيها انتهى ان الدلالة
على احد الازمنة هو المفهوم الكلى المشترك بين تلك الهيئات كمفهوم هيئة الفعل الماضى
مثلا هو لو وضعه بازاء واحد من الازمنة الثلاثة وضعه شخصيا كوضع المادة والاولى
ان الدال على احدها كل واحد من افراد ذلك المفهوم لو وضع كل واحد منها
بازائه وضع الالفاظ المترادفة وضعها نوعيا فيكون هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة
على احد الازمنة لكن لا مطلقا بل بشرط تحققها في مادة موضوعه متصرفه
فيها لثلاثين نقض بهيئة حجر وجسق كما بينه فكان المراد بالتصرف
التصرف التام افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً وغيبة وخطاباً وتكلماً
ومعلوماً ومجهولاً والاله يخرج هيئة حجر لوقوع التصرف فيه تثنية وجمعاً ولو
اكتفى بتعدد التصرف التام لكفى واما ما قيل بشرط كونها في مادة موضوعه
للحدث فهو لا يدفع النقض بمثل كرم مصدر بناء على ان حركة آخر اللفظ

وقد حقق
ان انصاف القول
بالصفة حقيقة
وانصاف نقضها
بها مجاز وكون
الملاحظة صفة
حقيقة للعلاقة
ومجازا لذلالة
اعنى النسبة
محل نظر
مسألة

لادخل

لادخل لها في الهيئة على ما صرحوا به واعلم ان القول باستقلال هيئة الكلمة في الدلالة على
احد الازمنة مع القيد المذكورين اى كونها في مادة موضوعه متصرفه منقوض بالافعال
المنسلخة عن الزمان كافعال المقاربة نحو عسى وكاد واوشك وصيغ العقود ونحو بيعت
وصيغ الفسوخ كفسخت فلا يصدق عليها تعريف الكلمة مع انها كلمات قطعاً بانه يجوز
ان يكون استعمالها في المعاني المجردة عن الزمان على سبيل المجاز او الاشتراك وذلك
لا يقدر على الزمان وضعاً نعم لو كانت مقولة عن المعاني المشتملة على الزمان الى تلك
المعاني لاحتج في دفع النقض بها الى تكلف مثل اعتبار اصل الوضع في استعمال الدلالة و
ايضا ذلك القول منقوض باسماء الافعال لان نظر المنطقى في المعاني دون الالفاظ ان يكون
تلك كلمات تكون معانيها معاني الكلمات بعينها مع ان دلالتها على الزمان ليست
باستقلال الهيئة بل بمدخلية المادة قطعاً اللهم الا ان يقال بعد تسليم كونها كلمات
عندهم ان المراد باستقلال هيئة اللفظ في الدلالة على احد الازمنة اعم من استقلال
هيئة ذلك اللفظ وهيئة مرادفه فيها لكنه بعيد عن اللفظ جداً والحق ان الدال على
احد الازمنة الثلاثة في الكلمة هو مجموع المادة والهيئة والمراد بهيئته في تعريفها بمدخلية
هيئته والمراد باحد الازمنة مطلق الماضى والحال والاستقبال فعلى هذا لا يرد الاشكال
بمثل جسق وحجر وكرم بلا احتياج الى زيادة القيد المذكورين ولا باسماء الافعال
ولا بمثل زمان وامس وغد وصبح وغبوق فان الصبح والغبوق يدلان
بالالتزام على جزء من احد الازمنة لا على احدهما مطلقاً فهو مبني على الاكتفاء بالدلالة
الالتزامية والا فلا يد لان على الزمان مطابقة لان المدلول المطابق لهما الشرب
النهارى والشرب العشى ولا بمثل آمد وآيد في لغة العجم بخلاف التوجيه الاول ولا بتوجه
على هذا التوجيه النقض يلزم تركيب الكلمة مع كونها من اقسام المفرد ولا يحتاج في دفعه
الى زيادة قيد الترتب في السمع في تعريف المركب والمفرد بخلاف التوجيه الاول لكن بقى
النقض بصيغ العقود والفسوخ وينتج ايضا النقض بمثل هو والذى الموضوعين لكل
واحد من الازمنة الثلاثة من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص وباسم موضوع
بوضع واحد من الازمنة الثلاثة وضعاً عاماً للموضوع له العام ويمكن ان يجاب بان الضم
والموصولات واما لهما موضوعاً للمفهومات الكلية بشرط استعمالها في
جزئياتها والمضم منها هو الذى يشاع استعماله في المحاورات فتأمل في هذا المقام
فانه مما زل فيه قدم من الاقدام قوله فلا يرد نحو جسق وحجر آه لان مادة جسق

قوله ولا بمثل
زمان آه فان لفظ
الزمان انما يدل
على الزمان مطلقاً
لا على احد الازمنة
مطلقاً
مسألة

ليست موضوعة لمعنى ومادة مجزأة وان كانت موضوعة الا انها ليست متصرفا فيها
 قوله فانهما آه علة المنفى قوله وللتنبية على ذلك قال آه اذ يضم منه ان الدال هو الهيئة
 الحالة في المادة الموضوعة المتصرف فيها لا الهيئة مطلقا اي سواء كانت حالة فيها او في
 غيرها قيل لانه يشعر بان الدال هو المادة بمعونة الهيئة لا الهيئة وحدها انتهى وفيه نظر
 اما اولافلان لانه انما يشعر لو قال فاما ان يدل بمادته واما ثانيا فلان الدال في هذا
 التوجيه انما هو الهيئة المستقلة المشروطة بكونها في تلك المادة كما نقلناه عن الحاشية
 الفتحية وكلام القائل يدل على ان كل واحدة من المادة والهيئة سبب للدلالة ولها دخل
 فيها نعم يجوز ان يكون مجموع المادة والهيئة دالا على الزمان بان يكون لكل واحدة منها دخل
 في الدلالة عليه لكن هذا توجيه اخر كما ذكرنا فيما نقلناه عن تلك الحاشية قوله الهيئة
 في اللغة آه والمراد رد ما ذكره القاضى العصار حيث قال به بقوله بالهيئة والصيغة على
 ترادف لفظ الهيئة والصيغة انتهى وحاصل الرد ان الهيئة في اللغة مشتركة بين الصورة
 والطبيعة ولفظ الصيغة في اللغة مشتركة بين المعاني الثلاثة المذكورة فلا ترادف بينهما بحسب
 اللغة وكذا لم يكن لفظ الهيئة باعتبار معناه العرفي اي الصفة مرادفا للصيغة باعتبار
 معانيها اللغوية الثلاثة كما لا يخفى وكذا لا ترادف بينهما باعتبار معني العرفين لان المعنى
 العرفي للهيئة هو الصفة مطلقا اي سواء كانت قائمة بالحروف او بغيرها فهو اعم من
 المعنى العرفي للصيغة لانه صفة قائمة بالحروف فقط قوله وللتنبية على ذلك آه والغرض
 منه دفع لما اوردته القاضى العصار من انه يرد حينئذ انه لا معنى لباء السببية بل ينبغي
 ان يقال ان دل هيتته آه وجه الدفع ظ قوله يكر ونهاد آه الاول هو الصورة والثاني
 هو الطبيعة قوله وفي العرف الصفة آه وهي المعنى القائم بالغير مطلقا قوله بمعنى در
 كالبدا آه اي وللصوغ معان ثلاثة الاول افرغ الجواهر المذاب في القالب والثاني
 الاحضار والتهيئة والثالث الاختراع والايجاد قوله لشهرته في المعنى المراد آه
 اي لشهرة لفظ الصيغة في المعنى المراد ههنا وهو الحالة المخصوصة الحاصلة للحرف
 على ما ذكره الشارح بقوله والمراد بالهيئة والصيغة آه ولعدم شهرة الهيئة فيه
 وان كانت مستعملة فيه قوله قيد التعيين بيان للواقع آه والمراد رد لما ذكره
 الدواني حيث قال في شرح التهذيب ان قيد الدلالة بالهيئة مغن عن التعيين في
 الزمان انتهى ووجه الرد ظاهر قوله لان الهيئة تطلق آه لانه لو قال ك
 كذلك لا فاد الترادف بينهما لانه يفيد انحصار كل من الهيئة والصيغة

المسند اليه المعرف في المسند المعرف الذي الهيئة الحاصلة بالحروف وبالعكس ومن البين
 انه لا ترادف بينهما لان لكل منهما معنى اخر اما لفظ الهيئة فلما عرفت انه يطلق على معنى
 الصفة مطلقا واما لفظ الصيغة فقد يطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة كما يطلق
 على الهيئة المخصوصة فقط وقد عرفت تفصيله قوله للحروف المعينة الاصلية آه اي
 فقط كما في ضرب وكما في ضرب قوله والزائدة آه اي للحروف الاصلية المعينة مع الزائدة
 كما في اكرم وكما في يكرم قوله بالاعتبار المذكور آه اي باعتبار تقديم بعض الحروف
 وتأخير بعضها وحركاتها وسكانتها قوله والصيغة الصنفية عن الهيئة آه عطف
 الصيغة الصنفية على اسم ان عنى الصيغة الشخصية وعطف عن الهيئة على قوله عن
 الهيئة الشخصية بحرف واحد والمراد ان الصيغة الصنفية عن الهيئة الحاصلة آه قوله
 للحروف الاصلية آه اي فقط كما في نصر وضرب وكما في نصر وضرب قوله والزائدة
 آه اي للحروف الاصلية مع الزائدة كما في اكرم واصبح وكما في يكرم ويصبح فتوله
 والصيغة النوعية آه عطف اما على القريب او البعيد على وجه عرفته وهو عطف
 الشئين بحرف واحد فالمراد ان الصيغة النوعية عبارة عن الهيئة آه قوله من حيث
 انها كذلك آه اي مع قطع النظر عن خصوصية الحروف الاصلية وتعيينها وعن
 الحروف الزائدة المقارنة لها قوله وهي الدال على الزمان آه والمراد ان ما يدل على الزمان
 من الصيغ الثلاث انما هو الصيغة النوعية لا الصنفية والشخصية قوله لاصالتها
 آه متعلق بالحاصلة قوله والاختلاف فيها موجب لتنوعها آه اي الاختلاف في الهيئة
 الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها موجب لاختلاف انواع الصيغة فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف
 انواع الحركات كما في ضرب ويضرب قوله وما يحصل في الحروف الزائدة آه اي مع الحروف
 الاصلية قوله الحروف الاصلية آه اي فقط قوله والاختلاف فيها موجب لاختلاف اصنافها
 نشر على ترتيب اللف فالاختلاف في الحروف الزائدة المقارنة للحروف الاصلية موجب لاختلاف
 الصيغة بحسب الاصناف كما في اكرم واستخرج والاختلاف بخصوصية الحروف الاصلية و
 واشخاصها واشخاص حركاتها موجب لاختلافها بالشخص كما في ضرب وتضرب قوله والمراد
 بالهيئة الصفة آه اي المراد بالهيئة الواقعة في التعريف الصفة مطلقا لا الحالة المخصوصة
 بالحروف والالزام الدور لان المحدود حينئذ مأخوذ في الحد قوله كق آه لانه وان لم يكن له حرف
 في الحالة الا ان له حروفا في الاصل لان اصله اوق على ما بين في محله قوله وفيه اشارة
 آه اي وفي قوله للحروف اشارة آه مدار الاشارة صيغة الجمع فتوله

والى ان الهيئة الحاصلة آه مدار الاشارة فيه كون الحرف مقابلا للاسم والفعل قوله ثمان
جعل آه الظ انه معطوف على قوله المراد بالهيئة آه ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله وبالحرف
اعم آه قوله لمطلق الصيغة آه اى الشاملة لانواعها الثلاثة قوله فالحروف على اطلاقها آه
اى سواء كانت اصلية او زائدة نوعية او شخصية قوله للصيغة الدالة على الزمان آه
اى الصيغة النوعية لان الصيغة الدالة على الزمان انما هى الصيغة النوعية لما عرفت قوله
فالمراد بها الحروف آه اى الحروف الاصلية من حيث انها كذلك مع قطع النظر عن
خصوصيتها بعد ما عرفت ان المراد بها ما هو اعم من ان تكون موجودة في الحال او في
الاصل وذلك لما عرفت من الاعتبار في الصيغة النوعية انما هو الحروف الاصلية من حيث
كذلك مع اعتبار هذا التعميم قوله وذكر التقديم والتأخير آه الظ انه معطوف على قوله
ان جعل آه ويحتمل ان يكون معطوفا على المراد بالهيئة قوله على ان لكل منهما مدخل في
حصول الهيئة آه اى في حصول الهيئة اى الصيغة الاصطلاحية ففيه احتراز عن هيئة
مثل ضرب اذا صدر حروفه عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير لفظا واحدا فافها
ليست صيغة اصطلاحية وان كانت حاصلة للحروف باعتبار الحركات قوله لمجرد
الارتباط آه والمراد ان اضافتها لادنى ملابسة وحاصل المعنى ان الحركات والسككات
المتعلقة بهذه الحروف اعم من ان تكون اصلية مخصوصة بها او عارضة غير دائمة لها قوله
على التقدير الاول آه اى على تقدير جعله تعريفا لمطلق الصيغة قوله ضرورة انها موجبة آه
اى ضرورة ان حركة الحرف باختلافها لا يوجب اختلاف الصيغة بالشخص فلو لم تكن
الحركة اعم من الاصلية والعارضة لم تكن حركة الحرف لا يخل في الحركات
الاصلية المأخوذة في التعريف ولو لم تكن داخله فيها على تقدير جعله لمطلق الصيغة
يخرج بعض افراد الصيغة الشخصية عن التعريف وهذا انشأ لفعله وحركة الحرف
الاخير آه وبيان لزوم دخولها في الحركات ولظهور دخول حركة الحرف الاخير في الحركات
المرتبطة لم يذكر بل عليه اذ يصدق عليها انها حركة مرتبطة بالحرف الاخير لوجودها
فيه قوله وعلى الثاني للاختصاص آه اى اضافة الحركات والسككات الى الضمير الراجع
الى الحروف على تقدير كون التعريف للصيغة النوعية الدالة على الزمان للاختصاص
الاخص من الارتباط ففى الاختصاص زيادة ارتباط فالإضافة حقيقة لا مجاز قوله
بان لا تكون لعروض عارض آه اى والمراد بالاختصاص ههنا كون الحركات
والسككات للحروف اصلية دائمة لا عرضية غير دائمة لعروض عارض قوله بحركة

آخر الكلمة آه مثال للنفي لا للنفي وهو ظ قوله وسكونه آه مثال للنفي ايضا قوله لكونها
بسبب عارض آه دليل على الدعوى الضمنية المستفادة من التمثيل وهى ان هذين
المثالين مطابقان للمثل له قوله والتغيرات آه عطف على حركة آخر الكلمة اه فيكون
مثالا اخر والمراد من التغيرات الحركات والسككات اى وكالحركات والسككات المتغيرة
الحاصلة في الكلمة بسبب عروض الاعلال لها وبسبب عروض المجاورة كحروفها الاصلية
او بسبب عروض الواحق لاخرها واعلم انه اشار المحشى ههنا الى ان العارض نوعان
عارض نحوى اشار اليه بقوله بسبب عارض البناء او الاعراب وعارض صرفى اشار
اليه بقوله باعتبار الاعلال كما في قبل وباعتبار المجاورة اه قوله فان شيئا منها آه
اى هذه الحركات والسككات المذكورة التى حصلت وعرضت لنوع من النوعين
للعارض خارجة عن الحركات والسككات المأخوذة في التعريف على التقدير الثاني فان
شيئا منها لا يوجب آه فهو دليل على الدعوى الضمنية المستفادة من مجموع المثالين
ونظير لقوله ضرورة انها موجبة آه قوله فان الواو لمطلق الجمع آه ومطلق الجمع متحقق
فيما اذا اجتمع الحركات والسككات في الجملة ولو في بعض الكلمة ولا يقتضى الاجتماع الدائمي
وفيه اشارة الى رد ما قيل الواو بمعنى او بمعنى منع الخلو لئلا يستقضى نحو ضرب انتهى و
حاصل الرد ان حمل الواو بمعنى او تكلف لا حاجة اليه على ما ذكرنا قوله وبما ذكرنا اندفع
الشكوك التى عرضت لبعض الناظرين آه وهو الفاضل العصا حيث قال في التعريف اختلا لا
الاول انه لا دخل للحرف الاخير باعتبار حركته وسكونه في الهيئة حتى صرح في كتب العبرية والميزان
باتحاد هيئة تعلم ما ضيا وامرا فيجب تقييد الحركات والسككات بما سوا الحرف الاخير وحاصل
اندفاعه على ما يفهم مما ذكره في وجهي اضافة الحركات والسككات الى الضمير انه ان اريد انه
لا دخل للحرف الاخير باعتبار حركته وسكونه في الصيغة والهيئة فمنوع كيف وله دخل
باعتبارهما في الصيغة الشخصية وان اريد انه لا دخل له باعتبارهما في الصيغة النوعية الدالة
على الزمان فسلم لكن التعريف اذا جعل تغيرها لها تكون اضافة الحركات والسككات الى الضمير
لامية بمعنى الارتباط كما في التقدير الاول فيخرج حركة آخر الكلمة وسكونه عنهما
والثاني ان الحرف الزائد من قبيل الهيئة فالهيئة لا تتم فيما فيه زائد بدون
اعتباره كالحركات والسككات والتقديم فينبغي ان يراد اعتبار الزوائد لدفع
نقصان التعريف وحاصل دفعه على ما يدل عليه قوله وتحقيقه الى
قوله وذكر التقديم والتأخير آه من بيان معاني الكلمة للصيغة ومن

بيان المراد بالحروف اعم من ان تكون في الحال او في الاصل ومن بيان ان المراد بالحروف ما هو عند كل تقدير من التقديرين احدهما جعل التعريف لطلق الصيغة والاخر جعله للصيغة النوعية انه ان اريد ان الحرف الزائد من قبيل الهيئة والصيغة النوعية وانها لا تتم آه فمنوع لان الاعتبار في الصيغة النوعية انما هو الحروف الاصلية من حيث هي كما عرفت فلا حاجة الى زيادة اعتبار الزوائد عند جعل التعريف للصيغة النوعية وان اريد ان الحرف الزائد من قبيل الهيئة اى الصفة مطلقا وانها لا تتم فسلم لكن المراد بالحروف على تقدير جعل التعريف لطلق الصيغة مطلق الحروف اى اصلية كانت او زائدة كما عرفت والثالث ان الهيئة ربما توجد باعتبار الحركات فقط كما في ضرب فينبغي ان يقال باعتبار حركاتها او حركاتها وسكانها بل يبغي ان يترك جمع الحروف والحركات والسكان ويبذل الى المفردات فيتناول تخوق بلا شائبة تكلف اذا صله اوق مع انه بظاهرة لا يليق اعتبار الفتن واندفاع قول السائل فينبغي ان يقال الى قوله بل يبغي آه ظاهر من قول المحشى ثم ان اعتبار الحركات آه ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره قول السائل بل يبغي ان يترك آه من قوله وبالحروف اعم من ان يكون في الحال او في الاصل آه لان ما ذكره المحشى من تعميم الحروف لا يدفع التكلف وعدم الباقية باعتبار الفتن الذي اشار اليه الفاضل العصام والثالث انه لا مخالفة في الصيغة بين ضرب وربض يعني ان التقديم والتأخير لو كانا معبرين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة كان الحركة توجبها فيلزم ان صيغة ضرب مخالفة لصيغة ربض وليس كذلك وحاصل اندفاعي على ما يفهم مما ذكره ايضا في معاني الصيغة وفيما هو المراد من الحروف على كل احتمال من الاحتمالين المذكورين انه ان اريد انه لا مخالفة بينهما في الصيغة مطلقا فهو ممنوع كيف وهما مختلفان بالصيغة الشخصية على ما عرفت من معانيها وان اريد ان لا مخالفة بينهما في الصيغة النوعية فسلم لكن المراد بالحروف بنية على تقدير كون التعريف للصيغة النوعية الحروف الاصلية من حيث انها كذلك اى مع قطع النظر عن خصوصياتها وتعييناتها فيكون على ان الاعتبار في مفهوم الصيغة النوعية نوع التقديم والتأخير لا اختلاف شخصها على ما والمؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقدم والتأخر وان اختلف شخصها على ما ذكره والرابع انه يشبه ان يكون الهيئة المعتبرة لعباد الله علما ما حصل بتقديم كلمة على كلمة لان الهيئة المعتبرة في الوضع العلمي فلا يندرج في هذا التعريف وحاصله دفعه انه ليس ارادا على التعريف كما يظهر

فعله فينبغي ان يقال آه كذا ذكره المولى داود الى قوله بل يبغي مسه

من كلامه وقد جعله من جملة الاختلالات كما يدل عليه عبارته مع ان الهيئة المعتبرة في الوضع العلمي لا تسمى صيغة في الاصطلاح فهي خارجة عن المعرف اعنى الصيغة والى هذا اشار بقوله لا تسمى صيغة والخامس انه لا معنى لتقديم وتأخيرها لان اضافة كل من التقديم والتأخير الى الحروف يفيد تعلق التأخير بعين الحروف التي تعلق بها التقديم ولا معنى لكون الحرف الواحد مثلامقدما ومؤخرا بالنسبة الى كلمة واحدة وقد اشار الى دفعه بقوله كانه قيل وحاصله ان ذكر التقديم والتأخير كناية عن الترتيب ومآله ما ذكره الفاضل العصام في دفعه من ان المراد تقديم بعض على بعض وتأخير بعض عن بعض والسادس ان ذكر التقديم يبغي عن ذكر التأخير وقد دفعه بقوله للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا له وحاصله دفعه ان استغناء احدهما عن الآخر ممنوع اذ لكل واحد منهما مدخل في حصول الهيئة بمعنى الصيغة قوله واستهج بها آه اى بهذه الشكوك قيل انه لا شئ في عبارة الفاضل العصام يدل على الابتهاج غير قوله فاحفظ فانه من النزل الغيبة امرا يحفظ ما ذكره من عدم اندراج الهيئة المعتبرة في مثل عبدالله علما في هذا التعريف لكونها حاصلة بتقديم كلمة على كلمة بناء على انه هو الهيئة المعتبرة في الوضع العلمي وهو لا يدل الا على الابتهاج بالتنبيه بما امر بحفظه انتهى وفيه نظر لان الابتهاج مستفاد من قول الفاضل العصام وفي التعريف اختلالات كما لا يخفى قوله نحو تكلم وتكلم آه الاول على صيغة الماضي من باب التفعّل والثاني على صيغة المضارع المؤنث او المخاطب منه بحذف احدى التائين من اوله وقد وقع في حاشية المطالع تكلم وتكلم بالساء وهذا مبني على ان الزائد لا عبرة به في الصيغة الدالة على الزمان على ما عرفت وكذا تفاعل ويتفاعل واكرم ما ضيا مجهولا واكرم مضارعا متكلما واعلم ما ضيا معلوما واعلم متكلما معلوما من المجرى قوله وهو غير معتبر اى وهو غير معتبر في الصيغة النوعية قوله ان الاصل في فاء المضارع السكون آه فعلى هذا الاصل كانت الصيغة مختلفة فيهما بالنوع لاختلاف فائهما بنوع الحركة والسكون الاصيلين قوله استقلالهما بالدلالة آه اى هيئات الكلمات مستقلة في الدلالات على الزمان وليس لوادها دخل فيها قوله بشهادة الدليل آه اى يدل على هذه العناية الدليل الذي ذكره الشارح بقوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة آه كما لا يخفى قوله ان للمادة مدخلا فيها آه ولا يخفى ان المراد بمدخلية المادة هنا كون الدال على الزمان مجموع المادة والهيئة بان يوضع المجموع من حيث هو المجموع للزمان كما في لفظ الزمان

والصيغة
قوله بحفظ
آه قال الفاضل
العصام وينبغي
انه لو كان دالة
الزمان بمادة
وميشته لكان
مزان بالاد
لم يتغير صيغته
ولا مادته انتهى
مسلم

وبعد مدخلتها عدم فلا ينافي عدم مدخلية مادة الكلمة في تلك الدلالة كون دلالتها مشروطة بكون مادتها موضوعا لمعنى من المعاني متصرفا فيها كما اشير اليه بقوله صمد بل بهيئته حيث لم يقولوا هيئته على ما بينه المحشى فيما سبق فارجع اليه قوله بقريته المقابلة آه وقد عرفت ان معنى استقلال الهيئته في الدلالة على الزمان عدم مدخلية المادة فيها فالمقابلة لنقض ان تكون للمادة دخل فيها قوله والمقصود نصب آه اى مقصوده قد سر من قوله فان الهيئته هناك آه نصب القرينة على ارادة مدخلية الجوهر والمادة في الدلالة على الزمان من قول الشارح بل بحسب جوهره ومادته لان تلك الارادة لكونها خلاف ظاهر العبارة تحتاج الى نصب قرينة تدل عليها وهي المقابلة لقوله فان دلالتها على الزمان بحسب هيئتها قوله حيث اختلفت آه علة للنفي الذى هو وارد قوله لاختلاف المادة فيها تعليل للنفي اى غير وارد اى والمراد انه كلما اختلفت الصيغة مع اتحاد المادة اختلف الزمان على ما سيبينه فيندفع النقص لانه لم يختلف الصيغة في هذه اى في كنه بمعنى قال ورفعت بمعنى ذهب وخاست بمعنى قام مع اتحاد المادة بل اختلفت الصيغة والمادة فيها وفيه نظر لانه لا دخل لاختلاف المادة في دفع النقص لان مداره اختلاف الزمان على تقدير اختلاف الصيغة سواء كانت المادة متحدة او مختلفة وقد عرفت انه لا اختلاف في الزمان والصيغة مختلفة فالحق في الجواب انه لا اختلاف لها في الصيغة النوعية التى تدل على الزمان فيما سبق نعم انها مختلفة في الصيغة الصنفية التى لم تعتبر في الدلالة على الزمان على ما سبق من المحشى ويمكن ان يقال هذه القاعدة مختصة باللغة العربية قوله اى في الكلمات آه اى بقريته ان الكلام في الكلمة والظ ان يقال ان تعريف الهيئته عوض عن المضاف اليه وهو الكلمة بتلك القرينة فلا حاجة الى التقدير قوله فلا يرد انه ليس آه والمراد دفع ما اورده الفاضل العصام بانه قد لا يختلف الزمان عند اختلاف الهيئته الا يرى انه ليس اختلاف زمان بين المصدر والفعل الماضى وبينه وبين الفعل المضارع المستقبل مع اختلاف الهيئته انتهى وحاصل الرد ان اختلاف الزمان عند اختلاف هيئتي الكلمتين لا عند اختلاف هيئته مصدر وهيئة كلمة قوله وكذا لا يرد ان نحو آه والمراد رد ما ذكره الفاضل العصام ايضا من ان الدال على الزمان الهيئته بشرط المقارنة بلم لان الزمان كان مدلولاً للهيئته ولم يدل على ذلك المدلول بغيره فينبغي ان يكون القلب كالاصول مدلولاً للهيئته ولم كان دلالة الهيئته بشرط المقارنة

قوله سواء كانت
المادة مختلفة آه
مع ان رقت
الراء ورفعت
بضم الراء
في المادة وتختلفان
في الصيغة وهما
متحدان في الزمان
سواء

سماح النخاة وخرطوا القلب الى الماضى في سلك النفي انتهى وجه الاندفاع على ما ذكرناه ان اختلاف الزمان انما هو عند اختلاف هيئتي الكلمتين ولا اختلاف بينهما لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من اداة هي لم وكلمة هي يضرب قوله وكذا الحال آه اى والمراد به اتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة في الكلمات بقريته البحث عنها وعلى ما وجدنا ان تعريف الصيغة عوض عن المضاف اليه بتلك القرينة قوله لان كليهما من المركبات آه اى لان لم يضرب ولا يضرب مركبان من الاداة والكلمة وليس بكلمتين قوله قد براه اى تدبر فيما ذكرناه من ان الحق ان نحو لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من اداة وكلمة والمجموع المركب هو الدال على الزمان وهو خارج عن المقسم الذى هو اللفظ المفرد وهو معتبر في الاقسام وان ما ذكره النخاة من ان لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه وهو يدل على ان لكلمة لم مدخلا في الدلالة على الزمان حق لا ريب فيه قوله فانه من المراتق آه اى من مزالق اقدام المناظرين منهم الفاضل العصام قوله اذ لا يكفى آه و المراد ان ان الوصلية انما تدخل على مقدم يكفى فيه فرض مضمونه ويكون اخرى بالجزء ولم يتحقق شئ منهما في هذا المقام واجيب عن الاول بان هذا الفرض اعم من الفرض المطابق للواقع وليس فرضا محضاً انتهى وفيه انه لا يدفع السؤال لانه مبنى على الظ كما يدل عليه قوله الظ آه ويمكن دفع الثاني بانه مبنى على جعل الجزاء عبارة عن الشهادة وليس كذلك بل الجزاء هو اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئته فيكون نقض المقدم اخرى الى الجزاء قد براه قوله قد سر رد عليه بان صيغ الماضى آه وحاصل الرد على ما اشار اليه المولى عماد الدين انه لا يتم الشهادة المذكورة اما اولاً فلا اتحاد الزمان عند اختلاف الصيغة واختلاف عند اتحادها في بعض الصور واما ثانياً فيجوز ان يكون للمادة دخل في الدلالة بان يكون لمجموع المادة والصورة دلالة فكل مادة اذا كانت مع تلك الهيئته المخصوصة تدلان على الزمان الماضى وان كانت مع هيئته اخرى معينة تدلان على زمان الحال والاستقبال واما ثانياً فلا يرد ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيئته قوله قد ظهر لك بما ذكرنا في تحقيق معنى الصيغة اندفاعه لانه اختلاف صنفى آه وحاصل الاندفاع ان هذه الاختلافات في صيغة صنفية لا في صيغة نوعية وقد عرفت ان الموجب لاختلاف الزمان انما هو الاختلاف في الصيغة النوعية لا في الصيغة الصنفية قوله اذ هو باعتبار حال الفاعل آه والضير للاختلاف اى لا في الاختلاف فيما ذكر من الصيغ انما هو حاصل بسبب امر عارض هو اعتبار حال الفاعل كما في كل واحد من المتكلم

والمخاطب والمخاطبة والغائب والغائبة وكذا في صيغة المجهول وصيغة المعلوم وبسبب
امر عارض هو اعتبار الحروف الزائدة كما في صيغة من الثلاثي المجرى مع صيغة المزيد فيه
وكما في صيغة من الرباعي المجرى مع صيغة المزيد فيه فلا يوجب هذا الاختلاف الذي هو
الاختلاف في الصيغة الصنفية الاختلاف في الصيغة النوعية الدالة على الزمان حتى يختلف
الزمان فيه ايضا قيل ان الاختلاف في صيغ الماضي في التكلم والخطاب والغيبة شخصي
لا صنفى كما توهمه المحشى لان الاختلاف فيها ليس الا في حركة وهي لا توجب الاختلاف
الصنفى وانه لم يندرج حال الفاعل في الحروف الزائدة لان الفاعل علة بعبدة
للاختلاف لانه لا يوجب اختلاف الحركة وهو يوجب اختلاف الصيغة بخلاف الحروف
الزائدة فانها توجب اختلاف الصيغة بلا واسطة وان الاختلاف الواقع في الماضي المعلوم
والمجهول ليس بصنفى بل هو نوعى لانه لو لم يكن نوعيا يلزم ان لا يختلف الموضوع مع انه يختلف
لان المعلوم موضوع للنسبة الى الفاعل والمجهول للنسبة الى نائب الفاعل الا ان يقال
ان ما قاله المحشى مبنى على ان الافعال موضوعة للزمان بهيئتها الافرادية والى النسبة
بهيئتها التركيبية كما قال في اوائل حاشية عبد الغفور فلو كان الفعل معلوما يتحقق
ظرف النسبة في ضمن الفعل وان كان مجهولا لا يتحقق في ضمن نائب الفاعل فلا يلزم
الحذور لان الافعال لها وضع قبل التركيب الى النسبة والمقسم مفرد هذا ليس بحق وان
ذهب اليه بعض المحققين والتحقيق ان الافعال موضوعة للزمان والنسبة بالهيئة الافرادية
كما قاله المحشى ايضا في واخر حاشية الجامى فيرد الاعتراض المذكور ويمكن ان يجاب
ان ما قاله المحشى مبنى على قول بعض النحاة من اندراج نائب الفاعل في الفاعل والا كما هو
مختار المحققين فالاعتراض باق انتهى مالا اقول فيه نظره من وجوه الاول ان قوله ان
الاختلاف في صيغ الماضي في التكلم والخطاب والغيبة شخصي ممنوع لما ذكره المحشى من
بيان معنى الاختلاف الصنفى ولا شك ان معنى الاختلاف الصنفى الذي ذكره يصدق على
اختلاف صيغ الماضي في التكلم والخطاب والغيبة وكذا قوله وهي لا توجب الاختلاف
الصنفى ممنوع ايضا والثاني ان قوله لانه يوجب اختلاف الحركة ممنوع ايضا
لان الفاعل في التثنية مثلا في نصرا والفاعل في المؤنث مثلا في نصرت مختلفان
ولا اختلاف في الحركة والثالث ان الملازمة في قوله لانه لو لم يكن نوعيا
يلزم ان لا يختلف آه ممنوع لان وضع العام لمعنى لا يستلزم وضع الخاص
له والرابع ان قوله وان كان مجهولا لا يتحقق آه ممنوع لان ما ذكره المحشى

على ما قاله مبنى على ان الافعال موضوعة للزمان بهيئتها الافرادية والى النسبة بهيئتها
التركيبية ومن البين ان المراد بالافعال فيه الافعال مطلقا اى سواء كانت معلومة
او مجهولة فيلزم كون الافعال معلومة كانت او مجهولة موضوعة للزمان فاذا
تحقق الزمان الذي هو ظرف النسبة في ضمن الفاعل على تقدير كون الفعل معلوما
يتحقق في ضمن نائب الفاعل على تقدير كونه مجهولا والفرق بالتحقق في ضمن الفاعل
وبعدم التحقق في ضمن نائب الفاعل على تقدير كونه مجهولا والخامس ان قوله فيرد الاعتراض
آه ممنوع ايضا لما عرفت في الوجه الثالث قوله واما اختلاف الثلاثي والرباعي
المجردين آه اى اختلافهما فهو من حيث المادة اى الحروف الاصلية والصيغة
النوعية جميعا والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة النوعية مع
اتحاد المادة بناء على ان المراد من قوله وان اتحدت المادة هو مع اتحاد المادة
كما بينه ولا يخفى ما فيه من بعد لان الظاهر ان يجعل صنفين من نوع الماضي
واعلم ان في هذا المقام نظر لان الظاهر من كلام النحاة ان الكلمة جنس قريب
وله انواع ثلثة فعل واسم وحرف فالاقسام الحاصلة للفعل من كونه ماضيا
او مضارعا الى غير ذلك اصناف له وكذا للاسم اقسام من كونه علما واسما
جنس وصفة الى غير ذلك وهي اصناف له وكذا للحرف اقسام من كونه حرف
جرو حرفا مشبها بالفعل وحرفا عاطفة الى غير ذلك وهي اصناف له الا ان
يقال كلامه مبنى على ان الكلمة جنس بعيد وكل واحد من الاقسام الثلثة
اعنى بها الفعل والاسم والحرف جنس قريب لما تحت من الانواع فالماضى نوع
من الفعل والمضارع نوع اخر منه وكذا الاقسام المذكورة المندرجة تحت
الاسم والحرف هي انواع لها وليست اصنافا لها كما لا يخفى قوله وما قيل
في الجواب آه القائل هو الفاضل المصدا ذكره بقوله ويتجه عليه انه لا اختلاف
آه قوله اصلا لنفى الاعتداد بقوله اصله قد للصيغة بمعنى مطلقا اى سواء كانت
صيغة شخصية او صيغة صنفية او صيغة نوعية كما يدل عليه قوله وان اراد
انه للاعتداد به في الصيغة آه لانه مقابله قوله لتحقيق الاعتداد به آه اى لتحقيق
الاعتداد به في الصيغة الشخصية والصنفية على ما قالوا صيغ الماضي بلفظ
الجمع قوله والفرق ما حققناه آه من ان الصيغة الدالة على الزمان انما هي الهيئة
الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها وهي الصيغة النوعية لا الهيئة الحاصلة

بالحروف الأصلية والزائدة معا وهي الصيغة الصنفية ولا الهئية الحاصلة للحروف
 المعينة وهي الصيغة الشخصية قوله اجمال لا يوجب التثنية آه وفيه إشارة
 الى ان هذا الجواب مجمل لا يتم بدون تفصيله واذا فصل يكون حقا على ما ذكرناه
 من ان الاعتبار في اختلاف الزمان واتحاده انما هو اختلاف الصيغة النوعية
 واتحادها لكن مراد المجيب بالصيغة الصيغة النوعية وقد عرفنا بان يتبدل
 ما عين آه فالصيغة النوعية على ما عرفت به تكون اعم من الصيغة النوعية التي
 عرفها المحشي لان صيغة الماضي على ما ذكره المجيب نوع واحد فما ندرج تحته
 من الصيغ الماضية كصيغتي الثلاثي والرابعي المجردين صنفان لنوع صيغة الماضي
 لانواعان لها كما اشرنا اليه واما على ما ذكره المحشي فهما نوعان لصيغة الماضي
 كما عرفت قوله لم يقل مع اتحاد الصيغة آه والغرض منه دفع ما اورده بعض
 الافاضل عليه قدس سره من ان الظاهر ان يقال بدل قوله وليس هناك اختلاف
 الصيغة فينبذ بوجود اتحاد الصيغة بدون اتحاد الزمان فليس اتحاد الصيغة
 مستلزما لاتحاد الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة
 واما ما ذكره فظاهره غير صحيح اذ لم يعلم مما ذكر ان اختلاف الزمان يستلزم
 اختلاف الصيغة حتى ير عليه بانه قد وجد اختلاف الزمان ولم يوجد اختلاف
 الصيغة نعم قد علم مما سبق ان اختلاف الصيغة مستلزم لاختلاف الزمان
 انتهى وحاصل الرد ان العدول عن هذا الظاهر انما هو لنكتة هي تلك الاشارة
 وهي فائدة ترتب عليه واجاب عن اعتراضه بان قولنا اختلاف الزمان يستلزم
 اختلاف الصيغة عكس النقبض لقولنا اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد الزمان
 وهو مفهوم قوله يلزم اتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فيكون معلوما
 انتهى ولا يخفى ما فيه لان هذا ليس عكسا نقيضا له لانه لا بد فيه من اداة النفي
 قوله كما هو الظاهر لموافقة عبارة الشرح قوله شهادة بالدوران وجودا و
 عدم آه فذكر الشارح الوجودي بقوله اختلاف الزمان عند اختلاف الهئية
 آه والعدمي بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الهئية آه لان الاتحاد على ما اشار
 اليه قدس سره عبارة عن عدم الاختلاف بقريئة المقابلة ولو فسر اختلاف
 الزمان عند اختلاف الهئية بعدم الاتحاد في الزمان عند عدم الاتحاد في الهئية
 لكان الطرف الوجودي عدما والطرف العدمي وجوديا كما لا يخفى

وحاصل الشهادته بالدوران على ما ذكره في حاشية المطالع ان الزمان المخصوص
 المستفاد من كلمة دائر مع صيغتها المخصوصة وجودا سواء اتحدت المادة كما في
 جذب وجذب او اختلفت كما في ضرب وذهب ودائر معها عدما كذلك نحو ضرب
 يضرب وضرب يذهب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة
 بها والدوران ترتب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية لذلك الشيء وجودا
 وعدم ما على ما بين في الاصول وسيجيء ما يتعلق به في آخر الكتاب قوله فبني على
 ان يراد آه وقد تحقق في المضارع عدم تبدل الزمان وعدم تبدل الصيغة
 اما عدم تبدل صيغة المضارع فظ واما عدم تبدل الزمان فلان تبدله انما يكون
 بانعدام زمان ووجود زمان اخر بدله ولا شك انه في المضارع كذلك قوله فيكون
 آه اي فعلى هذا يكون المراد باختلاف الزمان آه على ما يقتضيه المقابلة قوله
 وليس كذلك آه اسم ليس راجع الى المراد اي وليس المراد باختلاف الزمان عند
 اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله بل المراد آه ونقرر بالدليل انه لو كان المراد
 باتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة
 لكان المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدلها على ما
 دل عليه المقابلة لكن التالي بطل وكذا المقدم واما بطلان التالي فقد بينه بقوله
 وذلك لان المعلوم آه قوله بعدم الاختلاف عدم تعدده آه لا عدم تبدله قوله
 ولذا عبر الشارح عنه آه اي عن عدم الاختلاف قوله بالاتحاد آه اي بالاتحاد
 الثاني للتعدد حيث قال واتحاد الزمان عند اتحاد الهئية ولم يعبر الشارح عن
 عدم الاختلاف بعدم التبدل الثاني للتبدل قوله وذلك لان المعلوم آه اي ما
 ذكرنا انه ليس المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند تبدلها
 بل المراد منه تعدده عند تعدد هاتين لان المعلوم عندنا في مثل ضرب ويضرب
 تعدد الصيغة مع وحدان المادة لا تبدل الصيغة بالصيغة حتى نحكم بتبدل الزمان
 عند تبدل الصيغة لانا لا نعلم فيه من اللغة انه هل تبدل صيغة ضرب بوضرب او
 تبدل صيغة يضرب بضرب قوله وانما هو مجرد آه اي تبدل احدهما بالآخر اعتبار
 صرفي اعتبره الصرفيون فقالوا بان اصل يضرب مثلا ضرب فتبدل ضرب
 الى يضرب او بالعكس على ما قال بعض اخر منهم كما اشار اليه بقوله او بالعكس
 قوله قد ابقى المحشي الاعتراض بصيغة المضارع ونحن ندفعه بان يقال ان تعدد

الزمان ذاتي ليس بمفهوم من الهيئة يعني ان الزمان من حيث كونه مفهوم الهيئة واحد والتعدد في زمانه مع قطع النظر عن كونه مدلول الهيئة فيصدق كلية قوله كلما لم تختلف الصيغة لم يختلف الزمان انتهى وفيه نظر لان قوله ان الزمان من حيث كونه مفهوم الهيئة واحد ممنوع بل هو اول المسئلة قوله اذا بطل صيغة الدليل آه هكذا وجد في عامة النسخ والمقام يقتضي ان يقول اذا بطل شهادة الدليل او بطل الدليل قبل قد وقع في النسخة ما وراء النهر اى اذا بطل الدليل فلا اشكال انتهى قوله لان بطلان الدليل لا يستلزم اه لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لان الملزوم يجوز ان يكون اخص من اللازم ومن البين ان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قيل هذا مبني على بقاء الاعتراض السابق واما اذا اجيب عنه كما اجبنا فعدم قول السيد فالصواب بالاشارة الى امكان الجواب عن الاعتراض المذكور انتهى وقد عرفت ما فيه فتذكر قوله بل مجموع المادة والهيئة آه فمجموعهما مشترك بين الحدث والزمان قوله والامراه والظ او بدل الواو كما لا يخفى قوله اى عند المنطقي آه بقرينة المقابلة في قوله قدس سره واما عند النجاة آه قيل وفيه انه لم نر احدا من النجاة صرح بذلك بل ربما يشعر كلامهم بخلافه قال ابن مالك في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات اى اسماء الافعال من قبيل المعنى افعالا ومن قبيل اللفظ جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرد عن التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة بلا زمة التعريف كالمضمرات واسماء الاشارات وما يلازم التنكير كاحد وغيره وديار وما يعرف وقتا وتنكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فالزموا بعضها التعريف كنزل وبله وامين والزموا بعضها التنكير كواها وديار واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرم مقصودا تعريفه كصه وصبه واف واف انتهى مع ان قوما قد ذهبوا الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما فنون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس كما صرح به شراح الالفية ولعل ما ذكره المحشى مبني على ما وقع في بعض الاشعار من دخوله على الظرف كما في قوله : من لا يتركه ساكرا على المعه : فهو حر بعيشة ذات سعة : وفيه نظرين وجهين اما اوله فلان ال داخل على الظرف اسم موصول كما صرح به في معنى اللبيب وغيره والى ان يخصر دخوله بالاسم ما هو حرف التعريف فان ما هو اسم موصول قد يدخل على

الفعل ايضا كما في قوله ما انت بالحكم البرضى خصوصته اللهم الا ان يقال يبنى الكلام على مذهب المازني من ان الامر الداخلة على جميع الصفات وغيرها حرف تعريف واما ثانيا فلان الظروف الواقعة اسماء افعال من نحو عليك ودونك وامثالها مما سمع من العرب لا يقاس عليها غيرها وكلمة معه ونحوها مما لم يسمع احد من الظروف المسموعة اللهم الا ان يقال ان الكلام مبني على ما ذهب اليه الكسائي فانه لا يقتصر على السماع بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع انتهى ولا يخفى ما فيه لان عدم رؤيته نصريح احد من النجاة بذلك لا يستلزم عدم رؤية المحشى نصريح احد منها بذلك قوله وكون بعضها مركبة من الجار والمجرور اه مثل عليك بمعنى الزم واليك بمعنى نخ قوله واستعمالها اه قيل الضمير راجع الى اسماء الافعال بتقدير المضاف وارجع الى البعض باعتبار انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه انتهى وانت تعلم ان اضافة الاستعمال الى الضمير الراجع الى اسماء الافعال للعهد الذهني فلا حاجة الى ما ذكر من التكلف وما هو المستعمل مصدرا كرويد وبله فان الخبر ما بعدهما فهما مصدران نخور ويد زيدا اى ارواد زيدا اى امهاله وهو منصوب بفعل مضمر وبله زيد اى تركه فان انتصب ما بعدهما فهما اسماء فعل نخور ويد زيدا اى امهاله وبله عمر اى اتركه على ما ذكره ابن عقيل في شرح الالفية قوله اى جملة التقسيم وتما مه آه وفيه نظر لان المذكور بعد قوله وبالجملة ليس تمام التقسيم لعدم كون الاسم مذكورا فيه واجيب بانه تركه لظهوره انتهى ولا يخفى ما فيه لان الظ من التمام ان يذكر جميع اقسام المقسم واجيب ايضا واما عدم ذكر الاسم هنا اى ما يصلح لان يخبر به وعنه وحده فعدم وجود شئ يكون اسما عند القوم ولا يكون اسما عند النجاة حتى يحصل فائدة معتد بها لذكره كما في ذكر اخويه انتهى وفيه نظر لانه يدل على انه يجب في كل تقسيم ذكر الاقسام التي وقع الاختلاف فيها وهو بطر قطع لان المراد من التقسيم ذكر اقسام المقسم مطلقا اى سواء وقع الاختلاف فيها او لم يقع وهو ظ فالحق ان مراده قدس سره بالجملة كلية القسمين المذكورين كما يدل عليه قوله قدس سره كل ما لا يصلح آه وفائدة ذكر الكليتين تمييز كل واحدة من الاداة والكلمة عن الاخرى الذي هو المقصود من التقسيم وليس مراده ما ذكره المحشى المحقق من ان الجملة بمعنى جملة التقسيم بمعنى تمامه قوله لقسم منه آه وهو ما يصلح لان يخبر به وحده

والقسم الاخر الغير المذكور هناك هو ما لا يصلح لان يخبر به وحده قوله فان
 الاداة تصلح اه اى تصلح لان تكون مخبرا بها وعنها اذا اول بمعنى اسمى اه قوله
 كما يقال الظرفية المخصوصة اه وقد وقع معنى في هنا مخبرا به لا من حيث معناه
 بل من حيث التعبير عنه بالاسم فهو بهذا الاعتبار معنى الاسم وكذا اذا قلنا معنى
 في الظرفية المخصوصة يقع معنى في هنا مخبرا عنه لكن لا من حيث معناه بل من حيث
 التعبير عنه بالاسم فهو بهذا الاعتبار معنى الاسم قوله كما سيجي اه اى سيجي منه
 قدس سره بقوله واما معنى الكلمة والاداة من حيث هو معناها فلا يصلح شيء
 من ذلك لكن اذا غير عن معناها بالاسم كما يقال معنى من ومعنى ضرب يصلح ان يحكم
 عليهما بالكلية والجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل هو معنى
 الاسم انتهى قوله مما هو لا زمر الظرفية اه وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في
 او محرورا بنى او بمن على ما بين في الحق قوله لم يظهر لي فائدة هذا التفرع الا ابصار
 الواضح اه وهذا من قبيل الضرب الاول من ضربى تأكيد الذم بما يشبه المدح قال
 في التلخيص الضرب الاول ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم
 بتقدير دخول الثانية في الاول كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسمى الى من احسن
 اليه والضرب الثاني ان يثبت للشيء صفة ذم وتقف باداة استثناء تليها
 صفة ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل انتهى قوله فان امتيا زال الكلمة
 عن الاسم اه واعلم ان النسب بين الامور الثلاثة منحصرة في ست ففي هذا التقسيم
 نسب ست وكذا في تقسيم المص نسب ست وقد ذكر المحشى من النسب الست
 الموجودة في تقسيم المص ثلثا نحا لثلاث النسب الست في التقسيم الذى اختاره قدس
 سره وبذلك المخالفة تمتاز الاقسام بعضها عن بعض والمخالفة في بعضها بامر
 عدمى وفي بعضها بامر وجودى وفي بعضها بقيدى وجوديين كما اشار اليه
 قدس سره والنسب الثالث الباقية متوافقة كما لا يخفى قبل الظان فائدة التفرع
 التخصيص على مخالفة هذا التقسيم لتقسيم المص في بعض ما به امتياز بعض الاقسام
 كما يقرره بعد ذلك انتهى وفيه نظر لانه لا يدفع اعتراض المحشى اه لان ما ذكره
 من الفائقة داخل في قول المحشى الا ابصار الواضح كما لا يخفى قال الشارح فان
 قلت فعلى هذا يلزم ان تكون اه اما ما رصنه مع دليل دلالة الهيئة اى لا يدل
 الكلمة بهيئتها اذ لو دللت لم تكن مفردة واما نقض اجمالى قال الشارح فقول المعنى

قوله وفي بعضها
 بقيدى وجوديين
 اه لان الاسم تمتاز
 عن الاداة بقيدى
 وجوديين احدهما
 الاسم بخبره والاخر
 كونه مخبرا عنه وكذا
 عن الكلمة بقيدى
 وجوديين قائم مد
 ملة

من التركيب اه اعترض بانه يلزم ان يكون زيد مركبا لان هناك اجزاء مترتبة في
 السمع والجواب عنه ان الاجزاء المترتبة في المركب ليست عبارة عن الحروف
 الباقى بل هى عبارة عن الالفاظ المركبة من الحروف المباني والحروف الموضوعة للعث
 كهمزة الاستفهام والحروف الجارة كما سيثير اليه قدس سره بقوله اراد
 بالالفاظ اه قوله اشار بذلك اه وجه الاشارة بهذا القول ان الحال ما خذها
 ظرف في المعنى على ما بين في محله والمراد رد لما ذكره المولى داود من ان هذا التفسير
 مبنى على ان يكون مسموعة صفة لمرتبة قوله فانها دالة على الفاعلية اه اختلف
 النحاة في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فذهب الشيخ رضى الى انها كلمة موضوعة وذهب
 بعضهم الى انها ليست بكلمة بل موضوعة بالوضع النوعى قوله لا بان تكون مترتبة
 اه ولما كان لفظ السمع مشترك بين المعنى المصدرى له اعنى السماع وبين القوة
 السامعة توهم ان المراد بالترتيب الترتيب في القوة السامعة ازال قدس سره
 ذلك التوهم بقوله بان يسمع واسمار اليه المحشى بهذا القول لانه لا ترتيب في
 القوة السامعة وانما الترتيب في الحسن المشترك لان الترتيب فرع الاجتماع وهى
 لكونها من قبيل الاصوات لا تجتمع فيها بل الاجتماع في الحسن المشترك قوله التنبيه على
 تحقق اه اى وليس القسم الثانى محمدا احتمال عقلى قوله لكن الهيئة تتبع الالفاظ
 فتكون ملفوظة يتبعها ايضا اه اى فتكون مسموعة يتبعها ايضا والصواب في النسخة
 ان يقال مسموعة بدل ملفوظة قيل وقد وقع في النسخة المجلوبة مما وراو النهر
 ملحوظة انتهى والمراد دفع ما اورده الفاضل العضا عليه قدس سره من ان
 الهيئة مسموعة بعد بعض المادة وان لم تسمع بعد تمامها فتكون جزءا مرتبافى السمع
 انتهى وما اورده المولى داود من ان الترتيب في السمع كون كل جزء مسموعا والهيئة
 ليست مسموعة لانها ليست لفظا انتهى وحاصل دفعهما ان المراد بقوله قدس
 سره مسموعتان معا ليس المعية بالذات بل مراده قدس سره ان الهيئة مع المادة وان كانت
 مرتبتين باعتبار ان المادة متقدمة بالذات على الهيئة بناء على ان العروض متقدمة بالذات
 على العارض لكهما ليستا مرتبتين في السمع لان الترتيب في السمع انما يكون بكل جزء
 مسموعا بالذات وبلاضالة ومن البين ان الهيئة ليست مسموعة بالاضالة لعدم كونها من
 قبيل الالفاظ والحروف وانما هى مسموعة بتبعية الالفاظ (قال الشارح) والتقييد بالغير
 من الازمنة الثلاثة لا دخل له في الاحتراز اه اعترض الفاضل العضا بان الدال

بهيئة على زمان يتناول اسم الزمان فانه دال بهيئة على الزمان فلا يد لاجراجه من
التقييد المذكور على ان ارباب الاصول صرحوا بدلالة اسم الفاعل والمفعول والتفضيل
والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان دالة بهيئتهما واجاب بان الدلالة بالهيئة
اخرجت سوا هذه الاسماء وقوله على الزمان اخرج سوا اسم الزمان وقوله
زمان معين من الازمنة اخرج اسم الزمان لان الازمنة معهودة باعتبار الثلاثة
لشيوعها في مقام التعريف للكلمة والمراد التعيين النوعي انتهى واجيب عن هذا
الاعتراض بان المراد بالدلالة على الزمان انما هو الدلالة عليه بحسب اصل
الوضع فيخرج الاسماء الدالة على الزمان بحسب الاستعمال العارض كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واما اسم الزمان وان دل على الزمان
لكن على الاطلاق لا على احد الازمنة فيخرج بقوله على زمان من الازمنة بلا
قيد تعيين انتهى وفيه نظر لان ما نقله الفاضل العصام ليس فيه دلالة على
ان هذه الاسماء بهيئتها تدل على الزمان حتى يصح هذا الجواب بل يدل ما نقله
على ان هذه الاسماء بهيئتها تدل على معنى وهو لا يلزم من الدلالة على معنى
الدلالة على الزمان لان من البين ان العام لا يستلزم الخاص قال ابو الفتح
في حاشية التهذيب ان ما ذكره الشارح هذا مبني على حمل قوله بهيئة على استقلال
الهيئة وقد عرفت انه لا حاجة اليه بل يجوز حمله على مدخلية الهيئة وحينئذ لا بد
من تعيين الزمان بكونه احدا لازمنة الثلاثة لاخراج مثل زمان وامس وغد
ونظائرهما مع انه على الاحتمال الاول يحتاج الى ذلك التعيين للاحتراز عن اسماء
الزمان لان هيئتها مستقلة في الدلالة على الزمان بشهادة الدوران كالكلمة
الا انها لا تدل على احد الازمنة الثلاثة بخلاف الكلمة على ما بين في محله وان كان
حمل مناقشة انتهى قوله حيث قال وحينئذ اما آه وذلك لان معناه وحين
اذا كان المفرد اسما قوله ليس باعتبار ذاته اه اي ليس باعتبار ماهيته قوله فيكون
جميع اقسامه آه اي حتى يكون جميع اقسام اللفظ متساوية في ذلك الانقسام
لكون الاقسام متساوية في اللفظية قوله على ما سيبيته بقوله آه من كون الاقسام
متساوية في الانقسام الذي هو باعتبار ذات اللفظ وما هيته حيث بينه قد
سيره بقوله والسر في جريان هذه الانقسامات اه قوله بل هو وصف آه
اضراب من قوله اي انقسام اللفظ اليهما اه والضمير راجع الى الانقسام

قوله مناقشة
وهي ان الضاع
يدل على الحال
والستقبل ولا
يدل على احدهما
على التعيين
مستقمة

الى الكلي والجزئي اي بل الانقسام اليهما وصف للفظ باعتبار رمد لوله قوله فانه
المتصف بالجزئية اه اي فان المعنى هو المتصف بهما بالفعل بشرط حصوله في العقل
كما يدل عليه قوله اذا حصل آه فاذا لم يوجد هذا الشرط لم يتصف المعنى بهما
بالفعل بل يتصف بالامكان فقد ظهر ان معنى قوله واما قبل الحصول فلا يتصف
آه انه قبل الحصول لا يتصف بالفعل بل يتصف بالامكان فالمراد بالاصلاح الامكان
المجامع للفعل قوله واما قبل الحصول فلا يتصف آه ولا يخفى انه يدل على انه بعد
الحصول في العقل متصف باحدهما دائما وليس كذلك لانه بعد حصوله فيه يجوز
ان يكون زائلا عنه فلا يتصف باحدهما بعد الحصول كما لا يتصف بهما قبل الحصول
قوله لانهما من العوارض الذهنية اه وهي العقولات الثانية التي لا يحدى بها
امر في الخارج قوله ولذا زاد قيد الصلاح اه اي ولعدم اتصاف المعنى قبل حصوله
بشيء منهما زاد قيد الصلاح متصف بهما بقيد الفعل قوله والا فالمناسب آه
يحتمل ان يكون استثناء من قوله واما قبل الحصول فلا يتصف اه فعلى هذا يكون
معطوفا على قوله لانهما من العوارض اه فيكون دليلا آخر عليه ويحتمل ان يكون
استثناء من قوله ولذا زاد قيد الصلاح آه فالعنى انه لو لم يكن زيادة قيد
الصلاح لعدم اتصاف المعنى بشيء منهما قبل الحصول في الذهن بل هو يكون
صالحا للاتصاف بهما قبل الحصول فيه لما مناسب زيادته لان المناسب لسوق
الكلام وهو قوله لان انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي انما هو بحسب اتصاف معناه
ان يقول آه لانه لا حاجة الى زيادة الاصلاح قوله ومعنى الاسم من حيث هو
معناه متصف بهما اه والظ ان هذه القضية مشروطة عامة او عرفية عامة
مقيدة بالضرورة الوصفية او بالذات او بالوصفي وليس معنى الاسم متصفا بهما
بالضرورة الوصفية او بالذات او بالوصفي بشرط عنوان الموضوع اي معنى
الاسم من حيث معناه قوله وخلاصة كلامه قد سره ان معنى الاسم آه
والغرض من هذا التحريم دفع ما اورده الفاضل العصام من الابحاث الاربعة
قوله من حيث انه يعبر به اه فيه اشارة الى ان المراد بجميضية المعنى للاسم
في قوله قد سره من حيث هو معناه حيثية التغير عن ذلك المعنى بالاسم قوله فيكون
المقسم اي الوصف الفعواني آه ولما توهم ان المراد بالمقسم هو المفرد وهو الاسم
ازال ذلك التوهم بان المراد من المقسم هو طبيعة المقسم ومفهومه وهو الوصف

العنوان له في القسمة فهو يشمل المعنى الفعلي والحرفي قوله الاسم بحيث يتناول آه
 فالاسم المقسم اعم من المعنى الاسمي والحرفي والفعلي قوله وللتنبية على هذا آه
 على كون المقسم الاسم الشامل على الاقسام الثلاثة والغرض دفع ما اورده الفاضل
 المعصام من ان الظ ان يقول الاسم او هو ولا يظهر داع الى العدو ولما هو الاسلوب
 الشائع في التقسيم انتهى وحاصل الدفع عبارة بيان الداعي الى العدو ولعله قوله
 انه خلاف الواقع آه وهو البحث الثاني حيث قال الفاضل المعصام بعد ما صرح الشيخ
 بان المقسم مطلق اللفظ فلا يصح التخصيص انتهى قوله وانه لا يلزم آه وهو معطوف
 على قوله انه خلاف آه وهو البحث الثالث حيث قال وما ذكره لا يوجب امتناع
 تقسيم الفعل والحرف لان وصف معنى افراد الشيء لا يقتضي ملاحظة معناها على
 وجه هو معناها بل يكفي فيه الملاحظة الاجمالية كأن يقال معنى الفعل كلى ومعنى
 الحرف جزئى اى ولا يرد عليه قدس سره انه لا يلزم من عدم انقسام معنى الكلمة
 والاداة من حيث التعبير بهما اه وذلك لان ما فاه قدس سره انما هو انقسامهما
 اليهما من حيث التعبير عنهما بهما لا انقسامهما اليهما مطلقا كما عرفت قوله
 وان اختصاص بعض الاقسام اه اى الكلية والجزئية وهو الاعتراض الرابع لذلك
 الفاضل حيث قال ويؤكد كون التقسيم لمطلق اللفظ ان المشترك والمنقول والحقيقة
 والمجاز لا يخص الاسم بلامرية انتهى قوله اذ لا شك في ان الاقسام الباقية اه
 كما نقلناه انفا عن ذلك الفاضل قوله ان تصاف انتزاعى اه وذلك لان الكلية
 والجزئية من المعقولات الثانية قوله ينتزع العقل منه اه صفة كاشفة للانصاف
 الانتزاعى وحاصله ان العقل ينتزع من المعنى بالنسبة الى كثيرين هذين الوصفين
 اى الكلية والجزئية بعد ملاحظته اياه بالقياس الى كثيرين فان كان المعنى مقولا
 على كثيرين فينتزع منه وصف الكلية وان لم يكن مقولا عليهم فالمنتزع منه هو
 وصف الجزئية واعلم ان مقصود المحشى المحقق منه دفع الانظار التي اوردها
 الناظرون عليه قدس سره منها ما ذكره المولى داود من انه ان اراد بما ذكره في
 وجه التخصيص ان معنى الكلمة والاداة على وجه يكون معناها ليس متصفا
 بالكلية والجزئية اصلا فمنوع وعدم استقلال معناها من حيث معناها
 لا ينصف بشئ منهما اتصافا متفرعا على الوصف وحاصله انه لا يوصف بشئ
 منهما فينصف به فنسلم لكن لا يجدي نفعا لان التقسيم لا يقتضي ملاحظة معنى المقسم

على وجه يكون هو على ذلك الوجه بل يكفي ملاحظته بوجه اجمالى انتهى ما لا ومنها
 ما ذكره المولى عماد الدين من انه ان اريد بالانصاف لا تصاف بحسب نفس الامر
 من غير اعتبار الوصف فعنى الفعل والحرف ينصف بالجزئية كما ان معنى الاسم ينصف
 بالكلية والجزئية واذا اريد بالانصاف المطاوع للوصف كما يفهم من الكلام فلا نسلم
 ذلك بل انقسام اللفظ الى الجزئى والكلى انما يتوقف على ان لبعض افراد اللفظ معنى لا
 يصلح للمقولية على الكثيرين وان لبعض افراد اللفظ معنى يصلح لها انتهى ما لا وحاصل
 دفعها بان اختيار شق ثالث وهو ان المراد بالانصاف هو لا تصاف الانتزاعى ومنها
 ما ذكره بعض الافاضل ابو وردى من ان المط صلاحية للانصاف بشئ كما يقتضيه
 قوله لان انقسام اللفظ الى الجزئى اه ولا يكفي مجرد عدم صلاحية الحكم عليه اذ يجوز
 ان لا يكون الشئ قابلا للوصف ويكون قابلا للانصاف كما سيأتى ويمكن ان يجاب
 عنه بانه يجوز ان يكون المراد الانصاف المذكور هناك هو الانصاف الحاصل من
 الوصف اى للوصفية او يقدر مقدمة اى معنى الاسم صالح للانصاف بهما ولا مانع
 من وصفه بهما بخلاف معنى الحرف فانه على تقدير كونه قابلا للانصاف ليس يقابل
 للوصف انتهى وحاصل دفع السؤال ان الانصاف بمعنى الانصاف الانتزاعى وان
 بين الصلاحية للانصاف وبين الصلاحية للحكم عليه تلازم فقد احدهما يستلزم
 عدم الاخرى فيكفى في اثبات المطلوب الذى هو عدم الصلاحية للانصاف بشئ
 مجرد عدم الصلاحية للحكم عليه واما ما ذكره في الجواب بقوله ويمكن ان يجاب عنه
 بانه يجوز ان يكون اه فهو ممنوع ايضا لما عرفت من ان المراد بالانصاف هو الانصاف
 الانتزاعى لا الانصاف الحاصل من الوصف ومنها ما ذكره المحشى بقوله فلا يرد ان
 صلاحية آه قوله انتزاع شئ آه اى انتزاع صفة من شئ اى من موصوف وهو المعنى
 ههنا والمراد بالانتزاع هو الحكم اى التصديق المتعلق باللا وقوع كما هو المتعارف
 فلا يرد ما قيل ان الانتزاع لا يستلزم الحكم به بالفعل يجوز ان يتصور فقط نعم
 يستلزم امكانه وصلاحية لكنها لا تستلزم نفس الانتزاع بل صلاحية فلا يوجد
 التلازم بينهما انتهى قوله يلزم العلم بكونه آه اى ان الانتزاع يلزم الحكم بكون الشئ
 الاول منتزعا من الشئ الثانى فلا حاجة الى ان يقال ان المراد ان الانتزاع يلزمه
 العلم آه بحذف المفعول الراجع الى الانتزاع قوله وبالعكس اه اى العلم بكونه منتزعا
 منه يلزم انتزاع شئ من شئ قوله وكذا صلاحية كل منهما اه اى كما ان بين الانتزاع

والعلم بذلك الكون تلازم كذلك بين صلاحيتين تلازم قوله فبينهما تلازم اه
الظ ان الضمير راجع الى الصلاحيتين كما يدل عليه قوله فلذا استدلاله فعم يمكن
ارجاعه الى الانتزاع والعلم قوله فلذا استدلاله قدس سره اه اي لما تحقق التلازم
بين الصلاحيتين فصح الاستدلال بتحقيق كل منهما على تحقق الاخرى فاستدل
قدس سره اولا بتحقيق صلاحية الحكم بهما على صلاحية الانصاف في معنى الاسم
فقال فان معنى زيد من حيث معناه معنى مستقل اه وهو مبني على كون صلاحية
الحكم ملزوما لا لازما لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم ووجود اللازم
لا يستلزم وجود الملزوم فقوله قدس سره في هذا الدليل ويجزم عليه عطف
تفسير لقوله بوصف قوله وبانتفاء صلاحية الحكم بهما على انتفاء صلاحية اه
وهذا مبني على كون صلاحية الحكم لازما لا ملزوما لان انتفاء اللازم يستلزم
انتفاء الملزوم بخلاف العكس والمأصل انه يصح الاستدلال بوجود كل على وجود
الاخر من حيثية الملزومية لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم وعدم
كل منهما على عدم الاخر من حيثية اللازم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم قوله فلا يرد ان صلاحية اه وذلك لما عرفت من ان المراد بالانصاف
هو الانصاف الانتزاعي لا الانصاف في نفسه وان الاستدلال انما هو باستلزام
تحقق صلاحية الحكم بهما لاستلزام صلاحية الانصاف في معنى الاسم وهو
متحقق لا باستلزام صلاحية الحكم بهما للانصاف في نفسه حتى يرد انه لا استلزام
بينهما لجواز ان يكون الحكم غير مطابق للواقع قوله ولو ارد الحكم المطابق اه اي
ولو ارد بالحكم الحكم المطابق للواقع فصلاحية معنى الاسم للحكم بالانصاف
تستلزم الانصاف في نفسه الا ان الاستدلال حينئذ يستلزم المصادفة لانه
موقوف على صلاحية انصاف في نفسه فقد اخذ الانصاف في نفسه الذي هو
المدعى في الدليل قوله ولو سلم فلا نسلم ان انتفاء اه اي ولئن تزلنا عن هذا النوع
المتعلق ببعض مقدمات الدليل الاول فلنا منع متعلق ببعض مقدمات الدليل
الثاني المشار اليه بقوله قدس سره لان معنى من مثله هو ابتداء اه قوله لان انتفاء
الملزوم لا يستلزم اه ومرارا المورد ان الدليل الاول الذي ذكره قدس سره
استدلال بتحقيق صلاحية الحكم على صلاحية الانصاف في معنى الاسم مبني على
كون صلاحية الحكم ملزوما وصلاحية الانصاف لازما فالدليل الثاني مبني

ايضا على الاستدلال بانتفاء الملزوم على انتفاء اللازم فاورد عليه المعترض بان
انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس وحاصل الانتفاع ان
كلا منهما يستلزم الاخرى فانتفاء احدهما يستلزم انتفاء الاخرى وما ذكره من
ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم انما يصح فيما اذا كان الملزوم اخص
من اللازم وفيما نحن فيه ليس كذلك لما عرفت من التلازم بينهما فان شئت قلت
ان الملزوم من حيثية لازميته يستلزم انتفاؤه انتفاء اللازم من حيثية ملزوميته
قوله اي من حيثية بعينه في قوله اه اي من حيثية يعبر المعنى بالحرف فلا حاجة الى
قوله في قوله الا ان يحمل على التأكيد قوله اي لا يتحصل ذهنا ولا خارجا اه ولما توهم
من قوله ليس مستقلا ان معنى الحرف حاصل في الذهن في ضمن معنى اخر كالدلول
التضمني بالقياس الى المعنى المطابق ازاله بانه ليس المراد بعدم الاستقلال انه
حاصل في الذهن في ضمن معنى اخر كالدلول التضمني في ضمن المعنى المطابق بل المراد
به انه لا حصول له في نفسه في الذهن ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه وحاصله
ما ذكره المحشي المحقق في حاشيته على حاشية الاريية من انه ليس بملتفة اليه
في نفسه قصدا بل هو ملتفة اليه بتبعية معنى اخر وان المقصود بالذات انكشاف
ذلك المعنى وانما التفت الذهن اليه لكونه حالا من احواله قوله والحكم عليه اه
والمراد منه دفع التناقض ببيان فائدة قيد حيثية لان الظ من قوله قدس سره واما
الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلا صالحا لان يحكم اه ان معنى
الحرف لا يصلح لان يحكم عليه وقد اشتمل على الحكم عليه بعد الاستقلال وحاصل
الدفع ان ما دل عليه ذلك القول عدم صلاحية معنى الحرف لان يحكم عليه من
حيث هو معناه اي من حيث التعبير عنه بنفس الحرف وما اشتمل ذلك القول
الحكم عليه لا من حيث هو معناه بل من حيث هو معنى الاسم والتعبير عنه به
وذلك الاسم هو لفظ المعنى قوله من حيث يعبراه خير لقوله والحكم عليه فالعبارة
الواضحة والحكم عليه بعدم الاستقلال من حيث يعبر بقولنا معنى الحرف اه قوله
لا باعتبار تعبيره اه عطف على الخبر ويمكن ان يجعل هذا خبرا قوله واذا لم يكن
صالحا اه والمراد الاشارة الى ان هذه المقدمة التوهم الكبرى مطوية في دليل
ذكره قدس سره قوله كما عرفت اه من وجوه التلازم المتعاكس بين صلاحية الحكم
وصلاحية الانصاف فاذا انتفى صلاحية الحكم انتفى صلاحية الانصاف

واذا انتفى صلاحية الانصاف انتفى الانصاف قوله لا دخل له في عدم الاستقلال
 آه وقد عرفت ان التحقيق ان المعنى الحرفي يتوقف على مجموع الامر من الخصوصية و
 التبعية في الملاحظة جميعا وان لكل منهما دخلا في عدم الاستقلال على ما نقلناه
 من الفاضل الكليني قوله لا نه ابتداء ملحوظ قصدا قيد لتعلق اه اي ان الابتداء
 المخصوص قد يلاحظ قصدا ويعتبر مقيدا بالتعلق المخصوص فعلى هذا لا يكون مرأة
 لتعرف حال شئ فيصح الحكم به وعليه قال المحشي المحقق في حاشيته على الحاشية اللارية
 ان الابتداء من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة معنى اسمي ملحوظ في
 ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا اي باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعا
 لهما قوله ومعنى كونه مخصوصا اه ولما توهم من المخصوص ان المراد منه كون المعنى
 الحرفي جزئيا حقيقيا دفعه بان المراد منه ليس ذلك بل المراد منه كونه جزئيا اضافيا
 قال المحشي المحقق في حاشيته على الحاشية ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافيات
 لكونها خصصا المفهوم الابتداء لان المراد اي بالابتداء الجزئي الابتداء من حيث انه
 عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية والتقدير لا بصير
 جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والخصصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية
 فصيح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة
 مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له انتهى هذا النقول يدل على ان كون الطرفين
 جزئيين حقيقيين لا يستلزم كون المعنى الحرفي جزئيا حقيقيا كما لا يخفى قوله لا ملاحظة
 مجموعهما اه قال المحشي المحقق في حاشيته على الحاشية اللارية لان ما هو قائم
 بالطرفين والة لملاحظتهما جميعا انما هو النسبة الحكيمة واما الابتداء مثلا فانما يتعلق
 باحد الطرفين بالقياس الى الاخر ووجب انكشاف ذلك الطرف انتهى فأمل قوله
 لتعرف حالهما اه اي معناه لتعرف حال السير بالقياس الى البصرة قال المحشي المحقق
 في حاشيته على الحاشية اللارية ولما كان ظاهر هذه العبارة مشعرا بمغايرة حال
 الابتداء للحال الذي جعل آلة للعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال
 اخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا فسرهما الفاضل اللاري بما حاصله انه مرأة
 لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للسير ومن منسوباته بمعنى ان
 المغايرة بينهما اعتباري فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة
 لمعرفة نفسه ومن حيث كونه حال لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما

بالقياس الى الاخر انتهى فتدبر قوله واطلاق الالة والمرأة آه اي اطلاقهما على
 الابتداء المخصوص الذي هو عبارة عن النسبة المخصوصة بين الطرفين المخصوصين
 قوله باعتبار التشابه اه اي باعتبار مشابهة كل من الالة والمرأة بالابتداء المخصوص
 الذي هو المعنى الحرفي وهو النسبة المخصوصة وبالعكس وفيه اشارة الى ان الكلام
 من قبيل التشبيه البليغ قوله هذا ابتداء اه يعني ان كلمة فضلا تدل على ان كون المعنى
 الحرفي محكوما عليه اولى بالنفي من كونه محكوما به وهو مبني على كون بعض الالفاظ
 صالحا لان يكون محكوما وغير صالح لان يكون محكوما عليه كضرب مثلا باعتبار
 جزء معناه وفي كلمة فضلا اشارة الى ان المحكوم عليه اشد احتياجا للاستقلال
 من المحكوم به ويؤيد صلاحية الكلمة للمحكوم به دون المحكوم عليه ولذا اشترط
 النجاة التعريف او التخصيص في المحكوم عليه دون المحكوم به قوله من غير تفاوت
 آه اي بينهما في النفي عن المعنى الحرفي قوله نفى بالحدث معنى قائما بالغيراه والمراد
 دفع لتوهم لزوم الصدور في الحدث واشترط ذلك المعنى بالحدوث والتجديد كما يدل
 عليه لفظ الحدوث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل كما صرح به المحشي المحقق في
 حاشية الجامي فأمل قوله بخلاف النسبة المطلقة اه اي عن خصوصية الطرفين
 قوله والمخصوصة اه اي وبخلاف النسبة المخصوصة قوله الملحوظة بالذات اه اي
 لا على انها آلة لملاحظتهما فهذا متعلق لقوله قدس سره وتلك النسبة ملحوظة بينهما
 على انها آلة آه قيل فلا مناسبة شديدة في ذكرها ههنا الا ان يقال اراد بقوله قوله
 وعلى نسبة مخصوصة الى اخره وان لم نجد نسخة كذلك انتهى وفيه وان لم توجد
 نسخة الا ان المراد هو هذا كما يدل عليه نظائره قوله فانها تقع محكوما عليها آه
 وضمير التانيث راجع الى النسبة المخصوصة الملحوظة بالذات فاقصر في البيان
 على النسبة الثانية لان الاولى اي النسبة المطلقة ظاهرة الوقوع محكوما عليها
 وبها هذا على تقدير افراد الضمير وقد اوضحه المحشي المحقق في حاشيته على الحاشية
 اللارية بان النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به من حيث انها قائمة بالطرفين
 ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولهما في الذهن بدونهما مدلوله للرابط بخلافهما
 اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه حينئذ يكون
 مدلول اسمي يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما
 عليها وبها انتهى قوله هذا لا ينافي ما وقع في مختصر الاصول اه ولما توهم المناقاة

بين هذا وبين ما وقع فيه دفعه بما يرى وكذا يدفع بما ذكره المحشى المحقق ما قيل ان النسبة
التي هي ملحوظة على وجه الآلية ومدلولها للأداة والرابطة سواء كانت بمعنى الوقوع
او اللان وقوع او بمعنى النسبة بين بين امر مقصود من القضية فينبغي ان يكون ملحوظا
فقط او كونه معنى للأداة بوجوب ان يكون ملحوظا فقط ودفع ايضا بان مدلول
الأداة امر اجالى اذا فصل صار ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والا لزم التسلسل
على ما بين وذلك الامر الاجالى غير ملحوظ فقط لان الملاحظة القصديّة عند تفصله
وغير مقصود من القضية انتهى قوله اذ يجوز ان يكون اه اى لا منافاة بين كون
الشئ غير مقصود في نفسه بل مقصود الاجل الغير وبين كون ذلك الشئ مقصود
الافادة باللفظ لما بينهما من تفاوت القصد بين قوله الا بالفاعل المعين الذى هو
خارج اه وضم النسبة الى الحدث المستقل لا بوجوب الاستقلال وذلك لان الحدث
وان كان داخل في المجموع لكنه غير ما يحتاج اليه النسبة في حصول معناها
وقد عرفت فيما سبق ان ضم الغير المستقل الى المستقل الذى لا يحتاج اليه لا يوجب
الاستقلال قوله فان النسبة التقييدية اه يدل على ان النسبة المعتبرة في الصفات
تقييدية لا تامة قوله من جانب الذات المبهمة الى الحدث اه اى منتهية الى الحدث
وفيه اشارة الى ان النسبة في الفعل معتبرة من جانب الحدث كما قالوا واعلم ان
الفرق بين الفعل والصفة بوجوه اربعة الاولى ان النسبة المعتبرة في الفعل تامة
وفي الصفة تقييدية والثاني ان النسبة معتبرة في الفعل من جانب الحدث ولذا
يقال ان ضرب مثلا موضوع للضرب المنسوب الى الفاعل المعين اى معين كان وفي
الصفة معتبرة من جانب الذات ولذا يقال ان ضارب مثلا موضوع لذات ما ثبت
له الضرب والثالث ان النسبة المعتبرة في الفعل هي النسبة الى الفاعل المعين والنسبة
المعتبرة في الصفة هي النسبة الى الذات المبهمة والنسبة الى الفاعل انما عرضت لها
في الاستعمال والرابع انما يحتاج اليه النسبة في الفعل اعنى الفاعل المعين خارج عن
مفهوم الفعل وما يحتاج اليه النسبة في الصفة اعنى الذات المبهمة داخل في مفهوم
الصفة هذا تحقيق الفرق بينهما قوله فيكون المجموع مستقلا بالمفهومية اه وذلك
لما بينه من ان المعنى الغير المستقل اذا ضم الى امر مستقل يحتاج اليه في الاستقلال
يصير المجموع مستقلا بالمفهومية اى لا يحتاج في تعقله الى امر خارج عنه قوله
فصلح لان يحكم عليه وبه اه فان قيل جعل للفعل مسندا باعتبار الحدث وحده

يقضى

يقضى جواز كونه مسندا اليه وان الفعل يدل على الحدث ونسبته الى فاعل كذلك
اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبته الى ذات ما فام صح كون اسم الفاعل محكما
عليه دون الفعل فلما جعل الحدث مسندا اليه غير ممكن لانه خلاف وضعه واما
اسم الفاعل فان الاعتبار فيه ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة
ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة التقييدية التي فيه فهي ملحوظة بالذات
وغير مقصودة من العبارة قيدتها الذات المبهمة وصار المجموع كثنى واحد فجاز
ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فجعل محكما عليه وقارة جانب الوصف اى
الحدث اصالة فجعل محكما واما النسبة التي فيه فلا يصلح للحكم عليها ولا بها
لا وحدها ولا مع غيرها واما النسبة المعتبرة في الفعل فهي نسبة تامة تقضى افرادها
مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وهذه النسبة هي المقصودة الاصلية من
العبارة هذا هو تحقيق الفرق بينهما فلا يجزى في الفعل ما يجزى في اسم الفاعل وقيل
عليه سائر الصفات قوله فان ما يحتاج اليه التنبيه اه اى ما يحتاج اليه معنى حرف
التنبيه وهو المشار اليه معتبر مع حرف التنبيه في لفظ هذا فيكون مجموع معنى
لفظ هذا المركب من هاء التنبيه واسم الاشارة مستقلا بالمفهومية لعدم احتياج
تعقله الى امر خارج وكذا ما يحتاج اليه معنى لام التعريف وهو رجل مثلا معتبر معه
في الرجل فيكون معنى الرجل المركب من اللام ورجل مستقلا بهذا المعنى قوله لا يرتبط
بشئ اه اى لا ينتج ان يحمل النسبة التامة على شئ لانها جزئية حقيقية وقد حقق
ان الجزئى الحقيقى لا يحمل على شئ فالجملة المشتملة على تلك النسبة جزئية حقيقية
ايضا فلا يصح ان يحمل على شئ ايضا ولهذا السرق قسم القضية الى الحلية والشرطية
وقيل لان النفس بسيط لا يتوجه في ان واحد الى شيئين انتهى وفيه نظر لانه لو امكن
توجه البسيط الى شيئين في ان واحد ولو قلنا انها ليست بسيطة لزم جواز حمل
الجزئى الحقيقى على شئ وهو بطل فتدبر قوله الا بعد جعلها غير مقصودة اه وعلى هذا
يكون الجملة الفعلية في تأويل المفرد وواقعة في موقعه كقولنا زيد قام ابوه لان
نسبة قيام الاب الى زيد مقصودة واما نسبة القيام الى الاب فغير مقصودة لان
النسبة المقصودة لا تتعدد في كلام واحد والكلام في مجموع معنى الفعل من حيث
هو معناه قوله لا امتناع كون السنداه وقيل ان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه على ما ذكره المولى الجامى قوله اى من

حيث انه اسم اه وانما قال من حيث انه اسم لانه يجوز ان الحرف او الكلمة اسم الشئ
فهي من هذه الجينية تصلح لان تنقسم الى الكلي والجزئي قوله من حيث انهما كذلك اه
فكلمة من وضرب مثلا اذا اريد بهما لفظهما كانا اسمين صاحبين لا تصاف بالجزئية
لكنهما ليستا من حيث انهما اداة وفعل بل من حيث اسميتهما قوله فتخصيص القسمة
بالاسم اه اي تخصيص المص القسمة الى الاقسام التي ذكرها بالاسم من الانواع الثلاثة
لجنس اللفظ الموضوع مع ان هذه الاقسام جارية في الاداة والكلمة ايضا لمجرد تميم كل
من القسمة الاولى اعني بها قسمة ما معناه واحد الى الجزئي والكلي المتواطئ والمشكك
والقسمة الثانية اعني بها قسمة ما معناه كثير الى المشترك والنقول والحقيقة والمجاز على ما
هو الظم من عبارة المتن وذلك لانه لو لم يخص القسمة بالاسم بل جعلت اعم منه ومن
الكلمة والاداة لما كانت القسمة الاولى شاملة للانواع الثلاثة لعدم جريان الجزئي
والكلي المتواطئ والمشكك في الكلمة والاداة وان كانت القسمة الثانية شاملة لها
قوله كالمضارع المشترك اه على ما هو المختار من المذاهب الثلاثة احدها ان صيغة
المضارع وهيئته مشتركة بين الحال والاستقبال والثاني حقيقة في الحال ومجاز
في الاستقبال والثالث على عكس الثاني قوله وصيغ العقود المنقولة اه اي هيئاتها
المنقولة كبعث واشترى قوله وصيغ الماضي اه اي هيئاتها المستعملة في المستقبل
كافي قوله تعالى قد افلح من تزي الاية قوله ليس فيها تعدد الوضع اه وذلك لان الوضع
جعل المفهوم الكلي الة ومرة لملاحظة جزئياته فعينه لتلك الجزئيات دفعة واحدة
بتعيين واحد قوله فان جميعها مستقلة في احضار نفسها اه فيه اشارة الى اختيار
ما ذكره قدس سره في بعض كتبه من ان الالفاظ غير الة على نفسها حتى تحتاج الى
الوضع بل انها نفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها
عند التلفظ في ذهن السامع لاسبب حضور الدال عليها حتى يكون دلالة فاذا حضرت
في ذهن السامع يحكم عليها باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي
وباحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني نحو ضربت فعل ماض ويحكم بها
انتهى قال عبد الغفور اللاري فان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعا لانفسها لم تكن
اسما فكيف يصح الاخبار وحقوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت بتأويل الاسم
المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها وحقوق التنوين بها من الخواص
الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى

ومستند فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه وحقوق التنوين به والالفاظ كلها
متساوية الاقدام في ذلك انتهى قوله اي من حيث انه معناها اه وقد عرفت فائدة الجينية
قوله لانه عبارة عن ضم قيود اه هذا معنى تقسيم الكلي الى جزئياته كما هو المتبادر من
اطلاق التقسيم لان تقسيم الكل الى اجزائه عبارة عن تحليل المقسم الى اجزائه على ما بين
في محله وقد مر ما يتعلق بهذا البحث على التفصيل قوله قيود مختلفة او متباينة الى امر
مشترك اه اشار بقيود مختلفة الى التقسيم الاعتباري وبقوله متباينة الى التقسيم
الحقيقي كقسيم الجنس الى انواعه بضم الفصول الى المقسم الذي هو الجنس فالامر المشترك
اعم من الجنس والنوع والعرض العام قوله فلا بد من اعتبار الصفات الصريحة اه كقولنا
الحیوان اما حیوان ناطق واما حیوان صاهل فالصفات الصريحة فيه المنضمة الى الامر المشترك
الذي هو الحيوان الناطق والصاهل وقد اعتبر الحكم فيه بحسب الصورة قوله ومن
اعتبار الحكم من حيث الصورة اه والمراد به دفع ما اورد عليه قدس سره من ان قوله
واعبار الحكم بها اه يناه في ما ذكره في حواشي شرح التجرید لان ما ذكره فيه يناه
على ان التقسيم ليس فيه اعتبار الحكم وحاصل الدفع ان مراده قدس سره من اعتبار الحكم فيه
ههنا اعتبار من حيث الصورة بقريته ما ذكره قدس سره فيه قوله وان كان في الحقيقة
تصوير الاقسام اه اي وان كان التقسيم في الحقيقة عبارة عن تصوير الاقسام وجعلها
منتوشة في الذهن فليس فيه حكم حقيقة فالتقسيم كالتعريفات عبارة عن تنقيش
المجهولات في الذهن وتصورها فيه قيل تقسيم الكلي الى جزئياته ضم مختص الى مشترك
لتحصيل المفهوم التي هي الاقسام ولا يحكم فيه على المقسم بشئ والحصر هو الحكم على
المقسم بعدم خروجه عن الاقسام وهو متأخر عن التقسيم انتهى قوله من ان الاعتبار في
التقسيم اه قال في حاشية المطالع التقسيم تحصيل الطبيعة قوله انضمام امراه اي
انضمام قيود متخلفة او متباينة لما قد عرفت قوله وصار قضيه طبيعة اه وذلك
لان المراد من المقسم هو المفهوم الكلي الذي هو طبيعة المقسوم كما ان المراد من المعرف
هو المفهوم الكلي قوله الى المفهوم اي مطلقا لما عرفت من نعيم الامر المشترك قوله فضلا
عن موصوفاتها اه ولما لم يكن الحكم على موصوفات الصفات الضمنية مقصودا فلا
يلتفت اليها ولو التفت اليها فاما يلتفت اليها لاجل الالتفات الى الصفات الضمنية لها
التي تستلزمها الصفات الصريحة التي قصد الحكم بها على موصوفاتها ضرورة ان الصفات
لا تصور بدون موصوفاتها ومن البين انه لا يلتفت الى تلك الصفات بطريق اولي

انه لا يلتفت الى موصوفاتها قوله فيجوز في تقسيم اللفظ ان الظان الفاء تعليلية قوله
 فلا اتضاف اه فيجوز ان لا ينصف معنى اه والا فلا ينفرع قوله نعم فيه اه اي في معنى
 الاداة والكلمة والمراد دفع ما اورده بعض الفضلاء عليه قدس سره من ان في هذا
 الموضع اضطررنا باجتناب بعض الكلام على ان اتضاف معنى الاداة والفعل غير ممنوع
 وبعضه يدل على انه ممنوع قوله اليه اي الى معناها ومعنى الالتفات اليه تصور العقل
 اياه بلفظ اخر وهو اسم فيكون موضوع القضية صورة قوله ولا حظ تلك الصفة
 اه اشارة الى محمولات القضايا التصورية وهي ههنا المشترك والمنقول والحقيقة
 والمجاز وغير ذلك قوله وحده متصفا بها اه اي وجد معنى الاداة والكلمة متصفا بتلك
 الصفات وفيه اشارة الى انعقاد القضية في الصورة وهو في الحقيقة معنى التقسيم
 قوله واذا لا يتوقف على ملاحظته اه وعلى تقدير الالتفات الى معناها بلفظ اخر
 هو اسم لا يتوقف اتضاف معناها بتلك الصفات على ملاحظة العقل اياه بقا لبهما
 ولفظهما قوله فيجوز ان يلاحظ اه والظان الفاء تعليلية وقد وقع في بعض النسخ
 ان لا يلاحظ فهو سهو من الناسخين فامل قال الشارح هذا اشارة الى قسمه الاسم
 بالقياس الى معناه اه والمقصود دفع ما ورد على المص من ان العلم والمتواطئ والمشكك
 لا يختص باسم اتخذ معناه بل اللفظ المشترك ايضا اما علم مشترك بجميع معانيه او متواطئ
 او مشكك بجميعها او علم ببعضها ومتواطئ او مشكك بالبعض الاخر منها بل المنقول
 ايضا اما علم بكلام معنوية او متواطئ او مشكك بكلام معنوية او علم ببعضها ومتواطئ
 او مشكك بالبعض الاخر بل اللفظ للوضع بالوضع العام اما علم بكلام معنوية اي الحقيقة
 والمجاز او متواطئ او مشكك بهما او علم ببعضها ومتواطئ او مشكك بالبعض الاخر
 منهما وحاصل الدفع ان مراد المص من المعنى هو المعنى المقيس عليه اي ان قيس الى معنى
 واحد فهو اما علم او متواطئ او مشكك وان قيس الى معان كثيرة فهو اما مشترك او
 منقول او حقيقة او مجاز واجيب ايضا بان المراد بانحاء المعنى ان يكون له معنى واحدا
 من حيث يكون له معنى واحدا وان كان له معان كثيرة ايضا قوله اي الموضوع له بالمعنى
 العام للوضع اه اي الشامل لوضع الحقيقة والمجاز والمعنى العام للوضع هو جعل اللفظ
 ياراء المعنى سواء كان مقارنا للفرينة او لا والمعنى الخاص له هو جعل اللفظ ياراء
 المعنى بنفسه قوله اذ لو كان مجازيا اه وقد عرفت شمول المعنى على المعنى المجازي
 لما عرفت من ان المراد بالمعنى هو الموضوع له بالمعنى الاعم للوضع قوله لا امتناع تحقق

الحقيقة اه وهذا لا ينافي قوله هذا اللفظ مجاز متروك الحقيقة لانه لا يلزم من عدم استعمال
 اللفظ في معناه الحقيقي ان لا يكون له معنى حقيقي قوله فلا يرداه تفريع على قوله ولا يكون
 ذلك الا معنى حقيقيا اه فهو مدار الدفع وحاصله انا نختار الشق الثاني ونقول ان قوله
 لا يصح قوله يسمى علما اه ممنوع لان اللفظ المستعمل في مشخص تجوز الا يدخل في قوله يسمى
 علما لما عرفت ان المراد به ما كان معناه واحدا مشخصا واللفظ المستعمل في مشخص تجوزا
 فهو كثير المعنى فلا يدخل فيه كما لا يخفى قوله ما قيل حاصله ان اريد بالمعنى المعنى الحقيقي
 كما هو المتبادر لم يصح جعل الحقيقة والمجاز داخلين في اقسام كثير المعنى ويلزم استدراكه
 قيد الوضع في تعريف العلم ايضا وان اريد من المعنى المعنى الاعم من الحقيقي والمجازي كما يشبهه
 قيد الوضع في تعريف خرج اللفظ باعتبار معناه المجازي المشخص عن الاقسام اما عن العلم فلعلم
 الوضع واما عن المتواطئ والمشكك فلعلم الكلية ويلزم ايضا كون اللفظ باعتبار
 معنيين مجازيين داخلين في كثير المعنى مع خروجه عن الاقسام او دخوله في المشترك
 وكلاهما بطرفا قوله ثم ان هذا التقسيم مبني اه والمراد دفع ما اورده البعض من ان
 معنى كل من المضمرة واسم الاشارة والوصول والحرف والمعرف بلام العهد الخارجي والمفتاح
 الى المعارف بالاضافة العهدية الخارجية موضوع بالوضع العام للوضع له الخاص عند
 المحققين فهي بالقياس الى معانيها المشخصة داخله في تعريف العلم قطعا وهي ليست باعلام
 ووجه الدفع ظاهر مما ذكره المحشى المحقق واعلم ان في هذا المقام بحث طويل ذكره ابو الفتح
 في حاشية التهذيب فان اردت الاطلاع عليه فليرجع اليه قوله الا انه شرط استعمالها
 اه قيل عليه انه يلزم على هذا الرأي كونه مجازا متروك الحقيقة واجاب عنه المحشى في
 حاشية المطول بانه من قبيل استعمال العام بمعومه في الخاص ورد هذا الجواب بانه يلزم
 ان يكون العام مقصودا بالذات وهو بطلانته وفيه نظر لان اللازم منه كون الخاص
 مقصودا بالذات من العام لا كون العام مقصودا بالذات وبطلانه ممنوع ولنا قال
 ابو الفتح ان اطلاق العلم الجنسي كاسامة على افرادها انما هو بحسب الحقيقة كقولك
 رايت اسامة قوله فهي داخله في الكلي اه اي لما كان هذا التقسيم مبنيا على رأى
 القائلين بان المضمرة وامثالها موضوعات للمعاني الكلية فهي داخله في الكلي لكون معنى
 كل منها واحدا غير مشخص يمكن الحمل على كثيرين على هذا الرأي قيل لو كان معناه كلياً لوجب
 ان يكون متواطئاً او مشككاً وليس كذلك لعموض الوحدة الشخصية ولا شئ من المتواطئ
 والمشكك كذلك اجيب باننا لا نسلم ذلك ولا بد لذلك من دليل قوله وهو ظاهر لان

الوضع ولو بالمعنى الاعم غير مستعد فيها قوله لعان جزئية اه والمراد بالمعنى الجزئى هو الصورة العقلية القابلة للكررة على ما سيجئ ومفهوم الكل قابل للكررة قوله سواء كانت مستثناة او لا اه اى وليست موضوعات للشخصيات لان شخصيات المبصرات او المسموعات والمشمومات وساثر المحسوسات انما هي بعد الابصار والسمع والشم والذوق واللمس وهو بوط قطعاً نعم ان المعانى الجزئية مقارنة للشخصيات لكن الشخصيات خارجة عن المعانى الجزئية الموضوع لها فهي موضوعة للمفهوم التى هي المعانى الجزئية قوله لانهم يبحثون عن اقسام المعرفة اه التى كان العلم قسمها منها والمراد دفع ما اورده الفاضل العصار من ان اختصاصه لعرف النخاة خفى لشيوعه في السنة ارباب المعانى بل كونه في عرفهم اشبه بالحق لان الخوى يجعل العلم شاملاً لمثل اسامة مع انه لم يتشخص معناه ويسميه علم الجنس وظاهر كلام ائمة المعانى انهم لا يجعلون اسامة علماً حيث قالوا علوية المسند اليه لاحضار بعينه في ذهن السامع ابتداء اسم مختص به انتهى وحاصل الدفع ان علوية علم الجنس تقديرية كذا ذكره المحقق الدواني في شرح التهذيب قال ابو الفتح في حاشيته عليه انما قال بها النخاة لاحكام لفظية تدعوهم اليه واما المنطقيون فلما كان نظرهم الى المعانى من غير التفات الى الاحكام اللفظية جاز ان يكون العلم في اصطلاحهم مخصوصاً بالعلم الشخصي من قبل تخالف اصطلاح العلين بتخالف النظيرين فلا يضر خروج العلم الجنسى عن تعريف العلم بل يجب وفيه اشارة الى رد ما ذكره بعض المحققين من انه يسمى علماً في عرف النخاة لان المتبادر من قول المنطقيين يسمى علماً انه يسمى علماً في عرفهم وحمله على بيان عرف النخاة بعيد جداً ولا داعي اليه بل الظاهر ان العلم بهذا المعنى من مصطلحات المنطق انتهى واعلم ان في قول المحشى المحقق لانهم يبحثون عن اقسام المعرفة ايضاً اشارة الى دفع ما اورده المحقق الدواني على الشارح على ما ذكره ابو الفتح بقوله وفيه اشارة الى رد ما ذكره بعض المحققين اه وحاصل الدفع ان حمله على بيان عرف النخاة ليس بعيداً لانهم يبحثون عن اقسام المعرفة التى كان العلم قسمها منها فدبر فانه دقيق قوله فلا ينافي خروجها اه اى كون علم الجنس علماً لا ينافي خروجه عن تعريف العلم لان علميته تقديرية قوله عن تعريف العلم اه اى تعريفه الاستفاد من التقسيم وهو اسم يكون معناه واحداً مستثناة قوله فوضيفتهم البحث عن مقتضيات العلوية اه اى وليس وضيفتهم البحث عن اقسام المعرفة ومن مقتضيات العلوية احضار المسند اليه بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به

قوله بعض المحققين
اه اى العلامة
فقط الدين الرازي
مسألة
قوله بهذا المعنى
اه اى الشخص
مسألة

قوله تسمية الدال باسم الدلول واشتهر ذلك اه والمراد دفع ما اورده الفاضل العصار بقوله وفيه نظر لان اللفظ الدال على المعنى الجزئى والكل يسمى جزئياً وكلها بالعرض كسبأى في فصل المعانى المفردة فلا يكون التسمية به كالتسمية بالعلم كما بوجه العبارة انتهى وحاصل الدفع ان تلك التسمية في الحقيقة تسمية بالعرض كما ذكرتم الا ان ما ذكره الشارح مبنى على ما اشتهر بين اهل الظاهر من انها تسمية بالذات كالعلم قوله واللفظ المستعمل في الجزئى الحقيقى اه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصار ايضاً من قوله على انه لا يقتصر التسمية بالجزئى الحقيقى على اللفظ الموضوع للشخص بل كل لفظ دال عليه كذلك انتهى وتقرير الدفع ظ قوله وجعل الكل مقابلاً للجزئى الحقيقى اه والغرض دفع ما ذكرتم الفاضل العصار وتسميته بالكل فرع تسمية المفهوم بالكل الاضافى وهو ما صدق بالفعل او بالامكان لا فرع تسميته بالكل الحقيقى وهو ما امكن فرض صدقه انتهى وحاصل الدفع ان كلامه يدل على انه جعل المص تسميته بالكل فرع تسمية المفهوم بالكل الاضافى بهذا المعنى وليس هذا الجعل مراد المراد به جعل تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكل الحقيقى على ما يدل عليه جعل المص الكل مقابلاً للجزئى الحقيقى قوله والقول اه والقول للفاضل العصار حيث قال فلا يسمى لفظ الاشياء كلها لان الاعتبار في التشكيك والتواطى هو الصدق في نفس الامر لا الصدق الفرضى لان الصدق الفرضى مما لا يتفاوت فصح حصر الكل في المشكك والتواطى ولا يرد الكليات الفرضية انتهى قوله مما لا شاعده عليه اه خبر لقوله والقول بانه اه واعلم انه قد عرف بعضهم الكل الاضافى بانه ما يكون الافراد مندرجة تحته وموجودة بالفعل والكل الحقيقى بانه ما يكون الافراد مندرجة وموجودة تحته بالامكان في نفس الامر وبفرضه فالكل الاضافى اخص من الكل الحقيقى بمرتين وقد عرف بعض اخر منهم اياه بما يكون الافراد مندرجة وموجودة تحته بالفعل او بالامكان في نفس الامر والكل الحقيقى بما يكون الافراد مندرجة وموجودة بفرض الامكان فالكل الاضافى اخص من الكل الحقيقى بمرتبة واحدة قوله كيف وقد قال الشيخ اه وحاصله ان الكل الحقيقى له نسبة الى جزئياته وتلك النسبة اعم من النسبة المقيدة بالفعل او بالامكان بحسب نفس الامر وبفرض الامكان فالتوهم عبارة عن الفرض بمعنى قوله بصحة التوهم امكان فرض الامكان في نفس الامر وكذا الحمل في قول الشيخ يحمل عليها اعم من الحمل بالفعل وبالامكان وبفرضه وعبارة الشيخ صريح في هذا فعلى ما ذكره الشيخ الرئيس يدخل الكليات الفرضية في الكل بلا مزية

ولا شاعده
بهمون التواطى
متساوفاً
المشكك
متفاوتاً
مسألة

فالمعتبر في الكلي المتواطىء والمشكك هو الصدق والحمل مطلقا واعلم ان ههنا بحث وهو
انه اما ان يراد بتساوي الافراد وتفاوتها في صدق المعنى الكلي عليها تساويها و
تفاوتها في نفس الامر في صدق الكلي عليها في نفس الامر كما هو المتبادر فيلزم خروج
الالفاظ الموضوعية بازاء الكليات الفرضية كاللاشي واللا يمكن العام والالفاظ
الموضوعية بازاء الكليات المنحصرة في فرد مع امتناع الغير كالواجب بالذات والقدرة
بالذات عن القسمين اي المتواطىء والمشكك مع انها داخلية في المقسم واما ان يراد بهما
تساويها وتفاوتها بحسب فرض العقل في صدقها بحسب فرض العقل او في نفس الامر
فيلزم ان يكون جميع الالفاظ الموضوعية بازاء المعاني الكلية متواطئة ومشككة معا
باعتبارين لجران التساوي والتفاوت الفرضيين في صدق كلي على افرادها قطعا
وهو خلاف المشهور واما ان يراد بهما تساويها وتفاوتها بحسب نفس الامر في صدق
الكلي عليها بحسب فرض العقل فيلزم ان يدخل جميع المشككات في تعريف المتواطىء
ضرورية ان جميع الكليات متساوية الاقدام مطلقا في صدقها على افرادها فرضا
واما ان يراد بهما التساوي بحسب نفس الامر والتفاوت بحسب فرض العقل وبالعكس
سواء كان الصدق بحسب نفس الامر وبحسب فرض العقل فيلزم دخول جميع الكليات
في المقسم الذي اخذ فرضيا واجيب بوجوه ثلثة الاول تخصيص المقسم بماعد الكليات
الفرضية والكليات المنحصرة في فرد مع امتناع الغير لعدم اشتها رها في المحاورات
والثاني ان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليها معناه المتبادر ويؤلف تساوي
الافراد في صدقها بسبب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى صدق عليها في
نفس الامر او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر وحينئذ تدخل الالفاظ المذكورة
في المتواطىء والثالث ان يراد المعنى المتبادر ويقال الالفاظ المذكورة مركبات والمقسم
هو المفرد فلا يتناولها ولا نسلم ان يكون هناك لفظ مفرد موضوع بازاء كلي فرضي
او كلي منحصر في فرد مع امتناع الغير وان جاز استعمال بعض المفردات في احد الكليتين
مجازا كما للمعدوم والممتنع والواجب وبعض الضمائر والوصولات على ما هو المختار
فتدبر هذا خلاصة ما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب قوله اما بالوجود اه
الظان تعميم النسبة كما ذكرناه ويمكن ان يقال انه تعميم للكلي اي بان يكون ذلك
المفهوم الكلي موجودا في نفس الامر بوجود جزئياتها فيها فالمراد بقوله بصحة التوهم
ان يكون ذلك امرا متوهما غير موجود في نفس الامر فتدبر قوله اي الفرضية اه

هذا ما ذكره الفاضل العصام بقوله معنى الشمس النير الا عظم ولا يمكن له الا فرد واحد
وليس كليتة لا بحسب فرض العقل فليس له افراد ذهنية يمكن اتصافها به حتى تساويها
فيه بحسب نفس الامر وقد رده بقوله جعل القوم الشمس مثلا لكلي يكون الموجود
من افراد واحد مع امكان غيره فيكون له افراد ممكنة انتهى قوله وان كان يمتنع
ذلك اه اي حصول الكلي في افراد الفرضية بسبب خارج اه وحاصله وان كان
يمتنع بعض افراد الكلي المنحصر في فرد في الخارج كالشمس فمفهوم لفظ الشمس اعني به النير
الا عظم كلي منحصر في فرد موجود في الخارج وله افراد ممتنعة الوجود فيه ولم يمكن
له الا فرد واحد والا لزم ان لا يكون النير الا عظم نيرا عظم وهو خلاف المفروض
فليس كليتة لا بحسب فرض العقل وفيه نظر انه يجوز ان يكون النير الا عظم مقيدا
بالنسبة الى سائر النيرات لا بالنسبة الى النير الا عظم الاخر حتى يلزم خلاف المفروض
ولعله لهذا ذهب القوم الى ان مفهوم الشمس كلي منحصر في فرد في الخارج مع امكان
فرد اخر له قوله فالمراد بالخارجية ما يقابلها اه اي وان لم يكن حصول الكلي في
الافراد ممتنعا بسبب خارج من مفهوم اللفظ وحاصله ان تكون افراد ممكنة
قوله اندفع التحيز الذي عرض لبعض الناظرين اه والمقصود دفع ما اورد
الفاضل العصام حيث قال لا يخلو اما ان يراد بالافراد الخارجية الموجودة في الخارج
بالفعل فيخرج من القسمين الافراد المقدرة الوجود في الخارج ولا بد في المتواطىء من
التساوي فيها ايضا واما ان يراد بها ما يكون اتصافها بالمفهوم خارج الذهن فالشمس
ايضا افراد خارجية مقدرة فلا وجه لتخصيصها بالافراد الذهنية كما لا وجه لتخصيص
الانسان بالافراد الخارجية والتحقيق ان مرادهم بالافراد الذهنية ما يكون اتصافها
بالمفهوم في الذهن وبالخارجية ما يكون كذلك في الخارج محققة كانت او مقدرة
فلذا في تمام الماهية افراد ذهنية وخارجية وللعقول الثاني افراد ذهنية فقط
وللعوارض الخارجية افراد خارجية فقط وللوازم الماهيات كلاهما فلا انسان
افراد ذهنية وخارجية وكذلك حقيقة الشمس فهما مثالا لتساوي الافراد
الذهنية والخارجية ولم يذكر مثالا لتساوي الافراد الذهنية فقط ولا لتساوي
الافراد الخارجية فقط فجعل احد الثالين لتساوي الافراد الخارجية والاخر لتساوي
الافراد الذهنية غفله وكيف لا وللشمس فرد خارجي لا معنى لاهماله في اعتبار التساوي
فالتمثيل بالشمس بعد التمثيل بالانسان لتوضيح ان المراد بالافراد الخارجية ما يعبر

قوله ولم يذكر
اه اي المقسم
لم يذكر
منظرا
قوله فجعل احدا
الثالين اه اي تمثيل
الشارح غفله منه
فليس توجيه الخارج
عبارة الصريح
بل الوجه الوجه
توجيه عبارة المقسم
ما ذكرناه هذا مرده
مستح

المحققة والمقدرة انتهى وحاصل الدفع عبارة عن اختيا والشق الثاني لانه عبارة عن
 الافراد الموجودة بالقوة كما يقتضيه المقابلة في كلامه ولا يخفى ان الافراد الموجودة
 بالقوة اعم من الافراد الموجودة بالفعل ومن الافراد المقدرة الوجود ودفع محذوه
 (قال السارح) فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية اه قال
 الفاضل العصام لا يكفي في النواطي مساوي الافراد الخارجية ولا الافراد الذهنية
 فيما له فرد ذهني وخارجي فلا يثبت بما ذكره نواطي الانسان ولا الشمس انتهى
 ولا يخفى ان هذا مندفع بما ذكره المحشى المحقق من تفسير الذهنية بالفرضية قدبر
 قوله اذ لا يصح اه والمقصود بسط كلام لدفع ما ذكره الفاضل العصام قوله ولا يتوقف
 ذلك الحكم اه والمقصود منه دفع ما ذكره الفاضل العصام حيث قال ثم التمثيل
 بالانسان باعتبار انه حقيقة الافراد وقد استتهرانه لا تشكيك في الذاتي وتتام
 المحققة وحاصل الدفع ان الحكم بالانسان على افراده بالسوية لا يتوقف على كونه
 تمام حقيقة الافراد كما توهمه الفاضل العصام لان الحكم المذكور يكفي فيه عدم
 صحة استعمال صيغة التفضيل على ما نقل من مذهبنا ر تليذ ابن سينا قوله وعلى
 كون حقيقة الحيوان الناطق اه والفرض دفع ما ذكره الفاضل العصام ايضا
 حيث قال ما حاصله لو شكك بان الجسم داخل في مفهوم الانسان والجسمية في
 البعض استد من البعض وكذا الناطق واثار النطق في البعض استد لكان سؤالا
 قويا ولا يدفع الابان يجعل تفسير الانسان بالحيوان الناطق مجرد عتبار حقيقة
 للانسان ليتهاء لهم التمثيل للكلية المرتبة والا فالناطق بمعنى مدرك للكلية
 لا يجعل على الجسم والفصل لا بد ان يكون محمولا على الجسم انتهى ووجه الدفع ظمما
 ذكر انفا قوله لان الافراد التي اه والمراد به دفع ما ذكره الفاضل العصام بقوله
 وكيف لا وللشمس فرد خارجي اه كما نقلناه وحاصل الدفع انه لا يلزم على نفسنا
 الذهنية بالفرضية اهل فرد خارجي للشمس لان الافراد التي يفرضها العقل
 متفقة مع ذلك الفرد الموجود في الخارج في الجميع ما عدا الشخص اذ لو اتفقت
 في الشخص ايضا لكانت الافراد فردا واحدا قوله اذ لا مبدء لا نتراع اه اذ لا مبدء
 في الشمس ينتزع العقل منه امرا مغايرا لامر الذي يقوم للفرد الموجود في الخارج
 يكون مقوما لتلك الافراد التي يفرضها العقل وما يجب ان يعلم مهنا ان الظان
 معنى التساوي في صدق المعنى الكلي عليها ان لا يكون لصدقه على تلك الافراد مدخل

في اختلافها باحد الوجهين المذكورين اي الاولوية والاولية وان كان بين ذوات
 الافراد اختلاف بهذين الوجهين ناش من امر اخر كالعوارض الخارجية مع
 قطع النظر عن صدق المعنى الكلي عليها كالاسنان والحيوان والنبات وغيرها ومن
 جملة تلك العوارض التوالد فانه بوجوب اختلاف الافراد بالاولية اي اولية الاب
 والثانوية اي ثانوية الابن وليس هذا اختلاف ناش من صدق الكلي الذي هو
 الانسان على كل منهما وكذا اولوية الرجل العالم على الرجل الجاهل ناشية من العلم
 لا من الانسان عليهما ومعنى لتفاوت ان يكون لصدقه عليها مدخل في ذلك
 الاختلاف كالموجود والابيض فان لصدق مفهوم الموجود على بعض الافراد
 كالواجب مدخلا في عليته لبعض اخر كالممكن وكذا صدقه على بعضها اولى من
 صدقه على بعض اخر بالمعنى المذكور وكذا مفهوم الابيض فعلى هذا قد اندفع ما
 اورده من انه لا شك ان بعض افراد الانسان علة لبعض اخر اولى منه ايضا
 فيدخل الانسان في تعريف المشكك مع انه متواطى على ما بين من انه لا تشكيك
 في الذات اي النوع والذاتيات اي الجنس والفصل وذلك لانه يجوز اختلاف افراد
 الانسان بسبب العوارض اللاحقة لها الخارجية عن حقيقته لا لصدق الكلي عليها
 كما لا يخفى فتدبر قوله واليق اذ عطف تفسير لقوله احق فالاولوية بمعنى
 الانسية في نظر العقل قال الشيخ الرئيس في برهان الشفاء اذا كان شيان متساويين
 في طبيعة امر وكان ذلك للاول بذاته والاخر بوسطه كان الاول اولى بالامر
 من الاخر وقال المحقق قدس سره في حاشية شرح التجريد لا معنى لكون شئ
 اولى من اخر في معنى الاكون كالات ذلك والمعنى اكثر او بالفعل في الاول واقل
 او بالقوة في الثاني قوله واقدما اي بالذات اه فالاولوية بمعنى التقديم بالذات
 اعني العلية فلا يرد ان صدق الانسان على افراده الخارجية بالسوية ممنوع كيف
 وامكان حمل الانسان على الاب مقدم على امكان حمله على الابن قوله او استد اه و
 الاستدية بمعنى اكثرية الآثار كما في الابيض بالنسبة الى الثلج والعاج فان العقل
 ينتزع للثلج امثالا ما في العاج من البياض قوله بان ينتزع العقل بمعونة الوهم
 اه وفيه اشارة الى ان حكم العقل ههنا كاذب لان البياض ليس حقيقة ما واحد
 في الحقيقة على ما بين في الحكمة والمص اكتفى بالاولين لان الثالث يستلزم الثاني
 فانتجه عليه ان الاول ايضا يستلزمه فلو اعتبر تفاوت المفهومات كان عليه

قوله كالعوارض
 الخارجية اه مثل
 العجز والابيض
 والتوالد وغير
 ذلك مستغنى

ان يورد الاستدية ايضا ولولا حظ استلزام بعضها لبعض واكتفى باللازم الا عم
كان عليه ان يترك الاولية ايضا ويكتفى بالاولوية على ما ذكره الفاضل العصام
وابو الفتح في حاشية التهذيب وما ذكره الفاضل العصام مبنى على انه لم توجد
في نسخة الشمسية التي كانت عند الفاضل العصام كلمة او اشدا قد وجدت
في بعض النسخ قوله اي بسبب الاولوية اه قيل الباء تفسيرية لاسببية انتهى
وفيه ان كون الباء سببية لا تنافي في تفسيريتها على ما اشار اليه المحشي المحقق بقوله
على بيان اسبابها قوله والتشكيك بالمعنى اللغوي اه قيل ان المعنى اللغوي لم يبين
الان وقد مر بيان المعنى الاصطلاحي بانه كلي يكون حصوله في بعض الافراد اولى
او اقدم او اشد من البعض الاخر فالحمل على الاصطلاح انسب فقوله لعدم الاصطلاح
وهم انتهى وفيه نظر لان ما مر ليس معنى اصطلاحيا للتشكيك بل هو معنى
اصطلاحيا للتشكيك كما يدل عليه قول المصممي كليا مشككا على ان كون المعنى
الاصطلاحى مذكورا فيما سبق لا يوجب حمل لفظ التشكيك هنا عليه قوله انما
الاصطلاح بيان اسبابها اه والصواب تذكير الضمير الراجع الى التشكيك
واسبابه ثلثة الاولوية والتقدم والتأخر والشدة والضعف وبيان الاولوية
عبارة عن اختلاف الافراد باولوية وعدمها وبيان التقدم والتأخر عبارة عن
كون حصول مناه في بعضها مقدما على حصوله في البعض الاخر وبيان الشدة و
الضعف بان يكون حصول معناه في بعضها اشد من البعض الاخر قوله اي الاولوية
اه وسمى سبب من اسباب التشكيك كما عرفت فالاولوية في الاصطلاح عبارة عن
اختلاف افراد الكلي في الاولوية وعدمها وهذا ليس بتعريف حقيقي حتى يرد عليه
انه يستلزم الدور قوله وارجاع الضمير الى التشكيك اه والمقصود رد ما ذكره
الفاضل العصام في توجيه كلام الشارح من ان فيه مسامحة لان ضمير هو راجع
الى التشكيك وهو صفة اللفظ والاختلاف صفة افراد الكلي فلا يصح حمل الاختلاف
على التشكيك والمراد وهو باختلاف الافراد انتهى مالا وحاصل الرد ان ضمير هو
راجع الى الاولوية لا الى التشكيك والتذكير باعتبار الخبر فلا شبهة في صحة حمل
الاختلاف على الاولوية لانها صفتان لافراد الكلي قيل ضمير هو راجع الى التشكيك
فلا يرد ان فيه مسامحة بان التشكيك فلا يصح حمل قوله اختلاف الافراد والمراد
باختلاف الافراد لان المحمول ليس قوله اختلاف الافراد فقط بل مع ما بعده وهو

في الاولوية فهو مع ما بعده صفة الكلي فيصح الحمل فلا مسامحة انتهى محصولا ولا يخفى
ما فيه لان ما ذكره يدل على ان اختلاف الافراد مع ما بعده صفة الكلي وظاهره انه ليس
في كلامه ما يدل على ان التشكيك صفة الكلي لا صفة اللفظ ودفع المسامحة يتوقف
عليه فاذا كان التشكيك صفة اللفظ مع كون الاختلاف صفة الكلي لا يدفع المسامحة
كما لا يخفى قوله اي حصوله فيه اه اعترض على الشارح بان التشكيك بالاولوية
هو ان يكون حصول معنى اللفظ في بعض افراده اثبت من حصوله في بعض اخر
والواجب ليس فرد الوجود بل للوجود اجيب بانه يجوز ان يكون المراد بالوجود
الموجود على سبيل المسامحة المتعارفة على ما يشعر به عبارة حاشية شرح المطالع
حيث قال فالوجود مقول بالتشكيك وان يكون المراد بالوجود في الواجب وجوده
الخاص الذي هو فرد للوجود المطلق على ما ذكره الناظرون منهم الفاضل العصام
حيث اشار الى ارتكاب احد التكليفين ضروري ههنا اما جعل الوجود بمعنى الموجود
بحوز الرعاية قوله فانه في الواجب او جعل قوله فانه في الواجب في تقدير فانه في
وجود الواجب لرعاية كالموجود انتهى ومقصود المحشي المحقق من هذا التفسير
توجيه كلام الشارح بوجه يسقط عنه الاعتراض مع جوابه وحاصل توجيهه به
ان ههنا مضافا محذوفا وهو الحصول والمراد فان حصول الوجود في الواجب بقرينة
نظرية حيث قال في بيان التمثيل بالوجود للتشكيك بالتقدم والتأخر فان حصوله
في الواجب اشد من الممكن وكذا في بيان التمثيل به للتشكيك بالشدة والضعف
فان حصوله في الواجب اشد من الممكن هذا قوله لانه عين ذاته اه اي لان وجوده
فعلى عين ذاته عند الحكماء وجمهور المتكلمين على انه زائد على ذاته تعالى ولا زمله
فيمتنع تصورا تفكاكه عنه ايضا على مذهب المتكلمين الا ان يقال انه لم يتعرض
المحشي المحقق على مذهب المتكلمين لانه خارج عن الفن قال الشارح فالناظر يشكك
هل هو متواطىء او مشترك اه قال الفاضل العصام الظاهر ان الناظر فيه يشكك
فيه هل هو متحد المعنى او كثير المعنى لان من جهة الاشتراك لا تخيل الاتحاد المعنى
انتهى قوله على سبيل الاسناد للجازي اه وهو اسناد الفعل الى محله قوله اي غير
مسبوق بوضع اخر اه لا قبل ان يوضع معنى اخر بلا حيلة ذلك المعنى لمناسبة
بينهما فانه يفيد كلمة ثم فتكون لفظة ثم تكرارا قيل مراده ان لفظ الاول
مستعمل في جزء معناه المطابق وهو غير مسبوق بوضع اخر لا في معناه المطابق

وهو سابق من غير مسبوق لانه لو استعمل في معناه المطابق لزم التكرار في لفظة
ثم بخلاف اذا كان مستعملا في معناه التضمني الذي هو جزء معناه المطابق لانه يكون
مأله غير مسبوق بوضع اخر مطلقا سواء كان سابقا على وضع اخر او لا ولا يخفى انه
لا تكرر حينئذ وهذا مخالف للتحقيق الذي ذكره الفقهاء وهو ان المعنى المطابق
لقولنا او لا الغير مسبوق مطلقا سواء كان سابقا او لا كما صرح به الفقهاء من انه
لو قال رجل عبد اشتريته حر ولم يشتر بعه عبدا في عمره يعتق لانه تحقق المعنى
المعنى المطابق لاول انتهى مألا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون مراده ان لفظ الاول
مشترك بين سابق غير مسبوق مطلقا والمراد ههنا هو الثاني بقرينة ظهور الفساد
الذي هو لزوم التكرار في لفظة ثم فلا يكون ما ذكره المحشي مخالفا للتحقيق الذي
ذكره الفقهاء قوله ليدخل فيه الحقيقة الطارئة اه لان الملاحظة في الحقيقة الطارئة
انما هي من المواضع الاول ايضا لا من غيره قوله كلفظ الايمان اه فان مستعمل
الايمان في التصديق مطلقا بملاحظة المعنى الاول وهو جعل الغير انما مناسبة ان
في التصديق جعل المصدق به امانة التكذيب فانك اذا صدقت الخبر فقد امنت
من تكذيبك اياه انما هو اهل اللغة الذي وضعوه او لا بمعنى جعل الغير انما قوله
بمعنى التصديق مطلقا وهو الاذعان المتعلق بالنسبة التامة الخبرية سواء كانت
من الضرورات الدينية او لا واما التصديق المقيد فهو عبارة عن التصديق بما علم
بحجج النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم
اجمالا فنقل الشرح لفظ الايمان الى التصديق المقيد من معنى التصديق المطلق بمقتضى
الاطلاق والتقييد كما اختاره المحقق التفازاني ومن تبعه قوله بواسطة او بلا واسطة
اه تعميم للوضع والمراد بالوضع ههنا هو المعنى الاعم الشامل للجواز كما ذكره الناظرون
قوله كلفظ دون اه قال البيضاوي في تفسيره ومعنى دون ادنى مكان من الشيء
ثم استعير للترتيب فقيل زيد دون عمرو اي في الشرف ثم اتسع فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد ونحطى امر الى اخر انتهى وقال صاحب الكليات المولى ابو البقاء
دون ظرف مكان مثل عند لكنه ينبئ عن دنواى قريب كثيرا ونحطاط قليل
يوجد كلاهما في قوله ادنى مكان من الشيء ثم اتسع فيه واستعمل في انحطاط محسوس
لا يكون في المكان كقصر القامة مثلا ثم استعير منه للتفاوت في المراتب المعنوية
تشبيها لها بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله فيها اكثر من استعماله في الاصل

فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع في هذا المستعار فاستعمل في كل تجاوز حد
ونحطى حكم الى حكم وان لم يكن هناك تفاوت وانحطاط وهو في هذا المعنى مجاز في المرتبة
الثالثة انتهى ولا يخفى ان ما ذكره المحشي مخالف لما ذكره البيضاوي وابو البقاء بوجوه
كما لا يخفى فلا وجه لما قيل وانما خالف المحشي المشهور لان فيما ذكره الواسطة وجوه
وفي المشهور اثنان لان الدون المستعار للنحط في المرتبة المعنوية مستعمل في التجاوز
المقيد بكونه رتبة حسنة رفيعة الى رتبة قبيحة حقيرة فيكون استعماله في مطلق
التجاوز مجازا في المرتبة الثانية بطريق المقيد على المطلق انتهى ولا لما قيل في بيان
المحشي المحقق لمراتب الاتساع في دون لا يطبق على ابي البقاء ولا ضير في ذلك لعدم
المنافاة بين اعتباري المرتبتين انتهى فاما قوله اضرب اه اي هذا القول اضرب
قوله اشارة آه تعليل للاضرب ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر لهذا المبتدأ المحذوف
قوله ليس باعتبار انتفاء الوضع اه وان كان اعتبار الوضع لمعنيين قيدا معتبرا في النقل
برأيه قوله لان اعتبار الملاحظة آه اي لان اعتبار ملاحظة المعنى الاول في النقل
لكونه مقدمة للوضع لمعنى اخر قوله وليس قيدا معتبرا اه اي وليس اعتبار ملاحظة
المعنى الاول جزءا من مفهوم النقل وان كان اعتبار الوضع لمعنيين قيدا معتبرا في مفهوم
النقل برأيه اي جزءا من مفهومه قوله اذ القسم اللفظ اه ولو كان انتفاء النقل باعتبار
انتفاء اللفظ لمعنيين بان يوضع اللفظ لمعنى واحد فقط لكان معناه واحدا لا كثيرا
وهو بطل لانه خلاف المفروض قوله باعتبار انتفاء الوضع لعدم المناسبة اه الانتفاء
متوجه الى المناسبة فيفيد انتفاء الوضع المقيد بقيد المناسبة ولا يدل على عدم المناسبة
فلا ينافي قوله وسواء وجد المناسبة او لا وما قيل في دفع المنافاة من ان المنفى الوضع
لمناسبة على التقليل انتهى فلا معنى له كما لا يخفى قوله سواء كان الوضعا من واضع
اه اشارة الى معنى قول السارح على السوية قوله وسواء وجدت المناسبة او لا اه اي
اي وسواء وجدت المناسبة بين المعنيين ولم يكن الوضع لهما لاجلها او لم توجد
اصلا قوله فالمرجح داخل في المشترك اه لانه يصدق عليه انه انتفى الوضع للمعنيين
لاجل المناسبة قوله منه اه اي مما تخل قوله ان تخلل النقل اه اي ان ما تخلل فيه النقل
قوله فاما المناسبة اه اي فاما ان يكون فيما تخلل النقل فيه مناسبة بين المعنيين
او لا قوله لما يقسمه اليهما اه اي لما لم يقسم الص ما تخلل النقل الى المنقول والمرجح
قوله اعتبار السارح قيدا للمناسبة فيه اه اي في النقل حيث قال بان كان موضوع المعنى

اولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى اخر لنا سببه بينهما قوله ليخصر القسمة اه ولو لم يعتبر قد المناسبة فيما تخلل النقل لم يخصر القسمة لانه يشمل حينئذ على المرجح ايضا ولم يذكره المصنف بخلاف اذا قيد ما تخلل النقل فيه فانه لا يشمل عليه قوله اى المعنى السابق على احد المعنيين سواء كان اه والمقصود منه دفع ما اورده الفاضل العصا من ان تعريف المشترك على ما حققه بشكل باللفظ المقيس الى معنى حقيقى ومعنى مجازى ليس الوضع له اى لذلك المعنى المجازى بالمعنى الاعم للوضع المعبر ههنا المناسبة ذلك المعنى الحقيقى بل بمعنى حقيقى اخر لهذا اللفظ فانه يصدق عليه انه وضع لهما على السوية بمعنى انه لم يتخلل بينهما نقل انتهى كلفظ العين المقيس الى الركبة والضوء اذ وضعه للضوء الذى هو معنى مجازى له ليس لمناسبة بالركبة بل لمناسبة بمعنى حقيقى اخر للعين وهو الشمس وحاصل الرد انا لا نسلم انه يصدق عليه انه وضع لهما على السوية لان معنى الوضع على السوية ان لا يكون وضعه لمعنى بملاحظة معنى اخر سابق عليه مطلقا اى سواء كان المعنى السابق احد المعنيين اللذين قيس اللفظ اليهما او غيرهما ولا يخفى ان هذا الجواب خلاف الظل لان المتبادر من المعنى الاول هو المعنى السابق على احد المعنيين منهما والتعميم بقوله سواء كان منهما او غيرهما خلاف الظ قوله واما اللفظ المستعمل فى حقيقى اه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العصا من ان اللفظ المستعمل فى معنى حقيقى وغير حقيقى لا مناسبة له لمعنى حقيقى ويسمى خطاء بالنسبة الى غير الحقيقى وحاصل الدفع ما ذكره الفاضل العصا من ان الكلام فى تقسيم اللفظ بالنسبة الى معانيها اعتداد فى مقام استعمال اللفظ انتهى قوله فخارج عن القسم اه وذلك لان اللفظ لا يطلق عليه الاسم بالنسبة الى هذا المعنى الغير الحقيقى الذى لا مناسبة له بمعناه الحقيقى كما نقلناه من الفاضل العصا قوله تفسير لقوله على السوية اه قال كـ الفاضل العصا والاولى ان يفسر الوضع على السوية بان لا يتفاوت افادة اللفظ بها بل يفهم جميعا منه على السوية وذلك فى المشترك لان الذهن ينتقل الى المعانى على السوية من غير ترجيح شئ حتى يحتاج تعيين كل منهما الى القرينة بخلاف المنقول فانه يتبادر منه المنقول اليه انتهى قوله اعم من ان يكون منهما او غيرهما اه وقد عرفت ما فيه قوله الاشتراك بمعنى المشاركة اه قيل الاولى ان يقال بمعنى التشارك لان المشاركة من باب المفاعلة وهو للتشارك بين الاثنين مع ان المعانى تكون زائدة على الاثنين ولان المشاركة متعد والاشتراك لازم فاللائق تفسير باللازم اى التشارك انتهى وفيه نظر

قوله من ان
اللفظ المستعمل
فى معنى حقيقى
وغير حقيقى
كلفظ الكتاب
المستعمل
معناه الحقيقى
وغيره كما
الفتوى
مستعمل

قال فى القاموس يقال اشتركا وتشاركوا وشاركوا اذا وقعت بينهما شركه قوله قال ظ لا اشتراك اه اى فما قال الشارح غير ظ لانه جعل الاشتراك مضافا الى اللفظ بواسطة اضافته الى الضمير الراجع اليه وجعل المعانى مشتركا فيها والظ جعل الاشتراك مضافا الى المعانى وجعل اللفظ مشتركا فيه وذلك لان الظ اعتبار المشاركة فى الكثرة لانه الوحدة كما يقال الانسان والفرس والحمار متشاركة فى الحيوان وعكسه اى قولنا الحيوان متشارك فى الانسان والفرس والحمار قوله فالمشترك فيه اه اى فلفظ المشترك فى قول الشارح فهو المشترك على الحذف والايصال قوله الا انه استعمل الاشتراك بمعنى التخصيص اه قبل ولا يخفى ما فى هذا التوجيه من البرودة والسماحة فالاولى ان يقال الاشتراك ههنا على صيغة المصدر المبني للمفعول والتقدير الكون مشتركا بين تلك المعانى انتهى وفيه نظر لان هذا التوجيه ماله تخصيص ذلك اللفظ وتعيينه للمعنى بعلاقة ان الاشتراك مسبب عن التخصيص فهو من قبل ذكر المسبب واردة السبب ولا برودة فيه وما ذكره فى الاولوية خلاف الظ كما ذكرنا وفيما ذكره المحشى المحقق اشارة الى ان الاشتراك انما يكون صفة اللفظ حقيقة اذا كان بمعناه المجازى واما اذا كان بمعناه الحقيقى فهو صفة المعانى لا صفة اللفظ كما لا يخفى قوله لانه لا يستعمل فيه اصلا اه لانه يجوز استعمال المنقول فى المعنى الاول بالقرينة كلفظ الصلوة المستعملة فى الشرع بمعنى الدعاء فانه مجاز عند اهل الشرع لان معنى الدعاء متروك عندهم فلا يجوز استعمال لفظ الصلوة فيه بلا قرينة وحقيقة عند اهل اللغة لعدم كونه متروكا عندهم قوله وحينئذ يجوز اه اى حين كون المراد بالترك عدم الاستعمال بغير قرينة لانه لا يستعمل اه يجوز ان يكون متروكا اه اعترض بان هذا لا يجري فجميع المنقولات الاصطلاحية مثلا الفعل منقول اصطلاحى وصفه النخاعة للمعنى المشهور ومع ذلك يستعملون الفعل بمعنى الحديث كما يقال فعل كذا وكذا وكذا المعرفة وضع لشيء بعينه مع انها تستعمل فى اصل العلم وامثاله شائعة كثيرة انتهى وفيه نظر لانه يجوز ان يكون استعمال لفظ الفعل بمعنى الحديث مجازا (قال الشارح) وانا قل اما الشرع اه ولا يخفى ان فيه مجازا اما فى الاسناد او فى الطرف ضرورة ان الشرع ومقابله ليست توافق حقيقة لكن ربما ينسب اليها مجازا كونها محل النقل على ما ذكره ابو الفتح فى حاشية التهذيب قوله الاقسام المحتملة باعتبار الناقل والمنقول عنه ستة عشر اه كذا ذكره صاحب التلويح وهذه الاقسام محاصلة من ضرب الاربعة اى اللغة والشرع والعرف العام والعرف الخاص

فهذه الاربعة وتفصيل الضرب النقل من اللغة الى اللغة والى الشرع والعرف العام والعرف الخاص
ومن الشرع الى اللغة والى الشرع والعرف العام والعرف الخاص ومن العرف العام الى اللغة والى
الشرع والعرف العام والعرف الخاص ومن العرف الخاص الى اللغة والى الشرع والعرف العام
العرف الخاص قوله وفيه ان الحقيقة الطارئة اه وفيه نظر لاننا لا نسلم كون الايمان من الحقيقة
الطارئة بل هو ان يكون موضوعا او لا للتصديق كما يكون موضوعا لجعل الغير انما فيكون داخل
في المشترك ولا يلزم من وجود للنسبة بين المعنيين اعتبار تلك المناسبة وملاحظتها وهو
النافي للاشتراك لا وجود للنسبة كما لا يخفى وقيل انه نقل من اللغة الى العرف العام لا الى اللغة فان
قيل لفظ الايمان اذا نقل من التصديق المطلق الى الشرع اى التصديق المخصوص بتحقيق النقل من العرف
العام الى الشرع مع انك نفيته قلنا انه نقل من اللغة الى الشرع لانه مع بالذات او بالواسطة فهو
وان لم يكن نقلا من اللغة الى الشرع بالذات لكنه كذلك بالواسطة انتهى وفيه نظر لانه صرح في
القاموس ان الايمان بمعنى التصديق فيكون النقل من اللغة الى اللغة لا الى العرف العام كما راعه
القائل ولا يخفى ما في تعميم النقل بالذات او بالواسطة من كون التعميم خلاف لفظ قوله وهو
ظ آه لان لفظ الايمان قد وضع من جانب اهل اللغة للتصديق المطلق قوله اى ما لا يتعين
ناقله آه والعرف الخاص بقابله فهو ما يتعين ناقله كاهل فن واحد كالتطيقين والنجاة و
الصرفين قوله تخصيص لذات القوائمه ولما ورد على الشارح ان هذا مخالف لما في القاموس
والصالح من انه خصه العرف بما يركب فانه يشمل البعير دفعه بان قوله من الخيل اه كناية
عما يركب فلا يكون ما ذكره مخالفا لهما وفيه تعريف للفاضل العصا حيث استبعد هذه الكناية
وقال وجعل قوله من الخيل اه كناية عما يركب بعيد قوله وتقع على المذكر اه اى كما تقع على
المؤنث ولم يذكره اعتمادا على ظهوره قوله ذكره الامام في التفسير الكبير اه اشارة الى
الى ان القائل هو الامام العلامة الشيرازي قبل ويمكن الجمع بينهما بان ما ذكره الشارح
العرف القديم وما ذكره الامام والعلامة هو العرف الجديد او بالعكس فيكون هناك
عرفان قوله يريد ان اللفظ اذا لوحظ آه يريد دفع ما اورده الفاضل العصار عليه قدس
سره بان لفظا واحدا يجوز ان يكون كليا وجزئيا ومتواترا ومشككا ومشتركا ومنقولا
وحقيقة ومجازا بالنظر الى معان فلا يصح قوله قدس سره ان الجزئي مقابل لكل فلا يجمع
شيئا منها اه وحاصل الدفع ان مراده قدس سره تقابل الاقسام بالنسبة الى معنى واحد
معين لا بالنسبة الى معان قوله فاقسام القسمة الاولى اه وهي الجزئية والكلية قوله و
كذا اقسام القسمة الثانية اه وهي المشتركة والنقول قوله فلا بد من اعتبار رقيد الحيثية

آه لثلايتدخل اقسام القسمة الاولى وهي قسمة ما معناه واحد في اقسام القسمة الثانية وهي
قسمة ما معناه كثيراى من حيث ان معناه واحد ومن حيث ان معناه كثير قوله تقابل
الايجاب والسلب اه اى تقابل الايجاب والسلب والمقصود هو الرد لما ذكره المحقق
قدس سره من ان التقابل بينهما هو التقابل بالعدم والملكية قوله اذ لم يعتبروا في مفهوم الكلي
القابلية اه اى لم يعتبروا الاستعداد في مفهوم الكلي لمفهوم الجزئي حتى يكون التقابل بينهما
تقابل بالعدم والملكية قوله وليس مفهوم خارجا عنهما اه الظاهر من قبيل عطف العلة على
المعلول فهو جزء من دليل قوله اذ لم يعتبروا اه وتقريره انه لو اعتبر في مفهوم الكلي
الاستعداد للجزئي كان التقابل بينهما تقابل بالعدم والملكية وكلاهما كان التقابل بينهما تقابل
العدم والملكية جاز مفهوم من المفهومات خارجا عنها ينتج انه لو اعتبر في مفهوم الكلي
الاستعداد للجزئي جاز مفهوم منها خارجا عنها لكن لا يجوز ان يكون مفهوم منها خارجا
عنهما فظهر من هذا التقرير ان قوله وليس مفهوم خارجا اه اشارة الى المقدمة الاستثنائية
من ذلك الدليل فاقيل انه دليل ثان لكون التقابل الايجاب والسلب ليس بشئ لانه لو كان
دليلا ثانيا له على ان يكون معطوفا على قوله لم يعتبروا لبقى قوله اذ لم يعتبروا في مفهوم آه
نظريا ولما حصل ان التقابل بالعدم والملكية يتوقف على امرين احدهما قابلية العدم للوجود
وثانيهما جواز وجود الواسطة بين العدم والملكية ولا شئ من هذين الامرين بموجود هنا
لانهم لم يعتبروا في مفهوم الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
القابلية للنوع بان يكون من شأنه للنوع ويكون مستعدا له ولا يجوز ان يكون مفهوم من
المفهومات خارجا عن الجزئي والكل حتى يجوز وجود الواسطة بينهما فاذا التقابل بينهما
بالايجاب والسلب قوله وسيجيء في كلامه قدس سره انه تقابل العدم اه حيث قال واما
الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل الملكية والعدم فان الجزئية منع فرض الاشتراك
بالصدق على كبرين والكلية عدم المنع انتهى وقد رده المحشى بما ذكره انما قوله لان المنقول
حقيقة من وجه اه قال المحشى المحقق في حاشية الطول المشترك سواء كان واضعه واحدا
او متعدد ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل
واحد من معنياه باعتبار وضعه له واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله
في كل واحد من معنياه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة
لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس الى المعنى الاخر لخلل النقل
بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه انتهى

قوله جاز مفهوم
اه وذلك يجوز
الواسطة بينهما
مسحها

قوله في انهما لا يجتمعان آه اي انهما لا يجتمعان بالنسبة الى معنى واحد والمستعمل واحد فلا يرد ان لفظ الصلوة حقيقة في الاركان المخصوصة بالنسبة الى اهل الشرع مجاز بالنسبة الى اهل اللغة فوجد اجتماع الحقيقة والمجاز وان لفظ الصلوة بالنسبة الى اهل الشرع حقيقة في الاركان المخصوصة مجاز في الدعاء لان هذا الاجتماع ليس بالنسبة الى معنى واحد ومستعمل واحد كما لا يخفى قوله وكذا المشترك آه اي وكذا المشترك يجمع الحقيقة والمجاز كالمنقول على ما بينه قوله وكذا المنقول مع المشترك بان يوجد آه وفيه نظر من وجهين احدهما ان هذا ينافي ما ذكره سابقا من قوله وكذا اقسام القسمة الثانية وثانيهما ان سوق كلامه يدل ان هذا من جملة ما عدا ما ذكره قدس سره وقد ذكره قدس سره وصرح بان المنقول والمشارك متقابلان مع انه لا يمكن اجتماعهما قطعاً لان الاعتبار في المنقول كون الوضع لاحد المعنيين لاجل المناسبة بالمعنى الاول لا مجرد المناسبة بين المعنيين والمعتبر في المشترك كون الوضع احده المعنيين كالوضع للمعنى الاخر وبالجملة ان الاعتبار في المشترك عدم كون شيء من الوضعين لاجل المناسبة بينهما وان وجدت المناسبة بينهما كما لا يخفى قوله ويكون مهبجورا احدهما عند قوم آه فاللفظ الدال عليهما منقول في المعنى الثاني عندهم قوله دون قوم آه فلا يكون لشيء من ذينك المعنيين مهبجورا عندهم فاللفظ المذكور مشترك بين المعنيين هذا ما ذكره وقد عرفت ما فيه من النظر قوله الا انه اخرج منه لشيء آه قال الفاضل العضا والشرع ايضا عرف الا ان شرفه اوجب تميزه عن كل عرف باسم الشرع قوله والنظارة آه اي وكما صطلح النظر على وزن طلاب من الطالب قوله بمعنى المنسوب الى علم المناظرة آه وفيه اشارة الى ان الناظر اسم منسوب كمارو لابن والى ان المراد بالناظر هو المدون لفظ المناظرة قوله لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى اصلا آه وفيه تعرض الفاضل العضا حيث قال والمفرد بهذا المعنى لم يستعمل اشتراك الجمع انتهى ولا يخفى عليك وجه التعريض قوله بالفتح كرون وبالكسر كرون آه فعلى الاول مصدر وعلى الثاني هو الحاصل بالمعنى التسمية على الاول للفعل الاصطلاحي بلفظ الفعل من قبل التسمية للدال باسم الجزء الذي هو الحدث الذي هو الدال على الفعل الاصطلاحي وعلى الثاني من قبل التسمية للدال باسم لازم الجزء المدلول لان الحاصل بالمصدر لازم للمعنى المصدرى قوله فهو في الاصل لما صدر آه اي فالفعل سواء كان مصدرا او حاصل بالمصدر فهو موضوع لما صدر عن الفاعل فالصدر ومنه اعم من الصدور بالذات وبالواسطة لان الحاصل

بالمصدر صا در عن الفاعل ايضا لكن بواسطة صدور المصدر عنه بالذات والمقصود منه دفع ما ذكره الفاضل العضا من ان الفعل كان في الاصل لما قام بالشيء صادرا عنه كان او لا كالموت والانقطاع انتهى وحاصل دفعه ان استعمال الفعل في ما قام بالشيء مطلقا يجوز شايع والمقصود ههنا بيان وضع له في الاصل وهو ما صدر عن الفاعل ولا يخفى ان ما ذكره المحقق مبني على ان اطلاق لفظ الفعل على الحاصل بالمصدر حقيقة كاطلاقه على نفس المصدر فهو مشترك بينهما فاما قوله والتعريفات اللغوية آه والمقصود دفع ما اورده الفاضل العضا من ان اخذ الفاعل في تعريف الفعل اللغوي يوجب الدور انتهى وحاصل الدفع ان تعريف الفعل اللغوي بما ذكره تعريف لغوي بقريضة المعرف ومن البين ان كل تعريف لغوي فهو تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها ولا يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة فيجوز فيه التناكس كما يقال القصاص هو القود والقود هو القصاص فالدور لا يبطل التعريف اللفظي وانما يبطل التعريف الاسمي على ما بين في محله وبهذا يظهر فساد ما قيل من انه فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل صورة انتهى قوله كوجه خرد آه اي طريق صغير قال الفاضل العضا والسكك كالعنب جمع سكة بالكسرة بمعنى الطريق المستوي انتهى قوله فعلى هذا موضوع القدر المشترك آه اي فعلى تقدير كون الدوران في الاصل بمعنى كرويدن وهو الحركة المطلقية كون موضوع القدر المشترك بين الحركة حول الشيء والحركة في السكك الذي ذكر الاول المحقق قدس سره والثاني الشارح فلفظ الدوران يكون مشتركا اشتراكا معنويا بينهما وحقيقة في كل منهما كالحجوان الموضوع للمفهوم الذي هو مشترك بين جميع انواع الحيوان فالحجوان مشترك بين جميع انواعها اشتراكا معنويا فيكون اطلاقه على كل نوع منها حقيقة قوله فالنقل على الاول آه والمراد من الاول كون الدوران بمعنى كرويدن قوله بين فرد المعنى اللغوي آه والمراد بالفرد الذي كان النقل الى المعنى الاصطلاحي لمناسبة هو الحركة حول الشيء لانك قد عرفت ان لفظ الدوران على تقدير كونه بمعنى كرويدن موضوع المفهوم الذي هو القدر المشترك بين الحركة في السكك وبين الحركة حول الشيء قوله وعلى الثاني آه اي وعلى تقدير كون الدوران بمعنى الطواف وهو الحركة حول الشيء يكون النقل المناسبة بين نفس المعنى اللغوي ونفس المعنى الاصطلاحي لكون الدائر وهو الشيء المترتب دائرا حول المثار الذي يترتب عليه الدائر وجودا وعدما قوله وعلى اي تقدير آه اي من التقديرين احدهما كون الدوران في الاصل بمعنى كرويدن والاخر كونه بمعنى الطواف وهو الحركة حول الشيء والمراد منه دفع ما اورده بعض الناطرين في حواشي شرح

الاداب السعوى عليه قدس سره بان قوله اولى ليس اولى لانه اذا كان موضوعا لها فهو صواب والا لم يكن انتهى وحاصل الدفع انه وان كان يصح ان يعتبر المنقول عنه مطلق الحركة اما على تقدير الاول فظ لانه موضوع لمطلق الحركة واما على التقدير الثاني فيان يعتبر نقله من معنى الطوفان الى مطلق الحركة ومنه الى المعنى الاصطلاحي لكن الاولى ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء لشدة مناسبة آه قوله لشدة مناسبة بالمعنى الاصطلاحي وذاك لان المناسبة على تقدير اعتبار المنقول عنه الحركة حول الشيء حاصلة بين نفسه كما لا يخفى قوله اى اصطلاح الناظرين اه والمراد رد لما ذكره الفاضل العصا من ان الظاهر نقلوه قوله افراغ الضمير اه اى الضمير الفاعل في نقل الراجع الى اصطلاح الناظرين لا الى اهل الاصطلاح قوله حيث جعل الناقل العرف الخاص اه اى لاهل العرف الخاص قوله اى ما هو اثر في نفسه اه اى لا اثر بالنظر الى ماله صلاح العلية والمقصود دفع ما ذكره الفاضل العصا من ان المراد بالاثر ماله صلاح كونه اثر اذا بالنظر الى صلاح العلية لا يثبت الاصلح الاثرية وحاصل الدفع ان المراد بالاثر ما هو اثر في نفسه لا اثر بالنظر الى ماله صلاح العلية حتى يكون المراد بالاثر ما هو له صلاح كونه اثر لا الاثر بالفعل وقد اشار اليه ذلك الفاضل حيث قال ويمكن ان يراد بالاثر الاثر بالفعل لشيء مالا بالنظر الى ماله صلاح العلية فافهم انتهى قوله وجود اه اى فقط لا عدما كالمالك فان وجوده مترتب على وجود الهبة واما عدمه فلا يترتب على عدم الهبة فان عدما لا يستلزم عدم المالك يجوز وجود المالك عند عدمها بشئ اخر كالبيع قوله او عدما اه اى فقط لا وجود كجواز الصلوة فان عدمه مترتب على عدم الطهارة واما وجود جوازها فلا يترتب على وجود الطهارة كجواز توقف جوازها على شرط اخر كاستقبال القبلة وغيره قوله او معاه اه اى وجودا وعدما كوجود الزعم فان وجوده وعدمه مترتبان على وجود الزناء الصادر عن المحضن وعدمه قوله اى يصح ان ينسب اليه اه والضمير المستتر راجع الى الاثر والمجرور الى ماله صلاح العلية والتفسير لصلاح العلية والمعنى انه يمكن ان ينسب الشئ الاول الى الشئ الثاني ويحكم بان الشئ الثاني علة للشئ بسبب حصوله عنده مرة بعد اخرى قوله انه مؤثر فيه اه اى ان ماله صلاح العلية مؤثر في الاثر قوله اى يسمى ذلك اللفظ المنقول اه يريد ان عطف قوله مجازا على قوله حقيقة معتبر قبل ربط الحقيقة باللفظ المنقول فيدل الكلام على ان ذلك اللفظ المنقول الذي لم يترك معناه الاول يسمى باسم الحقيقة والمجاز لكن بالاعتبارين احدهما اعتبار استعماله في المنقول عنه والاخر اعتبار استعماله في المنقول اليه ومن البين

ان تسمية ذلك اللفظ المنقول الذي لم يترك معناه الاول باسمين جميعا يستلزم ان يكون له معناه كثيرا اى ما فوق الواحد وقد اشار اليه الفاضل العصا حيث قال القسم هو الحقيقة والمجاز وما هو حقيقة ومجاز لا بد ان يكون كثير المعنى انتهى والمقصود الاصيل دفع ما ورد من ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معناها كثيرا فغير الحقيقة المستفادة من التقسيم قاصرا فنقله الفاضل العصا وقد عرفت انه فاعه قوله هذا القسم اه اى اللفظ قبل الاستعمال قوله ولذا اسقطوه عن التقسيم اه اى عن التقسيم الكائن لضبط الاقسام المستعملة والمقصود دفع ما ورد من انه بقى اللفظ الغير المستعمل بالنسبة الى المعنيين واسطة بين الاقسام على ما نقله الفاضل العصا وحاصل الدفع ان هذا القسم اى اللفظ قبل الاستعمال كما يكون خارجا عن الاقسام فهو خارج عن القسم لان المقسم هو اللفظ المستعمل في المعنى على ما اشار اليه الفاضل العصا حيث قال والتقسيم لضبط الاقسام المستعملة المسماة باسم قوله اى غير المسبوق بمعنى اخر اه والمقصود دفع ما ورده الفاضل العصا على الشارح حيث قال ما حاصله انه ان اريد بالاستعمال في قوله بل يستعمل فيه ايضا استعمال مطلقاى ولو بقرينة يصدق على المنقول لان المنقول يجوز استعماله في المعنى الاول بقرينة وان اريد به فيه الاستعمال بلا قرينة لا يصح قوله ايضا وذلك لان معناه انه كما يستعمل في المعنى الثاني بلا قرينة يستعمل في المعنى الاول بلا قرينة ولا يخفى بطلانه لانه لا يجوز استعماله في المعنى الثاني بلا قرينة ويرد اللفظ المقيس الى معنيين نقل من احدهما الى الاخر وكلاهما مجازيان فانه لا يستعمل في المعنى الاول بلا قرينة حتى يكون حقيقة فهو واسطة بين اقسام كثير المعنى وحاصل الدفع باختيار الشق الثاني ودفع المحذورين المذكورين فاشار بقوله اى غير المسبوق بمعنى اخر الى دفع المحذور الثاني الذي ذكره الفاضل المشار اليه بقوله ويرد اللفظ المقيس اه وبقوله ومعنى ايضا انه يستعمل فيه بعد النقل اه الى دفع المحذور الاول وهو الذي ذكره بقوله لا يصح قوله ايضا ومحصله ان ليس معنى ايضا ما توهمته حتى يراد به لا يصح بل معناه ما ذكرناه من تشبيه استعمال اللفظ في المعنى الغير المسبوق بمعنى اخر بعد النقل باستعماله فيه قبل النقل في كون كل من الاستعمالين بلا قرينة قوله بل مالا يتقدم عليه معنى اخر اه ناظر الى الاول قوله ما يتقدم عليه اه ناظر الى الثاني اى المعنى الثاني ما يتقدم عليه معنى اخر سواء تقدم على هذا المعنى الاخر ايضا معنى اخر اولا فيدخل اللفظ المقيس اه في هذا القسم كما لا يخفى قوله يعنى ان فعلا بمعنى اه وتفضل المقام على وجه يتضح المرام هو ان يقال ان الصفة التى هي على وزن فعل اما ان تكون

مشتقة من الفعل المتعدي ومن الفعل اللازم فان كانت مشتقة من الفعل المتعدي يجوز ان تكون بمعنى المفعول والفاعل والقرينة تخصها باحدهما فان كانت بمعنى المفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث اذا كان الموصوف مذكورا فيقال رجل قتل وامراة قتل ولا يقال امراة قتيلة ولا يستويان فيها اذا كانت صفة لموصوف مؤنث محذوف فيجب حقوق نداء التانيث اياها دافعا للالتباس كما في قولهم مررت بقتيلة ابن فلان اي بامراة قتيلة ابن فلان وان كانت مشتقة من الفعل اللازم لا تكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيها المذكر والمؤنث بل يجب الحاق نداء التانيث بها ولا يكون الا في حال الوصفية واذا نقلت منها الى الاسمية لا تلحق نداء بها للتانيث فاذا وجدت التاء فيها بعد النقل فالظانها تاء التانيث المحقة بها قبل النقل نقلت الصفة معها الى الاسمية اذا عرفت هذا فاذا اعتبرت الصفة المذكورة مشتقة من الفعل المتعدي فالاشهر انها بمعنى المفعول فامر التاء مشكل لانك قد عرفت انها اذا كانت بمعنى المفعول يستوي فيها المؤنث والمذكر اذا كان موصوفها مذكورا وقد ذكرهنا موصوفها وهو اللفظ فيحتاج في دفع الاشكال الى اعتبار الصفة منقولة الى الاسمية بلا تاء ثم الحاق التاء بها للتانيث بل للنقل الى اعتبار الصفة جارية على موصوف مؤنث محذوف قبل النقل فالتاء يجب ان تكون للتانيث فالصفة منقولة مع التاء الى الاسمية واما اذا اعتبرت مشتقة من الفعل اللازم فلا اشكال في امر التانيث فلا حاجة الى ارتكاب شيء من التكليفين المذكورين لما عرفت من قولنا بل يجب الحاق نداء التانيث آه قوله للنقل بعلاقة كون كل من النقل والتانيث فرعا آه اي ان الاصل في التاء هو انها للتانيث الا انها تطلق على النقل على طريق الاستعارة لمناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لها وذلك لان المؤنث فرع المذكر والمنقول اليه فرع المنقول عنه فشبه النقل المطلق بالتانيث المطلق في مطلق لفرعية فاستعمل المشبه به في المشبه فصار استعارة مصرحة اصلية ثم بتعبية هذه الاستعارة استعمل كلمة التاء الموضوعية لجزئيات التانيث المطلق في نقل لفظ الحقيقة الذي هو جزئ من جزئيات النقل المطلق فصار استعارة بتعبية قوله لان فيعلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث آه وقد عرفت ما يتعلق به من التفصيل فنذكر قال الفاضل العضا لوجعل بمعنى الجديرة ايضا كان بمعنى الفاعل ووجه التسمية حينئذ ان اللفظ حقيق بالاستعمال في الموضوع له بخلاف المعنى المجازي فانه ليس حقيقا لان يستعمل فيه اللفظ ما لم ينضم اليه قرينة وكذا لوجعل بمعنى العالم كما ينبغي فكان تسمية الكلمة بها بالعالم التيقن في افادة معناه بالتحقيق انتهى قوله

فدخله التاء آه اي للفرق بين المذكر والمؤنث فالتنقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة كما عرفت قوله فهي انساب بالثبته والعلومة آه لان المثبتة اسم مفعول فتدل على ان لها فاعلا وهو الثبوت وهو المستعمل والعلومة تدل على ان لها عالما وهو المستعمل ففي كل منهما اشارة الى اعتبار قيد الاستعمال في الحقيقة بخلاف الثابتة فان الظن منها هو الثبوت في نفسه كما لا يخفى قوله فهو المثبت الكامل اه والمقصود دفع ما اوردته الفاضل العصا من ان المجاز ايضا مثبت وان في مقام الغير فيكون حقيقا باسم الحقيقة انتهى وحاصل الدفع ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الحقيقة لانها كاملة في المثبتة لكونها مثبتة في مقامها بخلاف المجاز وهذا محمول ما ذكره الفاضل المشار اليه في الجواب عنه حيث قال الا ان يقال التسمية بالحقيقة والمجاز بالنسبة الى المعنى الاصل واللفظ اذا استعمل فيه فهو ثابت بخلاف المجاز فانه غير ثابت فيه وان كان ثابتا في غير المعنى الاصل انتهى قوله وكذا معلوم الدلالة آه اي وكذا المراد به المعلوم الكامل وهو الحقيقة لانها معلومة الدلالة على معناها الاصل بالنظر الى نفس اللفظ ابدأ بخلاف المجاز فانه قد يكون معلوم الدلالة بالقرينة وقد يكون معلوم الدلالة نظر الى نفس اللفظ اذا كان مستعملا في الجزء او اللازم العقلي كما ذكره الفاضل العصا فلان المجاز كالحقيقة معلوم الدلالة فيكون حقيقا باسم الحقيقة المأخوذة من حق بالمعنى الثاني فتدبر قوله اي مصدر منه آه اي لفظ المجاز مصدر ميمي من جازه وهذا المصدر اما بمعنى الفاعل وهو المجاز كما اختاره المحقق قدس سره واما بمعنى نفس المصدر رفضه مبالغة في تقديره بتسميته بالمصدر مطابقا للمبالغة في الثبوت في تسمية مقابله بالحقيقة بصيغة الفاعل الموضوع للمبالغة على ما اختاره الفاضل العصا قوله قال صاحب الايضاح اه والفرق بينهما ان الاول مأخوذ من جاز بمعنى تعدى والثاني من جاز بمعنى سلك وعلى كلا التقديرين ان لفظ المجاز اسم مكان قوله فان المجاز طريق آه فان قيل هذا الوجه يجري في الحقيقة ايضا فيلزم ان تسمى بالمجاز قلنا ان وجه التسمية ليس لصحة التسمية بل للاولوية والترجيح على التسمية بالغير من الاسماء فلا يرد في فقر بوجود ذلك المعنى في غير المسمى كما بين في علم البيان ولك ان تقول ان وجه التسمية لا يلزم ان يكون قياسا كما هو المشهور فلا يلزم ان تسمى الحقيقة بالمجاز بوجود ذلك المعنى فيها واعلم ان القوم لم يلتفتوا الى هذا الوجه لاستلزامه قوت المناسبة بين لفظي الحقيقة والمجاز قوله اي ما مر من تقسيم اللفظ آه والمقصود هو دفع ما اوردته الفاضل العصا حيث قال ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم غني عن هذا الفرق

قوله وهذا المصدر
اما بمعنى الفاعل آه
كما هو المختار عند
الشراح على ما صح
به قدس سره ومجمله
ان يكون كقول اللفظ
المجازي مجوزا به
لان الكلمة مجاوزة
بمكانه الاصل
وكونه مجاوزا للفظ
مكان الاصل والتامة
على الاول هو السببية
وعلى الثاني المجاز اسم
مكان

بينه وبين التقسيم السابق فافتراقه عنه بان القسم فيه مطلق المفرد والمقسم في السابق
الاسم كما ذهب اليه الشارح انتهى وحاصل الدفع ان مراد الشارح من ما مر هو التقسيمان
لا التقسيم الثاني فقط كما زعمه الفاضل العصام وفيه نظر لان الظان يقول الشارح ما مر
من تقسيم اللفظ آه بالتنشئة كما لا يخفى قوله والقصر على الاختياره على التقسيم الاخير قوله
تقصير آه اي باطل لانه تحكم لان كلا من التقسيمين السابقين تقسيم اللفظ المفرد بالنظر
الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه قوله على ما في المطالع آه قال صاحب المطالع قاضي الارمك
والمفرد يمكن تقسيمه بوجوه الاول انه ان دل على معنى وزمان بصيغة فهو الكلمة الى اخره التقسيم
الثاني المفرد ان اتحد معناه بالشخص وهو مظهر يسمى علما آه التقسيم الثالث المفرد وان وافقه
لفظ اخر سميا مترادفين ولافتبا بينين انتهى قوله وقول المص وكل لفظ معطوف على قوله
هذا التقسيم مقابل آه فهو داخل تحت التفرع ايضا قوله والمراد بكل لفظ مفرد بقرينة تقديمه
آه حيث قال ولما فرغ من المفرد وافساده مخرج في المركب على ما ذكره الفاضل العصا قوله
مع ان المناسب للتقسيم آه لان المقسم عبارة المفهوم كما هو المشهور كما ان المعرفة عبارة
عن المفهوم قوله على شموله جميع الاقسام آه اي على شمول التقسيم بجميع اقسام المقسم
وعدم خروج منها منه وقد يدخل على المعرفة للتنبيه على شمول التعريف لجميع افراد المعرفة
قوله وليس المقصود منه آه اي ومقصود الشارح من قوله ما مر من تقسيم اللفظ آه
بيان تقابل هذا التقسيم للتقسيمين السابقين كلاهما لا بيان تقابله للتقسيم الثاني السابق فقط
كما توهمه الفاضل العصا قوله وليس المقصود آه معطوف على مقدر كما لا يخفى فيكون مقصود
الشارح من قوله ما مر آه هو الاشارة الى كون قول المص وكل لفظ تقسيما ثالثا للفظ المفرد
مقابلا للتقسيمين السابقين له ومعطوفا على قوله وهو ان لم يصلح آه وليس مقصوده منه
بيان الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق الاخير فقط لان هذا التقسيم لا يعنى من الفرق
بينه وبين التقسيم الاول الذي هو التقسيم الى الاداة والكلمة والاسم لانه ايضا تقسيم لمطلق
اللفظ قوله على انك قد عرفت آه هذا اشارة الى ما ذكره فيما سبق من انه اذا لوحظ معنى
الاداة والكلمة في قالب الاسم يمكن قسمته الى الجزئي والكل فيكون المقسم اي الوصف العنوي²
في القسمة اسما بحيث يتناول الاقسام الثلاثة والتنبيه على هذا غير الاسلوب المشهور في
القسمة فقال وجئت اياه ولم يقل وهو الاسم انتهى ما لا قوله لا الى حال معناه اي
معنى بالنظر الى نفس معناه لا النظر الى حال معناه فليس معنى قوله وبالنظر الى نفس معناه انه
يقاس نفسه الى معناه كما زعمه الفاضل العصا لانه معنى لهذا المعنى المقصود منه هو الرد

على ما ذكره الفاضل قوله بخلاف هذا التقسيم فانه بالقياس الى لفظه وبالنظر الى حاله هذا ما
نقله الفاضل العصام عن البعض وقد عده تكلفا حيث قال بان يقاس الى لفظ اخر باعتبار
موافقة المعنى ومخالفته فاعتبار المعنى في هذا التقسيم مندرج في القياس الى اللفظ الاخر
فلا حاجة الى ما قبل يريد ان القياس الى لفظ اخر مدخلا لانه يستقل اذا لا بد من القياس
الى المعنى ايضا كما فيها سبق من التقسيمات انتهى فتدبر قوله لا يظهر وجهه آه وذلك لان
المراد باللفظ في قوله ما مر من تقسيم اللفظ وفي قوله وهذا تقسيم اللفظ آه هو اللفظ المطلق
لان هذا التقسيم ايضا مطلق اللفظ والمراد باللفظ في المقامين واحد فالموضع موضع الضمير
فاندفع ما قبل يظهر لي ان وجه التنبيه على تعابر المقسم في هذا التقسيم المار ولو باعتبار
التقسيم الاخير ولو بال عنوان وقاعدة اعادة المعرفة معرفة غير مطردة انتهى وذلك لما عرفت
ان المراد باللفظ الذي هو المقسم في المقامين واحد وان كان عنوان المقسم في احدهما متغيرا
لعنوانه في الاخر قوله فخرج التأكيد المعنوي والمؤكد آه اي مقصود الشارح من هذا التفسير
اخراج بعض اعيان المعرفة وهو التأكيد المعنوي آه واما التأكيد اللفظي فهو على قسمين لانه
اما ان يكون المؤكد بالكسر عين المؤكد بالفتح فهو خارج عن المعرفة لانه اللفظ المرادف فهو
يقضى التعدد فتعدد اللفظ معتبر في المعرفة فالتأكيد اللفظي خارج عن المعرفة واما التأكيد
واما ان يكون غيره وهو التأكيد بالمرادف وهو من اقسام المعرفة وداخل في التعريف
قوله ان لم يعتبر في افراد آه فيه اشارة الى التعريف على الشارح وحاصله انه انما يحتاج
الى هذا التفسير لاجرا لحد والحدود ان لم يعتبر في المقسم قيدا لافراد واما اذا اعتبر
بان يقال اللفظ المفرد آه كما هو الظاهر يخرج بقيدا لافراد لكون الحد مركبا على ما هو التحقيق
فتدبر قوله والمراد المعنى الموضوع له آه قال الفاضل العصا والمراد بالمعنى هو المطابق لانه
المتبادر عند اطلاق المعنى صرح به الشارح في بحث الوجهات والاستدعاء كون المقسم
الدال بالمطابقة ذلك فلا يشكل التعريفات بالانسان والفرس المتوافقين في مفهوم
الجوان انتهى قوله وبالواحد ما يقابل المتعدد آه والمقصود منه رد ما ذكره الفاضل
العصا من انه اراد بوحدة المعنى عدم اختلافها لا ما يقابل لكثرة حتى يرد ان ما يكون
معناها اثنين وتوافقا فهما ليس بخارج عن الترادف لكن تفسير التوافق بالوحدة بهذا
المعنى تفسير بالاختلاف انتهى وحاصل الرد ان المراد بالوحدة ما يقابل الكثرة والنقص الذي
اورده مندفع بما ذكرناه قال الشارح مرادف له آه الظان ضمير هو راجع الى اللفظ الاول
وان مرادف بكسر الدال وضميره راجع الى اللفظ الاخر ويجوز ان يكون

ضمير هو زاجعا الى اللفظ الاخر وضميره الى اللفظ ويحتمل ان يكون المراد في بفتح الدال احتمالا
في الضميرين يحيران على هذا الاحتمال قيل وان قرأ بفتح الدال فضميره هو يرجع الى المعنى وضميره
يرجع الى كل واحد من اللفظين انتهى ولا يخفى ما فيه من البعد قوله متوافقين آه قال
الفاضل العصا مفيد بالحشية والافاظ واحد يكون مرادفا للفظ ومباين له انتهى قوله
موصوف بالمرادفة له آه اي مقصود الشارح من قوله فهو مرادف له انه موصوف بالمرادفة له
لا يسمى بالمرادف والا لقال مرادف بترك قوله (له) وحاصله ان اللام متعلق بالمرادف والظرف
لغو والمراد المعنى الوصفى للمرادف لا المعنى الاسمي حتى لا يجوز تعلق اللام به والفرض منه
رد ما ذكره الفاضل العصام من ان الظرف فيه ليس دخلا في التسمية وهو متعلق
بمحذوف اي مرادف كائن له انتهى وحاصل الرد ان هذا التوجيه تكلف لا يحتاج اليه ورد ما
قيل ان الظرف متعلق بالمرادف مفعولا له باعتبار المعنى الاصلي انتهى لان هذا تكلف ايضا
واعترض على المحشى المحقق بان الظان يكون المرادف اسما ايضا قال في المطالع ان المفرد ان
وافقه لفظا اخر في الحقيقة سميا مترادفين والافتيانين واما لزوم تعلق الحرف الجبر بالاسم
فقد دفع بان قوله له ظرف مستقر صفة المفرد وليس بظرف لغواني وفيه لان ما ذكره الشارح
في القسم المقابل للمفرد من قوله فهو مباين له لا يدل على الاسمية حيث ذكر الجار والمجرور
فيه وما نقله من المطالع لا يدل على ما ادعاه لان صاحب المطالع لم يذكر الجار والمجرور
في تسمية الاقسام وجعل الظرف مستقرا بعد صحة جعله لغوا لا يخلو عن التكلف كما لا
يخفى قوله وفيه اشارة آه اي وفي ذكر الظرف اشارة الى ان اطلاق المرادف ليس من
قبيل التسمية بل من قبيل اطلاق بطريق التوصيف قوله بل على سبيل الاستعارة كاطلاق
آه والمراد دفع ما اورد عليه الفاضل العصام مع جوابه حيث قال ما حاصله انه لا حاجة
الى بيان التثنية بعد معرفة اسم المفرد الا ان يقال ان المشهور في المفرد غير المشهور في
التثنية فلذا قال اللفظان مترادفان انتهى وحاصل الدفع ان بيان اسم التثنية بعد معرفة
اسم المفرد للتثنية على كون اسم المفرد اعنى المرادف على سبيل الاستعارة كاطلاق اسم التثنية
اعنى المترادفين ومن البين ان هذا التثنية مما بد منه في هذا المقام وتقرير الاستعارة في المفرد
ظ واما تقرير الاستعارة في التثنية فبان يقال شبه توافق اللفظين في معنى واحد بركوب
شخصين على مركب واحد في اجتماع الشئين في شئ واحد فاستعير المترادف في الموضوع
للكوب المذكور للتوافق المذكور فصارت استعارة اصلية ثم استعمل المترادف المشتق
من الترادف في معنى التوافق المشتق من التوافق بتبعية تلك الاستعارة فصارت استعارة

تبعية قوله اي اخذ هذا اللفظ اخذ آه والمراد بيان ان قوله اخذ مفعول مطلق لفعل مقدر
وهو اخذ قوله متعلق بقوله واللفظان مترادفان آه اي متعلق به من جهة المعنى لانه في
معرض بيان ترادف اللفظين في الصورة المذكورة كما ان قوله الاتي وهو لان المباينة هي
المفارقة آه في معرض بيان تبين اللفظين في الصورة الاتية قوله واذا كانا مترادفين آه
والمقصود منه دفع ما اوردته المولى داود من ان الاولى ان يقول من المرادفة بد لقوله من
الترادف ليكون اشارة الى وجه التسمية فقصدا لا ضمنا اذ هو المذكور في المتن لا المترادفا
وليبكون موافقا لقوله لان المباينة هي المفارقة انتهى وما ذكره الفاضل العصام من الجواب
عن هذا الايراد الذي ذكره المولى داود اما اندفاع ما ذكره المولى داود فقط واما اندفاع
ما ذكره الفاضل العصام في جوابه فبان المقصود من العكس انما هو التنبيه على ان كلا
منهما يستلزم الاخر لا التفتن في بيان وجه التسمية كما زعمه الفاضل العصام فتدبر
قوله والمذكور فيها التابع آه واجيب عنه بان معنى الترادف ان يستعمل بمعنى اصل
الفعل كما ذكره المحشى يكون بمعنى ركوب احد خلف الاخر وان استعمل بمعنى التابع يكون
الركوب المذكور من افراد التابع لا بغنى في تصحيح كلام الشارح لان قوله الذي هو ركوب
آه صريح في ان الركوب المذكور تمام المعنى الموضوع له للركوب انتهى وفيه ان ما ذكره
الشارح انما يكون صريحا فيما اذا استعمل الترادف في اصل الفعل واما اذا لم يستعمل
فيه فلا كما لا قوله والمراد ركوب احدهما خلف آه والعرض منه دفع ما ذكره الفاضل
العصام من انه بين اسم التثنية لان المرادف في مركوب لا يكون الا واحدا ولا يسمى
الراكبان مترادفين وانما سميناها بالمترادفين لعدم تعيين المرادف ههنا فايهما
اريد يمكن ان يعتبر مرادفا انتهى وحاصل الدفع ان قيد التناوب معتبر في ركوب
احدهما خلف الاخر فيكون كل من الراكبين مترادفا فيجوز ان يسمى كل منهما مترادفا قوله
لتحقق الترادف آه اي لان الترادف لكونه تقا علا يقتضي المشاركة بين الاثنين في
اصل الفعل فلا يتحقق الترادف بمجرد ركوب احدهما خلف الاخر على ما يوهم ظاهر
عبارة الشرح فلا بد من قيد التناوب حتى يكون الركوب المذكور من الطرفين
فيتحقق الترادف قوله ويجوز ان يكون بمعنى اصل آه اي يجوز ان يستعمل الترادف
بمعنى اصل الفعل لان التقا على يجوز ان يستعمل في اصل الفعل بلا مشاركة كما
استعمل المفاعلة فيه كما في قولهم فاعلم الله ثم قوله كان الظان يقول
ومتى اختلف المعنى تحقق المفارقة آه قال الفاضل العصام ومتى اختلف المعنى تحقق

فان قيل قوله لا يجوز ان يستعمل الترادف في معنى واحد بركوب شخصين على مركب واحد في اجتماع الشئين في شئ واحد فاستعير المترادف في الموضوع للركوب المذكور للتوافق المذكور فصارت استعارة اصلية ثم استعمل المترادف المشتق من الترادف في معنى التوافق المشتق من التوافق بتبعية تلك الاستعارة فصارت استعارة

المفارقة لان المفارقة متحققة سواء جعل المعنى مركوبا للفظ او ظرفا له كما شاع من جعل المعاني ظروفًا للالفاظ الا انه قصد كمال الملازمة بين وجه التسمية والمرادف وبين وجه التسمية بالمباين انتهى قوله فلذا تعرض لنفي آه والمقصود منه دفع سؤال مقدر برده على السارج وهو انه لا معنى لتعرض نفي وحدة المركوب في هذا القسم فاجاب عنه بانه انما تعرض له لمناسبة بالقسم الاول وهو الترادف قوله لان المقصود من هذه الجملة آه اى لان المقصود من امثال هذه الجملة ليس مجرد آه كما يدل عليه صيغة الجمع في قوله بهذه الصفات قوله لانه لا يفيد آه اى لا يفيد فائدة الخبر لان كون جماعة الظانين من الناس معلوم عند كل احد ولا لازمها لان كونها معلوما عند المتكلم بهذا الكلام ايضا معلوم عند كل احد قوله بهذه الصفات آه اى الصفات المذكورة للبند المؤخر في هذه الجملة وامثالها كالظن هنا فالمراد بالصفة هو الصفة العنوية لا الصفة النحوية قوله وتقد بر الخبر لمجرد آه اى لا للحصر اذ هو باطل كما لا يخفى قوله كما يقال آه متعلق بالتنبيه وتقد بر الخبر على سبيل التنازع قوله اى امتازوا آه والمقصود تفسير الجملة مطابقا لما قصد منها من التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذا الحكم قوله وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم آه القائل هو الفاضل لعصا مخبره قوله الا في لا يخرج آه قوله ان التعبير بالبعض المبهم آه اى ان كلمة من في هذه الجملة وامثالها تبعيضية فهي كالتي تعبر بالبعض المبهم وهو قد يكون للتحقير قوله كالمكره قيل ووقع في عبارة الفاضل للعصا كالتكبر والمفاد واحد انتهى ووقع في النسخة التي عندنا منكر كما وقع في نسخة المحضى قوله واما التعبير عنهم ببعض الناس آه اذ فيه تعرض لهم بان ليس فيهم صفة زائدة على كونهم من الناس حتى يعبر بها عنهم قوله مع عدم الاطراد آه متعلق بقوله لا يخرج آه قوله مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام آه وذلك لان كل واحد من الوجوه قد لا يكون للتحقير ومن البين ان مجموعها لا يكون للتحقير وهو وظ والوجه ان الاخبار ان يختصان بهذا المقام قوله لا يخرج آه عن عدم الافادة آه قيل اما على الوجهين الاولين فلا انهما لكونهما مبنيين على قطع النظر عن الصفة المذكورة للبند في الجملة كما ترى لا يكون مفاد الجملة فيهما الا التحقير من غير افادة وصف فيهم موجب لذلك ومن البين ان لا اعتداد لمجرد افادة التحقير ما لم ينفذ الى فائدة اخرى واما على الوجهين الآخرين فلا ان التحقير فيهما انما يستفاد من التعبير عن اعتقادهم او جزمهم بالظن لا عن الحكم المذكور في هذه الجملة فيبقى الجملة غير مفيدة انتهى ولا يخفى ما في قوله فلا انهما لكونهما مبنيين آه من ان لا انسلم

ان مفاد الجملة فيها لا يكون الا التحقير لان ما يدل على التحقير جزؤ الجملة اعنى كلمة من في الوجه الاول وبعض الناس في الوجه الثاني فالتحقير على هذين الوجهين ليس مستفادا من الحكم كما في الوجهين الآخرين فالفرق بين الاولين والآخرين باستفادة التحقير في الاولين من الحكم في الجملة وباستفادة في الآخرين من غير الحكم تحكم لان التحقير على كل وجه مستفاد من غير الحكم كما لا يخفى قوله ولا بوصف احد المترادفين آه والمراد بيان ان هذه المقدمة مطوية قوله في الصراخ آه تمهيد لدفع الوهم الا في قوله وهو المراد هنا آه اى هذا الذي نقلناه من الصراخ من معنى الفصاحة هو المراد هنا آه وهذا التحقير اندفع ما توهمه الفاضل لعصا من ان المراد بالفصح صاحب ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ قوله فهي صفة النطق آه والمراد دفع ما اورده الفاضل للعصا عليه قدس سره من ان الفصح الذي يشتق من الفصاحة التي هي صفة النطق سواء كان في المفرد وهو المفرد الخالص عن تنافر الحروف والغريبة ومخالفة القياس اللغوي او في المركب وهو الخالص من تنافر الكلمات وضعفا لتأليف والتعقيد مع فصاحة مفرداته يباين الناطق وجعله صفة للناطق باى معنى كان من المعنيين يحتاج الى تكلف وهو تأويل الفصح بالفصح لفظه المفرد او لفظه المركب وهو لا يناسب جعلهما مترادفين لانه معنى مجازى للفصح ومن الظاهر انه لا ترادف باعتبار المعنى المجازى هذا محصل كلامه وحاصل الدفع ان الايراد مبنى على كون المراد من الفصح المشتق من الفصاحة التي هي صفة النطق مصطلح اهل المعاني وليس المراد منه كذلك بل المراد منه هو المعنى اللغوي المشتق من الفصاحة بالمعنى اللغوي اعنى بها كشادة سخن ودرست مخارج شدن ومن البين انها بهذا المعنى صفة النطق لان الموصوف بالظهور وصحة المخارج بالذات انما هو النطق وان الفصح المشتق منها بهذا المعنى اللغوي صفة جارية على الناطق على طريق اجراء الصفة على الصفة من قبيل متحرك مسرع قوله ابداء للفارق آه والمقصود منه دفع لما يتوجه عليه قدس سره من ان قوله والفصاحة صفة النطق مستدرك لفائدة له لان قوله فان الناطق موصوف بالفصح المذكور او لا يفيد ما افاده وحاصل الدفع ان له فائدة اخرى في هذا المقام وهي اظهار الفارق بين قولنا ناطق فصيح وبين قولنا سيف صارم وهو ان الاول وهو الفصح صفة للناطق الذي هو صفة للانسان والثاني وهو الصارم صفة للموصوف الذي هو السيف لان السيف ذات موصوفة بالصارم وليس بصفة لشيء اخر قوله وهو الذي في لغته لك آه هذا ناظر

الى قوله كشادة سخن وقوله ولا تضع مخارج الحروف ناظر الى قوله ودرست مخارج
شدن في تغير الفصاحة ناقلا اياه عن الصراخ واعلم انه قد اندفع بما قرره المحشى في
هذا المقام ما اورده الفاضل العصا عليه قدس سره من ان ما يظهر من كلامه من
كون الناطق اعم مطلقا من الفصيح لا يصح والصحيح ان الناطق اعم من الفصيح من وجه
اذ يكون فصيحاً وغير فصيح والفصيح غير ناطق بان لا يتكلم اصلا انتهى ما لا وحاصل
الدفع ان ما ذكره الفاضل العصا مبني ايضا على ان المراد بالفصاحة هو مصطلح اهل
المعاني لان من البين في كون الناطق اعم مطلقا من الفصيح بالمعنى القوي الذي ذكره
ونقله المحشى عن الصراخ قوله لصديق كل واحد منهما آه واعلم ان توهم الترادف
يمكن على ثلثة اوجه الاول في المتساويين والثاني في الامرين بينهما عموم وخصوص
مطلق والثالث في الامرين بينهما عموم من وجه وبعدها هو الوجه الثالث على ما ذكره
قوله اتخاذها في الذات بمعنى حملها آه ولما توهم ان المراد اتحاد ذات المترادفين فالوهم
التخصيص المترادفين في اسماء الالعيان والذوات دفعه بان المراد من اتخاذهما
في الذات حملهما على ذات واحدة والمراد بالذات في هذا المقام وامثاله هو المحكوم عليه
مطلقا اي سواء كان من الالعيان اولا كما لا يخفى قوله اي عن تقسيم المفرد آه يعني ان في
كل من القولين اي من المفرد وفي المركب حذف مضاف يدل عليه المقام والمقصود دفع
ما اورده الفاضل العصا من ان الاولى لما فرغ من اقسام المفرد لان حين الفراغ قد
علم من الشروع في اقسامه والمقصود بالبيان هو حين الفراغ عن اقسامه مع ان
كلاما من حين الفراغ من تقسيم المفرد وحين الفراغ من بيان اقسامه مقصود بالبيان اذ
بيان الاقسام غير التقسيم وبعده انتهى وهذا ظهر ضعف ما قاله في تفسير قول الشارح شرع
في المركب آه اي في اقسام المركب اذ تحقق مفهومه قبل الشروع في المفرد انتهى مع انه
لا يحسن المقابلة على هذا التفسير كما لا يخفى قوله وهذه الشرطية لزومية آه ويرد عليه
انه يناق في ما ذكره في اول حاشيته على التصديقات من ان هذه القضية اتفاقية لا لزوم
فيها لانه يجوز عدم التيسر للشروع في البحث بعد الفراغ عن بحث اخر لما منع كالموت ويمكن
دفعه بان المراد بالزوم ههنا هو اللزوم الادعائي وهو لا يناق في الاتفاق ولا يخفى انه خلاف
الظ ويمكن ان يقال ان ما ذكره في حاشية التصديقات مبني على ما هو المشهور من ان
هذه القضية وامثالها قضاي اتفاقية وما ذكره ههنا من كونها لزومية مبني على ما
قالوا من ان الشرطية المعنونة بكلمة لما قياسا استثنائي كما في شرح الطولع الاصفهاني

وقد صرحوا بان القياس الاستثنائي لا يتركب من الاتفاقية للزوم الدور ومحصله ان
ما ذكره اخيرا لما ذكره بعض الافاضل من كون هذه القضية لزومية عادية وفيه
نظر لان المعبر في اللزومية انما هو اللزوم المشعور به على ما قالوا من ان العلاقة المعبرة
في اللزومية انما هي العلاقة المشعور بها لا اللزوم العادي الا اعم من اللزوم المشعور به
فتأمل في هذا المقام قوله وفائدتها التنبيه آه كذا ذكره الفاضل العصا والمقصود
هو الرد على ما قيل من ان هذه الشرطية الدائرة على السنة المصنفين لغو من الكلام
لا فائدة له قوله يعني اذا جمع بين العبارتين آه والمراد دفع ما اورده الفاضل
العصا من انه كيف يجعل الشارح صحة السكوت تفسيراً وهو بصدد تفسير عبارة
المص لا بصدد تفسير عبارته انتهى وحاصل الدفع ان ما ذكره قدس سره مبني على
مجرد النظر الى ما وقع في عبارة الشارح من غير نظر الى وقوع العبارة الثانية بتفسير
فيها عبارة المص وبالجمله ان مراده قدس سره ان كلتا العبارتين من الشارح فيرد
عليه ان الاظهر تقديم العبارة الثانية وتجعل اولى والاولى ثانية اذ ليس مراد
الشارح تفسير العبارة المص بقوله اي يفيد فائدة آه حتى يكون الاظهر عدم ذكر
العبارة الثانية وذكر العبارتين قرينة على ان مراد الشارح تفسير ل عبارة المص وفيه
ان جمع العبارتين لا يدل على ان مراده ليس ذلك كما لا يخفى قوله خلاف المراد آه والمراد
عبارة عن افادة الفائدة التامة التي هي اعم من الفائدة الجديرة التي هي فائدة الخبر ومن
لازمها وتساوي صحة السكوت وخلافه عبارة عن افادة الفائدة الجديرة فمقصود
قدس سره انه اذا جعل هكذا لا يتوهم الارادة المذكورة لان كون الفائدة التامة
اعم من الفائدة الجديرة يتعين بتفسيرها بصحة السكوت بمعنى امكانه وهو اعم من
السكوت بالفعل فتوجد في الاخبار المعلومة للمخاطب فيشمل تعريف المركب عليها كما لا
يخفى قبل ويمكن ان يجاب عن مثل قولنا السماء فوقنا بان المراد بالفائدة الجديرة اعم
من ان تكون فائدة الخبر وهي افادة المخاطب من الخبر مفهومه فلا يكون عالما اياه
قبل لقاء الخبر اليه او لازم فائدة الخبر وهو ان يفيد المتكلم السامع علم نفسه لفهم
الخبر ايضا فالفائدة بالمعنى الاول وان كانت حاصلة له لكن الفائدة بالمعنى الثاني
يجوز ان تكون غير حاصلة له انتهى وفيه بحث من وجهين احدهما انه على هذا
يكون مأل التعريف الذي هو ما يفيد فائدة تامة ما يفيد الافادة ومن البين انه لا
معنى لافادة الافادة والوجه الثاني انه حينئذ لا يكون التعريف جامعا لافراد

المعرف لانه لا يصدق على المركب الانشائي وهو من افراد المعرف لانه مركب تام ايضا
كما لا يخفى قوله والعجب من فسر الفائدة التامة اه والمقصود رد ما قاله الفاضل
من ان المراد بالفائدة التامة ما يكون مقصودا للتكلم بالافادة ولا يكون افادته
وسيلة للمقصود كقوائد اجزاء المركب فانها التحصيل النسبة التي هي المقصودة بالمركب
انتهى وحاصل الرد انه فسر الفائدة بما لا ينضم منه كخفائه فلا يتفرع عليه قوله
فلا يرد ان الاظهر جعل صحة السكوت تفسير الفائدة التامة آه وذلك لانه بمجرد
التفسير بما لا ينضم منه كخفائه لا يكون ما ذكره الشارح ظافضا عن كونه اظهر
ولا ينفع التأويل في دفع الاعتراض بالظ فضلا عن الاظهر قوله بما لا ينضم منه آه
قبل وهو ما يصح قطع الافادة عنده اذ لا شك انه مما لا ينضم احد من افادة الفائدة
وفيه نظر لان هذا ليس تفسير الفائدة التامة في كلام الفاضل العصا بل التفسير
لها فيه هو قوله المراد بالفائدة التامة ما يكون آه كما نقلناه قوله اذ الفائدة الحاصلة
هذا بيان لوجه توهم ان المراد بالفائدة التامة هو الفائدة الجديرة قوله من الاجابة
بها آه والمراد من الاخبار هو الافادة فيشمل البيان على الانشائيات كما يشمل على
الاخباريات وحاصل البيان ان افادة الفائدة الحاصلة اولا للمخاطب عبارة عن
تذكيرها واخطارها لا عن افادة حقيقتها وهي اعلام ما لا يعلمه المخاطب بالفائدة
الحاصلة اولا له نافضة عن كونها فائدة تامة حقيقة بالنسبة الى الافادة بالكلام
فتبادر الى الوهم ان المراد بالفائدة التامة هو الفائدة الجديرة قوله لان المفهوم منه
آه اي من قوله صحة السكوت قوله اصلا آه اي لا ينتظر المخاطب انتظارا مثل
الانتظار الى المحكوم به او عليه ولا مثل الانتظار الى غيرها ولا يخفى ان هذا المفهوم
ليس بمراد اذ يجوز انتظار المخاطب الى غيرها كما لا يخفى قوله كما ان فيه نوع ابهام آه
هذا مبني على ما ذكره قدس سره بقوله والاظهر ان يجعل صحة السكوت تفسيراً
للفائدة آه وعلى ان ضميره راجع الى صحة السكوت وان قوله قدس سره ايضا قيد
لنوع ابهام على ما اشار اليه عماد الدين قوله او كما ان في الفائدة آه هذا مبني على ان
ضميره راجع الى الفائدة التامة وان قوله ايضا قيد للضمير في فيه على ما اشار اليه
عماد الدين ايضا ولا يخفى ان هذا يجوز بناؤه على ما ذكره قدس سره ايضا تدبر
ويمكن ان يقال ان قوله قدس سره ايضا متعلق بقوله هذا تفسير لصحة السكوت
آه فيكون المعنى ان هذا اي قوله لا يكون مستتبعا لتفسير الصحة السكوت كما ان قوله

يفيد فائدة تامة تفسير لصحة السكوت لانه لم يكن بالتفسير الا اول مشروحا كما ينبغي
فاحتج الى التفسير الثاني كما اشار اليه بعض الافاضل لكن هذا مبني على ما ذكره الشارح
لا على ما ذكره قدس سره من قوله الاظهر ان يقال آه قوله اي ليس المراد بالاستدعاء
والمراد من التفسير بيان مراد المحقق قدس سره من تفسيره بانه جواب عن سؤال مقدر
يرد على الشارح وهو ان قوله ولا يكون مستتبعا يقتضي ان يكون ذكر كل المسند اليه
واليه في المركب على سبيل التبعية وبطلانه ظ وحاصل الجواب انه ذكر الشارح الاستدعاء
على وجه التبعية واراد مجرد الاستدعاء ومحصله انه ذكر الاستدعاء المقيد واراد
مطلق الاستدعاء قوله فانه مفعول مطلق آه فالنفي راجع الى القيد على ما اشتهر
من ان النفي في كلام مقيد راجع الى قيده ولا يخفى ان الظ من كلامه قدس سره انه
مفعول مطلق لكل من قوله مستتبعا وينتظره على سبيل التنازع حيث قال اي
استدعاء وانتظارا آه قال الفاضل العصام وقولنا ضربت مركب تام لانه يفيد
المخاطب في الجملة فائدة تامة بمعنى انه لا يستتب لفظا اخر ينتظره المخاطب لانه في
مقام ليس مطلوب المخاطب الامعرفة وقوع الضرب يفيد هذا اللفظ فائدة لا انتظار
معها ولا يضرب وقوعه في مواضع ينتظر فيه المخاطب لذكر المفعول او العلة الى غير
ذلك فقوله كما اذا قيل زيد فبقى المخاطب منتظرا تمثيل للاستدعاء لا تقييد كما ذكره
السيد السند انتهى فتدبر وقال ابو الفتح في حاشية التهذيب في المركب التام اي مركب
لا يكون السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون المسند في استدعاء انتظار
المخاطب ذكر المسند ولا كالسكوت على المسند بدون المسند اليه في استدعاء انتظار
المخاطب ذكر المسند اليه نحو قام زيد وضرب عمرو ولبقم زيد ولا يضرب عمرو
لان السكوت عليها لا يستدعي انتظار المسند اليه ولا المسند بخلاف غلام زيد
ورجل فاضل وغيرهما من المركبات الناقصة فان السكوت عليها كالسكوت على
المسند اليه بدون المسند او على المسند بدون المسند اليه استدعاء انتظارا احدا
انتهى ونما البحث يطلب من تلك الحاشية قوله من ضربه آه اي من ضربه زيد
لانه لا يحصل السكوت للمخاطب عن اضطراب السؤال وعند ضم المفعول اعني قوله
عمرا يحصل سكوته وكذا اذا قال في اي زمان ضربت زيدا ينتظر بعد الجواب بقوله
ضربت زيدا الى ان نقول يوم الجمعة وقيس على هذا قوله اولان الفعل في تعقله آه
اي اولان الحدث يحتاج في تعقله ووجوده يحتاج الى مجل يتعلق به ويتقوم به

ويؤيده ما ذكر في تعريف المتعدي ما يتوقف فهمه على فهم متعلقه قوله قيل يلزم
ان يكون آه القائل هو الفاضل العصام قوله لا نسلم كون الاسماء المعدودة مركبة
وذلك لان في المركب الذي يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه لا بد من النسبة
مطلقا بين جزئيه ووجود هذه النسبة بين الاسماء المعدودة ممنوع فضلا عن
وجود النسبة التامة قوله ولو سلم آه هذا مبني على صدق مفهوم المركب
بحسب الظاهر قوله ولا شك انها من حيث المعنى آه لانه لا يتم بمجرد تعداد الاسماء
وان كانت كثيرة ما لم يحكم عليها بشئ او يحكم بها على شئ قوله وان كانت من حيث
العرض آه لان غرض المتكلم بها وهو التعداد بها يحصل بمجرد تعدادها كان يقول
زيد عمرو بكر الى غير ذلك قوله مبني الاعتراض على ان الاحتمال آه اي منشأه حمل
الاحتمال على المعنى اللغوي وهو الحمل مراد به المعنى المجازي له اعني الانصاف على
طريق الاستعارة على ما اشار اليه المولى داود والمقصود تعريض للفاضل العصام
حيث قال ان منشأ السؤال حمل الاحتمال الذي معناه الامكان العقلي وتجاوز العقل
عند الميزانيين على ما صرح به الشارح في قضايا شرحة للمطالع على الامكان بحسب
نفس الامر لا تناسب الامكان بالامكان وحينئذ يتجه جواب اخر سوى الجوابين
المذكورين وهو منع كل من الملازمين فان وقوع احد طرفي الامكان لا يسلبه
انتهى قوله برداشتن آه اي الحمل لانه يقال احتمله وحمله على معنى واحد قوله
والتبادر من قولنا آه معطوف على اسم ان اي الاحتمال والمعنى وان التبادر آه و
يحتمل ان يكون الواو حالية قوله ولا خبر يحتملها آه اي يصف بهما في نفس الامر
قوله وقد صرح بذلك آه اي وقد صرح بكل من كون الاحتمال بالمعنى اللغوي الذي اريد
به المعنى المجازي وكون التبادر من قولنا آه في الجواب بقوله كل خبر صادق آه اما
الاول فلانه لو كان الاحتمال فيه بالمعنى الاصطلاحي الذي هو الامكان العقلي يكون
الحكم على الخبر الصادق بالفعل بانه يجوز العقل ان يكون صادقا ومن البين انه لا معنى
له واما الثاني فلانه لو لم يعتبر كون الاحتمال في نفس الامر فاحتمال الصادق يحتمل الكذب
ايضا فلا يصح تخصيص احتمال الصدق بالخبر الصادق هذا مرادة ولنا في هذا المقام
بحث وهو ان ما ذكره مبني على اعتبار الفعل في عقد الوضع كما هو مذهب الرئيس مع
انه يصدق على مذهبه المتكئة واما اذا بنى الكلام على مذهب الفارابي فمعناه ظ
لا يخفى وان المحمول في قولنا كل خبر صادق يحتمل الصدق ليس يحتمل بل المحمول هو الصدق

لان ماله كل خبر صادق صادق بالاحتمال اي بالامكان فالاحتمال عبارة عن الجهة
وفس عليه امثاله على ما بين في محله قوله وحمل الاحتمال على الامكان اه والمراد ما
ذكره الفاضل العصام حيث قال فان قلت كان حمل المعترض الاحتمال على الامكان العام
فلذا قال فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب واقتصر على نفى احتمال الكذب اذ مع
المطابقة بحسب الصدق فلا يكون شئ من الصدق والكذب ممكنا خاصا والمجيب
بهذا الجواب ساعد في حمل الاحتمال على ما حمله وحمل الواو على ما يندفع به شبهته
فيكون جوابا جديا يتم في مقام الجدل فلا يكون غير مرضي ولذا اثبت الشارح في
شرح المطالع قلت المراد انه غير مرضي في مقام التحقيق وانما اثبت في شرح المطالع استغناء
ليان الاجوبه انتهى وما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب وحاصله انه يمكن ان
يجاب عنه بوجه ثلثة احدها ما اشتهر بين المحققين وهو حمل الاحتمال على الجواز
العقلي بالنظر الى مفهوم المركب التام وما هيته مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية
عنها خصوصية القائل والدليل بل عن خصوصية الطرفين ايضا وهو وقوع ثبوت
شئ لشيء اول وقوعه اذ عانا في الحملات ووقوع انفصال قضية بقضية اول وقوعه
اذ عانا في المتصلات ووقوع انفصال قضية عن قضية اول وقوعه اذ عانا في المتصلات
وما هيته الامر والنهي وغيرها من الانشائيات ومن البين ان كل خبر جائز الصدق
والكذب عند العقل بالنظر الى مجرد ماهية بخلاف الانشائيات وثانيها ان يحتمل
احتمال الصدق والكذب على امكانهما في نفس الامر لما هيته المركب التام المجردة عن
جميع الخصوصيات ولو في ضمن فردين منها والحاصل كل خبر يمكن بحسب نوعه صدق
وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشاء وثالثا انه يحتمل الاحتمال
على الامكان الذاتي الخاص والعام المقيد بجانب لوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا
لوجود صدق ولا لعدم صدق ولا لوجود كذب ولا لعدم كذب او ما لا يكون ذاته
مقتضيا لعدم صدق ولا لعدم كذب ومن الجائز ان يكون عدم الصدق في الاخبار
الكاذبة نا شيئا عن امر خارج عن ذاتها وكذا عدم الكذب في الاخبار الصادقة
بخلاف الانشائيات انتهى ولا يخفى وجه ردها قوله يعني ان لفظ الاحتمال آه اي لا معنى
للاحتمال لان لفظ الاحتمال جنس مستدرك آه والمقصود رد ما ذكره الفاضل
العصام من ان حاصله ان الاحتمال على ما هو تحقيقي لا معني له والا فمعنى سلب خبر
عن المعترض له ويحتمل ان يكون مراده انه لا فائدة في ذكر الاحتمال في مقام افادة

قوله وما هيته
الامر آه عطف
على قوله وقوع
سلبه آه

تعيين الصدق والكذب فعلى هذا يكون الجواب غير مرضي في مقام الجدل ايضا انتهى
ويدل على ما ذكرناه قوله ولذا قال غير مرضي آه وذلك لان الحصر المستفاد من تقديم
متعلق الفعل عليه وهو لام الغرض يدل على ان مقصوده ان المدعى وهو كون الجواب
غير مرضي انما يترتب على استدراك لفظ الاحتمال لا على شئ مما ذكره قوله ولم يتعرض
له في شرح المطالع آه عطف على قوله قال غير مرضي اى ولذا لم يتعرض فيه ايضا
لابطال هذا الجواب بانه لا معنى له آه نعم يمكن ان يقال اشار الى ضعفه بتأخير عن
الجواب الحق قوله وبعضهم آه وهو الفاضل العصام قوله اطال الكلام بزعم انه
تحقيق آه والمراد من الكلام ما نقلنا في الموضوعين وفيه من اللطافة حيث حكم
الفاضل المذكور بكون المراد بقول الشارح غير مرضي في مقام التحقيق ويكون قوله
لان الاحتمال لا معنى له آه مريدا به بيان الاحتمال على ما هو تحقيقه لا معنى له كما لا يخفى
قوله خلاصته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى اللغوي المتبادر آه اى لا الجواز
العقلي بمعنى الامكان الذهني كما زعمه الفاضل العصام فان غير متبادر من لفظ الاحتمال
فلا يكون مراد في التعريف ففيه رد لما ذكره الفاضل المذكور على ما عرفت قوله اى
من غير نظر آه تفسير لقوله في نفسه قوله بل بالنظر آه اضراب من قوله من غير
نظر والمقصود منه التنبيه على انه المقصود من نفى النظر الى خصوصية الزائد
قوله سواء كانت خصوصية آه اسم كانت راجع الى الامر الخارج فتأنيث الاسم
لتأنيث الخبر على هذه النسخة قوله او خصوصية الطرفين آه فانها ايضا خارجة
عن ماهية مفهوم الخبر وان لم تكن خارجة عن مفهومه قوله او امرا اخر الى اخره
كالمشاهدة والعلم باستحالة النقيض بداهة قوله فن قال بعد ملاحظة آه القائل
هو الفاضل العصام وكلمة بعد ظرف لقوله قال لا مقلول له لان المقلول له قوله
انه افساد آه وحا صله ان ما ذكره قدس سره في تحقيق الجواب الحق من الاطناب
والحاصل افساد لعبارة التعريف بالتأويل وصرفها عن الظاهر المتبادر منها بلا
موجب مع انه يجب حمل اللفاظ الواقعة في التعريفات على ظواهرها ما لم يوجد دع
صارف عنها كما ههنا قوله وحمل الاحتمال آه على صيغة الماضي المعلوم معطوف
على قوله قال اى وحمل القائل الاحتمال في تحقيق الجواب الحق على وجه يفيد صحة
التعريف من كل وجه ويدفع عنه انتقاضه بالمواد المذكورة على الامكان الذهني
وادعى ان الامكان الذهني معنى لاحتمال عند الميزانيين حيث قال في حاشية

النوطة بقول الشارح والحق في الجواب انما كان حقا لانه يصح استعمال الاحتمال كلما
يقع من غير شائبة تكلف لان معنى الاحتمال عندهم هو الامكان الذهني بمجرد تصور
الطرفين ولا شك ان كل خبر كذلك ومنع الاحتمال من خارج مفهوم اللفظ من المشاهدة
او صدق المتكلم او العلم باستحالة النقيض بداهة او العلم بتحقيق النقيض بداهة كما في
اجتماع النقيضين محال واجتماع النقيضين موجود بل منع الاحتمال من ظهور الخارج
الذي يطابقه الخبر ولا يطابقه على العقل حتى لو قطع النظر عن الخارج لاحتمال
فقول الشارح ولم يعتبر الخارج محتمل خارج مفهوم اللفظ والخارج الواقع فاحمل
على ايها شئت وبهذا تبين ان ما ذكره السيد انه لا يمكن في احتمال اجتماع
النقيضين محال قطع النظر عن الخارج بل مع النظر الى مجرد المفهوم ايضا يستنع
الاحتمال فلا بد من حمل كلام الشارح اعني اذا جرد بالنظر الى مفهوم اللفظ على انه اذا
جرد النظر الى ماهية مفهومه مع التجريد عن خصوص الطرفين وجعله في نظر
العقل مجرد ثبوت شئ او سلبه عنه ليس بذلك لان امتناع الاحتمال في امثاله
للنظر الى الخارج حتى لو قطع النظر عن الخارج لكان محتملا فاذا ذكره افساد لعبارة
التعريف بالتأويل من غير موجب انتهى قوله فقد افسد الكلام على نفسه آه لان
الافساد المذكور انما هو في حمل الاحتمال على الامكان العقلي الذي ليس معنى لغوي
لفظ الاحتمال كما حمله القائل ولا بمعنى مشهور بين الميزانيين كما ادعاه فحمل
الاحتمال على هذا الامكان صرف لعبارة التعريف عن ظاهرها وما ادعاه ليس
بيننا ولا بين قوله وعطف عليه وما هيته آه والمراد ان عطف الماهية على
المحصل قسيري كما يدل عليه قوله فان الماهية قوله تنصيصا آه متعلق لقوله
زاد قوله تدل على الكلية آه اى كما ان الهوية تدل على الجزئية قوله او اتصال شئ
بشئ آه هذا مذكور بطريق التمثيل اذ لم يذكر سلب اتصال شئ بشئ ولا سلب
انفصال شئ عن شئ قوله خصوصية الطرفين آه اى لا الامر الخارج عن مفهوم
الخبر من المتكلم ومثله كما عرفت قوله فن قال آه نقل بحسب المال لا بالعبارة
قوله ان قطع النظر عن الخارج كاف آه اى الخارج المفسر بالخارج عن مفهوم
اللفظ او الخارج الواقع على ما زعمه الفاضل العصام كما نقلنا واما اذا فسر بالامر
الخارج عن ماهية مفهوم الخبر كما هو حاصل تحقيق قدس سره فهو كاف في صحة
التعريف بلا ريب ولا يخفى انه لا ينافي ما اشار اليه من كون خصوصية الطرفين

امر خا رجاء عن ماهية الخبر هذا قوله لظهور صدق التعريف آه اى فكل فرد من افراد
الخبر المخصوصة يصدق تعريفه عليه بالحيثية المذكورة وهى تجريد النظر كما عرفت
فلا ينفصل التعريف بالاخبار المخصوصة كما لا يخفى قوله لم يرض قدس سره بان
الصدق آه اى وههنا جوابان اخران احدهما ان الصدق المأخوذ في تعريف
الخبر صفة المتكلم وكذا الكذب فالتعريف في الصدق والكذب عبارة عن المضاف
اليه الذى هو المتكلم فيكون مأل التعريف الى الذى يجمل صدق المتكلم وكذبه اى
اعلام المتكلم عن الشئ على ما هو به او على ما ليس هو به فلا دور وثانيهما ان
التعريفين لفظيان لكنه قدس سره لم يرض بهذين الجوابين لما ذكره المحشى قوله
لعدم صحته على التحقيق آه وذلك لان حاصل التحقيق الذى ذكره قدس سره كون
الاحتمال في الخبر بالنظر الى ماهية الكلية وقد عرفت انها عبارة عن ثبوت شئ
لشئ او انتفاء عنه مع قطع النظر عن خصوصية خارجة عن كونه مركبا تاما وهذا
الحاصل يدل على كونها صفتي الكلام فجعلها صفتي المتكلم بنا في التحقيق الذى ذكره
قدس سره قوله ولا بان هذان التعريفان آه هكذا وجدنا في النسخ التى عندنا ولا
يخفى ان الصواب ولا بان هذين التعريفين كما هو اللغة الشهيرة ولعله وقع من قلم الناسخ
قبل الاولى هذين لكنه جاز على لغة انتهى ولا يخفى ان ما ذكره لا بدفع الاولوية بل الحق
في العبارة ان يقال ان هذه العبارة وان صحت على لغة الا ان الاولى ان يقال بان هذين
التعريفين قوله اذ خبر آه تغلب للنفي قبل يعنى ان هذه الامور بديهية فلا يتوقف فهم
احدهما على الاخر ليلزم الدور وتقريرا بها تعريفات تنبيهية اذ البداهة يقبل التعريف
التنبيهى انتهى وفيه ان الظ من كلام المحشى المحقق ان هذه التعريفات تعريفات
لفظية لا تنبيهية ولا داعى لصرفه عن ظاهره قوله اى النسبة التى تعلق بها آه ولا
يخفى ان الظ من كلامه قدس سره ما فسر المحشى فغلى هذا يرد عليه قدس سره انه يشاء
ما ذكره في شرح المفتاح من ان المطابق للواقع انما هو الابقاع والانتزاع لا الوقوع و
الاوقوع لان الظ من كلامه ههنا ان المطابق للواقع انما هو الوقوع والاوقوع و
ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف في ان المطابق للواقع هل هو الوقوع والاوقوع او
الابقاع والانتزاع مبنى على الخلاف في ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية او
الخارجية فن ذهب الى الاول قال ان المطابق للواقع هو الابقاع والانتزاع ومن
ذهب الى الثاني قال ان المطابق هو الوقوع والاوقوع فكلامه قدس سره ههنا

مبنى على ان الالفاظ موضوعة بالصور الخارجية وكلامه في شرح المفتاح مبنى على
انها موضوعة للصور الذهنية فلا تدافع بين كلاميه قدس سره لكن هذا انما يتم اذا
كان المراد بالصور الذهنية الصور الذهنية الاصلية واما اذا كان المراد بها الصور
الذهنية الظلية فلا كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان ما ذكره المحشى ههنا مبنى على ما
حققه في حاشية المطول من ان النزاع في ان المطابق للواقع هل هو الوقوع والا
وقوع او الابقاع والانتزاع لفظي وحاصله ان النسبة الابقاعية والانتزاعية
عبارتان عن الوقوع والاوقوع من حيث حصولها في الذهن فهذا الكلام الذى شعر
بان مدلول الخبر هو النسبة الذهنية التى هى الوقوع والاوقوع لاينا في ما ذكره في
شرح المفتاح لان المراد بالوقوع والاوقوع هو الوقوع والاوقوع من حيث
حصولهما في الذهن فهما من هذه الحيثية يرجعان الى الابقاع والانتزاع قبل ان
ذلك الاختلاف مبنى على ما ذكره والاختلاف المبني على ما ذكره حقيقى كما بين في علم
الاصول وان المحشى نظر ههنا الى ما هو الحق التحقيق بالقبول وهو كون الالفاظ
موضوعة للصور الخارجية انتهى ما لا وفيه نظر لان ما ذكره المحشى مبنى على ما
حققه كما عرفت ولان كون الالفاظ موضوعة للصور الخارجية حق ممنوع كما بين
في محله قيل في بيان فائدة التفسير في قول المحشى اى النسبة التى آه اشارة الى ان
النسبة الابقاعية والانتزاعية عبارتتان عن الوقوع والاوقوع من حيث
حصولها في الذهن فلاينا في هذا الكلام المشعر بان مدلول الخبر النسبة الذهنية اعني
الابقاع والانتزاع لما وقع في بعض العبارات من ان مدلوله النسبة بمعنى الوقوع
والاوقوع اذ المراد فيه انه من حيث حصولها في الذهن فيرجع الى الابقاع و
الانتزاع انتهى وقد عرفت ما هو الظ من كلامه قدس سره ومن كلام المحشى
فهذا توجيه بعيد بل لا يرضى ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح كما لا يخفى فتوله
وحاصله مطابقة النسبة آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان الواقع عبارة عن
النسبة الابقاعية والانتزاعية ايضا فيلزم مطابقة الشئ بنفسه وحاصل الجواب
ان المراد بالواقع وان كان النسبة التى بين الشئين ايضا الا انها معتبرة في نفسها
اى مع قطع النظر عما في الذهن ومأله الى التغاير الاعتبارى وهو متحقق ههنا و
كاف قوله ابتداء كلام آه والمقصود رد لما ذكره الفاضل العضا حيث قال
اى يحصل تقسيم المركب التام الى الخبر والانشاء وجنثا ليس قوله وهو اما ان يدل

على طلب الفعل من جملة بيان المحصل او محصل تقسيم المركب التام الى اقسامه وحينئذ هو
 من تمت البيان ولكل وجهة هو موليها انتهى وحاصل الرد ان مراد الشارح هو
 الاحتمال الاول من الاحتمالين اللذين ذكرهما بقرينة السباق قوله منه آه اى من
 المحصل قوله الى قسميه آه اى الخبر والانشاء قوله اذ الكلام السابق فيه آه اى
 بقرينة كون الكلام السابق في تقسيم المركب التام الى قسميه قوله اسقط لفظ
 الاوليه آه ولما توجه على الشارح بانه لا وجه لاسقاط لفظ الاوليه الواقع في المتن هكذا
 دلالة اوليه اى وضعية آه اجاب عنه بانه انما اسقطه لنكتة وهى التنبيه قوله
 للتنبيه على انه لا مدخل له في التقسيم آه والمراد رد ما ذكره الفاضل العصام في بيان
 نكتة الاسقاط من قوله بانه بالاقصا ر عليه على ان قول المص حيث قال دلالة اوليه
 اى وضعية خروج عن قاعدة التعريف حيث استعمل في التعريف اللفظ المحتاج الى
 التفسير وفسره واستعمال اللفظ الغريب من معاييب التعريف سواء لم يفسر فيكون
 تعمية او فسر فيكون تطويلا لا غناء تفسيره عنه انتهى وحاصل الرد ان الكلام
 في التقسيم لا في التعريف ويمكن ان يقال لا مانع من اجتماع النكتتين قوله وانما زاد
 المصر آه ولما توجه على المحشى انه لما لم يكن للفظ الاوليه مدخل في التقسيم فلم زاد
 المصر اجاب عنه بما ذكره وهو ما ذكره الفاضل العصام حيث قال وكأنه اوقع المصر
 فيه قصدا للتنبيه على معنى عبارة وقعت في بعض تفاريفهم انتهى قوله يعنى ليس
 المراد آه اى مراد المص من تفسير الاوليه بالوضعية هو الاشارة الى انه ليس مراد
 القوم بالاوليه القصدية كون دلالة على طلب الفعل مقصودة لانه لو كانت
 مرادهم ذلك لخرج عن القسم الاول وهو الدال على طلب الفعل دلالة اوليه انتهى
 المستعمل في النفي مجازا بطريق الاستعارة التبعية وهى تشبيه النسبة الخبرية
 المنفية بالنسبة الانشائية المنهية في وجوب الانتفاء لانه لا يصدق عليه انه
 الدال على طلب الفعل دلالة قصدية اذ دلالة عليه غير مقصودة لان المقصود
 على هذا التقدير دلالة على نفي الفعل ويمكن ان يقال انه يصدق عليه حال كونه
 مأخوذا بجثية كونه مستعملا في معناه الحقيقي الذى هو النهى انه دال على طلب
 الفعل دلالة قصدية قوله بل ما يكون لا بواسطة بان يكون موضوعا آه اضرب
 من قوله ليس المراد بالاوليه آه اى يعنى مرادهم من الاوليه نفي الواسطة غير
 الوضع اذ لا يطلق الواسطة على الوضع في اصطلاحهم كما يدل عليه قوله بل يكون

موضوعا آه وحاصله نفي الواسطة في العروض لا نفي الواسطة في الثبوت ولا يخفى ان
 الوضع واسطة في الثبوت قوله فالمراد بقوله وضعية ان يكون آه والمراد منه دفع ما
 اورده الفاضل للعصام حيث قال تقييد الدلالة بالوضعية لا يخرج المجازات لان دلالتها
 وضعية انتهى وحاصل الدفع ان لا يكون دلالة الواسطة غير الوضع وقد عرفت ان
 ماله نفي الواسطة في العروض والوضع واسطة في الثبوت وبالحكمة ان الدلالة التضمنية
 والا التزامية بواسطة الدلالة المطابقة التى هى الواسطة في العروض وقد نفت هذه
 الواسطة فيخرج ما يكون دلالة بتوسط الوضع لما طلب الفعل جزأ له كما اذا كانت
 الدلالة تضمنية ولما طلب الفعل يلزمه في الذهن كما اذا كانت التزامية قوله بقرينة وقوعها
 آه وذلك لان وقوعها تفسير الاوليه يدل على نفي الواسطة غير الوضع لانك قد عرفت
 ان المراد بالاوليه نفي الواسطة غير الوضع قيل واسار بقوله بقرينة وقوعها آه الى ان
 القرينة على تقدير كون المراد بالوضعية الدلالة التى وقعت في المرتبة الاولى وهى الدلالة
 بتوسط الوضع له اعنى الدلالة المطابقة وبهذا التقرير يندفع ما يتوهم من ان ارادة
 هذا المعنى بالوضعية بقرينة وقوعها تفسير الاوليه لا يخرج عن شائبة الدور وذلك
 لانه انما يرد لو توقف كون وقوعها تفسير الاوليه قرينة هذه الارادة على كون المراد
 بالاوليه ما يكون لا بواسطة آه وليس كذلك على ما اشرنا اليه انتهى ولا يخفى ان هذا
 التعريف اى تعريف الاوليه بالوضعية لفظي فلولزم الدور فاما يلزم فيه وقد بين في
 محله انه لا استحالة فيه قوله ولان المتبادر فيه آه عطف على قوله بقرينة وقوعها آه
 اى ولان هذا المعنى اى كون الدلالة بغير واسطة غير توسط الوضع منادى من لفظة
 الوضعية قوله وما قيل ان دلالة الامراه القائل هو الفاضل العصام اعترض بانه اذا
 استعمل اقل بمعنى ضرب ضربا شديدا ليس دلالة على الطلب وضعية لانه مجاز
 في ذلك المعنى اجيب بان التعريف الخارج من القسمة هو ان الامر ما يدل على طلب
 الفعل دلالة وضعية وهو صادق عليه واجيب بالمنع اذ لو كانت كذلك لما احتج
 الى قوله دلالة وضعية لاجراخ نحو قولنا اطلب منك القيام وعلى تقدير التسليم لا يضربنا
 لان دلالة اللفظ على معناه الحقيقي لا تصير منفية عنه حين استعماله في المعنى المجازي
 نعم لا يكون ذلك المعنى مراد في هذا الحين بل نقول دلالة اللفظ على معناه المجازي عند ايراد
 المنطق على ما عرفت في تعريف الدلالة والتحقيق ان الامر هيئة ومادة والطلب مدلول
 الهيئة ولا مجاز فيها وانما المجاز في المادة لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية لا يقال

اطلب منك القيام يدل على طلب الفعل الذي هو القيام دلالة وضعية لان لفظ اطلب يخرج
 لمعنى الطلب فكيف يخرج بقوله وضعية لانا نقول الانشاء قسم من المركب التام ولا دخل
 لما يدل على الفعل اعنى القيام في تمامية ماهية هذا المركب فلا يكون ما هو مركب تام
 اعنى الطلب مع الضير وحدهما دالا على طلب الفعل بل يدل على الطلب فقط وعلى هذا ففي
 قول الشارح شئ ويمكن ان يقال ان هذا وان لم يكن له دخل في تمام المركب لم يخرج
 المركب عن كونه تاما وعلى تقدير مدخلية فيها لا يدل هذا المركب على طلب الفعل دلالة
 وضعية لان المراد بدلالته على الطلب هو الدلالة على طلب حاصل بذلك اللفظ كضم
 مثلا وهذا المركب وان في معناه الموضوع له لم يحصل به طلب القيام بل الحاصل بالانخبار
 عن طلب القيام واذا استعمل في الطلب الانشائي كان الطلب حاصل به لكن دلالة
 على هذا الطلب ليست وضعية لان هذا المعنى الانشائي ليس موضوعا له ولا جزاء من
 الموضوع له بل هو خارج عنه انتهى قوله لا يضم معه الاستعلاء والخضوع اه اى سواء
 فهم التساوى معه او لا ايضا قوله والاولى ان التقيد آه اى والاولى ان يقال ان
 التقيد آه قوله في دلالتها على طلب الفعل آه فان الاول امر تدل على طلب الفعل بالوضع
 وتلك الاخبار لا بالوضع قوله او انه لاخراج آه اى وان يقال انه لاخراج آه وحاصله
 انه لاخراج ما لا يكون خبرا ويدل على طلب الفعل بواسطة التمني بان يدل على طلب
 الفعل مطلقا والتمنى اعم من الترجي مطلقا لانه قد يوجد مع الترجي كما اذا كان متعلقا
 بفعل مرغوب كما في نحو (لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) وقد يوجد بدون كما اذا
 كان متعلقا بفعل مكروه كما في ليت زيد بضرب قال قدس سره في حاشية المطالع
 وكذا الحال في النداء فان طلب الاقبال لا يزم لمغاد كلزوم طلب الاعلام لمعنى
 الاستفهام انتهى قوله فعلى هذا آه اى فعلى هذا المذكور وهو كون الاعتراض الذي
 ذكره قدس سره ما ذكره الشارح في شرحه للمطالع يجوز ان يرجع ضميرا اعتراض في كلام
 قدس سره راجعا الى الشارح قوله اشارة الى صحة الاحتراز آه اى الاحتراز بالتقيد
 المذكور عن تلك الاخبار ايضا وذلك لان الاولى يدل على الراجح الذي خلافه وهو
 المرجوح صحيح لكنه ليس باولى قوله ولعل وجهه ما ذكره آه بيان لوجه الصحة
 وهو ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن ان يجاب آه قوله بل قد ظهر لك مما ذكرناه
 هذا اشارة الى جواب اخر عن الاعتراض المذكور واضراب عن جواب قدس سره
 والفرق بين الجوابين ان جواب قدس سره مبني على جعل تلك الاخبار مجازا في

الانشاء قد دخل في المقسم وتخرج بقوله وصفية اذ المراد بالوضع هو المعنى الاخصر
 لا المعنى الاعم الشامل للمجاز ايضا فان قيل انها خارجة عن المقسم لانه هو الدالت
 بالمطابقة قلنا ان الوضع المستفاد من المقسم اعم فيشمل المجاز وان جوابا المحتشئ مبني
 على استعمال تلك الاخبار في حقيقة من غير ان تجعل مجازات وحاصله ان تلك
 الاخبار مستعملة في معانيها الحقيقية دالة على طلب الفعل بالالتزام فتخرج بقيد الوضع
 لان دلالتها على الطلب ليست بتوسط الوضع له بل انما هي عليه بتوسط الوضع لمعانيها
 الحقيقية قوله بتوسط الوضع له آه اى لطلب الفعل بل انما يدل بتوسط الوضع لمعناه
 الحقيقي الذي هو ملزوم لطلب الفعل كما سيصرح به قوله فتدفع بما قد عرفت من
 بيان الشارح آه كلمة من ابتدائية ومتعلقة بعرفت لبيان لما في قوله بما عرفت
 لان من المبينة لما مخدوفة في قوله ان قيدا لمطابقة يعنى ان بيان وجه تقييد المص
 للمقسم بالمطابقة بقوله والاولى ان يقال ان التركيب والافراد آه بعد بيان ضعف
 الوجه المتقول عن القوم قوله ان قيدا لمطابقة آه وذلك لان خلاصة بيان الشارح
 ان تقييد المقسم بالمطابقة تقييد بحسب اللفظ لا بحسب المعنى لان هذا التقييد انما
 هو لمجرد ان تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزام يستلزم تحققه
 بالنسبة الى المعنى المطابق لا باختصاص الاقسام بالدال بالمطابقة بل القسم في كل
 من الدال بالمطابقة والدال بالتضمن والدال بالالتزام مقصودة في المقام قوله قيد
 من حيث اللفظ دون المعنى آه اعترض بان هذا ينا في ما ذكره في الصحيفة المرققة بهذا
 (١٦٣) وهو ان تقييد الدال بالمطابقة تقييد بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ انتهى
 ولا يخفى ان ما ذكره المحتشئ المحقق فيما سبق انما هو في توجيه كلامه قدس سره
 الذي بين مراد المص به من التقييد بالدال بالمطابقة وهو قوله قدس سره لكن التركيب
 هو المفهوم الوجودى واعتباره آه وهذا القول منه قدس سره ليس داخل تحت
 قوله قدس سره قبل هذا القول وهو ان المقصود من التركيب باعتبار المعنى آه لان
 مراده قدس سره منه بيان مقصود الشارح لبيان مقصود المص وما ذكره ههنا
 من قيد بالمطابقة قيد من حيث اللفظ آه بالنظر الى ما ذكر الشارح كما ينادى عليه
 قوله قد عرفت من بيان الشارح فلا تناقض بين كلاميه قطعا قوله مطلقا آه اى سواء
 كان ذلك الدال بالوضع دالا بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام قوله فرع كونها دلالة
 في المركب التام آه قيل ما حاصله ان هذا السؤال مبني على ارادة المعنى الاعم للوضع

الشامل لوضع المركبات وهو تعيين شيء لشيء بنوعه والا فلا يكون تلك الدلالة تضمنية لان الوضع بالمعنى الاخص مختص بالمفردات فعلى هذا وضع المركب من قبيل وضع الاجزاء للاجزاء فيكون كل منها مطابقة واما اذا كان المراد المعنى الاعم فيكون الوضع للمجموع فيوجد التضمن انتهى وفيه نظر لان قوله اذا لا مدخل للسند اليه ايضا في ما ذكره في بناء السؤال كما لا يخفى قوله ودالاتها على طلب الفعل تضمنية آه اى وليست مطابقة وانما تكون مطابقة لو كان طلب الفعل تاما معنى مجموع السند والسند اليه وليس كذلك فليست كذلك قوله اذا لا مدخل للسند اليه آه قال بعض الافاضل اعلم ان المركب التام الدال بالوضع على طلب الفعل ليست دلالة مطابقة بل تضمنية لانه مركب من مسند ومسند اليه ولا دخل للسند اليه في هذه الدلالة فالدال عليه هو الجزء الاخر وله مادة تدل على الفعل الذي هو المطلوب وصيغة تدل على طلب ذلك الفعل فالدال ههنا مغاير لما يدل على المطلوب انتهى وبهذا ظهر وجه كون دالاتها على طلب الفعل تضمنية ولا يخفى ان اطلاق التضمنية على هذه الدلالة مبني على كون دلالة اللفظ على معناه المجازي مطابقة باعتبار المعنى الاعم للوضع الشامل لوضع المجاز كما عرفت قوله والجواب لو صح آه نقض لما ذكره بجريانه في الامر وهو انه لا مدخل للسند اليه في الامر ايضا فدلالته على طلب الفعل تضمنية لما ذكر بعينه مع تخلف حكم المدعى اذ ليست دلالة عليه تضمنية بل هي مطابقة قوله وحله آه اى السؤال اى الجواب بطريق الحل وهو المنع لان في عرفهم يطلقون على المنع بعد النقض لفظ الحل قوله ولا مدخل فيه آه اى في حصوله الاقسام قوله اسقطوه آه اى اسقطوا الفا عل عن الذكر حيث لم يقولوا اما ان يدل على طلب الفعل من الفا عل المعين وان لم يسقطوه عن القصد والاعتبار قوله وحاصل الدفع ان دالاتها على طلب الفعل مجازية آه وهو ما ذكره قدس سره في الجواب ولما ورد عليه بان دلالة تلك الاخبار على طلب الفعل لا تكون باحد الدلالات الثلاث لانها لا تكون مطابقة وهو ظ ولا تضمنية لكون التقيد في مثل قولك ان المركب التام المجزئ موضوع للاخبار عن طلب الفعل داخلا والتقدير خارجا ولا التزامية لانها مشروطة بالزوم الذهني بالمعنى الاخص دفعه بقوله لان الاخبار عن طلب الفعل آه وحاصل الدفع ان المراد ان تلك الاخبار تدل على انشاء طلب الفعل دلالة مجازية عند استعمالها فيه بعد القرينة المعينة للمراد ولا شك

في انه بعد القرينة المعينة للمراد يكون انشاء الطلب لازما بينا بالمعنى الاخص واذا كان لازما بينا بالمعنى الاخص فيحقق الدلالة الالزامية قطعاً في قوله يكون لازماً بينا بالمعنى الاخص فيحقق الدلالة بالإشارة الى تحقيق ما ذكره المحشى المحقق في الجواب من قوله بل قد ظهر لك مما ذكرناه قوله من القسم الاول آه اى الدال على طلب الفعل المنقسم الى الاقسام الثلاثة اى الامر والالتماس والدعاء قوله لان عدها منه آه اى عد تلك الاخبار من القسم الاول يستلزم عدها من الامر ولا يستلزم نفى اللازم نفى الملزوم اكفى بنفى اللازم عن نفى الملزوم ولا يخفى ما فيه لانه فمثل اطلب منك الفعل يجوز ان يكون مخاطب مساوياً للمتكلم وان يكون فوقه في الشرف فيكون الطلب التماساً او سؤالا على تقدير العدم من القسم الاول فاستلزام عد تلك الاخبار من القسم الاول عدها من الامر ممنوع لما عرفت قوله او يقال المراد من الامر هذا وجه اخر لقوله وانما قال امر آه اى وانما قال امرادون ان يقول من القسم الاول لان المراد من الامر هو القسم الاول وهو مطلق الدال على طلب الفعل الشامل على الاقسام الثلاثة المذكورة على سبيل ذكر الخاص واردة العام والنكتة هي الاختصار ضعيفة فالوجه المبني عليها ضعيف ايضا قوله فلان كتب واجب آه قال في القاموس ان الكتاب يستعمل في معاني الفرض والايجاب والقدر يعنى التقدير والحكم والقضا انتهى والمقصود دفع ما ذكره الفاضل العصا من ان كون كتب موضوعا للخبر عن طلب الفعل نظر لان الكتابة هو الخط لا طلب الفعل ولوقيل وضعه العرف لطلب الفعل فقد وضعه لانشاء طلب الفعل لا للخبر اذ لم يستعمل كتب عليك الصلوة في اخبار عن طلب الصلوة اصلاً ووجه الدفع ظاهر قوله اى ليسا داخلين في شئ آه والمراد من التفسير دفع ما ذكره الفاضل العصا من انه يريد انهما خارجان عن الاقسام لاعتن مفهوم القسمة وكيف لا ولا يخرج شئ عن النفي والاثبات انتهى وحاصل الدفع ان معنى خروجهما عن القسمة عدم دخولهما في شئ من اقسامها كما ان الدخول في قولهم الذى يدخل في حقيقة جزئياته بمعنى عدم الخروج فلا يحتاج الى الارادة وفيه ما فيه قوله الاقسام الباقية آه اى اقسام القسم الاول قوله ذلك آه اى عدم دخوله تحتها قوله لظهوره آه اى لظهور عدم الدخول تحتها تغليب لقوله لم يتعرض لقوله وكذا آه اى وكذا الكلام في قوله واما النهى آه اى لم يتعرض لعدم دخول النهى في الاقسام الباقية للقسم الثانى مع ان الخروج عن القسمة يقتضى ذلك لظهور عدم دخول النهى

فيها وانما الاستنباه في دخوله تحت الامر قوله فلعدم دخوله تحت الامر ولا يخفى ان
 ان عدم دخوله تحت الامر مبنى على ما هو المختار من المذهبين وهو ان الراجح هو ان
 ان المطلوب بالنهي طلب لعدم اعتبار الاستمرار والبقاء لا طلب الكف كما هو المرجح
 فوضع الامر لطلب الاحداث ووضع النهي لطلب الابقاء ووفق بينهما قوله اي يندرج
 فيه المركب التامر والمعاد دفع سؤال مقدر وهو ان حروف التمني والترجي والنداء
 كيف يندرج تحت التنبيه الذي هو من اقسام الانشائي الذي هو من اقسام المركب
 التامر وحاصل الدفع ان المراد من التمني والترجي والنداء هو المركب التامر الذي دخل
 عليه احد هذه الحروف لا الحروف على سبيل ذكر الجزء واردة الكل والمجاورة قوله
 والقسم آه عطف على التمني قوله والنداء عطف على القسم او التمني قوله فان معنى
 بالله اقسمت بالله آه قيل وفيه اشارة الى ان الدال على القسم ليس حرف الباء بل مدخول
 الباء وهو في الحقيقة باء الالصاق واما كونه مشهورا بباء القسم فلكونه متعلقا بالقسم
 انتهى وفيه انه لا يستفاد منه الاشارة الى ما ذكره على ان كون الدال على القسم مدخولا
 الباء فقط باطل قطعا قوله اعني اوازردن آه وانما فسر النداء به لانه لو لم يفسره
 به لاحتل كونه بمعنى طلب الاقبال بناء على تفسيرهم المنادي بانه المطلوب اقباله آه وفيه
 اشارة الى رد ما ذكره المولى داود حيث قال واما النداء فلان كلمة يا مثلا ليست
 موضوعة لمعنى اقبل حتى تكون مرادفة له وفعلامثله بل هي كلمة موضوعة لانشاء
 حضور شخص مخصوص اعني انه حرف مخصوص وضعت لان يحضر بها زيد مثلا
 فيطلب منه شيء وذلك انما يكون عند طلب الاقبال فبمعونة هذه المقارنة تدل على
 طلب الاقبال والا فهي ليست لطلب الاقبال واما تفسيرهم بالنداء بطلب الاقبال
 بحرف نائب مناب ادعوف ذلك مساهلة منهم اعتمادا على وضوح الامر انتهى
 ووجه الرد ظاهر قيل لكن فيه انه ليس كون النداء بهذا المعنى في ضمير المتكلم كثير
 معنى انتهى ولا يخفى ان كون النداء تنبيها على ما في ضمير المتكلم من اوازردن صحيح
 قوله فانه تعريف بالاذم آه اي ليس تعريفا بحقيقته لان التعريف بحقيقته انما هو ما
 ذكرناه من كون النداء بمعنى اوازردن قوله بالنظر الى آه وهو الفعل اي وان كان
 في الاستفهام طلب لكن ليس فيه طلب مضاف الى الفعل بل طلب مضاف الى الفهم
 وهو ليس بفعل قوله وهو آه اي العلم قوله اما الحصول فيكون انفعالا آه وفيه
 مسامحة اذ لم يذهب احد الى ان العلم نفس الحصول كما بين في محله وفي هذه المسئلة مذاهب كثيرة

الا ان المشهور منها ثلثة قالوا ان حال العقل مع الصورة العلمية كحال المرأة مع الصورة
 المرشمة فيها في ان هناك ثلثة اشياء لا محالة الصورة وقبول المحل باها والتعلق
 بين المحل والصورة والنزاع في ان العلم اي هذه الثلثة فذهب بعضهم الى الاول وقال
 هو من مقولة كيف وذهب بعضهم الى الثاني فقال هو من مقولة الانفعال
 ومن ذهب الى الثالث قال انه من مقولة الاضافة واستظهر هذه الثلثة كيف
 والا نفعال وتحقيق هذه المسئلة يطلب من الحاشية الميرية على التهذيب قوله
 ولذا قال ان افهم آه اي يتفرع على عد عرف اللغة الفهم والعلم من الافعال الصادرة
 من القلب كون افهم واعلم امرا ولهذا التفرع قال ان افهم واعلم امر قوله والسر
 في ذلك آه اي في عد عرف اللغة الفهم من تلك الافعال الذي يتفرع عليه قولهم يكون
 افهم واعلم امرا انهم قالوا بان الامر يطلب الفعل ولا شك ان المطالب بالامر ما يكون مقدرا
 تحصيله للامور سواء كان ذلك المطلوب الذي هو المقدور من مقولة الفعل اي
 التأثير او من مقولة الانفعال اي التأثير الذي هو قبول الاثر او من مقولة كيف
 الذي هو الصورة الحاصلة فعلم ان مرادهم بالفعل في قولهم طلب الفعل ما يكون
 مقدورا تحصيله فالفعل بهذا المعنى يصدق على مثل الفهم والعلم قوله ان لم يستعملها
 اهل الاصطلاح آه اشارة الى ان هذا القيد معتبر في كلامه قدس سره اي وليست
 التقسيمات المذكورة من اصطلاحات المنطقيين بل نقلوا هذه التقسيمات من اهل
 اللغة والمراد دفع ما اورده الفاضل العصام من ان التبادر من اطلاق ارباب الاصطلاح
 المعنى الاصطلاحي انتهى ووجه الدفع ظاهر مما قررناه قوله وما عداه مجازيا آه اي
 ما عدا المعنى الاصطلاحي مجازي عند اهل الاصطلاح وان كان ذلك الغير معنى لغويا
 قوله اي الجملة الاستفهامية آه وبهذا التفسير كقسيبر التمني وامثاله بالمركب الذي
 دخل عليه حرف التمني وحرف الترجي وقد عرفت قوله بان المراد بالفعل آه اي المراد
 بالفعل في قولهم طلب الفعل هو الحدث الذي دل عليه المصدر الذي هو ماخذ
 اشتقاق اللفظ المشتق المستعمل كضرب فانه دال بالوضع على طلب الفعل الذي هو
 ماخذ اشتقاق اللفظ المستعمل وهو اضرب فيدخل الاستفهام في التنبيه لانه
 يصدق عليه انه لا يدل بالوضع على طلب معنى ما هو ماخذ اشتقاق اللفظ المستعمل
 لانه لا شبهة في انه ليس للاستفهام آه قوله سواء كان آه اي سواء كان ماخذ
 الاشتقاق اللفظ المستعمل كاضرب في اضرب اولا كما في دع فان ماخذه تقديرى

قوله على ذلك آه أي على أن المراد بالفعل ما هو معنى آه وفيه نظر لأنه هو المتبادر من لفظ الفعل قوله وأما ثانياً فلا نه يخرج آه قبل ويجوز منع الشق الثاني بأنه لا ضمير في خروجه لأنه كما أن النحاة لم يسموه أمراً كذلك المنطقيون يجوز أن لا يسموه أمراً انتهى ولا يخفى أن الوجه الثاني مبني على ما ذكره المحشي فيما سبق في حاشية قوله قد سرم لكن دلالتها على الانشاء آه حيث قال وفيه إشارة إلى أن عدم عدها أمراً ليس لمخالفتها صيغ الأمر فإن أسماء الأفعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم أمره قوله خصوصه ومه آه وذلك لأن رويد مصغر مصدر روادا في الأصل وليس مشتقاً منه فلا يكون له مأخذ اشتقاق وكذا صه فإنه صوت في الأصل نقل منه إلى معنى السكوت ثم منه إلى معنى اسكت فإن قيل المراد بهما معنى ما هو مأخذ اشتقاق الأمر الذي دل عليه كل منهما أي مهل واسكت قلنا إن البحث في مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولفظا مهل واسكت ليسا مستعملين بل هما مدلولان للفظين مستعملين هما رويد وصه قوله قدس سره فان قلنا إن التفهيم ليس فعلاً من أفعال الجواهر آه واجب بان التفهيم قد يكون بالتكلم وحركة اليد والرأس وغير ذلك قوله بعد تسليم أن المراد آه قيل لا صوب بعد تسليم أن المطلوب بالاستفهام هو تفهيم المخاطب وأنه فعل حقيقة انتهى ولا يخفى أن هذا مبني على كلا التسليمين إلا أن كونه مبني على تسليم أن المطب بالاستفهام هو تفهيم المخاطب وأنه فعل حقيقة ظاهر دون كونه مبني على تسليم أن المراد بالفعل ما بعد عرفا آه فبين ما خفي وأعرض عما ظهر قوله والفهم ليس منه آه هكذا وجد في النسخ التي رثيناها والحق التفهيم قوله ويمكن أن يقال أنه منع آه معطوف على قوله نقض إجمالي آه ولما كان اللفظ من قوله قدس سره فعلى هذا يلزم أن لا يكون آه كون الجواب نقضاً إجمالياً كما ذكره ذكر هذا الاحتمال أعني كون الجواب منعا بما يدل على كونه غير اللفظ حيث قال ويمكن آه فلا حاجة إلى ما قيل لكون هذا السند مما في مساواته لنقيض المقدمة الممنوعة أو كونه أخص منه خفاء انتهى فتدبر قوله لأن ذلك مطلوب آه أي تفهيم المخاطب مطلوب من صيغة الاستفهام ومدلولها وفهم التكلم هو الغرض الأصلي من الاستفهام ومقصود بطلب التفهيم من المخاطب فالفهم مطلوب في ذاته ومطلوبية التفهيم مقيدة بكونه من الصيغة ومعللة بمطلوبية الفهم لأن الفهم علة غائية للتفهم فمطلوبيته علة غائية لمطلوبية التفهيم أيضاً قوله ولا يتعلق بذلك غرض

على آه والمراد دفع ما أورده بعضهم من أن كون فهم التكلم مقصوداً أصلياً لا يمنع المناهضة المذكورة لأن هذا المعنى موقوف على التنبيه المذكور فيكون بينهما مناسبة انتهى وحاصل الدفع أنه لا يتعلق بكون المناسبة مرعية أو غير مرعية غرض على حق يختلف ذلك الغرض في ترتيبه على كونها مرعية بالنظر إلى المقصود بالنتج الذي هو الاستعلام وكونها غير مرعية بالنظر إلى المقصود الأصلي الذي هو فهم التكلم ويقال إن المطلوب هو الغرض العلي المرتب على كونها مرعية بالنظر إلى المقصود بالنتج فالمناسبة اللغوية معتبرة فلا تغفل قوله من كلمة لا للسلب آه أي كلمة لا في مثل قولنا لا تضرب قوله لأن متعلق قدرته حادث آه بيان للإلزام المستفادة من كلامه قدس سره وهي أنه لما كان عدم الفعل مستمرا من الأزل إلى الأبد فلا يكون مقدورا آه قوله والكلف به لا بد أن يكون مقدورا آه ناظر إلى قوله قدس سره ومعطوف عليه فلا يكون مقدورا آه فيكون إشارة إلى كبرى الشكل الثاني والنتيجة أن عدم الفعل ليس بمكلف به ولنا مقدمة مطوية مستفادة من هذا المقام وهي أن ما هو مطلوب بالتمني فهو مكلف به وبجعلها صغرى لهذه النتيجة فينتج من الشكل الثاني أن المطلوب بالتمني ليس هو عدم الفعل وهو المطلوب قوله والكلف به لا بد أن يكون حاصل آه معطوف على قوله قدس سره ولا حاصل آه ففيه إشارة إلى أن هذه المقدمة مطوية في كلامه قدس سره والقياس المركب من هاتين المقدمتين أحدهما مطوية أعني بها الكبرى شكل ثان قوله ليتحقق فائدة التكليف آه دليل للكبرى وتقرير أن المكلف به لو لم يحصل بتحصيل العبد لم يتحقق فائدة التكليف ولو لم يتحقق فائدة التكليف كان التكليف عبثاً ينتج أن المكلف به لو لم يحصل بتحصيل العبد كان التكليف عبثاً لكن الثاني باطل وكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المطب أما بطلان الثاني فظاهر لأن العبث لا يصدر عن العاقل فضلاً عن الحكيم المطلق قوله يصدر عنها بالاختيار آه فهو مقدور للعبد فيجوز أن يكون حاصل بتحصيله قوله سواء كان آه أي سواء كان ذلك بالفعل الآخر الذي هو غير الكلف المطب كها أو غير كلف قوله فيدخل آه تفرع على التفسير فيكون تعريف النهي جامعاً وتعريف الأمر ما نفعاً لا تكلف قوله ولا يدخل آه معطوف على قوله فيدخل آه فهو داخل تحت التفرع فلا يدخل في تعريف النهي أكف حتى يبطل تعريفه بعدم نفع لا أكف وتعريف الأمر بعدم جمعه إياه قوله وكذا أكف عن الزناء آه أي وكذا لا يدل في تعريف النهي أكف عن الزناء لأنه وإن كان المطب نحو أكف

عن الزناء الكف عن الشيء لكن المط بصيغة الامر انما هو الكف فقط لا الكف عن الشيء الذي هو الزناء مثلا قوله سواء كان طلب آه اي ان النفي وهو كلمة غير واقع في الكف المقيد بكونه عن فعل اخر فيجوز توجهه الى كل من المقيد والمقيد فيعتبر توجهه الى كل منهما قوله او يكون الخصوصية مستفادة آه والمراد دفع ما اورده ابو وردى حيث قال ويرد على قوله قدس سره طلب فعل غير كف نحو كف عن الزناء ولو زيد قيد اخر اعنى قولنا عن المصدر بعد قوله كف لورد نحو قوله كف عن الكف فالصواب ان يقال طلب فعل غير كف لا يكون ذلك الكف مدلول الجوهر فينبذ لا يرشد لان مثل كف عن الكف وان دل على طلب الفعل هو الكف عن مصدر الصيغة الدالة على ذلك الطلب لكن ذلك الكف مدلول الجوهر واما الكف المستفاد من النهي فهو ليس بمدلول الجوهر انتهى وحاصل الدفع ان المقصود ههنا ليس تعريف لفظ الامر ببيان ما وضع له بل المراد تعريف الامر بالصيغة الذي هو من الالفاظ فقوله طلب فعل مسامحة والمراد هو لفظ دال بالوضع على طلب فعل غير كف عن فعل آخر ومن البين ان اكفف في قولنا اكفف عن الزناء يصدق عليه انه لفظ دال آه وخصوصية فعل الزناء مستفادة من لفظ آخر ولعله لهذا البحث قال قد برهانه دقق قوله مع انه غير متناول له كما سيجي آه اي مع ان طلب الشيء غير متناول لطلب الفهم لان الشيء عبارة عن الفعل لما سيجي من قوله قدس سره ان المط من الغير اما الفعل على رأى واما الفعل وعد لا غير على رأى اخر ومن البين ان الفهم ليس بفعل حقيقة والمراد بالفعل ههنا هو الفعل حقيقة ولا عدمه قوله قدس سره وقد عرفت ان الاستفهام آه اعتراض على الشارح بانه لا حاجة الى جعل طلب الشيء اعم من الفعل ليشمل على طلب الفهم لما عرفت من ان الاستفهام ايضا يدل على طلب الفعل بقوله وايضا المطلوب بالاستفهام تفهيم المخاطب آه قوله والغائب آه والمراد رد ما ذكره بعض الافاضل من انه اراد بالغير المخاطب انتهى وحاصل الرد ان الغير اعم من المخاطب قوله كما في امر المتكلم نفسه آه والمراد رد ما ذكره البصريون من قولهم انه لا يأتى الوجهان المتكلم من معروفي الامر والنهي بان هذا القول ممنوع وما ذكره في بيان هذا القول من انه يلزم ان يكون الشخص الواحد امرا ومأمورا في حالة او ناهيا ومنها في حالة واحدة واللازم باطل اورد عليه الامام البركوى في حاشية المقصود المسمية بامعان الانظار الاعتراض من وجوه اربعة واسار المحشى الى الوجه الاول منها تجوز التغير

الاعتبارى قوله لفظه فقط آه لان لفظه فقط مشعرة بالافراد فالحسن في المقابلة كلمة مع الدالة على الاجتماع قوله بناء على ان الفهم آه قيل يمكن ان يكون علة لمبني فعل هذا ان الضمير في طلبه عائد الى الفهم والضمر في طلبه عائد الى التفهيم ويمكن ان يكون علة للتساخ فاعلى هذا ان الامر في الضميرين بالعكس على ما حقق في محله انتهى ولا يخفى انه لا معنى لتعليل مطلق المبني والتساخ بهذا التعليل بل التعليل به انما هو للمبني المقيد بهذا التساخ فالضمير في طلبه عائد الى التفهيم والضمر في طلبه راجع الى الفهم والمعنى ان طلب التفهيم طلب الفهم لان الاول يستلزم الثاني فكلامهم مبني على ذكر اللازم واردة الملزوم وهو المراد بالمسامحة ههنا قوله واراد بالفعل فعل المخاطب آه شروع في بيان ان المراد بالفعل في التقسيم الاول هو فعل المخاطب فالا استفهام ليس بداخل في طلب الفعل لانه طلب فعل المتكلم وهو الفهم كما هو المشهور على ما عرفت فطلب الشيء اعم من طلب الفعل من حيث الصدق ايضا لانه يشمل طلب فعل المخاطب وطلب فعل المتكلم قوله حيث آه اي على تقدير ارادة الشارح بالفعل فعل المخاطب يلزم خروج لا علم على صيغة المتكلم وحين من مجهول الامر فالتكلم بنحو لا علم من حيث هو متكلم غيره من حيث هو مخاطب على ما عرفت من ان الامر من جهة القول ليس والمأمورية من جهة الفعل والمغابرة الاعتبارية كافية في المقام قوله اي الغرض من طلب الفعل آه ولما توجه عليه قدس سره بانه يفهم من قوله فاما ان يكون المقصود آه ان مدلول الاستفهام حصول شيء في الذهن آه لان المقصود هو المعنى والمدلول وليس كذلك لان معنى الاستفهام ومدلوله هو طلب التفهيم لا حصول شيء في الذهن اجاب المحشى بما حاصله انه ليس معنى المقصود معنى الاستفهام بل معناه الغرض من طلب الفعل الذي هو طلب التفهيم وهو حصول شيء في الذهن الذي هو عبارة عن وجوده فيه بوجود ظلي قوله اي من حيث ذاته آه وقائده اخراج مثل علمني وفهمي لان حصول شيء منهما في الذهن ليس غرضهما فيهما من حيث ذاته بل لكونه اثرا للحدث الذي كان الغرض فيهما اتصاف الفاعل به وقوعه على المفعول وذلك الحدث هو التعليم في الاول والتفهيم في الثاني قوله بوجوه داصلي آه وقد عرفت ما يتعلق به من تحقيق بحثه قوله وما قبل ان المراد آه القائل هو ابو وردى قوله فان الغرض منهما حصول شيء آه ولا يخفى ان ما ذكره المحشى فيما سبق من كفاية التغير الاعتبارى يدفعه ايضا عن هذا القائل قوله وما قبل ان المقصود آه اي في بيان الفرق بين نحو علمني

وفهمي وبين الاستفهام والقائل هو القائل العصارم وابو وردى قوله لا يجدي بطلان
 آه قبل اي لا ينفع بنفع كامل في تحقيق الفرق ودفع اليراد المذكور اما الاول فلانه كلام
 بجهل لم يبين فيه كيفية لزوم حصول شيء في الذهن لحصوله في الخارج في علمي وفهمي
 بانه بواسطة كونه اثر الحدوث المستفاد من جوهرها لا من حيث حصول شيء في الذهن
 بخلاف الاستفهام كما عرفت من تفسير قيد الحيثية آنفا مع انه مناط الفرق انتهى
 وفيه نظر لان الفرق بينهما لا يتوقف على بيان كيفية لزوم حصول شيء في الذهن
 لحصوله في الخارج في علمي وفهمي بانه بواسطة كونه اثر آه بل مدار الفرق على
 ما بينه القائل هو ان في مثل علمي حصول شيء في الخارج ملزوم وحصول شيء في الذهن
 لازم لمطلقا اي سواء كان بواسطة او لا وفي الاستفهام حصول شيء في الذهن
 مطلقا ملزوم وحصول شيء في الخارج لازم له فاجعل ملزوما في مثل علمي جعل
 لازما في الاستفهام وما جعل لازما في مثل علمي جعل ملزوما في الاستفهام فظهر
 الفرق بينهما فالحن ان المراد بقوله لا يجدي بطلان ان هذا الفرق الذي ذكره
 القائل لا يدفع اليراد المذكور لانه يتوجه عليه اليراد المذكور بانه ان اراد
 بالمقصود في قوله ان المقصود من علمي آه المدلول فالمدلول من الاستفهام ايضا
 كذلك لما عرفت وان اراد به الغرض فلا نسلم ان حصول شيء في الذهن ليس بغرض
 منهما وذلك لان غرض المتكلم منهما حصول الفهم والعلم في ذاته وانما يطلب التقييم
 والتعليم لكونهما وسيلة لهما قوله حصول شيء في الذهن على نحوين آه وهذا
 لا ينافي كون الحصول الخارجي على نحوين اصيلي وظلي وهو ظ قوله ايضا في آه اي
 بوجب اتصاف المحل بالمحاصل الذي هو الحال في ذلك المحل قوله اصيلي آه اي بوجب
 كون الشيء حاصلا بالذات وبالاصالة لا في ضمن شيء آخر قوله ويترب عليه
 الاثار آه اي على الحصول والمراد يترب على الشيء الحاصل بذلك الحصول اثاره
 قوله حصول ظرفي آه اي يحصل به الشيء في المحل كحصول المظروف في ظرفه بدون
 اتصاف المحل به لان الشيء حينئذ ليس حالافيه قوله ظلي آه وهو بوجب كون
 الشيء حاصلا نظليه وفي ضمن شيء اخر لا يترب عليه الاثار قوله الذي هو العلم
 آه صفة الصورة والتذكير باعتبار المضاعف اليه او باعتبار الخبر قوله ويترب
 عليه اثار العلم آه اي يترب على حصول صورة كثره في ذنك الاثار التي تنرب
 على العلم مثل الحكم بانه من اهل النار قوله لا يترب عليه اثار ذلك المعلوم آه والزم

من حصول صورة كثر الكافر في ذهن شخص كون ذلك الشخص من اهل النار مثلا
 لانه من الاثار التي تنرب على المعلوم الذي هو الكفر قوله وهكذا على قياس حصول الماهية
 آه ولذلك لم يترتب حصول الماهية في ضمن فردا اثار الماهية من الكلية ونحوها
 والا لزم كون الفرد كليا مثلا وتحقيق هذا يقتضي بسطا من الكلام وهو انهم قد اختلفوا
 فذهب بعضهم الى ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بوجود مغاير لوجود فرده فكل من
 الوجود والوجود اثنان واورد عليه انه يلزم عدم جواز حمل الماهية على الفرد
 لمغايرة الوجود بينهما بالذات وذهب بعضهم الى ان الماهية موجودة بوجود فردا
 فالوجود واحد والموجود اثنان واورد عليه انه ان اريد ان الوجود مدلول لكل
 واحد من الماهية والشخص يلزم قيام المعنى الواحد بحال متعدده وهو بطلان وان
 اريد انه مدلول للمجموع من حيث المجموع يلزم وجود الكل بدون الجزء لعدم وجود
 كل فرد وذهب بعضهم الى ان الماهية موجودة بوجود فردا اي بناء على الوجود
 والموجود واحد على ما هو المختار عند المحققين ولا يخفى ان ما ذكره المحتشئ انما ينطبق
 على المذهب الثاني لان من الظاهر انه لا ينطبق على المذهب الاول لان الوجود على ما
 ذكره واحد واما عدم انطباقه على المذهب الثالث فلان الوجود على ما ذكره
 اثنان العلم والمعلوم وانما ينطبق عليه على مذهب من يقول ان الموجود في الذهن
 اشباح الاشياء لا انفسها لان العلم والمعلوم على هذا المذهب متغايران بالذات
 فالوجود في الذهن واحد وهو العلم وهذا خلاف ما ذهب اليه المحققون فلا
 يبنى كلامه عليه وقد ذكر فيما سبق من ان ههنا وجودا واحدا للعلم واصالة للعلم
 ضمنا كوجود الكلي الطبيعي في ضمن افرادة انتهى قوله لان الحصول في الذهن على
 نحوين آه اي قد عرفت ان المقصود في الاستفهام حصول شيء في الذهن وهو
 على نوعين اصيلي وظلي فلا بد من بيان المقصود منهما هو الحصول الظلي فنست
 الحاجة الى قيد الحيثية الذي يفيد المقصود لان الحصول الاصيلي ليس من حيث هو
 حصول شيء في الذهن والا لم يصح اطلاق حصول اصيلي على حصول شيء في الخارج
 وهو بطلان بالبداية قيل ليس المراد بقوله على نحوين الظلي والاصيلي لان الحصول
 في الخارج ايضا على نوعين كما حققه الفاضل الكلبوي في حاشية التهذيب
 وما قاله في رسالة الامكان من ان الحصول في الخارج لا يكون الا اصليا فهو ممنوع
 على انه لو كان المراد منه الظلي والاصيلي لا يفيد شيئا لان قيد الحيثية لا يخصه

قوله فيما سبق
 آه اي في الصفحة
 المرفقة بهذا
 (١٤٥)
 من

بأحدها إذا عرفت هذا فالمراد بقوله على نحوين حصول شيء في الذهن من حيث ذاته
والحصول من حيث كونه اثر الشيء اخر واما الحصول في الخارج لا يكون الا من حيث
ذاته فلا احتياج الى التقييد انما هو في الاستفهام لافي الامر والنهي انتهى وقد
عرفت فيما سبق من ان انقسام الحصول الذهني الى نوعين لا ينافي في انقسام الحصول
الخارجي الى النوعين فتدبر قوله لافي الامر والنهي آه معطوف على قوله في الاستفهام
والمراد رد ما ذكره بعض الافاضل من انه ينبغي ان يذكر في تعريف الامر قيد الحيثية
لاخراج الاستفهام كما في تعريف الاستفهام لاخرجه انتهى وحاصل الرد ان
حصول شيء في الخارج ليس على نحوين بل هو اصلي لا غير فتأمل قوله اي تصوير
مفهوما تها آه والمراد دفع ما يرد من انه لا وجه لافراد هذا الفصل عن الفصل
الثالث بل الحق جعلهما فصلا واحدا لان كلا منهما في المعاني المفردة وحاصل الدفع
بالفرق بينهما بان هذا الفصل في نفس المعاني المفردة والفصل الثالث في احوال
المعاني المفردة لافي انفسها كما يدل عليه زيادة لفظ المباحث في الفصل الثالث
وعدم زيادته في الفصل الاول ولما تبين الفرق بينهما فالواجب افراد الفصلين
وبهذا ظهر بطلان ما قيل من ان مقصود المحشى من هذا البيان بيان الفرق
بين الفصلين لا بيان وجه الافراد معه لان سوق كلامه وهو قوله وقد طول
الناظرون آه بعبء انتهى ولا يخفى ان قوله وقد طول آه انما ياتي عنه اذا كانت
كلمة الواو ابتدائية وهو ممنوع بل لظانها حالية عما في جملة مقدرة او معطوفة
عليها وهي هذا ما ذكرناه في بيان الفرق والافراد قوله فانها آه والضمير راجع
الى المذكور باعتبار الخبر فهو صغرى القياس وتقريره هكذا ان المذكور فيه احوال
الكل و احوال الكل احوال المعاني المفردة ينتج من الشكل الاول المتعارف ما هو
المط ويمكن تقريره على الاول الغير المتعارف بضم الكبرى هكذا والكل معان مفردة
قوله ولذا زاد آه اما اشارة الى مضمون قوله والمذكور في الفصل الثالث آه فيكون
اثباتا للمدعى المذكور بالدليل الا في كما يكون قوله فانها اثباتا له بالدليل اللفظي واما
اشارة الى مضمون قوله فانها احوال الكل آه فيكون اشارة الى اثبات الصغرى بالدليل
الا في قوله وقد طول الناظرون في وجه الافراد آه اي قد طول كثير من الشارحين
والمحشين في بيان وجه افراد الفصل الثاني عن الفصل الثالث فذكروا وجوها كثيرة
والحال ان امر الافراد سهل لا يقتضي الاعتناء لتوجيهه بهذه المثابة لعدم غرض

قوله زيادة لفظ
المباحث آه و
ذلك لان البحث
في الاصطلاح هو
الكل وهو عبارة
عن السال
والقضايا
منها

قوله احوال الكل
مثل كون الكل
متمم الافراد او
او يمكن الافراد
او كونه طبيعيا او
منطقيا او عقليا
او كونه مساويا
او مابينا وغير ذلك
منها

في العلم به بل يكفي ما ذكرناه من ان المقصود في الفصل الثاني تصوير مفهومات المعاني
المفردة ونقسيها لا البحث عن احوالها بخلاف الفصل الثالث كما يدل عليه زيادة لفظ
المباحث هناك دون ههنا ولا يخفى ان ما ذكره المحشى في بيان وجه الافراد ما رده القائل
العصام بقوله ولا يعباء بهذا الوجه المذكور ان المذكور في الفصلين ظاهر ليس الا
التصورات ويمكن جعل مألها الى المباحث بلا تفاوت انتهى فاورد عليه المحشى
بما اشتهر بان المذكور في عنوان كل بحث ما هو المقصود فيه لا ما هو مذكور فيه واعلم
ان من الوجوه المذكورة ان قوله في المعاني بلفظ الجمع وقوله مباحث الكل فافراد
الكل يوهم ان البحث ههنا عن انواع الكل وفيما بعد عن الكل من حيث هو ورده القائل
العصام بان البحث فيما بعد ايضا من خصوص كليات كالبحث ههنا فان البحث ههنا عن
النوع والجنس ونظائرها وفيما بعد عن الكل المتمنع الافراد ونظائره وعن الكل الطبيعي
ونظائره وعن المساوي والمباين ونظائرها وعن النوع الاضافي والجزء الاضافي
(ومنها) ان الفصل الثالث لبيان مباحث من الكل بقيت من الفصل الثاني فلم يقصد
بعنوانيهما الا التمييز بينهما وبين الفصل الرابع الا انه تفنن حيث عنون الاول
بالمعاني المفردة والثاني بالكل ومنها ان الفصل الاول والثاني في الكل المفرد والفصل
الثالث في الكل مطلقا قوله يعنى المعاني آه والغرض منه دفع ما اورده بعض الناظرين
على الشارح بان القصد معتبر في مفهوم المعنى على ما سيجي فالصحيح في التعريف
ان يقال الصور الذهنية التي قصدت بالالفاظ وحاصل الدفع ان المقصود بقوله
المعاني هي الصور الذهنية آه تعيين ما هو المراد بالمعاني ههنا لا تعريفها لان تعريفها
معلوم لكل طالب ذكي وهو عبارة عما يقصد من اللفظ فقوله المعاني آه مبتدأ خبر
قوله يراد بها آه والجملة مفعول يعنى قوله والصورة الذهنية آه قال قدس سره في
حاشية شرح المطالع الصورة تطلق على معنيين كيفية تحصل في العقل هي الة ومرآة
لملاحظة ذي الصورة والثاني هو العلوم المتميز بواسطة تلك الصورة في الذهن
قوله فبإراده منطبق على المذهبين آه ذهب فريق الى ان الالفاظ موضوعه بازاء
الصور الذهنية التي هي العلوم وفريق آخر الى انها موضوعه بازاء الصور التي هي
ذوات الصور التي هي المعلومات نعم الصور مشتهرة في العلم لكن هذا لا يستلزم
انطباقها على المذهب الثاني قوله مع ان النزاع بين الفريقين لفظي آه لان كلاهما
لا ينكر ما ذهب اليه الاخر فما ذهب اليه الفريق الاول مبني على حال الابتداء وما ذهب

اليه الفريق الثاني مبنى على حال الانتهاء فالفريق الثاني لا ينكر وضع الالفاظ بازاء الصور
الذهنية القائمة بذهن الواضع حين الوضع والفريق الاول لا ينكر كون المستعمل فيه
والمقصود بالافادة هو المعلومات قوله ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم آه بان العلم
عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن بحصول اصلي والمعلوم عبارة عن الصورة
الحاصلة فيه بحصول ظلي قوله تحير في فهم الاختلاف آه فزعم انه لا اختلاف بين
المذهبين لكون الالفاظ فيهما موضوعا للصورة الذهنية قال المحقق الدواني وغيره
واعلم ان هذا الخلاف فرع للخلاف في ان المعلوم بالذات هل هو الامر الخارجي او
الصورة لكن النزاع فيه لفظي لان القائل الاول اراد بالامر الخارجي ما عدا الصورة
الصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية قائمة بالنفس لا الموجود الخارجي كما
هو المتبادر والقائل الثاني اراد بالصورة الماهية المعلومه فان اطلاق الصورة على
هذا المعنى شائع فيكون حاصل القولين ان المعلوم بالذات هو الماهية من حيث هو
مع قطع النظر عن كونه موجودا في الخارج وحاصل في الذهن فاذا كان النزاع لفظيا
فالنزاع السابق ايضا لفظي انتهى واعترض عليه بان هذا النزاع حقيقي لان كون
الالفاظ موضوعا للصورة الذهنية او الامور الخارجية اصل واساس يفرع عليه
مسائل الفروع فلو كان النزاع من هذا الاصل لفظيا كان في الفرع ايضا لفظيا و
الحال ان التالي بط قطعا فكذا المقدم فثبت ان النزاع حقيقي بين الفريقين بظهر ذلك
بالرجوع الى المسئلة الاصولية المتنازع فيها بين الشافعية والحنفية وهي مثل ان
التعليق يمنع العلية والحكم عند الشافعية بناء على ان المعلق بالشرط هو الايقاع عند
الحنفية والوقوع عند الشافعية بناء على ان الالفاظ موضوعا للصورة الذهنية
عند الحنفية وللأمور الخارجية عند الشافعية وثمره هذا الخلاف والنزاع ظاهرة
في قول من قال للاجبية ان تزوجتك فانت طالق حيث تطلق حين التزوج عند
الحنفية ولا تطلق عند الشافعية بل يكون الكلام انتهى وفيه نظر لانه اذا كان
الالفاظ موضوعا للامور الخارجية يلزم ان لا يكون كثير من الالفاظ كالعدم و
الامكان والحدوث والقدم والامتناع وغيرها من العقولات الثانية التي لا يجازي بها
امر في الخارج موضوعا للمعنى ولانه يجوز الخطاء في الاجتهاد على ما بين في محله فتدبر
قبل انفقوا على ان المستعمل فيه والمقصود بالافادة هو المعلومات وايضا شاع استعمال
الصورة في كلا المعنيين فيما بينهم فيمكن تطبيق عبارته رحمه الله على كلا المذهبين

لكن المقصود ههنا هو الثاني لانه جعل المعاني مقسما للكل والجزئي وهما انما يكونان من
صفات المعلومات لا العلوم انتهى واعترض عليه بانه عند القائل باتحاد العلم والمعلوم
فلا فائدة بالقول من صفات العلوم دون العلم وعند القائل بتغاير العلم والمعلوم فلا
يصح هذا القول لان الكلية والجزئية من العقولات الثانية العارضة للعقولات
الاولى والمعلومات لا يلزم ان تكون من العقولات الاولى لان اكثرها من الامور
الخارجية انتهى وفيه نظر لان القائل باتحاد العلم والمعلوم انما هو قائل باتحادهما
بحسب الذات لا قائل باتحادهما ولو بالاعتبار فيجوز ان يترتب على المعلوم المتغاير
بالاعتبار للعلم ما لا يترتب على العلم المتغاير له بالاعتبار لان هذا الاعتبار ليس امرا
محمضا بل من الموجودات النفس الامرية ولانه لا يلزم من كون الكلية والجزئية اللتين
من العقولات الثانية عارضتين للمعلومات كونهما عارضتين لجميع المعلومات
حتى يرد ان المعلومات لا يلزم ان تكون من العقولات الاولى لان اكثرها من الامور
الخارجية قوله لم يقل من حيث وضع لها الالفاظ آه والمراد دفع سؤال مقدر وهو
ان المعاني التضمنية والالتزامية داخلية في المعاني وخارجية عن الصور الذهنية التي
وضع لها الالفاظ بازائها وحاصل الدفع انها داخلية في تلك الصور لما ذكره ولا يخفى
ان المتبادر من كون الشيء بازاء الشيء الاخر كونه بازاء شيء آخر بالذات فتعظيم الازاء
من ان يكون بالذات بان يكون المعنى موضوعا للفظ او بالواسطة بان يكون المعنى
لازما لما وضع له اللفظ خلافا لفظ قوله وان يكون لازما لما وضع له آه اراد بالالزام
ههنا ما هو اعم من الجزء لانه لازم للكل وهو المعنى التضمني ههنا ومن الخارج اللازم
بالزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وهو المعنى الالتزامي قوله وما قيل ان تلك
المعاني معان مطابقة آه اي وما قيل في الجواب عن الاعتراض المذكور وهو على ما
قررناه عبارة عن خروج المعاني التضمنية والالتزامية عن تفسير المعاني بالصور
الذهنية التي آه بقيد الوضع والمراد رد ما ذكره الفاضل العصام حيث قال
ثم المتبادر من المعنى اذا اطلق المعنى المطابق ولا صارف ههنا عن مقتضى الاطلاق
لانه لا يخرج شيء مما يجب عنه عن المعنى المطابق انما يخرج لو ثبت معنى تضمني
او التزامي لم يكن مطابقا باعتبار لغة من اللغات ودونه خرب القناد انتهى
وحاصل الرد ان ما ذكره ذلك الفاضل انما يوجب دخول المعاني التضمنية والالتزامية
في التفسير من حيث كونها المعاني المطابقة لا من حيث كونها المعاني التضمنية

والالتزامية والمقصود دخولها من الجنية الثانية لا من الجنية الاولى ولا مطلقا وفيه نظر لانه قال الفاضل العصام بعدما قال ثم المتبادر من المعنى آه وكأنه لهذا عرف المعاني بالصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ بيا بما هو المراد ولم يعبا بخروج المعنى الضمني والالتزامي عن التفسير لانه بيان لا تعريف للمعنى لان المعنى غني عن التعريف لاستشهاده ولهذا لم يعرفه في بحث الالفاظ على تكرار ذكره غير مرة انتهى ولا يخفى انه بعد تسليم ان قول الشارح هي الصور الذهنية من حيث آه بيان للمراد من المعاني لا تعريف لها على ما ذكره المحشي براد به الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني آه لوجه الايراد على القائل بقوله فيه انه لا يجدي آه التهم الا ان يقال ان المراد بالايراد عليه بيان وجه تسليم الفاضل العصام وتنزله عن التوجيه السابقة لان قول الفاضل العصام وكأنه لهذا عرف المعاني بالصور الذهنية آه بمنزلة ان يقال على انه لهذا عرف المعاني بالصور آه قوله لعدم الاحتياج الى الاعلال آه بخلاف ما اذا كان مخفف معنى لانه يحتاج الى الاعلال بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة الى الفتحة التي هي اخف الحركتين وقلب الياء الاخرى الفاقولة ولا حاجة حينئذ كونه مصدرا آه وان كان مصدرا ميميا يحتمل ان يكون النقل بعد جعله بمعنى الفاعل على ان يكون من قبيل نقل المتعلق بالكسر بالمتعلق بالفتح وان يكون بعد جعله بمعنى المفعول فهو من قبيل نقل الصفة الى الموصوف وان يكون النقل من المعنى المصدرى الى المعنى الاصطلاحي وهو ما يقصد باللفظ بعلاقة التعلق فيرفع تكلف تعدد النقل فلذا قال ولا حاجة حينئذ آه ومن ارتكب هذا التكلف اختار جانب المعنى قوله اقرب من حيث المعنى آه لانه على هذا التقدير يكون النقل من قبيل نقل اسم العام الى الخاص وهو كغير عندهم ويصح حينئذ من غير اعتبار النقل والتجوز كما صرح به المحشي في الحاشية الاربعة قوله اشارة الى ان الجنية تقييدية آه اي الجنية الواقعة في عبارة الشارح وهي قوله من حيث وضع آه ومدار الاشارة هو الاضراب بقوله بل من حيث انها تقصد آه عن الجنية التي كانت للاطلاق وهي قوله من حيث هي هي لما عرفت ان تكرير المبحث بالضمير في الجنية كان للاطلاق قوله وان الاعتبار فيه تعلق آه على ان الجنية آه اي اشارة ايضا الى ان الاعتبار في المعنى تعلق فصيحا للكلم ومناط هذه الاشارة ذكر القصد من اللفظ في الجنية بصيغة المضارع لانها تدل على انه لا يلزم تحقق قصد المتكلم في الزمان الماضي

بل يكفي تعلقه في زمان من الازمنة قوله لكونه مأخوذا آه تعليل لقوله وان الاعتبار فيه آه اي لكون القصد مأخوذا في مفهوم المعنى وهو ما يقصد من اللفظ قوله ولا يكفي مجرد الوضع آه عطف على قوله والمعتبر آه فيكون داخل تحت الاشارة والمعنى اشارة ايضا الى انه لا يكفي مجرد الوضع قبل فعل هذا في كلامه قدس سره تعريض للشارح بانه اكتفى بمجرد الوضع فيه مع انه لا يكفي فيه انتهى وفيه انه يجوز ان يكون مراد الشارح من الوضع القصد بطريق ذكر السبب وارادة السبب وان ما ذكره المحشي فيما بعد من قوله واما عدم ذكر القصد آه بدفع احتمال التعريض كما لا يخفى قوله بسببهما آه اي بسبب دلالة اللفظية العقلية والدلالة اللفظية الطبيعية قوله لكونه معتبرا آه اي لكون القصد معتبرا في مفهوم المعنى على ما عرفت قوله اي لاجل كون الوضع سببا آه فعلى هذا يكون قوله قدس سره فلذلك للتنبيه على ان وضع في قول الشارح من حيث وضع بازائها آه بمعنى قصد مجازا مرسل على طريق ذكر السبب وارادة السبب والنكحة هي الدفع لما اورد على الشارح من ان المعنى انما يتميز عن غيره باعتبار القصد لا باعتبار الوضع قوله وان الوضع ليس سببا للقصد آه لان كثيرا من الالفاظ يكون موضوعا للمعنى ولا يقصد به فليسبب القصد انما هو الاستعمال وفيه نظر لانه يناه في ما ذكره فيما سبق من قوله فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببهما آه لا يدل على ان الوضع سبب القصد الا ان يقال المراد ههنا في السببية بمعنى العلة الموجبة والمراد باثبات السببية فيما سبق اثبات السببية الناقصة قوله تنبيهها على انه لا يلزم في هذا آه وذلك لان تعميم الوضع من وجوده وعدمه يستلزم تعميم القصد من وجوده وعدمه واما تعميم القصد منهما لا يستلزم تعميم الوضع منهما كما لا يخفى قوله وان المراد بالجملة اعم آه فالصور الذهنية التي وضعت لها الالفاظ ولم تقصد صلاحها لان تقصد بالالفاظ بالصلاحية القريبة والصور الذهنية التي لم توضع لها الالفاظ صلاحها لان تقصد بالالفاظ بالصلاحية البعيدة قوله يكون القيد لغوا آه اي قيد المفردة لغوا لانه لا يخرج شيئا من المعاني عن العنوان فلا يتميز هذا الفصل من فصول القول الشارح والتعريف لان كل معرف مفرد بهذا المعنى اي صلاحية قوله لغوا آه وذلك لان كونه مفردا بالفعل لا ينفي عن كونه معنى بالفعل فلا فائدة في ارادة المعنى الا اعم بالمعاني ثم تقييده بما يخصه والمراد دفع ما ذكره الفاضل العصام من انه لا مانع من ارادة المعنى الا اعم بالمعاني وتخصيصه بتقييده بالمفرد بالفعل كما هو المتبادر من لفظ

المفرد انتهى قوله أي وصف المعنى آه وهو تفسير للمعنى الذي هو قوله قدس سره ما يكون
بسيطاً لاجزائه وحاصله أنه ليس وصف المعنى بالافراد باعتبار حاله في نفسه وهو
كونه ذا جزء كما هو الظاهر من اجراء المفرد على المعنى كقولنا رجل حسن لا على متعلقه الذي
هو اللفظ كما في قولنا رجل حسن غلامه قوله هذه العبارة ظاهرة آه والمقصود تحقيق
أن الافراد والتركيب هل هما صفتان للفظ حقيقة او للمعنى ولهما على أن يكونا مشتركين
بينهما قوله بأنه آه وذلك لأن كون المعنى المفرد مستفاداً من اللفظ المفرد صفة قائمة
بالمعنى نفسه وكذا كون المعنى المركب مستفاداً من اللفظ المركب صفة قائمة بالمعنى
نفسه والمراد أن بين قوله قدس سره بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً آه
وبين قوله فيقال المعنى المفرد آه منافاة لما عرفت من أن اللفظ من قوله بل المراد آه أن
المفرد وصف للمعنى بحال متعلقه واللفظ من قوله أنه وصف له بحال نفسه قوله يحتمل
المعنيين آه أي الوصف بالافراد... للمعنى بحال متعلقه والوصف به للمعنى بحال نفسه
والمراد بيان منافاة هذا لاحد القولين السابقين اللذين بينهما منافاة لأنه إما أن
يراد بالنوع ما يحصل بسبب الغير فينا في القول الاول وإما أن يراد به ما يكون وصفاً
له بحال متعلقه فينا في القول الثاني كما لا يخفى قوله وكذا قول الشارح فان عبر عنها باللفظ
مفردة آه أي تحتمل وصف المعنى بالمفرد بحال متعلقه ووصفه به باعتبار نفسه لأنه
يحتمل أيضاً أن يكون معناه أنه إذا عبر عن تلك المعاني بالفاظ مفردة توصف هذه
المعاني أيضاً بالمفردة التي هي صفة الفاظ وصفاً بحال المتعلق وأن يكون معناه
أنه إذا عبر عنها بالفاظ مفردة تحصل لها أيضاً صفة الافراد ووصفه بسبب اللفظ
المعبر بها عنها فتوصف المعاني أيضاً كالفاظ بها على أن يكون وصفاً بحال الموصوف
فما ذكره قدس سره بقوله فالافراد والتركيب إنما يوافق قول الشارح فان عبر عنها
آه دون ما ذكره قدس سره من القولين الاولين لأنه لا يوافق كما لا يخفى قول الشارح
الشارح المعاني المفردة آه المقصود بيان المنافاة بين قول الشارح وما ذكره
قدس سره بقوله فيقال المعنى المفرد آه إنما يلازم هذا القول من الشارح كما لا يخفى قوله
وعلى أي تقدير لا بد من صرف آه أي وعلى تقدير من كون كل من الافراد والتركيب
وصفاً للمعنى بحال المتعلق وكونه وصفاً بحال الموصوف لا بد من صرف احدي
العبارتين عن ظاهرها لدفع المنافاة بينهما قوله فتدبر آه ولعله إشارة الى
الما ذكرنا من انه يجوز أن يكون الافراد صفة مشتركة بين اللفظ والمعنى فعلى هذا

لاحاجة الى تأويل احدي العبارتين لدفع المنافاة بينهما ويجوز أن يكون إشارة الى انه
لا شك في أن جعل المفرد والمركب وصفاً للمعنى وصف له بحال اللفظ لكن النجاة لما قالوا
بأن الوصف بحال المتعلق ليس وصفاً بها من حيث هي هي والالام يصدق عليه تعريف
العت بما يدل على معنى في مطلقاً بل باعتبار أنه يفهم منه صفة اعتبارية قائمة
بالموصوف كما في قولنا رجل حسن غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتبارياً أشار... قدس سره بقوله فيقال المعنى المفرد آه الى هذه الصفة
الاعتبارية للمعنى المفهومة من توصيف اللفظ بالمفرد وقول المص المعاني المفردة في تقدير
أن يقال المعاني المفردة الفاظها فقوله ان الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق
ممنوع على ما صرح به الزمخشري في تفسير قوله تعالى والقرآن الحكيم الآية بأنه في
تقدير الحكيم قائله ويمكن أن يقال انه إشارة الى أن صرف العبارة الثانية قول الشارح
المعاني المفردة وان ساعد قوله وان عبر عنها آه تدبر والظ أنه إشارة الى أن معنى
الافراد اصطلاحاً هو عدم دلالة جزئه على جزء معناه ولغة هو ما لاجزائه وعلى
كل تقدير لا يكون وصفاً للمعنى بحال نفسها ووجه الشارح عبارة المص المعاني
المفردة بالحمل على المعنى الاصطلاحي بأنه ليس وصفاً من حال نفسه بل وصف بحال
متعلقه لا بالحمل على المعنى اللغوي وأشار قدس سره الى أنه ليس بالمعنى اللغوي بل
بالمعنى الاصطلاحي لكن التوصيف بحال متعلقه كما يدل عليه اضربه بقوله بل المراد
من المعنى المفرد آه فالافراد والتركيب باعتبار المعنى الاصطلاحي صفتان للفاظ
اصالة وتوصيف المعاني تبعاً وبما ذكرنا من الوجه الأخير للتدبر اندفع ما قيل على قوله
يحتمل المعنيين آه أنه يستلزم أن يثبت للافراد والتركيب معنى آخر من الاصطلاح
واللغوي حتى يكون حال المعنى وينصف به مع أنه لا معنى لهما لغيرهما انتهى لأن المحسوس
قد أشار الى ضعف قوله يحتمل المعنيين بقوله فتدبر مع أن الاستلزام ممنوع كما لا يخفى
فلا تغفل قوله كما وقع في عبارة المتقدمين آه قالوا المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه والمركب بخلافه انتهى ولم يعتبروا في تعريفهما المقصد بل اكتفوا بالدلالة
بخلاف المتأخرين فانهم اعتبروا المقصد مع الدلالة حيث قالوا المفرد ما لا يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه والمركب بخلافه على ما سبق قوله لأنها مطاوع الافادة
آه يقال افاده فاستفاد والافادة فعل اختياري وكل فعل اختياري فهو مسبوق
بالقصد والاختيار فاستفاد تدل على القصد بالالتزام بالواسطة فدلالة الافادة

على قصد التزامية بالذات ولا يخفى ما فيه من ان الدلالة الالتزامية مبهورة في التعريفات الا ان يقال ان هذا اذا لم تكن مع القرينة واما اذا كانت معها فيجوز ان تذكر فيها وفيه ما فيه قوله النفي متوجه الى قيد الافراد آه اى فقط قال الفاضل العصام يعنى ان لم يعبر بالفاظ مفردة بان يرجع الى قيد الافراد فقط حتى يكون التعبير باللفظ محفوظا في قول المعنى الى انه عبر عنها بالفاظ مركبة آه فلا يتجه ان المعنى اذا لم يعبر عنه بشئ لم يوصف بالمركب وقوله والابتنا وله انتهى قوله بمثل الجوهر الناطق آه والجسم الحساس وذلك لان كلا منهما جزء من الماهية الانسانية وليس يجنس ولا فصل لان كلا منهما مركب والافراد معتبر في مفهوم كل من الجنس والفصل لانها قسمان من الكل الذي هو من اقسام المفرد قوله كما يقتضيه العنوان آه اى عنوان الفصل حيث قال المص الفصل الثاني في المعاني المفردة قوله وقد نص الشيخ آه والمراد به التأكيد لما ذكره من تفسير المفهوم بالمفهوم المفرد قوله والمعنى آه وكذا الموضوع له لان المعنى من حيث وضع له اللفظ يسمى الموضوع له قوله ان اريد الحصول بالفعل آه اى ان يبا الحصول الحصول بالفعل كما ذهب اليه الاكثر فالحصل في الذهن اعم من الحصول بوجه ما وان اريد الحصول بالامكان المجامع للفعل فالمراد بالحصول في الذهن هو الحصول هو الحصول بوجه خاص والمقصود منه دفع سؤال يرد على قسمه المفهوم الحاصل في الذهن الى الكلي والجزئي وهو ان الواجب تعالى وامثاله خارجة عن النفس مع كونها كليات لانها ليست حاصلة في الذهن لان الواجب مثلا لا يمكن حصوله فيه هذه النشأة فلا يصدق عليه الحاصل في الذهن وحاصل دفع ان الواجب حاصل في الذهن بوجه ما مثل كونه تعالى عالما بوجوده وغير ذلك على تقدير ارادة الحصول بالفعل وان الواجب حاصل فيه بوجه خاص بان يكون منصورا بكل منحصري فرد او بان يكون منصورا باجتماع الكليات المتعددة التي يحصل من اجتماعها وجه جزئي يمكن ان يكون مرآة لمشاهدة الباري عزاسمه وعلى التقدير يصدق على الباري تعالى انه حاصل في الذهن كما لا يخفى قوله وبوجه خاص آه اى وباعتبار حصوله في الذهن بالامكان المجامع للفعل على وجه خاص ان اريد بالحاصل في العقل ما يمكن ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل ولا وانما قيدنا حصوله في الذهن بذلك الامكان لان المقابلة بقوله ان اريد ما يمكن آه يقتضى ذلك واذا اريد الامكان المجامع للفعل دفع ما اورده المولى داود على هذا الاحتمال

قوله وفيه ما فيه
آه لانه انما يجوز
ذكرها في جامع
الافتاء
ان كانت دلالة
الالتزامية بالذات
واما اذا كانت دلالة
الالتزامية بالواقع
كما هي فلا يجوز
ذكرها سواء كانت
لفظة او لا فاعلم
مستوفى

قوله اعم آه لان
الحصول بالفعل
نما يتحقق اذا كانت
من الحصول
بوجه ما
مستوفى

من ان الكلية والجزئية من العوارض الذهنية والذي لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكل ولا جزئي انتهى تدبر قيل هذا التفصيل مخالف لما سيجي منه في الصحيفة المرقمة برقم (٢٩٦) في تخشية قول السيد اذ لم يريد وابه آه لا كونه مفهوما بالفعل ولا الامور الغير الحاصلة وما ليس من شأنها ذلك عنها واكتفى بنفي الاول لانه المتبادر الى الفهم انتهى فيكون حاصل الكلام الا اني المراد بالحصول ما فرض حصوله في العقل لا الحاصل بالفعل ولا بالامكان فالمخالفة ظاهرة فيوجه بان كلامه الا اني مبني على الحصول بكنهه فحصول الواجب كذلك لا يكون بالفعل ولا بالامكان وكلامه ههنا مبني على الحصول بوجه ما او بوجه خاص انتهى وفيه نظر اما اول فلان ما ذكره المحشى فيما سيأتي مبني على بيان مراد المحقق قدس سره مما ذكره في توجيه كلام من قوله اذ لم يريد وابه آه وما ذكره المحشى ههنا مبني على تحرير مراد الشارح واما ثانيا فلان ما نفاه المحشى فيما سيأتي بقوله وليس من شأنها ذلك آه امكان استعدادي وما اثبت ههنا بقوله ما يمكن آه امكان ذاتي وعلى كل تقدير لا منافاة بين الكلامين كما لا يخفى قوله اى ما اظهره آه مبتداء خبره قوله هذا المذكور آه قوله اى عند العقل او في المدرك ليشمل الجزئي آه والمراد بهذا التفسير دفع ما قيل ان الحاصل في العقل انما هو الكلي لا الجزئي فانه لا يحصل في العقل بل في آله وقواه الخمس الباطنة لا في الخمس الظاهرة كما وهم لانه لو حصل الجزئي في العقل لزم انقسام النفس على ما بين في الكتب الحكيمة فتقسيم الحاصل في العقل الى الكلي والجزئي تقسيم الشئ الى نفسه بالنسبة الى الكلي والى غيره بالنسبة الى الجزئي وهو بطل وحاصل الدفع باحدى الوجهين اما الاول فلان كلمة في ههنا بمعنى عند ولا شك ان تلك القوى الباطنة يصدق عليها انها عند العقل والنفس والثاني ان كلمة في ههنا على معناها الحقيقي لكن المراد بالعقل ليس بمعنى النفس الناطقة بل بمعنى المدرك مطلقا من قيل ذكر الخاص واردة العام فيشمل العقل بهذا المعنى النفس الناطقة التي ترسم فيها صور الكليات والقوى الباطنة التي ترسم صور الجزئيات المادية اذ يصح اسناد الادراك الى تلك القوى وان لم تكن مدركة في الحقيقة على ما بين في محله و تفصيل المقام انه قد ذهب بعض الحكماء الى ان المدرك للكليات والجزئيات المجردة انما هو النفس الناطقة وذهب المحققون منهم الى ان المدرك للكل هو النفس الناطقة لكنهم اختلفوا فذهب فريق من المحققين الى ان صورة الكل مرتبة في النفس وفريق اخر الى ان صور الكليات والجزئيات المجردة مرتبة في النفس وصور الجزئيات

قوله امكان
استعدادي آه
والفريق بين
الامكانين
على من له ادنى
دراسة
مستوفى

المادية في القوى و مراد المحشى من هذا التفسير تطبيق التقسيم على كل من المذهب ولا يخفى
انطباقه عليه و اعترض على هذا التقسيم ايضا بانه اذا اخذنا حاصل في العقل من حيث
هو في الذهن يكون جزئيا لانه متشخص بالشخصات الذهنية ومحل الجزئي الذي هو النفس
الجزئية المتصورة له واجيب بان المراد هو ذات الصورة الحاصلة فيه بدون ذلك
العارض وغيره وتحقيق هذا الجواب في الحاشية الكبرى قوله اي تجوز جملة آه فالجزئي
هو المفهوم الذي يمتنع عند العقل تجوز جملة ايجابا على كثيرين يعني ان الفرض يستعمل
بمعنى التقدير والتصور الذي هو اعم من الممكن والمتنع كما هو المشهور وقد يستعمل
بمعنى التجوز كما هو المراد ههنا والمراد دفع ما يتوهم من ان فرض الصدق على كثيرين ممكن
في الجزئي لانه يقع مقدم الشرطية في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لكان كليا
وحاصل الدفع ان الفرض المعتبر في مقدم الشرطية هو الفرض بالمعنى الاعم من المعنى
الثاني الذي هو التجوز العقلي المراد ههنا فالمعنى الاعم في مقدم الشرطية متحقق في ضمن
الفرد المتنع وههنا سؤالان مشهوران الاول ان زيدا اذا تصوره طائفة كان صورته
الخارجية صادقة على كل واحد من الصور الحاصلة في اذهانهم كان كل واحد منها
صادقة عليه ضرورة ان الصدق هو الاتحاد وهو من الطرفين فيصدق تعريف الكل على
الصورة الخارجية لزيد بالقياس الى الصور الذهنية وكذا يصدق على كل واحد من صورته
الذهنية بالقياس الى باقي الصور مع انها جزئيات والثاني ان زيدا صادقا على امور كثيرة
هي مفهومات الانسان والحيوان والضاحك والماشي وغيرها وكذا صادق على زيد
الكاكب وزيد الضاحك وزيد الماشي وغيرها من الامور المتغايرة بالاعتبار فيلزم ان يكون
كلها اجيب عنهما اما على مذهب القائلين بالشبح والنال فالجواب ان لزيد صورتين احدهما
كيفية ناسية عنه حالة في العقل واخرى صورته الخارجية المميزة بها عند العقل
وهما صورتان متغايرتان بالذات عندهم وكذا الصور المرتبة في اذهان طائفة متغايرة
بالذات فلا يصدق في شيء منها على الاخرى ضرورة ان الصدق هو الاتحاد واما على مذهب المحققين
القائلين بحصولها هي الاشياء انفسها في العقل فهو ان الحاصل في العقل من زيد امر واحد لا يتصور
لا تعدد ولا تغاير فيه الا باعتبار الازدهان الحاصلة هو فيها والمراد بصدق المفهوم على كثيرين
صدق الحاصل في العقل على كثيرين وهو ظل لها ومنتزع عنها كفهوم الانسان فانه منتزع
عن افراده الكثيرة ولا شك ان الصور الحاصلة من زيد في اذهانها كلها موجودة اظلية
منتزعة عن صورتها الخارجية فليس شيء منهما منتزعا من امور متعددة فلا تغتر

على ما صرح به ابو الفتح في حاشية التهذيب واعلم ان المراد من التجوز هو الامكان الذاتي للنفس
بسلب الضرورة الناسية عن الذات لا المفسر بحكم العقل بعد امتناعه كما زعم لان من البين
ان الامكان الذاتي ليس عبارة عن ذلك الحكم ولا يستلزم الدور لان الامتناع سلب
الامكان فالجزئي عبارة عن المفهوم الذي يمتنع في العقل الامكان الذاتي لصدقه على كثيرين
والكل عبارة عن المفهوم الذي لا يمتنع في العقل الامكان الذاتي لصدقه على كثيرين ولا يخفى
ان كلا التعريفين باطلان اما تعريف الجزئي فلانه لا معنى لامتناع الامكان الذاتي له
واما تعريف الكل فلان مدلوله ان الامكان الذاتي لا يمتنع في العقل ومأله الى ان الامكان
الذاتي ممكن ذاتي ولا يخفى فساد قوله فان للعقل آه بيان لقوله دون التقدير والاعتبار
اي فانه يمكن للعقل تقدير كل شيء بقربة دليله اعني قوله ولو لم يمكن آه فاقيل وفيه
مقدمة مطوية اي فله تقدير الصدق في الجزئي وقوله ولو لم يكن متعلق بتلك المقدمة انتهى
ليس بشيء على ما لا يخفى قوله تقدير الصدق في الجزئي آه اي صدق الجزئي الذي هو فرع من افراد
شيء في كل شيء لان الشيء ههنا بمعنى ما يصح ان يعلم ويخبر عنه فيشمل المتنوعات كما يشمل
المكانات حتى الواجب قوله وتصور آه عطف تفسير لتقدير الصدق ففيه اشارة الى ان
الفرض عبارة عن التصور الذي لا يحجر عنه لانه يتعلق بكل شيء حتى المتنوعات قوله كيف
يحكم بسلبه عنه آه ولو لم ينفرد الجزئي فلا يحكم عليه بسلب صدقه على كثيرين لان
الحكم يتوقف على تصور الطرفين ولو بوجه ما قيل كيف يحكم بسلب الجزئي عن الصدق انتهى
ولا يخفى ان السلوب انما هو الصدق لا الجزئي وكلام القائل يدل على خلافه قوله قد
سره فالكلية امكان فرض آه وهذا مثل ما ذكره المحقق التفازاني في شرح العقائد
حيث قال ومعنى حقيقة الحكم مطابقة الواقع اياه انتهى ومثل ما ذكره القوم في تعريف
الدلالة حيث قالوا الدلالة فهم المعنى من اللفظ انتهى ويرد على ما ذكره قدس سره
ما ذكره المحشى بقوله ان الامكان صفة آه ويرد مثله على ما ذكره المحقق التفازاني
ان الحقيقة صفة الحكم والمطابقة صفة الواقع فلا يصح حمل احدهما على الاخرى وقد
اعترض العلامة التفازاني في شرح التلخيص على ما ذكره القوم بان الفهم ان كان مصدرا
مبني للفاعل عنى الفاهمية فهو صفة الفاهم وان كان مصدرا مبني للمفعول اعنى
المفهومية فهو صفة المعنى فلا يصح جملة على الدلالة التي هي صفة اللفظ ثم اجاب باننا
لا نسلم بانه ليس صفة صفة اللفظ فان الفهم وحده وان كان صفة الفاهم وكذا
الاتفهام وحده صفة المعنى الا ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ فان فهم المعنى

من اللفظ او انفهام المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب
ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تتجلى على اللفظ وفهم المعنى او انفهامه منه مركب
لا يمكن اشتقاقها منه انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب جار في دفع ما يرد على قوله قدس
سره وفي دفع ما يرد على ما ذكره التفنازي في شرح العقائد لكن قد رد المحقق قدس سره
هذا الجواب الذي ذكره العلامة في شرح التلخيص بما حاصله ان كون فهم المعنى من اللفظ
صفة اللفظ باطل وكون معناه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ظاهر البطلان نعم انه
يستلزمه وان الاستلزام من الاتحاد فالاولى ان يقال ان امثال هذا محمول على
التسامح من القوم واعتمادهم على ظهور ان الدلالة صفة اللفظ والضم صفة السامع
فلا بد ان يقصد بتعريفها به ما هو صفة صفة اللفظ اعني كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى ودلالة فهم المعنى من اللفظ على كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة
لا يشتهر فالمقصود من فهم المعنى من اللفظ كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى على ما نقله
المحشى في حاشية الخيالي وانما اطينا الكلام ليقض المقام اذ عند ذلك يظهر من قوله
اي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك آه المرام قوله فلا يرد آه وكذا لا يرد ما اورده
الفاضل لعصار من ان حمل المشتق على المشتق لا يستلزم صحة حمل مبداء الاشتقاق
على مبداءه الا ترى الى صحة قولنا الكاتب ضاحك مع امتناع قولنا الكتابة ضاحك
فالاولى ان يقول والكلية حتى لا يتجه عليه شيء انتهى ولا يخفى ان في قوله فالاولى
آه اشارة الى التأويل الذي ذكره المحشى قوله يدل على ان المانع هو نفس التصور آه كما
ذهب اليه بعضهم من ان المنقسم الى الكل والجزئي هو العلم قوله وليس كذلك آه لان
التحقيق عندهم ان المنقسم الى الكل والجزئي هو المفهوم المتصور والمنقسم اليهما هو
المعلوم لا العلم قوله لكن باعتبار حصوله فيه آه فاسناد المنع الى التصور مجاز عقلي
من قبيل النسبة الى السبب لان المنع انما يسند حقيقة الى المفهوم المتصور كما هو التحقيق
قوله كل معنى آه مبتداء خبره جزئي قوله عن تغيير التعريف آه تغييره عبارة عن حذف
لفظ المعنى عنه قوله فقبل انه يريد آه يعني قبل توجيه قوله قدس سره يريد آه اشارة
يريد بيان فائدة في كل من قبل النفس والتصور الا انه ترك بيان فائدة التصور
لظهورها ففرض قدس سره لبيان فائدة كل منهما قوله ولا يخفى ان مجرد رد على
القائل بان القول بان الشارح اراد بيان فائدة في القيدين الا انه ترك آه مجرد دعوى
لا دليل عليه قوله بيان لفائدة في النفس آه اي فقط كما يدل عليه الاستدراك الآتي

قوله لكن مراده اي لكن مراد الشارح بيان فائدة القيدين بهذه العبارة بناء على انه اراد
بهذه العبارة غير ما هو الظاهر منها الا انه ترك بيان فائدة قيد لظهورها وبين فائدة
قيد اخر لحفاؤها على ما زعمه هذا القائل لان معنى قوله ما يمنع الاشتراك في نفس الامر آه
اي سواء كان منع الاشتراك في نفس الامر مع قطع النظر عن الامر الخارج عن نفس التصور
او مع النظر الى الامر الخارج عنه كما هو الظاهر من قوله ولو بالنظر آه فاقيل من ان قول الشارح
بالنظر الى الخارج من قبيل اظهار ما خفي والاعراض عما ظهر وذلك لانه اذا كان ما يمنع
الاشتراك في نفس الامر بالنظر الى الخارج من الكليات يكون ما يمنع منه في نفس الامر
مع قطع النظر عن الامر الخارج اي الخارج عن المفهوم من حيث انه متصور بالطريق
الاولى انتهى منظوره لان الملازمة القائلة بانه اذا كان ما يمنع الاشتراك آه ممنوعة
كما لا يخفى فالمراد ما ذكرناه من التعميم قوله اي عن المفهوم المتصور من حيث انه متصور
آه التعريف في التصور عن المضاف اليه وهو المفهوم واسناد المنع الى التصور يدل على ان
المنقسم الى الجزئي والكل انما هو العلم كما هو مذهب البعض لكن الحق ان المنقسم اليهما انما هو
المفهوم فلذا صرف العبارة عن ظاهرها وجعل اضافة التصور الى المفهوم من قبيل اضافة
الصفة الى موصوفها بجعل التصور بمعنى التصور فعني توجيه المحشى على امرين احدهما
جعل قول الشارح بالنظر الى الخارج اشارة الى التعميم الذي ذكرناه والثاني تفسير
الامر الخارج بالخارج عن المفهوم المتصور وكذا الدليل الخارج على ما اشار اليه بتبديل
قول الشارح فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج على بقوله فان الشركة فيه ممتنعة في
نفس الامر بالدليل الذي هو خارج آه قيل مبني توجيه المحشى المحقق رح على امرين جعل
قول الشارح بالنظر الى الخارج من قبيل اظهار ما خفي والاعراض عما ظهر وتفسير الامر الخارج
بالخارج عن المفهوم انتهى قد عرفت ما فيه قوله في نفس الامر آه لان النبادر من المنع بدون
التصور انما هو في نفس الامر وكذا الكلام في قوله الاتي ممتنعة في نفس الامر قوله فلو لم يذكر
القيدين آه فائدة في القيدين بل هو جملة معترضة كما سيصرح به والتعريف بمعنى اكل الجوز
ففي المجموع عبارة اما عن فني كل من القيدين او عن فني واحد منهما فقوله ان قيل آه
ناظر الى الاول وقوله ان قيل ما يمنع تصوره آه ناظر الى الثاني فلا يرد ان الكلام انما هو على
تقدير عدم ذكر القيدين فلا يصح اخذ التصور في قوله ان قيل ما يمنع تصوره آه قيل هذا تفسير
لقول الشارح فلو لم يعتبر التصور آه وعدم تعرضه قدس سره لقول الشارح ومن ههنا
آه اشارة الى انه لا دخل في بيان فائدة في القيدين بل هو جملة معترضة على ما سيصرح به

انتهى تدبر قوله لا ما يقابل الذهن آه وهو الخارج الذي هو ظرف للاعيان وهو الظاهر والشاهد
 للوجود الخارجي والدليل الخارجي الذي هو برهان التوحيد والمقصود رد ما ذكره المولى
 داود حيث قال ما حاصله انه حمل قدس سره الخارج في قول الشارح بالنظر الى الخارج على
 خارج المفهوم وجعله متناولا للوجود الخارجي والدليل الخارجي الذي هو برهان التوحيد
 وجعل الدليل الخارجي في قول الشارح فان الشبهة متمنعة فيه بالدليل الخارجي آه متناولا
 للوجود الخارجي كواجب الوجود فان الشبهة متمنعة بالدليل الخارجي الذي هو وجوده
 الخارجي وبرهان التوحيد وهما باعتبارهما داخل في حد الجزئي انتهى وحاصل ان المراد
 بالخارج ههنا ليس ما يقابل الذهن كما زعم المولى داود بل المراد به هو الخارج عن المفهوم
 المتصور كما عرفت قبل لان الدليل مركب من القضايا المراد في الحقيقة النسب والنسب
 من الامور الاعتبارية فلا يصح توصيفه بالخارجي مقابل الذهني انتهى وفيه ان معنى
 توصيف الدليل بالخارجي في قولنا الدليل الخارجي ان الدليل في الخارج وهو لا يستلزم
 كون الدليل موجودا في الخارج لان ظرفية الخارج لنفس الدليل لا يستلزم ظرفيته
 لوجوده والمستلزم لكون الدليل موجودا في الخارج انما هو ظرفية الخارج لوجود
 الدليل لا لنفسه كما سيحكي من المحشى ما يدل عليه فوجه الاشارة في ذلك ان توصيف
 الخارج المراد بالخارج ما هو الخارج عن المفهوم انه لم يقع الاصطلاح على اطلاق لفظ
 الخارج المأخوذ في صفة الدليل على ما يقابل الذهن بل انما وقع الاصطلاح على اطلاقه على
 الخارج عن المفهوم قوله او ما يراد في نفس الامر آه وهو الشامل للوجود الخارجي
 والوجود الذهني الاصيل والمراد رد ما ذكره عماد الدين من ان قول الشارح بالنظر
 الى الخارج يفيد ما يفيد قوله في نفس الامر قبل انتهى قبل ان المقصود من الكلي قطع النظر
 عن جميع ما عداه من الدلائل سواء كانت مقدما لها صادقة او كاذبة فاذا اريد من
 الخارجي النفس الامرى يلزم قطع النظر عن الدلائل التي كانت مقدما لها صادقة فقط
 وليس كذلك بل يلزم قطع النظر عن جميع ما عداه سواء كانت مقدما لها صادقة
 او كاذبة ففي التوصيف اشارة الى ان المراد ما ذكره انتهى مالا ولا يخفى ان الدليل الذي
 كانت مقدما له كاذبة لا يمنع كلبه المفهوم وقيل يمكن ان يقال المراد من الدليل النفس الامرى
 بقرينة ان الكلام في مفهوم الواجب فلواريد بالخارجي النفس الامرى يلزم ان لا يكون
 فائدة في التوصيف كونه جند مستدركا وتوصيفه اشارة الى ان المراد ليس النفس
 الامرى بل ما ذكره المحشى انتهى ولا يخفى ان المتبادر من لفظ الدليل في كل مقام هو

الدليل في نفس الامر انه يجوز ان يكون التوصيف لا يوضح الموصوف كما بين في محله والفظ
 ان اطلاق الخارج على ما يراد في نفس الامر خلاف اللفظ قوله فقيد النفس احتياطي آه اي تأكيد
 فائدة دفع ذلك التوهم قوله فقيد التصور ضروري آه اذ به يزول ذلك الفهم المتبادر عند
 الاطلاق الذي يجب ان لا يخلو الواجب في تعريفه الجزئي كما لا يخفى قوله يدل عليه
 قوله منع في العقل آه لانه يقابل قوله موصوف بامتناع الاشتراك آه ولا يخفى انه لا معنى
 لانصاف الاسناد بالامتناع الا ان يقال ان الامتناع كيفية الاسناد الذي هو عبارة عن
 الوقوع او الا وقوع على ما ذهب اليه القدماء من ان الامتناع جهة القضية قوله الا انه
 صور الامتناع بصورة المنع آه وصور من التصوير ان المص انما صور الامتناع وابرز
 في صورة المنع واسنده الى المفهوم لاجل المبالغة في امتناعه عن الاشتراك كانه بمنع نفسه
 عنه وحاصله ان اسناد المنع الى كل من المفهوم وتصوره مجاز عقلي والفا على الحقيقة
 لذلك الاسناد ليس بموجود ولا يلزم وجوده في الاسناد المجازي قوله كما في قدس سره آه
 وقد صور القدماء فيه بصور الاقدام وفيه اشارة الى ان هذا المجاز من المجازات العقلية
 التي لا حقائق لها على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا
 اي في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انتقلت اليه الفعل صارت
 حقيقة كما في قوله تعالى (فما رحمت تجارتهم) فانك لا تجد في نحو اقدمنى بلدك حق
 على انشا فاعلا سوى الحق انتهى وقوله كما في قوله تعالى آه قيد للنفي لا قيد للنفي فاعلى
 كما ان للفعل فاعل في التقدير آه في قوله تعالى (فما رحمت تجارتهم) اي ما رجوا في
 تجارتهم كذا ذكر في محله قوله اي بمنع من الاشتراك آه قيل والمحشى تبع ههنا العماد
 والاظهر ان يرجع ضمير منه الى العقل ويكون قوله ذلك اشارة الى الجعل مشترك كما يدل
 عليه قول السبيل في مواضع عديدة انتهى ولا يخفى ان قوله قدس سره اما ان يمنع من
 الشبهة آه وقوله ان المراد منعه في العقل من الاشتراك آه يدلان على ان ضمير منه في
 قوله وبمنع منه راجع الى الاشتراك لا الى العقل وقد اشار اليه المحشى بقوله عطف
 تفسيرى لقوله يمنع آه قوله كما عرفت آه من ان اسناد المنع الى المفهوم مجاز عقلي
 والمقصود هو الامتناع قوله ولا يمكن وجود فرد آه دفع سؤال مقدرو هو ان اللازم
 منه ان لا يكون الواجب صادقا بالفعل على شيء من الاشياء سوى فرد اخر لا عدم امكان
 صدقه على شيء سواء وحاصل الدفع ان المراد ببرهان التوحيد ههنا البرهان الدال على
 عدم امكان واجب آخر غير تعالى لا البرهان الدال على عدم وجود واجب اخر فقط

حق يرد عليه ما ذكره قوله أي حملها في حد ذاتها آه قد اشار إلى أن الصدق ههنا بمعنى
الحمل لما شتهر من أن الصدق إذا استعمل على يكون بمعنى الحمل وإذا استعمل بكلمة في يكون
بمعنى التحقق وقوله في نفس الأمر ليس صلة له بل هو ظرف للنسبة كما لا يخفى وأعلم أن في
معنى قولهم في نفس الأمر مذهب كثيرة قد فصلت في محلها كما اشرنا فيما سبق منها ما
اشار إليه المحشي وهو المذكور في شرح التجر يد حيث قال فيه أن معنى نفس الأمر عند المحققين
نفس الشيء في حد ذاته فإذا قلنا الشيء موجود في نفس الأمر كان معناه أنه موجود في
حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته أن وجوده ليس باعتبار الاعتبار وفرض الفرض
بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا ثم ذكر أن ذلك الموجود اما وجود
اصلي او وجود ظلي فنفس الأمر يتناول الخارج والذهن لكنها اعم من الخارج مطلقا
اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الأمر قطعا واعم من الذهن من وجه اذ ليس كل ما في
الذهن يكون في نفس الأمر فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان ذلك كذا غير مطابق
لنفس الأمر مع ثبوته في الذهن انتهى قوله أي الاشياء التي يكون الخارج ظرفا لنفسها
آه وتوضيح المقام على ما ذكره المحشي المحقق في حاشية المطول أن ظرفية الخارج لوجود
شيء في نفسه تقتضي كون ذلك الشيء موجودا خارجيا بوجود نفسه لا بوجود غيره بخلاف
ظرفية لنفس الشيء فانها كما نصح بوجود ذلك الشيء في الخارج لأن ذلك الوجود هو وجود
نفسه نصح بكونه ما يتصف به الأمر الموجود وظرفية الانصاف الذي هو لازم للنسب
ظرف لا نفس النسب التي هي للزومات في الخارج وحاصل ظرفية الخارج لنفس الشيء
اعم من كل واحدة من هاتين الصحتين على ما اشار إليه المحشي بقوله سواء كان آه
فمقصود المحشي من هذا التفسير أنه ليس المراد بالخارجية هنا ما يكون الخارج ظرفا
لوجود الشيء حتى يلزم التخصيص بالموجودات الخارجية التي تكون وجوداتها قائمة
بانفسها بل المراد ما يكون الخارج ظرفا لنفسه وقد عرفت أنه اعم مما كان الخارج ظرفا
لوجوده كالأعيان الخارجية ومما لا يكون ظرفا لوجوده بل في نفسه فقط كالنسب التي
ليست موجودة في الخارج الا انها يتصف بها الاشياء في الخارج وذلك لان الانصاف
شيء بامر في الخارج انما يقتضي وجود ذلك الشيء في الخارج لا وجود ذلك الأمر ايضا
في الخارج لما بين في محله أن حصول شيء لاخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه
يقتضي وجود ذلك الشيء ايضا والاحراز انصاف الجسم بالسواد المعدوم بخلاف اذا
كان بطريق الانصاف والحمل فانه يقتضي وجود المثبت له دون المثبت لجواز الانصاف

انزاعيا ولذا قيل زيد اعم قضية خارجية مع وجود المحمول الذي هو مفهوم المعنى وأعلم
أن الظاهر ان يقول أي الاشياء التي يكون الخارج ظرفا لها ويترك قوله بنفسها لانه على تقدير
ذكره بتوهم تعميم الشيء إلى نفسه وإلى غيره اذ بالنظر إلى القسم الأول تقيمه إلى غيره وبالنظر
إلى القسم الثاني اعنى قوله أولا تقيمه إلى نفسه فتأمل قوله فيشمل النسب التي يتصف بها
الاشياء في الخارج آه والتحقيق أن في الخارج ظرف للامور الثلاثة على سبيل التنازع أي
النسب والانصاف والاشياء الا انه ظرف لوجودات الاشياء وظرف لانفس النسب
والانصاف فلا يلزم وجودها في الخارج بوجود هو وجود الشيء بنفسه وان كان موجودا
في الخارج بوجود هو في غيره كما لا يخفى لانه انما يلزم وجودها فيه بانفسها اذا كان ظرفا
لوجوداتها كما كان ظرفا لوجودات الاشياء كما اشار إليه بقوله وان لم تكن موجودة
في الخارج قوله وكذلك الذهنية آه أي الاشياء التي يكون الذهن ظرفا لنفسها سواء كان
ظرفا لوجودها ولا أي لنفسها فقط قوله فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في
الذهن آه والتحقيق ههنا أن في الذهن قيد للامور الثلاثة المذكورة على سبيل التنازع
وحاصله انه فكما يشمل الامور الموجودة في الذهن وجودات انفسها يشمل النسب التي
يتصف بها الاشياء في الذهن وان لم تكن النسب موجودة في الذهن بوجودات انفسها
بل تكون موجودة بوجود هو في غيره وذلك لعدم كونها متصورة كالكلية والذاتية
لان ماهية الحيوان مثلا اذا حصلت في الذهن تنصف بهما فيه وان لم تكونا متصورتين
قطعا واذا لم تكونا متصورتين لم تكونا موجودتين بوجود نفسيهما بل بوجود هو في
معروضه فتدبر في هذا المقام قوله أي كل ما يفرض في الخارج لنفسه آه أي سواء كان
ظرفا لوجوده او لنفسه على ما عرفت قوله في الخارج آه وقد عرفت انه ظرف للامور
الثلاثة قيل صفة لقوله بالشيئية لا ظرف لقوله منصف لانه يكون المعنى الانصاف
بالشيئية في الخارج وهو فاسد لان الشيئية كونها من المعقولات الثانية لا يعرض
لشيء الا في الذهن انتهى وفيه نظر لانه اذا كانت الشيئية من المعقولات الثانية
لا يصح ان يكون في الخارج صفة لها فان يجوز كون في الخارج صفة لها فلم لم يجوز كونه
ظرفا للانصاف والتحقيق انه لا يجوز كون الخارج ظرفا لوجود الانصاف والشيئية
وانه يجوز كونه صفة لنفس الانصاف والشيئية قوله لانصافه آه وهو اشارة إلى
بيان كبرى الدليل المطوى كذا مقدمته هو ان كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه متصف
بانه يصح ان يعلم ويخبر عنه وكل ما هو متصف بكذا متصف بالشيئية لان الشيء

عند الحكماء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه لان الشئ ليس مساويا للوجود عندهم وان كان مساويا له عند الاشاعرة عند ارادة المعنى الحقيقي منه لان الاشاعرة استعملوه بمعنى ما يصح ان يعلم ويخبر عنه مجازا لكن الظ في مثل المقام ان يقرر الدليل على طريق القياس الاستثنائي فلا حاجة الى طي الدليل قوله ولو يكون مظهر الخارج آه اشارة الى تعميم العلم المتعلق به اى سواء كان العلم الذي يصح ان يتعلق به متعلقا بنفسه او متعلقا بصفة كونه مظهر الخارج وكذا الاخبار الذي يصح ان يتعلق به اى سواء تعلق بنفسه او بصفة كونه مظهر الخارج ومن البين ان الاخبار المتعلقين بصفة الموصوف متعلقان بموصوفها قوله وكذا كل ما يفرض في الذهن آه اى كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه سواء كان الخارج ظرفا للوجوده او لنفسه فهو منتصف بالشيئية في الذهن لا تضاه بصفة العلم والاخبار ولو يكون مظهر في الذهن ومعنى هذا معلوم مما سبق انفا قوله بناء على ما هو التحقيق آه وهو اما حال عن فاعل زاد فيكون بمعنى الفاعل اى وانما زاد قيد الفرض بانها كلامه على ما هو التحقيق واما حال عن المفعول وهو قيد الفرض فيكون بمعنى المفعول اى هذا القيد مبني على ما هو التحقيق واما مفعول مطلق مجازي اى وانما زاد هذا القيد زيادة مبنية على ما هو التحقيق فيكون ايضا بمعنى المفعول ويحتمل ان يكون مفعولا له اى وانما زاد لاجل البناء وقيل اى حال كون تلك الزيادة مبنية على ما هو التحقيق انتهى ولا يخفى فساد لانه لا يجوز الحال عن الحدث قوله بالفعل بحسب الفرض آه كما صرح البشار في شرح المطالع من ان المختبر ليس بالفعل في الاعيان بل ما يعم الفعل بحسب الفرض انتهى ومعناه ان الصدق بالفعل اعم من ان يكون الصدق على الوجود بالفعل او على مقد الوجود بمعنى اذا وجد يكون متصفا بعد الوجود به بالفعل فعلى هذا يصدق الحكم في قولنا كل اسود كذا على الحبشى المقدر لوجوده ون الرومي بخلاف مذهب الفارابي فانه على مذهبه يصدق على الرومي ايضا واما المشهور فهو ان الشيخ اعتبر صدق العنوان على الذات بالفعل المحقق فعلى هذا اعتزائا لافرق بين الحقيقية والخارجية على مذهبه لان العنوان فيهما على مذهبه لا يصدق الا على الافراد الموجودة قوله تنصبها آه علة للزيادة منصوب على انه مفعوله لقوله وانما زاد ويحتمل ان يكون علة لمجموع العلول والعلل اعني البناء ويحتمل ان يكون علة لنفس البناء وعلى كل تقدير لا يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي فلا حاجة الى ما قيل ان هذا علة باعثة لقوله وانما زاد آه وقوله السابق

بناء علة صحيحة انتهى قوله على المرام آه وهو عدم امكان صدق الاشئ على شئ من قوله ليتضح آه تعليل للتنصيص ويحتمل ان يكون تعليل لمجموع الزيادة والتنصيص او لمجموع الزيادة والبناء والتنصيص كما لا يخفى قوله نظرا الى الظ آه وانما قال نظرا الى اللفظ لما عرفت من انه اذا نظر الى الباطن منه لا يتجه عليه ما يتجه على ظاهره لان باطن الامر عبارة عن الصدق بالفعل المطلق كما هو التحقيق من مذهبي الرئيس قوله فكيف يصدق تعريف الكل عليه آه اى فلا يصدق تعريف الكل عليه فلا يطلق عليه الكل اذ لا بد لصحة اطلاق الكل على مفهوم من ان يصدق ذلك المفهوم على افراد ولا اقل من ان يصدق على فرد واحد ولا فرد للاشئ لا في الخارج ولا في الذهن لما عرفت من انه لا يصدق على شئ من الاشياء قوله والحال انه قسم آه الظ انه اعتراض اخر وحاصله ان الكل قسم من المفهوم وكل مفهوم شئ ينتج من الشكل الاول الغير المتعارف ان الكل قسم من الشئ الى هذه النتيجة قولنا وقسم الشئ لا يصدق على الاشئ لينتج من الشكل الاول المتعارف ان الكل لا يصدق على الاشئ اما صغرى هذا الشكل فبديهية لانها نتيجة الشكل الاول الغير المتعارف واما كبراه فلان قسم الشئ شئ والشئ لا يصدق على تقيضه اعني الاشئ ينتج عين الكبرى قوله وكذا اعتبر في مفهومه آه وهذا اعتراض ثالث وحاصله ان الكل اعتبر في مفهومه الشئ الذي يناقض الاشئ فالكل لا يمكن ان يصدق على الاشئ قوله ولا استحالة في كون الشئ فردا لتقيضه آه اى لا نسلم الاستحالة في كون الشئ فردا لتقيضه وانما الاستحالة في كون الشئ فردا للشئ وتقيضه قوله والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم آه اى مفهوم الاشئ على شئ من الاشياء في نفس الامر واما بحسب الفرض فيصدق على شئ لا انه لا يصدق على ذلك المفهوم اى مفهوم الاشئ شئ من الاشياء في نفس الامر قوله واوردوا اشكوكا آه منها ما اورده المولى عماد الدين حيث قال في ان يقال فان كل ما في الخارج هو شئ في الخارج وكما في الذهن فهو شئ في الذهن ضرورة انتهى وقد اشار الى دفعه بقوله اى فكل ما يفرض ظرفية الخارج آه ومدار الدفع تفسير عقدا لوضع بما هو التحقيق اعني به تقييد عقدا لوضع بالفعل المطلق كما عرفت وحل الشئ على ما هو المصطلح عند الحكماء وهو ما يصح ان يعلم آه ولا يكتفي في دفعه بمجرد حمل الشئ على هذا المعنى كما لا يخفى ومنها ما ذكره بقوله فكيف يصدق تعريف الكل عليه آه ومنها ما اشار اليه بقوله والحال انه قسم من المفهوم آه ومنها ما اشار اليه بقوله وكذا اعتبر في مفهومه آه وهو ما نقله عماد الدين حيث قال قبله اندراج الكميات الفرضية

تحت الكل نفاء اذ الكلي لا يمنع نفس نظوره عن الشراكة والتصور حصول صورة الشيء في العقل
فلو كان كليا كانت اشياء والذي يحظر بالبال هو ان يقال الشيء المأخوذ في تعريف التصو
بالمعنى اللغوي الشامل للموجود والمعدوم والاشياء والامكان واللا وجود انتهى
والكل مندفع بقوله قلت وقد اشرنا اليه في اثناء تقرير الجواب فلا تغفل قوله اي فلا
يمكن صدق آه وهو المدعى كما صرح به قدس سره بقوله هي التي لا يمكن صدقها آه قوله
كما يدل عليه آه اي سوق الدليل يدل على هذا التفسير قوله اذ لا فرق لنفس الامر
علة لقوله فلا يمكن صدق آه قوله بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين آه اي عن احد
الطرفين مطلقا سواء كان سلب الضرورة عن الجانب المخالف كما في قولنا الواجب
موجود بالامكان العام وفي قولنا شريك البارى معدوم بالامكان العام والجانب
المخالف للحكم الايجابي هو الحكم السلبي الذي كان في قولنا الواجب ليس بموجود وفي
قولنا شريك البارى ليس بمعدوم فعنى امكان العام الذي كان قيدا في القضية الموجبة
سلب ضرورة السلب الذي هو الجانب المخالف للحكم الايجابي او عن الجانب الموافق
كما في قولنا الواجب معدوم بالامكان العام وفي قولنا شريك البارى موجود بالامكان
العام فعنى الامكان العام سلب ضرورة ثبوت المحمول الذي هو المعدوم والموجود
قوله لانه غير شامل للاقسام الثلاثة آه وذلك لانه اذا كان الامكان العام بمعنى
سلب الضرورة عن الجانب المخالف فهو اما مقيد بجانب الوجود فالفرضية موجبة
والجانب المخالف للحكم الايجابي لهذه القضية سلب فالامكان العام عبارة عن سلب
ضرورة هذا السلب واما مقيد بجانب العدم فالفرضية سالبة والجانب المخالف
للكم السلبي ايجاب فالامكان العام عبارة عن سلب ضرورة هذا الايجاب فعلى الاول
لا يشمل الممتنع كما اذا قلنا شريك البارى موجود بالامكان العام لانه لا يصح سلب
الضرورة عن الجانب المخالف وعلى الثاني لا يشمل الواجب كما لو قيل الواجب ليس بموجود
بالامكان العام فالامكان العام لا يشمل الواجب لانه لا يصح سلب ضرورة الجانب
المخالف اعنى ثبوت الموجود للواجب فقد ظهر مما حررناه ان الامكان العام على هذا
المعنى لا يشمل الاقسام الثلاثة الواجب والممكن الخاص والممتنع قيل ما قاله المحشى
مبنى على تقييد الامكان لكن الكلام في المطلق فيصح حمل الامكان على معنى سلب الضرورة
عن الجانب المخالف مثلا لو قيل الواجب ممكن يشمل صورة الموافق ايضا لان الجانب
المخالف لم يتعين الآن لعدم التقييد فيصدق على الوجود والعدم الا ان الفرق بين

التوجيهين ان المعنى الاول للامكان يشمل الاقسام الثلاثة مطلقا سواء قيدا ولا والمعنى الثاني
شاملا لها في صورة عدم التقييد واما لو قيد كما هو مراد المحشى فلا وهذا الفرق مبنى على
جعل الاحد في المعنى الاول اعم من الجانب الموافق والمخالف واما على من فسرهما بالجانب
المخالف فلا فرق انتهى ولا يخفى ما فيه لان الممكن في قولنا الواجب ممكن ليس محمولا في
الحقيقة بل هو عبارة عن جهة القضية فلا بد ان يفصل ويقال ان المراد اما الواجب موجود
بالامكان العام واما الواجب ليس بموجود بالامكان العام فحينئذ يرجع الامكان الى سلب
الضرورة عن الجانب المخالف للحكم ان ايجابا فسلب الضرورة عن السلب وان سلبا فسلب
الضرورة عن الايجاب قوله لما مرآه من ان الاعتبار في القضية المحصورة في عقد الوضع
انضاف ذات الموضوع بالوصف الغواني بالفعل بحسب الفرض كما هو التحقيق عند الشيخ
الرئيس وليس الاعتبار فيها انضاف ذات الموضوع بالوصف الغواني بالفعل المحقق كما
في قولنا كل ما هو في الخارج فهو شئ في الخارج على ما هو المشهور عند الشيخ الرئيس لانه
على هذا التقدير يتجه عليه نظرا الى ان اللازم من صدق الممكن العام على كل ما يقف
بالمفهومية بالفعل المحقق عدم صدق نقضه بالفعل على مفهوم من المفهومات لا عدم
امكان صدق عليه قوله وكل منها ممكن عام آه اي وكل منها ينصف بالامكان العام
لما عرفت قوله اي ما يفرض ظرفية الخارج آه وقد عرفت ما هو المراد من التفسير ولا
دخل له في دفع هذا اليراد قوله او في غيره آه لا في نفسه فوجوده في نفسه عبارة عن
وجوده في غيره وموضوعه كما ذهب اليه الرئيس قوله فلا يرد آه ومدار علم ورود
هذا الايراد تعميم الوجود في الخارج مما ذكره قوله انما يقتضيه كون الخارج آه الخارج
في هذا القول ظرف للشيء لا ظرف لوجوده واصل الرد ان الخارج فيه ظرف لوجود
الشيء لا لنفسه لما عرفت من ان المراد بقولنا كل ما في الخارج فهو شئ في الخارج ان
كل ما يفرض في الخارج فهو موجود في الخارج مطلقا اي ما في نفسه او في غيره كما عرفت
قوله وكذا الحال في قوله وكل ما في الذهن آه اي ما يفرض ظرفية الذهن فهو موجود في
الذهن اما في نفسه كالانسان المتصور لان الذهن ظرف لوجوده او في غيره كالكلية
للانسان لان الانسان اذا تصور مع الغفلة عن كونه فالذهن لا يكون ظرفا لوجود الكلية
بل هو ظرف لغيره الذي هو موضوع الكلية وهو الانسان فوجود الكلية في نفسها في
الذهن هو وجودها في موضوعها ومعرضها لما عرفت قوله او ظرفا لنفسه آه والكلام
فيه كالكلام فيما سبق من قوله اي الاشياء التي يكون الخارج ظرفا لنفسها آه وهو انه

يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فذكر قوله فيكون مقدار الوجود فيه آه اى في
احد الامرين الخارج او الذهن فالوجود الخارجى اما محقق او مقدور وكذا الموجود الذهني
اما محقق او مقدور قوله يدل على ما قلنا ما سبق من قوله فاما ان يفرض آه اى يدل على ما ذكر
من تعميم الموجود الخارجى والذهنى مما هو المحقق والمقدور قوله قدس سره فان ما يفرض
في الخارج آه مدار الدلالة وضع الفرض في الموضوعين لان الفرض اعم من المحقق والمقدور كما
لا يخفى قوله لان الاعتبار المذكور آه اى اعتبار القوم في التقسيم الى الكلى والجزئى حال
المفهومات في العقل المفسرة باعتبار امتناع المفهومات عن فرض العقل اشتراكها وعدم
امتناعها عنه ليس مغايرا لجعل المفهومات المذكورة اى امثال الواجب ونفايض المفهومات
الشاملة داخلية في مفهوم الكلى المذكور بقوله فجعلوا امثال آه اذا قيل يدل قوله في الكليات
دون الجزئيات في مفهوم الكلى دون الجزئى فلا يصح ترتيب جعل المذكور على ذلك الاعتبار
بالبقاء التعريفية الدالة على مغايرة ما يتفرع لما يتفرع عليه بخلاف ما اذا جعلت تلك
المفهومات داخلية في عدد الكليات ومن جملتها اذ لا ريب في مغايرة الجعل حينئذ لذلك
الاعتبار فيصح الترتيب بالبقاء ويمكن ان يقال ان الاعتبار المذكور متعلق بالمفهومات المطلقة
وجعلها داخلية متعلق بالمفهومات المخصوصة اعنى بها الواجب وامثاله ونفايض المفهومات
الشاملة فهذه المغايرة كافية في الترتيب كما لا يخفى قوله اى من جهة الفهم آه اى يفهم بعض
المفهومات من بعضها ولو لم يقيد بهذا القيد فالوصول ببعض المفهومات الى بعض يصدق
بالوصول من حيث الوجود الخارجى والتوصل من حيث الوجود المطلق ايضا فلا يصح الحصر
في قوله قدس سره وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن قد بر قوله اى بخصوص الوجود
الذهنى مدخل فيه آه ولما احتل وقوع حصر التوصل المستفاد من كلمة انما على نفس المقيد
اعنى مطلق الحصول سواء كان حصولا ذهنيا او حصولا خارجيا او حصولا مطلقا لا على
الحصول المقيد بقيد في الذهن مع انه على هذا لا يتفرع قوله فاعتبار احوالها آه على ما قبله
دفع هذا الاحتمال بهذا التفسير فيدل الكلام حينئذ ان حصول الوجود الذهني مدخلا
في التوصل المذكور فيحصل الاحتراز عن الوجود الخارجى والوجود المطلق قوله في الخارج
آه اى في الاعيان قوله والامر الخارج عن التصور آه وذلك الامر كبرها ان التوحيد قوله
يجب ان يصدق الكلى آه قبل هذا مبنى على المشهور فلا ينافى ما سبق منه من ان المعبر في
المحصورة الاتصاف بحسب الفرض لان ما سبق مبنى على ما هو التحقيق ولك ان تطبق
عبارة السيد على ما هو التحقيق بتعميم قوله في نفس الامر بنفس الامر المحقق والمفروض

كما عممه الفاضل الكليني في رسالة الامكان فيرجع الى التحقيق انتهى وفيه نظر اما اولا
فلا نه لا معنى لباء كلامه ههنا على المشهور وفيما سبق على التحقيق واما ثانيا فلا ريب عند
تطبيق عبارة السيد قدس سره على ما هو التحقيق بذلك التعميم لم يبق للاشارة معنى
فتدبر قوله والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيهما آه هذا السؤال مقدور وهو ان المدعى
موجبة كلية وهى كل واحد من تعريف الجزئى والكلى مقيد بالتصور واستدل الشارح
عليها بقوله فلو لم يعتبر آه ومآل مقدم هذه المتصلة اى هذه السالبة الكلية وهى انه
لا شئ من التعريفين بمقيد بالتصور فحاصل الاستدلال انه لو لم يصدق لاشئ من
التعريفين بمقيد بالتصور لدخلت الكليات الفرضية وخرجت لكن التالى بطوكذا المقدم
فثبت المدعى وهو الموجبة الكلية ولا يخفى انه لا يتم تقييد هذا الدليل اذ مقدم الدليل
سالبة كلية ولا يلزم من بطلان السالبة الكلية ثبوت الموجبة الكلية التى هى المدعى
لانها اخص من قبض السالبة وهو الموجبة الجزئية ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص
كما لا يخفى وحاصل الدفع انه ليس المراد من مقدم المتصلة السالبة الكلية بل المراد به هو رفع
الايجاب الكلى اى قولنا ليس التعريفان بمقيد بالتصور وهو اعم من السلب الكلى ومن
الايجاب للبعض والسلب عن البعض وعلى كلا التقديرين يلزمه السلب الجزئى اعنى السلب
الجزئى فاذا بطل رفع الايجاب الكلى بطل لازمه الذى هو السالبة الجزئية واذا بطلت
السالبة الجزئية تحقق نقيضها الذى هو الموجبة الكلية وهو المطلوب قوله لزوم الدخول
والخروج معا آه هذا ناظر الى السالبة الكلية المتحققة في ضمن رفع الايجاب الكلى قوله لزوم
الدخول فقط آه ناظر الى السلب عن البعض المتحقق في ضمن رفع الايجاب الكلى بالنسبة
الى تعريف الجزئى قوله والخروج فقط آه ناظر الى السلب عن البعض المتحقق في ضمن ذلك الرفع
بالنسبة الى تعريف الكلى فالنشر على ترتيب اللف اذا اريد بالاحد في قوله ولو ترك في
اجدهما الجزئى ابتداء قوله فقول الشارح دخل وخرج اعم آه دفع سؤال المقدور وهو
ان حمل مقدم المتصلة على رفع الايجاب الكلى ينافيه قول الشارح دخل وخرج لان الدخول
والخروج معا انما يستلزمه مقدم المتصلة اذا كان سالبة كلية واما اذا كان رفعا
للايجاب الكلى فلا وحاصل الدفع اثبات الملازمة الممنوعة على تقدير كون المقدم رفعا
للايجاب الكلى بتعميم التالى اى الاجتماع في الزوم مطلقا سواء كان على سبيل الاجتماع
او على سبيل الانفراد قوله لان الواو لمطلق الجمع آه وفيه نظر لانه ان اراد انه يدل
على التعميم المذكور فهو ممنوع لان مطلق الجمع يدل على وجوب اصل الاجتماع مع

الاجتماع في الشق الثاني لرفع الايجاب الكلي وهو الايجاب للبعض وهو بنا في التعميم المذكور وان اراد انه يدل على الاجتماع على سبيل الاجتماع او التعاقب فسلم لكن هذا التخيير لا يدفع المنع عن الملازمة ولا يثبتها الا ان يقال انه اراد بقوله الواو لمطلق الجمع معنى منع الخلو من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم ان مطلق الجمع لازم لمنع الخلو فسقط ما قيل فالصواب ان يقال في تصحيح الملازمة ان الواو لمنع الخلو وجنثا يثبت الاسمية لان معنى منع الخلو اعم من الاجتماع والانفراد انتهى لكن لما كان هذا الجواب مبني على خلاف الظاهر بادرا الى العلاوة قوله على ان اعتبار القيد حاصله حمل المقدم على السالبة الكلية فيجوز تثبت الملازمة فلا حاجة في اثبات الملازمة الى صرف قول الشارح دخل وخرج عن الظل اثبات الملازمة لكن يتوجه حينئذ ان تقريظ الدليل لا يتم كما عرفت فما قيل انه جواب عن منع التقريب بحمل قول الشارح فلو لم يعتبر آه على السلب الكلي لان اعتبار القيد في احدهما فقط مما لا بد اليه الوهم فيتم التقريب لان المدعى في حكم الايجاب الجزئي انتهى ليس بشئ قوله وهي ان ما وقع آه اي الفائدة قوله لا ما يكون كليته باعتبار آه اي لا فرد يكون كلية الكلي باعتبار ذلك الفرد قوله وان اعتبر ذلك آه اي وان اعتبر الفرد الذي يكون كلية الكلي باعتبار آه وهو الفرد الذي لا يمنع العقل عن صدق الكلي عليه بمجرد نظوره فيما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة وجب تفصيل ذلك الفرد بالممكن لصدق الكلية الموجبة اذ لو لم يقيد به لم تصدق الكلية الموجبة لان ذلك قد يكون ممتنعاً على ما عرفت ولا يصدق الحكم بالايجاب على الفرد الممتنع قوله فائدة آه وهي ما ذكره بقوله وهي ان ما وقع عليه الحكم آه قوله فالمراد بقوله غالباً آه والمراد دفع ما اردته الفاضل العصام من ان كونه جزءاً لاكثر الاقسام لا يدل على الجزئية غالباً لجواز ان يكون افراد القسمين اكثر من افراد الاقسام الثلاثة انتهى وحاصل الدفع انما يرد ما ذكره اذ اريد بالغالب غالب الافراد لا غالب الانواع والاقسام وليس كذلك بل المراد به غالب الانواع وهذا الجواب هو ما ذكره الفاضل العصام قوله انواع الكلي آه وهي خمسة والخاصة والعرض العام لا يكونان داخلين في ماهية ما تختصهما فلا يكونان جزئين لها واما الجنس والفصل والنوع فهي داخلية في ما تختصها من الجزئيات فهي اجزاء لها وتفصيل هذا المقام ما ذكره الفاضل العصام حيث قال وانما قيده بغالب لان الكليات الفرضية لا جزئي لها في نفس الامر فضلاً عن ان يكون جزءاً له والواجب والنقطة من الكليات الغير الفرضية لا جزء لجزئيهما حتى يصح كونهما جزئين له الا ان يعتبر التخصيص والمفهومات الغير المتناهية الى الاشخاص لا جزئي لها

واما الكليات الغير الفرضية المنتهية الى الاشخاص فهي اجزاء لجزئياتها اما الانواع والاقسام والفصول من حيث انها انواع واجناس وفصول فظاهرة واما الخاصة والعرض العام بل الكليات الخمس فهي اجزاء لتخصصها والعرض العام والخاصة قد يكون جزئين لجزئيهما الحقيقيين فان الانسان خاصة لمفهوم الحيوان وجزء لجزئيه من زيد وعمر والحمار عرض عام لمفهوم الناطق وجزء لجزئيه انتهى قوله ببيان الشارح آه والمراد به دفع ما اورده الفاضل العصام من انه لو كان مراد الشارح بغالب ما ذكره قدس سره لكان الاول ان يضم الى ما ذكره قولنا والناطق فانه جزء للانسان انتهى وحاصل الدفع ان بيان الشارح لجزئية النوع ببيان لجزئية كل واحد من الاقسام الثلاثة اعني النوع والفصل والجنس من الجزئي الحقيقي مطلقاً اي سواء كان جزءاً منه بالذات كالنوع او بالواسطة كالفصل والجنس فان كلا منهما جزء من الجزء الحقيقي بواسطة النوع الذي كان جزءاً منه بالذات فزاد الشارح من ذكر الحيوان ليس لبيان جزئية الجنس بل للتنبيه على فائدة هي ان كون الكلي جزءاً للجزئي آه قوله على ان الكلي جزء للجزئي انما هو بالقياس الى الجزئي الاضافي آه وفيه نظر لان النوع كلي وجزء للجزئي الحقيقي كما عرفت وليست جزئية منه بالقياس الى الجزئي الاضافي وهو هو قوله من حيث انهما كذلك آه والمراد دفع سؤال مقدور وهو ان الخاصة والعرض العام اجزاء لتخصصهما وحاصل الدفع انهما من هذه الحيثية نوعاً لا الخاصة والعرض العام قوله وكذا في الجنس والفصل آه اي وكذا الحيثية معتبرة في كل واحد منها فيندفع ايضا ان الفصل جزئي للجنس وليس الجنس جزءاً له وحاصل الاندفاع ان الجنس بالنسبة الى الفصل عرض عام فلا تغفل قوله من ان الكليات الخمس تختلف باختلاف الاعتبارات آه وذلك لان الكل صادق على الملون مثلاً فانه جنس للاسود ونوع للكيف وفصل للكيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان على ما قالوا قوله لان الكلي معناه آه اي معنى في اللغة شئ منسوب آه قوله فلا بد من نسبة اخرى آه وهي ان الكل شئ منسوب الى امر متصف بكونه كذلك الشئ وهي غير النسبة المفهومة بحسب اللغة كذا قيل وفيه نظر لان النسبة الاخرى مبنية على معنى الكلية الاصطلاحية كما يدل عليه قوله قد عرض للجزء بالقياس الى الكل آه وما ذكره القائل مبنية على معنى الكلية اللغوية قوله وهو معنى الكلية المصطلحة آه اي وتلك الاضافة وهي النسبة معنى الكلية المصطلحة عندهم وهو كون المفهوم بحيث يندرج فيه شئ بالفعل او بالامكان في نفس الامر قد كبر الضمير اما باعتبار الخبر او بتأويل الاضافة

فيلد واما عدم ذكر
جزئية الفصل
فله الا لجزئية
الجنس عليها
انتهى والاول
ان يقال ان
بذكر جزئية
الجنس عن
جزئية الفصل
منه

يكون الشيء منسوباً إلى آخر قوله وهو معنى الجزئية المصطلحة أي معناها المصطلح كون الكل
بحسب يندرج في شيء بالفعل أو بالإمكان في نفس الأمر قوله هذا تحقيق المقال أي ما ذكرناه
في بيان مراد الشارح بقوله فيكون الجزئي كلاً أي تحقيق كلامه قوله فدع عليك ما قيل
أو يقال أي والظاهر أن المراد بما قيل هو ما ذكره الفاضل المعصام بقوله وقد يشوهم أنه لا حاجة
إلى هذه المقدمة لأن وجه التسمية يتم بمجرد أن الكلي جزء للجزئي انتهى وأشار إلى دفعه
حيث قال وليس بذلك لأن هذه التسمية جارية في كل جزء وكل فهذه المقدمة تحصل
الوجه اختصاص بحسبه حسن وجه التسمية انتهى وما ذكره المحشي في دفعه بقوله
فلا بد من نسبة أخرى أي راجع إلى ما ذكره ذلك الفاضل كما لا يخفى وأن المراد بما يقال
هو الذي ذكره لدفع ما قيل وهو أن الأولي أن يقول وكلية الشيء إنما تكون بالنسبة
إلى الجزء وجزئية الشيء إنما تكون بالنسبة إلى الكل ليصح وجه التسمية في الكلي والجزئي
الحقيقي وتلقى البعض بالقبول حتى وقع في ارتكاب أن المراد بالجزئي الجزء كما يقصد لا يخرج
فرد الإنسان وكذا المراد بالكل الكلي ولا يخفى عليك أن قولنا وكلية الشيء إنما هو بالنسبة
إلى الجزء لا يصلح أن تكون وجهاً لتسمية الكلي بالكل بل لتسمية الجزئي بالجزئي وكذا
جزئية الشيء بالنسبة إلى الكل لا يصلح أن تكون وجهاً لتسمية الجزئي بالجزئي بل
لتسمية الكلي بالكل على عكس ما قصد الشارح قوله وجزئيته بالقياس إلى الكلي أي هذا
داخل تحت التفسير كما هو الظاهر لاجتماعه حاله كما وهم قوله هذا مبني على عدم تقييد
الكلي بالإضافة بل تقييده بالحقيقي مع تقييد الجزئي بالإضافة مبني على ما ذكره قدس
سره في حاشية المطالع من أن المشهور أن الكلي له مفهوم واحد وهو ما لا يمنع نفس
تصور مفهومه أي وهو يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم والملكية ويقابل الجزئي
الإضافي تقابل التصانيف واعترض عليه قدس سره في تلك الحاشية وقال وفيه بحث
لأن كلية الكلي بالمعنى الذي سبق يتحقق بمجرد إمكان فرض صدق على كثيرين وإن امتنع
صدق عليها في نفس الأمر كما في الكليات الفرضية وفي الإنسان مقيساً إلى أفراد حجرية
ومن البين أن الأفراد الحجرية ليست جزئيات إضافية للإنسان وذلك لأننا لا نغني
بالمندرج تحت شيء ما يمكن فرض اندراج تحتها سواء أمكن ذلك إلا ندرج أو امتنع
بل نغني به ما يندرج بالفعل تحت غيره فيكون ذلك الغير صادقا عليه في نفس الأمر
وهذا هو الكلي المضاف للجزئي الإضافي انتهى قوله على ما حققه قدس سره أي حيث قال
في حاشية المطالع وللکلي أيضاً معنيان أحدهما حقيقي والثاني إضافي والأول أعم

قوله هذه المقدمة
أي قول الشارح
وكلية الشيء إنما
تكون
سره

من الثاني على عكس الجزئين انتهى قوله معنيان أي أحدهما حقيقي والاخر إضافي قوله كما
سبجي أي كسبجي من الشارح. والمحقق قدس سره قوله نص قدس سره
في حواشي المطالع على أن مفهومه أي فان قلت لا حاجة إلى هذا النقل للتأيد لأن كلامه
قدس سره ههنا صريح في أن مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكلي عدم حيث قال فان
الجزئية منع فرض الاشتراك بأن يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع انتهى فلنا نعم
كلامه قدس سره ههنا صريح في ذلك إلا أنه يمكن أن يحمل مفهوم الجزئي على العدم ومفهوم
الكلي على الملكية بناءً على ما أشار إليه المحشي المحقق بقوله وإن حمل على أن مفهوم الجزئي أي قوله
إنما يعتبر في إعدام الملكات أي كما اعتبر في تعريف العمى بعدم البصر عما من شأنه أن يكون
بصيراً إذا لو اكتفى بعدم البصر لدخل فيه غير العمى من الشجر والحجر وغيرها فيبطل التعريف
قوله وفيما نحن فيه كذلك أي وليس قيد عما من شأنه أن يكون مانعاً من الاشتراك
إذا اعتبر في تعريف الكلي لإخراج المفهوم الذي ليس من شأنه ذلك عن تعريف الكلي لأن هذا
المفهوم يطلق على الكلي أيضاً لأنه إذا أطلق الكلي على المفهوم الذي من شأنه أن يكون كذلك
فاطلاقه على المفهوم الذي ليس من شأنه أن يكون كذلك بالطريق الأولي فاعتبار هذا
القيد في تعريف الكلي يفسد تعريفه بعدم شموله على كل فرد من أفراد الكلي قوله وأراد
الإيجاب والسلب أي جواب عن سؤال مقدرو هذا السؤال في الحقيقة عبارة عن
دفع الإشكال وحاصله أن مراد المحقق قدس سره من الملكية الإيجاب ومن العدم السلب
فحينئذ يندفع الإشكال كما لا يخفى وحاصل الجواب أن إرادة الإيجاب والسلب من
الملكية والعدم تكلف لا يناسب مقام التعريف لأنهما معنيان لغويان للملكة والعدم
لأن المعنى الاصطلاحي للعدم هو ما من شأنه أن يكون كذلك ولا يكفي عدم ذكر عما
من شأنه في مفهوم الكلي أن يكون فربية لإرادة الإيجاب والسلب فهما مع أن
المقابلة للتصانيف الاصطلاحية تقتضي أن يحمل الملكية والعدم على المعنى الاصطلاحي
لصما قبل هذا الإشكال ليس بوارد لأنك قد عرفت أن انحصاف المفهومين بالمانعية
وعدم المانعية في العقل فالأعيان الموجودة في الخارج من حيث إنها موجودة
فيه لا ينصف بالمانعية لأنها توجد في العقل فهي متصفة بعدم المانعية فتخرج عن الكلي
بقيد عما من شأنه أن يكون مانعاً لأنه ليس من شأنها المانعية ففإن اعتبار عما من شأنه
فائدة الإخراج لا يقال أن الأعيان المذكورة خارجة عن جنس التعريف لأنه عبارة
عن الحاصل في العقل لا نأقول كون المقسم الحاصل في العقل فرع كون التقابل بينهما

تقابل العدم والملكة فجنس التعريف عبارة عن شئ فالاعيان المذكورة واسطة بين الكل والجزئي ولا يلزم ارتفاع التقيضين انما يلزم ذلك لو كان التقابل تقابل الايجاب والسلب انتهى وفيه نظر لان قوله لانها توجد في العقل آه ممنوع اذ الاعيان الموجودة في الخارج من حيث هي موجودة فيه لا توجد في الذهن وذلك ظ فان قيل ان نسخة توجد خطا والنسخة الصحيحة هي لا توجد فتقول قوله فهي متصفة بعدم المانعة آه ممنوع لان الايمان من حيث وجودها في الخارج كما لا تنصف بالمانعة لا تنصف بعدم المانعة كما اعتد به حيث قال اتصاف المفهومات بالمانعة وعدم المانعة في العقل آه وقوله كون المقسم الخاص في العقل فرع كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فجنس التعريف اولا اعتباره عن شئ آه ممنوع ايضا لانا لا نسلم كون المقسم الخاص في العقل فرع كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة بل الظم من كلامهم ان المقسم الى الكلية والجزئية هو المفهوم المتصور من حيث انه متصور بلا تعرض الى تحقيق التقابل بينهما بانه هو تقابل الملكة والعدم او تقابل الايجاب والسلب وعلى تقدير لزوم ارتفاع التقيضين عن الاعيان لا نسلم ايضا بطلانه لان الكلية والجزئية ليستا من الاعراض الذاتية للاعيان حتى يطل ارتفاعها عنها لما عرفت من انها اعراض ذاتية للمفاهيم وذلك مثل ان يقال ان المجرى ليس ابيض ولا اسود لان الالوان من خواص الاجسام فكما لا شك في صحته لا شك في صحة قولنا الاعيان ليست بكلية ولا جزئية قوله وان حمل على ان آه عطف على الجملة الشرطية المقدرة المفهومة من قوله وفيه اشكال اذ عدم اعتباره وهي ان حمل على ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكل عدم ففيه اشكال باستدراك قد عا من شأنه ان يكون وان حمل على ان مفهوم الجزئي عدم آه فلا اشكال به اذ لا بد من اعتبار قيد آه فعلة الجزاء موضوعه قوله لاخراج الهويات الخارجية آه لان للهوية الخارجية المكتشفة المكيفة بالعوارض الخارجية المستثناة كما لا يمكن فيها فرض الاشتراك ليس من شأنها ايضا امكان الفرض لان القابلية لامكان من خواص المفهوم المتصور من حيث انه متصور والسبب في ذلك امكان تجريد الشئ في الذهن عن الاعراض الشخصية له في الخارج قوله والمفاهيم الصديقية آه لان القضايا مستقلة بالافادة والاستفادة جامعة للحكم المانع اياها عن الارتباط بامرا خربا حمل عليه قوله لم يرد انه اطلق آه والمراد دفع ما اورده الفاضل العصا عليه قدس سره من ان فيما ذكره نظر لانه لو كان تسمية الجزئي الحقيقي فرع تسمية الجزئي الاضافي لم يكن لفظ الجزئي مشتركا

بينهما وقد صرحوا بالاشتراك وحاصل الدفع انه قدس سره لم يرد بقوله لانه اخص آه ان لفظ الجزئي نقل ولا من المعنى اللغوي الى الجزئي الاضافي لاجل المناسبة المذكورة وبعده نقل منه الى الجزئي الحقيقي بعلاقة كونه اعم من الجزئي الاضافي وكونه اخص منه فيكون منقولا فيه بمرتين او تجوز فاطلق اسم العام على الخاص فيكون فليمازا وفي الجزئي الاضافي حقيقة وان كان ظاهر عبارته يوهم ذلك حتى يرد عليه ما ذكره بل مراده بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمنقول اليه وهو الجزئي الحقيقي بانه لما تحققت المناسبة بين المعنى اللغوي وبين الجزئي الاضافي على الوجه المذكور تحققت ايضا بين المعنى اللغوي والجزئي الحقيقي لتحقيق المناسبة بين الجزئي الاضافي والجزئي الحقيقي وهي العموم والخصوص لان المناسب للناسب للشئ مناسب لذلك الشئ فلفظ الجزئي منقول من المعنى اللغوي الى الجزئي الحقيقي ابتداء بهذه المناسبة والعلاقة كما كان منقولا منه ايضا من المعنى اللغوي الى الجزئي الاضافي فعلى هذا التخيير لا يرد عليه قدس سره ما اورده الفاضل المذكور قوله اي اذا كان التضاييف آه والمراد الاشارة الى ان الفاء في قوله فالاولى فضيحة والى ان المفضل عليه المحذوف هو ذكر وجه التسمية في الكل والجزئي الحقيقي فيكون المضاف محذوفا في قوله من ذكرها وهو الوجه تدبر قوله لان الالفاظ آه اي لو صح حصر التسمية الحقيقية في المعاني لزم ان لا تكون الالفاظ جزئيات حقيقة لذواتها لكن اللازم باطل لان الالفاظ قد تذكر ويراد بها انفسها وكذا المقدم فثبت بطلان الحصر ويمكن تقرير الدليل بانه لما كانت الالفاظ جزئيات حقيقية لذواتها لم يصح حصر التسمية في المعاني لكن المقدم حق والثاني مثله قوله والجواب انه آه هذا ما ذكره الفاضل العصا من حاصله ان حصر التسمية الحقيقية في المعاني اما مبني على ما هو التحقيق الذي ذكره قدس سره من ان الالفاظ غير موضوعات لانفسها ولا دلالة لها عليها بل هي مخضرة بانفسها لانه دال في ذهن السامع فيحكم عليها فلا تكون جزئيات لذواتها بالمعنى المصطلح لعدم كونها معاني حيث لما عرفت من ان المقسم الى الكل والجزئي انما هو المعنى المفرد فيصير الحصر بلا شك واما مبني على ما هو المشهور من ان الالفاظ موضوعات لانفسها فيصير ايضا حصر التسمية في المعاني لان الالفاظ حيث معاني حاصلة لانفسها قوله الاصطباذ آه وهو تناو والوحش بالالة قوله بالنظر آه فالنظر المعقول بمنزلة العين الصبيد قوله من حيث انها جزئيات آه والمراد الاحتراز عن ادراكها قبل وجودها وقبل الاحساس بها لان الادراك بها قبلها ادراك كلي منحصر في شئ ولما

لعدم الانتزاع عن المادة لا ادراك لها من حيث انها جزئيات مادية كما نحن فيه على ما
 سيجي قوله ليس ادراكها على الوجه الجزئي آه ولا يخفى انه احتزبه عن ادراكها على الوجه
 الكلي لانه لا يتوقف على الاحساسات كادراك الجزئيات المجردة وكذا الجزئيات المادية
 فان ادراكها على الوجه الكلي لا يتوقف على الاحساس والغرض منه دفع ما اورده الفاضل
 العصام من ان الجزئيات المجردة تدرك لا بالحس انتهى وحاصل الدفع ان الجزئيات المجردة
 انما تدرك لا بالحس على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي قوله واقعا آه والمراد به دفع ما
 اورده الفاضل العصام ههنا من انه لم يقيم برهان على امتناع الكسب بالجزئي غايته
 عدم الوجود الى الان انتهى وحاصل الدفع ان المراد نفى وقوع الاكتساب به لا نفى امكانه
 حتى يرد ما ذكره قوله الا باحد الانواع الثلاثة آه ولما ظهر من قوله قدس سره
 بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او بالباطنة آه ان مراده قدس سره هو احساسات
 المشاعر العشرة التي هي الحواس الخمس الظاهرة والحواس الخمس الباطنة صرفة عن ظاهريات
 مراده قدس سره ليس كذلك بل مراده منه ان العلم الحاصل بها منحصري في انواع ثلاثة
 الاحساس وهو العلم الحاصل بالمحسوس من احساسات الحواس الظاهرة مادام صورة
 في الحاسة والتخيل وهو احضار صورة المحسوس من الخيال الى الحس المشترك بعد غيبتها
 عنه والتوهم وهو ادراك المعاني الجزئية المخزونة في المحافظة المنتزعة من صورة المحسوس
 المخزونة في الخيال وهما العلمان الحاصلان بالمحسوس من احساسات الحواس الباطنة
 على ما هو المصطلح من ادراك الجزئي على الوجه الجزئي منحصري في هذه الادراكات الثلاثة قوله
 سمي الكلي احساسا كحصولها آه قيل لا يخفى عليك ان هذه التسمية يجب ان يعتبر فيها التغليب
 لئلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فلا حاجة الى بيان علاقة السببية بقوله كحصولها
 باستعمال الحواس انتهى وفيه نظر لان التغليب انما يكون بالاشهر او الأكثر وكون
 الاحساس اشهر من التوهم والتخيل ممنوع ولو سلم فالأكثر اولى بالتغليب على انه يجوز
 ان يراد ما يطلق عليه الاحساس حقيقة او مجازا بطريق عموم المجاز على ما قيل في امثال
 هذا المقام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله والتنبيه على ذلك اي وقوع ادراك
 الجزئيات على الوجه الجزئي ليس الا باحد الانواع الثلاثة قوله اورد صيغة الجمع وضم آه
 لان صيغة الجمع تدل على مجرد التعدد وهو يجوز ان يحصل بتعدد الاشخاص التي كانت
 تحت نوع واحد ولا تدل على تعدد الانواع فاجتمع الى ضم قوله اما باحدى الحواس
 الظاهرة آه لتدل صيغة الجمع مع هذا الضم على التعدد بحسب الانواع ولا شك في دلالتها

بعد انضمام هذا اليها لان الحواس الظاهرة والباطنة اسباب مختلفة بالانواع لهذه
 الاحساسات فاختلفت الاسباب بالانواع يوجب اختلاف المسببات بالانواع كما لا
 يخفى قوله لا انه يمكن آه عطف على قوله ليس ادراكها آه وبيان لفائدة قيد واقعا في
 المعطوف عليه قواها ادراكها بدونها آه اي ادراك الجزئيات بدون الاحساسات التي
 هي الانواع الثلاثة قوله على ذلك آه اي على عدم الامكان قوله واما الجزئيات المجردة آه
 متعلق بقوله اي ليس ادراكها على الوجه الجزئي وبيان لفائدة تفسير الادراك بالادراك
 على الوجه الجزئي كما لا يخفى واعلم ان المشهور في المجردة هو انها منزّهة عن المسادة
 وعلاقتها كالعقول والنفوس انسانية كانت او فلكية وقد تطلق على ما لا يقتصر
 في وجوده الى المادة سواء كان حالها فيها لكن لا على سبيل الوجوب والافتقار بطبيعته
 اليها كالاُمور العامة او لم يكن حالها فيها كالعقول والنفوس على ما هو التحقيق ومرأ
 المحشى المحقق هو المعنى الاول لان قوله وكذا جزئيات الامور العامة آه يأتي عن المعنى
 الثاني قوله جزئيات الامور العامة آه وهي الامور الشاملة للوجودات كلها واكثرها
 اما وحدها كالوحدانية والوجود والامكان او مع ما يقابلها كالعدم والحدوث
 ولها اجاث كثيرة قدرت في الكتب الحكيمة قوله من جزئي مادي آه واعلم ان المشهور
 في الجزئي المادي هو المركب من المادة والصورة فهذا المعنى لا يطلق على النفس الانسانية
 والنفس الفلكية وقد يطلق الجزئي المادي على ما يتوقف وجوده على المادة سواء كان
 مشتملا عليها كلاجسام عنصرية كانت او فلكية او لا كموارضها وبهذا المعنى يطلق
 على النفس الانسانية وحدوثها عند تمام استعداد المادة قوله يكون ادراكها بالتوهم
 لانها حينئذ معان جزئية محفوظة منتزعة من الصور المخزونة في الخيال كما عرفت
 قوله بالنظر بمعنى الترتيب آه اي بمعنى ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول كما هو
 المشهور عند المتأخرين لا بمعنى تحصيل امر مناسب للطلوب ولم يتعرض قدس سره
 لبيان كيفية التأدي المذكورة بهذا لما سيجي من قوله وبهذا ظهر آه وقد مر كلاً
 متعلق لكلا المعنيين للنظر قوله وترتيبها بالقصد ترتيبا مخصوصا آه وفيه اشارة
 الى ان كل واحد من القصد والترتيب مخصوص المبين في محله معتبر في ماهية النظر لان
 الترتيب الغير القصد كافي في الحدس لا يسمي نظرا عندهم وكذا الترتيب على الوجه الغير
 المبين في محله لا يسمي نظرا عندهم لعدم تأديته الى المجهول كما عرفت قوله بحيث يصير
 آه خبر ليس قوله مرأة لمشاهدة آه خبر يكون قوله بل لا بد من احساس آه اضراب من

قوله ليس الاحساس آه فعلم ان احساس زيد وعمرو وترتيبهما بالقصد على وجه مخصوص لا يوصل الى احساس بشرب بل لا بد من احساس بشرب من احساس آخر غير احساس زيد وعمرو وقوله وذلك آه اي عدم صيرورة ذلك الاحساس المرتب المخصوص باعتبار قيامه بالذهن احساس لمحسوس اخر ثابت قوله لان الاحساس عبارة آه وحاصله انه لا شك في ان تكون المحسوسات متباينة ومن البين انه لا يمكن ان يكون المتباينان موصلين الى ما بين اخر قوله صورة جزئية متكيفة آه قيل هكذا في اكثر النسخ التي عندنا والصواب مكتشف كما هو المعروف في عباراتهم اي مستترة محفوظة بعوارض المشتبهة على المادة انتهى وفيه لان تكيف الصورة الجزئية بالعوارض يستلزم كونها مستترة بها ولا يمكن وذلك ظاهر فطلان احد النسخين يستلزم بطلان الاخرى فالحق ان النسختين صحتان ان قلت ان المفهوم من كلام المحقق ان الحس يتعلق بنفس الصورة الجزئية لا بكيفيتها وهو خلاف ما عليه القوم من ان الحس يتعلق بالمقادير والالوان والطعوم والروائح وغيرها على ما بين في محله قلت الظ من كلامه ان المتعلق بالصورة الجزئية هو الاحساس الذي هو عبارة عن العلم بمعنى الحس والتخيل والتوهم قوله ولا شك ان الصورة الجزئية التكيفية آه اي ولا شك في ان تلك الصورة الجزئية لا يمكن ان تصير صورة جزئية وحدها او مع انضمام غيرها من مثلها لمحسوس اخر كما يدل عليه قوله وبهذا ظهر آه قوله وبهذا ظهر ان لا يكون آه اي وبما ذكرنا من ان الصورة الجزئية التكيفية بالعوارض المشخصة لا يمكن ان تصير وحدها او مع غير صورة جزئية لمحسوس اخر قوله الا انه قدس سره لم يتعرض له لقلته آه لم يتعرض لعدم كون الاحساس مؤديا الى احساس اخر بالنظر بمعنى تفصيل امر آه لقلته النظر بهذا المعنى قوله وعدم تعلق الفن به آه بالنظر بهذا المعنى لان المختار ان النظر مركب وان جوز بعضهم عدم تركيبه حيث جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة وحدها قوله والحاصل آه يعني ان المراد بالامور العقلية المنزعة من امر واحد هو الامور العقلية المنزعة من امر واحد مادي محسوس لكن بعد حذف الشخصيات لا الامور العقلية المنزعة من امر واحد مجرد كما يجوز انتزاعها منه يجوز ايضا انتزاعها من امر محسوس مثلا اذا حذفنا العوارض المشخصة من زيد بقى الناطق والحيوان فيجوز ان يكون الحيوان الناطق الذي هو صورة زيد امرأة لشاهدة بعض اخر اي لعمرو لتصادق زيد وعمرو بعد تخرجهما عن عوارضهما المشخصة لها فزيد عين عمرو وبعد تخرجهما عن عوارضهما المشخصة لهما

وتحقيقه ما سيأتي من قوله على ما قالوا قوله يجوز ان تكون صورة بعض امرأة آه الظ انه خبران وصورة بعض اسم يكون وخبر يكون امرأة كما في قوله الاتي فلا يجوز ان يكون الصورة الجزئية آه فلا بد من رابط وليس فيه رابطة ويمكن ان يقال اسم تكون راجع الى الامور العقلية وخبره صورة بعض امرأة حال اما من اسمه او خبره فتدبر قوله فانها متباينة آه لتباين عوارضها المشخصة لها قوله فلا يجوز ان يكون الصورة الجزئية آه وهي الحاصلة في الحس المشترك والتخيل قوله نعم احساس محسوس آه بيان لمنشاء غلط التوهم قيل بمجازاة مع الخصم المتوهم ان الاكتساب والتفصيل بالنظر يجري في الجزئيات ايضا للتنبيه على موقع زواله ومنشاء غلطه وهو التباس بالايجاب بالاكتساب عند انتهى ولا يخفى ما فيه من ان المجازاة مع الخصم يقتضي تسليم ما ذكره من جريان الاكتساب والتفصيل بالنظر في الجزئيات وليس هذا بمسلم عند المجيب كما يدل عليه قوله وليس هذا تفصيلا بالنظر آه قوله اي حصول صورة آه وهي المعنى الجزئي المتعلق بذلك المحسوس قوله وليس هذا تفصيلا بالنظر آه لما عرفت من ان التفصيل الذي هو الفعل الاختياري معتبر في مفهوم النظر والايجاب ليس فعلا اختياريا قبل والا لكان كل من التخيل والتوهم عبارة عن احساس المحسوس بعينه ومن البين انه ليس كذلك انتهى ولا يخفى ان الملازمة ظاهرة من قوله المؤدي للاحساس آه صفة الاحساس والاحساس بالوجه مفعول المؤدي قوله انتزاعا مخصوصا آه وهو ذوالصورة قوله فان في هذه الصورة آه تفصيل لقوله وبما حررنا اندفع آه قوله بالترتيب او التفصيل آه والمراد الاشارة الى معنى النظر قوله وذلك لان احساس كل جزء آه علة لقوله وكذا ما قيل آه اي كما ان القول مندفع بما ذكرنا كذلك هذا القول مندفع به ايضا وذلك لان احساس آه قوله فالاحساس متغيران آه اي احساس الاجزاء واحساس الكل متغيران لان الجزء والكل الخارجين متغيران بالضرورة نعم احساس كل جزء من الاجزاء يوجب احساس الكل لما عرفت ولا كلام فيه وانما الكلام في الجزء والكل الذهنيين كالمحدود والمحد التام المركب من اجزائه فان ادراك الحد التام امرأة وادراك للمحدود وتفصيل له ولا مغايرة بينهما الا بالاجمال والتفصيل قوله في كونها مدركة للحس آه اي مدركة للعقل بواسطة الحس كما هو التحقيق او مدركة للحس نفسه على ما هو المشهور قوله فكيف يكون الصورة التكيفية بالعوارض المادية آه اي الصورة المحسوسة مع عوارضها الجزئية قوله لهذه امر مجرد آه اي عن العوارض الخارجية المشخصة وهو الامر الكلي وحاصله ان بين

لما عرفت من عدم وقوع الفكر فيها قوله فلا يتعلق الغرض بها آه وذلك لان عدم تعلق
الفكر الذي هو القيد بالجزئيات يوجب عدم تعلق القيد الذي هو الغرض بها قوله أي
من حيث انها جزئيات آه أي لا يبحث عنها في العلوم الحكيمة من هذه الحيثية بان
تجعل هي موضوعات المسائل بل انما يبحث عنها فيها بان يجعل مفهوم كل عنوانا شاملا
للجزئيات المندرجة تحته ويسرى الحكم بالمحمول على ذلك المفهوم الكلي الى تلك الجزئيات
قوله التشبه بالواجب علماء آه والصواب علما وعملا لما تقر في محله من ان كمال
النفس علم وعمل والحكمة منقسمة الى الحكمة النظرية والحكمة العملية وعند اكتساب
النفس اياها يحصل الكمالين للنفس كمال في القوة النظرية وكال في القوة العملية قوله أي
لا نزول عنها آه ولما اوهم قوله قد سرى بقي ببقائها آه انه يزول الكمال بزوال
النفس مع انها باقية ابدا ازال ذلك الوهم بان بقاء الكمال ببقاء النفس كناية عن عدم
زواله عنها اصلا قوله أي الجزئيات المادية آه واما الجزئيات المجردة وهي العقول
فلا تغير فيها لان كمالها حاصل لها بالفعل فعلى هذا ان النفوس الناطقة داخلية
في الجزئيات المادية لعدم حصول كمالها بالفعل على ما قيل قوله متغيرة ان كانت
آه حاصله ان الجزئيات المادية اما ان تكون متغيرة او متبدلة لانه ان كانت معروضة
فهي متغيرة وان كانت عوارض فهي متبدلة ولا يخفى ان تبدل العوارض الواردة على
المعروض يوجب التغير في المعروض لا التبدل فيه فلذا نسب التغير الى المعروض
والتبدل الى العوارض قوله لان لوازم المادة آه وهي الهوى التي يكون الشئ بها
بالقوة قوله لانه حين ان لم يتغير آه ويمكن ان يقال ان صور الجزئيات المادية مرتبة
في القوى الباطنة فعند اضمحلال البدن تبطل القوى الباطنة فتفسد تلك الصور
بفساد محالها فلا تبقى بقاء النفس كما هو المشهور قوله واما ادراكها بالاطلاق آه
أي بوجه كلي شامل للازمنة غير مقيد بزمان وقوع التغير والتقيد بذلك الزمان
بان يحصل في زمان وقوع التغير ويزول بعده مع زوال ذلك الوقوع والعلم بالوجه
المطلق الكلي كالعلم المتعلق بالشخص المكثف بالعوارض الشخصية على انه علم ما هو
عليه الان الى زمان كذا ثم يتغير بتغير مخصوص بخصوصيات كذا ولا شك ان هذا
الادراك يبقى مع بقاء النفس المدركة ولا يزول عنها ابدا لانه لا يتغير بوقوع التغير
المذكور في ذلك الزمان وبما ذكرنا ظهر ان مراد المحشى منه دفع سؤال مقدر وهو
ان ادراك الجزئيات بدون التغير في العلم ممكن وهو الادراك على الوجه المطلق

وحاصل الدفع ان هذا الادراك انما هو على الوجه الكلي ولا كلام فيه وانما الكلام في ادراك
الجزئيات المادية آه قالوا اذا حصل لنا صورة زيد بتعريف مشتمل على قود كثيرة مجموعها
مختص بزيد لم ينحصر فيه بحسب الذهن وان انحصر فيه بحسب الخارج ولذا كانت
تلك الصورة كلية ولا تنقلب جزئية ما لم يصبر وكذا الكلام في المسموعات والشمومات
وسائر المحسوسات انتهى قوله والكلام في ادراك الجزئيات آه أي ادراكها من هذه
الحيثية من خواص الحواس السليمة فلا يمكن بدون الانتزاع عن المادة المخصوصة فلا
بدان يقيد بزمان وقوع التغير قوله ما مر كان خاصا آه من قوله قد سرى لان المقصود
من تلك العلوم آه قوله لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها آه وهو مأل للمدعي
الذي ذكره قد سرى بقوله بل لا يبحث عن الجزئيات آه فيكون عبارة عن السلب الكلي
لان البعض يجري فيه الدليل الذي هو عدم حصول كمال يبقى بقاء النفس فيها ايضا فلا
معنى لما قيل فيكون ما مر سلبا كليا فيستلزم المدعي الذي هو الايجاب الكلي انتهى قوله
وهذا يعنى المادية والمجردة آه يعنى ان قوله قد سرى وايضا الجزئيات آه عطف على قوله
والجزئيات متغيرة آه فيكون هذا مع قوله لان المقصود من تلك العلوم الى قوله والجزئيات
متغيرة وجهها ودليلا على قوله بل لا يبحث عن الجزئيات آه كما يدل عليه قوله مفيد لعدم
البحث عن جميعها آه قوله عن جميعها آه فيه اشارة الى ان المدعي على الوجه الثاني رفع
ايجاب كلي قوله والعلم ببعض الجزئيات آه جواب عن سؤال مقدر وهو ان هذا الدليل
الذي هو عدم انضباطه والاخصار وان لم يقيد بعدم البحث عن بعضها لعدم جريانه
فيه الا انه لنا وجه مفيد لعدم البحث عنه وهو ان العلم به لا يوجب للنفس كمالا يقيد
به آه قوله مطلقا آه أي سواء كان عن جميعها او عن بعضها قوله أي لا يبحث في العلوم
الحكيمة الا عن الكليات آه والغرض من التفسير دفع الايراد الاتي قوله فلا يرد ان
الكليات ايضا غير منضبطة آه وحاصل الايراد ان دليل عدم البحث عن الجزئيات وهو
عدم انضباط الجزئيات يجري في عدم البحث عن الكليات ايضا مع تخلف الحكم فيها لانه
يبحث في العلوم الحكيمة عن الكليات وحاصل الدفع ان تخلف الحكم فيها ممنوع لان هذا
الدليل انما يستلزم عدم البحث عن الكليات بان تكون الكليات موضوعات ذكرية
وحقيقية لمساثلها كما يستلزم عدم البحث عن الجزئيات بان تكون الجزئيات موضوعات
ذكرية وعنوانات لموضوعات المسائل الحقيقية التي هي الجزئيات المقصودة ببيان
احوالها المندرجة تحت تلك الكليات فتضبط تلك الجزئيات بتلك الكليات فتكون

موضوعات حقيقية لان الحكم على تلك الكليات بسرى بوساطتها الى تلك الجزئيات
 فيحصل العلم باحوال تلك الجزئيات على الوجه الكلي الذي يبقى بقاء النفس بوساطة الفهم
 الكلية التي هي عنوانات موضوعات المسائل فعلى هذا لا يرد ان كون كل كلي عنوا
 لموضوع مسألة من المسائل غير ممكن لعدم انحصار الكليات في عدد دلالة لا شك في
 ان البحث عن الكليات على الوجه الذي بيناه لا يقتضي كون كل منها عنوا للمسألة من
 المسائل بل انما يقتضي ان يقع عنوان الموضوع المسائل منها ما ينضبط به اى الكلي الذي
 ينضبط به الجزئيات المقصودة بالحكم عليها وبيان احوالها هذا مخبر المقام على وجه
 لا يجوز حوله شائبة الشكوك والا وهما قوله ايراد على قوله فلا بحث آه الظان ايراد
 معارضة تحقيقية قوله ولذا لم يقل عرف آدى ولكون المقصود بالذكر ما هو اعم من جعل
 الجزئى قسما من المفهوم ومن تعريفه لم يقل عرف لانه لو قال عرف لا خض بالثاني ولم
 يشمل الاول اى الجعل قوله وكل واحد منهما آه الظان الواو حالية قوله يستلزم حكما
 آه لان الاول يستلزم ان يقال كل جزئى حقيقى فهو مفهوم والثاني يستلزم ان يقال
 كل جزئى حقيقى فهو يمنع في التصور المشتركة - مفهوم الجزئى الحقيقى عنوان وموضوع ذكرى
 في كل واحدة من هاتين القضيتين والموضوعات الحقيقية في كل منهما هي الجزئيات الحقيقية
 المندرجة تحت المفهوم الكلي للجزئى الحقيقى فقد وقع البحث عن الجزئيات الحقيقية من حيث
 هي جزئيات حقيقية قوله لكونه كليا آه اى لكون المفهوم الجزئى الحقيقى كليا وحاصلا
 الاندفاع ان البحث عن مفهوم الجزئى الحقيقى بحث عن الجزئيات الحقيقية المندرجة تحته
 لما عرفت ان هذا المفهوم موضوع ذكرى والبحث عنه يسرى الى البحث عن الموضوعات
 الحقيقية المندرجة تحته وهي الجزئيات الحقيقية قوله وذلك آه اى هذا الذكر مشتمل
 على الحكم الاخص الذي هو الجزئى الاضافى وانما قال حكم عليه لان المقصود منه ليس الا
 الحكم لا التعريف نعم بضمن التعريف وهو ليس بمقصود منه قوله ولذا لم يقل وسيعرف
 آه اى ولكون المقصود منه هو الحكم لا التعريف وهو في ضمنه لم يقل وسيعرف بل
 قال وسيدكر قوله اما الاول والثاني فقط آه اى اما تضمن ذكر الجزئى الحقيقى هنا وذكر
 النسبة بينهما فيما سبى في البحث عن الجزئى الحقيقى والحكم عليه فقط واما تضمن الجزئى
 الاضافى في البحث عن الجزئى الحقيقى مع تغايرها فلهيول الجزئى الاضافى للجزئى الحقيقى
 آه قوله اى الى ما يحمل عليه آه اى الى فرد هو اى الكلي يحمل عليه اى على فرد هو فرد ذلك الكلي
 قوله لانسبته الى المباين آه اى انما قال الى ما تحته بمعنى الى ما يحمل عليه ولم يقل الى الجزئى

لان نسبته الى المباين اى الى الجزئى المباين لان الجزئى المطلق يشمل الجزئى المباين كما يشمل
 الجزئى الغير المباين المندرج تحته على ما اشار اليه الفاضل العصام غير معتبرة قوله
 فانه بالنسبة اليه ليس شيئا من الاقسام الثلاثة آه والفرض منه هو التعريض للفاضل
 العصام حيث قال لم يقل الى الجزئى لان نسبة الكلي الى مطلق الجزئى لا يوجب حصرة في النوع
 والجنس والفصل والخاصة والعرض العام لان نسبة مفهوم الانسان الى هذا الجنس
 لا يجعله شيئا من الخمسة انتهى وجه التعريض ان نسبة الكلي الى المباين انما تبطل بالذات
 حصرا الكلي الى الاقسام الثلاثة اى النوع والذات والخارج لاحصره الى الكليات الخمس
 وانما تبطله اليها بالواسطة كما لا يخفى قوله ثم قيد آه اى قيد ما في ما تحته بكونه
 اى بكون ما من الجزئيات قوله سواء كانت من تبعية او بيان آه اى لا يصح حمل
 كلمة من على البيان بل انما يصح حملها على احد المعنيين المذكورين اما المعنى الاول
 فلما بين في الاصول ان من اذا دخل على ذى ابعاض فهو للتبعض لكون ارادة البعض
 متيقنة وارادة الكل محتملة واما الثاني فلما ذكر في كتاب النحو كالمعنى السبب وغيره من
 ان المعنى الاصيل لكلمة من هو الابتداء والباقي متفرع عليه قوله للاشارة آه متعلق
 بقوله ثم قيد آه قوله لا الى المجموع آه عطف على قوله ان الاعتبار وفيه اشارة الى ان
 اللام الداخلة على الجمع كما ههنا تضمر مع الجمعية وتجعله بمعنى الكل المجموعى لا الكل
 الافرادى بمعنى كل واحد واحد فالكل المجموعى منشاء الجزء الذى هو جزئى من الجزئيات
 المندرجة تحت ذلك الكلي كما لا يخفى قوله لانه يبطل المحصر آه اى ولم يقيد بكونه من الجزئيات
 على ان يكون كلمة من بيانية للاشارة الى كونه مجموع الجزئيات لان هذا التقيد على ان يكون
 كلمة من بيانية لتلك الاشارة لبطل المحصر لان اعتبار النسبة الى مجموع الجزئيات
 يستلزم بطلا لان حصرا الكل فيما يكون تمام الماهية وجزئها وخارجها قوله اذهنا
 اربعة اقسام آه اى غير الاقسام الثلاثة المذكورة وهو مجتمع في الكلي ثناء وهو ثلثة ما يكون
 تمام ماهية بعض الجزئى وجزء ماهية بعض جزئى آخر وما يكون تمام ماهية بعض جزئى
 وخارجا عن ماهية بعض جزئى آخر وما يكون جزء ماهية بعض جزئى وخارجا عن
 ماهية بعض جزئى آخر او ثلثا وهي ما يكون تمام ماهية بعض وجزء ماهية بعض
 وخارجا عن ماهية بعض كالحيوان فانه تمام ماهية حصصه المندرجة تحته وجزء
 ماهية الانسان وخارج عن ماهية الناطق قوله ولا الى جزئى واحد معين آه معطوف
 على قوله لا الى مجموع آه قد عرفت ان منشاء عدم اعتبار نسبة الكلي الى مجموع الجزئيات

كون كلمة من تبعية او ابتدائية ومنشاء عدم اعتبار النسبة الكلي الى جزئي واحد معين هو كون وصف الشيء بمثل هذا الجار والمجرور الذي يفيد العموم والابهام سواء كان صفة او حالا فعلى هذا يكون من قبيل ان يقال فرد من الافراد مما لا شك في افادته للعموم والابهام قوله لانه حينئذ يصير آه اى لانه لو كان الغرض من ذلك التقييد الاشارة الى ان المعتبر في نسبة الكلي هو نسبته الى واحد معين تصير الاقسام الثلاثة متباينة لكن التالى بط وكذا المقدم ثبت نقيضه وهو المط قوله وقد اعتبر تصادقها آه اشارة الى المقدمة الاستثنائية والمراد به رد ما ذكره المولى داود من انه لم يرد ان الكلي إما ان يكون تمام ماهية فرد من افراده او داخل فيها او خارجا عنها حتى يتجه عليه ان هذه المتفصلة المذكورة في مقام التقسيم لا تصدق حقيقة لجواز الجمع فيفوت التمايز بين الاقسام فيفيل غرض التقسيم وحاصل الرد ان ما ذكره انما يرد لو كان المراد بهذا التقسيم التقسيم الحقيقي الذي يبين اقسامه وليس كذلك بل هو تقسيم اعتباري يتصادق اقسامه قوله حيث ذكر الجنس آه قال قدس سره في حاشية المطالع واقسام الكلي على ما ذكره المص سبعة لانه قسم تمام الماهية الى ثلاثة النوع والجنس والحد وقسم جزئها الى الجنس والفضل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان مكررا كان قسما واحدا فيبقى الاقسام ستة ومورد القسمة هو الكلي المفرد فلا يندرج الحد التام لانه مركب قطعا فيبقى الاقسام خمسة كما هو المشهور انتهى قالوا انه تمام ماهية ما تحته من النوعين المختلفين وقالوا انه داخل في ماهية كل واحد مما تحته من الجزئيات وهو نصريح بتصادق الاقسام الثلاثة قوله تمام الماهية آه اختلف في لفظ الماهية على وجوه ثلاثة الوجه الاول قال في شرح المطالع ان الماهية مشتقة مما هو انتهى قيل حذف الواو والحق بقاء النسبية وتاء التأنيث والوجه الثاني انها مشتقة عما هي لان هذا الاشتقاق اقل اعلا ولا وورد الفاضل العصا م عليهما بان الحاق الباء النسبية بما هو او ما هي غير ما نوس في لغة العرب والوجه الثالث ان الماهية منسوبة الى لفظ ما بالحاق باء النسبة الى لفظ ما ومثل اذا اريد به لفظه يلحقه الحصره فاصله ما نية اى لفظ يجاب به عن السؤال بما قبلت هزته هالما بينهما من قرب الخارج كما يقال في اياك هياك كذا ذكره الفاضل العصا قوله بل هو معتبر آه اضرب من قوله ولا الى جزئي واحد معين آه اى بل الجزئي الواحد معتبر في النسبة على طلاقة بلا اعتبار التبعين فيه قوله من جوار اجتماع الخمسة

آه كما عرفت في الحيوان وقد ذكروا ايضا بان الحساس فصل فصل للحيوان وجنس للحواس الخمس الظاهرة اى السمع والبصر والذوق والشم واللمس ونوع لمقصده اى هذا الحساس وذلك الحساس وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك قوله ثم الجزئي الواحد آه والمقصود منه دفع ما اورده الفاضل العصا من حيث قال كان الاولى الاقتصار على ما تحته لان النوع المعرف والجنس المعرف مثلا لا يختص في القيسر الى الجزئي بل رب نوع ورب جنس لا ينتهي الى شخص كالكلى والجنس والنوع الى غير ذلك لا يقال المراد الجزئي الاضافى لانه لم يعرف بعد الجزئي الحقيقي فلا يحسن بيان قوله ما تحته بالجزئي الاضافى انتهى وحاصل الرد انه لا يجوز ان يراد بالجزئي الواحد المطلق الجزئي الحقيقي الواحد المطلق والا لزم خروج كثير من الكليات من هذا التقسيم كالاجناس والفصول العالية آه واما قوله لا يقال المراد الجزئي الاضافى لانه لم يعرف بعد آه فندفع بان شهرة الجزئي الاضافى كافية في البيان ولا يحتاج معرفته الى معرفة الجزئي الحقيقي قوله متوسطة ناظر الى العالية قوله او ساقلة ناظر الى المتوسطة قوله بل الاضافى آه اضرب من قوله ثم الجزئي الواحد لا يجوز ان يراد آه اى بل الجزئي الواحد المطلق الاضافى اعم من الجزئي الحقيقي وهو الذى يندرج تحت الاعم كما يدل عليه قوله وللاشارة الى ذلك آه قوله لكن يرد الناطق مقيسا آه ولما توهم ان ارادة الجزئي الاضافى قاطعة لاحتمال الايراد لناشئ مما فرد دفع هذا التوهم بانه وان كانت تلك الارادة رافعة للايراد بخروج كثير من الكليات التى ذكرنا هالكنه يرد عليه انه يخرج الناطق بالنسبة الى الحيوان عن المقسم الذى هو الكلي المنسوب الى ما تحته من جزئياته مع انه خاصة لمفهوم الحيوان لانه وان صدق على الحيوان انه ما تحت الناطق على معنى انه ما يحمل عليه على ما هو المعتبر في الحمل الايجابى هو الحمل مطلقا اعم من الايجاب الكلى والايجاب الجزئي الا انه لا يصدق عليه من جزئيات الناطق ولو اضاف الى عدم صدق انه مندرج تحته بمعنى انه يصدق عليه الناطق بالايجاب الكلى وكونه جزئيا من جزئيات الناطق بتوقف على صدق الناطق عليه بالايجاب الكلى قوله الا ان يقال ان ما يحمل عليه شئ فهو جزئي آه اى الا ان يقال انه ليس المراد بالجزئي الاضافى هذا الذى ذكرنا الذى هو الاخص المندرج تحت الاعم بل المراد به ما يحمل عليه شئ مطلقا سواء كان المحمول اعم من الموضوع واخصر على ما عرفت من ان الايجاب الكلى اعم من الايجاب الكلى والايجاب الجزئي فلظ ان قوله

ما يحمل اسم ان وشئ نائب الفاعل ليحمل وقوله خبر ان فالشئ بالنسبة الى الابراد عبارة
عن الناطق وقيل يجوز ان يكون الشئ محمولا فيكون المعنى ما يحمل عليه الشئ فهو جزئي
له انتهى ما لا وفيه لانه على هذا يكون الحيوان جزئيا اضافيا للشئ لا للناطق والكلام
انما هو في كونه جزئيا اضافيا للناطق كما لا يخفى قوله ثم الظاهر المراد به بيان دخوله
الكليات الفرضية في هذه الاقسام الثلاثة على وجه يتدفع به ما قيل ويرد عليه ان
قول السارح ثم النوع المتعدد الاشخاص آه يأتى عنه كما لا يخفى الا ان يقال بيان
انواع الكليات الفرضية يحمل على المقابلة ببيان انواع لها افراد في نفس الامر فتدبر
قوله كما يظهر في الحاشية آه حيث قال قدس سره اذ لو اريد به القول بالفعل يخرج
عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن
فانها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية انتهى وهذا يدل صراحة على ان الكلية
الفرضية داخله في الاقسام الثلاثة وان خروجها عنها باطل قوله وذلك آه اى
وذلك الدخول ثابت لان امكان آه قوله ان فرض صدقها آه اى هذا مندفع بما ذكرنا
من ان المقبول امكان فرض الصدق بالنظر الى مجرد مفهومه لا فرض الصدق في
نفس الامر بان يكون كل من الفرض والصدق بالفعل ولا يخفى ان امكان فرض الصدق
بالنظر الى المفهوم يقتضى امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها قيل وجه اندفاعه ان فرض
صدقها في نفس الامر ليس محال بل هو ممكن انتهى ولا يخفى فساد قوله وانه يجوز
فرض صدقها آه عطف على قوله وان فرض صدقها آه قوله لان الفرض والمفروض
كليهما متمنعان آه علة لا ندفاع قوله وانه يجوز فرض آه اى وقد عرفت فيما سبق
ان في الكليات الفرضية فرض المتمنع لا الفرض المتمنع بخلاف الجزئي فالواجب في الكلي
ان لا يتمنع الفرض بل يمكن وان امتنع المفروض قوله ويجوز ان يخرج آه عطف
على قوله ثم الظاهر ان الكليات الفرضية داخله آه اى فيجوز ان يخرج الكليات الفرضية
عن الاقسام الثلاثة وتعتبر النسبة الى ما يحمل عليه في الامر آه اى لا بالنسبة الى ما يحمل
عليه بحسب فرض الصدق نظرا الى مجرد مفهومه كما اعتبر في الاحتمال الاول الظاهر قوله
بناء على عدم تعلق الفرض بالحكي آه وذلك لان الفرض الحكمي اى المقصود الاصل
من الحكمة معرفة احوال الموجودات الخارجية ومن البين انه لا يتعلق باحوال الكليات
الفرضية لكون احوالها احوال المعدومات قوله ويكون ادخالها آه جواب عن سؤال
مقدروها وان الكليات اذا لم تكن داخله في الاقسام الثلاثة فلم ادخلت في تعريف الكلي

وحاصل الجواب انك قد عرفت انه زيد في التعريف قيد نفس التصور لا دخال مثل مفهوم
الواجب من الكلي الذي له فرد واحد في الخارج دخلت الكليات الفرضية فيه ايضا بالنسبة
له قوله لا عن الشخص آه لانها داخله في قوام الشخص وهويته قوله يريد انفسا الكل
الى اجزائه آه ولما توجه عليه قدس سره بان المنقسم الى الجنس والفصل انما هو الكلي الذي
هو قسم من المعنى المفرد لا اجزاء الماهية دفعه به وحاصل الدفع ان المراد بهذا الانقسام
ليس انقسام الكلي الى جزئياته بل المراد انقسام الحاصل من انقسام الكلي الى جزئياته
الى الاجزاء التي هي الجنس والفصل والحاصل من انقسام الكلي اليها انقسام هي الجنس
والفصل ومجموعهما كل منقسم الى اجزائه قوله فان كل تقسيم بالنظر الى مفهوم المنقسم
آه قيل مثلاً اذا قبل الكلمة اسم وفعل وحرف فلواريد من المنقسم المفهوم يحمل الامر على
الجنس يكون ذلك تقسيم الكلي الى الجزئيات وتلاحظ العطف ولواريد من المنقسم الافراد
يحمل الامر على الاستغراق يكون تقسيم الكل الى اجزائه انتهى وفيه نظر لانه اذا حمل الامر
على الاستغراق يكون المعنى ان كل واحد من افراد المنقسم كذا وكذا ولا شك انه ليس
تقسيم الكل الى الاجزاء بل انما يكون تقسيم الكل الى الاجزاء اذا حمل الامر على معنى الكل
المجموعى بان يراد من الكلمة مجموع الاقسام الثلاثة لها وهو منقسم الى فعل واسم وحرف
انقسام الكل الى الاجزاء وهذا المعنى غير ظاهر من الاستغراق بل لظنه هو الكل
الافرادى كما لا يخفى قوله لان التقيد ببعض الاوقات آه اى كما يكون التقليل في بعض
الاقوات كذلك يكون التكثير في بعض الاوقات لان المراد بالكثرة هو الكثرة في ذاتها
فلا يدل على كون مقابله قليلا لكن الظاهر ان المراد بها هو الكثرة بالنسبة الى مقابله
فهي كثرة اضافية فعلى هذا ان الابق ان يحمل على معناه الاصل الذى هو التقليل قوله
على مفهومه آه اى مفهوم الانسان قوله الا بلحق العوارض آه وذلك لان المفهوم
من عبارة السارح وهي قوله فانه نفس ماهية زيد وعمرو آه انه لا فرق بين الافراد
ومفهوم الانسان الا بعوارض مستثناة زائدة على الافراد قوله من ان الشخص عبارة
آه اى هو مركب من الماهية والشخص الذى هو التعيين قوله وهو امر وجودى آه اى
الشخص الذاتى به يمتاز الشخص المعين من نوع عن سائر افراد نوعه امر موجود فى الخارج
لانه جزء الموجود فى الخارج وهو الشخص وجزء الموجود موجود لا امر معدوم
فيه على ما ذهب اليه المتكلمون من ان التعيين امر عدى قوله داخل في قوامها آه اى
داخل في قوام هوية الشخص والثابت باعتبارنا وبطل الشخص بالهوية الشخصية والمراد

بالقوام الماهية بمعنى ما به الشيء هو هو والماهية بهذا المعنى شاملة لكلى والجزئى
 لا الماهية بمعنى ما يقع جوابا عن السؤال بما هو فانها مختصة بالكميات على ما سيجئ
 من المحشى قالوا ليس زيد مثله هو الانسان وحده والا لصدق على عمرو انه زيد بل
 هو الانسان مع شيء اخر يشبهه بالشخص وذلك الشخص متشخص بذاته اى جزئى
 حقيقى لا نوع له والا لاحتاج في وجوده الى مشخص آخر لينضم الى نوعه فيدور ويتسلسل
 قال قدس سره في حاشية شرح مختصر المنتهى ان الشخصيات لا اشخاص ذاتيات لها من
 حيث هي اشخاص لا من حيث ذواتها وما هياتها فانها بهذا الاعتبار متفقة غير
 متميزة واما التبدل والتغير فليس في كل الشخص كوسعة الفهم وتصغير العين وتساويها
 وغير ذلك واما كون العرض جزءا من المادى ولزوم تقوم الجوهر بالعرض المحال فيه
 المتأخر عنه او تقوم به على ان يكون محمولا عليه مواطاة لان التأخر لا يكون جزءا من
 من المتقدم ولان العرض والجوهر لا يتحدان في الخارج وان لم يلزم هذان المحذوران
 فلا استحالة فيه انتهى قوله بان المراد بعدم الزيادة آه اى بان مراد الشارح بعدم
 الزيادة في قوله وهى لا تزيد على الانسان الا بعوارض آه ان العوارض المشخصة داخلية
 في ما هيئات افراده وهوياته فتزيد هويات الافراد على ماهية الانسان اجزاء فالزيادة
 باعتبار الاجزاء لا باعتبار الامر الخارج وان كان عبارة الشرح يوهم الثانى قوله ولزوم
 المشخصة آه عطف على قوله بعدم الزيادة لانها الموجبة لمنع آه اى لان الشخصيات
 والتعينات الحاصلة بتلك العوارض انما هى الموجبة لمنع فرض الاشتراك لا العوارض
 اللاحقة لها انفسها قوله فانها ليست بمشخصة آه لانها تبدل وتغير قوله باعتبار
 لزومها للشخص آه هذا اشارة الى وجه الشبه حيث شبه العوارض بالشخص لى في
 لزومها للشخص فاستعمل لفظ المشبه به اى الشخص في المشبه اى العوارض قوله وكون
 الشخص فائضا آه عطف على قوله لزومها اى وباعتبار كون الشخص الذى هو التعيين
 فائضا من المبدأ الاول الواجب على الشخص عند عروضة تلك العوارض له فالعلاقة
 سببية فتدبر هذا ولا يخفى ان هذا المذهب ليس مرضى عند المحققين على ما بينه المحقق
 الدواني في شرحه للعقائد من ان التحقيق ان الجزئيات التى هي افراد للانسان مثلا عبارة
 عن الانسان المحقق للاعراض فليست الاعراض داخلية في قوام الافراد على ما فصله
 الفاضل الكلبى في حاشيته عليه قوله وهى اشخاص آه اى المفهومات من حيث انها
 موجودات ذهنية من غير اعتبار صدقها على شيء اشخاص على ما هو التحقيق من ان الموجود

في الذهن حقيقة انما هو الحوية المكثفة بالمشخصات الذهنية لا الماهية المطلقة المبهمة
 من حيث انها مطلقة ومبهمة كما لا يخفى فان قيل ان القسم الاول من النوع هو متعدد الاشخاص
 في الخارج والمفاهيم موجودة في الذهن فلا تدخل فيه ويمكن ان يقال ان المراد بالخارج
 هو الخارج عن نفس القصور وان يقال المراد بالخارج ما هو بمعنى نفس الامر قوله وان كانت
 باعتبار الصدق انواعا آه اى باعتبار صدق تلك المفاهيم على افرادها قوله ولذا ادرج
 بعضهم آه اى وكون المفاهيم من حيث هي اشخاصا ادرج بعضهم القضية الطبيعية
 في القضية الشخصية حيث قال الحكم في القضية الطبيعية وان كان على نفس الطبيعة الا ان
 الموجود في العقل صورة شخصية فيكون الحكم فيها على شيء مخصوص على ما فصله شارح
 المطالع وحكم هذا البعض بان الشيخ الرئيس انما ثلث قسمة القضية باعتبار الموضوع
 لاجل ذلك قوله قال في القاموس آه والمراد بيان معنى حسب قوله اى بعدده آه
 تفسير للحسب قوله اى ان كان سؤال آه وفيه اشارة الى ان اضافة حسب الى
 الشركة والخصوصية بيانية والمراد ان النوع جواب على كل واحد من السؤالين قوله
 اى مجتمعين آه اى كون الشركة والخصوصية مجتمعين قوله والفرق بين آه فيه تعريض
 على الفاضل العصا حيث فسر معا بقوله جميعا ولم يفرق بينهما قوله في حال الفعل آه اى
 في زمان الفعل قوله فالمعنى حال كون الشركة آه هذا بظاهره يقتضى ان يكون القول
 في الجواب كون الشركة والخصوصية وظاهرا انه ليس كذلك بل المقول في الجواب انما هو
 النوع فالمراد ان المعنى حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في مقولية النوع مجتمعا
 في جواب ما هو قوله ولا يقتضى ذلك آه اى ولا يقتضى ذلك المعنى ان يكون مقولية
 النوع في الجواب في زمان واحد بل ما يقتضيه ذلك المعنى كون المقولية بحسب الخصوصية
 والمقولية بحسب الشركة في حال الفعل اى في زمانه وكونهما في زمان اعم من اجتماع
 الكونين في زمان واحد ومن تغايفهما في زمانين متعاقبين اذ يصح اطلاق كلمة معا
 على ذلك لاعم لان الزمان الثانى والكون الثانى مصاحب للزمان الاول والكون الاول
 والمصاحبة مدلول كلمة معا فلا يرد انه لا معنى لاجتماعهما في زمان واحد على ما يقتضيه
 المعية وبهذا ظهر الفرق بين معا وجميعا على ما ذكره المحشى وحاصله ان كلمة معا
 تشمل فيما وقع فيه الاجتماع سواء كان في زمان واحد او في زمانين متعاقبين ولا تخفى
 بالاول وكلمة جميعا تشمل فيما وقع فيه الكل سواء اجتمعوا او لا وعلى تقدير الاجتماع
 سواء كان في زمان واحد او لا وعلى تقدير الاجتماع في زمانين سواء كان الزمانين متعاقبين

اولا قبل وجبعا يستعمل فيما وقع فيه الاجتماع مطلقا انتهى ولا يخفى ما فيه لانه بنا في ما ذكره المحشى من قوله سواء اجتمعوا او لا وهو ظ قبل هذا مخالف لما ذكره ثعلب معترضا على قول ابن مالك ان مع حال كونه مفردة اى غير مضافة تكون بمعنى جميعا من انه كيف تكون بمعنى جميعا وبينهما فوق لانه اذا قلت جا جميعا احتمل ان يكون مجيئهما في وقت او في وقتين واذا قلت جا معا فالوقت واحد انتهى وقد حمل اكثر العلماء ما نقله المحشى عن الرضى على ذلك انتهى ولا يخفى ان كلام الرضى يسا عد ما ذكره المحشى من تعميم وقت الفعل من وقت واحد او من وقتين متعاقبين كما فصلناه قال المولى داود المراد بالمعية ههنا المعية في الوجود لا في الزمان او المعية في الزمان ويكون المتصاحبان هما صلاحية المقولية بالفعل بحسب الخصوصية وصلاحيتها بالفعل بحسب الشركة ففي زمان واحد يصلح الكل لان يكون مقولا بالفعل بحسبها اذ يمكن ان يكون السؤال من واحد بحسب الشركة ومن اخر بحسب الخصوصية اما معا او على الترتيب فيجاب عنهما معا بجواب واحد فالنوع في هذا الجواب مقول بالفعل بحسبها في زمان واحد انتهى وفي كلامه تقرير للمولى داود لان ما ذكره فيه تكلف لا يحتاج اليه بعد الا حاطة بما ذكرنا من معنى كلمة مع نافية عن الرضى وقيل مقصود المحشى بهذا البناء دفع ما قيل ان كلمة معا يفيد الاجتماع في زمان الفعل وههنا لا يمكن ان يكون المقولية في زمان واحد فلم يوجد شرط استعمالها وحاصل الدفع ان كلمة مع مستعملة ههنا في الاجتماع في نفس الفعل وهو المقولية لا في زمان الفعل بطريق المجاز والاجتماع المذكور يكون في زمانين ايضا فلا يقتضى ان يكون المقولية في زمان واحد انتهى وفيه نظر لان قوله في حال الفعل مما نقله يدل على ان الاجتماع انما هو في زمان الفعل لا في نفس الفعل قبل لا يراد بالمعية الزمان اذ لا فائدة فيها مع انها تقتضى عند عدم اتحاد الزمان ان لا يكون نوعا وليس كذلك انتهى وفيه انما يتم اذا كان اتحاد الزمان شرطا في المقولية وهو ممنوع قوله اى المختصة في السؤال آه اى المراد بالاختصاص الاختصاص المذكور كما ذكره مولى داود والمراد دفع الابراد الا في قوله فلا يرد ان النوع المتعدد آه وذلك لان الشركة والخصوصية انما هي بالنسبة الى السائل لا بالنسبة الى المقول لان السائل يسئل من فردين بالاشتراك او يسئل من فرد واحد فقط فلا يرد ان الماهية المشتركة لا تكون مختصة ولا تكون الماهية المختصة مشتركة قوله ولا يحتاج الى تكلفات بارده آه منها ما ذكره بعضهم من ان الاختصاص اضافي بالنسبة الى فرد

نوع آخر ومنها ما ذكره بعض اخر منهم من ان المراد بالاختصاص هو الامتياز والمعنى طالبا لتمام الماهية المتنازعة عن سائر الماهيات بسبب هذا الفرد وكل منهما تكلف لان الشركة في مقابلة الخصوصية آه عن كل منهما على ما ذكره المولى داود ومنها ما ذكره الفاضل العصار من ان الباء في قوله به للسببية اى يكون طالبا لتمام الماهية مختصة بسبب وان دفع الشركة بسبب الاتحاد معه قوله كما في قوله تعالى واذا راوا الآية قيل ان قياس قول الشارح لقوله تعالى واذا راوا قياس مع الفارق لان الضمير فيه راجع الى مصدر راوا والجماعة ليس مصدر راجع بل مصدره الجمع على انه كما ان التوجيهات التى للناظرين تكلف كذلك الذى ذكره تكلف انتهى وفيه اما اولا فلا يراد المحشى ان الضمير راجع الى مدلول الفعل كما يدل عليه قوله الجماعة المدلول عليها كما في قوله تعالى واذا راوا سواء كان المدلولين معنيين تضمنيين بان يكون مصدرين او مدلولين التزاميين او كان احدهما مدلول التزاميا والاخر مدلول تضمنيا كما ههنا واما ثانيا فلا يرد لو كان هذا التوجيه تكلفا كان التوجيه في الآية تكلفا لان التوجيهين متحدان بعد تسليم كون الجماعة مصدر راجع وقد سلمه والنالى بط قطعاً قوله او بضمير التثنية آه عطف على قوله بضمير الواحد قوله في الرضى آه ولما توجه على هذه النسخة انه لا مرجع لضمير التثنية اراد دفعه بما حاصله انه يجوز ارجاع الضمير الى المعطوف باو مع المعطوف عليه لانهما اثنان قوله وفي القرآن آه استشهد به على ما ذكره من التوجيه قوله وعلى هذا يجوز ارجاع آه قيل وان ساعد العبارة لهذا التوجيه لكن ظاهر عبارة الرضى صحة رجوع ضمير الاثنين بجعل المعطوف والمعطوف عليه اثنين اعتبارا ولا تعرض لجمعية المعطوف والمعطوف عليه ولا لتأنيثه ولا لتذكيره فالقياس مع الفارق انتهى وفيه نظر لان المحشى لم يقل بان الرضى تعرض لجمعية المعطوف والمعطوف عليه بل رتب على ما ذكره الرضى جواز ارجاع الضمير الواحد المؤنث الى شيئين او اشياء بما ذكره من التأويل كما لا يخفى قوله الى شيئين او اشياء باعتبار كثرتها في نفسها آه والكلام في هذين الضميرين اعني بهما ضميرى كثرتها وفي نفسها كالكل في ضمير ما هيتهما كما لا يخفى قوله وقد خير الناظرين آه اى في ارجاع ضمير ما هيتهما ومنهم الفاضل العصا حيث قال انه راجع الى احد الامرين اللذين هما الشيطان او اشياء واتى بضمير المؤنث تغليباً للجمع على التثنية وقال بعضهم انه راجع الى اشياء واعتبر في الكلام معطوفا محذوفا اى لتمام ما هيتهما او ما هيتهما لظهور

القرينة على ذلك وقيل انه راجع الى الاشياء بطريق الاستخدام بان كان المراد من الضمير
ما فوق الاثنين انتهى ولا يخفى ما في الكل من التكلفات الباردة قوله لم يقل شيئين اقتصار
على المقايسة آه على ما صرح به الفاضل العصام قوله خروج عن السياق آه اى خروج عن
سياق الكلام السابق وهو قول الشارح بين شيئين او اشياء لانه ليس المراد بالاشياء
فيه ما فوق الواحد بقرينة المقابلة حيث ذكر التثنية والجمع والظان اللام في الاشياء
للعهد لسبق مدخوله صريحا فحمله على ما فوق الواحد حمل على خلاف الظاهر كما لا يخفى قيل ما
حاصله ان هذا مندفع لان قول الشارح وتام ما هيبة الاشياء آه في الحقيقة لحد الاوسط
لان قوله واذا جمع بين شيئين الى قوله تمام لما هيبة المشتركة بينها قياس غير متعارف
فقوله هنا الاشياء اسم ظاهر وموضوع موضع المضمرة وليس ذلك عين قوله او اشياء
في السابق والا لم يتكرر الحد الاوسط فكما ان الضمير عبارة عما فوق الواحد كما صرح به
نفسه حيث قال الضمير راجع الى الجماعة كذلك الجمع عبارة عما فوق الواحد وتقدير الشيئين
ههنا تكلف فظهر ان الحمل على المقايسة خروج عن سياق قوله لتام ما هيبتها لا قوله
السابق او اشياء انتهى وفيه نظر من وجوه اما اولها فلما عرفت من ان الظان اللام
للعهد واما ثانيا فلان ارادة ما فوق الواحد من الضمير راجع الى الجماعة لم تعهد فيما
بينهم واما ثالثا فلان التقدير عند ظهور القرينة ليس تكلفا والسباق قرينة عليه واما
رابعا فلان تفريع قوله فظهر ان الحمل آه على كون التقدير تكلفا لا يصح لان الحمل على المقايسة
غير التقدير فلا يلزم من كون التقدير تكلفا كون الحمل على المقايسة تكلفا على ما لا يخفى
قوله يعنى ان كونه مقولا في جواب آه والمراد به رد ما ذكره الفاضل العصام من انه ليس
المقول على واحد في الخارج والمقول على كثيرين في الخارج داخل في مفهوم النوع في
اعتبار المنطقيين انتهى وجه الرد غير خفي قوله العلم بالشرطية المذكورة آه وهى
قوله اذا كان منقسما الى قسمين آه وانما يكون منوطا بالعلم بها اذا فسر قوله اذن با ذا
علت اعترض بان الفاء في قوله فهو جزائية فيدل على ان يكون تعريفه بهذا منوطا بالعلم
بالشرطية المذكورة والجواب ان القول محذوف اى فاقول هو آه والقول به متفرع على
العلم بالشرطية المذكورة ولا يلزم منه ان يكون تعريفه بهذا التعريف منوطا بالعلم
بالشرطية المذكورة بل هو منوط بانقسامه اليها انتهى ما لا ولا يخفى ان في ترتيب القول
على العلم بتلك الشرطية نظر قوله فلا يرد ما قيل ان صحة كتابته آه القائل هو الفاضل
العصام وحاصله ما اورده عبارة عن امرين الاول ان كتابة اذن بالنون لا تصح

لان تقديره اذا علمت فتكون اذا ظرفية والنون عوضا عن المضاف اليه واذا الظرفية تكتب
بالالف لا بالنون وعلى هذا التقدير لا يجوز ان تكون اذا جزائية لما عرفت ان كونه معرفا
بهذا التعريف منوط بانقسامه اليهما لا بالعلم بالشرطية المذكورة اذ لو كان جزائية
يلزم ان يكون منوطا بالعلم والثاني ان اذن بكسر الدال كما في يومئذ لانه مؤكدا لقوله
واذ علمت لا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت فلا يكون مؤكدا لقوله واذا علمت
لانه لا يطابقة ولا يد من المطابقة بين المؤكد على صيغة اسم الفاعل وبين المؤكد على صيغة
اسم المفعول لان المؤكد على المفعول اذ علمت بغير الالف ومطابقة اذن بالكسر لا بالفتح
وقد اجاب المحشى بتفسير كلمة اذن بقوله اى فهو اذا كان منقسما الى قسمين آه وحاصله
دفع الاول ان كلمة اذن جزائية فتكتب بالنون لا ظرفية حتى تكتب بالالف لان التقدير
ليس كما قدرت اى اذا علمت بل التقدير هو ما ذكرناه فيحمل على ما ذكرناه اذ لا نع للحمل على
الجزائية وانما يوجد لما منع على الحمل عليها لو كان التقدير اذا علمت وليس كذلك واما انفع
فهو ان اذن هو بالفتح وهو للتأسيس وليس للتأكيد حتى يلزم مغايرة المؤكد للمؤكد
وانما يلزم مغايرته له لو قدر اذا علمت وليس كذلك كما عرفت ويمكن ان يجاب عن الثاني
بما ذكره الرضى من انه اخذ المضاف اليه من كلمة اذن وابدل منه التنوين من غير نحو
يومئذ جاز فتمه ايضا ومنه قوله فعلتها اذا وانا من الصالحين قال كسر ذلك في نحو
حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة
المضاف فكسره فادرك قوله نهيتك عن طلابك امر عمر وبعاقة وانت اذ صحح انتهى
فتدبر قوله ولا يمكن الاكتفاء على احدهما آه والمراد رد ما ذكره الفاضل العصام من
ان الاصول ان مراد المصان اذا علمت بان النوع قسمان فتعريفه الواضح الموضح لخصيه
هذا لانه لو لم يذكر القسمان في التعريف لم يكن جامعا وكيف لا والنوع متعدد الاشخاص
داخل في المقول على واحد في جواب ما هو انتهى ومن انه يجب ان يحل قوله ليدخل الحد آه
على كمال وضوح الدخول والا فهو داخل في الكل وكذا قوله ليدخل النوع المتعدد الاشخاص
لانه داخل في الكل ولم يخرج بقوله على واحد على ما عرفت ولك ان يحل قوله ليدخل النوع
النوع الغير المتعدد الاشخاص على بقاء الدخول والا يظهر ان يقول لئلا يخرج النوع
الغير المتعدد الاشخاص من انتهى قوله لما عرفت ان المقول آه اى في الحاشية السابقة وهى
قوله يعنى ان كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط آه قوله ومن لم يتنبه آه
وهو الفاضل العصام حيث اول الدخول في المقامين بما ذكره كما نقلناه ولم يفهم

ان الدخول فيهما معتبر بالنسبة الى الاكتفاء بعلي كثيرين والاكتفاء بعلي واحد ولا يخفى
ان كون النوع المتعدد الاشخاص داخلا في كل مقول على واحد ممنوع عند المحشي على ما
سبق من قوله ولا يمكن الاكتفاء على احدهما آه قوله متفقين بالحقايق آه ولا يخفى ان
لا حاجة اليه بعد ما نقله اولا ولعله سهو من الناسخ قوله ايراد صيغة الجمع المذكور السالم
آه دفع لما يرد من ان تعريف النوع لا يشمل الا نوع افاده ذوى العقول وحاصل الدفع
ان في الجمع تغليب العقلاء على غيرهم قوله والمراد لكونهم آه اي ان المراد هو ان النوع
كل مقول على كثيرين متفقين بالحقايق لاجل كونهم متفقين بالحقيقة على ما تقر من تعلق
الحكم بالمشتق وهو ههنا المقولية بالمشتق وهو المتفقين في التعريف بشعر بعلي
ماخذ الاشتقاق وهو الاتفاق ههنا لذلك الحكم هذا ولا يخفى ان هذا يقتضيان يكون
المحول في التعريف المقول وليس كذلك بل المحول فيه هو الكلي والمقول صفته اللهم
الا ان يقال بان المقول خبر بعد الخبر فندبر قوله وما سبق من كونه آه معطوف على
قوله تغليب الحكم اي على ما يشعر به ما سبق من كونه جوابا آه اي لما عرفت من ان معنى
كونه جوابا بالشركة والخصوصية معا ان كان سؤالا بالشركة يكون مقولا في جوابه
وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وذلك انما يكون في صورة الاتفاق في الحقيقة
ولوله يمكن اتفاق فيها لا يكون جوابا بحسب الخصوصية قوله فلا يرد ان الجنس آه
هذا الايراد للعلامة التفتازاني حيث قال وفيه نظر لان كل قيد انما يخرج ما ينافيه
لا ما يغايره ولا نسلم المناقات بين المقولية على المختلفة الحقيقة والمقولية على المتفقة
الحقيقة فان الجنس كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة
لكن اذا كان معها كثرة اخرى مختلفة الحقيقة كقولنا زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك
فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس انهم قوله والحيوان مقول على زيد وعمرو آه اي انه
مقول على الكثرة المتفقة في ضمن كونه مقولا على الكثرة المختلفة الحقيقة فيصدق عليه
انه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة على ما يدل عليه كلام العلامة الذي نقلناه
فظهر انه ليس ناظرا الى قوله نخوزيد وعمرو وبكر حيوان كما ان قوله كما انه مقول
عليهم وعلى هذا الفرس آه لا يكون ناظرا الى قوله فيقال ما زيد وبكر وعمرو وهذا الفرس
آه كما يتوهم من ظاهر العبارة قوله لان مقولية الحيوان عليهم لكونهم آه علة
لقوله فلا يرد آه وحاصل دفع الايراد ان مقولية الحيوان على زيد وعمرو وبكر
في هذه الصورة انما هي لكونهم من افراد الحيوان ولا دخل فيها لاتفاقهم

في الحقيقة ولا لا اختلافهم فيها وان كان مقولينه عليهم وعلى هذا الفرس لا اختلافهم في الحقيقة
على ما سيجي وقد عرفت ان المراد بالمقولية على المتفقين بالحقيقة هو المقولية عليهم لاجل
اتفاقهم فيها لا لامر اخر ولا لامر شا مله ولغيره قوله وما قيل ان قيد فقط آه القائل
هو العلامة التفتازاني حيث دفع باعتبار قيد فقط النظر الذي اوردته واعترض عليه
الفاضل العصار بانه لا يستقل في اخراج الجنس لانه يقال على كثيرين متفقين فقط كما مر
بل له مدخل في اخراجه ويخرجه بضميمة التقييد بما هو فان الجنس لا يقال على كثيرين
في جواب ما هو انتهى وفيه نظر لان ما اوردته انما يرد لو كان قيد فقط قيدا للاتفاق
وليس كذلك بل هو قيد للمقول المقيد بالاتفاق كما هو اللفظ والمعنى ان النوع منحصر في
المقولية على الكثيرين المقيدة باتفاقهم في الحقيقة ولا شك ان الجنس خارج عنه لان
الجنس ليس منحصر في تلك المقولية بل بعلمها وغيرها من المقولية على الكثيرين المتخالفين
في الحقيقة قوله لانه يخرج الجنس آه هذا ما اوردته الفاضل العصار على العلامة التفتازاني
وحاصله ان الجنس كما يكون مقولا على الكثرة المتفقة وهي الخصاص يكون مقولا ايضا على
الكثرة المختلفة فالجنس بالنظر الى خصصه نوع ولا يصدق عليه انه مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة فقط لانه يقال على كثيرين مختلفين ايضا وقد اجاب الفاضل المذكور عما
اوردته بان معنى المقول على كثيرين متفقين فقط انه لو افرد المتفقون بالحقيقة بما هو
لا جيب به والجنس بالنسبة الى خصصه كذلك انتهى ولا يخفى ان جوابه مبني على ان يكون
قيد فقط متعلقا بالاتفاق دون المقول ولعله لهذا قال والتحقيق ان الخرج لما عدا النوع
قيد الجينية اذ كل من الناطق والضاحك والحيوان والماشي مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة في جواب ما هو بالقياس الى خصصه انتهى قوله لما عرفت آه من قوله والمراد
لكونهم متفقين آه اي فالجنس لا يكون مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة لاجل اتفاقهم
في الحقيقة قوله وكذا الحال في الفصول البعيدة وخواص الاجناس آه فان مقولينها
لكون الكثيرين من افرادها لا لاتفاقهم في الحقيقة واختلافهم في الافراد قوله يعني
ان المقصود اخراجه آه دفع سؤال مقدر يرد عليه قد سره بانه قد بين خروج
العرض العام اولا وبينا ثانيا مستدرك وحاصل الدفع ان بيان خروجه اولا باعتبار
كون العرض العام عرضا عاما وبيان خروجه ثانيا باعتبار كونه خاصة قوله قد سره
واما القيد الاخير آه جواب عن سؤال مقدر يرد على الشارح وهو ان تخصيص القيد
الاول باخراج الجنس تحكم لان القيد الاول كما يخرج الجنس يخرج الفصول البعيدة والخواص

وتقرير الجواب غير خفي قوله يعني ان الفصول البعيدة آه والمقصود دفع سوال مقدر
وهو انه لما خرج بعض الفصول والمواضع بقوله متفقين بالحقايق كان اسناد اخراج
الفصول والمواضع مطلقا الى القيد الاخير من قبيل اخراج الخارج بالنظر الى ذلك البعض
وحاصل دفعه ان ذلك الاسناد بالنظر الى قصد المعرف لا بالنظر الى نفس الامر ولا يخفى
ان ذلك البعض لم يفسد اجماله بالقيد الاول قوله وان كان يقع آه بيان فائدة اضافة
الجواب الى ما هو على ما ذكره الفاضل العصام حيث قال ان العرض العام يقع في الجواب
فاذا قيل اما شريد ام واقف يجاب بانه ما شئت مني قوله وان كان ما هية آه اي وان
كان تمام ما هية بالنسبة الى خصصه فقد ظهر فائدة التقييد لعدم التامة بقوله لما
هو عرض عام له قوله وان كان مميزا لما هو خاصة له آه اشارة الى فائدة تقييد
التميز بقوله لما هو عرض عام قال الفاضل العصام ويرد على كون الفصل والخاصة ميزين
فصل اعم من المفهومات وخاصة انتهى وفيه بحث لا يتجمل المقام قوله ليس بمميزا
له آه قال المولى داود ان لبعض الاعراض العامة حيثيتين حيثية عموم وحيثية خصوص
فحيثية العموم عرض عام وحيثية الخصوص خاصة والتميز خاصة المحصور في العرض
العام باعتبار انه عرض عام غير مميز وباعتبار انه خاصة بميز انتهى قوله باعتبار كونه
خاصة للحيوان آه وكونه خاصة للحيوان سبب لكونه خاصة اضافة للانسان فذكر
السبب واراد المسبب قوله غير مرة آه اذ قد عرفت اولا في قوله بالقياس الى خصصه
وثانيا في قوله وان كانت ما هية لخصصه آه فيظهر منه ان فائدة التقييد ههنا بقوله
لما كان فصلا او خاصة له الاحتراز عنهما اذا اعتبر بالنسبة الى المحصور فان كانا
تمام ما هية لخصصه قوله اشارة الى ان هذا القيد آه اي قد في جواب ما هو والمقصود
دفع سوال مقدر يرد عليه قدس سره وهو انه بعد بيان خروج الجنس عن تعريف النوع
بقيد متفقين لا معنى للتعرض بدخوله في القيد الثاني اعني في جواب ما هو وحاصل
الدفع انه انما لا يكون له معنى بعد بيان الخروج عنه اذا كان القيد الثاني اخص مطلقا من
القيد الاول كما هو كثير الوقوع وليس كذلك ههنا لان بين القيدين ههنا عموم من وجه
فانما يجتمعان في النوع ويتحقق الاول في الفصل والخاصة دون الثاني ويتحقق الثاني
في الجنس دون الاول كما لا يخفى قوله الحشو ما يتعين زيادته آه قال الفاضل العصام
الزائد قد لا يتعين فيسمى تطويلا وقد يتعين فيسمى حشوا انتهى وقد بين في محله
ان الحشو قسمان مفسد وغير مفسد قيل وههنا ليس بمفسد انتهى وفيه نظر

قالوا الاجناس
العالية بالقياس
الى خصصها
انواع حقيقيه
لانها متفقه في
الحقيقة من

على ما يأتي من المحشئ قبل وجه تسميته بالزيادة ان لو اكتفى بقوله مقول على كثيرين متفقين
لتم التعريف جمعا ومنعا ولو اكتفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا لان المقولية على الواحد
اعم من ان يكون مقولا على الواحد مستقلا او في ضمن الكثيرين واما ان يكون مختصا
بان يكون على الواحد مستقلا فان كان الاول يشمل التعريف على الجنس لانه يصدق عليه
انه مقول على الواحد في ضمن الكثير فلا يكون مانعا فتعين الشا فلزم ان يخرج النوع
المتعدد الاشخاص المقول على كثيرين فلا يكون التعريف جامعا بقوله على واحد انتهى وفيه
نظر لانه على التقدير الاول لا يشمل التعريف على الجنس لانك قد عرفت ان ظاهرا عبارة
التعريف للنوع ان النوع هو المقول على الكثيرين المتفقين في الحقيقة وقد عرفت ان الجنس
مقول على الكثيرين المختلفين في الحقايق ولذا قال الفاضل لكن في كون المقول على واحد
متعينا للزيادة نظر لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد
الاشخاص يصدق المقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فيصح التعريف بان يقال
على واحد في جواب ما هو بل يكاد يتعين قوله على كثيرين متفقين بالحقايق للزيادة لان
حفظ المقول على واحد اصل لمقام التعريف انتهى قوله مطلقا آه اي سواء كان
موجودين في الخارج او لم يكونوا قوله وهو بمعنى الكل آه اي ان لفظ مقول على
كثيرين اذا اعتبر مطلقا يكون بمعنى الكل فهو جنس للكلبات الجنس على ما سيجي في
الشرح فيكون لفظ الكل مستند كما يجب اسقاطه عن التعريف فلو اسقط مقول
على كثيرين ايضا يلزم بقاء التعريف الرسمي بغير جنس وهو بوط قوله يصح اسقاطه
آه لانه على هذا التقدير ليس بمعنى الكل حق يلزم كون لفظ الكل مستند كما يجب اسقاطه
عند ذكر المقول على كثيرين بل لا بد من ذكر لفظ الكل ايضا لانه جنس التعريف قوله والاكتفاء
على المقول على واحد آه اي الاكتفاء على كل مقول على واحد في الخارج او في الذهن في جواب
ما هو ولكون الاكتفاء بالنظر الى ما هو قسمه اعني مقول على كثيرين اقصر على المقول
على واحد آه انتهى وفيه نظر لان الظاهر من العبارة ان الاكتفاء انما هو على المقول
على واحد لا على كل مقول على واحد مع ان تميم الواحد يغني عن ذكر الكل كما عرفت
فان قيل ان بين كلاميه منافاة لان كلامه السابق يدل على ان المراد به ما يكون
مقولا بحسب الخصوصية المحضة فلو لم يذكر او على كثيرين لم يكن التعريف جامعا
فلنا ان الكلام السابق مبني على ذكر المقول على واحد مع المقول على كثيرين مقابلا له
وكلامه هذا مبني على ذكره منفردا فيكون المراد حينئذ بالمقول على واحد ما يكون

مقولا بحسب الخصوصية بغیر اعتبار قيد المحضة وهذا لا ينافي في كونه مقولا بحسب الشركة
ايضا فيصح الاكتفا عليه بهذا الاعتبار فلا منافاة قوله قال والصواب آه هذا مقدم على
قوله قال وان كان المراد آه في النسخ الموجودة عندنا ولا يخفى ان الصواب تأخيرها ولعله
صدر من الناسخ قوله فان المقصود منها تفيتش المجهول آه اي فان المقصود من
التعريفات جعل المجهول منقشا في الذهن بصورته ولا شك ان اللفظ المستدرك لا دخل
له في هذا المقصود قال الشارح وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن
التعريف الأنواع آه قال الفاضل العصام هذا اذا اريد مع ذلك بالمقول على واحد
ايضا المقول على واحد خارج حتى لو اريد الاعم لم يلزم ذلك بل يلزم استدراك قوله
على كثيرين متفقين بالحقيق الا انه لم يلتفت الى هذا الاحتمال لبعده قوله اذ لا معنى للترديد
آه اي لا معنى للترديد في التعريف بين مقول على واحد وبين مقول على كثيرين لعدم
وجود المقابلة بينهما لان ما هو مقول على واحد فهو مقول على كثيرين في الذهن
قوله ويلزم خروج الأنواع الموجودة آه اعترض عليه بان الأنواع الموجودة في الخارج
يصدق على كثيرين في الذهن فلا يخرج قطعا وسبب غلط المحشى انه اعتبر قيد فقط
في هذه الصورة لكنه قيد للارادة خارج عن المراد والا فلا يلزم اعتباره في الاحتمال
الثاني ايضا وهو كون المراد الكثيرين الموجودة في الخارج فاذا اعتبر فيه يلزم خروج
جميع الأنواع عن التعريف على هذا التقدير لان جميع الأنواع كما يصدق على كثيرين في
الخارج كذلك يصدق على كثيرين في الذهن فاعتبار القيد فاسد فظهر ان الفساد المترتب
على ارادة الكثيرين عيب الفساد المترتب على ارادة المطلق الا انه لم يذكر الشارح هذا
الاحتمال لبعده عن العبارة لا للزوم خروج الأنواع الموجودة في الخارج انتهى وفيه
نظر من وجوه اما الاول فلان جعل فقط قيد للارادة خلافا لفظ لان الظاهر انه قيد
للمراد واما الثاني فلانه لو لم يجعل قيد للمراد لوجع هذا الاحتمال الى ما ذكره الشارح
من ان المراد من الكثيرين المطلق واما الثالث فلان اعتباره في المراد ودخوله فيه
لا يستلزم اعتباره ودخوله في الاحتمال الثاني كما لا يخفى على المتأمل المصنف قوله
الترقي بالنسبة الى مفاد آه والمقصود دفع سؤاليين الاول انه لا معنى لاستعمال
كلمة بل لانها للترقي ولا ترقي ههنا والثاني ان المستدرك هو لفظ مقول على كثيرين
لان التكرار حاصل به فليس المستدرك لفظ الكلي وحاصل دفع الاول ان ما بعد
كلمة بل مجموع الامرين اي الكلي والمقول على كثيرين ويدل على الامر الثاني كلمة ايضا

وما قبلها احد الامرين وهو الامر الثاني فعلى هذا الاعتبار لا شك في حصول الترتي وحاصل
دفع الثاني ان التكرار وان حصل من مقول على كثيرين الا انه يجب لبتعلق عليه متفقين
وفي جواب ما هو اللذان يجب ذكرها في التعريف ويمكن ان يقال ان الكلي لفظ مشترك
بين الكلي المنطقي والعقلي والطبيعي فغير المشترك احق بالحفظ قوله بناء على وجوب
آه تعليل للحكم اي حكم به لاجل البناء على ان ذكر المقول واجب قوله تعلق متفقين آه
الظ ان تعلقه على كثيرين عبارة عن كونه صفة له قوله فكأنهما مترادفان آه وانما قال
كذا ولم يقل فهما مترادفان لان الترادف لا يجري في المركبات ولا في مركب مع مفرد على ما
بين في محله قوله بناء على ان المتبادر آه اي المتبادر من المقولية على كثيرين ان يكون محمولا
عليهم على طريق الاطلاق العام الذي هو جهة القضية المطلقة العامة التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع بالفعل اي في زمان من الازمنة اي سواء كان في الماضي او
في المستقبل قال الشارح في بحث الموجهات وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت
ولم تقيد بقيد من دوام او ضرورة او لادوام او لا ضرورة يضم منها فعلية النسبة
فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بها انتهى قوله اذ يمكن منع كونه
لازمنا آه لانه قد يتصور المقولية على كثيرين بالفعل ولا يخطر بالعقل الصلاحية
لهذه المقولية قطعا قوله اي بالفرض كما مر آه حيث قال قدس سره مفهوم الكلي هو
الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين آه فلا يكون المراد بالمقولية في التعريف ما يصلح
المقولية بالفعل ايضا اذ هو ايضا اخص من مفهوم الكلي حيث اعتبر فيه امكان فرض
الاشتراك ولا امكان الاشتراك في نفس الامر فيخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية
لا يمكن مقوليتها على كثيرين في نفس الامر كالكيان الفرضية قوله بالقينة العقلية آه
متعلق بالفعل الذي دل عليه الاستثناء في قوله قدس سره الا الصالح اذ هو استثناء من
قوله لم يرد وبالحيلة انه ان اريد بالمقول الصالح لان يقال على كثيرين بالدلالة الفرضية
العقلية وهو قوله قدس سره اذ لو اريد آه ولا بأس باعتبار الدلالة الالتزامية في
التعريفات اذا قارنت بالقينة العقلية لوضوح المراد على ذلك انتقيد قوله سواء يكون
لها فرد اصلا آه فيه اشارة الى ان النفي في قوله قدس سره ليس لها افراد متوجه الى القيد
وهو الجمع قوله على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وهذا آه منصوب على الظرفية
قالوا لا يكون الوجوب مشتركا بين اثنين لانه نفس الماهية فلو كان مشتركا بينهما
لكان نفس ماهيتهما والمشتراك في الماهية لا بد ان يتميزا بتعين فيلزم جتد تركبهما

من الماهية والنوعين وان كان لا يمنع ترك الواجب كذا في المواقف وشرحه قوله وقال
 المحقق الدواني فيه بحث آه وقد وقع في بعض النسخ وما قاله الدواني آه وهو مبتدأ
 خبره فالجواب آه اذ وقع في بعض النسخ بالماء كما وقع في بعض اخر منها بالواو والظمن
 كلامه قدس سره ان السؤال الذي اوردته بقوله لا يقال آه معارضته بتحقيقه والجواب
 الذي ذكره قدس سره بقوله لا نأفتول معارضة على تلك المعارضة والبحث الاول
 للمحقق الدواني معارضة ايضا والبحث الثاني له منع بطلان التالي اي لا نسلم بطلان
 خروج المفهومات المذكورة عن تعريف الجنس على تقدير ان يكون هو مراده قدس سره
 من قوله يخرج عن تعريف الكليات ويمكن تقرير السؤال منعا والجواب حينئذ عبارة
 عن ابطال سند المنع بدليل والبحث الاول معارضة على ذلك الدليل قوله اذ يمكن فرض
 مقوليتها عليها آه اي مقولية الحقايق الموجودة على الكليات الفرضية كما هو الظمن
 كلامه الاتي وهو صدق الموجود عليها آه قوله الى البينة مطلقا آه اي الماهيات
 المتبينة موجودة كانت او معدومة والحاصل ان الماهيات الكلية المتبينة يمكن
 ان يفرض مقولية الماهيات الكلية موجودة كانت او معدومة على تلك الماهيات
 الكلية المتبينة قوله والجواب عن الاول آه قيل وان كان صحيحا الا انه مستبعد لانه
 يلزم ان يكون جميع الكليات داخلة في تعريف الاخر وهو غير مفهوم من كلام القوم
 انتهى وفيه نظر لما استظهر من ان تقسيم الكل الى الكليات الخمس تقسيم اعتباري
 والامتيار بين الاقسام التي هي الكليات الخمس انما هو باعتبار العنود والحيثيات في
 مفهوماتها لا اجتماعها في مادة واحدة قوله ولا ضير في ذلك آه اي لا نسلم بطلان
 التالي وهو لزوم دخولها في تعريف الجنس بل يجوز ان يكون كل كلي جنسا باعتبار مقولته
 فرضا على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو على ما هو مقتضى التعريف على
 التقدير المذكور بل فرد الكليات الخمس باعتبار ان مختلفة فرضيته على ما هو المشهور
 كما نقلناه نعم اجتماعها في كل مادة بحيث يكون جميعها متساوية متلازمة بحسب
 الصدق مستبعد جدا على ما ذكره ابو الفتح قوله وعن الثاني بان مقصود السيد قدس
 سره آه حاصله ان البحث الثاني منع لمقدمة غير ملتزمة وفيه نظر لان ذكر الجنس
 مبني على التمثيل ومراد المحقق الدواني لزوم خروج جميع الكليات التي ليست لها
 افراد عن الكليات الخمس قوله ولا شك ان القول آه اعترض بان المحقق الدواني قال
 بخروج الكليات التي ليست لها افراد اصلا ومفهوم الواجب له فرد انتهى وفيه نظر

لان المحقق الدواني قال فلان الكليات التي ليست لها افراد آه وقد اشار المحشى المحقق
 فيما سبق الى ان النفي في قوله قدس سره ليس لها افراد متوجه الى الجمع فيجوز ان يكون
 النفي في كلام المحقق الدواني متوجها الى هذا الجمع فيجوز ان يكون الفرد ثانيا في بعض
 تلك الكليات قوله بط آه لانه لا شك في ان مفهوم الواجب داخل في القسم الذي هو
 الكل فلو لم يكن داخلا في الاقسام التي هي الكليات الخمس بطل تقسيم الكل الى الكليات
 الخمس قوله على ان عدم الافراد آه قيل مقابلة على المنع بالمنع فليس بمفيد انتهى وفيه
 نظر لان الجواب عن الثاني بقوله بان مقصود السيد آه اثبات للمقدمة الممنوعة
 بخبر مراده قدس سره وهذا علاوه عليه فيكون معناه ولئن نزلنا عن هذا الدليل
 فلنا دليل آخر لاثبات المقدمة الممنوعة فلا يكون مقابلة المنع بالمنع قوله وليت شعري
 آه الظ انه جواب ثالث عن البحث الثاني وقيل انه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه
 يمكن ان يقال ان التقسيم اليها ليس الكل مطلقا بل الكل المتعدد الاشخاص في الخارج
 فالمفهومات المذكورة خارجة عن القسم كما هي خارجة عن الاقسام وحاصل الدفع
 انه لا يبقى حينئذ فائدة لادراجها في تعريف الكل ولدخول مثل مفهوم الواجب
 ايضا في المفهومات المذكورة لم يكن مجال ان يقال ان ادخالها في التعريف يتبع ادخال
 كلي اخر كما كان له مجال في ادخال الكليات الفرضية فيه على ما سبق انتهى ولا يخفى
 ما فيه من التكلف قوله اذا لم تكن داخلة في الكليات الخمس فافائدة ادراجها آه
 يفهم منه ان الكليات المذكورة اذا كانت داخلة في القسم الذي هو الكل وخارجة
 عن الكليات الخمس لا يبطل التقسيم وليس كذلك اذ يبطل التقسيم حينئذ قطعاً
 فالمراد ان القسم ليس مطلق الكل بل هو عبارة عن الكل المتعدد الاشخاص بحسب
 نفس الامر فيكون التقسيم صحيحا لكن لا فائدة حينئذ في ادراجها في تعريف الكل
 اعترض بانه قد صرح المحشى نفسه فيما سبق من انه يجوز ان يخرج الكليات
 الفرضية وتحت النسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر بناء على عدم تعلق الفرض
 الحكمي باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف يتبع ادخال مثل
 مفهوم الواجب فتأمل فان كلام الدواني عسى ان يقبل انتهى وفيه نظر لان قوله
 وليت شعري آه مبني على ما سبق من قوله والظ ان الكليات الفرضية داخلة في
 الكليات آه كما لا يخفى قوله اي حين اذا عرف بهذا التعريف آه وهو المقول على
 كثيرين آه قوله مفاد التعريف ذلك اي القسم الاول من القسمين اللذين ذكرهما

المص فالنوع ينحصر في القسم الاول منهما قوله اى المص اعتبر في النوع مقولته آه
واعلم ان ههنا نسختين للشارح الاولى لما اعتبر في النوع قوله في جواب ما هو بحسب
الخارج والثانية لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج ففي النسخة
الاولى يكون القول في لفظ قوله مصدرا مبنيا للمفعول وضمير قوله راجعا الى النوع
وكلمة في في قوله في جواب ما هو متعلقة بالقول بمعنى المقولية ولا يجوز ان يكون القول
بمعناه والضمير راجعا الى المص لانه على هذا التقدير يكون في جواب ما هو بحسب
الخارج عطف بيان للقول كما هو اللفظ وهو بطل اذ ليس في كلام المص قيد بحسب
الخارج واما في النسخة الثانية فلا حاجة الى ذلك اذ القول يكون بمعناه الاصل
والضمير راجعا الى المص وعطف البيان عبارة عن قوله في جواب ما هو وقيد بحسب
الخارج خارج عن عطف البيان ومتعلق بقوله اعتبر فلا يدل كلام الشارح وجو
قيد بحسب الخارج في كلام المص كما لا يخفى قوله سواء كان في المبادئ آه ولما توهم
من قول الشارح نظر الفن ان اللفظ ان المراد من الفن مسائله دفعه بما يرى قوله
والتعريفات آه ولما توهم ان الكلام في التعريف وهو ليس من المبادئ ولا من
المسائل دفعه بان التعريفات من المبادئ التصورية قوله لانها اصول الكليات
لان الامور الجزئية متصلة في الوجود المطلق والكليات موجودة في الذهن
بوجود تلك الامور الجزئية لان الكليات منتزعة من تلك الامور الجزئية والمراد رفع
ما ذكره الفاضل العصام من انه اراد بالمواد ما يقابل الصورة وانما خصه بالمواد
لان هذا الفصل مقصود للبحث عن مواد التعريفات ولك ان تريد بالمواد ما يبحث
عنها اعني موضوعات المسائل فيمثل الصورة انتهى وحاصل الدفع ان المراد بالمواد
الامور الجزئية الذهنية او الخارجية سواء كانت مجردة عن الصورة او مقارنت بها
قوله يعني انهما اصطلاحا آه هذا ما ذكره الفاضل العصام في دفع ما اورده المولى
داود من ان حاصله كل نوع مقول بحسب الخصوصية المحضة باعتبار وقوعه
جوابا عن السؤال بحسب الخصوصية عند الامام واما المص فقد خصه بالنوع
الغير المتعدد الا ان فيه تعريض للفاضل العصام حيث ذكر المحشى ما لا يكون بدلا
ما لا يمكن كما وقع في كلام الفاضل بان الجواب بحسب الخصوصية المحضة اصطلاحا
لا يتوقف على عدم امكان وقوع الجواب بحسب الشراكة بل يكفي فيه عدم وقوع
الجواب بحسب الشراكة سواء كان ممكنا او لا فقد برق الفاضل العصام في ان هذا

انما يكون خروجا عن الفن لو كان بيانا لما في الفن اما لو كان اصطلاحا جديدا فجعل المقول بحسب
الخصوصية المحضة لفظا مشتركا بين ما اعتبره السلف من اهل الفن وبين المقول بحسب
الخصوصية المحضة بحسب الوجود الخارجى فلا خروج عن الفن انتهى وفيه نظرا لان اللفظ ان
المشترك صفة اللفظ المفرد ومن البين ان هذا ليس بمفرد فلا تغفل قوله والجواب منع توقفه
حاصل الجواب ان معرفة النوع والجنس من حيث انهما نوع وجنس يتوقف على معرفة المقول
في جواب ما هو ومعرفة المقول في جواب ما هو انما يتوقف على معرفة كونه تمام الماهية المختصة
او الماهية المشتركة مطلقا اى لا من حيث انها نوع او جنس فالحجتان متغايرتان فلا دور
قوله تلك المعرفة آه اى معرفة كون الشيء تمام الماهية المختصة او تمام الماهية المشتركة في الماهيات
الموجودة في الخارج عسيرة لعسرة امتياز الذاتيات من العرضيات على ما ذهب بعض الحكماء
او متعذرة لتعذرا امتياز الذاتيات من عرضيات على ما ذهب بعض اخر منهم كما سيشرح
اليه وذلك لان الجنس والفصل البعيد والعرض العام مثالا متشابهة وكذلك الفصل
القريب والخاصة فالامتياز بينهما في غاية الصعوبة او متعذر قوله في الماهيات الحقيقة
آه و اشار بقيد الحقيقة الى ان الامتياز بين الماهيات الاعتبارية بانها جنس او فصل بعيد
او عرض الى غير ذلك سهل لان ما دخل في المفهوم اللغوى والاصطلاحى فهو ذاتى وما
خرج عنه فهو عرضى له والداخل الاعم جنس والاخص فصل والخارج الاعم عرض عام له
والاخص خاصة له قوله لا عبارة عن الماهيات الموجودة في الخارج آه ففى اخص مطلقا
من الماهيات قوله ولذا فسر آه اى لو كان ما هو سوالات عن الماهية فسر بها بما يجاب
به عن السؤال آه قوله ونسبوه اليه آه اى نسبوا ما يجاب به الى ما فالضمير المنصوب
راجع الى ما والجور الى ما هو قوله لانه لو لم يكن فيها امكان حمل آه اى امكان فرض الحمل
لما عرفت غير مرة فنسقط ما قبل كما ان القائل سعى كذلك المحشى سعى لان قوله لانه لو لم يكن
فيها امكان حمل آه ليس بتام لان الاعتبار في الكل امكان فرض الحمل فقول القائل ولا حمل
فيها ولا امكان حمل تام فالصواب ان يمنع قول القائل لان الحمل على الجزئى آه بات
المعتبر في جميع الاقسام امكان فرض الحمل لا الحمل بالفعل ولا امكان الحمل
ففى الكليات الفرضية امكان فرض الحمل انتهى وبالجمل
انه لما اعتبر في تعريف الكل امكان فرض الحمل دخل
فيه الكليات الفرضية فهي تنحصر في الاقسام الثلاثة
لا امكان فرض حمل الاقسام الثلاثة عليها وان لم يكن في نفس

الامر والقاتل ظن ان المعتبر في الاقسام الحيل بالفعل او امكان الحيل في نفس الامر وقد عرفت
انه ليس الامر كما ظنه قوله واللاحق آه ناظر الى قوله قدس سره وسيأتي تقسيم الكل بحسب
آه قوله وبكونها وسيلة الى تلك المعرفة آه اى معرفة احوال الموجودات لان معرفة بعضها
توقف على معرفة بعض المفهومات الاعتبارية واحوالها واحكامها قوله فيجب موضوعا
تلك القواعد آه وتلك الموضوعات منحصرة في الكليات الخمس التي هي اقسام الكل بالماهية
المعتبرة في كل منها اعم من الوجود والمعدومة في الخارج قطعاً قوله كذلك شمول قواعد
آه لان المقصود شمولها للامور الموجودة لان المقصود الاصل انما هو معرفتها لا معرفتها
ومعرفة الامور المعدومة قوله بالماهية في اصطلاح المنطقيين آه هذا ما ذكره الفاضل
العصا حيث قال يراد بالماهية ما يجاب به عن السؤال بما هو فهو كل لا محالة لا ما به الشئ
هو هو حتى يتناول الجزئ فيلزم عدم صحة جعل الكل تام ماهية ما تحته فان ما تحته
من الجزئ لا يكون الكل تاماً ما به الشئ هو هو فان ما به زيد زيد ليس
بمجرد الماهية النوعية بل بمجموعها والشخص فلا يرد نقض الحصر بالشخص انتهى قوله
قوله فلا يرد منع الحصر آه اى مستندا بان الشخص جزء لماهية الشخص وليس بجنس
ولا فضل لانه جزئ حقيقى متشخص بذاته لانه لو كان كلياً لزم في اعتباره في الماهية
تقييد الكل بالكل وقد بين انه لا يفيد الجزئية فلو كان لكل شئ ماهية كلية لم يحصل لها
جزئ وفرد قطعاً لعدم الانتهاء عند انضمام القيود الكلية اليها الى متشخص بذاته وحاصل
عدم ورود المنع على ما ذكره ان المراد بالماهية ههنا هو الماهية على اصطلاح المنطقيين
وقد عرفت انها مختصة بالكليات فكون الشخص جزءاً لماهية الشخص باطل بل الحق انه
جزء لهوية الشخص لا لماهية مثلاً ماهية زيد الحيوان الناطق وهويته الحيوان الناطق
مع الشخص فقد ظهر منه ان الشخص ليس جزءاً للماهية قطعاً بل جزءها منحصراً في
في الجنس والفضل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بجزء الماهية هو الكل الذي هو جزء للماهية
وذلك لان اجزاء الماهية اجزاء معقولة على ما ذكره الفاضل العصا قوله ما به الشئ
هو هو آه وهو القوام بالماهية عندهم منقسمة الى كلية وجزئية قوله عموم من وجه
آه فالحيوان الناطق مثلاً ماهية عند المنطقيين والحكمة لانه يجاب به عن السؤال
عن الانسان بما هو وانه ما به الانسان هو هو والحيوان مثلاً ماهية بالنسبة الى زيد
وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس عند المنطقيين لانه يجاب به عن السؤال عن هؤلاء
بما هم وليس بماهية عند الحكماء لعدم كونه ما به الشئ هو هو بالنسبة الى شئ من هؤلاء

لان من العلوم ان قوام كل واحد من زيد وعمر وانما هو بالحيوان الناطق لا بالحيوان
فقط بل له مدخل في قوامه وقوام كل من هذا الفرس وذاك الفرس انما هو بالحيوان
الصاهل لا بالحيوان فقط ايضا والحيوان الناطق مع الشخص ماهية لزيد عند الحكماء لما ذكرنا
وليس بماهية عند المنطقيين لانه لا يجاب به عند السؤال عن زيد بما هو بل بالحيوان الناطق
وههنا بحث لان الحكماء انما دونوا المنطق لاجل الحكمة وجعلوه مقدمة لها ففتح الف
اصطلاح الفنيين بنا في جعله مقدمة لها وقيس عليه امثاله تدبر قوله اى حقيقى آه كما هو
المتبادر ويجب حمل اللفظ على ما هو المتبادر منه عند عدم الصارف عنه سيما في الالفاظ
الواقعة في التعريفات والتقسيمات قوله ولا يلزم ان لا يكون آه والمراد به دفع ما اورده
الفاضل العصا من انه ان اريد بالنوع الاخر النوع الحقيقى يلزم ان لا يكون الجسم من حيث
انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً وان اريد النوع الاضافى فلم يعرف بعد وما عرف
هو النوع الحقيقى فلا يفهم الا هو والاصوب ان يقال ان كان تمام المشترك بين الماهية
وبين غيرها انتهى قوله لانه يصدق عليه آه اثبات لقوله ولا يلزم آه وهو عبارة عن
دفع السؤال وحاصل الدفع اننا نختار الشق الاول وندفع محذوره بانه كان الجسم في هذه
الحالة تمام المشترك بين الماهية وبين نوع اخر اضافى هو الجماد كذلك هو فيها تمام المشترك
بين الماهية وبين نوع حقيقى في الجملة وان لم يصدق عليه من حيث انه تمام المشترك
بين الحيوان والجماد قال الفاضل العصا م ينبغي حمل العبارة على الحصر في ذات الجنس والفضل
لا في الجنس من حيث هو جنس والفضل من حيث هو كذلك اذ الجنس جزء الماهية من حيث
انه تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر والفضل الجزء الذاتي المميز من حيث انه كذلك
وكيف لا والجنس والفضل من حيث انهما ما ماهية الحصر نوعان فلو اريد حصر
الذاتى في الجنس والفضل لوردت ذات الجنس والفضل وبقي واسطة وحينئذ يتجبه
اذ لا يصح قوله فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة فان ذات تمام المشترك
قد يكون مقولاً بحسب الخصوصية ايضا باعتبار انه نوع لخصه ولا يصح قوله ويسمى
جنساً لان ذات تمام المشترك بدون حيثية كونه تمام المشترك لا يسمى جنساً بل نوعاً
الا ان يتكلف ويقال يريد بقوله فهو المقول بحسب الشركة المحضة انه المقول بحسب
الشركة المحضة في الجملة ويسمى من حيث انه مقول بحسب الشركة المحضة جنساً انتهى
قوله فتدبر وجهه انك قد عرفت ان تقسيم الكل الى الكليات الخمس اعتبارى فلا بد
في امتيازها من قيود الحشيات في تعريفاتها لاجتماعها في مادة واحدة فلا يكفي

في كون الجسم جنسا الصديق عليه انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيق في هذه الحالة مطلقا ما لم يصدق ذلك عليه من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد قيل لا يخفى عليك ان المدعى عدم اللزوم واللازم من دليل المحشى اللزوم لان دعوى القائل عدم كون الجسم جنسا بالحيثية مع قطع النظر عن كونه ملابسا بالحيثية المذكورة فيكون معارضة بالقلب على المحشى فالاصوب ان يقول بين الماهية وغيرها كما حققه الفاضل العصام ولعل الامر بالتدبر اشارة الى فساد ما قاله انتهى وفيه نظر لان قوله ولا يلزم ان لا يكون الجسم من حيث انه آه كناية عن لزوم كون الجسم جنسا بالحيثية المذكورة قوله يعني ليس اعتبار وحده النوع آه والغرض ان مراد المحقق قدس سره دفع سؤال يرد على ظاهر كلام الشارح وهو ان تعريف الجنس غير جامع لبعض افراده وبعض الجنس القريب الذي يكون تمام المشترك بين النوعين او الانواع اذ هو ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر بل هو تمام المشترك بينها وبين نوعين او الانواع وتعريف الفصل غير مانع لان هذا الجنس يدخل فيه لانه يدخل في قول الشارح ولا يكون كما لا يخفى وحاصل الدفع كما يستفاد من كلامه قدس سره ان كلام الشارح مبني على بيان اقل مرتبة من مراتب تحققت الجنسية فيها قوله او لا آه اي لا يكون تمام المشترك بالنسبة الى النوعين او الانواع بل يكون بين الماهية وبين احد النوعين او الانواع كما في الجنس البعيد قوله فيكون معنى قوله او لا يكون او لا يكون تمام المشترك آه وذلك لان النكرة وهي نوع اخر واقع في سياق النفي في قوله او لا يكون فتفيد العموم الاستغراق فيكون معناه ما ذكره قوله فالنفي في قوله او لا يكون راجع الى كلاهما آه لان الفصلية تتحقق في الصورتين احدهما عدم الاشتراك قطعا كما هو في الفصل القريب والثانية الاشتراك بشرط ان لا يكون تمام المشترك بل بعضه المساوي له كالحساس وهو نفس البعيد وحاصله ان النفي متوجه الى كل واحد من القيد والقيد كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر حتى يكون تعريف الفصل شاملا للفصل القريب والبعيد قوله لا كما يفهم من الظ ان المقصود آه اي لا كما يفهم من الظ وهو توجه النفي الى القيد فقط ان المقصود بالنسبة الى الجنس كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك بالنسبة الى الفصل وان الاشتراك امر مسلم اذ لو كان الامر كذلك لبطل تعريف الفصل لانه انما يصدق على الفصل البعيد ولا يصدق على الفصل القريب لان الاشتراك اذا كان امرا مسلما لم يتحقق الا الفصل البعيد كما لا يخفى قوله على ما قالوا من ان محاط آه متعلق بالنفي اعني كما يفهم

قوله متابعة للشارح آه قوله مع انه اخصر آه اي اخصر من قوله وبين النوعين الآخرين او الانواع الاخر قيل والاولى مع انه اضبط واوضح قوله متابعة للشارح آه تغليل لقوله لم يقل آه اي لم يقل وبين كل نوع لانه لا يصح ولم يقل بين كل نوع يشارك الماهية آه لانه لو قال كذلك لم يكن مناسبا لقول الشارح وبين نوع اخر لانه لم يقيد بالمشاركة اياها في الجزء بخلاف قوله وبين النوعين الآخرين آه لانه صحيح بدون التقييد لان توصيف النوعين بالآخرين او الانواع بالآخرين يدل على ان النوعين او الانواع من جنس الماهية اي ان النوعين او الانواع متشاركان او متشاركة للماهية في ذلك الجزء قوله ولذلك صارت من الاضداد آه اي ان لفظ الولاء من الالفاظ المشتركة بين المعنيين المتضادين كلفظ القرء الموضوع للحيض والطمهر قوله فيجوز ان يكون جزء مشترك آه مثلا قيل الحيوان جزء مشترك بين الماهية اي الانسان والنوع الاخر اي الفرس وهو الجسم النامي الذي هو جزء الحيوان قوله وانما لم يقل او لا لا يكون جزء مشترك آه والمراد به دفع ما اورده الفاضل العصام من ان العبارة السديقة ان يقال والمراد بتمام الجزء المشترك جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه او يقال جزء مشترك لا يكون داخلا في مشترك اخر انتهى وحاصل الدفع انه لو قال من اول الامر والمراد بتمام الجزء المشترك جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه او جزء مشترك لا يكون داخلا في مشترك اخر كان اخصر واوضح لكنه لم يقل او لا كذلك بل ذكره تابعا حيث بين المراد او لا بقوله الجزء المشترك الذي لا يكون ورأه جزء مشترك بينهما وفسره بقوله اي جزء مشترك لا يكون آه لاحتياجه الى هذا التفسير وهو ما ذكره ثانيا رعاية لمعنى التمام الذي دل عليه تمام المشترك وطلبنا للناسبة به لان كون الشيء تاما يدل على انه ليس ورأه اي بعد شيء آخر قوله وحمله على معنى الغير آه وفيه رد لما ذكره الفاضل العصام من انه استعمل بمعنى الغير قوله اشتغال بما لا يعني آه لعدم اشتماله على فائدة معتد بها ههنا بخلاف التفسير بلفظ الورا بمعنى الخلف ثم تفسير ما وقع في ورأه اي بعده بالخارج فانه يتضمن فائقة هي مناسبة اطلاق تمام المشترك عليه قوله والتكبر آه اي تكبر المفسر والمفسر والمراد به رد ما ذكره الفاضل العصام حيث قال ما حاصله انه لا بد من تخصيص الغير بالخارج او تخصيص الجزء المشترك بجزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه وكلام الشارح يحتملها فان قوله اي جزء مشترك يحتمل ان يكون تفسير القول الجزء المشترك الذي آه وان يكون تفسير الجزء مشترك بينهما

ويؤيد القرب والمجانسة في التكبير وان جزم السيد السند بالاول انتهى وحاصل الرد ان ما يوهم القرب والتكبير من كون التفسير تفسير القول جزء مشترك فهو باطل من وجوه ثلاثة كما ذكره قوله اذ نصير الكلام آه هو الوجه الاول من الوجوه الثلاثة قوله لا يكون جزء مشترك آه صفة لقوله جزء مشترك لان المفسر عين المفسر في الحقيقة واما الفرق بينهما بالاجال والتفصيل فما يكون صفة للمفسر بالكسر فهو صفة للمفسر بالفتح قوله فيفيد جواز كون غيره آه لان النفي الاول اى في قوله لا يكون غيره آه يتوجه الى قيد قوله جزء مشترك اى صفة وهي قوله لا يكون جزء مشترك كما هو المشهور ومن البين ان نفي النفي اثبات فيفيد جواز كون غير جزء مشترك آه وهو فاسد قيل وفيه نظر لان الحيوان جزء مشترك بين الانسان والفرس كان غيره اعنى الجسم النامي جزء مشترك يكون جزء مشترك اعنى الحيوان خارجا عنه اذ الكل خارج عنه نعم لو كان الورا بمعنى الخلف لكان المفاد اعنى جواز ان يكون بعده جزء آه باطلا لكن من جعل التفسير كجزء مشترك لا يجعل الورا بمعنى الخلف بل بمعنى الغير انتهى وفيه نظرا ما اولا فلان ما ذكره مبنى على ان قوله جزء مشترك في قوله لا يكون جزء مشترك ليس عين الجزء المشترك في قوله لا يكون غيره جزء مشترك اما اذا كان عينه بناء على ان يكون من وضع الظاهر موضع الضمير فلا يتوجه واما ثانيا ولئن نزلنا عن هذا المقام فنقول ان قوله اذ الكل خارج عنه ممنوع لان الكل ليس خارجا عن جزء والا لزم خروج الشيء عن نفسه كما لا يخفى قوله ولانه لا معنى لذكره مطلقا آه وهذا هو الوجه الثاني من تلك الوجوه وحاصله انه لا فائدة في ذكر الجزء المشترك او لئال كونه عاريا عن التقييد بقوله لا يكون ورائه جزء مشترك بينهما ثم تفسيره بالجزء المشترك المقيد بلا يكون جزء مشترك اى جزء مشترك لا يكون آه وما لا فائدة فيه فهو لغو باطل فالصواب حينئذ ان يذكر الجزء المشترك او لا مقيدا بهذا القيد ويسقط التفسير من البين قوله ولا فائدة في اعادة جزء آه قيل ان اراد انه لا فائدة في اعادة جزء مشترك مع اى فيعود هذا الى ما قاله اولا من قوله لا معنى لذكره آه وان اراد بدون اى فيها دفع كون التفسير لقوله لا يكون ورائه انتهى والجواب عنه انا نختار الشق الاول فنقول انه يرجع الى قوله ولانه لا معنى لذكره ولا فساد فيه لانه يجوز ان يكون عطف تفسيره لقوله ولا فائدة في اعادة جزء آه هذا هو الوجه الثالث بحسب الظل لما عرفت من انه يجوز ان يكون عطف تفسير للوجه الثاني تدبر قوله بل تفسير لتمام التعريف آه اصحاب من قوله اى ليس تفسير آه قوله بلفظ اصرح آه وهو لفظ

خارج قوله فاندفع ما قيل ان التخصيص آه اى فاندفع ما قال الفاضل العصام من ان كلاما من التخصيصين اى تخصيص الغير بالخارج او تخصيص الجزء المشترك المطلق المنى بجزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بعيد عن العبارة فكون هذه العبارة اسد محل نظر انتهى مالا وحاصل الدفع انه لا تخصيص ههنا لا تخصيص الغير بالخارج ولا تخصيص الجزء المشترك المنى بما لا يكون جزء مشترك خارجا عنه حتى يكون التخصيص بعيدا عن العبارة اما عدم التخصيص الاول فلان لفظ الورا بمعنى الخلف لا بمعنى الغير حتى يحتاج الى تخصيص الغير بالخارج واسا راليه المحشى المحقق بقوله وبيان للبعنى المستفاد من لفظ ورائه آه واما عدم التخصيص الثاني فلان توهم مبنى على ان يكون قوله اى جزء مشترك آه تفسير القول جزء مشترك بينهما كما توهم من القرب والتكبير كما عرفت وليس كذلك فليس بل هو تفسير لمجموع التعريف واسا راليه بقوله بل هو تفسير لتمام التعريف هذا وقد فسر بعضهم قول المحشى ان التخصيص بعيد عن العبارة آه بقوله اى تخصيص الجزء المشترك المنى بما لا يكون آه انتهى ولا يخفى انه تفسير قاصر لان مراد المحشى من التخصيص مطلق التخصيص كما يدل عليه كلام الفاضل العصام فتخصيص التخصيص بالتخصيص الثانى تخصيص بلا مظهر قال الشارح وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة آه اورد عليه انه منقوض بالاجناس البسيطة واجيب بان المراد بمجموع الاجزاء المشتركة حقيقة او حكما واجيب ايضا بان تحقق الاجناس البسيطة ممنوع وغاية ما يلزم من عدم تحققها التسلسل في الامور العقلية وهو ينقطع بانقطاع التعقل بل لا يلزم عدم تناهيهما بجواز التركيب من امرين متساويين قوله كما يشعر به آه اى انما فسر قدس سره الكلام في قوله الشارح وهذا الكلام ربما يقال لا شعاع لفظ هذا الموضوع للقريب ولفظ البين قوله الشئيين آه اى مقدمتى الدليل قوله الحاصر آه صفة للكان او للكان الفاصل قوله ذكره آه اى ذكر قوله وربما يقال استطراديا لان وقوعه في المكان الفاصل بين الشئيين الحاصرين بينهما يدل على انه ليس من تنمة احدهما فذكره فيما بينهما المجرى الاستطراد بخلاف التفسير الاول الذى ذكره الشارح بيانا للفظ تمام المشترك المأخوذ في صغرى دليل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل فانه من تنمة الشئ الاول اى صغرى الدليل ومتعلقاته التى يتوقف عليها فلا يكون ذكره استطراديا واما ذكره بقوله وربما يقال فهو استطرادى لانه لا يحتاج اليه بعد بيان بالتفسير الاول المختار عند الشارح قوله لدليل الانحصار آه اى انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل ودليله قولنا لان جزء الماهية

قوله بعيد عن
العبارة آه لانه
تقييد الخلف
بالفردى ذلك
عليه

اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع اخر او لا يكون وكل ما يكون تمام
الجزء المشترك فهو جنس وكل ما لا يكون كذلك فهو فصل ينتج المط فهو قياس مقسم
مختلف النتيجة وكبراه مركبة من حليتين فهو في الحقيقة قياس مركب من قياسين قوله
والقول بانه يجوز الحمل على مجموع التفسيرين آه هذا ما ذكره الفاضل العصام حيث
قال ولما توقف المقدمة الاولى على تفسير تمام المشترك وقع تفسيرات وما يتعلق بها
بين المتقدمين انتهى فالمنقول بحسب المال قوله اذ لا يلزم من كون الشيء ضروريا آه
مراد الفاضل العصام منه هو الرد على قوله قدس سره واما تفسيره تمام المشترك بما ذكره
اولا فاما لا بد منه انتهى وجه الرد ظاهر وبالجمله انه يجوز حمل الاشارة في قول الشارح
وهذا الكلام على مجموع التفسير الذي ذكره الشارح والتفسير المنقول بقوله وربما
يقال وقد عرفت انه لا يلزم من كون التفسير الاول ضروريا لتوقف اللفظ المأخوذ في
المقدمة الاولى عليه كونه مقصودا اصليا والمراد بقوله ما كفايه في قوله فلنرجع الى ما
كفايه هو المقصود الاصيل فالتفسير الاول المختار عند الشارح مذكور ايضا بطريق
الاستطراد بين مقدمتي دليل الانحصار المقصودتين بالاصاله قوله صرف عن الظاهر آه
اي صرف لفظ هذا عن معنييهما الظاهريين وقد عرفت فيهما وايضا كون المراد بما كفايه
هو المقصود الاصيل صرفه عن ظاهره ايضا لان الظاهر ان المراد به هو المقصود بالذكر مطلقا
اي سواء كان اصليا او لا قوله ويستلزم ان يكون آه لانه لا شيء منها بمقصود اصلي
في العلوم بل كلها من المبادئ التي يتوقف عليها المقصود الاصيل فيها وهو المسائل قوله
ومقدمات الدليل آه الظاهر ان عطف على اطراف المسائل قوله كلها واقعة في البين آه اي
لكن هذا اللازم باطل فتدبر قوله قدس سره واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون
مقولا ومحمولا على شيء اصلا آه قال العلامة الفتازاني في شرح التلخيص في احوال
المسند ان مذهب المنطقيين ان الجزئي الحقيقي لا يحمل اصلا انتهى وقال السيد السند
هناك انه قول ظاهري نشاء من سماع هذا زيد من غير تحقيق انه في معنى هذا مسمى بزيد
وكيف وحمل الجزئي الحقيقي على نفسه وعلى غيره ممتنع اذ لا بد للحمل من المغايرة والاتحاد
انتهى ولا يخفى ان مراده قدس سره تعريض على العلامة الفتازاني حيث اشعر كلامه ان
حمل الجزئي الحقيقي جائز عند العبرية وقد اعترض الفاضل العصام عليه قدس سره بان
المغايرة التي تتحقق بين مفهوم الكلي والجزئي يمكن ان يتحقق بين مفهومين جزئيين نحو
هذا الصالح هذا الكاتب والمغايرة التي صحت موضوعية الجزئي ومحمولية الكلي

قوله انه قول
ظاهري آه اي
اي القول بحمل
الجزئي الحقيقي
قول ظاهري آه
مسألة

تصح عكسها على انه حمل القول على كثيرين على ما يفرض حمله على كثيرين فلا يمكن في كون الجزئي
غير مقول امتناع حمله على غيره بل لا بد من امتناع فرض حمله ودونه خوط القتاد انتهى
قوله لان مناط الحمل بالاتحاد آه اي مناط صحة الحمل هو الاتحاد في الوجود واما التغاير
الذهني المعبر في مفهوم الحمل فهو شرط افادة الحمل لاشترط صحته قوله وليس معناه آه اي
الاتحاد في الوجود قوله قائم بهما آه اي بالجزئي الحقيقي والشيء قوله لامتناع قيام العرض
الواحد آه اي المعنى الواحد لان الوجود من الامور الاعتبارية وحاصل الاستدلال انه
لو كان معنى الاتحاد في الوجود ان وجودا واحدا قائم بهما لزم قيام المعنى الواحد بمحلين
لكن التالي بطل وكذا المقدم اعترض انه لا تسلم الملازمة كيف واذ كان المحمول جزئيا كان
التغايران متحدان ذاتا فيقوم الوجود بذات واحدة فلا يوجد المحلان حتى يلزم قيامه
بهما فظهر انه يجوز ان يكون معناه ما ذكره بطريق النفي كما يجوز ان يكون ما ذكره
بطريق الاضراب انتهى ولا يخفى ان الملازمة بديهية لا تقبل المنع فتعها مكابرة لان
الملازمة مبنية على كون وجود واحد قائما بمحلين على ما يدل عليه ضمير التثنية قوله بل
معناه ان الوجود لاحدهما آه وفيه تعريض للفاضل العصام حيث قال نعم لو فرض الحمل
باتحاد ما هو ظل للتأصل في الوجود لا يمكن حمل الجزئي لكن المشهور بتفسيره ~~بالتحليل~~
باتحاد التغايرين ذهنا بحسب الخارج انتهى وحاصل وجه التعريض ان ما فرضه بقوله
لو فرض الحمل آه ليس فرض باطل بل هو فرض امر محقق كما اشار اليه بقوله بل معناه آه واما
المشهور الذي ذكره في تفسير الحمل فهو باطل قبل قيه بحث لان معنى اتحاد الحمل في الوجود
ان لا يكون الموضوع والمحمول اثنين في الخارج بل يكون ذاتهما شيئا واحدا في الخارج بلا
تفاوت بالاصاله والتبعية انتهى وفيه بحث لان معنى قوله بل معناه ان الوجود لاحدهما
بالاصاله آه ان الوجود الواحد في الخارج بالنسبة الى احدهما بالاصاله والى الاخر بالتبع
قوله بان يكون منتزعا عنه آه بان يكون وجود الاخرى المحمول منتزعا عن الاول
اي وجود الموضوع قوله على ما هو تحقيق المتأخرين آه اي الغير القائلين بوجود الكلي
الطبيعي في الخارج حقيقة وقد سبق تحقيق انتزاع الامور الكلية من الجزئيات قوله
فالحكم باتحاد الامور الكلية آه لان الحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ما هو موجود بالتبع
على ما هو موجود بالاصاله وان كان الاتحاد من الجانبين كما ذكره المحشي في حاشية
المطول والمراد دفع الاعتراض للفاضل العصام عليه قدس سره بان المغايرة التي بين
مفهوم الكلي آه كما قلناه فيما سبق وحاصله ان هذا الحكم صحيح لان هذا الحكم بشعر

يكون الوجود الجزئي بالاصالة والكل بالنبع كما هو في نفس الامر قوله دون العكس آه اي الحكم
 باتحاد الامور الجزئية مع الكل بان يكون الكل موضوعا والامور الجزئية محمولات لا يصح لانه
 يشعر بكون الوجود بالاصالة للكل وبالتبعية للجزئي وهو مخالف لما في نفس الامر قيل لما كان
 الجزئي متحد في نفس الامر مع الكل فلم لا يجوز ان يخبر بهذا الاتحاد فالحصر ممنوع والحاصل
 ان حمل الجزئي عليه صحيح اذا كان بينه وبين الموضوع مغايرة بوجه ما انتهى وفيه نظر
 لما عرفت من انه ان كان الكل موضوعا للجزئي يشعر ما هو مخالف لما هو في نفس الامر كما
 عرفت واعلم ان ما ذكره المحشي لا يدفع الاعتراض الذي ذكره الفاضل العصام بقوله على
 انه حمل المقول على كثيرين آه فيمكن فرض الجزئي الحقيقي على الكل كما لا يخفى قوله فهو محمول
 على العكس والتاويل آه اي وقوع الجزئي الحقيقي محمولا فهو محمول على عكس القضية لان
 اصل القضية زيد بعض الانسان او على تاويل الجزئي الحقيقي الواقع محمولا بالكل اعني بعض
 الانسان مسمى بزيد قوله فاندفع ما قيل آه القائل هو المحقق الدواني حيث قال ما حاصله
 ان الكل محمول على الجزئي الحقيقي ايجابا لان الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين ولا يخفى عليك وجه الاندفع
 الحقيقي محمولا على الكل ايجابا لان الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين ولا يخفى عليك وجه الاندفع
 قوله فيظهر انه لا يمكن حمله آه والاندفاع متفرع على التحقيق الذي ذكره قوله واما على الجزئي
 آه اي واما ان حمل الجزئي لا يمكن على الجزئي قوله فلانه اما نفسه آه فلان حمل الجزئي الحقيقي
 اما على نفسه بحيث آه قوله على ما قال بعض المحققين آه قيد للنفي اعني به متعلق به اي
 المتغير على ما قال به بعض المحققين وهو المتغير بين الجزئي ونفسه بالملاحظة والاتفات
 فينبه بانه اذا لوحظ شخص آه قوله ويكني هذا القدر آه هو من كلام بعض المحققين قوله
 فلا يمكن آه تفريع على قوله اما نفسه بحيث لا تغاير آه قوله واما جزئي آخر آه عدل لقوله
 اما نفسه آه قوله مغاير له ولو آه اي مطلقا سواء كان مغاير له بالذات او بالملاحظة
 والاعتبار قيل لا يخفى ان مقتضى التفريع والبيان بقوله فالحمل وان كان آه اسقاط الواو
 عن قوله ولو بالملاحظة على ان يكون احتمال كونه محمولا على جزئي اخر مغاير له بالذات
 غير مذکور لكون بطلانه مبينا في كلامه قدس سره مع عدم الفائدة في تكرار بيان
 بخلاف احتمال حمله على جزئي هو نفسه لان في تكرار بيان تفصيلا ليس في كلامه
 قدس سره انتهى وفيه نظر لان مراد المحشي تقرير ما افاده قدس سره وهو مطلق
 كما اشرنا اليه قوله فالحمل وان كان يتحقق ظاهرا آه اي في بعض الصور قوله حكم بتصادق
 الاعتبارين على ذات واحدة آه فهو في الحقيقة عبارة عن القضيتين محمولهما الاعتباران

قوله فهو محمول
 ولا يخفى ما فيه
 من اللطافة

وموضوعهما ذات واحدة قوله وكذا في قولك هذا الضاحك آه والمراد هو الرد على ما ذكره
 المحقق الدواني حيث قال وفيه نظر اذ يجوز حمله على جزئي مغاير له بحسب الاعتبار متحد
 معه بحسب الذات كما في الضاحك هو الكاتب فانهما مختلفان بحسب المفهوم متحدان بحسب
 الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وسيجيء كلامه قدس سره في بحث النسب بوجد ما ذكره
 المحشي هنا قوله مقول عليه للاعتبارين آه قيل ولا يخفى ان الحمل لما صح من الاعتبارين
 فلم لا يصح من المقيدين بهذين الاعتبارين انتهى ولا يخفى ان صحة حمل كل من الاعتبارين على
 ذات واحدة لا يستلزم صحة حمل ذات واحدة مقيدة باعتبار على تلك الذات المقيدة باعتبار
 اخرا اذا كان بين الاعتبارين منافات بل تنافها تدبر قوله نعم على القول بوجود الكل الطبيعي
 في الخارج آه اي على القول بوجود الكل الطبيعي في الخارج بعين وجود اشخاصه لا بوجوده مغايرا
 له فالوجود واحد والموجود اثنان احدهما كلي طبيعي والاخر فرد وشخصه قيل يعني تابعا
 لوجود الجزئي والا لا يصح حمل كلي على جزئي اصلا للتغاير في الوجود من كل وجه انتهى وفيه
 ما فيه لما عرفت ان الوجود واحد والموجود اثنان قوله حقيقة آه وفيه رد ما قيل من ان
 مرادهم بوجود الكل الطبيعي وجود اشخاصه مجازا فعلى هذا كل من الوجود والموجود واحد
 في الخارج عندهم كما هو عند المتأخرين وذلك لان كلام الشيخ في الشفاء يأتى عن ذلك على
 ما قرره المحقق الدواني واما كون الكل الطبيعي موجودا بوجود مغاير لوجود اشخاصه
 فالوجود اثنان في الخارج كالوجود كما ذهب اليه بعض الحكماء فقد بطلوه باستلزامه
 لعدم صحة حمل الكل الطبيعي على جزئي من جزئياته قوله والوجود الواحد انما قام آه والق
 دفع ما ورد على الاقدمين من انه اما ان يكون الوجود بذلك الوجود كل واحد منهما فيلزم
 قيام معنى واحد بمحال متعددة او مجموعهما فقط فيلزم وجود الكل ندون جزئه وكل
 واحد من الازمين بطل قطعا وحاصل دفعه ان الوجود وان كان اثنين في نظر العقل
 لكنه واحد كالوجود في الخارج والوجود انما يقوم به من الحيثية الخارجية لا من الحيثية
 العقلية كما بين ابو الفتح قوله لاستوائهما في الوجود آه اي من غير اصاله احدهما وتبعية
 الاخر في نفس الامر فيجوز اعتبار اصاله ايها قصد وتبعية الاخر وقيل يعني لكونهما
 متأصلين فيه وفيه بحث لان وجود الكل الطبيعي على رأيهم ايضا ليس كوجود الجزئي انتهى
 ولا يخفى ان بحثه انما يرد على ما ذكره من تفسيره لا على ما ذكرناه من معنى الاستواء
 قوله مبني على ما نقل عن الفارابي آه قيل في مدخل الاوسط قيل هكذا في النسخ التي عندنا
 ولعل اللفظ وهذا مبني ما نقل عن الفارابي آه باسقاط على انتهى قوله اي مطلقا آه اي سواء

كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى افراد او نوعا حقيقيا بالنسبة الى خصصها والمراد هو الرد على ما ذكره الفاضل العصام من انه لا يخرج مطلق النوع اذ الجنس والعرض العام نوعان لخصصهما ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقايق على ما نقله بقوله فما قيل الجنس آه قوله لان مقولته آه اي وانما الاعتبار في الجنس هو مقولته عليهم لا اختلافهم في الحقيقة والاعتبار في النوع هو مقولته عليهم لا تفاوتهم في الحقيقة كما عرفت قوله فيخرج الكليات الجنس بالقبس الى خصصها آه قيل وفيه نظر لان الجنس مثلا بالقبس الى خصصها مقول على كثيرين لا تفاوتهم في الحقيقة فلا يخرج الكليات المذكورة لكونها مقولا ايضا على كثيرين لا اختلافهم في الحقيقة بقيد مختلفين في الحقايق على انه سينا قضي المحشى نفسه بقوله الا في ان الجنس يصدق آه فكذلك لا يخرج الكليات المذكورة الا بقيد الحيثية فظهر ان ما قال نوه وما قيل حق قد برقانه قد شوش ههنا ذهن المحشى انتهى ولا يخفى ما فيه اما اول فلان ما ذكره بقوله لان الجنس مثلا الى قوله على انه آه ما ذكره المحشى بقوله بقي ان الجنس آه واما ثانيا فلان ما ذكره بقوله على انه سينا قضي آه مد فوع بان مراد المحشى انه يخرج الكليات الجنس بالقبس الى خصصها بقوله مختلفين آه وهو ظ والمراد بما ذكره بقوله بقي ان الجنس آه ان الجنس في زمان دخوله في تعريفه يصدق عليه انه مقول على متفقين فلا منافاة في كلاميه فتشويش الذهن ينعكس الى قائله قوله لمسا وانهما آه على ما صرح به الفاضل العصام حيث قال وما يساويه وكأنه لم يتعرض لظهوره انتهى وأشار الى ان العطف وهو ما يساويه محذوف في كلام الشارح اي يخرج النوع وما يساويه قوله ولذا لم يتعرض الشارح آه اي ولكون خروج فصول الانواع وخواصها لكون مقولتيهما لمسا وانهما النوع لم يتعرض الشارح لاخراجهما بقوله مختلفين بالحقايق فيخرجان بما خرج النوع قوله يصدق عليه حين كونه آه لانه لا ينفع كون المراد لا اختلافهم في الحقيقة ولا تفاوتهم في الحقيقة لان من البين يصدق على الحيوان حين كونه مقولا على زيد وعمرو وهذا الفرع لا اختلافهم في الحقيقة انه مقول على الخصص الموجودة في ضمن كل واحد منهم لان تلك الخصص متفقة في الحقيقة الحيوانية قوله فلا بد من قيد الحيثية آه على ما ذكره العصام فالحيوان مثلا اذا اخذ من حيث كونه مقولا على مختلفين بالحقايق كان جنسا ولا يصدق عليه انه من حيث انه مقول على متفقين بالحقايق واذا اخذ من حيث كونه مقولا على متفقين كان نوعا ولا يصدق عليه من حيث انه مقول على مختلفين فيها قوله فتدبراه قبل اشارة ان اعتبار قيد الحيثية في مفهومات الكليات انما هو باعتبارها في تقسيم الكليات اليها

وتعريف كل منها وذلك يوجب ان لا يكون من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد مثلا جنسا انتهى وفيه ان بطلان اللازم ممنوع لانه يجوز ان يكون الجسم الذي هو تمام المشترك جنسا من حيث كونه مقولا على مختلفين قوله اي الكليات المخصوصة آه اي الكليات المنطقية المخصوصة كما يدل عليه قوله فوضعوا آه لان القوم هم المنطقيون ذكروا هذه الكليات في المثال قوله كما بينه بقوله آه يدل على ان الفاء في قول الشارح فوضعوا تعيلية قوله والتفسير بالكليات الطبيعية آه اراد به رد الفاضل العصام حيث فسر الكليات بالكليات الطبيعية قوله او معروضا الكليات المنطقية آه اراد به رد المولى داود حيث فسر الكليات بمعرضات الكليات المنطقية قوله لما لم يصح في كتب القوم آه يعني ان قول الشارح القوم رتبوا الكليات فوضعوا الانسان آه الذي هو جواب عن سؤال مقدر هو المنع لثبوت الترتيب يفهم منه ان القوم صرحوا بالترتيب المذكور في كتبهم ومثلوا بتلك الكليات المرتبة في موضع واحد منها وليس الامر كذلك فوضح قدس سره مراد الشارح من هذا القول بازالة الخفاء عنه بقوله ولا يخفى عليك آه قوله وحاصله آه اي حاصل قوله قدس سره ولا يخفى آه قوله في فهم آه اي المنطق قبل وقد وقع في النسخة المجوبة من ما وراء النهر في كتبهم قوله ومن جملة آه اي ومن جملة فهم مباحث الكليات قوله امثلة اي مطلق فراد الشارح انهم اوردوا للكليات امثلة مطلقة بلا اعتبار الترتيب بينها فلا يرد انه لم يمثل بتلك الكليات المرتبة في موضع فهو جواب عن السؤال الثاني الذي اشار اليه بقوله ولم يمثل بتلك الكليات قوله ومن جملة ترتيب الانواع آه اي ومن جملة مباحث الكليات الانواع والاجناس المرتبة وهو جواب عن السؤال الاول الذي ذكره بقوله لما لم يصح في كتبهم آه قوله فالترتيب الضمني آه شروع الى تفصيل الجوابين بقوله لا الضريح بالترتيب المذكور آه اشارة الى دفع السؤال الاول كما لا يخفى قوله والتمثيل بها مجتمعة مرتبة آه اشارة الى دفع السؤال الثاني قوله والغرض من ذلك آه اي من التمثيل لترتيب الانواع والاجناس بكليات مخصوصة آه قوله وما قيل ان الترتيب آه القائل هو الجلي قوله وعلى ترتيبها في التقويم آه اي ترتيب الذاتيات في تقويم الحقيقة وتحصيل قوامها كتقويم الجسم النامي والحساس لحقيقة الحيوان وتقويم الحيوان والناطق لحقيقة الانسان قوله وذلك متعذر آه وقد عرفت ما يتعلق به تفصيلا قوله فهو مجرد اعتبار للتمثيل آه لانه يجوز ان لا يكون الانسان نوعا حقيقيا ولا الحيوان جنسا بل يجوز ان يكون كل منهما خاصة او عرضا عاما على ما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب قالوا ان الحيوان لا يصدق على الشيوخ لعدم نموهم بل يفهم ذبول ولا يجوز في الذاتيات الثبوت في وقت والسلب في

وقت اخر لان الذاتي ما يجب ثبوته في جميع اوقات وجود ما هو ذاتي له وان الناطق معناه
مدرك الكلي او شئ له الادراك على ما هو المشهور فيما بينهم وهما عرضان عامان لما يرى من ان
الجواهر البسيطة المجردة المحركة للافعال كالعقول ومسماة بالنفوس الناطقة قيل ان في
هذا الكلام تعريف للمولى داود والفاضل العصام بانه لا حاجة الى ما تمحله في دفع ما اورد
القائل المذكور اعني الجلي من ان المراد بقوله رتبوا آه انهم اوردوها في كتبهم ايرادا مرتبا
والمراد بقوله فوضعوا آه وضعوا في كتبهم وان المراد بقوله رتبوا وضعوا اعتبار هذا
الترتيب الواقع في نفس الامر واعتبار وضعه بكل من قوله رتبوا ووضعوا محمول على
ظاهره لان كلا من ذينك الترتيب والوضع امر اعتباري مجرد ليس بنفس امرى انتهى وفيه
نظر لانه ان اراد انهما ذكر كلا التوجيهين فهو ظاهر البطلان لان كلاهما لم يقعا لا في
حاشية المولى داود ولا في حاشية الفاضل العصام بل انما وقع الاول في حاشية ذلك
المولى دون الثاني ولم يقع شئ منهما في حاشية الفاضل العصام وان اراد ان الاول للاول
والثاني للثاني اي ان التوجيه الاول للمولى داود والتوجيه الثاني للفاضل العصام فهو
ايضا فاسد لما عرفت ان كلا منهما ليس في حاشية الفاضل العصام بل الظاهر ان ما ذكره
الفاضل العصام من التوجيه هو ما ذكره المحقق حيث قال يعني كون الحيوان جنسا
للانسان والجسم النامي جنسا له وهكذا الى الجواهر امر اعتبره القوم لتهيأ لهم التمثيل
الذي اعتادوا انتهى وقد اجيب عن اعتراض الجلي بان قول الشارح رتبوا مجاز عن بيان
الترتيب انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله وصفنا القواعد بالكلية آه يعني ان الكلية
صفة كاشفة للقاعدة لانها معتبرة في مفهوم القاعدة لانها حكم كلي ينطبق على جزئياته
ليستفاد احكامها منه وكذا الجزئية صفة كاشفة للثال لانها مأخوذة في مفهومه لانه
هو الجزئي الذي يذكر لا يوضح القاعدة لكنه قد سره وصفهما بالكلية والجزئية للتنبيه
على كونهما مناط الحكم بان القواعد لا تنفع عند المبتدى الا بالامثلة وعلة له لان تعليق امر
بامر بعد وصفه بصفة يشعر بعيلية الوصف كتعليقه بالمشتق كما بين المحقق كونها علة له بقوله
فان النفس آه فان النفس في بدء الفطرة والحلقة مألوفة بالامور المحسوسة وهي الجزئيات
فيسهل عليها تعقل الامر الكلي في ضمن الجزئيات لحصول الاستعدادات في النفس لتعقل ذلك
الامر بحسب احساسات المحسوسات بخلاف تعقل الامر الكلي بالذات اي بدون ملاحظته
في ضمن جزئياته فانه عسير كما لا يخفى قوله فانه موقوف على ذلك آه على ما قال الفاضل العصام من
انه لا يتصور التعدد مع قطع النظر عن التعدد حتى لو لم يتعدد لكان كل جنس قريبا قوله كمالنا

سواء كانت آه والمقصود بتحقيق المقام بحيث يدفع عنه بعض الاوهام قوله اما اذا كانت موصوفة
فقط آه لان الماء الموصوفه نكرة فهي كلية ولا يخفى ان الكلي يمثّل على كل فرد من افراده ومجموع المشاركين
من حيث المجموع فوه منها ايضا وقد بين الكل الداخل على النكرة افرادي فيفيد الاستغراق فيدخل
المجموع من حيث هو تحت الاستغراق كسائر الافراد قوله فلانه لم يرد بها الجميع بوصف الاجتماع
آه ولا يخفى ان الماء الموصولة من المعرفة وقد بين ان الكل الداخل على المعرفة كل مجموع فيفيد جميع
المشاركات مجتمعة كانت ومتفرقة وحاصلة ان قوله كل ما جئنا وان كان محولا على الكل المجموع
لكن المقام قرينة دالة على انه لم يرد به المجموع من حيث هو مجموع بل اعم من ان يكون آه قوله
وكذا الحال في لفظ الجميع آه اي الحال في لفظ الجميع كالحال في لفظ الجميع مضافا الى الماء
الموصوفة او الموصولة فحال لفظ الجميع المضاف الى الماء الموصوفة كحال الكل المضاف اليها
وحال لفظ الجميع المضاف الموصولة كحال الكل المضاف اليها كما يد ل قوله فلنا سوى قدس
سر بين العبارتين فقال اول كل ما يشتركها آه فقياسا لفظ الجميع الى الكل المجموع فقط فامر
كما لا يخفى قوله فالفرق بين العبارتين آه اي الفرق بين عبارة كل ما يشتركها وعبارة جميع ما
يشتركها آه بان العبارة الثانية منتقضة بالجسم النامي وكذا العبارة الاولى منتقضة به على
تقدير ارادة الجميع بمجعل ما موصولة والكل كلا مجموعا لان الجسم النامي جنس بعيد ويصدق
ويصدق عليه تعريف الجنس القريب وهو جنس يكون الجواب عن الماهية وهي الانسان وعن
بعض مشاركتها هو الشجر مثلا وهو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه لان الجواب عن
جميع ما يشترك الانسان في الجسم من الفرس والبغل والشجر والنبات الى غير ذلك هو الجسم
النامي ايضا بخلاف العبارة على تقدير ارادة كل فرد لان الجسم النامي لا يكون جوابا عن الانسان
وعن كل فرد يشترك فيه لان من البين انه اذا سئل عن الانسان والفرس مثلا يكون الحيوان
جوابا لا الجسم النامي كما لا يخفى وهذا الفرق ذكره الفاضل العصا قوله توهم آه والمراد به الرد
على ما ذكره الفاضل العصام من الجواب الثاني للنقض المذكور وحاصله ان ما ذكره من الفرق
الذي قد عرفت توهم باطل لان النقض بالجسم النامي على تقدير اى سواء كان الكل افراديا او
مجموعيا مندفع كما عرفت قوله ولا حاجة في دفعه الى حمل البعض على العموم آه والمراد به رد
ذكره الفاضل العصام من الجواب الاول عن ذلك النقض حيث قال دفعه بان اضافة البعض
الى ما يشتركها الاستغراق فكانه قال الجنس القريب ما يكون الجواب عن الماهية وعن كل بعض
ما يشتركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه وحينئذ لا يصدق على جنس
بعيد انتهى واعترض على التعريف ايضا بان بعض المشاركات وكل المشاركات تقيضات

تعدد الشاركة فلا يصدق التعريف على جنس قريب يكون تحته نوعان فقط واجب باننا لانسلم
افضاء البعض والكل تعدد المضاف اليه في نفس الامر كما في مسائل الالهية الباحثة عن الكلي
المختصر في فرد على ما اشرنا اليه سابقا مع ان تحقق الجنس القريب المشتمل على نوعين فقط ممنوع
ومادة النقص لا بد ان تكون متحققة في نفس الامر كما ذكره ابو الفتح في حاشية التهذيب قوله
ولم يكفوا في الجنس القريب بان يكون آء لانهم ذكروا فيه كون الجواب عن الماهية وعن بعض
ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه والمراد به هو التعريف على الفاضل
العصام حيث قال يمكن اختصار التعريف بان يقال ان كان الجواب عنها وعن كل ما يشاركها
فيه انتهى قوله اذ لا يمكن ان يكون للماهية تما ما مشترك في مرتبة واحدة آء على ما ذكره في
الشرح الجديد للنجيد من انه لا يجوز ان يكون للماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما
جزء الاخر كما سينقله عنه وقد ذكر فيه ايضا ان معنى كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما
جنسا للاخر قوله توهم آء وذلك لانه لو لم يذكر هذا القيد يصدق على الجنس العالي انه جنس
قريب ليس فوقه جنس مع ان تحته جنس والمقصود الاحتراز عن ذلك فلا بد من ذكر هذا القيد
لاخراجه عن الترتيب لعدم وجود الترتيب فيه واعلم انهم اختلفوا في كون الجوهر جنسا
للعقل او لا فذهب بعضهم الى انه ليس بجنس له فعلى هذا يكون جنسا مفردا بمعنى لا يكون فوقه
ولا تحته جنس وذهب بعضهم الى انه جنس فعلى هذا يكون العقل نوعا من الجوهر ويسمى النوع
المفرد كذا حققه الدواني قوله وترك النصريح به آء اي وترك المصريح بقوله بذلك التردد قوله
اعتمادا على دلالة الشرطيتين آء تعليل للترك المعلل بالاختصار والشرطيتان اولهما قول المص
فان كان تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر فلا بد آء فانما تدلان على التردد بان الكلي الذي
هو جزء الماهية اما ان يكون تمام المشترك آء واما ان لا يكون تمام الجزء المشترك لان الشئ
الاولى كبرى الشق الاول من التردد والثانية كبرى الشق الثاني منه فلذا لم يصح المص ذلك
الترديد قوله عليه آء متعلق بالدلالة والضمير المجرور عائد الى التردد قوله اعني الحكم
عليه بكونه فضلا بالدليل آء تفسير لحكم الشق الثاني وضمير عليه راجع الى جزء الماهية
التي لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع اخر والباء في بكونه متعلق بالحكم
وضميره عائد الى جزء الماهية وبالدليل متعلق بالاثبات المذكور في قوله اي اثبات الحكم آء
قوله وهو راجع الى الشق الثاني آء وفيه تعرض على الفاضل العصام حيث ارجع الضمير
الى البيان وقال وليس ضمير هو راجعا الى الشق الثاني كما يتبادر وهو ظ انتهى قوله بناء
على حذف المضاف منه آء اي من الشق الثاني والمضاف هو الحكم وقد عرفت ان التقدير

قوله اذا كان الجواب
آء اسكن
راجع الى الجند
سكن

هو حكم الشق الثاني قوله اشارة الى البيان آء وعلى التوجيه الذي ذكره الفاضل للعصام
يكون اشارة الى كون جزء الماهية الذي لم يكن تمام المشترك فضلا ما ذكره الفاضل للعصام
من التوجيه اظهر من توجيه المحشى لان في توجيهه ان كانا مر مستبعد وهو كون قوله
لان احدا لمرين مراد اللفظ انتهى وفيه ما فيه قوله او جزء غير محمول عليه آء اي على النوع
الاخر لان المراد بالذاتي ههنا ما هو الجزء المحمول فالجزء الغير المحمول يدخل فيما لا يكون ذاتيا
بهذا المعنى قوله فانه في مقابلة كونه ذاتيا آء علة لقوله وذلك بان لا يوجد له وحاصله ان
النفي وارد على ما اورد عليه الاثبات فليس المراد نفي كونه مشتركا مطلقا بل المراد نفي كونه
ذاتيا مشتركا قوله باعتبار ذاته آء اي باعتبار اجزائه المحولة قوله يكون مميزا لها عنه آء
اي يكون مميزا لها عن ذلك النوع باعتبار الذات لعدم وجوده في ذلك النوع باعتبار الذات
اي مجموع الاجزاء المحولة اعترض عليه بان التميز الذاتي فرع التميز ولا يتميز مع الاشتراك
واجيب باننا لانسلم انه لا يتميز مع الاشتراك مطلقا فان المشترك جازان يميز بانه جزء
للماهية المفروضة وليس جزءا للنوع الاخر ورد بان هذا القدر من الامتياز لا يكفي في تحقق
ماهية الفصل فان اي جزء فرض للماهية يميزها بانه جزء لها وليس جزءا لنوع اخر فان جزء
الماهية امتنع ان يكون جزءا لجميع ما عداها من الماهيات والا لكان جزءا من البسائط فلا
يكون البسيط بسيطا هذا خلف والحاصل انه يلزم حينئذ ان لا يكون الفصل مميزا للماهية
عن مشاركتها بجميع الاعتبارات لانه لا يميزها في هاتين الصورتين عن ذلك النوع باعتبار
العوارض والاجزاء الغير المحولة على ما عرفت به وقد اشار المحشى المحقق الى الجواب عن هذا الرد
بقوله ولا خفاء في انه لا يجب في الفصلية آء وتقريب ظاهر قوله التميز عن جميع المشاركات آء
لانه لو وجب في الفصلية التميز عن جميع المشاركات لم يكن الفصول البعيدة فصولا لعدم تميزها
للماهيات عن جميع مشاركتها كما لا يخفى قوله فاندفع ما قاله قدس سره في حاشية المطالع آء
قال في تلك الحاشية وفيه بحث لانه ان اريد ان مجرد ذلك الذاتي يميز الماهية فهو ممنوع لانه
اذا كان ثابتا لجميع ما يباينها من الماهيات ولو بالعرض لم يتصور تميزه اياها عن شئ منها
وان اريد انه من حيث هو ذاتي اي جزء محمول يميزها عن جميعها او بعضها وان هذه الجنية
خارجة عن الماهية فالذاتي المأخوذ معها لم يكن ذاتيا لها بل خارجا عنها فلا يكون فصلا عنها
وحاصل الدفع اختيار الشق الاول واثبات المقدمة المنوعة بخبر المراد وحاصله ان مجرد
ذلك الذاتي يميز الماهية ولو ببعض الاعتبارات ومن البين انه يميزها في الصورة المذكورة عن
جميع الماهيات المباشرة لها باعتبار ذاته كما لا يخفى قوله اذا كانت من الامور الشاملة آء كاهية

الشيء والممكن العام قوله المحققة والمقدرة آه اللفظ انه صفة الذهنية والمخارجية قوله لشموله
 للجميع آه اي لشمول ذلك الجزء لجميع الاشياء الذهنية والمخارجية كشمول الماهية لها لان الكل لا
 يشمل على ما لا يشمل الجزء قوله لانه على تقدير تسليم آه علة لقوله وكذا اندفع ما قبل آه قوله لا بناء آه
 سند للنوع الذي يدل عليه قوله على تقدير تسليم آه ان جواز الجزء لها ممنوع وغير مسلم اذ لو كان
 لها جزء يجب ان يكون مساويا لجزء اخر منها قطعاً فيلزم تركب الماهية من امرين متساويين
 وسيجي ما يدل على بطلانه من السارح قوله يكون ميمزها آه خبر لقوله لانه على تقديره اي وانما
 يكون ذلك الجزء ميمزاً لانه ليس بذاتي لجميع المفهومات السائرة فيميزها عنها باعتبار ذاتها مع
 قطع النظر عن صدقها عليها كما عرفت قوله واندفع الاشكال ايضا بان المفهومات العرضية آه
 اي المفهومات الخارجية عن ماهيات الامور الشاملة العارضة لها المختصة بها مع كونها خارجة
 عن الماهية ليست بعرض عام ولا خاصة فلا يصح حصر الخارج عنها في هذين القسمين اما علة
 كونها عرضاً عاماً فانه غير شامل لماهية غير ماهيات تلك الامور واما عدم كونها خاصة
 فلانها لا تميزها عن شيء تميزاً عرضياً لانه لا شيء هنا الا وشمله ماهيات تلك الامور قوله
 ولا القول بان الخاصة اي ولو قلنا بان تلك المفهومات خواص فلا يصح القول بان الخاصة
 مقولة لانه لا شيء من تلك المفهومات بمقولة جواب اي شيء هو في عرضها لانه لا تميزها عن
 شيء تميزاً عرضياً وحاصل الاندفاع انها تميزها عن سائر المفهومات وان لم تكن مميزة لها
 باعتبار صدقها عليها فكل منها خاصة لها لانه لا يجب في الخاصة التميز عن جميع المفهومات فضلاً
 عن التميز بجميع الاعتبارات ولو وجب فيها التميز عنه لبطل تقسيم الخاصة الى الخاصة الحقيقية
 والخاصة الاضافية كما لا يخفى قوله انما احتيج الى اثبات المساواة آه اي اثبات مساواة
 الجزء الذي كان بعضاً من تمام المشترك لتماز المشترك وكذا يجب اثبات مساواة الجزء الذي
 لم يكن بعضاً من تمام المشترك للماهية الا انه لم يتعرض له لان دليل اثبات مساواة ذلك
 الجزء الذي كان بعضاً من تمام المشترك يثبت مساواة الجزء الذي لم يكن بعضاً من تمام
 المشترك ايضا كما لا يخفى قوله على سائر التقديرات آه اي على سائر النسب قوله والاخص
 آه اي سواء كان اخص مطلقاً او اخص من وجه او المراد الاخص مطلقاً فعلى الاول يكون المراد
 بالعام في قوله والعام يجوز آه هو العام المطلق وعلى الثاني المراد به الاعم من الاعم المطلق
 والاعم من وجه كما لا يخفى قوله لان الكلام في الجزء المحمول آه لان تفصيل الماهية الى اجزائها
 تفريق الكل الى اجزائه الذهنية وقد بين ان الاجزاء الذهنية اجزاء محمولة على الكل بخلاف
 الاجزاء الخارجية قوله وهو شامل للاحتمالين الثالث التي مرت آه اي في قوله وذلك

بان لا يوجد في نفع اخر او يوجد عرضياً له او جزءاً غير محمول آه قوله هذه النسب معلومة
 للتعلم آه والفرض منه دفع ما قبل والفاصل هو الفاضل العصارم قوله الانسب تأخير اخصاً
 الكلي في الخمسة عن مجت النسب آه لتوقف اخصاً والكلي في الخمسة على معرفة النسب الاربع
 وحاصل الدفع ان اخصاً والكلي فيها وان كان متوقفاً على معرفتها الا انها معلومة للتعلم مما
 سبق في بيان قبود التعريفات المذكورة قبل مجت النسب فتأمل فانها لا تكون بين الكليات
 الا بالعموم المطلق او من وجه اي النسب من حيث المفهوم اي الحاصل في العقل لا تكون
 بين الكليات بالتباين والتساوي بل هي مخصصة في العموم المطلق والعموم من وجه اما
 النسبة باعتبار العموم المطلق فكما بين مفهوم الحيوان والاشياء لانه كلما حصل في العقل
 مفهوم الانسان وهو الحيوان الناطق حصل فيه مفهوم الحيوان وهو الجسم النامي الحساس
 المتحرك بالارادة بدون العكس وكما بين مفهوم الناطق والانسان لانه كلما حصل في العقل
 مفهوم الانسان حصل فيه مفهوم الناطق وهو ذات ثبت له النطق بلا عكس والتساوي
 بينهما انما هو بحسب الصدق والحل ولذا قيل ان الاستدلال بمثل قولنا كل انسان ناطق
 وكل ناطق ضاحك من قيل الاستدلال من الكلي الى الجزئي لا من المساوي الى المساوي الاخر
 واما النسبة باعتبار العموم من وجه فكما بين مفهوم الانسان والفرس لانه قد يكون
 اذا حصل في العقل مفهوم الانسان حصل فيه مفهوم الفرس وهو الحيوان الصاهل
 اذ لا مانع من تصور امرين متباينين بحسب الصدق معاً وقد يكون مفهوم الانسان حاصل
 مع الذهول والغفلة عن مفهوم الفرس وقد يكون بالعكس وقيس على هذا فان قلت
 قد صرحوا بان النسبة من حيث المفهوم ايضاً اربعة ومثلوا البان بالانسان والاشياء والتساوي
 بالحد والمحد ودفعاً لا يصح حصر المحسني النسب بحسب المفهوم بين الكليات في العموم المطلق والعموم
 من وجه قلنا انهم صرحوا باخصار النسب في الاربعة بالنسبة الى المفهومات المطلقة اي
 سواء كانت مفردة اولاً والمحمسني انما نفي وجود التباين والتساوي بحسب المفهوم لا بحسب
 الصدق بين الكليات التي هي اقسام المفرد وما اوردوا من الامثلة فهو من المركبات
 وهي ليست من افراد الكلي لان الكلي من اقسام المفرد كما عرفت فان قيل انهم قالوا ان الامكن
 من الكليات الفرضية مع انه مركب فلا يصح قولهم ان الكلي من اقسام المفرد قلنا ايرادهم مثل
 الامكن مثلاً لا للكلي الفرضي مبني على الفرض قوله ولا من حيث الوجود آه فالنسبة بين
 الامرين على ثلاثة انواع هي اما بحسب الصدق والحل واما بحسب المفهوم واما بحسب الوجود
 والتحقيق قوله فانها في القضاء با آه لانه لا يمكن حل القضية على شيء مفرد كان او قضية

وذلك لاستقلالها في ملاحظة العقل وكونها مقصودة بالافادة تنافي ربطها بغيرها والالزم
توجه النفس الى شيئين قصدًا بالذات في ان واحد وهو بوط قطعًا فالنوع الاول من انواع
النسب لا يمكن ان يوجد في نسبة القضية الى شيء وكذا لا يمكن النوع الثاني منها في نسبتها لان النوع
الثاني هو النسبة بين المفهومين كما عرفت والمراد من المفهومين هو المفهومان اللذان
لا يشتملان النسبة التامة الخبرية فقد تحقق ان النسبة بين القضيتين انما هي بحسب الوجود
والتحقق وهو النوع الثالث من تلك الانواع الثلاثة للنسبة قوله اي على الماهية آه والمقصود
منه هو رد ما ذكره الفاضل العصام من السؤال والجواب حيث قال فان قلت الكلام في الاجزاء
المحمولة على الجزئي لا على تمام المشترك قلنا الجزئ المحمول على الفرد لا بد ان يكون محمولاً على تمام
المشترك المحمول على ذلك الفرد انتهى وحاصل الرد ان المحمول عليه اي الموضوع هو الماهية
كما هو الظن من المقام لا الجزئي كما يمكن المحمول عليه تمام المشترك لكن يرد عليه حينئذ انه
لا بد من بيان تركيب الماهية من الاجزاء البانية للماهية ويمكن ان يجاب بانهم تركوا التحديد
بالاجزاء البانية لقلته على ما ذكره الفاضل العصام قوله والامور المتصادقة آه جواب عن
سؤال مقدرو هو ان المراد بالاجزاء المحمولة المحمولة على تمام المشترك لا على الماهية كما فسر
لان قول الشارح فذلك البعض اما ان يكون مبانيًا لتمام المشترك آه يدل عليه بقية المقابلة
وحاصل الجواب ان كلا من البعض وتمام المشترك محمول على الماهية والمحمولان على شيء واحد
كل منهما محمول على الاخر فلا دالة لذلك القول عليه بتلك القيمة لانها غير صالحة لها
قوله دون الجزئية آه اي متجاوزة عن البانية الجزئية التي هي الاعم من البانية الكلية والعموم
من وجه لانها لا تنافي في الحمل وهو وظ والمراد هو الرد على ما ذكره الفاضل العصام فانه جوز
اندراج الاعم من وجه في المباني بتعميم المباني من البانية الكلية والجزئية كما جوز اندراج
في الاعم والاختصاص وهو المختار عند السيد السند والمحقق قوله ولذا جوز اتركب الماهية
آه اي ولان البانية الجزئية لا تنافي في الحمل جوزوا تركيب الماهية من الجنس والفصل الذي
بينهما تباين جزئي وهو العموم والخصوص من وجه عند البعض وذلك لان هذا التجوز
يدل على جواز حملهما على الماهية لان اجزاء الماهية يجب ان تحمل عليهما وقد علمت ان
الامور المتصادقة على شيء واحد متصادقة فيجوز حمل احدهما على الاخر قوله كالحوان
والناطق آه نقل صاحب القسطا سر عن الشفاء ان قوما ذكروا ان الناطق ليس فصلاً
للانسان مطلقاً بل بالنسبة الى انواع الحيوان واما بالنسبة الى الملك فجنس والحيوان
فصل فزاد والمات في فصل الانسان فقالوا حيوان ناطق مائت انتهى واحباوا

عنه بان المراد بالناطق ان كان هو الحيوان الذي له النطق اي ادراك المعقولات فانه ليس مشتركاً
بين الانسان والملك بل مختلفان بالماهية فهما فلا يكون جنساً لهما وان كان المراد هو هذا
العارض اعني مفهوم ماله قوة ادراك المعقولات لم يكن فصلاً للانسان بل هو اثر من آثار
فصله على ما في المواقف وشرحه وكون الناطق مساوياً للانسان مبني على زعم الحكماء من كون
الملك والجنس جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فليذهب المتكلمين
القائلين بانهما من الاجسام اللطيفة فالناطق والضاحك اعم مطلقاً من الانسان على ما صرح
به في حاشيتي البرهان والتهذيب قوله ولا الصدق آه والمراد به الرد على الفاضل العصام
حيث قال ويجه عليه ان اللازم من كون الجزء اخص من الكل صدق الكل بدون صدق الجزء
وهو غير عزيز لا وجود الكل بدون الجزء وحاصل الرد ان الاتجاه مبني على كون الوجود بمعنى
الصدق وليس بمعناه بل بمعنى الوجود الذهني قوله بل صدق بدون آه اضراب عن قوله
لا يستلزم وجوده اي بل يستلزم صدق الكل بدون صدق الجزء وانه ليس بمحال قوله بل الوجود
في الذهن آه وهو اضراب عن قوله ليس المراد منه الوجود آه اي بل المراد هو الوجود الذهني
لا اعم اي تصوره بلا تصور الاخص قوله اي يجوز تصور الاعم آه هذا تفسير لقول الشارح
لوجود الاعم بعد بيان ان المراد بالوجود فيه هو الوجود الذهني والمراد من التفسير هو التنبه
على ان المراد بالوجود الذهني فيه ليس الوجود الذهني بالفعل اي التصور بالفعل بالمراد جوازه
لانه لا يلزم من كون الشيء اخص من شيء بحسب الصدق في نفس الامر تصور شيء منهما
بالفعل فضلاً عن لزوم تصور الشيء الاول بدون الثاني بالفعل قوله اي لا يكون الاخص معه
آه دفع سؤال مقدرو هو ان تصور الاعم على هذا الوجه لا يتفق عن تصور الاخص وحاصل
الدفع انه ليس المراد بتصور الاعم بدون الاخص ان تصور الاعم مقيد بكونه بدون الاخص
حتى لا يتفق عن تصور الاخص بل المراد بتصور الاعم مع الذهول والغفلة عن تصور الاخص
قوله وقد نص عليه الشيخ في الاشارات اي على كون وجود الكل في الذهن بدون الجزء محالاً قوله
جميع مقومات الماهية داخله آه والمراد ان الماهية لما كانت كلاً ومقوماتها اجزائها
لزماً ان لا يتفق تصورهما قيل ولما توهم ورودانه يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت
الى الجنس الذي هو من مقوماته اشار الى دفعه بقوله وان لم يخطر بالبال مفصلة آه وحاصله
ان الوجود في الذهن لا يستلزم الالتفات في ازان بوجود الجنس ولا يلتفت اليه الذهن
فلا يلزم تحقق الكل بدون الجزء في الذهن بحسب نفس الامر انتهى وفيه نظر اذ لا معنى
لتخصيص الجنس بعدم الالتفات اليه لانه كما يجوز عدم التفات الذهن الى الجنس يجوز عدم التفات

الى الفصل ايضا قوله وهذا الوجه يجري في نفى البايئة آه وهو الوجه الذي ذكره الشارح ٢
بيان نفى الاختصية يجري في بيان نفى البايئة بانه لا جائز ان يكون مابيناه لوجود احد
المتباينين بدون الاخر فيلزم وجود الكل بدون الجزء وهو باطل والمراد به رد ما ذكره القائل
العصام من انه لا يتم ما ذكره في ابطال الاختصية في ابطال البايئة انتهى قوله الا ان ما ذكره
اظهر آه اي ما ذكره الشارح في نفى البايئة من ان الكلام في اجزاء المحولة آه اظهر من هذا
الوجه الذي يجري فيه لان البايئة بين الشئيين التي هي عبارة عن عدم صحة الحمل بينهما منافية
لحمل بينهما بالذات بخلاف جواز تصور احدهما بدون الاخر فانه لا ينافي في الحمل بينهما لا كما زعم
الفاضل العصام من عدم تمامية الجريان قوله وبما ذكرنا اظهر آه من جواز تصور الاعم
بدون الاختص آه قوله لان اللازم من كونه اخص هو جواز تصور الاعم آه قيل ان قوله ولا
اخص معطوف على قوله مابيناه فيكون الدعوى لا جائز ان يكون اخص وتقرير الدليل هكذا
لو كان الجزء اخص يلزم وجود الاعم بدون الاختص ولولزم ذلك يلزم وجود الكل بدون
الجزء ينتج لو كان اخص يلزم وجود الكل بدون الجزء لكن التالي بطل وكذا المقدم ثبت
عدم كونه اخص فهذا الثابت اعم من الدعوى لانها عدم جواز كونه اخص فلا يتم تقريب
الدليل قلنا ان قولنا لكن التالي بطمقيد بقيد بالضرورة فيكون المقدم كذلك فيكون اللازم
من الدليل عدم كونه اخص انتهى وفيه نظر ما في السؤال فلان قول الشارح ولا اخص ليس
معطوفا على قوله مابيناه عند المحشى بل معطوف على قوله لا جائز ان يكون كما هو الظاهر من
كلامه فلا يكون الدعوى حينئذ لا جائز ان يكون آه بل هي انه لا يكون اخص ولا ينبغي ان
الدليل يدل عليه ولان تقرير الدليل كما ذكره ليس مرضى عند المحشى بل المرضي عنده ان يقال
في تقريره لو كان الجزء اخص يلزم جواز وجود الاعم بدون الاختص ولولزم ذلك يلزم
جواز وجود الكل بدون الجزء كما هو الظاهر مما ذكره من جواز تصور الاعم بدون الاختص آه
واما في الجواب فلانه تكلف بارد كما لا ينبغي قوله من لم يتنبه لهذه الدقيقة آه اي ان اللازم
من كونه اخص بالفعل جواز تصور الاعم بدون لا تصوره بالفعل كما اشار اليه قدس سره
حيث قال ولا جائز آه قوله قال المراد آه اي قال الفاضل العصام ان المراد بقول الشارح
ولا اخص ولا جائز ان يكون اخص حيث جعل قول الشارح ولا اخص معطوفا على قوله مابيناه
كما هو الظاهر اشار اليه قدس سره بقوله والا لجاز آه الى ان قوله فيلزم وجود الكل بدون
الجزء آه بمعنى انه يلزم جواز وجود الكل بدون الجزء قوله لان جواز كونه اعم لا يستلزم آه
اي لو كان بقوله ولا اعم آه ايضا ولا جائز ان يكون اعم آه وجب ان يكون معنى قوله لو كان

اعم من تمام المشترك لكان موجود آه لو جائز ان يكون اعم لجاز ان يكون موجود آه لان
جواز كونه اعم انما يستلزم جواز وجوده في نوع اخر لا وجوده بالفعل فيه ولو كان معناه
ما ذكره لم يترتب عليه قوله فيكون مشتركا بين الماهية وبين نوع اخر آه فاجتاج القائل
لتصحيح الترتيب الى اعتبار مقدمة اخرى بين الترتيب والترتب عليه وهي قوله ولو جائز ان
يكون في نوع اخر لما يلزم من فرض وجوده ووقوعه فيه محال لكنه يلزم من وقوعه محال وهو
كونه مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي بازاء تمام المشترك آه فيتسلسل هذا ويمكن
ان يقال ان المراد من قوله فيكون مشتركا آه فيجوز ان يكون مشتركا آه اذ كما يجوز تقدير
الجواز في المقدمات المذكورة يجوز تقديره في هذه المقدمة بل يؤيده فلاحاجة الى اعتبار مقدمة
اخرى وتقديرها قوله فتوسع دائرة البحث آه معطوف على قوله صرف العناية آه اي بسبب
اعتباره مقدمة اخرى توجه سؤال اخر لانه يرد عليها انه انما يتم آه وحاصله ان الجائز ما
لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر الى ذاته فان اراد بالتالي انه لما يلزم محال مطلقا ولو لا نظر
الى امتناعه بالغير فاللازمة ممنوعة لجواز لزوم المحال بالنظر الى كونه متمنا بالغير وان اراد
به انه لما يلزم محال بالنظر الى ذاته فاللازمة مسلمة لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون
لزوم المحال على تقدير كونه متمنا بالغير ويمكن ان يجاب باختار الشق الثاني بان الظاهر ان بطلانه
مبنى على تقدير لزوم المحال بالنظر الى ذاته ولو حمل الجواز على معنى ما لا يلزم منه محال اصلا
فاللازمة مسلمة على كل تقدير في التالي اي سواء كان المراد به مطلقا او بالنظر الى ذاته او بالنظر
الى الغير تأمل قوله وقال ذلك القائل في بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء آه اي اعترض
الفاضل العصام بقوله وينتج عليه ان اللازم من كون الجزء اخص من الكل صدق الكل بدون
صدق الجزء وهو غير عزيز لا وجود الكل بدون وجود الجزء واجاب عنه بان الجزء
المضاد مع الكل موجود كالكل في وجود الجزء فاذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد
وجد الكل بوجود الجزء بدون الجزء وهو مستحيل انتهى حاصله ان اللازم من كون الجزء
اخص من الكل وان كان صدق الكل بدون صدق الجزء الا ان الجزء لما كان متضادا مع
الكل يصدق حينئذ وجد مع الكل فاذا وجد جزئي من جزئيات الكل بوجود الجزء فيوجد الكل
بوجوده لكونه جزءا من جزئيه واذا وجد جزءا ايضا بوجوده فيلزم صدقه كالكل فلو
صدق الكل ولم يصدق الجزء لزم وجود الكل بوجود الجزء بدون وجود جزئه لان انتفاء
اللازم وهو الصدق يستلزم لانتهاء اللازم وهو الوجود قوله وان المراد آه اي ان مراد
الشارح من قوله فيلزم وجود الكل بدون الجزء انه يلزم صدق الكل بدون آه قوله على ما بينه

بعض المتصدين آه قبل لم اطلع عليه لكن يظهر لي ان وجهه عدم تمامهما ان كلا من الوجهين
مبنى على ان الجزء صادق على الكل كون الكلام في الاجزاء المحولة فيصدق على ما يصدق عليه
الكل البتة مع انه قد تقرر في محله ان الجزء من حيث هو جزء لا يحمل على الكل ابدال المحول
غير الجزء مثلا الحيوان اذا اخذ بشرط لا شيء يكون جزء الانسان وبقدمه تقدم الجزء على الكل
في الوجودين وهو بهذا الاعتبار مادة الانسان لا يمكن ان يحمل عليه واذا اخذ بلا بشرط شيء
يكون جنسا محولا عليه وليس بجزء مقوم له وان كان جزءا لحده ولا يوجد من حيث ذلك
الا في العقل ويتقدم في العقل بالطبع لكن يتأخر عنه في الخارج لان الانسان مالم يوجد
لم يتعقل له شيء بعه وغيره وقيس عليه الناطق وهو بالاعتبار الاول صورة الانسان انتهى
ولا يخفى انه لو صح ما ذكره من قوله ان الجزء من حيث هو جزء لا يحمل آه فليس كلام القائل
فيد الحثية وان قوله لان الانسان مالم يوجد لم يتعقل آه باطل ايضا وذلك لما عرفت من
ان من الكليات ما ليس له افراد موجودة في الخارج بل من الكليات ماله افراد مفروضة
ومخبر نقول ان الوجه الاول لا يتم لانه مبنى على وجود الكلي الطبيعي في الخارج في ضمن جزئية
وهو ظ وبرهانه مدخول فيه على ما تقرر في محله واما الوجه الثاني فلانا لا نسلم ان المراد
بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء بل المراد منه هو جواز صدق الكل بدون
الجزء آه كما عرفت قوله بعيد عن العبارة اما الوجه الاول فلانه يحتاج الى تقدير قيد بوجود
الجزء بعد قوله فيلزم وجود الكل واما الوجه الثاني فلان كون المراد من الوجود هو الصدق
حمل اللفظ على خلاف ما يتبادر من اللفظ بلا قرينة معينة لذلك المعنى وقيل حمل الجزء المذكور
هنا على الجزء المحول خلاف الظ وان كان الكلام فيه انتهى وفيه ان كون الكلام فيه فينبذ الالة
عليه قوله اطلاق الاخص آه اي عدم تقييد الاخص بشيء من القيد من احدهما مطلقا والآخر
هو الوجه قوله التبادر عند الاطلاق آه وذلك لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو في الاعمية
انما هو الاعم مطلقا لا الاعم من وجهه ولا منافاة بين اللفظ من اطلاق الاخص وبين التبادر
لان لكل وجهه هو موليها قبل على ان التبادر يبنى على الاظهرية لا على الظهور انتهى وفيه
نظر قوله وما قيل آه اعترض الفاضل العصا ايضا بانه ان اراد بوجوده في نوع آخر كونه
جزءا محولا لنوع اخر فمنوع لعدم توقف كونه اعم من تمام المشترك عليه لانه يكفي صدق
على نوع اخر ولو كان عرضيا وان اراد به صدق على نوع اخر فسلم لكن لا يوجب كونه بعضا
من تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع حق يلزم تمام مشترك ثان فضلا عن لزوم مشترك
غير متناهية انتهى فتأمل قوله الا ان يكون موجودا في نوع اخر بالاطلاق العام آه وهو

بمعنى الفعل الذي هو جهة المطلقة العامة ومعناه بعض الازمنة وهو مبنى على ان تكون القضية
المستعملة في بيان النسب بين المفردات مطلقة عامة لا دائمة مطلقة قوله على الوجه المذكور
آه وهو الوجه الذي لا تقتضي اعميته من هذا النوع ايضا وجود نوع اخر في وقت وجوده
فاذا وجد ذلك النوع وجود تمام مشترك يكون ذلك البعض اعم منه ايضا على الوجه المذكور
وهكذا الى غير النهاية قوله لا تنتهى الى حد آه اي لا تقف عند حد ولا تخرج الى الخارج جملة بل
تخرج اليه شيئا فشيئا ووجود الامور الغير المتناهية بهذا المعنى في الخارج ليس بمحال
وانما المحال وجودها فيه مجتمعة بالفعل قوله عند وجود الانواع آه اي عند وجود الانواع
التي توجد شيئا فشيئا لتحقيق معنى العموم قوله وهذا الغش آه اي ازدياد ذاتيات الماهية
عند وجود تلك الانواع الغش من كون الاجزاء آه لان الزيادة والنقصان مما لا يمكن
في الذاتيات لما تقرر في محله انه لا تشكيك في الذات والذاتيات لان الذات بحسب صدق
في جميع اوقات ما هو ذاتي له واما كون الاجزاء غير متناهية بالفعل فلا يستلزم
الا كون تفعل الماهيات بالكنه ممتنعة وبطلان اللازم انما ثبت لو ثبت تفعل ماهية
بالكنه اي بالاطلاع على جميع ذاتيات الماهية وهو اصعب بل هو متعذر قوله اي يوجد
فيه البعض آه تفسير لمعنى كون النوع بازاء تمام المشترك ومقابله فيلزم وجود البعض
في النوع بدون وجوده في تمام المشترك قوله فلا يتحقق نوع بازاء آه اي فاذا وجد تمام
المشترك ايضا في هذا النوع يلزم ان لا يكون هذا النوع بازائه لما عرفت من معنى كون
النوع بازائه واذا لم يكن بازائه لا يتحقق نوع قوله لكونه فرض المتأفين آه اي وجود
تمام المشترك في هذا النوع وعدم وجوده فيه واللازم من كونه بازائه كما عرفت قوله
فاندفع ما قيل آه اي فاندفع بما قرناه من قولنا فلا يتحقق نوع بازاء تمام المشترك آه و
حاصل وجه الاندفاع ان المقصود من قول المعترض لجواز ان يكون تمام المشترك آه نفى
كون نوع ثان بازاء تمام المشترك وليس مقصوده منه اثبات نوع ثان واعتبار جواز
وجود تمام المشترك فيه قوله لغرض عمومه اي عموم البعض قوله وصدق الخاص آه
اي تمام المشترك قوله صدق العام آه اي البعض قوله لكون صدق الكلي آه بيان لتفريع
وجود الفردين له على صدق البعض على تمام المشترك وعلى هذا النوع وحاصله ان المراد
بالصدق هنا ما هو صدق الكلي على جزئياته فيلزم ان يكون المصدق عليه فردا للصادق
لا صدق شيء على شيء مطلقا حتى يرد ان صدق شيء على شيء مطلقا لا يستلزم كون
المصدق عليه فردا للصادق كما ان صدق الانسان على الناطق لا يستلزم كون الناطق

فرداله قوله فلا بد من صدق احدهما على كل افراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض آه الاول
 للاول والثاني والثاني قوله بعض مشترك آه اي بين تمام المشترك وهذا النوع قوله من حيث
 انه ذاتي لها آه اي كون الماهية فردا للبعض هو من حيث كون البعض ذاتيا لها وجزءا من اجزائها
 لا من حيث كون البعض مشتركا بين تمام المشترك وهذا النوع قوله وقيس على ذلك قوله آه بعض
 يكون لتما المشترك فردا واحد من حيث كونه مشتركا بين هذا النوع ونفسه اي من حيث
 وجوده في هذا النوع واما كون الماهية فردا لتمام المشترك فهو من حيث ان تمام المشترك
 ذاتي له لا من حيث اشتراكه ووجوده في هذا النوع قوله عدم الفردية آه اي عدم كون تمام
 المشترك فردا لنفسه قوله عدم الصدق آه اي عدم صدق تمام المشترك على نفسه قوله
 لان احدا المتساويين ليس آه اي والحال ان كل واحد منهما يصدق على الآخر قوله فلا يرد مثل
 قولنا المفهوم آه وحاصل الابرار الشئ قد يكون فردا لنفسه كما في قولنا المفهوم مفهوم
 وحاصل الدفع ان كون المفهوم فردا في هذا القول للمفهوم ليس باعتبار ملاحظة ذاته بل
 باعتبار ملاحظة خصوصية كونه مفهوما من المفومات قوله ولا يحتاج في دفعه آه اي
 لا يحتاج في دفعه الى ما ذكره الفاضل العصا حيث قال والمراد بقوله اذ لا يكون الشئ فردا لنفسه
 انه لا يلزم ان يكون الشئ فردا لنفسه انتهى اي وان كان فردا لنفسه في بعض المواد كما في المثال
 المذكور وكما في مفهوم الكلي فانه فردا لنفسه اي كلى بخلاف مفهوم الجزئي فانه ليس بفردا لنفسه
 لعدم كونه جزئيا بكليا قوله ولا ان نفى الفردية آه عطف على قوله مثل قولنا آه اي ولا يرد
 ايضا ان النفيين متساويان في الجلاء والخفاء فلا يناسب الاستدلال باحدهما على
 الآخر فاستدل لاله قدس سره بنفي الفردية على نفي الصدق حيث قال اذ لا يكون الشئ فردا لنفسه
 آه ليس على ما ينبغي وحاصل عدم الورد ان نفى الفردية اجلي من نفي الصدق لما ذكرنا من ان
 اعتبار الفردية يحتاج الى اعتبار خصوصيته فنفي الفردية عن الشئ الذي لوحظ ذاته
 بلا اعتبار خصوصيته بالقياس الى نفسه اجلي من نفي الصدق عنه بالقياس الى نفسه كالاجتي
 قوله ان يكون كل واحد من المتساويين آه كالانسان والناطق فانهما يصدقان على افرادهما مثل
 زيد وعمر وبكر وغيرهم معا ويصدق الانسان على الناطق فقط ولا يصدق الناطق عليه لعدم
 صدق الشئ على نفسه ويصدق الناطق على الانسان فقط بدون صدق الانسان عليه لما ذكرنا ان
 فحين ان بينهما عموم من وجه قوله وكذا الاخص مطلقا الصدق على الاعم آه ولا يخفى عليك الامثلة
 قوله وهو ليس بصديق على نفسه آه فلا يكون احدهما مساويا للآخر بل يكون احدهما اعم من الآخر
 من وجه كما لا يخفى قوله والحل ان قوله آه وهو المنع الذي ذكره بعد النقص الاجمالي فهو نقص تفصيلي

بعد النقص الاجمالي الذي ذكره بقوله ثم انه لو صح ما ذكره آه على ما هو المشهور عند اهل المناظر قوله
 بالكل الطبيعي آه اي اعتبار الكل بدون اعتبار التباين بين جعل الشئ موضوعا ومحمولا قوله لان الكل
 يستدعي آه اي لان الكل بطبعه يستدعي آه قوله بالكل المتعارف آه وهو الكل الذي يراد من الموضوع
 فيه الافراد ومن محموله المفهوم قوله فاوها م ناشئة من عدم الفرق آه جواب واما ما قيل آه اما
 كون ما ذكره بقوله الشئ لا بد ان يكون صادقا على نفسه آه وهما فلما عرفت من ان الشئ الذي
 لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصيته لا يكون فردا لنفسه باعتبار التباين حتى يصدق الكل
 على نفسه وحاصل بيان كونه وهما انه ان اراد بقوله الشئ لا بد ان يكون صادقا على نفسه مجرد ان
 الشئ متحد مع نفسه في الوجود على ما يقتضيه الصدق فسلم لكن ليس مما نحن فيه لان مدار النسب
 الاربع انما هو على الصدق مع الفردية وان اراد به ان الشئ لا بد ان يكون متحدا مع نفسه على
 الفردية فهو ممنوع لان الفردية لا بد لها من اعتبار الخصوصية لان الشئ بدون ذلك لا اعتبار
 لا يكون فردا لنفسه بمجرد اعتبار التباين واما كون قوله يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين
 آه وقوله وكذا الاخص مطلقا آه وقوله وانه لا يصح آه وهما فلان المتساويين وان تضادقا
 الا ان احدهما ليس فردا للآخر فلا يكون صدقا احدهما على الآخر صدق الكلي على الجزئي حتى يحصل
 لكل منهما فردا بصدقه على الآخر فيتحقق العموم من وجه كما هو مدار النسب من اعتبار الافراد
 ومن هذا علم ان المراد بقوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه آه انه لا يصدق على نفسه
 صدق الكلي على جزئيه لعدم كونه فردا لنفسه واما صدق على نفسه بالكل الطبيعي بعد اعتبار التباين
 او صدق عليه بالكل المتعارف عند ارادة الافراد منه في الموضوع فليس مما نحن فيه بل هو خارج عن
 البحث قوله خذف النسب وتقييد الموضوع آه فهو جواب بتغيير الدليل قوله ومدار الدفع آه اي
 ومدار دفع المنع الذي ورد على لزوم التسلسل مستندا على مجواز كون تمام المشترك الثاني عين تمام
 المشترك الاول كما اشار اليه قدس سره بقوله فاندفع آه وحاصل الدفع انه اذا كان النوع الذي
 بازاء تمام المشترك الاول ولا يمكن ان يوجد تمام المشترك الاول في النوع المبين له لكونه جزءا
 مشتركا حينئذ ولو وجد فيه لا يمكن ان يكون محمولا عليه لان البحث في الاجزاء المحمولة التي هي
 الاجزاء الذهنية فلا يكون مبايناله وهو بطل لانه خلاف المفروض قوله فيجوز ان يكون جوابا آه
 اي اذا كان مدار دفع المنع المذكور على اعتبار المباينة في النوع فيجوز ان يكون هذا الدفع جوابا عنه
 بتغيير دليل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل بسبب تقييد النوع فيه بالمباينة لانه غير
 مقيد في الدليل المذكور اولا ويجوز ان يكون جوابا عنه بتحرير الدليل المذكور اولا بان يراد بالنوع
 فيه النوع المبين لا النوع مطلقا قوله كما عرفت آه من انه في مقابلة كونه ذاتيا مشتركا بين الماهية

وبين نوع آخر ومن ان المقابلة تكون على ثلاثة اوجه عدم الوجود في نوع اخر او الوجود فيه بان يكون عرضيا له او بان يكون جزاء غير محمول عليه قوله كما عرفت آه من قوله مع قطع النظر عن العوارض ومع قطع النظر عن رتبة من الاجزاء الغير المحمولة قوله ولا يوجد في الشجر آه اي الحيوان لا يوجد فيه قوله والجزء اعني النامي اعم من الحيوان آه واعلم ايضا من تمام المشترك الثالث هو الجسم النامي المنصب القائمة لوجوده في الفرس المبين للجسم النامي المنصب القائمة فالنامي الذي هو بعض تامي المشترك اعم من تامي المشترك لكونه موجودا في كل من النوعين فيكون تمام المشترك بين الماهية ونوع مبين لتمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول فان تمام المشترك بين الانسان والفرس هو الحيوان وهو تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي بازاء الماهية وهو الفرس لان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك الثاني يكون بازاء الماهية فليس ههنا تمام مشترك ثالث كما لا يخفى قوله اي اعتبار اشتراكه في الذاتي آه اي اعتبار اشتراك كل واحد من النوعين مع الماهية في الذاتي وهو المراد فكله ازاء ههنا معنى مع مجازا بقرينة مانعة عن ارادة معناه الحقيقي الذي هو المقابلة وهي قوله مبين للماهية اذ الحمل على معناها الحقيقي يغني عن هذا القول بخلاف ما في كلام المعارض اذ هو محمول على معناه الحقيقي كما اشار اليه المحشي فيما سبق بقوله مثلا بازاء الانسان الفرس آه قوله ليكون لكل منهما آه وفيه نظر لان الظاهر ان كونها متباينين ومباينين للماهية يستلزم ان يكون لكل منهما مع الماهية تمام مشترك مبين لتمام المشترك الاخر وليس كذلك لان الفرس والحمار نوعان متباينان ومباينان للانسان مع ان تمام المشترك بينهما واحد ويمكن ان يقال المراد انه يجوز ان يكون لكل منهما تمام مشترك مبين للاخر لان هذا مذكور في السند كما لا يخفى قوله اذ صدق احدهما على الاخر آه وحاصله انه لو لم يكن متباينين لا يمكن صدق احدهما على الاخر وامكان صدق احدهما على الاخر يستلزم صدق تمام المشترك الصادق على احدهما على الاخر لان الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء فلا يكون ههنا تاما مشترك وهو خلاف المفروض قوله فلا يرد من اين علم انحصار الدفع آه وحاصل الابراد ان انحصار الدفع في الثبوت لا علم اياه بل انحصار الدفع فيه باطل لان الفاضل القوشي قال يمكن دفع الاعتراض آه فيكون قوله قال الفاضل القوشي من تنمة الابراد كما لا يخفى قوله على تلك القاعدة وهي ان لا يجوز ان يكون لماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما جزاء للاخر قوله ونقل الكلام اليه آه بان نقول ان هذا البعض اما ان لا يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مبين له او يكون مشتركا بينهما فان لم يكن مشتركا بينهما يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثالث وان كان مشتركا بينهما يكون مشتركا بين الماهية والانواع الثلاثة

قوله لان الصادق
آه لان صدق
الخص على الشيء
يستلزم صدق الاعم
على ذلك الشيء
معها

فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وتلك الانواع او بعضه ولا سبيل الى الاول لانه خلاف المفروض ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون هناك تمام مشترك رابع بين تلك الماهية وتلك الانواع الثلاثة ويكون هذا البعض بعضا منه ايضا ونقل الكلام اليه وهكذا وهلم جرا فيلزم وجود الامور الغير المتناهية في الذهن وهو ظاهرا بطلان قوله يكون كل منها اعم من الاخر آه ولا يخفى فساد ذلك لان كون كل منها اعم من الاخر يستلزم كون كل منها اخص من الاخر بل هو يستلزم كون الشيء اعم من نفسه وهو ظاهرا فقول المراد ان ما هو تمام المشترك كالحوان بين الماهية كالانسان وبين نوع كالفرس فهو اخص من تمام المشترك كالجسم النامي بين الماهية اعني الانسان وبين النوعين اي الفرس والشجر والجسم النامي المشترك بينهما وبين هذين النوعين فهو اخص من تمام المشترك كالجسم بينهما وبين الانواع الثلاثة اي الفرس والشجر والحجر والجسم اخص من تمام المشترك كالجوهر بينهما وبين الانواع الاربعة اعني بها الفرس والشجر والحجر والعقل وبهذا ظهر فساد ما قيل ان تمام المشترك بين الماهية ونوع اعم مما هو تمامه بينهما وبين النوعين وما هو تمام المشترك بين الماهية ونوعين اعم مما هو تمامه بينهما وبين الانواع الثلاثة انتهى قوله لانه في مقابلة ان يكون تمام المشترك آه وذلك لما ذكره قدس سره من قوله هذا القدر اعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية ونوع كاف آه وفصله المحشي هناك بقوله يعني ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم ان يكون آه وقد اشار المحشي المحقق الى دفع ما اورد في حاشية شرح التجر يد على ما نقله عن العلامة القوشي بانه لا نسلم انه خلاف المقدرفان المقدرفان لا يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع واحد كما يدل عليه تنوين التذكير المفيد للوحدة انتهى ووجه الدفع ظ قوله فلا نسلم لزوم تمام المشترك الثالث آه اي يجوز ان يكون تمام المشترك الثالث هو بعينه تمام المشترك الاول على ما قرر فلا يكون هناك الاتماما مشتركا هو عين الاول كما لا يخفى قوله في شرح الجديد قالوا لو امكن جنسا آه وفي النسخة الموجودة عندنا جنسين آه قبل وعبارة الشرح الجديد فيما رأيناه والالكان النوع متحققا بدون الجنس الاخر وذلك لان الجنس اذا حصل صار هو من حيث انه متحصل بما حاصله نوعا منه قطعا وليس لما هو خارج من المتحصل الذي هو ذلك الجنس والمتحصل الذي هو الفصل فرضا مدخلا في ماهية ذلك النوع فيكون الجنس الاخر خارجا عنها فلا يكون جنسا لها والتقدير بخلافه انتهى اقول ما نقله القائل من عبارة الشرح الجديد فيما رأه ما نقله الشارح الجديد من الشارح الاصغر والمحقق الشريف قدس سره جوابا عن الاعتراض كما استطاع وما نقله المحشي من الشرح الجديد ما نقله الشارح الجديد من القوم

وابن هذا من ذلك قوله في مرتبة واحدة آه قال في الشرح الجديد للتجريد ومعنى كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جنسا للآخر فاما ان يكون بينهما عموم من وجه او عموم مطلق ويلزم ان يكون الاعم عرضيا للنوع الذي يكون الاخص جنسا لما هيته بالقياس اليه والا لم يكن الاخص تمام الذاتي المشترك فلم جنسا او مساواة ويلزم ان يكون كل واحد منهما عرضيا لما هيته الاخر ذاتي له والا لم يكن كلاهما واحدهما تمام الذاتي المشترك انتهى قوله ويرد عليه اعتراضات آه منها انه ان ارادوا بالتخصيص ارتفاع الابهام الحاصل للجنس فلا نسلم انه لا يتحصل بالفصل وحده قوله والا لكان النوع متحققا بدون الجنس الاخر قلنا يجوز ارتفاع الابهام بالفصل وحده مع توقف النوع على اجزائه الباقية وان ارادوا بالتخصيص تحقق حقيقة النوع به كان اللازم ما ذكره ان يتوقف كل من الجنسين في تحصيله على الفصل وذات الجنس الاخر لا على تحصيله فلا دورا في حقيقة توقف حقيقة المهيبة المركبة من الجنسين والفصل على كل واحد من الجنسين ولا يحدو فيه اصلا ومنها انه لو صح ما ذكره لم يثبت ماهية من ثلاثة اجزاء اصلا از مع باحدهما مع الاخر لا يتحصل الحقيقة بدون الثالث وبالعكس اي لا يتحصل الحقيقة ايضا بالثالث مع الثاني بدون الاول بل نقول الفصل لا يتحصل بدون الجنس والا يتحصل النوع بدون الجنس فيلزم توقف كل منهما على الاخر في تحصيله ومنها انه يجوز ان يكون مفهومهما في كل منهما ابهاما من وجه فيزول باجتماعهما ابهاما كليهما فيكون تحصيل كل منهما باعتبار تحصيل الاخر معه لا سابقا عليه ومثل ذلك يسمى دورا معية وهو غير بط على ما قيل ان الحيوان والناطق في كل منهما ابهام يزول بالاخر والحيوان مشترك بين الانسان والفرس والناطق يميزه عن الفرس والناطق مشترك بينه وبين الملك والحيوان يميزه عن الملك واجيب عن الاول فانه نحن نقرر الدليل هكذا لا يتحصل كل من الجنسين بالفصل وحده والا لكان النوع متحققا بدون الجنس الاخر وذلك لان الجنس اذا تحصيلها فهو من انه متحصل بما حصله نوعا منه قطعيا وليس لما هو خارج عن المتحصل الذي هو ذلك الجنس والمحصل الذي هو الفصل فرضا مدخل في مهية ذلك النوع فيكون الجنس الاخر خارجا عنها فلا يكون جنسا لها والتقدير بخلافه وحينئذ يلزم ان يتحصل كل من الجنسين بالفصل والجنس الاخر اذا لاثالث هناك يشاركها في تحصيله ولما كان كل واحد منهما مبهما لم يمكن ان يكون له مدخل في تحصيل الاخر الا باعتبار تحصيله في نفسه فلزم ان يكون تحصيل كل منهما علة ناقصة لتحصيل الاخر فيلزم الدور واعتراض عليه بان ذلك التقدير انما يتم لو كان الجنسان متساويين في الابهام اما اذا كان احدهما اسد ابهاما ما كان يكون اعم مطلقا وقد عرفت جواز فانه يجوز ان يكون ذات الاخر مع الفصل محصلا له فلا يلزم دور

قوله واجيب آه
المجيب هو الشارح
الاخص في النسبة
السند قدس سره

فالاولى ان يقتصر على ان المهيبة الواحدة لو كان لها جنسان في مرتبة واحدة لكان لها فصل محصل فيتحصل به كل منهما نوعا على حدة سواء كان الفصل واحدا او متعدد فلا يكون تلك المهيبة نوعا واحدا ومهيبة واحدة انتهى واعتراض عليه الشارح الجديد بان الاعتراض المذكور باق بحاله لان حاصل هذا التقرير ان كلا من الجنسين له مدخل في تحصيل الجنس الاخر لكنه لما كان مبهما فماله يتحصل ولم يزل ابهامه لم يكن له اثر في تحصيل الاخر وحده الاعتراض ان التحصيل ان اريد به زوال الابهام فلا نسلم ان لكل من الجنسين مدخلا في تحصيل الاخر بهذا المعنى وان اريد به تحقق حقيقة النوع به فلا نسلم انه مالم يتحصل لم يكن له مدخل في تحصيل الاخر فان تقوم النوع بجنس لا يتوقف على تحصيل الجنس الاخر كما سبق لا بمعنى تقوم ذلك النوع به ولا بمعنى زوال ابهامه واعتراض الشارح الجديد على التقرير الاول ايضا باننا لا نسلم انه يتحصل به كل منهما نوعا على حدة وانما يلزم ذلك لو لم يكن كلاهما مقوما لنوع واحد على ما هو الفرض وايضا نمنع قوله لو كان لها جنسان في مرتبة واحدة لكان فصل يجوز ان يكونا مثل الحيوان والناطق على ما قيل ونقلناه انفا فانهما يكونان على هذا التقدير جنسين للانسان لا فصل له سواهما انتهى قوله اي في مقام انحصار آه والموقف ما اورده عماد الدين حيث قال لقائل ان يقول في دفع الاعتراض مبني على ثبوت عدم جواز ان يكون لما هيبة واحدة جنسا لا يكون احدهما جزء للاخر لا على ثبوت ذلك ههنا فلا حاجة الى ترك هذا الدليل لعدم ثبوت ذلك ههنا بل يمكن دفع الاعتراض بان يقال هذا الدليل مبني على عدم جواز ان يكون لما هيبة واحدة جنسان لا يكون احدهما جزء للاخر وقد ثبت ذلك في موضعه انتهى ولا يخفى عليك وجه الاندفاع قوله اذ المركب لا بد ان ينتهي آه فالماهيبة اما مركبة واما بسيطة وكل منهما عقلي وخارجي فالماهيبة منقسمة الى اربعة اقسام بسيطة عقلية كالاجناس العالية والفصول البسيطة وبسيطة خارجية كالعقول والنفوس فانها بسيطة في الخارج وان كانت مركبة في العقل ومركبة عقلية نلتهم من امور تتميز في العقل ومركبة خارجية نلتهم من امور متميزة في الخارج كالبيت قوله لا شك في ثبوت الماهيات المركبة البسيطة آه ولما توجه بانه يجوز ان يكون جزا لجميع الماهيات المركبة ونفس الماهيات البسيطة دفعه بانه انما يتوجه اذا لم يثبت ماهية مركبة مبينة لانه على تقدير ثبوتها وقد عرفت انفا انه قد ثبت ان كل مركب لا بد من انتهائه الى البسيط يلزم ان ينتهي كل منها الى امر بسيط مابين لبسيط اخر الذي ينتهي اليه ماهية مركبة اخرى ومن البين انه لا يمكن ان يكون هذا الجزء نفس كل بسيط من تلك البسائط

ولا جزئ فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة التي لا تشترك الماهية في هذا الجزء فيلزم ان يكون هذا الجزء مميزا للماهية عنها قطعاً قوله قال وهو غير لازم آه ولا يخفى ان هذا القول بعد قوله الشارح وانما يلزم ذلك آه ففي النسخة الموجودة عندنا تقديم وتأخير قوله لا يجوز ان يكون آه الظاهر انه صفة لقوله مشترك بين الماهية آه قوله فلا بد ان يكون الثاني آه اي فلا بد ان يكون تمام المشترك الثاني الذي هو تمام المشترك بين الثلاثة التي هي الماهية تمام المشترك الاول والنوع المبين له جزءاً من تمام المشترك الاول والآخر يمكن تمام المشترك تمام مشترك لوجود جزء مشترك ما عداه وقد سبق ان تمام المشترك يجب ان يكون جزءاً مشتركاً لا يكون جزءاً مشتركاً خارجاً عنه فلا بد ان يكون كل جزء مشتركاً اما نفسه او جزء منه قوله والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك آه وهو بطلانه خلاف المفروض اما الملازمة فلا بد ان يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول لكان تمام المشترك الثاني جزءاً خارجاً من تمام المشترك الاول مشتركاً بين ما اشترك فيه الاول وقد اشترط في كون الشيء تمام المشترك ان لا يكون جزءاً مشتركاً خارجاً عنه فلا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك لفقدان شرطه قوله وفيه بحث آه قيل وهذا البحث مندفع لان المراد بكون البعض مشتركاً بين الماهية وبين تمام المشترك ان لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين ما يشار اليها في ذلك التمام المشترك بين الماهية وبين الانواع المحصلة انتهى وفيه نظر لانه مع كونه لا معنى له يثبت عنه سياق الكلام كما لا يخفى قوله انه بعض تمام المشترك آه اي ان تمام المشترك بين هذه الثلاثة بعض تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع وتام المشترك بين الماهية وذلك النوع وتام المشترك بين الماهية وذلك النوع وتام المشترك الاول كالجسم النامي لانه بعض تمام المشترك بين الانسان والشجر وهو الجسم النامي المنتصب القائمة وتام مشترك بين الانسان والحجر والشجر قوله ولا يلزم خلاف المقدرة آه جواب عن سؤال مقدرو وهو ان ذلك التمام المشترك الثاني اذا كان تمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول يلزم ان لا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك واللازم بطلانه خلاف المفروض وحاصل الجواب ان الملازمة ممنوعة لان تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً حتى يكون تمام المشترك الثاني جزءاً منه ويلزم خلاف المفروض بل هو ماهية جنسية فذكر قوله فلا يثبت الجزئية آه اي اذا لم يكن تمام المشترك الاول نوعاً محصلاً فلا يثبت كون تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول قوله اي يلزم الترتيب آه تفسير لاسم الاشارة وبيان للشارح به قوله وكلمة انما لمجرد التأكيد وللحصر آه والمراد به رد ما اورده الفاضل العصا من ان مذكوره الشارح بقوله وانما يلزم آه محمل نظر لانه يلزم

بمجرد ان يكون كل تمام مشترك جزءاً من الآخر سواء كان الثاني جزءاً من الاول او بالعكس انتهى بالوجهين الا ان الوجه الاول مبني على قطع النظر عن بطلان كون المشترك الاول جزءاً من الثاني قوله والمراد آه من تامة الوجه الثاني الذي هو قوله او للحصر قوله فانه بطلانه وفيه نظر لان بطلانه لا ينافي استلزامه لان الباطل على تقدير وجوده قد يستلزم ما هو الواقع كقولنا ان كان زيد حماراً كان حيواناً فيلزم ما حاصله ان كلام المحشى ههنا تمامه ليس بسديد اما اولاً فلان قوله وانما يلزم آه مقدمة شرطية وقوله وهو غير لازم استثناء ليقبض المقدم فينتج ههنا نقبض التالي وهو المطلق وشرط انتاج استثناء نقبض المقدم نقبض التالي مساوياً له ومراد الشارح باتيان كلمة انما تصحيح المساواة والاختصاص فكون كلمة انما لمجرد التأكيد ليس بصحيح بل هو للحصر قطعاً فجزؤه السلبى ليس ما ذكره المحشى بعيد عن الفهم غاية البعد ولا يخفى ان المراد بقوله لو كان تمام المشترك الثاني آه بقرينة السبق والسياق لو لم يكن من الدليل المذكور كون تمام المشترك جزءاً من تمام المشترك الاول فيكون المحاصل وانما يلزم ذلك على تقدير لزوم كون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول لا على تقدير عدم لزوم كون الثاني جزءاً من الاول فالجزء السلبى للحصر المذكور هو هذا الا ما ذكره المحشى انتهى وفيه نظر من وجهين احدهما ان مذكوره من القياس وان كان منتجاً بالشرط المذكور الا ان القوم صرحوا بان استثناء نقبض المقدم لا ينتج نقبض التالي لعدة اطراد انتاجه والفن يجب ان تكون مسائله مطردة والثاني ان مذكوره من الجزء السلبى للحصر فهو اعم مما ذكره المحشى وهو العكس وانما ذكر المحشى بعض افراد هذا العمم رد الفاضل لعصا لانه ذكر العكس وقد عرفت انفاً واجيب عن اعتراض الفاضل للعصا بان قول الشارح وانما يلزم ذلك لو كان آه مبني على التمثيل يعنى وانما يلزم هذا مثلاً ولا ينافي في هذا اللزوم به غير ذلك ايضا انتهى ولا يخفى بعده مع ان بناء البرهان على التمثيل يأتى عنه العقل السليم قوله على القول بوجود الكل الطبيعى آه لان تلك الامور التي هي التامات المشتركة ماهيات النسبية فتكون كليات طبيعية قوله وعلى التقديرين آه اي على تقدير القول بوجود الكل الطبيعى وعلى تقدير القول بعدم وجوده قوله وبان الاجزاء الذهنية آه وهي الامور الكلية التي ليست بموجودة في الخارج بل هي امور عقلية ينتزعاها العقل من الهويات البسيطة الموجودة في الخارج بحسب تنبيه المشاركين والمانيات على ما ذهب اليه المتأخرون كما سيبي وقوله لا يجري برهان التطبيق وبرهان الضائفة آه وهما البطلان للتسلسل وخلاصة ما ذكره في برهان التطبيق انه لو وجد جملة غير متناهية لوجد في ضمنها جملة اخرى غير متناهية ايضاً واللازم بطل

وكذا المزوم فثبت تقيض المزوم وهو المطلق اما بيان الملازمة فلان وجود الكل يستلزم وجود الجزء واما بطلان الملازمة فلا بد لو وجد جملتان غير متناهيتين ففقد تطبيق الاحاد على الاحاد منهما اما ان يكون بازاء كل واحد من احاد الجملة الكبرى واحد من احاد الجملة الصغرى فيلزم مساواة الجزء للكل ولا يوجد فيلزم تناهي الكبرى الزائدة عليها بقدر متناه مع فرض لا تناهيتهما والكل محال فكذا وجودها وخلاصة ما قالوا في برهان القضايا نفى كما ذكره المحقق الدواني انه لو ذهب سلسلة القضايا يفتن الى غير النهاية لزم ان يكون عدد احاد القضايا يفتن اكثر من عدد القضايا في الآخر وهو محال لان القضايا يفتن متكافيان في الوجود ضرورة اما الملازمة فلا بد لو كان التسلسل من جانب المبدأ واخذنا سلسلة من مسبوق معين كالعلول الاخير فهذا العلول له مسبوقية بلا سابقة وكل واحد من احاد السلسلة له سابقة ومسبوقية فينكا في عدد السابقات والمسبوقيات فيما فوق العلول الاخير ويبقى العلول الاخير بلا سابقة فيزيد عدد المسبوقيات على عدد السابقات بواحد وهو محال قوله اما على الاول آه اي على التقدير الاول من التقديرين قوله وبما ذكرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التقناري من انه يستلزم آه اي وجود تمامات المشتركة الى غير النهاية يستلزم ان يكون بين الكل والجزء وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فيلزم ان لا يتناهي مرارا محصورا بين حاصرين وهو محال وجه ظهور فساد آه اما على التقدير الاول فلان حصر ما لا يتناهي بين حاصرين انما يكون محالا اذا كان متميزا للاحاد بحسب الوجود ولا يخفى انه ههنا ليس كذلك وعلى التقدير الثاني انه انما يكون محالا اذا كان غير متناه بالفعل ولا شك انه ههنا ليس كذلك قوله بانه يستلزم امتناع آه حاصله انه يستلزم امتناع تعقل الماهيات بالكلية واللازم بط لان تعقل الماهيات بالكلية قد ثبت بالدليل قوله والكلام في الماهيات المعقولة آه والمراد دفع سؤال مقدرو هو ان البرهان لا يدل على امتناع ترك الماهية المطلقة من امور غير متناهية وحاصل الدفع ان البحث في الماهية المعقولة لا في الماهية المطلقة قوله وفيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكلية آه حاصله انه ان اراد انه يستلزم تعقل الماهية بالكلية بمعنى الاطلاع على الذاتيات فالاستلزام مسلم لكن بطلان التالي ممنوع وما ذكره في بيان بطلان التالي كما قررنا من انه قد ثبت بالدليل آه فان اراد به انه قد ثبت بالدليل تعقل الماهيات بالكلية بمعنى الاطلاع على الذاتيات فهو ايضا ممنوع اذ لم يعم دليل عليه واما قائل الدليل على ثبوت تعقل الماهية بالكلية بمعنى تعقل الشيء بذاته وان اراد انه قد ثبت بالدليل تعقل الماهية بالكلية بمعنى تعقل الشيء بذاته فهو مسلم لكنه لا يفيد المطلق كما لا يخفى

وان اراد انه يستلزم تعقل الماهية بالكلية بمعنى تعقل الشيء بذاته اي سواء كان بتفاصيل اجزاء الماهية او بالاجمال فهذا المعنى اعم من المعنى الاول فالاستلزام ممنوع وفيه نظر لانه انما يرد لو كانت المقدمة المطوية ما ذكرناه من قولنا لانه قد ثبت تعقل الماهيات بالكلية كما هو مقتضى اعتراضه وليست ما ذكرناه بل المقدمة المطوية هي قولنا لان تعقل الماهيات بالكلية مطلقا سواء كان تفصيلا بالذات الاعم من التفصيلي ممكن على ما يقتضيه قول الشارح امتناع التعقل لان بطلان امتناع التعقل يستلزم امكانه لان مقابل الامتناع هو الامكان لا الثبوت كما لا يخفى قال الشيخ اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء باضطراب في العقل ولا يجب ان يكون الاجزاء ملاحظة منفردة عند العقل بعضها عن بعض بل ربما يلاحظها بسبب ذهوله عنها والتفاتة الى شيء آخر لكن تكون عنده حالة بسيطة هي مبداء تفاصيل تلك الاجزاء اي قوة يتمكن من استحضارها انتهى ولهذا البحث كلام طويل ذكره شارح المطالع فان اردت الاطلاع على تمام البحث فارجع اليه قوله كذا يلزم تسلسل الوجوه آه اي الصادقة لانه لو لم يمكن تعقل الشيء الا بوجه اي بامرصاد عليه فنقل الكلام الى ذلك الامر فنقول ان ذلك الامر اما ان يكون متعلقا ايضا بامرصاد عليه وهلم جرا او ينتهي الى امر متعلق بذاته لكن الاول بط فثبت الثاني وهو المطلق قوله متميزا ذاتيا آه احتراز عن التميز العرضي في الجملة اي سواء كان التميز العرضي عن جميع اغيار الماهية كما في الخاصة او عن بعض اغيارها كما في العرض العام قوله اي عن كل المشاركات آه وهو الفصل القريب قوله او عن بعضها آه وهو الفصل البعيد قوله فهو امر واحد آه وهو جزء من جميع تمام المشاركات قوله موجبا لانقطاع آه اي موجبا لانتهاء السلسلة الى تمام مشترك يساوي فالانتهاء منسوب الى سببه فهو من قبيل نسبة الشيء الى سببه قوله واما ما قيل ان المراد ببعضنا المشترك آه اي في توجيه كلام الشارح وحاصله ان المراد ببعض تمام المشترك ههنا ليس جزء بل فرد منه وضميره عائد الى البعض المذكور او لا الذي هو الجزء ولا الى البعض الذي هو الفرد ومحصوله ان السلسلة تنتهي الى فرد من تمام المشترك يساوي ذلك الفرد للجزء الذي هو اعم من التمامات السابقة فاقيل في الحاصل ان السلسلة تنتهي الى فرد من تمام المشترك يساوي لذلك الفرد الجزء الذي هو اعم انتهى ليس مطابقا لما نقله المحقق بقوله قيل آه لان القائل جعل ضميره راجعا الى الجزء المذكور اولا وقد جعله هذا القائل راجعا الى الفرد كما لا يخفى نعم احدا حاصلين يستلزم الاخر لكن الحاصل المطابق لما ذكره القائل ما ذكرناه قال القائل

بالعنى السابق مما لا يلتفت اليه لان ذكر البعض حينئذ لغو ويوجب انفصال ضمير في صياغة الجواب
على غير ما هو له انتهى ولا ينبغي ان ما نقله الفاضل العصا في توجيه عبارة الشارح غير ما نقله
المحشى في توجيهها فلا تغفل قوله فخرج عن سوق الكلام آه وذلك لان البعض المذكور
انما هو البعض بمعنى الجزء كما هو المتبادر من لفظ البعض ههنا لا بمعنى الفرد ولانه لا حاجة على
تقدير كون البعض بمعنى الفرد الى لفظ البعض لانه يكفي حينئذ ان يقال او ينتهى الى تمام المشترك
قوله اى بعد كونه جزءا ههنا ما ذكره الفاضل العصا حيث قال فيه مسامحة والمراد
لاننى بالفصل الاجزا غير تمام المشترك ميمز الماهية في الجملة فلا يرد انه لو كفى التميز في الجملة
لكان كل جنس فصلا لانه ميمز الماهية ولو عن البسائط انتهى قوله لظهوره آه اشارة الى نكتة
المسامحة قوله اى ما ذكرنا من الاستدلال آه اختاره من بين الوجوه المحتملة كما اخاره الفاضل
العصام احدها الدعوى والثاني قوله ولا نغنى بالفصل الا الميمز في الجملة والثالث ان الجزء يميز
الماهية في الجملة والرابع الاستدلال قوله اعنى عين الماهية آه اى اعنى بالجزء ميمز الماهية آه
قوله فهو آه اى فقول الشارح ميمز الماهية آه من كلام المصنف من تمة مقول القول لقوله بقوله
في قوله والى هذا اشار بقوله آه قوله فهو فاسد آه يحتمل ان يراد به لفظه فففيه لطافة قوله
اذ لا يمكن جعله آه لانه ليس كلام المصنف لفظه فهو وفيه انه يجوز ان يكون النقل من حيث
العنى والمراد به رد ما ذكره الفاضل العصام حيث قال وههنا دقيقة وهى ان قوله فهو يميز
الماهية جواب كيف كان من تمة قول المصنف المذكور على سبيل النقل وليس من كلام الشارح
ومتعلقا بقوله سواء كان الا انه فصل بين الشرط والجواب بتفسير الشرط بويده قوله
وانما قال في جنس او وجود فلا يتجه ان المستلزم ليس مجرد كيف كان وما ذكره من التفسير
لا يصلح ان يكون تفسير مجرد كيف كان ولا يحتاج ان يجاب بتقدير آه بعد قوله كيف كان
انتهى قوله مع انه لا فائدة فيه آه لانه لا يفيد معنى زائدا على ما افاده كلام المصنف قوله واخيلا
الفاء آه عطف على الضمير المنصوب في انه قوله ناقصا عن بيان المشار اليه آه واذا كانت
ناقصا عن بيان المشار اليه فلا يصح قول الشارح والى هذا اشار بقوله وكيف كان لان الاشارة
اليه انما يكون بمجموع قوله وكيف كان ميمز الماهية آه لا بمجرد قوله الا ان يراد كيف كان الى
اى ان يقال ان مراد الشارح بقوله كيف كان الى آخره ولم يصرحه بناء على انه طريق مشهور
فيما بينهم ولا ينبغي ان كلام المحشى ههنا مبنى على عدم وقوع ميمز الماهية بعد قوله وكيف كان
متصلا به وقد وقع في النسخ الموجودة متصلا به اى والى هذا اشار بقوله وكيف كان ميمز الماهية
اى سواء لم يكن آه قوله اى من الدليل الذى مرآه والمراد منه رد ما ذكره الفاضل عصام الدين

من انه لم يرد بالدليل الذى هو فيه بل جنس الدليل كانه قال لان ما قام له الدليل ويثبت بالبرهان
الا ان الجزء آه جوابا عما اورده بان قوله وكيف كان من مقدمات الدليل وليس هو فاجوبه
ان اللازم من الدليل انتهى وحاصل الرد ان المراد بالدليل هو الدليل المعهود بالعهد الخارجى
وهو انه اذ لم يكن آه فالرد مبنى على حمل تعريف الدليل على العهد الخارجى قوله محض آه
اى لا يكون مشتركا بين الماهية ونوع اخر قطعا كما هو منطوق العبارة السابقة قوله وكما
كان كذلك يكون ميمزها آه اى يكون فصلا كما صرح في العبارة السابقة الا ان الفصل
عبارة عما يكون ميمز الماهية في الجملة وضع الميمز مقام الفصل قوله وكونه نتيجة لهذا الدليل
آه والمراد به دفع سؤال مقدر نشأ من كون المتبادر من الدليل في هذا المقام دليل المحصر
وتقرير السؤال ان هذه المقدمة اى ان الجزء اذ لم يكن تمام المشترك يكون ميمزها في الجملة
ليست نتيجة لدليل المحصر فلا يصح الحكم عليها بانها اللازم من الدليل بل هى كبرى الشق
الاول اذ تقريره هكذا الكلى الذى هو جزء من الماهية اما جنس واما فصل لانه اما ان يكون
تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع اخر او لا يكون وكل ما يكون تمامه فهو جنس وكل ما
لا يكون تمامه فهو فصل اى ميمز الماهية في الجملة وحاصل الدفع ان المراد من الدليل ههنا هو
الدليل الذى اثبت به تلك القضية وهى الكبرى للشق الثاني من دليل المحصر لا دليل المحصر كما عرفت
ولا خفاء في كون هذه القضية نتيجة للدليل المذكور الذى اثبت تلك القضية به ومتربية
عليه كما يظهر من تقرير المحشى وقد اثبت الشارح صفى هذا الدليل فيما سبق بقوله اما ان
احدا الامرين قوله اى الفصل الذى انضم الى الجنس آه والمراد دفع الايراد الاقوى قوله من
مقابلته بجنس الماهية آه في قوله ان كان لها جنس قوله واما تقييد الفصل آه اى واما
الجواب عن الايراد المذكور بتقييد الفصل بالقسم كما قيده الفاضل العصا قوله او القريب
كما قيده بعضهم واجيب ايضا عن الايراد المذكور بان قوله وهو فصلها ميمزها انتهى
ورده الفاضل العصام بان المقام يابى الاهمال قوله ونوهم كونه اخص آه والمراد به دفع
ما يتوهم من انه لا يلزم من عدم كون الجزء مشتركا ان بين تمام المشترك ونوع اخر ان يكون
فصلا لانه كما يجوز ان يكون على ذلك التقدير فصلا يجوز ان يكون اخص منه ويجوز ان
يكون مباينا له وحاصل الاندفاع ان كونه جزائيا في كونه اخص وان المراد بكونه مشتركا
بينهما ان يكون محمولا عليهما لان الكلام في الاجزاء المجردة ومن البين انه عند كونه مباينا
له يصدق عليه انه غير مشترك بينه وبين نوع اخر قوله ولا يلزم توارد العلتين آه دفع لما
يرد من انه يلزم على هذا توارد العلتين على معلول واحد لان الحكماء قالوا اما ما صله ان

الجنس امر مبهم في العقل يصلح ان يكون انواعا كثيرة هو عين كل واحد في الوجود وليس هو متحصلا
مطابقا لما هيته نوع منها وانما تحصله بالفصل لانه اذا انضم الفصل اليه صار متعينا ومتحصلا
فالفصل علة له بمعنى انه يحصله في العقل ويجعله مطابقا لتام ماهية النوع ويزيل ابهامه
ويعينه لنوع واحد من الانواع التي يمكن ان يكون صاحبها لكل واحد منها فالفصل علة لتحصله
وتعيينه في الذهن وليس علة خارجية لوجوده في الخارج لانه ليس للجنس وجود مغاير لوجود
الفصل في الخارج حتى تصور بينهما عليا وايضا ليس الفصل علة لوجود الجنس في الذهن والالزم
ان لا يعقل الجنس بدون فصل من الفصول وللفضل فروع اربعة منها انه لا يجوز ان يكون لشي
واحد فضلا عن قريبان في مرتبة واحدة والا لاجتماع على معلول واحد بالذات علنان مستقلتان
فلا يجوز كون كل من هذين الامرين المتساويين فصلا للماهية مع كونهما فصلين قريبين لان كون
كل منهما مميزا للماهية عن جميع مشاركاتهما ضروري وحاصل الدفع انه لا امتناع لتعدد الفضل
الا فيما فيه جنس فانه لو لم يكن فيه جنس لم يلزم توارد العلتين على معلول واحد وهناك
لا جنس قوله كالحجوان الناطق قد مر الكلام فيه قوله والحق انه لا وجه لجعل الجنسية آه اي
القوم جعلوا كلاما من الجنس والفصل دأرا على الالفاظ حيث جعلوا الجنس والفصل من اقسام
المعاني المفردة وبينوها بانها عبارة عن الصور الذهنية التي عبر عنها بالفاظ مفردة والحق انه لا
وجه لهذا الجعل لان مدار الجنسية والفصلية على كون الكل الذي هو جزء ما هيته ما تحتها من
الافراد تمام المشترك الذاتي وغير تمامه واما التعبير عن المعاني بالفاظ مفردة فليس له مدخل
في الجنسية والفصلية قوله ولا يجوز ان يكون كلها اجناسا آه والمراد به دفع ما اورده
الفاضل العصا حيث قال اقول هذا مبني على امتناع تركب الماهية من اعم واخص من وجه والا فخم
فيجوز ان يكون كلها اجناسا فاما مل انتهى وجه الدفع يظهر مما ذكره المحشي قوله اي بهذا الطريق
آه قيل فقوله بانه كل مجرد بيان ان رسمهم بهذا الرسم اي كل مجمل آه وقع بطريقان يقولوا
انه كل وقوله بانه خارج عن الرسم وان كان داخلا في طريق التعريف ضرورة ان تعريف الشيء
لا يمكن بدون ذكره ووقع في بعض النسخ او بهذا الرسم بدل لانه هذا الرسم وهو من غلطات
الناسخين انتهى وفيه نظر لانه اذا صح قوله ان رسمهم بهذا الرسم فلم لا يصح نسخة او بهذا
الرسم بل نسخة لانه هذا الرسم منسوبة الى غلطات الناسخين لان مقصود المحشي من التفسير
استقاط قوله انه من الرسم لئلا يستلزم التعريف الدور وهو حاصل بكل واحد من التفسيرين وقيل
مقصود المحشي بهذا البيان دفع دخل مقدرو هو انه اذا كان الباء في قوله بانه متعلقا بقوله
ورسموا يكون المعرف مأخوذا في التعريف فيلزم الدور وحاصل الدفع ان الباء ليست متعلقة

بقوله ورسموا بل هي للتفسير واليه اشار المحشي بالتفسير الاول وان الباء متعلقة بقوله ورسموا
لكن المراد ما عدا المعرف واليه اشار بالتفسير الثاني وفائدة المجاز التنبه على ان التعريف يذكر
مع المعرف انتهى وفيه نظر لان الباء في قوله بهذا الطريق او بهذا الرسم بعد التفسير هو الباء في
قوله بانه كل وهو وظ ولا شك في انه متعلق برسموا ولا ان قوله لكن المراد ما عدا المعرف بطريق
المجاز آه لا معنى له قوله اما على التأويل آه يحتمل ان يكون اي شيء مبتداً ولفظ هو مبتدأ ثان
والخبر في جوهره وان يكون اي شيء خبرا مقدما ولفظ هو مبتدأ مؤخر فعلى هذا في جوهره
حال من المبتدأ اما على تأويل اي محكوم ما عليه باي شيء معتبرا وملاحظا في ذاته على ما ذهب
اليه جمهور النحاة لانهم لم يجوزوا وقوع الحال من المبتدأ فالمبتدأ بعد هذا التأويل بمنزلة نائب
الفاعل قوله او بدونه اي بدون التأويل المذكور على ما ذهب اليه سيبويه وابن مالك من جواز
الحال من المبتدأ بلا تأويل وقوله يطلق على الذات آه قال في شرح القسطاس الماهية ترادف
الذات والحقيقة والجوهر قوله قال انما يتم آه لم توجد هذه العبارة في نسخ الشرح التي عندنا
ولعله وقعت في نسخة المحشي بدل قول الشارح فالجواب انه ناطق وحساس قوله اي لا بما
ليس ذاتيا آه والمراد به دفع سؤال مقدرو هو انه يتم الجواب عن السؤال عن الانسان وعن زيد
باي شيء هو في جوهره بانه نام او بانه قابل للابعاد ايضا وحاصل الدفع ان الحصر المدلول
عليه بقوله انما يتم الجواب آه اضاف في اي بالنسبة الى ما ليس ذاتيا مميزا له فلا منافاة بين تمام
الجواب بنام وقابل للابعاد قوله يجعل التريدها لانه على هذا التفسير يكون الحاصل ان السائل
باي شيء هو يطلب المميز في الجملة فحينئذ لا معنى للتريده بعد هذا التفسير كما لا يخفى قوله تحقيق
مطلب اي آه اي ليس مقصوده قد سره تحقيق معنى كلمة اي بالنسبة الى هذا المقام فقط بل المق
تحقيقه مطلقا فلا يصح الاقتصار على التقييم الثاني مع كونها مفيدة للتعيينين قوله فليقتصر على
التقييم الثاني آه كما اقتصره الفاضل العصا حيث قال يريد تسمية الجوهرى والعرضى بقربيه قوله ثم
ان طلب المميز الجوهرى فلا يرد فيه التريدها انتهى قوله على ان القصر المستفاد آه اي ولو لم يدرك
القصر المستفاد على التقييم يلزم ان لا يطلب ما يميز الشيء عن جميع ما عداه وبطلان الالزام قوله
والتقييم المستفاد من قوله وكل ما آه لان كلمة كل تفيد استغراق مدخولها واحاطته فلو لم
تقد يلزم ان لا تكون الصورة المذكورة صاحبة للجواب ولا يخفى بطلان هذا الالزام ايضا قوله
يتأدى على التقييم الذي ذكره قد سره آه وفيما ذكره في وجه الرد اشارة الى دفع ما اورده الفاضل
العصا عليه قد سره حيث قال فتفسير قوله انما يميز الشيء في الجملة بانه سواء كان عن جميع
ما عداه او عن بعضها وسواء ميزه تميزا ذاتيا او عرضيا كما في حاشية السيد السند

وسكنة في جوهره
بمعنى الاعيان
اي اي شيء هو
باعتبار ماهيته
مفردة

خارج عن المصلحة انتهى ولا يخفى وجه الاندفاع قوله مطلقة كانت او مضافة آه والخاصة المطلقة
ما يميز الشيء عن جميع اغياريه وذلك بان لا يوجد في غيره قطعاً كالضاحك بالنسبة الى الانسان
والخاصة المضافة ما يميزه بالنسبة الى بعض اغياريه كالمتفلس بالنسبة الى الانسان لانه خاصة مطلقة
للحيوان قوله عن كل المشاركان آه كما هو الفصل القريب قوله او بعضها آه كما هو الفصل البعيد
قوله بان ضم اليه في جوهره آه دفع سؤال مقدر وهو ان بين حصر المطلب في طلب المميز المطلق
واثبات طلب المميز الخاص منافات وما ذكره في الدفع هو ما ذكره الفاضل العنبراني حيث
قال يعني به بانضمام في جوهره كما ان المراد بطلب المميز العرضي طلبه بعد انضمام في عرضه انتهى
قوله اي مجموع الفعل ومتعلقاته عبارة آه والمراد به دفع سؤال مقدر وهو ان اسناد اخراج
بعض الاغيار الى قوله يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو وبعضها الى قوله في جوهره يدل على ان
قوله يحمل على الشيء آه فصل التعريف وهو مركب والفصل ليس كذلك بل هو مفرد لكونه من
اقسام المعاني المفردة وحاصل الدفع ان يحمل ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد هو
فصل التعريف قوله كلاً يتوهم آه اما على الاول فلان صيغة اسم المفعول حقيقة في الحال باتفاق
النحاة وفي الماضي ايضا كما هو عند البعض منهم واما على الثاني فلان قولنا كلاً هو جواب آه
مطلقة عامة كما هو الظن قوله ان الفصل علة لخصه النوع آه قال قدس سره في حاشيته شرح
المطالع لان الجنس انما يختص بمقارنة الفصل فالمرتب الفصل لا يصير حصته وذلك لان
الخصبة عبارة عن الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها ولا شك انه لو لم يقارنه
الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية تلك الخصبة وان مقارنته كافية فيها فيكون الفصل علة تامّة
لخصه النوع من حيث انها حصته انتهى وقال الشارح في شرح المطالع ما ملخصه ان كون الفصل
علة لخصه النوع امر لا شك فيه لما ذكرنا انتهى قال الشيخ الرئيس الفصل يفصل عن سائر الامور
التي معه بانه هو الذي يلقى او لا طبيعة الجنس فيحصله ويفرده وانما تلحقها بعد ما لقيها
وافرزا انتهى وقد نقله الشارح في شرح المطالع عن الشيخ الرئيس قيل ان ما نقله الشارح عن
الشيخ الرئيس غير مطابق لما ذكره فيه فانه ما ذهب الى علية الفصل للخصبة بل لطبيعة الجنس
كما يدل عليه كلام الرئيس انتهى وفيه ان كون الفصل محصلاً للجنسية يستلزم كونه علة
للخصبة كما لا يخفى قوله فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل آه قال نصير الدين الطوسي في شرح
الاشادات ان الجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا من العلل لان كل واحد
منهما ومن النوع مقول على الباقيين بانه هو العلل والمعلولات لا تكون كذلك انتهى
واعترض عليه بعض الافاضل بانه اذا كانا مقومين له وكانا مما يحتاج اليه الماهية النوعية

في تقويمهما يكونان علتين قطعاً لا اعتراف به والقول بعدم العلية ليس الا قولاً بالمتناقضين
في المعنى انتهى قوله فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم آه وحاصل ما يذكر في ازالة الحمل للتوهم
المذكور ان معنى العلية والعلولية ليس الا كون امر محتاجاً اليه الاخر وكون الاخر محتاجاً اليه
واما عدم المحولية بينهما فامر خارج عن ماهيتهما يعرض لهما بتباين وجوديهما وعدم اتحادهما
في الخارج فيجوز كونه عرضاً مفارقاً لمطلق العلية والعلولية وخاصة شاملة للعلة والمعلول
الخارجيين دون الذهنيين فيجوز كونه علة داخلية للماهية العقلية وان كان محمولاً على كل من
الجنس والنوع باعتبار آخر بناء على ان الجنس والفصل والنوع متحد في الوجود الخارجى
على ما حقق في موضعه وفيه نظر لان كون عدم عرضاً وقع عليه اصطلاح المنطقيين
ممنوع قوله اي من حيث انها كذلك آه اي من حيث ان النوع والجنس والعرض العام نوع وجنس
وعرض عام والا فيجوز ان يكون الامر الواحد جنساً للشيء الواحد وفصلاً لاخر فيدخل
في تعريف الفصل حينئذ من جهة الفصلية ويخرج عنه من جهة الجنسية وكذا النوع والعرض العام
على ما مر قوله اي لا في جواب ما هو آه والمراد به دفع سؤال مقدر وهو ان قوله اصلاً يدل على
السلب الكلي بانه ليس مقولاً في جواب شيء من الاشياء وهو بطل لانه قد يقع جواباً عن السؤال
عن بعض الاشياء كما ذكره وحاصل الدفع ان ظاهر قوله في جواب اصلاً وان دل على السلب الكلي
الا ان المقام يخصه الى سلب كونه مقولاً في الجوابين اعني بما هو جواب اي شيء هو لان
الجواب بحسب الاصطلاح انما هو جواب اما عن السؤال بما هو او باي شيء هو قوله فيكون منعاً
آه بان يقال انا لانسلم ان الجنس لا يصلح في جواب اي شيء وانما لا يصلح فيه لو كان المط التميز
عن جميع ما عداها وهو ممنوع والا لزم ان يخرج الفصل البعيد عن التعريف بل المط به هو المميز
في الجملة فيدخل فيه الجنس قوله وما قبل آه والفاصل الفاضل العنبراني قوله لو روده آه على شيء
الترديد آه لان النوع يصدق عليه انه يميز الشيء عن جميع الاغيار وان يميزه في الجملة فيدخل
في حد الفصل على كل شيء الترديد قوله فلان الطالب باي شيء آه اي ان الظاهر من تعريف الفصل
وهو كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء آه كون المميز غير الماهية المسؤول عنها ولا يخفى ان النوع
من حيث هو نوع ليس غيرها بل هو نفسها وعينها فلا شك ان خارج عن التعريف قوله لا يكون
النوع خارجاً آه وذلك لان كون الشيء جزاً للماهية معتبر في اي شيء هو في جوهره لا في اي شيء
هو فقط والا لزم ان لا يصلح الخاصة للجواب عن السؤال باي شيء هو والا لزم ربط فاذا
يكون النوع خارجاً بقوله في جوهره لا بقوله في جواب اي شيء هو وهو خلاف ما اتفقوا
عليه من انه خارج بقوله في جواب اي شيء هو ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان اي شيء

خارج عن المصلحة انتهى ولا يخفى وجه الاندفاع قوله مطلقة كانت او مضافة آه والخاصة المطلقة
ما يميز الشيء عن جميع اغياره وذلك بان لا يوجد في غيره قطعاً كالضاحك بالنسبة الى الانسان
والخاصة المضافة ما يميزه بالنسبة الى بعض اغياره كالتمسك بالنسبة الى الانسان لانه خاصة مطلقة
للمجوان قوله عن كل المشاركان آه كما هو الفصل القريب قوله او بعضها آه كما هو الفصل البعيد
قوله بان ضم اليه في جوهره آه دفع سؤال مقدرو هو ان بين حصر المطلب في طلب المميز المطلق
وانبات طلب المميز الخاص منافات وما ذكره في الدفع هو ما ذكره الفاضل العصار في حيث
قال يعني به بانضمام في جوهره كما ان المراد بطلب المميز العرضي طلبه بعد انضمام في عرضه انتهى
قوله اي مجموع الفعل ومتعلقاته عبارة آه والمراد به دفع سؤال مقدرو هو ان اسناد الخارج
بعض الاغيار الى قوله يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو وبعضها الى قوله في جوهره يدل على ان
قوله يحمل على الشيء آه فصل التعريف وهو مركب والفصل ليس كذلك بل هو مفرد لكونه من
اقسام المعاني المفردة وحاصل الدفع ان يحمل ومتعلقاته عبارة عن مفهوم فصل واحد هو
فصل التعريف قوله كلاً يتوهم آه اما على الاول فلان صيغة اسم المفعول حقيقة في الحال باتفاق
النهاة وفي الماضي ايضا كما هو عند البعض منهم واما على الثاني فلان قولنا كلاً هو جواب آه
مطلقة عامة كما هو الظاهر قوله ان الفصل علة لخصه النوع آه قال قد سر في حاشيته شرح
المطالع لان الجنس انما يختص بمقارنة الفصل فالمرتب الفصل لا يصير حصته وذلك لان
الخصه عبارة عن الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها ولا شك انه لو لم يقارنه
الفصل لم يتصور للطبيعة الجنسية تلك الخصه وان مقارنته كافية فيها فيكون الفصل علة تامّة
لخصه النوع من حيث انها حصه انتهى وقال الشارح في شرح المطالع ما ملخصه ان كون الفصل
علة لخصه النوع امر لا شك فيه لما ذكره انتهى قال الشيخ الرئيس الفصل يفصل عن سائر الامور
التي معه بانه هو الذي يلقى اولاً طبيعة الجنس فيحصله ويفرزها وانما تلحقها بعد ما لقيها
وافرزها انتهى وقد نقله الشارح في شرح المطالع عن الشيخ الرئيس قيل ان ما نقله الشارح عن
الشيخ الرئيس غير مطابق لما ذكره فيه فانه ما ذهب الى علية الفصل للخصه بل لطبيعة الجنس
كما يدل عليه كلام الرئيس انتهى وفيه ان كون الفصل محصلاً للجنسية يستلزم كونه علة
للخصه كما لا يخفى قوله فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل آه قال نصير الدين الطوسي في شرح
الاشادات ان الجنس والفصل وان كانا مقومين للنوع لكنهما ليسا من العلل لان كل واحد
منهما ومن النوع مقول على الباقيين بانه هو والعلل والمعلولات لا تكون كذلك انتهى
واعترض عليه بعض الافاضل بانه اذا كانا مقومين له وكانا مما يحتاج اليه الماهية النوعية

في تقومهما يكونان علتين قطعاً لا اعتراف به والقول بعدم العلية ليس الا قولاً بالمتناقضين
في المعنى انتهى قوله فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم آه وحاصل ما يذكر في ازالة الحمل للتوهم
المذكوران معنى العلية والمعلولية ليس الا كون امر محتاجا اليه الاخر وكون الآخر محتاجا اليه
واما عدم المحمولية بينهما فامر خارج عن ماهيتهما يعرض لهما بتباين وجوديهما وعدم اتحادهما
في الخارج فيجوز كونه عرضاً مفارقاً لمطلق العلية والمعلولية وخاصة شاملة للعللة والمعلول
الخارجين دون الذهنيين فيجوز كونه علة داخلية للماهية العقلية وان كان محمولاً على كل من
الجنس والنوع باعتبار آخر بناء على ان الجنس والفصل والنوع متحد في الوجود الخارج
على ما حقق في موضعه وفيه نظر لان كون عدم عرضاً وقع عليه اصطلاح المنطقيين
ممنوع قوله اي من حيث انها كذلك آه اي من حيث ان النوع والجنس والعرض العام نوع وجنس
وعرض عام والا فيجوز ان يكون الامر الواحد جنساً للشيء الواحد وفصلاً لاخر فيدخل
في تعريف الفصل حينئذ من جهة الفصلية ويخرج عنه من جهة الجنسية وكذا النوع والعرض العام
على ما مر قوله اي لا في جواب ما هو آه والمراد به دفع سؤال مقدرو هو ان قوله اصلاً يدل على
السلب الكلي بانه ليس مقولاً في جواب شيء من الاشياء وهو بطل لانه قد يقع جواباً عن السؤال
عن بعض الاشياء كما ذكره وحاصل الدفع ان ظاهر قوله في جواب اصلاً وان دل على السلب الكلي
الا ان المقام يخصه الى سلب كونه مقولاً في الجوابين اعني بهما جواب ما هو وجواب اي شيء هو لان
الجواب بحسب الاصطلاح انما هو جواب اما عن السؤال بما هو او باي شيء هو قوله فيكون متعاً
آه بان يقال انا لا نسلم ان الجنس لا يصلح في جواب اي شيء وانما لا يصلح فيه لو كان المط التميز
عن جميع ما عداها وهو ممنوع والا لزم ان يخرج الفصل البعيد عن التعريف بل المط به هو المميز
في الجملة فيدخل فيه الجنس قوله وما قبل آه والقاتل الفاضل العصار قوله لوروده آه على شيء
الترديد آه لان النوع يصدق عليه انه يميز الشيء عن جميع الاغيار وانه يميزه في الجملة فيدخل
في حد الفصل على كلى شق الترديد قوله فلان الطالب باي شيء آه اي ان الظاهر من تعريف الفصل
وهو كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء آه كون المميز غير الماهية السؤل عنها ولا يخفى ان النوع
من حيث هو نوع ليس غيرها بل هو نفسها وعينها فلا شك انه خارج عن التعريف قوله لا يكون
النوع خارجاً آه وذلك لان كون الشيء جزء الماهية معتبر في اي شيء هو في جوهره لا في اي شيء
هو فقط والا يلزم ان لا يصلح الخاصة للجواب عن السؤال باي شيء هو والا لزم بطل فاذن
يكون النوع خارجاً بقوله في جوهره لا بقوله في جواب اي شيء هو وهو خلاف ما اتفقوا
عليه من انه خارج بقوله في جواب اي شيء هو ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان اي شيء

يخرج الجنس لانه اعتبر فيه السؤال عن ميز لا يكون تمام المشترك وحاصله ان المراد بكونه جزء
 الماهية ان لا يكون تمام الماهية فلو اعتبر هذا القيد في اي شيء هو فقط لم يلزم المحذور المذكور
 لان الخاصة ليس تمام الماهية ايضا فتكون جوابا عن سؤال اي شيء هو هذا ما ذكره الفاضل
 العصام ولا يخفى انه بعيد لا يناسب التعريف قوله وقد يجاب عن السؤال بان الجنس آه والمجبوب هو عماد
 الدين حيث قال انا اختار الشق الثاني من الترتيد ونمنع دخول الجنس في التعريف بان الجنس من حيث
 هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو لان الشيء انما يكون جنسا من حيث انه مشترك
 بين الشيء وغيره وهو بهذا الاعتبار يمتنع ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو قوله يلزم ان لا يكون
 الجنس ذاتا آه اي ان الجنس على هذا التقدير مركب من القيد الداخلي والقيد الذي هو الخارج والمركب
 منهما خارج فالجنس خارج عن الماهية قوله لان كون ذات الجنس مميزات آه اي مع قطع النظر
 عن العلتين اي الجنسية والاختصاص قوله وان كانت علة التميز الاختصاص آه وفيه نظر لان
 كون ذات الجنس مميزات لا يستلزم ان يكون ذات الجنس علة للميز كما لا يخفى فامل قوله ظاهر كلامه
 آه والمقصود منه الايراد على الشارح بان بين كلاميه منافاة وان ما ذكره ههنا مخالف لما
 الكتب العربية قوله مطلقا آه اي سواء كان تمام المشترك او لا قوله الا ان يقال هذا معتبرا آه فلا
 ينافي ما في الكتب العربية ومنافاة بين كلاميه لان هذا مبني على الاصطلاح وما ذكره فيما سبق
 بحسب اللغة قوله وما قيل ان المراد ان قيد عدم آه القائل هو المولى داود قوله في التعريف آه
 اي في تعريف الفصل قوله لا بقوله في جواب آه مع انهم قالوا بان الجنس يخرج به قوله اي يحصل
 قوله انه كلي آه والمراد به رد ما ذكره الفاضل العصا حيث قال ولما كان محصل التعريف فذكر العرف
 في المحمول مسامحة او يراد محصل الكلام انتهى وجه الرد ظ قوله لان هذا الفصل لكونه آه
 والمراد به دفع اعتراض ورد على عدم بقاء الاخير فصلا اخيرا وهو انه انما يتم ذلك لو لم يجز ان
 يكون فصلا في مرتبة فليكن المركب والجزء كل منهما فصلا مميزات كما ان الامرين المتساويين كل
 منهما فصل للماهية المركبة منهما انتهى وحاصل الدفع اثبات المقدمة المتنوعة قوله يكون
 نوعا محصلا آه النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا فيه بل
 يكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري كذا حققه السيد قدس سره وفيه بحث فتدبر
 قوله اما تمام المشترك آه مثلا لو كان الناطق مركبا من الجنس وهو الحساس ومن الفصل وهو
 المدرك فهذا الجنس مشترك بين الماهية وهذا الفصل وهو اما تمام المشترك او بعضه لكن الشق
 الثاني بطلانه لا يجوز ان يكون احدهما جزءا للآخر للزوم تكرار الذاتي لان هذا الجنس الذي
 هو الحساس لو كان جزءا من الجنس الاول للماهية وهو الحيوان يلزم تكرار الذاتي وذلك لان الحيوان

هو جسم تام حساس متحرك بالا رادة فالحساس مأخوذ فيه فظهر بطلان كون جنس الفصل
 جزءا من تمام المشترك وذلك ان نقول جنس الفصل هو الجسم او النامي فان الجسم او النامي تمام
 مشترك وجزء من تمام مشترك اول وهو الحيوان كما يظهر من تعريفه وهذا الاحتمال بطا ايضا بالدليل
 السابق ففي احتمال واحد وهو كونه تمام المشترك من غير ان يكون جزءا من تمام المشترك الاول
 فيلزم ان يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة لما عرفت من ان المراد من كون الجنس في مرتبة
 واحدة عدم كون احدهما جزءا من الاخر وكذا اذا كان جنس الماهية جزءا من تمام المشترك المذكور
 يلزم التكرار في الذاتي وذلك لان جنس الماهية حينئذ يعتبر تارة بنفسه وتارة في ضمن
 الفصل لكونه جزءا من جزئه قوله والمميز للماهية من هذا الفصل آه الظان المميز معطوف
 على اسم يكون في قوله ويكون جنسه مشتركا ههنا وفصل الفصل معطوف على خبره فيكون هذا
 العطف من قبيل العطف على معمولي عامل واحد فيكون قوله فلا يكون هذا الفصل فصلا
 اخيرا آه في نظير قوله فيكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة ويحتمل ان يكون معطوفا على
 قوله وكان فصله مميزات آه فيكون اشارة الى الكبرى والمعطوف عليه اشارة الى الصغرى
 قوله ولا يستلزم عدم كونهما آه وذلك لان تركبهما انما يستلزم وجود فصل اخر في الفصل الاول
 والعالي بميز الماهية عن جميع المشاركات ولا شك انه لا يضر في كونها فصلا متوسطا وعاليا
 قوله وقيل ان المراد من الفصل الاخير آه اقول مراد القائل هو جواب عن الاعتراض الذي نقلناه
 فيما سبق وحاصل هذا الجواب اثبات المقدمة المتنوعة بجواب المحشى كما لا يخفى قوله يكون
 تمام المشترك آه الظان انه جواب الشرط فيكون قوله فيكون مشتركا آه تقريبا على هذا الجواب ويحتمل
 ان يكون صفة جنس فيكون قوله فيكون مشتركا آه جواب الشرط قوله فيكون مشتركا بين
 الماهية آه لان المشترك بين الجزء الذي وجد في ضمن الكل مشترك بين الكل الذي هو الماهية
 وذلك النوع للباين سواء كان تمام المشترك او بعضا منه قوله لا العكس آه اي لا يكون
 جنس الماهية جزءا من هذا الجنس قوله والا لم يكن الجنس القريب آه اي ولو كان جنس الماهية
 جزءا من هذا الجنس لكان ما عدا جنس الماهية جزءا مشتركا فلا يكون جنس الماهية تماما
 مشتركا بين الماهية وبين جميع ما يشاركها فلا يكون جنسا قريبا قوله فلا يكون له دخل
 في التحصيل آه تفرغ على قوله وعلى التقديرين يكون هذا الجنس آه اي لا يدخل لهذا الجنس
 في التحصيل والتميز لانه لا يدخل لجنس الماهية فيما فلا دخل لجزئه قوله بل هو غير منضم آه اي
 بل هذا الجنس غير منضم الى الجنس الماهية في الحقيقة اذ لا معنى لانضمام الشيء الى ما هو جزء منه
 قوله هو الجزء الاخر آه وهو فصل الفصل القريب قوله اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون آه وهذا

الفصل لا يكون محصلا ومميزا الا باعتبار بعض اجزائه قوله فلان لا يلزم آه لزوم استفاد
من كلام القائل لانه قوله والا لم يكن الجنس آه يدل على اللزوم كالا يخفى قوله يجوز عدم دخول
واحد آه ويرد انه حينئذ يلزم ان يكون للماهية جنسان واحدة فان قيل فلم يردك القائل
هذا الاحتمال قلنا تركه لظهور قوله فلان للزوم على تقدير تمامه آه منع تقريب الدليل قوله
وقيل ان العقل آه القائل هو الفاضل العضا ومراده دفع ذلك الاعتراض الذي قدمناه و
حاصل الدفع اثبات المقدمة المنوعة كالا جوبة السابقة قوله الى الاجزاء آه الى اجزائها بالذات
قوله هو هذا الخاص آه الى الاخص من اجزاء الماهية كلها لان الجزء الذي ليس اخص منها مبهم
في نفسه فلا يفيد التحصيل والتميز للغير قوله ولذا يعتبر الحيوان جنسا آه الظان الحيوان
مفعول اول وجنسا مفعول ثان لقوله يعتبر اي يعتبر العقل الحيوان عند تحليل ماهية الجن
الى اجزائها الاولى في جانب الجنس الذي هو الجوهر الاعم من الكل ولا يعتبر الجنس الجوهر فقط
قوله وقابل الابعاد والحساس والناطق فضلا آه ولا يخفى ان قابل الابعاد والحساس معطوفا
على الحيوان وفصلا معطوف على جنسا فهو من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معمولين
مختلفين لعامل واحد اي ويعتبر العقل مجموع قابل الابعاد والحساس والناطق فضلا قوله انما
يعتبر الاعم في جانب الجنس آه اي يعتبر العقل الاعم الذي هو الحيوان مثلا في جانب الجنس الذي هو
اعم من كل الاجزاء وهو الجوهر ولا شك ان الحيوان محصل ومميز للجوهر في الجملة لكونه نوعا
بالنسبة اليه قوله ويجوز ان يكون آه اي والحال انه يجوز ان يكون جنس الفصل اعم من
جنس الماهية آه فلا يعتبر العقل في جانب الجنس لعدم كونه محصلا ومميزا في الصور الثلاث
لان الشئ لا يكون محصلا لما هو اخص منه او مساو له او مباين له قوله او مباين له آه وفيه
نظر لان جنس الفصل يحمل على الفصل وكذا جنس الماهية يحمل عليه فلا يكونان متباينين قوله
والمجموع المركب محمولا عليه آه والمجموع المركب معطوف على اسم يكون اعني جنس الفصل
ومحمولا معطوف على خبره اعني اعم فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على
معمول على عامل واحد فاقيل انه بمعنى وان كان المجموع المركب منه ومن الجزء الاخر محمولا عليه
انتهى عدول عن الظن والمقصود دفع سؤال مقدر يرد على قوله مباين له وهو ان الكلام في
الاجزاء المحمولة فكل واحد من الفصل وجنسه والجنس والنوع محمول على الاخر فلا يكون
جنس الفصل مباينا لجنس الماهية وحاصل الدفع ان ما يلزم من كون جنس الفصل مباينا
لجنس الماهية عدم محمولية جنس الفصل على جنس الماهية ولا يلزم منه عدم محمولية الكل
اعني به الفصل المركب منه ومن جزء آخر عليه فيجوز ان يكون المجموع محمولا عليه وهذا لا ينافي

كون الكلام في الاجزاء المحمولة لان المراد بتلك الاجزاء المحمولة هي الاجزاء الاولى المحمولة
ولا يخفى ان جنس الفصل ليس منها وفيه نظر لان الكل المركب من الجزء المحمول ومن الجزء المباين الغير
المحمول لا يكون محمولا الا ان يقال ان الجزء من حيث هو جزء لا يحمل على الكل فالمحمول ليس بجزء
والجزء ليس بمحمول والا فلا شك في ان جزء الفصل محمول عليه وهو محمول على جنس الماهية
فيكون محمولا على جنس الماهية كما اشترنا اليه فيما سبق قوله فلان للزوم منه عدم الانتفاء
لا الامتناع آه هكذا وجد في النسخ ولا يخفى انه خطأ والصواب اسقاط العدم فحاصل
الوجه الثالث ان اللزوم مما ذكره القائل انتفاء تركيب الفصل الاخير من الجنس والفصل لا انتفاء
تركبه منها لانه لا محذور في اعتبار بعض ما هو اعم في جانب الفصل لا مخالفة اعتبار العقل
عند تحليل الماهية الى اجزائها ولا شك انه لا خير فيه فلا يتم تقريب الدليل الذي ذكره القائل
لان مقصوده اثبات امتناع تركيب الفصل منهما كما صرح به قدس سره وقد صح بعض النسخ
بتصحيف الانتفاء بالانتفاء فيكون المراد ان اللزوم منه عدم انتفاء اجزاء الفصل الى الجنس
والفصل وهذا وان كان متحدا في المال حين اسقاط العدم الا انه يابى عنه قوله لا الامتناع
كما لا يخفى قوله لا امتناع كونها متباينة آه لان الكلام في الاجزاء المحمولة قوله واما في الاشارة
آه فاذا ذكره في الشفاء مذهب القدماء وما ذكره في الاشارات مذهب المتأخرين فلا منافاة
بين كلاميه قوله اي مثلا آه والمراد دفع ما ذكره الفاضل العضا من السؤال والجواب حيث
قال اللفظ كان كل منهما او كل منهما فكأنه او جز لظهور المقصود انتهى فتدبرا عرض بان تميز
الماهية عن كل ما عداها امر واحد فيلزم موارد العلتين على امر واحد واجب بان التميز
الحاصل من كل منهما غير التميز للحاصل من الاخر بالشخص قوله واما حمله على النوع الاضافي
آه والمقصود منه هو الرد على ما ذكره الفاضل العضا حيث قال اي النوع الاضافي اذ لا يختص
الفصل القريب والبعيد بالنوع الحقيقي او النوع بمعنى الماهية فانها من احد معانيه كما صرح
به في شرح المطالع انتهى قوله اذ لم يعرف فيما سبق آه على ما ذكره الفاضل العضا من ان
الاولى والفصل المميز للماهية اذ لم يعرف بعد للنوع الا معني واحد قوله اي فقط بقربية
المقابلة آه والمراد به رد ما ذكره الفاضل العضا من ان تعريف الفصل البعيد يصدق على
الفصل القريب لانه يميز النوع عن المشارك في الجنس البعيد ايضا الا ان يقال الماهية في
مرتبة الابهام الجنسي مميزة عن المشارك في الجنس البعيد فلا معنى لتمييز الفصل اياها
عنه نعم يكون بالفصل مزيد تميزها فلا يحتاج الى اعتبار قيد فقط لمصحيجه انتهى ووجه
الرد على قوله اي انما فسر والقريب آه هذا ما ذكره الفاضل العضا في الجواب عن الابرار الذي ذكره

المحشى بقوله فلا يرد آه وحاصل الجواب انه قد ظهر مما ذكرنا انه ليس المراد توجيه اعتبار القريب والبعيد المعرفين بما يكون ههنا الشئ عن مشاركاته في الجنس القريب وبما يكون ميزاله عن مشاركاته في الجنس البعيد في الفصل الجنسي دون الفصل الوجودي حتى يرد ما ذكره للمورد بقوله ان اراد آه بل المراد توجيه تفسيرهم القريب والبعيد بحيث يخص بالفصل الجنسي دون تفسيرهم له بما يعنى الفصلين اي الفصل الجنسي والفصل الوجودي قوله بان يكون الفصول الوجودية آه اي كلها قريبة داخلية في قسم القريب دون البعيد ويكون بعض الفصول الجنسية داخلية في القريب وبعضها في البعيد فيصم انقسام الفصل المطلق الى القريب والبعيد وجه الاندفاع قد علم من قوله لانها من الاضافات آه قوله فلا يرد آه وذلك لان الكلام ليس في الفصول المختلفة في التميز بالقياس الى ماهية واحدة كما ذكره المورد بل الكلام انما هو في الاختلاف في التميز بفصل واحد بالقياس الى ماهيتين كما ذكرناه قوله ان التعريف للماهية من حيث هي اي الماهية بشرط لا شئ بخلاف التقسيم فانه للماهية بلا شرط شئ كما هو التحقيق مع كون القصد فيه الى تمييز الاقسام وتخصيص الافراد وفيه نظر لا في التحقيق ان الحد التام من التعريف انما هو للماهية دون غيره كما لا يخفى فانه ثبت تركب الجسم وكل منهما اذا اخذ آه اي ثبت تركب الجسم الطبيعي من الحيولى والصورة الجسمية عند الحكماء بالادلة التي ذكروها في الكتب الحكمية وقد عرفت فيما سبق انه قد اختلف في تركب النوع فذهب بعضهم الى ان تركب النوع من الجنس والفصل عقلي لا خارجي بل هو في الخارج بسيط كما هو التحقيق واعترض عليه بان الصور المختلفة للماهية كيف تطابق شيئا واحدا بسيطا لا تركيب فيه اصلا واجيب بان هذا الاعتراض انما نشأ من قياسنا الصورة الذهنية على الصورة المنقوشة على الجدار والتمثله في المرأة وهو بطل بلا شبهة وذهب اكثر المتأخرين الى ان تركب النوع من الجنس والفصل خارجي ايها جزان متميزان بحسب الذات ومتحدان مع النوع في الخارج ويكون الكل بوجود واحد وورد عليه بانه يستلزم وجود الكل بدون الجزء وذهب بعضهم الى ان تركب النوع من الجنس والفصل خارجي ايها جزان في الخارج ومتميزان عنه بحسب الحقيقة والوجود الا انه لا تمايز بينهما في الحس وورد عليه انه على هذا التقدير يمتنع لكل على ما ذكره المحقق قدس سره في حاشية المطالع اذا عرفت هذا فالظن ان كلام المحشى انما ينطبق على المذهبين الاخيرين لا على المذهب الاول الذي هو التحقيق كما لا يخفى قد برر قوله وكل منهما اذا اخذ لا بشرط شئ كان جنسا وفصلا آه وفيه اشارة الى ان الجنس مطلقا مأخوذ من المادة والفصل مطلقا مأخوذ من الصورة مطلقا والمقصود ان كلا منهما اذا اخذ لا بشرط شئ يسمى جنسا وفصلا

كما ان الجنس اذا اخذ من حيث انه جزء اعني بشرط لا شئ يسمى مادة والفصل اذا اخذ كذلك يسمى صورة على ما صرح به الشيخ الرئيس في الهيات الشفا قال قدس سره في حاشية شرح المطالع ان الصورة العقلية اي الكلي تعتبر على وجوه مختلفة فتارة تعتبر بشرط لا شئ اي بشرط انها واحدة في نفسها بحيث اذا ضمنت اليها صورة اخرى كانتا متغايرتين في الوجود وقد تالف منهما صورة ثالثة فالصورة العقلية المعتبرة من هذه الحيثية مادة وجزء كالحيوان والناطق اذا اعتبر من حيث انهما موجودان متغايران في العقل واخرى بغير شرط شئ اي بشرط ان ينضم معها صورة اخرى وتكونان معا مطابقتين لا مرواحدا فلا يلاحظ تغايرهما بل اتحادهما كالحيوان والناطق المعتبرين من حيث انهما مطابقان لماهية الانسا وهذا هو النوع وتارة اخرى تعتبره لا بشرط شئ فتكون محتملة لاعتباري التغاير والاتحاد بحسب المطابقة وهذا هو الذاتي المحمول لان مرجع الحمل الى التغاير في المفهوم والاتحاد في الذات انتهى وقال المحقق الطوسي في شرح الاشارات ما حاصله ان الكلي اما ان يعتبر وحده اي بشرط ان لا يدخل فيه غيره ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه فيسمى حينئذ مادة واما ان يعتبر لا بشرط وحدة بل مع تجوز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه فيسمى جنسا واما ان يعتبر متحصلا بانضمام الغير اليه فيسمى نوعا كالحيوان فانه اذا اعتبر بشرط ان لا يكون معه شئ اي بشرط ان لا يكون معه فصل من الفصول المتنوعة كان مادة لانه اذا اخذ بشرط ان يكون معه فصل من تلك الفصول كانا ناطق صارد المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال انه حيوان فلا يطلق عليه المادة واذا اخذ لا بشرط ان يكون معه شئ بل من حيث يحتمل ان يكون انسا ناو فرسا وان تخصص بالناطق كان انسا ناو يقال له حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متحصلا ومتحلا به كان نوعا وهكذا الامر في الفصل في الاعتبارات الثلاثة انتهى قوله على اختلاف المذهبين احدهما مذهب ارسطو ومن تبعه لانهم ذهبوا الى ان الاجناس العالية للاعراض تسعة والاخر مذهب ابن سهلان صاحب البصائر لانه ذهب الى انها ثلثة كم وكيف ونسبة شاملة للسبعة التي جعلها ارسطو ومن تبعه سبعة اجناس عالية وذهب الشيخ شهاب الدين السهروردي في التلويحات والمطاريحات الى ان الاجناس العالية للاعراض اربعة الكم والكيف والنسبة والحركة كما هو مختار بعض علماء الروم قوله متعلق كالجواهر آه وفيه اشارة الى جريان الدليل في الاجناس التسعة او الثلاثة العالية للعرض ايضا قال في شرح التجريد الجديد وهكذا نقول في سائر الاجناس العالية كالكم مثلا كل من اجزائه اما كرا ولا كرا ونسوق الكلام آه انتهى

وهذا يدل على الاحتمال الاول قطعاً ولا يخفى ان العرض عرض عام للاعراض وليس جنسها
والا لم تكن اجناساً عالية قوله فانه قد يحكى للتمثيل آه ففائدة التأكيد دفع هذا الاحتمال
وتنبه على انه لمجرد التمثيل الذي يدل على عدم الانحصار فيه قوله ويحتمل كونه متعلقاً بهذا
ما ذكره الفاضل العصا حيث قال مثلاً متعلق بالجنس العالي لا بالتمثيل فيتم التقرير بركب الفصل
الاخير وغيره انتهى قوله غير حاصره وقيل في شرح التجريد الجديد لا نسلم المحصر بجواز ان يكون
مفهوماً مغايراً للمفهومي الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين قوله فالمراد
الترديد بين ما صدق عليه آه واعتراض عليه في الشرح الجديد للتجريد بانه اذا كان المراد التردد
بين ما صدق عليه العرض وبين ما صدق عليه الجوهر فلا نسلم ان الجزء لو كان جوهرًا مخصوصاً
لزوم ان يكون الشيء جزءاً لجزء نفسه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتياله وهو محال فان الصدق
اعم من ان يكون صدق الذاتي او العرضي ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص انتهى ما لا
فان اردت تحقيق البحث فارجع اليه قوله اي يكون العرض محمولاً عليه آه يعني ان الكلام في
الاجزاء المحمولة على ما صرح في شرح التجريد الجديد ومن البين ان كون العرض جزءاً محمولاً للجوهر
محال لانه يستلزم اتحادها قوله فلا يرد تقوم السريرة اي فلا يرد منع بطلان الثاني بسند
ان السرير جوهر متقوم بالعرض الذي هو جزؤه اعني الهيئة الحاصلة له القائمة بالحسب وحاصل
دفع المنع ان المراد بتقوم الجوهر بالعرض كون العرض محمولاً على الجوهر بالمواطأة ولا يخفى ان
تقوم السرير بالعرض لا يصح ان يكون كذلك لان الهيئة التي هي الجزء من السرير لا يجوز ان تكون
عرضاً محمولاً على الجوهر كما لا يخفى قوله على ان يكون السرير آه لفظانه علاوة سريرية وجوب
ثان لدفع هذا المنع بابطال سنده فما قيل يعني ان كون السرير بمعنى المركب منهما جوهرًا ممنوع انتهى
ليس بوجه كما لا يخفى قوله بمعنى المركب من الحسب والهيئة آه وانما قال بمعنى المركب من الحسب
والهيئة لان السرير بمعنى الحسب المعروف بالهيئة لا كلام في كونه جوهرًا كما سبق من المحشى قال
المحشى في حاشية الخيال بعضهم ذهبوا الى انه عين فانه عبارة عن الاجزاء المخصوصة التي اعتبرها
العقل على وضع هيئة مخصوصة من غير ان يكون الهيئة مقومة فانها امر اعتباري غير موجود
فكيف يكون جزء الموجود انتهى قوله اي يكون الجوهر نفس ذلك الجزء آه على ما قال الفاضل
العصا من انه ليس فيه عائد الى جزء فرض جوهرًا بان يكون قوله الجوهر منصوباً ونفسه
تأكيداً لانه لا يصح حينئذ قوله او داخلاً او خارجاً آه بل الجوهر مرفوع يكون ونفسه منصوب
وضمير نفسه راجع الى ذلك الجزء الذي فرض جوهرًا انتهى قوله لانه لا يسبق الكل كلاًه وقال
الفاضل العصا يلزم تقدم الشيء على نفسه وكون الشيء نفس غيرين لانه نفس الجزء ونفس الملتزم

من الجزء وغيره والملتزم غير الجزء انتهى قوله وتقدم الشيء على نفسه آه وذلك لان الجزء من حيث
هو جزء من الكل متقدم على الكل قوله الى غير ذلك آه كلزوم تكرار الثاني قوله على تشبيهه بالمرتبة آه
فالاستدلال مشبه بالمرتبة التي تزول فيها الاقدام في كون الاستدلال صعباً لا يؤثر فيه العقول
كما ان المرتبة لا يؤثر فيها الاقدام قوله عن الماهية الاعتبارية آه فانها لا توصف بالوحدة وفيه
نظر فانها توصف بالوحدة كما توصف الماهية الحقيقية بها فان العشرة توصف بالوحدة وهو
ظ فالحق ان توصف الوحدة بالحقيقية في الماهية الحقيقية وبالاعتبارية في الماهية الاعتبارية
قوله بداهة ذلك الحكم آه اي الحكم الذي كان في الملازمة القاطنة بانه لو لم يحتج بعضها الى بعض
لم يحصل آه قوله كما قالوا في الصولي والصورة آه من انه يجوز ان تكون الحاجة بين الاجزاء اما
من جانب واحد او من الجانبين بحيث لا تستلزم الدور وذلك اعني استلزامها الدور
بان يحتاج كل جزء الى الآخر من جهة واحدة واما احتياج كل جزء الى الآخر من جهتين فجائز اذ لا دور
فيه كما يحتاج الحيوان الى الصورة من وجه وهو ان بقاء الحيوان بالصورة وتحتاج الصورة الى الحيوان
من وجه اخر وهو احتياجهما في تشخيصها الى الحيوان كذا في المواقف وشرحه قوله قال بعض الناظرين
آه وهو الفاضل العصا قوله داخل في لزوم الترجيح بلا مرجح آه لان احتياج احدهما الى
الآخر من جهة وعدم احتياج الاخر اليه من تلك الجهة من غير مرجح وكذا احتياج الاخر
الى احدهما من جهة وعدم احتياج احدهما الى الآخر من تلك الجهة من غير مرجح قوله انه خلاف ظاهر
العبارة آه لان العبارة تدل بظاهرها ان احتياج كل منهما الى الآخر مطلقاً يستلزم الدور قوله
الانقل النظر من موضع آه وهو قوله فان احتياج كل منهما الى الآخر يستلزم الدور قوله الى آخره
وهو قوله والاي يلزم الترجيح بلا مرجح بان يقول انا لا نسلم لزوم الترجيح بلا مرجح في الصورة
المذكورة وما ذكره في بيانه من قوله لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما آه في حيز
المنع لانه يجوز ان يكون هناك وجهان مختلفان يرجح احدهما احتياج هذا الى ذلك من هذه
الجهة دون تلك الجهة ويرجح الاخر احتيا ذلك الى هذا من تلك الجهة دون هذه الجهة قوله بناء على
مقتضى منصب المنع آه لانه يكفي هذا المنصب مجرد الاحتمال والجواز قوله ونقض هذا الدليل آه
والناقض هو الشارح الجديد للتجريد قال اقول لو تم هذا الدليل لدل على امتناع تركيب الماهية
من الاجزاء المحولة مطلقاً سواء كانت متساوية او لا فاننا نقول في الانسان مثلاً انه لا يمكن
ان يتركب من الحيوان والناطق لان كلا منهما اما انسان او لا انسان وبتم الدليل انتهى فان كان
كل منهما انساناً فيلزم تركيب الشيء من نفسه وان كان كل منهما لا انساناً فيلزم تركيبه من مغايرته
وان كان احدهما انساناً والاخر غيره فيلزم تركيب الشيء من نفسه وغيره ولا يخفى ان الكل بط

قوله ونفي التركيب عن الأجزاء الخارجية آه معطوف على امتناع التركيب أي لدل على نفي التركيب من الأجزاء الخارجية لما سيصرح به المحشى من أنه لا خلاف بين الجزء الخارجي أي الجزء الغير المحمول والجزء العقلي أي الجزء المحمول بالذات ولا يلزم أن يكون شئ واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على أحدهما مجرم اصطلاح بل الاختلاف بينهما بحسب اختلاف اعتباره بشرط لا شئ كما في الجزء العقلي أو باعتباره ولا بشرط شئ كما هو في الجزء الخارجي ولذا ذهب بعضهم إلى أن تركيب الماهية في العقل من الجنس والفصل يستلزم تركيبها في الخارج من المادة والصورة على ما قالوا أن الأجناس مأخوذة من المواد والفصول مأخوذة من الصور كما ذكرنا فيما سبق وإن لم يثبت هذا كما حقق في محله قوله ولم يذكر آه جواب عن سؤال مقدر وهو أنه فلم ترك قدس سره هذا النقص مع أنه قدس سره في مقام الاعتراض على دليلهم وحاصل الجواب عبارة عن بيان وجه ترك قدس سره إياه كما أشار إليه بقوله لأن المقربان الانتظار آه قوله أي ماهية الأفراد على ما هو الخارج من قسمة الكل أي على ما هو الحاصل من قسمة الكل بالنسبة إلى ماهية ما تحت من الأفراد والمقصود دفع ما يرد على حصر الكل إلى الأقسام الثلاثة بأن مفهوم الواجب ومفهوم الشخص كليان فيدخلان في المقسم مع أنهما خارجان عن الأقسام الثلاثة له لأن مفهوم الواجب مفهوم الشخص ليسا عين ماهية الواجب وعين ماهية الشخص ولا جزئين لماهيةهما ولا خارجين عن ماهيةهما وحاصل الدفع أن مفهوم الواجب ومفهوم الشخص كما أنهما خارجان عن الأقسام الثلاثة كذلك خارجان عن المقسم لأن المدار من المقسم هو الكل الذي نسب إلى ماهية ما تحت من الأفراد وليس للواجب والشخص ماهية كلية بمعنى ما يجاب به عند السؤال بما هو كما هو المراد فإنها لا تكون الكلية وذلك لما سيذكره الشارح من أنه تعالى شخص فمتنع أن تكون له ماهية كلية وأن لم يتنع فالشخص إما أن يكون مجرد تلك الماهية الكلية أو يكون تلك الماهية الكلية مع شئ آخر وبطلان الأول ظ لأنه يستلزم أن يكون الشئ الواحد جزئيا حقيقيا وكليا وهو بطلان الثاني بطلان الاستلزام كون واجب الوجود معروضا للشخص وهو محال لما بين في محله أن تشخصه عينه وإما أنه ليس للشخص ماهية كلية فلان الشخص متشخص بذاته وجزئي حقيقي لأنواع له والا احتاج في وجوده إلى متشخص آخر ينضم إلى نوعه وينقل الكلام إليه فيلزم الدور والتسلسل وينتهي إلى متشخص بذاته لا بواسطة متشخص آخر والكل بطلان الثاني لأن بطلان الثالث الكون خلاف المفروض مع أنه عين المطالب لا يخفى وإيضاحه أن الكل بالكل لا يفيد الجزئية فلو كان لكل شئ ماهية كلية لم يحصل جزئي حقيقي أصلا لعدم الانتماء إلى متشخص بذاته كذا ذكرنا قوله وحمل الماهية آه جواب آخر عن الاعتراض الوارد على الحصر

كما قررناه وحاصل هذا الجواب أن مفهوم الواجب والتشخص داخلان في القسم الثالث لأن الواجب والتشخص وإن لم يكن لهما ماهية كلية إلا أن لها حقيقة شخصية ولا يخفى أن مفهوم الواجب والشخص خارج عن تلك الحقيقة الشخصية قوله عز وجل عن القسمة السابقة آه لما عرفت من أن قسمة الكل إنما هي بالنسبة إلى الماهية الكلية لما تحتها من الأفراد لا بالنسبة إلى الماهية مطلقا أي سواء كانت كلية أو جزئية حقيقة كما زعم الحامل الواهم قوله أي لا يجوز أن تفارقه أي تفارق الماهية عن ذلك الكل الخارج عنها قوله وإن وجد في غيرها آه أي وإن وجد ذلك الكل الخارج عنها في غير الماهية والمراد امتناع انفكاك الماهية عن ذلك الكل الخارج عنها لا امتناع انفكاك الكل عنها وإن استند امتناع الانفكاك إلى الكل الخارج وماله إلى أنه يمتنع انفكاك ذلك عن الماهية إنما وجدت وليس امتناع انفكاك عنها إنما وجد قوله فلا يرد اللازم الأعم آه قال الفاضل العضا يقال يخرج عنه اللازم الأعم لأنه لا يمتنع انفكاك عن الماهية لأنه يوجد بدون الماهية ولذا عرف المحقق الطوسي في شرح الإشارات اللازم بما يمتنع انفكاك الشئ عنه فهو الصواب انتهى وقد عرفت أنه دفعه بما حرره المحشى قوله كالسواد للحبشي آه فان امتناع انفكاك السواد عن الحبشي أما لذاته أو لذات السواد أو لامر منفصل والأول بطلان والآخر بطلان جميع أفراد الإنسان اسود لا اشتراك الكل في الذات والثاني بطلان أيضا ولا يمكن شئ غير الحبشي اسود أصلا فثبت أنه إنما هو لامر منفصل وهو المزاج الصنف المخصوص فانه خارج عن ذات الإنسان وما هيته قوله لأن اللازم أعم من العرض اللازم آه وذلك لأن اللازم لم يعتبر في مفهومه إمكان جملة على الملزوم بخلاف العرض اللازم إذ قد اعتبر في مفهومه إمكان الحمل عليه ولذا قال المحشى لجواز أن لا يكون محولا قوله أي لازم الماهية آه والمراد توجيه كلام الشارح بحيث يندفع عنه ما أورده المحقق الدواني عليه كما ستعرف قوله أما مطلقا آه أي لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجي أما مطلقا أي غير معتبر بعارض كالتمييز للجسم فان التمييز لازم له من غير اعتبار عارض من عوارضه وأما معتبر مع عارض كالسواد للحبشي قوله ولأن من حيث الوجود مطلقا آه أي سواء كان وجوده خارجيا أو ذهنيا قوله والآخر بطلان آه دليل على الدعوى بينهما الماهية من حيث هي والثانية ولأن من حيث الوجود مطلقا قوله أو باعتبار وجودها الذهني آه عطف على قوله باعتبار وجودها الخارجي قوله على ما سيجي آه من أن المراد بالوجود الذهني هو الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الإدراك المطلق لا الحصولي الأصلي في الذهن قوله لاستيفاء أقسام لازم الوجود آه وهي أربعة الأول لازم الوجود الخارجي المطلق والثاني لازم الوجود الخارجي المأخوذ مع عارض والشئ لازم الوجود الذهني المطلق والرابع لازم الوجود الذهني المأخوذ مع عارض قوله بإيراد مثال

للازم الوجود آه وهو قوله كالسواد للجبشي قوله المخصوص آه اي لازم الوجود الخارجي بسبب عارض
قوله الذي هو اخي آه وفيه اشارة الى سبب ترجيح هذا القسم من الاقسام الاربعة بايراد المثال له
دون غيره قوله لان ذلك آه اي استيفاء اقسام لازم الوجود قوله اعني الاكتساب آه بيان
لفرض المنطوق قوله في الحدود آه اي في التعريفات قوله وانما ذكر لازم الوجود آه دفع سؤال مقد
وهو ان لازم الوجود اذا لم يكن كاسباً فلم ذكره ودفع ظاهر قوله وبما ذكرنا اندفع ايراد المحقق
الدواني او ما ذكره المحشي في توجيه كلام الشارح من ان لازم الماهية الموجودة مطلقاً اما لازم
الماهية من حيث هي هي ولازم الماهية باعتبار احد الوجودين مطلقاً او باعتبار عارض فاقسم
اللازم تمايزاً بالقيود التي هي الحيثيات المعبرة في المفهومات الاعتبارية هو حاصل ما ذكره
ابو الفتح في حاشية التهذيب في توجيه كلامه حيث قال اراد بلازم الماهية الذي هو القسم
لازم الماهية الموجودة مطلقاً سواء كانت ماهيته نوعية او صنفية او غيرها وبلازم الماهية
الذي هو القسم الاول لازم الماهية من حيث هي وبلازم الوجود لازم احد الوجودين بمخصوص
ومن البين ان السواد للجبشي الذي هو ماهيته صنفية من قبيل لازم وجود الخارجي كالنخيل
للجسم وعلى هذا لا غبار على تلك العبارة الا في قوله ولشخصه ولعله اراد به مطلق النغير
اللازم لاحد الوجودين بمخصوصه وفائدة التنبيه على ان المراد من الوجود خصوص احد
الوجودين فكانه قال بمخصوصه انتهى قوله وفوات القابلة المطلوبة بين آه وذلك لان المقابلة
بينهما يقتضي احراز الوجود لا مطلقاً للماهية ويكون لازم الوجود تلك الماهية قوله واما ما قال في
توجيه عبارة الشارح آه هذا نقل ما ذكره المحقق الدواني في توجيه عبارة الشارح في شرح
التهذيب حيث قال والتحقيق انه يريد بلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم
الشخص فان السواد للجبشي انما يلزم صنفية التي هي جملة ما اعتبر في تشخيصه فيكون لازماً
لتشخيصه لا لماهيته وفي العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخيصه فهذا تقسيم
آخر سوى التقسيم الذي ذكرناه فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازماً للنوع او
للتشخص من حيث هو شخص ومحصول ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازماً لكلا الوجودين
او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران الا ان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية انتهى
قوله فيرد عليه آه هذا ما اورده ابو الفتح حيث قال وفيه نظر لانه ان اراد لازم الشخص لازم
الشخص من حيث هو شخص كما يد ل عليه قوله فيما بعد اول الشخص من حيث هو شخص لم يكن السواد
الجبشي دخلاً في لازم الماهية لم يكن التقسيم حاصراً لجواز ان لا يكون اللازم لازم النوع
ولا لازم الشخص من حيث هو شخص بل يكون لازم صنف من الاصناف كالمثال المذكور

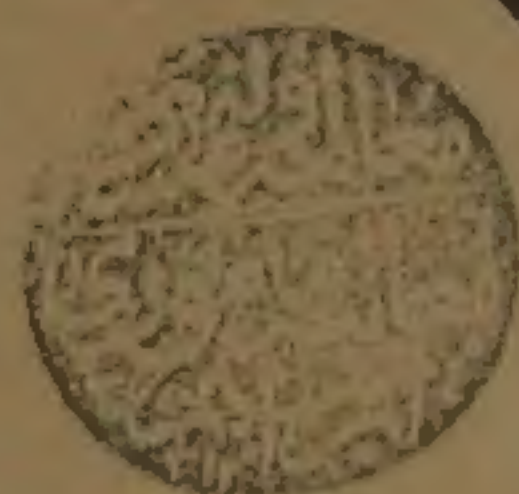
قوله سوى التقسيم
الذي ذكرناه آه وهو
ان لازم الماهية
مطلقاً اما لازماً
من حيث هي واما
لازم الماهية الموجودة
في الخارج من حيث
هي موجودة فيه
واما لازم الماهية
الموجودة في الوجود
من حيث هي موجودة
فيه

وان اراد لازم الشخص مطلقاً كان شاملاً لللازم النوع ضرورة ان لازم النوع لازم لكل شخص
منه على ان القول بكون صنفية الجبشي من جملة ما اعتبر في تشخيصه ظاهر المنع انتهى ثم قال ابو الفتح
ما حاصله انه يمكن حل ما ذكره المحقق الدواني في توجيه عبارة الشارح على ما ذكره المحشي الذي هو
ما ذكره ابو الفتح مالا قوله لان اللازم باعتبار الوجودين ليس آه قيل ان التثنية مختص بالعطف
والعطف في ضمن صيغة التثنية ملحوظ بعد الحكم وتقدير الكلام هذا لان اللازم باعتبار
الوجود الخارجي ليس لازم للنوع ولا للشخص وان اللازم باعتبار الوجود الذهني ليس لازم
لنوع ولا للشخص وان لوحظ الحكم بعد العطف يكون المعنى لان اللازم باعتبار الوجود الخارجي
والذهني معاً ليس لازم للنوع ولا للشخص بعينه المعنى لان اللازم للنوع كذلك انتهى وفيه
نظر لان هذا ليس بلازم النوع من حيث هو نوع كما لا يخفى وقيل ويمكن الجواب عن هذا الايراد
بان المراد باللازم للشخص ان لا يفارق الشخص عن ذلك اللازم وان وجد اللازم في غيره
فاللازم باعتبار الوجودين لا يفارق الشخص عنه وان وجد في غيره فيكون اللازم المذكور دخلاً
في اللازم للشخص فالتقسيم حاصراً انتهى وفيه نظر لان الكلام ليس بمفارقة اللازم عن المألوم
وعدم مفارقه عنه بل الكلام في طلاق لازم النوع ولازم الشخص وبالحكمة ان لازم النوع
انما يطلق على ما يلزم النوع من حيث هو نوع ولا يطلق على ما يلزمه بواسطة الوجودين وان
لازم الشخص انما يطلق على ما يلزمه من حيث هو شخص ولا يطلق على ما يلزمه بواسطة
الوجودين كما لا يخفى على من تدبر في كلامهم قوله للاشارة الى انه تقسيم آه وفيه نظر من وجوه
اما اولها فلان الظان اللازم عين اللازم الاول لانه اعبد معرفة فان قيل هذا ليس بكلي بل انما
يكون عين الاول فيما اذا وضع الضمير موضع المظهر يقع الالتباس في مرجع الضمير قلنا هنا
كذلك لانه اذا وضع الضمير موضع فيرد في انه هل هو راجع الى العرض المفارق القريب
او راجع الى اللازم واما ثانياً فلان الظان يكون هذا عين الاول على ما يستفاد من قوله
قدس سره كالسواد للجبشي من المسامحات انتهى واما ثالثاً فلانه لو كان المراد من اللازم
هو اللازم المطلق بمعنى ما ذكره وهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء آه لم يرد السؤال الا في بقوله
لا يقال كما لا يخفى واما رابعاً فلانه لا فائدة في حمل اللازم المطلق فتأمل في هذا المقام
قوله وليس لازم معيناً على ما توهم آه من ان احدهما الكلي المحمول على الشيء الممتنع انفكاكه
عنه والاخر هو ما يمنع انفكاكه عن الشيء مطلقاً وهذا التوهم بط فلا يصح ان يقال انه اريد
باللازم الاول اللازم بالمعنى الاول وباللازم الثاني اللازم بالمعنى الثاني ولا اشارة الى
تغاير المعنيين وضع المظهر موضع الضمير قوله وفيه اشارة الى امكان الوجود آه وجه للاشارة

ان كلمة الشرط لا تقتضي الوجود بالفعل بل انما تقتضي مكان الوجود وفيه نظر لانه كما لم يعتبر
وجود الطرفين بالفعل في الشرطية لم يعتبر فيها امكان الطرفين ويمكن ان يقال ان الفرض بعد
الامكان محذوف قوله المراد به المترج بالمزاج الصنفى والمراد به دفع ما قيل من ان
السواد ليس لازما للحبشى بحسب الوجود لان الحبشى قد يكون ابيض وحاصل الدفع ان المراد
بالحبشى ليس المتولد في الحبشه بل المراد به المترج بمزاج خاص واعتراض عليه ابو الفتح
بان هذا مبني على ان لون كل شئ تابع لمزاجه المخصوص لا يتخلف عنه وان سواد الحبشى
لا يتخلف عن مزاجه وكلاهما ممنوع لا بدله من بيان اللهم الا ان يراد بالمزاج المخصوص
الماهية المستلزمة للسواد ولو بانضمام عارض من عوارضه كقارئة علة السواد انتهى
قوله والمراد بالسواد كونه آه قال ابو الفتح حاصله ان المراد بالسواد الاسود بمعنى ما
يقضي طبعه ومزاجه السواد سواء انصف بالسواد بان ارتفع المانع ايضا او لا بان
بان لم يرتفع وانتقل بان حمل السواد والاسود على هذا المعنى ركبك جدا
فالتعويل على التوجيه الثاني اعنى قوله على ان المبيض آه وفيه ما عرفت
انفا انتهى هذا آخر ما قصدنا في التعليق من الكلام والحمد لله العلام
والصلوة والسلام على محمد هو خير الانام وقد وقع
الفراغ من التأليف في آخر تسعة وتسعين
بعد المائتين والالف

تمت

عارف نظارت جليله سنك رخصتيله صاري كوزلده الحاج
محرم افنديك مطبعة سنده طبع
اول تمسندر
٣٠٥



5841

Süleymaniye Kütüphanesi

Kısım

Tgür

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

956